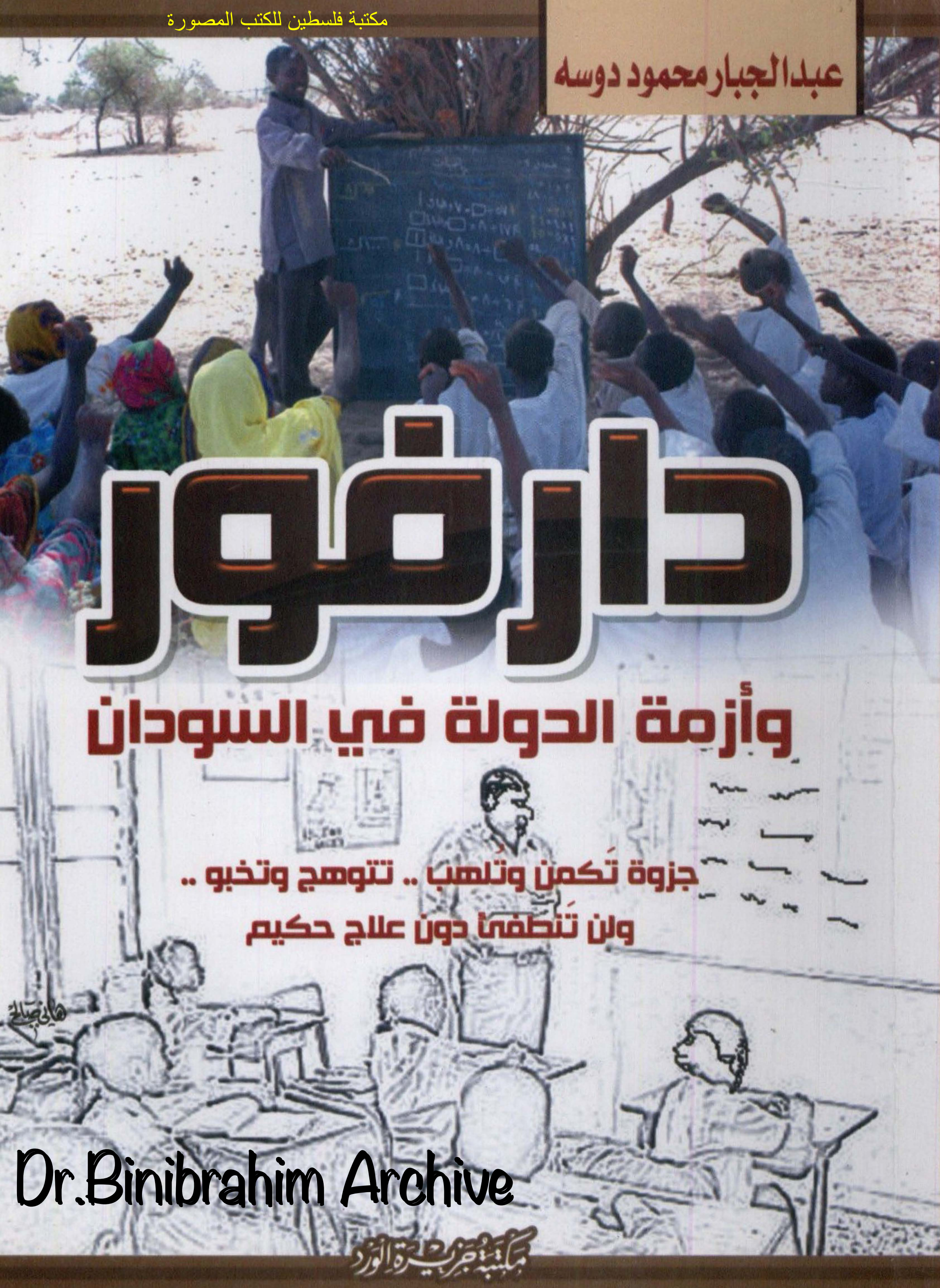
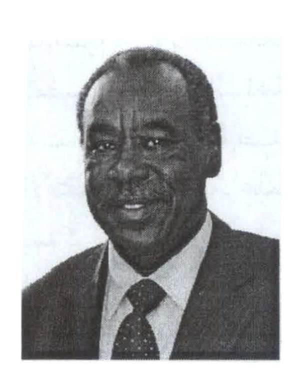


مكتبة فلسطين للكتب المصورة
عبدالجبار محمود دوسه
دارفور
وأزمة الدولة في السودان
جزوة تَكمن وتُلهب .. تتوهج وتخبو ..
ولن تَنطفئ دون علاج حكيم
Dr.Binibrahim Archive
مكتبة جزيرة الورد

السيرة الذاتية



- من مواليد مدينة كتم في شمال دارفور .
- درس الهندسة المدنية في الكلية المهنية العليا الخرطوم وتخرّج في العام ١٩٧٢م.
- التحق للعمل في وزارة التشييد والأشغال العامة، وعَمِل في كل من الخرطوم وجنوب كردفان ودارفور خلال الفترة من ١٩٧٢ – ١٩٨٢م.
- نقيب المهندسين الفنيين في دارفور للأعوام ١٩٧٩ – ١٩٨٢م ورئيس تجمّع القطاعات الفنية في المهن الهندسية والزراعية والصحية في دارفور للفترة ١٩٧٩م – ١٩٨٢م.
- عضو اللجنة الخماسية التي بادرت وخططت ونفّذت انتفاضة إقليم دارفور في العام ١٩٨١م.
- عمل في المملكة العربية السعودية في الفترة ١٩٨٢م – ٢٠٠٢م.
- رئيس رابطة أبناء شمال دارفور بالمنطقة الوسطى الرياض - السعودية ١٩٩٩م – ٢٠٠١م.
- الأمين السياسي السابق لحركة تحرير السودان وكبير المفاوضين في مفاوضات السلام التي جرت في أبوجا - نيجيريا بين المعارضة الثورية المسلّحة والحكومة السودانية ٢٠٠٤م – ٢٠٠٦م.
- رئيس اللجنة المحورية لتقييم احتياجات دارفور لفترة ما بعد الاتفاقية (JAM) ٢٠٠٦م.
- رئيس اللجنة العليا لإنفاذ اتفاقية سلام دارفور (أبوجا) ٢٠٠٦م.
- رئيس صندوق دارفور للإعمار والتنمية ٢٠٠٦م – ٢٠٠٨م.
- عضو مجلس السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور ٢٠٠٦م – ٢٠٠٨م.
- استقال من حركة تحرير السودان ومن مجلس السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور ومن رئاسة صندوق دارفور للإعمار والتنمية وبقي ناشطاً مستقلاً مشاركاً في كل المنتديات السياسية، وله مئات المقالات في الصحف والوسائط الإعلامية المتنوّعة.
- عضو الجمعية الملكية للقانونيين التنفيذيين في بريطانيا منذ ٢٠١١م.
- يعد بحثاً لنيل درجة الماجستير في بناء السلام من جامعة كوفنتري في بريطانيا.

دارفور
وأزمة الدولة في السودان

عبد الجبار دوسة

بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : دارفور وأزمة الدولة في السودان

المؤلف : عبد الجبار دوسة

رقم الإيداع : ٢٠١٣/٢١١٦

الطبعة الأولى ٢٠١٣



القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤
Tokoboko_5@yahoo.com

الفهرس

إهداء،،،

إلى كل الأنفس التي وُئدت، وإلى كل الأطفال التي يُتّمت، وإلى كل الأجساد التي مُزّقِت فأصبحت مُعاقة إلى الأبد، وإلى الحرائر والأعراض التي هُتِكت، وإلى الفضائل والشهامة والأخلاق التي أقبرت، وإلى الإنسانية التي عُذّبت فأهينت، وإلى الآمال التي اشرأبت فقزّمِت، وإلى الأجيال التي ترنو لغد ماضيه وحواضره أفسِدت، وإلى الوطن الذي كل موارده أهدرت، وإلى الشعب الذي عُرّيَ حين قالوا له سيلبس مما تصنعه مصانعه التي أغلِقت، وإلى الجوعَى الموعودين بالأكل من أرض بِيعت فما زُرِعت، وإلى الأرض البِكرة التي ظلّت بوراً حتّى قسِّمت، وللتاريخ وحقائقه التي زُوِّرت، أهدي الكلمات التي جاءت في هذا الكتاب، فما هي إلا أشلاء ألملمها من تلك المنظومةِ التي بُعثِرت، تلك التي أرادوها أن تُثني عَزِيمة شعبٍ يوماً قالوا إنها وَردة ذبُلت لكنها أينعت.

أهدي هذا الكتاب إلى والدي محمود دوسه عبد الرحمن، رحمة الله عليه وأسكنه فسيح جنّاته مع الشهداء والصديقين، وإلى والدتي حليمة حقار أحمد متّعها الله بالصحّة والعافية وأطال عمرها، فقد علماني كل خِصلةٍ سمحة يراها الآخرون في شخصي، أسأل الله أن أكون باراً بهم وأن يغمرني رضاهم في الدنيا والآخرة. وأهدي هذا الكتاب إلى رفيقة دربي عائشة بشارة دوسه وأبنائي عمر ومحمد وحسام وبنتاي عبير وأريج الذين منحوني من وقتهم الكثير لأنجز هذا الكتاب، أسأل الله أن يعينني على تعويضهم بكل غالٍ ونفيس.

تمهيد

بدأت تراودني فكرة تأليف كتاب عن إقليم دارفور وأزمة الدولة في السودان منذ منتصف ثمانينيات القرن المنصرم، حينها كنت مغترباً في المملكة العربية السعودية، لكنها ظلّت فكرة تراوح مكانها ولم تتفجّر لانشغالات عديدة في ذلك الوقت، ورغم ذلك تبدو أيلولة الخواء فيها كما لو كانت تستحوذ على كل المساحات في ذهني فتبقيه خامداً وجامداً في ذلك الاتجاه، غير أن الفكرة بدأت تزداد حضوراً في الذاكرة بعد تطور النزاع ضد النظام إلى المستوى المسلّح في منتصف العام ٢٠٠٢م تلبية لإصراره على الحل العسكري واصطفافي بعد ذلك وانخراطي عضواً في حركة تحرير السودان، في طابور العمل لصالح القضية التي كانت وما زالت عدالتها كالشمس في رابعة النهار، بيد أن الفكرة قد بلغت ذروتها في الرغبة للانفجار بعد اتفاقية أبوجا مباشرة في العام ٢٠٠٦م، ولعل ذلك يعود إلى تفاعلات عسيرة ظلّت تختمر في دواخلي وتنازعني وتشدني نحو الإفراغ زمناً طويلاً بعد ذلك، تلك التفاعلات كانت هي انعكاسات اللحظات التي تم فيها التوقيع على اتفاقية السلام لدارفور والتي تُسمّى أحياناً باتفاقية أبوجا تحت رعاية الرئيس النيجيري الأسبق أولوسقن ماثيو أوكيكيولا أريمو أوباسانجو في أبوجا في صبيحة يوم الخامس من مايو ٢٠٠٦م في قصر الرئاسة النيجيرية الواقع بالقرب من أسو روك (Aso Rock) في منطقة أسوكورو (Asokoro District) وأسو روك هو الجبل الأصم وأحد المعالم البارزة والجميلة، وهو يقع في ضاحية قريبة من تخوم مدينة أبوجا الخضراء. لقد شاهدت ذلك الحفل بحسرة عبر التلفاز من

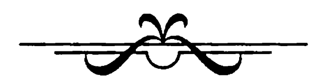
داخل غرفتي في فندق (شيدا) حيث لم تطاوعني نفسي للذهاب لحضور حفل التوقيع رغم أنني كنت كبير المفاوضين عن حركتي تحرير السودان الحاضرتين هناك بقيادة مني مناوي وعبد الواحد نور، فقد كنت حينها رافضاً للاتفاقية بصيغتها تلك لقناعتي وتراكمات معرفتي بطبيعة النظام الحاكم وفهمه للاتفاقيات وأسلوب تعامله معها ومدى الصعوبات التي تستكمن بها مرحلة إنفاذ مثل تلك الاتفاقية، والواقع أن تلك المعرفة بالنظام كانت مشاعة بحكم تعامل النظام مع الذين يخالفونه الرأي منذ أن استولى على السلطة في يونيو ١٩٨٩م، لم تكن قناعتي تلك حُباً في الحرب التي تُبقي استمرارية الوضع المأساوي الذي يعيشه المواطنون في دارفور، وإنما إدراكي بأنها بصيغتها تلك لن تجلب السلام المنشود ولن تحقق طموحات أهل دارفور، ولن تعالج ذلك القدر الذي نأمله لأزمة الدولة في السودان فيما كنا نأمله من انتقال مرحلي للمعالجة الشافية، وستمدد المعاناة والمأساة وتكون جزءًا من وقود إستمرارية الاشتعال للحرب. ليس لتلك الحسرة التي عبّرت عنها أي مس بالرئاسة النيجيرية وجهودها التي تستحق من أطراف التفاوض الدارفورية اتفاقاً أكثر مضموناً وضماناً للسلام، وإذ أذكر ذلك لا بد أن أثمّن دور الرئيس أوباسانجو والحكومة النيجيرية والشعب النيجيري على كرم الضيافة والجهود التي بذلوها في رعاية المفاوضات رغم أنها لم تنته النهاية التي نرغبها وليس لهم دور محوري في إخفاقنا من تحقيق الحد الذي كنا نصبوا إليه من اتفاق يحمل ويحفظ لأبوجا تلك الأريحية، ما استدام السلام في دارفور والسودان، كما لن يُقلل عدم حضوري ذلك الحفل فيما أكنّه من إحترام نكتنزه في تقاليدنا وتفرضه الأعراف الدبلوماسية للرئاسة النيجيرية أو للدولة المضيفة، أو للشعب النيجيري، وحسبي أنهم يتفهمون الدواعي كما ينبغي، وسوف نتناول تفاصيل كل ذلك في الفصول القادمة من الكتاب لا سيما عندما نتحدث عن مسيرة المفاوضات ومآلاتها.

المعلوم أن فندق (شيدا) كان هو مقر الجولة السابعة من المفاوضات التي جرت بين الحكومة السودانية ووفدي حركتي تحرير السودان وحركة العدل والمساواة والتي أسفرت كما سبق أن أشرنا عن موافقة حركة تحرير السودان التي يترأسها الأستاذ مني أركو مناوي على توقيع الاتفاقية بينما امتنعت كلٌ من حركة تحرير السودان برئاسة الأستاذ عبد الواحد محمد أحمد النور وحركة العدل والمساواة برئاسة الشهيد الدكتور خليل إبراهيم محمد.

هذا الكتاب وكما يشير عنوانه يتناول أزمات وتراكم مآخذ دارفور على الدولة

السودانية عبر العصر الحديث، ولأنه كذلك فقد يجد القارئ نفسه أمام إطار أكثره إقليمي المنحى وجهوي الهوى وهذا لا يعني بأي شكل من الأشكال أنه انعكاس لرؤيتي الشاملة لأزمة الدولة في السودان وإنما هو إلقاء لضوء عبر زاوية رؤيا تركّز بخصوصية على دارفور ضمن الإطار الأشمل لأزمة الدولة في السودان عبر الحقب مع الاقتران بأحداث مكثّفة وحية ومشهودة في سياق زماني قصير وقريب خلال السنوات العشر الأخيرة، وسيجد القارئ السوداني الكثير من الطرح الصريح والشفاف لبعض الأزمات الاجتماعية التي ظل المجتمع السوداني يعاني منها لعقود لكنه ظل أيضاً يؤجّل طرحها بشفافية رهبة من تداعيات الطرح أو استمراءً لاستمرار الممارسة وتعمّداً للتغييب أو ربما جهلاً بتداعيات كل ذلك، في وقت اعتقد بأن طرحها بشجاعة وصراحة والسعي للوصول إلى معالجات عاجلة لها أفضل من تعمّد تجاهلها أو تناسيها وتغييبها، لأن تجاهلها سيضخّم تراكم أغبانها في نفوس الأجيال الشابة الحالية وتلك الناشئة التي هي عماد وقيادات الوطن في المستقبل، والتي نأمل أن نتجاوز بمعالجتها انفجار مثل تلك الأغبان الكامنة في النفوس نتاجاً لرواسب التعمّد والتجاهل والرهبة، وقد شهدت العشر الأول من الألفية الميلادية الثالثة بعضاً من نيازك مثل تلك الانفجارات، لا سيما ونحن في مرحلة تساوت فيها الأكتاف وتوفّرت فيها المعطيات لدى كل الأطراف ضمن حقيقة سهولة المعلومة ووسائل انتقالها، ولذلك أشدد بأن الإصرار على استمراء الممارسة وتعمّد التغييب أو التأجيل أو الخوف من مواجهة تلك الأزمات الاجتماعية وغيرها ستكون نتيجته ضياع الوحدة الوطنية والتمزّق الشامل لوطن ألفناه باسم السودان في لحظة لا ينفع فيها الندم، وهذا ما يدفعني أكثر أن أُنكِي الجراح وأدعو الجميع من مبدأ الحرص على لُحمة الوحدة الوطنية التي تأذّت كثيراً أن لا نتهيب هذا الإنكاء ونغوص في كل المثالب ونواجهها بحقيقتها ونعمل على معالجتها حتى لا نترك منبتاً ينفذ منه الداء ليصيب الأمة والوطن ونمّهد الطريق للأجيال القادمة أن تعيش في وطنٍ معافى من كل العلل الاجتماعية ليتفرغ للتعامل مع التحديات المادية لعصره والعالَم البعيد وذلك الذي هو مِن حوله. أنتهز هذه السانحة لأتقدم بخالص شكري وتقديري لكل الذين أعانوني في أن أكتب هذا الكتاب أفراداً أو مؤسسات من خلال إمدادي بالمعلومة أو من خلال الملاحظة في منهج التبويب والترتيب والوثائق، ولأنهم كثر فلا أتمكّن من تحقيق رغبتي في ذكرهم بأسمائهم فرداً فرداً لكنني أحمل لهم معزّتي وتقديري أبداً وأقاسمهم أي نجاح يمكن لهذا الكتاب أن يصيبه بإذن الله، وأعفيهم من

أي فشل له لا قدّر الله، بيد أنني أود أن أخص بالذكر العم الأستاذ بشرى دوسه عبد الرحمن الذي قام بتصحيح اللغة والنحو ولم يترك شاردة أو واردة إلا وزنها بلسان البيان وأصّلها ببلاغة التبيان بعين العالم المتخصص، وإذا ما قُدّر لبعض الهنّات اللغوية والنحوية أن تجد طريقها إلى الكتاب بعد الطباعة فهي قطعاً من قصوري.

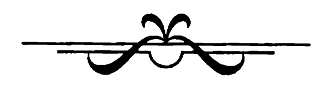


المقدمة

دارفور وأزمة الدولة في السودان وضمن مفهومها العريض ليست وليدة الاندلاع الأخير للأحداث في مستهل الألفية الثالثة، وإنما هي أزمة موغلة في القدم ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل حيث تعود جذورها في نسختها الأولى إلى مرحلة المهدية، وبشكل أكثر تحديداً عندما آثر الإمام محمد أحمد المهدي الذي تنحدر أصوله من قبائل الدناقلة النوبية من إقليم شمال السودان إلى اختيار الخليفة عبد الله التعايشي ذي الأصول العربية المنحدر من إقليم دارفور في غرب السودان ليصبح خليفة له، الأمر الذي أثار حفيظة نظرائه المعاونين معه للمهدي من ذوي الأصول المنحدرة من الإقليم الشمالي في رفض ذلك الاختيار الذي ترك غُصّة في دواخلهم ومن ثمّ حرّك نوازعهم للعمل على إلغائه أو مناوأته في حال العجز عن تحقيق الإلغاء، ويعود ذلك إلى شعورهم بأنهم بحكم انتمائهم إلى الروابط الجهوية والاثنية والقبلية مع الإمام المهدي النوبي الأصل يشعرون وكأنهم أحق بالخلافة من الخليفة عبد الله التعايشي العربي الأصل والقادم من أقاصي غرب السودان من دارفور، وهو شعور في شكله ومضمونه يتعارض مع أي نوازع إيمانية ويستند إلى بوائق جاهلية حتى وإن صدر من أشخاص يُفترض في أنهم ضمن خلفاء للمهدي. بعض المؤرخين الذين صدقوا في سرد تلك الأحداث قد بيّنوا عمق الأسباب الحقيقية والدوافع الراجحة التي حدت بالإمام المهدي في أن يذهب ذلك المذهب لا سيما فيما رُوي عن خطابه الذي يصف فيه مناوئي قراره ذلك من قبيلة وعشيرته الأقربين بأنهم أهل دنيا بينما يرى أنه يحمل

رسالة أرفع مرتقيً تقود إلى دار أبقى من الدنيا الفانية ومزاينها، ولعل ما نشهده هذه الأيام من تكالب على الدنيا ومفاتنها وبشكل صارخ من الأحفاد الذين شكّلوا عماد حكومة الإنقاذ وعرّابيها مستخدمين غطاء الدين، ليُعزز بشكل كبير تلك القريحة التي تفوه بها الإمام المهدي قبل أكثر من مائة وثلاثين عاماً، ويجوز لنا أن نزيد عليها بأن وبالها كصفة وراثية كانت أو مكتسبة، أضحى صفة مُعدية لآخرين وإن لم يكونوا من نفس الجهات أو الإثنيات أو القبائل التي ذهب إليها المهدي في وصفه حيث انتقلت إليهم العدوى، ربما بتبسيط على سبيل الممازحة نقول قد تأثروا بالقول المأثور... من عاشر قوماً أربعين يوماً صار مثلهم... فما بال من عاشرهم أكثر من مائة عام، لكن ليس بالضرورة أن يصيب حديث الإمام المهدي عين الحقيقة بشكل كامل، فهناك من هم غير ذلك من نفس الملّة والجهة التي ينتمي إليها، حيث بينهم من يتمتّعون بضمير حي ونفس عفيفة بيد أن عُمُم الشر أطغى في التوصيف أحياناً. والسبب الثاني والأكثر وضوحاً في تقدير المحللين والذي أجد نفسي أكثر ميلاً نحوه هو الدور الأكثر بروزاً للراية الزرقاء التي كان يقودها الخليفة عبد الله التعايشي التي لبّت نداء المهدي وآوته وناصرته في أحلك المحن ودوّنت سجلًا ناصعاً من الانتصارات التي شكّلت ورسمت ملامح الحقبة المقبلة من عصر الدولة المهدية ومهّدت إلى قيام الدولة السودانية بحدودها الجغرافية التي ما فتئت ماثلة لوقت قريب برغم أنها ظلّت على الدوام مهددة بالانحسار والانفلاق والانشطار بفعل الطموحات والممارسات الأحادية للوبي الحاكم والساعي حثيثاً لاحتكار السلطة، حتى اكتملت إحدى فصولها بالاستفتاء الذي جرى في جنوب السودان في التاسع من يناير ٢٠١١م والذي قُدِّر فيه للجنوبيين أن ينحازوا إلى خيار الانفصال ويترجموا كل الترجِيحات والمؤشرات والإرهاصات والتحليلات التي سبقت ذلك إلى واقع ملموس، فأصبحت دولة السودان التي وحّدها الخليفة عبد الله التعايشي على رقعة أرض بلغت مساحتها مليون ميل مربع قد تراجعت بعد مائة عام وبضعة سنين إلى ما قد يوازي سبعمائة وستين ألف ميل مربع بفضل أحد الأحفاد المنسوبين إلى مناوئيه من الذين ليس لهم من همّ سوى البقاء في السلطة مِمن أشار إليهم الإمام المهدي بحديثه بأنهم أهل دنيا. وتبعاً لذلك يتراجع كثيراً ترتيب السودان من أكبر دولة في أفريقيا والعالم العربي، كما يتراجع على المستوى العالمي في المساحة من الترتيب العاشر إلى المرتبة السابعة عشرة، وتتبع ذلك بالطبع كل التراجعات الأخرى المقرونة بذلك.

المرحلة الثانية للأزمة هي بعد إعلان الاستقلال الذي دعت به النخبة السودانية آنذاك من داخل البرلمان وأكمل الدعوة بالتتويج تلاوة الإعلان من قِبل العضو الأستاذ عبد الرحمن محمد إبراهيم دبكه، والمعلوم أن عبد الرحمن دبكه هو من أبناء إقليم دارفور، وعقب الاستقلال بدأ الإحساس بلسعات الظلم تزداد لدى النخبة من أبناء دارفور لاسيما عندما تمّت عملية السودنه ولم يكن من أبناء دارفور ضمن أكثر من ثمانمائة منصب تمت سودنتها أي منصب، بينما كان نصيب الجنوبيين أربعة مناصب حسبما ما ورد في الوثائق التي أرّخت لتلك المرحلة، وحيث أنها كانت قسمة ضيظى رغم ما ذهبت إليه بعض الآراء بأن الأمر خاضع لمعايير الكفاءة والخبرة التي لا أشك في أنها قطعاً متوفرة لدى عدد مقدّر من أبناء دارفور الذين عملوا في الخدمة المدنية في ذلك الوقت، خاصة وأن كثيراً من العاملين في الخدمة المدنية في المناصب الإدارية الوسيطة على مستوى السودان كانوا ممن أكملوا المرحلة الوسطى من التعليم (المتوسطة) أو معهد بخت الرضا وتدّرجوا تصعيداً، ولم تكن أكثرية الوظائف المسودنة بأعلى معياراً من ذلك، إلا أنه لا ينبغي ونحن على عتبة الاستقلال الأولى ألّا يُنظر أيضاً إلى معايير العدالة والمساواة الأخرى (Norms of equity and equality) وأقربها معيار التمييز الإيجابي عطفاً على انعدام وجود ممثلين ولو رمزيين لبعض المجتمعات مع وضع الاعتبار لحجم السكان في كل إقليم، أو نحو ذلك من معايير كفيلة بمراعاتها أن يتم تأمين الوحدة الوطنية دون أن يكون لتلك المراعاة أي تأثيرات سلبية في ذلك الحين وفي المستقبل على السواء. لذلك كان من الطبيعي أن ينعكس في سجلات التاريخ بأنها بداية بذر بذور نبتة الأزمة التي جذّعت وأورقت بشدة فيما بعد وبلغت هذا الشأو الذي نحن نعايش نتاجه اليوم.



الفصل الأول

تداعيات البِذرة المستأزمة

الواقع أنه في الظروف الطبيعية للدول المُؤَسَسَة على نظم راسخة في ممارسة التعددية والتداول السلمي للسلطة والممارسة الراشدة لها والإبعاد التام للخدمة المدنية العامة من المؤثّرات السياسية، لا حاجة البتة إلى النظر بمنظار المحاصصة الجهوية أو أي صيغة من صيغ إبراز بطاقة الحصانة النوعيَة والاستكمان خلفها لا سيما إذا استطاعت الدولة في أن تُعمّق ذلك المفهوم في صهر التنوع عند بناء الأجيال، ولكن وحيث أن السودان بتنوعه المتشعّب والرواسب السالبة لدولته المستقلة إبان مرحلة المهدية الأولى، كان في الحقيقة أحوج ما يكون إلى وصفة سودنة تؤمّن له تجاوز ما مضى، وتؤسس لممارسة سياسية قائمة على التنافس الحزبي المجرّد من الحصانة الاثنية والجهوية والقبلية والعوامل الأخرى المكبّلة لانطلاق الوطن نحو آفاق أرحب للوحدة والنماء، بيد أنه كان يمكن تجاوز تلك الزلّة بعدالة الممارسة وتحقيق القسط بعد ذلك حتى بعد تمركز ممارسة السلطة والثروة في أيدي شريحة لا يمكن وصم كلّيتها إلا بأنها جهوية بعينها، إلا أن مرادفة الأولى بمثيلتها في الثانية أوسعا مساحة المشاعر المغبونة ومكنا الأزمة من أن تتجذّر عميقاً حيث ما زلنا نكابد آثارها رغم مضي أكثر من نصف قرن. بل وفي كل يوم يستبين عجزنا أكثر في القدرة على اقتلاعها بشكل كامل لأننا نكابر ونتفاخر في أننا كشعب سوداني نسبح في أفق من الدراية والفهم، بينما في حقيقة الأمر أن فهمنا ما زال متواضعاً ومتأخراً، أصفه بأنه متواضع لأنه لا يتعمّق في المعرفة وإنما يكتفي بالتعاطي مع قشورها، وأقول متأخراً لأنه يتزاوج في عمقه مع

عمق التخلف الذي يرزح فيه الوطن السوداني بالمقارنة مع رصفائه من الأوطان في تواريخ التأسيس والنشأة ممن يتماثل معهم في آماد المعايشة والنهضة ويتوازن ويتفوق عليهم أحياناً في حجم الموارد الطبيعية المتوفّرة.

دارفور المظلومة

عندما تسعى الدول إلى معالجة الاختلالات الخدمية والتنموية بين مكوناتها الاجتماعية والجغرافية، تعتمد الإحصاءات والأرقام كأحد أهم العوامل، كما تراعي النسب وتضع المعايير وفقاً لها ولظروف أخرى بالتأكيد، وهي عمليات معقّدة ومفصّلة، وليس من السهل أن نأخذ القارئ في سباحة غوص في ذلك البحر الذي لا ينبغي لنا ضمن إطار هذا الكتاب أن نجنح إلى الانصراف والتعمّق فيه أكثر وإنما إذا أوردنا منه بعض الدلاء فإننا نفعل ذلك فقط لإرواء عطش القارئ ونمكّنه من الرشفة الأولى لأننا لسنا بصدد كتابة مرجع علمي متخصص، لكننا ونحن نتناول واحدة من الأزمات التي ظلّت تؤرّق السودان باستمرار، يقتضي الأمر أن نُعطي القارئ جرعة مقنعة تعينه على الفهم الصحيح لعمق الأزمة ومن ثم يذهب مع نفسه في تقييمها وترجيح صحة وعدالة أو غير ذلك للمبررات التي ساقها أهل دارفور للقيام بثوراتهم المتنامية عبر العصور ومنذ نشأة الدولة السودانية المستقلّة في ١٩٥٦م. المثيرون ممن تجذبهم رغبة متابعة أخبار العلوم الفضائية، كثيراً ما يسمعون عن عبارة (المسبار الفضائي) وهو مركبة فضائية غير مأهولة بالإنسان تُرسل إلى الفضاء والكواكب لأغراض تتعلق ببعض الاكتشافات التي يحددها مرسلوها، وهنا أورد هذا المثال لأدلل على أن جنوح شعب ما في إقليم بعينه في أي دولة إلى القيام بثورة أساس مبررها الظلم الاجتماعي والتنمية لدلالة عميقة على أن المسبار الاجتماعي الذي يتّخذه ذلك الشعب والذي يتألف من أحاسيس تغذّيها المعايشة اليومية لقياس حجم الظلم الذي يحيق به، مسبار عال الحساسية في الدقّة والقياس، والسبب في ذلك هو أن درجة الحساسية تبني دقة مؤشّرها عبر الأيام والأسابيع والشهور والسنين والعقود فيزداد المسبار صقلاً بتراكم الحقائق المعاشة، وهو مسبار خامد لكنه عال الحساسية أيضاً وبالتالي قابل للانفجار رغم خموده وكمونه، وهو بذلك الخمود الذي يتميز به نجده أكثر أريحية في إعطاء القائمين على أمر الدولة مساحة كافية من الوقت متمثلة في سنين عديدة لمعالجة الاختلالات وإزالة الظلم، إذاً عندما يصبح الانفجار حقيقة ماثلة ليس من المنطق أو الحكمة أن يسعى النظام القائم على أمر الدولة أن يتوارى خلف فشله بمحاولة تزييف الحقائق وتحويرها

وإلصاق انفجارها بالمظلومين، وهذا هو ما حدث في أمر دارفور والدولة السودانية. قد يذهب البعض في تحليلاتهم لأسباب الثورات النظيرة بأن ثمة عوامل أخرى تلعب أدواراً أساسية في إزكائها، وهنا لا أجانبهم في الفهم العام لوجود إمكانية لذلك ولكن أخالفهم في المضمون والحصرية، حيث أن حقيقة تلك العوامل الأخرى أنها لا تلعب أكثر من دور الهواء في اشتداد اللهيب، لكنها بالقطع لا تأخذ موقع عود الثقاب الذي أشعل النار.

وبالنظر إلى الاختلال التنموي في إقليم دارفور نجد أنه من الإنصاف أن نقرن الوقائع بالمزاوجة بين حجم توفّر العوامل المساعدة على تمييز إقليم عن آخر بمشروعات اقتضتها معايير بعينها، وبين تخصيص تنمية متوازية للحفاظ على معدّل متكافئ من التنمية للمجتمعات، وحيث أن البنيات التحتية تمثّل العمود الفقري لأي تنمية مستهدفة في أي مجتمع فإن غياب هذا العمود الفقري أو تغييبه عمداً أو سهواً لهو مؤشّر يُجرّم نوايا القائمين على الدولة لدى المراقب المحايد ويجعله يتعاطف مشاعراً ومنطقاً مع المظلومين، كما أن حجم الموارد الطبيعية التي تتواجد في الإقليم تُعطي هي الأخرى بُعداً أعمق للغبن في حال الاختلال، وبطبيعة الحال لا نَغفلَ في كل ذلك إمكانات الدولة ولكننا نتحدث عن استخدام تلك الإمكانات المتوافرة وتوزيعها بشكل عادل. ولكي لا أذهب بعيداً في البحث عن أمثلة ووقائع لإعطاء القارئ حقيقة وحجم الظلم الذي يحيق بدارفور، فأنني أكتفي ببعض الأمثلة على أن أوسّع أكثر في الأمثلة ضمن الفصل الخاص بتطبيق اتفاقية أبوجا.

أكدت الدراسات والمسوحات الجيوفزيائية التي تمت في حوالي العام ١٩٧٥م إلى ١٩٧٧م إلى أن كمية مياه الروافد اليومية التي تصب في البحيرة الجوفية في منطقة ساق النعام التي تقع على بعد ٤٢ كلم جنوب شرق مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور، تعادل عشر أمثال المياه المخزّنة في جميع سدود السودان، ولما كان ذلك فقط للمياه اليومية التي تغذّي بها الروافد البحيرة، يستطيع القارئ أن يتصور حجم البحيرة وكميات المياه فيها.

عالم الفضاء الأمريكي ذو الأصول المصرية الدكتور فاروق الباز وفي محاضرة ألقاها في الخرطوم في يوليو من العام ٢٠٠٧م، كشف عن بحيرة جوفية أخرى للمياه في شمال دارفور مساحتها حوالي ٣٠ ألف كلم مربع، وتختزن من المياه ما يقدّرونها وهي مليئة

بأنها في حدود ٢٥٣٠ كلم مكّعب من المياه أي ٢٥٣٠ مليار متر مكعّب من المياه وهو رقم يبعث بشآبيب الطمأنينة في كل نفس خاصة في ظل اضطراب العالم من نقص المياه العذبة، هذا فضلاً عن الأحواض الجوفية الأخرى ومياه الأمطار والأودية المنتشرة في الإقليم، مع كل هذا فإن الدراسة التي أجرتها بعثة التقييم المشتركة (JAM) في العام ٢٠٠٦م وهي بعثة تأسست بموجب اتفاقية أبوجا لسلام دارفور وشاركت فيها الأمم المتحدة والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي والدول المؤثّرة في الإتحاد الأوروبي والجامعة العربية والولايات المتحدة الأمريكية والحكومة السودانية وحركة تحرير السودان الموقّعة على اتفاقية أبوجا، أثبتت الدراسة أن نصيب الفرد من المياه المتاحة في اليوم في إقليم دارفور هو ٦ لترات فقط! بل جاء تأكيد هذا الرقم أيضاً على لسان الأستاذ عثمان محمد يوسف كبر والي ولاية شمال دارفور في ندوة عُقدت للجالية السودانية في الإمارات في دبي – الإمارات العربية المتحدة في العام ٢٠٠٣م، بهذه الحقيقة لا بد أن نخجل من القول بأنه توجد هناك حياة في دارفور لأن حصاد أنظمة الحكم في هذا الاتجاه محزن.

المثال الثاني هو أن إقليم دارفور هو الإقليم الوحيد الذي لا يرتبط بأي طريق معبّد ومسفلت مع باقي أقاليم السودان وهذا لوحده يجعله الإقليم المعزول عن وطنه كونه الإقليم الأكثر بعداً عن ميناء السودان الرئيسي في بورتسودان، حيث أن المسافة من بورتسودان إلى بداية حدود دارفور هي ١٩٠٠ كلم تقريباً، هذا يأتي رغم أنه ظل وحتى منتصف التسعينيات الإقليم الثاني في دعم الناتج القومي بعد الإقليم الأوسط. أما إذا أخذنا مثالاً آخر في مجال خدمات الصحة العلاجية لفرعية واحدة من الخدمات وهي نسبة السكان لعدد الأسرّة أو عدد الأسرّة لكلية رقمية من السكان لوجدنا أن هناك ١٠٩ لكل مائة ألف مواطن في دارفور بينما المتوسط للسودان هو ٣٠٨ سرير لكل مائة ألف من السكان، بينما نجدها في الإقليم الشمالي ٤٠٦ سرير لكل مائة ألف من السكان، وبحسبة أخرى، سرير واحد لكل ٢٨٧١ فرد في إقليم دارفور، بينما هناك سرير واحد لكل ٥١١ فرد في إقليم الشمالية، أما المتوسط العام للسودان فهو سرير واحد لكل ١٣١٠ فرد، وبالتالي هذه الأرقام تؤكّد أن مستوى تمتّع السكان بالأسرّة العلاجية في دارفور هي فقط ٤٦٪ مما هو متاح للمتوسط العام في السودان وهو فقط ١٨٪ مما هو متاح للمواطن في الإقليم الشمالي، وهذه الإحصاءات مستقاة من التقرير الإحصائي الصحي الصادر من وزارة الصحة الاتحادية للعام ٢٠٠٧م. أما في تواجد أبناء إقليم

دارفور في المناصب الدستورية فقد كفانا الكتاب الأسود الصادر في العام ١٩٩٩م بإحصاءاته المفصلة والتي بيّنت حجم المظالم بوضوح، ونحن بذلك لسنا في حاجة إلى الخوض فيه بنفس التفصيل لا سيما بعد الاعترافات العديدة التي ذكرها نافذون في السلطة من القائمين عليها الآن أو من الذين سبقوهم، ويكفي أن يعرف القارئ أن متوسط نسبة تواجد أبناء دارفور منذ الاستقلال وحتى ٢٠١١م في المناصب الدستورية، أي (مراكز القرار) وفي أحسن حالاتها لم تتجاوز ٤٪ (الكتاب الأسود) كمرجعية حتى عام ١٩٩٩م ومصادرنا الأخرى للسنوات التي تلت، وبالتالي فالتواجد لم يتجاوز تلك النسبة.

أم المظالم ومُفرّخها

أما أمّ المراحل الأكثر إرواءً لشجرة الأزمة فهي منذ أن تولّت حكومة الإنقاذ مقاليد السلطة بانقلابها الذي نفّذته في العام ١٩٨٩م، لذلك دعونا أولاً نقرأ معاً البيان الأول الذي أذاعه العميد أركان حرب آنذاك عمر حسن أحمد البشير قائد الانقلاب في يوم الجمعة ٣٠ يوليو ١٩٨٩م.

نص البيان أنقله عن مقال د. سيد عبد القادر قنات المنشور تحت عنوان «الشعب السوداني وذاكرة الخرتيت» في صحيفة سودانايل الإلكترونية بتاريخ ٤/ ٧/ ٢٠٠٩م دون أي تصحيح للأخطاء الإملائية والنحوية التي قد تكون من أصل البيان نفسه. لندرك حجم الفاجعة في المفارقة بين القول والفعل.

...نَصّ البيان...

(أيها الشعب السوداني الكريم إن قواتكم المسلحة المنتشرة في طول البلاد وعرضها ظلت تقدم النفس والنفيس حماية للتراب السوداني وصونا للعرض والكرامة . وترقب بكل أس وحرقة التدهور المريع الذي تعيشه البلاد في شتى أوجه الحياة، وقد كان من ابرز صوره فشل الأحزاب السياسية في قيادة الأمة لتحقيق ادني تطلعاتها في صون الأرض والعيش الكريم والاستقرار السياسي ، حيث عبرت علي البلاد عدة حكومات خلال فترة وجيزة ما يكاد وزراء الحكومة يؤدون القسم حتى تهتز وتسقط من شدة ضعفها وهكذا تعرضت البلاد لمسلسل من الهزات السياسية زلزل الاستقرار وضيع هيبة الحكم والقانون والنظام .

أيها المواطنون الكرام ... لقد عشنا في الفترة السابقة ديمقراطية مزيفة وموءسسات

(مؤسسات) الحكم الرسمية الدستورية فاشلة، وإرادة المواطنين قد تم تزيفها (تزييفها) بشعارات براقة مضللة وبشراء الذمم والتهريج السياسي، ومؤسسات الحكم الرسمية لم تكن إلا مسرحا لإخراج قرارات السادة ، ومشهدا للصراعات والفوضى أما رئيس الوزراء فقد أضاع وقت البلاد وبدد طاقاتها في كثرة الكلام والتردد في المواقف حتى فقد مصداقيته.

أيها المواطنون الشرفاء إن الشعب بانحياز قواته المسلحة قد أسس الديمقراطية في نضال ثورته في سبيل الوحدة والحرية ولكن العبث السياسي قد أفشل الحرية والديمقراطية وأضاع الوحدة الوطنية بإثارته النعرات العنصرية والقبلية في حمل أبناء الوطن الواحد السلاح ضد إخوانهم في دارفور وجنوب كرد فان علاوة على ما يجري في الجنوب في مأساة وطنية وسياسية.

مواطني الأوفياء إن عداوات القائمين على الأمر في البلاد في الفترة المنصرمة جعلتهم يهملون عن قصد إعدادها لكي تقوم بواجبها في حماية البلاد ولقد ظلت قواتكم المسلحة تقدم أرتالا من الشهداء كل يوم دون أن تجد من هؤلاء المسؤولين ادني اهتمام من الاحتياجات أو حتى في الدعم المعنوي لتضحياتها مما أدي إلى فقدان العديد من المواقع والأرواح حتى أصبحت البلاد عرضة للاختراقات والاستلاب من أطرافها العزيزة في هذا الوقت الذي نشهد فيه اهتماما ملحوظا بالمليشيات الحزبية .

أيها المواطنون

لقد فشلت الحكومات و الأحزاب السياسية في تجهيز القوات المسلحة في مواجهة التمرد وفشلت أيضا في تحقيق السلام الذي عارضته الأحزاب للكيد والكسب الحزبي الرخيص حتى اختلط حابل المخلص بنابل المنافقين والخونة وكل ذلك يؤثر على قواتكم المسلحة في مواقع القتال وهى تقوم بأشرف المعارك ضد المتمردين ولا تجد من الحكومة عونا على الحرب أو السلام هذا و قد لعبت الحكومة بشعارات التعبئة العامة دون جهد أو فعالية.

أيها المواطنون الشرفاء :

لقد تدهور الوضع الاقتصادي بصورة مزرية وفشلت كل السياسات الرعناء في إيقاف التدهور ناهيك عن تحقيق أي قدر من التنمية مما زاد حدة التضخم وارتفعت

الأسعار بصورة لم يسبق لها مثيل واستحال علي المواطن الحصول علي ضرورياتهم إما لانعدامها أو ارتفاع أسعارها مما جعل الكثير من أبناء الوطن يعيشون علي حافة المجاعة وقد أدي التدهور الاقتصادي إلي خراب المؤسسات العامة وانهيار الخدمات الصحية والتعليمية وتعطيل الإنتاج بعد أن كنا نطمع أن تكون بلادنا سلة غذاء العالم أصبحنا أمة متسولة تستجدي غذاءها وضرورياتها من خارج الحدود وانشغل المسئولون بجمع المال الحرام حتى عم الفساد كل مرافق الدولة وكل هذا مع استشراء التهريب والسوق الأسود مما جعل الطبقات الاجتماعية من الطفيليين تزداد ثراء يوم بعد يوم بسبب فساد المسؤولين وتهاونهم في ضبط الحياة والنظام .

أيها المواطنون الشرفاء :

لقد امتدت يد الحزبية والفساد السياسي إلي الشرفاء فشردتهم تحت مظلة الصالح العام مما أدي إلي انهيار الخدمة المدنية ولقد أصبح الولاء الحزبي والمحسوبية والفساد سببا في تقديم الفاشلين في قيادة الخدمة المدنية وافسدوا العمل الإداري و ضاعت بين يديهم هيبة الحكم و سلطان الدولة ومصالح القطاع العام .

المواطنون الكرام

إن إهمال الحكومات المتعاقبة علي الأقاليم أدّى إلي عزلها من العاصمة القومية وعن بعضها في ظل انهيار المواصلات وغياب السياسات القومية وانفراط عقد الأمن حتى افتقد المواطنون ما يحميهم ولجئوا (لجؤوا) إلي تكوين المليشيات كما انعدمت المواد التموينية في الأقاليم إلا في السوق الأسود وبأسعار خرافية .

أيها المواطنون

لقد كان السودان دائما محل احترام وتأييد من كل الشعوب والدول الصديقة كما انه أصبح اليوم في عزلة تامة والعلاقات مع الدول العربية أصبحت مجالا للصراع الحزبي وكادت البلاد تفقد كل صداقاتها على الساحة الإفريقية ولقد فرطت الحكومات في بلاد الجوار الإفريقي حتى تضررت العلاقات مع اغلبها وتركت لحركة التمرد تتحرك فيها بحرية مكنتها من إيجاد وضع متميز أتاح لها عمقا استراتيجيا تنطلق منه لضرب الأمن والاستقرار في البلاد حتى أصبحت تتطلع إلى احتلال موقع السودان في المنظمات الإقليمية والعالمية وهكذا أنهت علاقة السودان مع عزلة مع الغرب وتوتر في

إفريقيا والدول الأخرى .

أيها المواطنين الشرفاء .

إن قواتكم المسلحة ظلت تراقب كل هذه التطورات بصبر وانضباط وكان شرفها الوطني دفعها لموقف ايجابي من التدهور الشديد الذي يهدد الوطن واجتمعت كلمتها خلف مذكرتها الشهيرة التي رفعتها منبهة بشدة من المخاطر ومطالبة بتقديم الحكم وتجهيز المقاتلين للقيام بواجبهم ولكن هيئة السيادة السابقة فشلت في حمل الحكومة علي توفير الحد الأدنى لتجهيز المقاتلين واليوم يخاطبكم أبناؤكم في القوات المسلحة وهم الذين أدوا قسم الجندية الشرفية (الشريفة) أن لا يفرطوا في شبر من ارض الوطن وان يصونوا عزتهم وكرامتهم وأن يحافظوا علي البلاد سكانها واستقلالها المجيد وقد تحركت قواتكم المسلحة اليوم لإنقاذ بلادنا العزيزة من أيدي الخونة والمفسدين لا طمعا في مكاسب السلطة بل تلبية لنداء الواجب الوطني الأكبر في إيقاف التدهور المدمر ولصون الوحدة الوطنية في الفتنة والسياسة وتأمين الوطن وانهيار كيانه وتمزق أرضه ومن أجل إبعاد المواطنين من الخوف والتشرد والجوع والشقاء والمرض .

قواتكم المسلحة تدعوكم أيها المواطنين الشرفاء للالتفاف حول رايتها القومية ونبذ الخلافات الحزبية والإقليمية الضيقة وتدعوكم الثورة معها ضد الفوضى والفساد واليأس من اجل إنقاذ الوطن ومن اجل استمراره وطنا موحدا كريما.

عاشت القوات المسلحة حامية كرامة البلاد عاشت ثورة الإنقاذ الوطني عاش السودان حرا مستغلا . (مستقلاً)

الله أكبر والعزة للشعب السوداني الأبي .

عميد أ.ح عمر حسن احمد البشير

رئيس مجلس قيادة الثورة

الجمعة ٣٠يونيو١٩٨٩

....انتهى بيان الإنقاذ.....

دارفور في عهد البشير

من يقرأ البيان ويتمّعن في الفقرات التي تعبّر عن انتقاد لممارسات نسبها البيان للحكومة الديمقراطية ويتمعن النظر في الواقع الذي يعيشه السودان وطناً وشعباً لا بد أن يعتريه الإحساس بأن البيان ربما كان يعبّر عن ما أضمر كاتبوه في تنفيذه في الوطن السوداني وشعبه خلال حكمهم له. وبينما طال ظلم الإنقاذ كل فئات الشعب السوداني بلا استثناء إلا أن سوء القصد وسبقية الإصرار في إقصاء إقليم دارفور بتكرار تجربة السودنة قد بانت ملامحها واضحة في أول تشكيل وزاري وأول تعديلات في المناصب الدستورية بعد ستة أشهر من الانقلاب، وكان أن شمل أيضاً تعيين ولاة الولايات والمحافظين، فقد تجاوزت تلك التعينات أبناء دارفور بإقصائهم حتى على مستوى المحافظين وهو إقصاء مقصود عن مراكز صنع القرار، وتلك كانت رسالة بليغة المعاني والمضامين أرادت حكومة الإنقاذ إرسالها إلى أهل الإقليم، برغم أن أعداداً لا يستهان بهم من أبنائه كانوا منتسبين وما زالوا يعملون تحت راية المُؤتَمَرين (الوطني والشعبي) اللذان كانا وما زالا يعبّران بنفس لسان الجبهة الإسلامية القومية سابقاً أو بالأحرى وفي أفضل الأوصاف وجهان لعملة واحدة وإن تخاصما. وأذكر أنني عقب ذلك التشكيل الوزاري وتلك التعينات قد بعثتُ برسالة لرئيس مجلس قيادة حكومة الإنقاذ العميد آنذاك عمر حسن أحمد البشير بصفتي مواطناً عادياً يود أن يُبلّغ وجهة نظر ربما تكون لدى الكثيرين ولكن قد لا يرغب الغالب في أن يتّخذ نفس المنحى أو الأسلوب، أرسلت الرسالة عبر شخصية قيادية في تنظيم الجبهة الإسلامية، ومن القيادات البارزة من أبناء دارفور المُنظَّمين والذي وعد بأنه سيوصل الرسالة وحينما راجعته بعد عدة أيام، أكد لي بأنه أوصلها للرئيس، وهي رسالة قصدتُ بها النصح والتنبيه إلى التجاوز المتعمد بإقصاء أبناء دارفور بخلو المناصب الدستورية المُعلنة منهم، ونوهت إلى خطورة ذلك وأوردت عبارة شائعة التداول ببلاغتها في توصيف ما يمكن أن ينتج من مثل هذا الإقصاء وتجاهل النصح، فقلت (إن لم يجد هذا النصح لديكم قبولاً، قد يصمت الناس ولكن إن في الصمت كلاما) ولعلنا الآن ندرك أن كلام الصمت ذاك قد بدأ ارتداد صداه جهراً وبقوة في النزاع المسلّح الحالي حيث بدأت الثورة وما زالت.

إن أوجّ نوبات ظلم حكومة الإنقاذ قد أخذت طابعاً ذا خصوصية وتعنيف على إقليم دارفور وأهله بعد المفاصلة التي تمّت بين معسكر الدكتور حسن عبد الله الترابي الأمين العام السابق للجبهة الإسلامية القومية والمؤتمر الوطني، والمعسكر الآخر بقيادة

المشير عمر حسن أحمد البشير القائد العسكري المنفّذ للانقلاب والذي أصبح فيما بعد رئيساً للجمهورية ولمّا يزل. المفاصلة التي شطرتهم إلى طودين متغابنين، حيث تميزت هذه المرحلة بصب جام الغضب على الإقليم وأهله لا سيما بعد أن بدأت الأصوات في دارفور تجأر بالاحتجاج والمطالبة بحقوقها التي تشهد في كل يوم يمضي استمراءً متزايداً في انتهاكها، حتى كانت الطامة الكبرى بارتكاب جرائم الإبادة التي أدّت بدورها إلى أن يكون الرئيس عمر حسن أحمد البشير وآخرين مطلوبين للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية على ذمة تلك الجرائم.

عندما يغوص المحلل في أعماق الأزمة باعتبارها ركناً أساسياً من أركان أزمة الدولة السودانية عبر العصور في القرن الماضي والحالي، لا بد أن تساوره الشكوك في وجود عقلية مركزية ربما تتمتع بقاعدة قيادية واسعة أو محدودة ومحلية أو إقليمية، جهوية عطفاً على المناطق أو اثنية تمتد جذورها خارج السودان هي التي تدير وتشكّل وترسم خارطة مسار الدولة السودانية، وهي التي تخطط وتبرمج وتبث إشارات التنفيذ التي ليست بالضرورة أن تأخذ الوسائل المعهودة لكنها تملك خصائصها في بلوغ مراميها. هذا ما يمكن أن نطلق عليه اللوبي السلطوي والحاكم الفعلي، واللوبي كلمة لاتينية في الأصل ومطلقة الاستخدام لكنها محكمة المعنى والمضمون حيث اكتسبت هذه الخاصية بواقع الممارسة الدالة على المسمّى. ما هو شائع من فهم قائم على أن اللوبي إنما هي مجموعة ضغط في غالب الأحوال بكيان غير معلن وغير شرعي ولكن يمارس نشاطه مستخدماً وسائل في غالبها غير شرعية لتحقيق أهداف هي في الأصل الغالب شرعية وقد يكون بعضها غير شرعي.

هذا المفهوم وهذه الاستنتاجات تقودنا إلى أن نربط بين ما نعايشه من أزمات متتالية في الدولة السودانية المعاصرة يمتد تأثيرها على نظام الحكم وتأرجح الهوية وعلاقة الدين بالدولة وكل متفرعات هذه العناوين بما يمكن أن نقول بأنها ظلّت ملازمة للحكومات المتعاقبة على الدولة السودانية حتى وإن تفاوتت حدة وطافت حدا، وهذا يجعلنا نجنح إلى ترجيح أن اللوبي في العهود الديمقراطية على قلة سنين حكمها كان أقل تأثيراً في تمرير وتحقيق أهدافه على ما هو في العهود الدكتاتورية حيث بيئة اتخاذ القرار القائمة على الأحادية تمثّل منطلقاً ودافعاً سلساً له، مما يمكنه من تحقيق غالب أهدافه، والصورة المجسّدة عن حقيقة تداول هذا المصطلح الغير عربي رغم أن المستخدمين له من المتحدثين باللغة العربية يكتبونه مجازاً بحروف عربية وينطقونه وفقاً لذلك، هذه

الصورة تقودنا إلى حقيقة أن منسوبي أي لوبي يمكن أن يكونوا في مراكز اتخاذ القرار أو في الصفوف الخلفية، وبقدر حجم تواجدهم يصبح تأثيرهم أكثر قوة، بيد أنه في كثير من الأحيان يمكن أن يكونوا أبعد مسافة وأكثر تأثيراً، والنسخة السودانية المتلازمة ترسم لنا ملامح متمازجة من كل هذه الصيغ، لكن القراءة المتأنية لمعطيات الحكومات السابقة تشرح بوضوح أن مساعي اللوبي في الاستئثار الكامل بكل مقاليد السلطة والثروة ورسم وإدارة الدولة السودانية نحو تحقيق أهدافه لم تستحكم قبضتها برسن الراحلة لأنها لم تكن خطة تنتجها وتتبناها الدولة بقدر ما هي مؤثّرات يبثّها أفراد وجماعات من على البعد والقرب وفق ما يتاح لهم من فرص نفاذها ولكن دون القطع بإنفاذها. لكننا في عهد حكومة الإنقاذ يكاد الواقع يُجزم بأن اللوبي هو الآن يمسك بتلابيب السلطة والثروة ويشكّل ويرسم التعابير التي يريد لوجه السلطة والدولة أن تظهر بها في كل المحافل المحلية والإقليمية والدولية، ولعل النتائج المأساوية التي يعيشها الوطن، والمآلات الآسنة التي يُساق الشعب نحوها قسراً لأكبر تفسير لذلك. إذاً نحن في استعراضنا ضمن فصول هذا الكتاب، سنتناول كل هذه المراحل بما يجعل القارئ أكثر التصاقاً ومتابعة لتطورات الأزمة ومن ثم تبسط أمامه فرصاً أكثر للتحليل والتدقيق والمقاربة أملاً في أن نساهم جميعاً في البحث عن معالجة شافية تستأصل شأفة الأزمة من جذورها.

بريق الأزمة ووهجها

ما أكثر ما كُتب في هذه الأزمة بعد اندلاع النزاع المسلّح بين نظام الرئيس البشير والحركات الثائرة، لا سيما تلك التي نُشرت في سائر وسائط الإعلام وفي المواقع الإلكترونية بشكل مكثّف طوال الفترة ومنذ اندلاعها، ولعل الغالب في تلك الكتابات أنها كانت أكثر ما تميل إليه هو الجانب الخبري والتحليلي المثيران، باعتبارهما عنصرين جاذبين للقراء والمستمعين، وأن ما كانت تحتويه مثّل مزيجاً من حقائق بعضها مُشاهد وغيرها منقول مع قليل من التوثيق وقدر من التحليل. فالأزمة جاءت في توقيت أقل ما يمكن أن يقال عليه أنه توقيت دقيق بالنسبة للأسرة الدولية لا سيما بالنسبة إلى الشعوب، فقد استدبرت جملة أحداث كبيرة هزّت مشاعر الإنسانية وخلّفت مآسي غاية في الشناعة والوحشية، فجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في جنوب السودان والإبادة الإثنية الجماعية التي تم ارتكابها في البوسنة والهرسك ورواندا وكوسوفا وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في تيمور الشرقية والحرب العراقية وضرب برجي التجارة في

نيويورك، جميعها أحداثاً وقعت في عقد التسعينيات أو فلنقل في السنوات العشر الأولى من عمر حكومة الإنقاذ أو نظام الرئيس البشير في السودان بخلاف حدث واحد ، وأن بعضها وإن كان لها جذورها فيما قبل ذلك إلا أنها بلغت ذروتها في نفس الفترة، لذلك أرّقت مضاجع قادة الدول التي تحكمها الديمقراطية والتي يعلو فيها صوت المواطن فوق صوت الحاكم لأن المواطن يمثّل فيها السلطة الحقيقية وهي سلطة متى أهملها القادة الحاكمون يدركون أنهم سيحترقون بلظاها في فترة الانتخابات، لذلك فهي سلطة بقدر ما هي حارقة إلا أنها تحرق بغرض الإنضاج فقط، فكانت الضغوط الشعبية عبر منظمات المجتمع المدني دافعاً قوياً للإسراع بالتنبيه القوي بالأزمة، فوجدت القضية من التركيز الإعلامي ومن تسليط الضوء والتداول السياسي في المنابر الدولية والعامة وفي المنظمات الإقليمية وفي قيد زمني قصير، ما لم تُحظ به أي أزمة منذ الحرب العالمية الثانية، لكن ليس بالضرورة أن يكون ذلك هو مبتغى الحكومات، الحكومات تضع اعتباراً أكبر للمصالح. كان كل ذلك الجهد يمضي نحو إيقاف بوادر الإبادة التي ترتكبها الدولة ضد شعبها وكان طبيعياً أن تتزامن النداءات بحتمية محاسبة الجناة.

لقد رافق التعامل مع الأزمة من مختلف اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين الكثير من المفارقات والتجاوزات والإخفاقات وشيء من النجاحات، ولعلنا في الفصول المقبلة نتمكن من التوسّع في دور كل اللاعبين وتأثيراتهم في مسيرة الأزمة برمتها، حيث نتناول في سياحتنا المقروءة تقاطعات الأجندة ومصادمات الأهداف بشكل واضح ومسنود وذلك يشمل سرد الأحداث مقرونة بالوثائق المتوفرة والمعايشة الحضورية، علّنا نستطيع وضع القارئ في مكان يتمكن من خلاله قراءة تفاعلات الأزمة بشكل أوضح وأن يطوّر من وسائل تفاعلاته معها أملاً في أن يكون تأثيرها أكثر وأسرع إيجابية في بلوغ نهاية يرغبها الجميع ويمنع بالتالي تكرارها. نحن ندرك بأن الأزمة وهي ما زالت ماثلة وماضية ورغم أنها تراجعت كثيراً في قائمة ترتيب الاهتمام الدولي بعد أن هزّت مشاعر الإنسانية كوارث طبيعية فظيعة في أماكن عديدة من العالم ومنها توسنامي المحيط الهادي الذي ضرب إندونيسيا، إلا أن مخزون ذاكرة الإنسانية وطبيعة الأزمة وملابساتها ستجعل منها شعلة متّقدة تخبو وتعاود ولكنها بالقطع لن تنطفئ دون أن يبلغ أهل دارفور على وجه الخصوص والسودان برسم العموم الوصول إلى حل عادل وشامل ودائم لها. لقد أكدت لنا التجارب ودَوّنَ التاريخ أزمات مماثلة ما زادتها السنين إلا قوة ومتانة لطالما بقيت الأنظمة الحاكمة متمسكة بتجاهلها أو بالإصرار على تبني الحلول

الأمنية لها في وقت أثبتت الحقائق أن الأزمات إنما تقتات وتتغذى وتتزود فيقوى عودها ويستعصي على مهمليها كسرها بل ويتعاظم تطويعها متى كانت الحلول الأمنية هي الوصفة العلاجية الدائمة التي تتمسك بها الأنظمة في إصرارها على إقرار مبدأ القهر والقسرية.

حقائق كشفت عنها الأزمة

إن أكثر ما هالني وأرّق مضجعي وبالتأكيد مضجع كل إنسان تتخالج في دواخله مضامين الإنسانية وطوال فترة معايشتي لمسيرة الأزمة، هو أن الأزمة وعلى الصعيد الوطني قد كشفت لنا عن حقائق أقل ما يمكن أن يُقال عنها أنها مُرّة مرارة العلقم، حقائق كانت تبدو أنها بقيت حيّة ودفينة في مطامير الدهر تتحسس طريقها وتتحيّن لحظتها للظهور، في وقت كنا نحسب أنها قد ماتت وتلاشت، ربما لم يتيسر لها المناخ الملائم أو لم تهب بعد تلك الرياح التي تعرّي غشاء الأتربة التي تغطّيها وتُظهرها بحجم فظاعتها وثِقل وقعها على كل نفس، حتى إذا ما بدأت الأزمة، سارع إعصارها في تعرية تلك المطامير من ترابها وأغبرتها مما مكّن تلك الحقائق من أن تنتفض وتنطلق بأجلى صورتها إلى فضاء صافٍ ليراها مجردة كل ذي بصر وبصيرة، فلنستعرض معاً تلك الحقائق وهي في تقديري تمثّل مدخلاً دسماً ومادة حوارية عميقة المدلولات وسَوءَة بأثرة تنتشر في جسد الأمّة فتملأه بكل أنواع الحسرة والأسف وتقيم مستعمرات من الأسقام الاجتماعية الدائمة التي بمرور كل يوم ودون أن ينبري ويتسارع الجميع إلى مداواتها لا شك ستقود عروة الأمة إلى فناء وزوال بما يجعلها فريسة سائغة للناهشين.

الحقيقة الأولى : «الحِركيون» السودانيون

أول تلك الحقائق هي أن ثمّة مقاربة بين بعض الصور الجزائرية إبان المرحلة التي تحقق فيها التحرير وبدأت القوات الفرنسية بمغادرة الجزائر وبعض المشاهد في الوضع السوداني في مرحلة مغادرة البريطانيين التي تمت في مرحلة النخب على نار هادئة عكس ما كانت عليه الحالة الجزائرية. كان هناك أثناء الثورة الجزائرية فئة من الجزائريين يُطلق عليهم (الحِركيون) وهؤلاء ووفق ما يُروَى عنهم أنهم آلوا على أنفسهم العمل والمشاركة في الحرب إلى جانب المستعمر الفرنسي ضد حركة التحرير الجزائرية، أي بمعنى أوضح وفق المعيار المنطقي وملابسات مرحلة المقاومة أنهم خانوا وطنهم الجزائر، تُرىَ بأي منطق يمكن أن يُبرروا فِعلتهم تلك، سؤال ربما يتمكنوا هم وحدهم

من الإجابة عليه ومن ثم إقناع أنفسهم به قبل السائلين من كل جنس وفي كل زمان. عندما انتصرت الثورة الجزائرية لم يشأ المستعمر الفرنسي أن يتركهم، أو بالأحرى كان عصياً عليهم هم أنفسهم البقاء فرحلوا أو رُحِّلوا إلى فرنسا وعاشوا هناك. تشير السوارد التاريخية أنه كان هناك من يُمكن أن يُطلق عليهم مجازاً مضمون (الحِركيون) في السودان وإن لم يحملوا الاسم نفسه كمُفردة لكنهم بالقطع يحملون مضمونه، هؤلاء فئة تعاونت مع المستعمر البريطاني ضد الثورة المهدية التي كانت آنذاك هي ثورة الشعب السوداني من أجل التحرر، ومن المعلوم أن عماد تلك الثورة هم ممن قدموا من كل أطراف السودان، أو ما عُرفوا فيما بعد بالمهمشين وأغلبهم من غرب السودان، وهنا يجدر بنا أن نشير إلى أن الأطراف لا تعني مجرد الاتجاهات وإنما تعني المضمون، لأن في وسط السودان هناك من عاش المضمون بكل عنفوانه. لقد كانت دارفور واحدة من تلك الروافد القوية للثورة المهدية مما مكنها بتكامل الجهود من الانتصار واحتلال الخرطوم وتأسيس الدولة السودانية المستقلّة في العام ١٨٨٥م. لكن في الحالة السودانية لم يشأ المستعمر البريطاني بعد رحيله أن ينقل الذين خانوا وطنهم وشعبهم وتعاونوا معه إلى بريطانيا بعد الاستقلال، بل تركهم ومكّنهم من التغلغل في مفاصل الدولة الوليدة وهياكلها وأصبحوا منها في موقع الجوكي والسرج واللجام بل قل في موقع الرُبّان والمقود والمجداف، لذلك ليس غريباً أن نشهد تعافي الوحدة الوطنية الجزائرية بينما نعايش نتائج الحالة السودانية وهي تنعكس حصيداً ينهش البلاد ويدمّرها من أطرافها باضطراد، فلا غرو حينئذ عندما نعلم أن للأطراف قصّتها الموغرة ألماً في ذاكرة المستعمر وفي أفئدة الفئة العميلة من السودانيين. وهنا أود للقارئ أن لا يذهب في تفسيره بما عنيت بأنني أدمغ قوافل المناضلين الذين بلغوا بنضالهم شأواً رفعوا فيه علم الاستقلال من الرعيل الأول، لكنني أشير إلى من تسللوا عبر مسالك الخيانة خلال كل تلك المسيرة النضالية وتمكنوا في مفاصل الدولة بمفهومها العريض.

الحقيقة الثانية : جرائم النظام

ثاني تلك الحقائق هو حجم الإحن الدفينة والتي ترجمتها حكومة الإنقاذ في شكل جرائم مع سبق الإصرار على كل السودان بشكل عام وفي دارفور بشكل خاص، ولعل أقلها اجتراراً كان قول رئيس الجمهورية عمر حسن أحمد البشير حين أعلن على الملأ في مدينة الفاشر في أبريل ٢٠٠٤م قائلاً للجيش « لا أريد أسيراً ولا جريحاً» وهو سَخم بقدر ما أعود باحثاً عن مرجعيته إلا أن الحيلة تغلبني في الوصول إلى أسبابه، ولعلي أترك

للقراء مساحة للبحث معي فيها مصطحبين في تنقيبهم حقائق المعطيات المجسّدة في أن حكومة البشير هي حكومة عسكرية واستولت على السلطة عبر انقلاب ومدعومة من الجبهة القومية الإسلامية وإن انقسمت على نفسها لاحقاً بعد المفاصلة، وأن أفراد هذه الحكومة أناس شنّفوا آذان العامة قبل الخاصة بما دأبوا يطلقونه على أنفسهم بأنهم أُناس أنقياء نشؤوا ونهلوا صقلاً أخلاقياً مميزاً في تنظيم أسلاموي، وأنهم أبناء فقراء وما جاءوا إلا لعزّة الفقراء والمساكين، وأن أطباق الفول هي التي ستبقَى تُزيّن موائدهم ما بقوا حاكمين كما كنا نشاهد في بدايات عهدهم، بل وذهبوا فراسخ بعيدة حين أضافوا قائلين « هي لله لا للسلطة ولا للجاه» ما كانوا يدركون بأن الزمان يترصّد وقادر على تعرية كل معدن وإن استضاء زيفاً بوهج شخصت له الأبصار لبعض الحين حتى تستبين حقيقة أنه يلمع كما يلمع بحر السراب قبل أن يذهب جفاءً أو يختفي. إنها حقاً مفارقات تؤرّق حتى مضاجع الرضّع، بيد أنني لا أصبغ النهج على العموم فلا شك أن هناك من القوم من كانت سريرتهم عامرة بصدق العقيدة وكان انضمامهم للتنظيم قائماً على تلك السريرة لكنهم بعد أن بانت لهم الحقائق وانكشفت العورات، تباينت الصفوف فنؤوا بأنفسهم وألجموا راحلاتهم وأناخوها إما بالانزواء أو تغيير الانتماء حينما أدركوا أن الدهمائية قد طغت وهيمنت وتمكّنت بالأقوال والأفعال.

الحقيقة الثالثة : استغلال الجيش

ثالث تلك الحقائق هي حقيقة الجيش السوداني الذي بدأ وكأن عقيدته العسكرية قد أصابها الهذيان وبات جيشاً لا يستأسد ولا يستهويه إلا قتال شعبه حتى وإن تدثّر بأنه ينفّذ أوامر قيادته، جيش رسم التاريخ خطاً فاصلاً بين مرحلة بطولاته التي سطّرتها كتب التاريخ أحداثاً تحكي عظمته وبسالته فحفظتها الأنفس ورددتها الأناشيد، حتى إذا ما جاء الاستقلال، طوت الأيام تلك المرحلة وبدأت مرحلة الانزلاق في بؤر تحقيق طموحات الطامعين من بعض منسوبيه مستغلين كل مقدرات الشعب وتسخيرها لتحقيق أهواءً ذاتية لبلوغ الشهرة الزائفة في ميادين السياسة عبر وسيلة الانقلاب، وإنه لمن السخرية إدعاء البطولة والانتشاء بريحها وذلك بتوجّيه الدبابة والمدفع في وجه مواطن أعزل يبحث عن حقوقه وهو في الواقع من دفع كامل ثمنها، إنها لسخرية ما بعدها سخرية أن يمسح الجيش بنفسه تاريخه الناصع لأن بعض الطامعين من قياداته يريدون أن يحققوا رغباتهم سواء بدراية لمآلات الفعل أو بدون دراية. ليس من الفخر في شيء أن يعتقد أحد الطامعين من أوساط الضباط، بأن غايته هي أن يتخرج من الكلية

الحربية ليحصر كل بطولاته في أن يُرصّع أكتافه أنجماً هي ليست سوى أشباحاً من جماجم أبناء وطنه وشعبه الذين عذبهم وأبادهم ليحتفل بأنه تبوأ أعلى الرتب العسكرية فبلغ مشيراً ورئيساً عبر البزّة والدبابة العسكرية، وليس عبر حقه الطبيعي من خلال التنافس الحر النزيه في المناخ الديمقراطي، ولا أحسب ولا ينبغي أن يكون محل فخر للجندية السودانية الحقّة التي عرفتها الشعوب الأخرى في المكسيك وفي العلمين وفي كرن وفي سيناء وغيرها، وإذا كان لمرتكبي تلك الكبوات من وقفة مع النفس وإعادة لقراءة التاريخ ولحظة لمحاسبة الذات، فهو أن يتبرؤوا من تلك الأفعال على أمل أن يزيل ذلك الألق الذي علق بالصفحات الناصعة للجيش السوداني، وأن يبقى جيشاً حامياً للوطن والشعب، وليس جيشاً مُستعبداً ينحاز وينفّذ طموحات الطامعين لشهوات السلطة والشهرة الزائلة بغير ما ينبغي أن يمضي عبره كل من أراد أن يمارس حقوقه المكفولة دستوراً، أنا أدرك بأن هذه الحسرة تؤرّق الكثيرين من منتسبي هذا الجيش ممن ما زالت دواخلهم ثابتة على تلك العقيدة العسكرية الناصعة للمؤسسة بمفهومها المهني الوطني، علماً بأن هذه الشريحة ربما جلّهم قد طالتهم قرارات ما سمّيت بهتاناً (بالإحالة للصالح العام) قولة الحق التي أريد بها باطلاً، والحقيقة أنها ليست سوى فصلاً تعسّفياً، وأن القليلين الذين ما زالوا في المؤسسة ربما آثروا الصمت وهو أضعف الإيمان بعد أن قهرتهم الفاقة كغيرهم من القطاعات، وأجبرتهم على ابتلاع المر وهي السياسة التي نفّذتها الإنقاذ لإذلال الكرام في شعب كانوا يوماً كلهم كراماً وسيعودوا كما كانوا بعد إزالة درن الإنقاذ.

الحقيقة الرابعة : الصمت الشعبي

الحقيقة الرابعة هي الصمت المريب الذي قابل به الشعب السوداني في سائر الأقاليم والولايات وللمرّة الثانية بعد الجرائم التي ارُتكِبت في الجنوب عمّا ارتكبته حكومة الإنقاذ من جرائم في دارفور راح ضحيتها مئات الآلاف من الضحايا وملايين من المشردين في معسكرات النزوح واللجوء، يمثّلون في مجملهم ما يقارب من نصف سكان إقليم دارفور، وكل الذنب الذي اقترفوه هو أنهم طالبوا بحقوقهم المكفولة عُرفاً وشرعاً ودستوراً وقانوناً، لعله من غرائب الدهر أن يصمت الشعب ورُبعه يتعرض للإبادة الجهرية، تُرىَ ماذا سيكون موقف هذا الشعب إذا كان مرتكبو الجريمة ليسوا أفراداً منه، فهل كان إلا أن يصطفّ مصفقاً ومهللاً، فالموقف إذاً يتبع الحدث ويتّسق مع حدثية الفاعل، لم يكن الموقف بالغرابة والمفاجأة، فقد تكرر المشهد لما حدث يوم

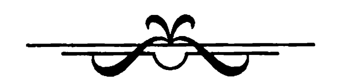
تواصلت نفس الجرائم في الجنوب وتواصل الصمت، ولكن ما كان يحدوني هو أن تقرع تلك الأحداث أجراساً على الذاكرة بما يجعلها عِبرة مذكّرة ولكزة للاستفاقة ولكن هيهات، وهذا ما جعلني أدركُ مدىَ عمق التباعد الذي يفصل بين مكونات هذا الشعب، حقيقة أن تباينه إنما يعكس لوحة متنافرة لمجموعة شعوب في رقعة جغرافية واحدة نسميها مجازاً السودان ونعيش فيه تنافراً قائلين نحن في وطن واحد، وأن عوامل الفرقة بينهم هي أقرب إلى نفوسهم من حبل الوريد، وأن الوحدة الوطنية التي شنّفت الآذان في فترات خجولة من عمر هذا الوطن ما هي إلا نذر أحداث جسام ربما ظهرت بوادرها وستتبع أواخرها تباعاً إن لم يستبق القليلون من الآملين في الإصحاح وقف مناجل الاجتثاث التي تعمل ليل نهار لاجتثاث ملامح هذا الوطن، هذا لا يقدح ولا يتقاطع سلباً فيما سبق أن أشرنا نحوه إلى كرم وشهامة الشعب السوداني، فالشهامة صفة تُورّث وتُكتَسب في آن واحد، ومن ثم فقد تذهب إلى بيات شتوي عند البعض تحت قهر الفاقة وسلطان الفقر، كما يمكن اجتثاثها بفعل فاعل ذاتي أو خارجي، وهو ما فعلته الإنقاذ خلال سني حكمها ولكم أن تحكموا إلى أي مدى نجحت في فعلتها التي فعلت.

الحقيقة الخامسة : رقص الضحايا مع الجلّاد

الحقيقة الخامسة هي الرقص على جماجم الضحايا ورقص الضحايا مع الجلاد، لقد علّمتنا التجارب أن الذين يرتكبون جرائم كبيرة كتلك التي حدثت في دارفور، فإن أول ما يفعلونه هو أن يهربوا من تبعات تلك الجريمة والابتعاد عن مسرحها وكل ما يُذكّر بها هروباً مادياً ومعنوياً، وأن أول ما يفعله الضحايا عند رؤية الجلاد هو إما الهروب منه عند الضعف أو الرغبة في الانقضاض عليه والقصاص منه عند القوة، أو أضعف الإيمان الإناءة والإشاحة مع الاستياء، الحالة في دارفور وفي غيرها سجّلت مشهداً مغايراً لكل ذلك، فالجلاد وفي أوجّ لحظات اتهامه من المحكمة الجنائية الدولية وبدلاً من التواري والانزواء والندم، يطير إلى دارفور ليرقص على جماجم ضحاياه ويسبّهم، والضحايا في أكثر لحظات القضية حراجة، يستقبلون جلادهم ويتراقصون معه حتى الثمالة، إنها حالة من عالم آخر، حالة أقل ما يُمكن أن نصفها بأنها غمّة هبطت على كل المثل والأخلاق والقيم كما يهبط النيزك المهياج على أرض محصادة فيحيلها قاعاً صفصفا. لا يبرر الفعل حتى وإن أشرنا إلى أن أولئك البعض إنما كانوا طائفة من الغاوين، حتى الغاوون أنفسهم قد يبتئسوا صمتاً إزاء مثل ذلك المشهد المقزز.

ليست هذه هي كل الحقائق المجرّدة التي أبرزتها الأزمة وإنما هي بعض ما استطعت

أن أستخلصها من خلال تجربتي من بين نوبات وهجها ودورات سطوتها، ولعلي الآن أكثر قناعة بعمق وحجم الأزمة السودانية، وربما لآخرين أيضاً خلاصاتهم لحقائق قد تحمل من المعاني ما يعجز المرء عن أن يستوعبها ناهيك عن أن يجترّها بعد عناء في الاستيعاب. هذه الحقائق هي أشبه بمحاكمة علنية لمشاهد أبطالها شعب بكل شرائحه عجز عن أن ينفعل لأزماته فتفاعل مع جلاديه واستسلم لمصيره كما لو كان طائراً قُصّت أجنحته وارتكن قصياً يندب ضعفه وظلّ يرمق الفضاء بحسرة اللاعودة.



الفصل الثاني

إقليم دارفور – الناس والموارد

المساحة والإنسان

يقع إقليم دارفور في الجزء الغربي من السودان بين خطي طول ٢٢، ٢٧ درجة شرقاً و١٠ ، ١٥ درجة شمالاً، ويتدرج فيه المناخ من شبه صحراوي وسافنا فقيرة شمالاً ووسطاً إلى سافنا غنية جنوباً، وتتوسط هضبة جبل مرة الذي يتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، كما تتوسط الإقليم سلاسل جبال أخرى، ويبلغ معدل الأمطار السنوي في أدناه في شماله إلى ما يقارب ٢٥٠ ملم بينما يبلغ في حده الأقصى في جنوب الإقليم إلى ٩٠٠ ملم، أما سكان الإقليم فيبلغ قرابة ثمانية ملايين نسمة يمثلون قرابة ربع سكان السودان بعد انفصال الجنوب. كثيراً ما يقرن الذاكرون مساحة إقليم دارفور ٥٤٩٠٠٠ كلم٢ تقريباً بأنها تقارب مساحة فرنسا، وهي مقاربة أكثر ما يثير الانتباه فيها أنها دائماً ما تأتي مُذكِّرة بمعاناة أهلها من كوارث طبيعية أو بوائق اصطناعية بفعل الإنسان، وأعني بالإنسان هنا الدولة بكل مؤسساتها وقوانينها. إنها مقاربة تذكّر النبيل بخمول أمّة في وطن اسمه السودان وتوشّح شعب دارفور بأوشحة الاستكانة والمهانة التي فُرِضت عليه في ظل قبوله لها في لحظات انشغال بسفاسف الاختلاف والتباين، كيف لا وفرنسا التي يقاربها إقليم دارفور مساحة هي وطن ودولة تحتضن فوق ما يزيد على ستين مليوناً من البشر وكفىَ بذلك شاهداً على قدرتها على تأمين متطلباتهم الحياتية وأكثر، إليس الإنسان هو الإنسان، عقل في جسد فيه رأس وأنف وعينان، وأذنان وأيدي وساقان وفوق كل ذلك مشاعر وأحاسيس وبيئة جغرافية يتكيف معها

ويطوعها ويسخّر مواردها، ما الذي يجعل الإنسان في تلك الرقعة الجغرافية إنساناً يقاوم كل إعصار ويتميز بالرغبة في الانطلاق ومسابقة الزمن فيتطور ويروّض الصعاب ويتجاوز الموانع، بينما نظيره في دارفور وفي سائر أقاليم السودان بشراً يستسلم وينحني لأرقّ نسمة تلفحه حتى وإن لم تشكّل بوادر لأي إعصار، هل هي ما رهق بعض علماء التعنصر بالبحث عن إثبات قصور الأصول الجينية، بالطبع ليس كذلك فقد أثبت العلم على الأقل لضعفاء الإيمان بالخالق والخلق وفي حدود مبلغ العلماء المتجرّدين من هوى العنصرية أنها بريئة براءة الذئب من دم ابن يعقوب، وأن البشر سواسية في خلقهم وهو تفصيل علمي لما ورد في القرآن الكريم بأن كل الناس من آدم وآدم من تراب، وأنه لا فرق بينهم إلا بالتقوى، والتقوى هنا ينبغي أن نفهمها بيقين معناها تماماً كمسلمين، كما لغير المسلمين أيضاً فهمهم العميق وفق معاييرهم ومرادفاتهم للكلمة ومعانيها التي بلا شك لا نفترض أن يكون تفكيرهم وفهمهم له من زاوية رؤيتنا ولكن نتائجها واحدة.

إذاً على أقل تقدير بالنسبة لنا كمسلمين نُدرك بأنه لا مجال بغير القول بأن ما بلغه الإنسان من العلم ما زال قاصراً في سبر غور بعض الحقائق الجينية الدفينة للاثنيات. إذًا نسترسل في بحثنا عن مكمن القصور من زاوية أخرى، وهو بحث بالضرورة أن يُعنىَ بالتوسّع فيه علماء الاجتماع، لكننا فقط نشير بأصبع الاتهام نحو الحويصلة الاجتماعية السودانية التي ربما تكون هي مكمن الداء، فهي ما فتئت تزداد قوقعة ولكنها مع كل ذلك تملك القدرة على استعمار مجتمعها بمختلف المسميات والأوصاف والإبقاء عليه مكبّلاً وقعيداً في محبسها. أم أنه الإصرار على تكرار فشل المزاوجة بين الأقطاب المتنافرة من إرث الماضي من الحضارة المحنّطة والأترثة، ومقتضيات الحاضر من الاستمندان إن جاز أن نصرّف المفردات بهذه الكيفية. يجب أن لا يستثير هذا الوصف بالانحناء كوامن (الهيجان) في دواخل الشخصية السودانية، هنالك فرق شاسع بين الجَلد بفتح حرف اللام والجَلِد بكسره، تماماً كوضوح الفارق بين الهوجان والهيجان، فالأولى مفردة عامية الاستخدام تفسّر حالة من الاضطراب بين مجموعة من الكائنات، بينما الثانية مفردة يجسدها واقعاً رد فعل الثور عندما يلوّح المصارع (الماتادور) في وجهه بالوشاح الأحمر، وهي فوق ذلك حالة غليان داخلية في الكائن الواحد، وعلى أي حال حتى كوامن الهيجان تلك لم تعد بهيجانها الإيجابي المعهود عند الإنسان السوداني. من السخرية أن نقول أن كل ذلك هو جزء من هذا الإنسان في تلك الرقعة التي نسمّيها السودان، وما أكثره من ألم حين ندرك بأن الحقيقة قد لا تجانب واحدة أو أكثر من جملة هذه الاستخلاصات والاستنتاجات والله أعلم.

الإنسان في كل مكان وزمان تميّز بأنه يستحوذ على كينونة الاستحوار ومنتهىً ومصباً للاهتمام، فهو الذي تستهدفه كل استراتيجيات التطور والنماء التي تُعنى باستمرارية الحياة ورفاهيتها، والواقع أن قيمة الحياة لدى الإنسان تكمن في صراعه الدائم لتحقيق رغائب الذات وتنافس جوارحه المادية الحسّية والمعنوية في قدرتها على استقطاب واستمالة المَراغِب وتطويعها وترويضها، هذه المعادلة اللفظية تستكمن في مفرداتها جملة الجهود الفردية والجماعية المؤطّرة في إستراتيجيات وخطط، والمقنّنة بدساتير وقوانين تنظّمها وتتبناها كيانات وآليات تحمل مختلف المسميات لتنفيذها، لكنها في بدايتها ومنتهاها لا تخرج عن كونها أهدافاً لإسعاد الإنسان. لذلك فالإنسان في دارفور يبقىَ هو العنصر الأكثر إثراءً لماعون الموارد سواء باستغلال تلك الموارد أو بترشيد استخدامها وتنويع استخداماتها، أو بتنميتها وتطوير فعاليتها، وحتى يتأتى لهذا العنصر أن يُترجِم هذه السلسلة من المعاني والمضامين إلى واقع فعلي وملموس، فإن ثَمة معطيات إذا لم تجد طريقها إلى البروز والإدرار، لا بد حينئذ لهذه السلسلة أن تختل ترتيباً وقدرة على الاتزان والتسلسل، باكورة هذه المعطيات هي الشعور بالذات والإحساس بأن هذه الذات ترى نفسها في مرآة الوطن، وأنها قادرة على لعب دورها في صنع القرارات التي تؤثّر على مسيرة هذا الوطن. بالنظر إلى حقيقة أن الإنسان في دارفور هو عرجون ورافد من شِعاب مُرجان الشعب السوداني، وتساهم أعواده وألوانها وبريقها في بناء العرجون الذي هو الوطن، فهو والحال كذلك لا ينبغي أن يقتصر دوره على إفراز مغذّيات تنمية حقل المُرجان، لأن الاستخلاص الأحادي سيؤدي حتماً إلى تمرّد المُفرِزات وهو طريق منتهاه عند الأجفاف الذي هو في حالتنا هذه أكثر سرعة. هذا الوضع لا يُعبّر للذات عن تعاطي متوازن بفقه التكافؤ بين الأخذ والعطاء، فهو في الواقع ينحاز إلى ترجيح كفّة الأخذ، ويتقازم عندما يتعلق الأمر بالعطاء في أمر لا ينبغي أن ترَجّح فيه كفّة على أخرى. ما نريد أن نخلص إليه هو أن الإنسان في دارفور برغم تلك القيمة العالية التي يختزنها إلا أنه لم يكن ليحظَ بفرص أن يتبوأ المقعد المتوافق مع ذلك التميز، وبالتالي أُردِحَ شأنه أرضاً وأُشبع بطشاً يرافقه جور من قِبل الحكومات المتعاقبة على أمره بدون إمرَتِه، وهي معادلة ظلّ وعلى مدىَ حِقب طويلة يتجاسر للخروج مما تَشكّل في ذاكرتها وجعلته بمثابة قطعة غيار عند الحاجة يلجئون إليها لإحلال تالف أو تغيير سالف اهترىَ ومات أو إن شئت سمّيته هالك، وحيث أن جوهر هذا الإنسان يتنافر مع حالة الاستسلام حتى وإن كشفت إضاءات على فترات من عمره وهجاً مجانباً لحقيقة جوهره، فقد بقي نهجه ثائراً ومصادماً

فيما تُعرّفه الأنظمة استخفافاً بالتمرد، وهو تعريف يتّسق مع مفاهيم تجريم الحقيقة وإنصاف الباطل كاختلال دائم لموازين العدل ما فتئت تمارسه الأنظمة القمعية.

الموارد

وإذا كان الإنسان في دارفور بكل تنوعه الإثني والقبلي والاجتماعي، وبكل لغاته وثقافاته وتراثه هو مبتدأ ومنتهى خيوط الأزمة، فإن الموارد الطبيعية التي تزخر بها دارفور والتي تمثّلت في الأراضي الخصبة الشاسعة وباكورتها جبل مره والمناخات المتدرّجة من أقصى الفضاء بمناخه الصحراوي في شمال الإقليم إلى الكثافة الاستوائية في جنوبه والأجواء المناخية المتنوعة ومتوسط هطول الأمطار والمياه الجوفية الوافرة وما حواه باطن الأرض وما برز فوقها من أنعام مُروَّضة وبرّية، وصخور مؤكسدة ومراكمة للألوان الطبيعية والأحجار الجيرية، ومعادن بمختلف تصنيفاتها العلمية من أحجار كريمة كالماس والذهب والنحاس والحديد ورمال السليكا، فضلاً عن البترول المكنوز، كل ذلك يجعل من دارفور صورة مصغّرة للوطن السوداني الكبير، والذي كان وما زال يُؤمَّل أن يكون واعداً لأجياله المعاصرة والآجلة، ومخزوناً غذائياً داعماً لبقاء البشرية واستمراريتها برفاهية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. لقد كانت وما زالت موارد دارفور الطبيعية والمستغلة بالوسائل التقليدية تشكّل رافداً رئيسياً من روافد الدخل القومي ودعامة أساسية للاقتصاد الوطني عبر الحقب، فمن يُنكِر أن الحبوب بمختلف تصنيفاتها ومستخلصاتها والثروة الحيوانية ومشتقاتها والصمغ، كانت كلها عناوين بارزة في قوائم صادرات السودان، رغم أنها ظلّت مصادر إدرار قائم على التقليدية والبدائية، ولم تجد حظها من التطوير والتحديث والإرشاد والتحسين وإدخال الميكنة بما ينقلها نقلة نوعية في الكم والكيف، لهذا كان طبيعياً أن تتراجع هذه الموارد بحكم التدهور البيئي المتواصل، وفي ظل انعدام المحافظة والتبادلية النباتية القائمة على المناهج العلمية. وبعد أن كان المزارع في دارفور قادراً على إنتاج حاجته من الغذاء، وكذلك غذاء آخرين وتأمين متطلباته من فائض إنتاجه، أصبح الآن عاجزاً عن تأمين الحد الأدنى من احتياجاته الغذائية الضرورية، ولكن ليس بعجزه وإنما بما فُرض عليه من ظروف أعجزته وأقعدت به، ولا يُستجرم في ذلك لأنه لم يدّخر جهداً إلا بذله عطفاً على قدر إدراكه في غياب أي تبصير أو تعزيز لتلك القدرات. الذي ينسحب على القطاع الزراعي وهو كما نعلم مطري تقليدي، ينسحب أيضاً على قطاع الثروة الحيوانية، وهو القطاع الذي بلغت فيه المساهمة في أوجّها من جملة عائدات الصادر السوداني في العام

١٩٨٥م ٥٠٪ وفق الإحصاء الوارد في (تقرير الدولة) الصادر عن البنك الدولي في عام ١٩٩٢م، ولأن دارفور هي رائدة مصادر الثروة الحيوانية المُصدّرة فإن ٣٠٪ تقريباً من ذلك الدخل هو من صادر إقليم دارفور، نقلاً عن ورقة د. محمد سليمان في لندن في مارس ٢٠٠٦م، ومعلوم أن الثروة الحيوانية في دارفور ووفق إحصاءات وزارة الثروة الحيوانية والسمكية تعادل ٢٢٪ من حجمها الكلي في السودان وتقول إحصاءات أخرى بأنها لا تقل عن ٣٠٪، وبرغم ذلك إلا أن العاملين بتقليديتهم في هذا المجال في دارفور لم يجدوا من الاهتمام ما يتوازى مع أدنى درجات الضرورة لتنمية أساليبهم وتطوير مناهجهم التي توارثوها عن أجدادهم وبقيت على بدائيتها وتقليديتها مئات السنين.

وبرغم بقاء المراعي على اتساع رقعتها ومساحتها إلا أنها لم تكن قادرة على استيعاب التنامي المطّرِد للثروة الحيوانية رغم صيغة تناميها القائمة على التقليدية والبدائية. وهكذا أصبح الرعاة من أكثر الشرائح المنسية، ولم تلامس نفحات التنمية أهدابهم إلا بالقليل الذي قطعاً لا يتوازى وواقعهم المرير، وبقيت تلك الثروة منهباً للطامعين في دورات تسويقها، واغتنت بفضلها قطاعات واسعة من سماسرة وتجار الماشية، وبقي الرعاة يمتهنون مهنتهم وكأنه قد كُتب عليهم الذلّة مرتين حين يروحون وحين يعودون في دورة لا منتهى لها ولكنها اتخمت جيوب الكثيرين غيرهم ممن ينتظرون ريعها من حين إلى آخر في أسواق الماشية في الخرطوم، بيد أنهم كرعاة لم يكونوا يوماً منهم. إن حقيقة رحلات الخريف والصيف التي باتت تشكّل لوحة دائمة الإستنضار في واقع دارفور لا ينبغي أن يُنظر لها بأنه يستحيل توفيقها مع منظور مغاير للدورة، فقد كانت تجارب الشعوب المناظرة في كثير من دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية من أكثر التجارب مشابهة ومماثلة يمكن أن يُحتذى بها، بل أن التزاوج المهني بين الزراعة وسعي الماشية وإكثارها، أمران لا يتقاطعان سلباً على الإطلاق، وليس أدل على ذلكم من تجارب الدول المتقدمة مثل هولندا والدنمارك وأستراليا وقدرتها على تهجين حرفتي الزراعة والرعي بحيث تولّدت شريحة يمكن أن يُطلق عليها المزارع الراعي أو الراعي المزارع أو إن شئت دمجت المفردتين وخرجت بلفظة مثل (مزارعاتي) أو (راعمزروني) مع كامل الاعتذار لسيبويه ولمعجم اللغة العربية ولفطاحلة اللغة المعاصرين، حيث لن يضير إقحامي للمفردتين، ولن تُسمما اللغة، فأنا أنحدِرُ من أصول غير عربية، بيد أن الكثيرين ممن أصولهم ولسانهم عربي قد عبثوا بها وما فتئوا، حين لم تكن مبينة وما انفكّت.

الحديث عن الموارد في دارفور يمكن أن يتمدد إلى ما لا منتهى له، فكل مورد نطرقه

يمكن أن نغوص فيه دون أن نبلغ قراره، فالماء الذي يكابد إنسان الإقليم في توفيره بوسائله البدائية، لم ينتقل به ما احتازه منه إلى أكثر من نصيب يومي للفرد للاستخدامات المنزلية لم يتجاوز ٦ لترات، بينما الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية وبحيث لا يبعد مصدره عن واحد كيلومتر هو ٢٠ لتراً في اليوم، وحتى هذا الحد الأدنى دولياً يُؤخذ به عند الكوارث، بيد أن الحد الأدنى في الظروف الطبيعية نجده وفق تقديرات جهات عديدة ومتخصصة بأنه في حدود ٥٠ لتراً لليوم، وحجم المفارقة في كل ذلك أنه برغم وجود مجموعة أودية موسمية كبيرة يتدفق عبرها في فصل الأمطار مياه وافرة لا تجد حابساً ولا سدوداً تحبسها كوادي أزوم وباري بين مدينتي زالنجي والجنينة، ووادي كجا في مدينة الجنينة، ووادي كتم ووادي بِرلي في مدينة نيالا، ووادي كفوت بين مدينتي الفاشر وكتم، ووادي هَوَر في أقصى الشمال الغربي من دارفور، ووادي أريبو في مدينة زالنجي ووادي بلبل في الطريق من مدينة نيالا إلى مدينة كاس، والتي كان يمكن أن تقام فيها بعض السدود للاستفادة الشاملة من مياهها الموسمية لأغراض الاستخدامات اليومية والزراعية والصناعية. فوق كل ذلك فإن إقليم دارفور أيضاً يجلس على مجموعة بحيرات جوفية يكاد الواصف لحالها أن يشبهها بجزيرة عائمة على بحار خفية، وأكبر تلك البحيرات الجوفية هي البحيرة التي كشف عنها عالم الفضاء الأمريكي ذي الأصول المصرية الدكتور فاروق الباز في المنتديات التي عقدها في زيارته للسودان في العام ٢٠٠٧م وبالتحديد في المنتدى الذي أقيم في نادي الشرطة في حي بُرّي بالخرطوم، حيث أوضح من خلال المعلومات المتحصّل عليها عبر الأقمار الاصطناعية أن مساحة البحيرة تقارب ٣٠٧٥٠ كلم مربع، وهي بذلك تماثل ثلاثة أضعاف مساحة لبنان، وأن مخزون المياه فيها عندما كانت تمتلئ في غابر الأزمان يبلغ ٢٥٣٠ كلم مكعب، وأن عمقها في حدود ٥٧٣ متراً تقريباً. هذا يعني أن مياه هذه البحيرة دون ما يغذّيها من روافد يمكن أن تكفي إقليم دارفور لأكثر من ثلاثمائة سنة قادمة، لكن الأكثر حسرة في الأمر هو قول بعض علماء الجيلوجيا السودانيين المرموقين مع كامل احترامنا لهم ممن تبوؤوا مراكز وزارية واختصاصية وعلى رأسهم الدكتور شريف التهامي الذي كان وزيراً للطاقة في عهد الرئيس الراحل المشير النميري حيث انبرى ليؤكد بأن الدكتور الباز لم يأت بجديد وأنهم سبق أن اكتشفوا البحيرة منذ ستينيات القرن الماضي، بل وأضاف إليها الأحواض الأخرى، حتى إذا كان ما يقوله حقيقة فإن فارق الإمكانات المتاحة الآن للدكتور فاروق الباز عبر وكالة (ناسا) والأقمار

الاصطناعية تفوق بكثير ما هو متوفر للجلوجيين السودانيين آنذاك والآن، ولعله من الحكمة أن يثني الدكتور شريف التهامي على الإنجاز الجديد بمعطياته الجديدة التي بلا شك أضافت الكثير والجديد من المعلومات، لكن أن يذهب إلى ما يشبه التقليل من الأمر لعمري هو شر البلية، فالدكتور شريف التهامي كان أحد الوزراء أصحاب الحظوة في حكومة الرئيس النميري، وأحد دلائل ذلك أنه فعل ما فعل بهيئة توفير المياه القومية والتي حلّها كمؤسسة قومية وشتتها حتى تلاشت عن الوجود وأصبحت عناوين خاوية في بعض الولايات دون دراسات معمّقة لمآلات مثل ذلك القرار، ولعل ضعف الأداء في الحقل المائي الآن في الولايات يؤكّد ذلك مع اعتبار أسباب أخرى بالطبع.

تقول بعض الروايات القوية بصحتها أنه فعل ذلك لإشباع غصّة وخلاف شخصي بينه وبين الراحل المهندس مأمون محمدي رحمة الله عليه والذي كان حينها مديراً عاماً لهيئة توفير المياه القومية ثم أصبح لاحقاً وزيراً للإسكان والمرافق العامة في حكومة إقليم دارفور التي كان يرأسها الأستاذ أحمد إبراهيم دريج بعد تطبيق نظام الحكم الإقليمي، والقصة كما تُروى تقول أن الدكتور شريف التهامي كان مديراً لإدارة المياه في الهيئة التي على قمّتها المهندس مأمون محمدي الذي كان مديراً عاماً. وكما يعلم السودانيون في الأرياف لا سيما في دارفور وكردفان، يعلمون دور هيئة توفير المياه القومية ويتذكرون عهدها الزاهر في حفر الآبار وإنشاء السدود والخزانات في أواخر الخمسينيات وفي الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي، والحقيقة أن وجود هيئة توفير المياه بشكلها السابق والإمكانات التي تُوفّر لها من الموازنة العامة للدولة والمنح التي ترد إليها من الدول الصديقة والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية التي تدعم جهود الدول في معالجة أزمات المياه فيها كان سينعكس بشكل مثمر في اتجاه توفير المياه في دارفور وكردفان باعتبارهما أكثر المناطق معاناةً وتضرراً من القرار، لذلك ليس غريباً أن تزداد حسرة الناس لما آلت إليها الهيئة نتاجاً للقرار الذي اتخذه وأعمل إنفاذه الدكتور شريف التهامي وفريقه في الوزارة سواء أن كان ذلك من منظور ما ذهبت إليه الروايات في شأن الخلاف الشخصي بينه وبين المهندس مأمون محمدي أو لسياسة أخرى تتعلق بتطبيق اللامركزية المعُلنة آنذاك، وثبتت بالممارسة أنها لم تكن موفّقة في تنفيذها، وغالباً ما تتأثر درجة النجاح والفشل في التنفيذ بدرجة صحة التخطيط الأساسي، وبالتالي إطار إقرار السياسات في ذلك العهد ونفوذ متّخذيها وغلبة ذواتهم ونتائجها في تقديرنا تشبه إلى حد كبير سياسة حكومة الإنقاذ الحالية في التعامل مع الكثير

من المؤسسات العامة بما آل بها إلى النتائج البائسة التي عليها الآن، وإن كنا سنكون ظالمين لعهد النميري إذا قارناه بالتدمير الممنهج الذي جرى في عهد حكومة البشير، ودوننا في الأمثلة مشروع الجزيرة والخطوط الجوية السودانية والسكك الحديدية والنقل النهري والخطوط البحرية ومشروع الرهد الزراعي وبيّارات السوكي والخدمة المدنية برمّتها وغيرها كثير، وفوق كل ذلك الإنسان. بيد أننا وعودة إلى موضوع البحيرة الجوفية، نأمل أن يجيب الدكتور التهامي وهو كان وزيراً للطاقة وكان يعلم بوجود مثل تلك البحيرة الجوفية في دارفور كما قال منذ الستينيات، ورغم كل الخير الوفير من المياه التي تكتنزها لماذا ظلّت دارفور عطشَى وكان يمكن أن تُحل المشكلة منذ ذلك العهد، علماً بأنه كان معايشاً ومشاركاً في تصميم مشروع (محاربة العطش) الذي انتهى في الحقيقة إلى زيادة العطش بدلاً من محاربته، ونود أن نشير إلى أنه لم تكن دارفور يوماً أكثر استقراراً من الناحية الأمنية مما كانت عليه في ذلك الوقت.

هذا يُشبه تماماً حال الخرطوم عاصمة السودان التي تقع في مثلث يتكون من أطول الأنهار في العالم هي النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا والهضاب الأثيوبية ويواصل اختراقه للأراضي السودانية ويلتقي عند الخرطوم مع النيل الأبيض النابع من بحيرة فكتوريا في يوغندا وتنزانيا وكينيا ثم يشكّلان معاً نهر النيل، ومع ذلك يكاد سكان العاصمة السودانية بالكاد يبللون جفاف حناجرهم بقطرات من مائها بينما تراهم يُصلّون صلاة الاستسقاء طلباً للماء بينما هو يجري بجانبهم، يا لها من مفارقة، وضع الخرطوم والأنهر والعطش هو تعبير بائن وعملي لعجز الإنسان في السودان من أن يبرهن بأنه قادر على المنافسة في سباق الأمم على الأقل حتى الآن، وهنا أود أن أنوّه إلى أنه لا يأتيَن أحدٌ ويرمي بكل اللائمة على الحكومات، لأن هذه الحكومات هي من أفراد منا وفينا كشعب ونحن باختيارنا أوبسكوتنا واستكانتنا من ارتضى بها، وهذا يبيّن خطأ ترتيبنا لأولوياتنا دائماً ترتيباً مختلًّا ومخلًّا تحكمه النوازع الذاتية المستجيرة ببراثن الجهة أو الاثن أو القبيلة وهذا ما يقودني مرة أخرى إلى مفارقة البحث عن إجابة لسؤال محيّر وهو لماذا ينجح الإنسان السوداني في عمله التنفيذي في المؤسسات التي يعمل فيها خارج وطنه، تُرى هل يفسّر لنا ذلك أمرين اثنين، هما العجز في استنباط ورسم السياسات أو العجز في وضع الإستراتيجيات والتخطيط والإدارة عند الجلوس على قمّة هرم الأجهزة. لماذا نحن بارعون عندما نعمل تحت إمرة أجناس آخرين ولعمري فهي دلالة محزنة لأنها تختزن شيئاً مما يمكن نعته بصفات العبودية أو إن شئت تخفيفها وتجميلها فقل جينات الدونية.

الفصل الثالث

ظلم الدولة والشعب .. نماذج من الغبن المتراكم

نماذج من مظالم التعليم

إن الحضارات التي سادت العالم في الأزمنة السحيقة قبل آلاف السنين، لم تكن لتبلغ شأواً من السيادة والسطوة والتطور المدني والازدهار الاجتماعي، ولم يكن ليوثّق التاريخ عنها لولا أخذها بالعلم وسيلة ومنهجاً، والتاريخ نفسه صفحة من العلم أكثر انجذاباً بوهج تشدّنا أشعته عبر أحداث الحقب الزمانية. فقد أكدت السرديات والوثائق التاريخية مدى اهتمام تلك الأمم بالعلم طريقاً تستنير به وتتجاوز عبره معضلات الحياة وتستشرف به آفاق المستقبل. والعلم عند الأمم سلاح لا يدانيه في مضاضته سلاح ولا يوازيه في قوته جبروت، ولا يجاريه في قدرته على فك طلاسم المعضلات وسيلة أخرى. ولعل من الأقوال التي ذهب العلماء بأنه ليس بحديث نبوي لأنه ضعيف السند (اطلبوا العلم ولو في الصين) وقول (اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد) لكن القولين يأتيان كناية عن أهمية طلب العلم حتى وإن كان في الصين البعيدة بمقاييس ووسائل ذلك الزمان، وأيضاً عدم التوقف عن التعلّم من الميلاد إلى الممات لأنه ليس للعلم عُمر محدد، هذا فضلاً عن مآثر القول عبر الحقب في هذا الاتجاه، فقد قال الشاعر أبو العلاء المعرّي:

العلم يرفع بيتاً لا عماد له   والجهل يهدم بيت العز والشرف

أيضاً من أقوال آخرين:

ما الفخر إلا لأهل العلم أنهم	على الهدى لمن استهدى أدلاء
وقدر كلٍ بما كان يحسنه	والجاهلون لأهل العلم أعداء
ففز بعلم تعش حياً به أبداً	الناس موتى وأهل العلم أحياء

إذاً نحن أمام كنز وجوهرة قيمتها لا حدود لها وبالتالي نستطيع أن نتصور كيف ينبغي للجميع أن يتكالب ويتسابق للفوز بقبسات لا تنطفئ من ضيائها.

وأهمية العلم والتعليم تقودنا إلى استشراف المرحلة في مستهل الخمسينيات من القرن الماضي، وتلك التي أعقبت خروج المستعمر البريطاني من السودان في العام ١٩٥٦ م، وهو التاريخ الذي يجسّد استقلال السودان المعاصر، ومن ثم يؤرّخ لدولته الوطنية المعاصرة. لا توجد إحصائيات دقيقة تحدد تعداد سكان دارفور في العام ١٩٥٠م ولكننا بالإسقاط المتناقص يمكننا أن نقول بأن تعدادهم ربما كان في حدود المليون وسبعمائة ألف تقريباً، لكن وفقاً للتعداد الأول للسكان في السودان والذي أُجري في أول يوليو ١٩٥٥م كان تعداد سكان دارفور في حدود اثنين مليون ومئتان وخمسين ألف نسمه تقريباً، وهم بذلك يشكلون ٢١٪ من سكان السودان آنذاك، وكان عدد المدارس الأولية للبنين (الاسم السابق للمرحلة الابتدائية أو الأساس حالياً) اثنا عشرة مدرسة تستوعب سنوياً فقط ٤٨٠ تلميذاً، بينما مدارس البنات الأولية فقد كانت مدرسة واحدة تستوعب ٤٠ تلميذة فقط. أي بالنسبة لمدارس البنين الأولية بواقع مدرسة لكل مئاتين وثمانية آلاف مواطن، وبالنسبة للبنات فهي مدرسة واحدة مقابل كل مواطني دارفور. أما المدارس الوسطى للبنين (الاسم الأسبق للمدارس المتوسطة) فهي ثلاثة مدارس في الفاشر ونيالا والجنينة وتستوعب ١٢٠ طالباً بينما لا توجد أي مدرسة متوسطة للبنات. كما أنه لا توجد أي مدرسة ثانوية في كل دارفور. ورغم المسئولية المباشرة للدولة في أن يجد كل تلميذ بلغ سن الدراسة مكاناً للتعلّم إلا أننا لا نأخذ الأمر بهذا الإطلاق دون أن نصطحب معنا الظروف التي تؤثّر على قدرة الدولة في تأمين ذلك الحق بالكم المفروض حيث أن دولة السودان الوطنية كانت وليدة بعد المرحلة الاستعمارية الثانية، وبالتالي فإن القدرات المالية والتخطيطية والتنفيذية لهذه الدولة الوليدة من الطبيعي أن تواجه هذه الصعوبات وتعمل على تجاوزها ولكن عبر الوقت، وهو أمر يحتاج إلى مضافرة الجهود مسبوقة بالنوايا الصادقة والتخطيط السليم وفقاً لأهداف واضحة لا لبس فيها. قد يتبادر إلى أذهان البعض بأن التفاوت العددي في

المدارس بين الأقاليم المختلفة وبالنظر إلى نسبية تلك الأعداد إلى أعداد الأطفال الذين هم قد بلغوا سن الدراسة، لا يعود فقط إلى انحياز الدولة إلى جانب أقاليم دون الأخرى، بقدر ما يعود إلى إدراك أبناء تلك الأقاليم لأهمية التعليم ومن ثم عملوا على تحريك آلياتهم الشعبية واستنفروا قدراتهم الذاتية بما مكّنهم من بناء مدارس بالجهد الخاص، هذا بشكل واسع يمكن أخذه كمبرر لفترة ما قبل السبعينيات، ولكن بعد ذلك يعتبر مبرراً ثانوياً بعد منتصف السبعينيات حيث كانت الهجرة إلى دول الخليج متاحة بشكل أكبر لأبناء الإقليم الشمالي، بينما كانت الهجرة إلى ليبيا متاحة بشكل أكبر لأبناء دارفور وكردفان مع فارق نوعية المهاجرين والعائد المادي للمهن التي تحكمهم مؤهلاتهم وخبراتهم للعمل فيها. ولما كان للمهاجرين من الأقاليم الأخرى مساهماتهم جنباً إلى جنب مع أقرانهم من ميسوري الحال المتواجدين في السودان في الجهود الشعبية ومنها تشييد المدارس، كان لمواطني دارفور أنفسهم مساهماتهم البارزة في هذا المضمار بالقدر القليل جداً مما تيسّر لهم من استئثار من الكيكة الإقتراضية والتمويلية المتاحة لرجال الأعمال عبر المصارف ومؤسسات التمويل المالي القومية في تحريك عجلة الاستثمار، وهذا الدور من مساهمات أبناء دارفور مضمار تعبّر عنه ثقافة النفير الشائعة والضاربة جذورها في مجتمع دارفور، (النفير هو الجهد الشعبي التلقائي المباشر مادياً أو عينياً وأكثره جسمانياً) وينتشر في الريف السوداني، لكنه بشكل أوسع في ريف دارفور، وهنا لا بد لنا من وقفة في أن الإدراك بأهمية التعليم نفسه درجة تحتاج إلى ترقية معرفية من الدولة في المقام الأول، فهو ليس مجرّد ميزة فطرية، بل خاصية تكتسب بالتلقين أو التوجيه أو التقليد، نحن ندرك بأن الإقليم الشمالي وبحكم مجاورته لمصر وهي دولة سابقة إلى التعليم لا بد أن يكون لهذه المجاورة دورها في ازدياد أعداد المتعلمين وبث الإدراك بأهميته في الإقليم الشمالي قبل دارفور والأقاليم الأخرى، وهذا الواقع جعل من الإقليم الشمالي سابقاً للآخرين إلى التعليم ولكن بالطبع لم يسبقهم في فيه لأن الأخير خاضع للقدرات الفردية للمتعلمين والتي أحسب أنها متواجدة في كل مكان وتخضع لاعتبارات متعددة لسنا معنيون هنا بتفصيلها. كما أن تأخر انضمام دارفور التي كانت دولة مستقلة حتى عام ١٩١٦م لدولة السودان التي كانت تحت الاستعمار، أيضاً أحد العوامل التي أدت إلى تأخر أعداد المتعلمين من أبناء الإقليم مقارنة بالأقاليم الأخرى. مثل هذا الموقف، يفرض على الأمم الراغبة في إحداث قفزات تنموية متسارعة للحاق بالأمم التي سبقتها أن تضع من الخطط ما تساعدها على نقلات نوعية وكمّية للمناطق

المتأخرة فيها بغية إيصالها بنظيراتها في فترات زمنية مضغوطة رغبة منها في تأسيس الأرضية المتوازنة لكافة أبناء الشعب للانطلاق الثابت نحو آفاق التطور والازدهار المدني، وإلا بغير ذلك من المستحيل أن تكتسب الأمة قوة الانطلاق وبعض أجزائها ما زالت ضامرة في قدراتها، هي تماماً كمن يدفع بأعرج لسباق الأصحاء وينتظر منه أن يسجّل معجزة.

إذاً أعداد المتعلمين ونوعيتهم عاملان يؤثّران في تطور المجتمع بشكل نسبي وطردي، كما لهما دورهما في التواجد المكثّف في إدارة دواليب الخدمة المدنية ومراكز اتخاذ القرار على كافة المستويات والمؤسسات، سواء أن كانت مؤسسات دولة أو شركة، هذا الحديث ليس مدخلاً ليقود القارئ للتأويل في استنتاج ما نريد الذهاب إليه وتفسيره على أنه دعوة إلى المحاصصة بين أبناء الأقاليم، الجنوح إلى المحاصصة بين الشركاء مرحلة تفرض نفسها إذا أحسّ بعض الشركاء باختلال موازين العدالة ممن فوّضوهم لإدارة أماناتهم التي يشتركون فيها وهي السلطة والثروة في كل وطن، أو ممن نصّبوا أنفسهم دون تفويض كما هو الحال مع الحكومات الدكتاتورية والشمولية، وهذه المرحلة سنتكلم عنها في فصول لاحقة من الكتاب عندما نتناول تجربة ثورة دارفور المعاصرة والتي درج نظام الإنقاذ على تسميتها تمرّداً مكابرة وهروباً من الحقيقة والواقع. نحن ندرك بأن الوضع السوي في أي أمّة هو أن تخضع الأمور للمعايير العلمية والمنهجية المتناقلة والمتداولة والشائعة بين الأمم لاسيما فيما يتعلق بالخدمة المدنية باعتبارها خدمة تمس بشكل مباشر حاجيات المواطن دون تمييز، وينسحب ذلك أيضاً ولكن بقدر على تولّي المناصب الدستورية المسماة بالمناصب السياسية والتي تحكمها نظم حكم ووسائل وآليات وكيانات سياسية مغايرة تتأثر بالرؤى السياسية والبرامج التي يحملها ويتقدم بها الساسة، لكن لأننا أمام حالة لا تتسق معطياتها مع هذا الفهم، من هنا تظهر أهمية تناول هذه الحالة وتشريحها والبحث فيها بعمق لبلوغ أسبابها ومن ثم وضع المعالجات الشافية لها باستئصال تلك الأسباب للانتقال بها إلى مصاف ومراقي نظيراتها العالمية من أجل الحفاظ على وحدة الوطن.

دعونا إذاً نسرد واحدة من أكبر حالات الظلم التعليمية التي ألمّت بأبناء إقليم دارفور خلال الفترة من ١٩٥٠م وحتى ١٩٧٠م، والتي بأي معيار من معايير التقييم لن تخرج عن كونها حالة متعمدة وورائها غاية مستهدفة ليبقىَ أثرها غائراً في تنامي القدرة العددية للمتعلمين من أبناء دارفور والحائزين على تراكم معرفي مصحوباً بالخبرات العملية بما

يؤهّلهم للمشاركة الفاعلة مع أقرانهم ونظرائهم من الأقاليم الأخرى في رسم خارطة الدولة السودانية على أرضية التذاوب الوطني الصرف وليس على أساس التغول أو الوصاية أو الإقصاء أو الاستئصال، وهي صفات توشحت بها الممارسة بشكل متنامي في إدارة الدولة السودانية منذ مرحلتها الزمانية المبكّرة من عمر ولادتها بعد خروج الاستعمار البريطاني، وهي فترة من الأهمية بمكان بحيث يمتد تأثيرها على الأجيال وعلى تحديد هوية السودان وترسيخ هذه الهوية في علاقات الأمّة السودانية مع الشعوب الأخرى، وهي العلاقة التي يتحدد بموجبها المرتقى الذي يرى منه الآخرون الإنسان السوداني والوطن السوداني.

قلنا أن اختبارات أو ما درج على تسميته في السودان امتحانات الشهادة الأولية (الابتدائية) على مستوى السودان كان امتحاناً موحّد ويبدأ في كل أقاليم السودان وفي كل مراكز الامتحانات في توقيت ويوم واحد وينتهي في توقيت ويوم واحد، كما يبدأ التصحيح والرصد وإعلان النتائج أيضاً في توقيت ويوم واحد، في ذلك العهد كانت الاختبارات تتم في عواصم المراكز، وكما سبق أن شرحنا بأن المركز هو عبارة عن وحدة إدارية داخل المديرية التي هي المحافظة أو المحلية كما تُسمّى حالياً، قد يضم مركز الامتحان الواحد مئاتا ممتحن أو أربعمائة أو أكثر وفقاً لحاصل ضرب عدد المدارس الأولية (الابتدائية أو الأساس) في المركز مضروباً في ٤٠ تلميذًا هو العدد المحدد حينها لتلاميذ الفصل الواحد. يتم تجميع التلاميذ الذين سيدخلون الاختبارات في مدرسة وسطى (متوسطة) واحدة يقضون فيها ثلاثة أيام هي أيام الاختبارات، وكانت كل المدارس الوسطى مدارس فيها داخليات لسكنى الطلاب، كما أن كثيراً من المدارس الأولية (الابتدائية أو الأساس) هي أيضاً كانت بهذه الخاصية. معلموا المدارس لمختلف مراحل التعليم العام والتي كانت هي الأولية والوسطى والثانوية، كانت تصدر قوائم تنقلاتهم إلى مخالف بقاع السودان من رئاسة وزارة التربية والتعليم في الخرطوم العاصمة، لذلك تجد مثلاً معلّماً للمرحلة الأولية ينحدر من مدينة (دلقو) في الإقليم الشمالي يعمل في (صليعه) في إقليم دارفور، وآخر من أقاصي دارفور يعمل في أقاصي الإقليم الشرقي، وهذا الوضع كان ينطبق على كل مؤسسات وقطاعات الخدمة المدنية تقريباً، لقد كان نظاماً يتمتع بمزاياه الكثيرة كما له أيضاً سلبياته الطفيفة، لكن بالطبع بعد أن تراكم الشعور بالظلم والإحساس بالإقصاء وربما الاستئصال من المشاركة الفاعلة لكثير من أبناء الهامش في المستويات الإدارية الوسيطة والعليا للخدمة

المدنية لاسيما في ظل الحكومات الشمولية الأخيرة وفرضت التطورات المعرفية لدى الهامش واقعاً ينبغي أن يتغير، بدأت مراحل التوسع اللامركزي في الحكم وتبعه تناقص تنقلات العاملين في الخدمة المدنية وفقاً لمؤطرات حدود اللامركزية ومدى وحجم انتقال الاختصاصات وتخويل الصلاحيات وتفويضها للأقاليم والولايات بغض النظر عن نتائج هذا العمل عطفاً على كيفية التنفيذ التي صاحبتها أخطاء جمّة.

أعود إلى سردنا وتشخيصنا للحالة التي نحن قد ملّكنا القارئ فيها المعلومات الأساسية ليتمكن من المتابعة والاستخلاص والاستنتاج والحكم مع أو مجانبة ما ذهبنا إليه من استنتاج وفق الوقائع بأن ثمة ظلم نظن أنه متعمد أومقصود بإصرار سابق لتحقيق غاية وهدف لهما بالغ الأثر السالب والضار بحجم مشاركة أبناء دارفور في الخدمة العامة وفي مراكز اتخاذ القرار وإدارة ورسم خارطة الدولة السودانية وهو موضوع نتائج الشهادة الأولية (الابتدائية) في الفترة ما بين ١٩٥٠م وحتى ١٩٧٠م حيث تغيّر بعدها نظام الاختبار القومي الموحد ليصبح لكل إقليم الحق في وضع اختباراته الخاصة لمدارسه الابتدائية، وهو الآخر في تقديري جاء لتعزيز أهداف الحالة السابقة ولكن بوسائل أخرى تقلل من فاعلية التصدّي الذي يمكن أن ينتج فيما إذا انبرى أبناء الأقاليم المهضومة حقوقها في نتائج القبول للظلم الذي يعيشونه، ويبقى الظلم ولكن بلباس جديد، حيث أن الأصل هو قلّة المدارس الوسطى مقارنة بأعداد الجالسين للتأهيل لدخولها. الشهادة الأولية هي التي كانت تؤهل التلاميذ المتفوقين بالانتقال إلى المرحلة الوسطى آنذاك والتي (سميت بالمرحلة المتوسطة فيما بعد).

في تلك السنوات العشرين، جلس ما لا يقل عن أربعين ألفاً من التلاميذ من أبناء دارفور لاختبارات الشهادة الأولية القومية الموحّدة ولكن عندما تُعلن النتائج في كل مركز اختبارات يفرض النظام المفروض إتباعه في القبول على المتفوقين والناجحين في ذلك المركز أن يتنافسوا فقط في المدارس الوسطى الموجودة في مركزهم وهنا بيت القصيد، وبالتالي حتى نكون أكثر دقّة في أمثلتنا، أسوق إليكم مثالاً حياً لأحد مراكز الاختبارات وهو مركز اختبارات مدينة الجنينة وهو المركز الذي جلست أنا فيه للاختبارات في مدرسة الجنينة الأميرية الوسطى في العام ١٩٦٢م، وهي المدرسة الوسطى الوحيدة في تلك المدينة، حيث جلس للاختبار قرابة ٥٢٠ تلميذاً من ثلاثة عشرة مدرسة أولية منها اثنتا عشرة مدرسة تابعة لمركز الجنينة التي كانت تضم (ولاية غرب دارفور حالياً بخلاف مدن وقرى غرب جبل مره التي تم ضمها للولاية بعد

تأسيسها) ومدرسة كرنوي الأولية وهي كانت تتبع لمدينة كرنوي التابعة لمحلية الطينة والتي تحولت إلى محلية جديدة، وكلاهما يتبعان حينها لمركز مدينة كتم التابعة لولاية شمال دارفور الآن. وبينما كان الناجحون من ذلك العدد يتجاوز ثلاثمائة تلميذ، إلا أنه تم قبول ٤٠ تلميذاً فقط في المدرسة الوسطى الوحيدة التي كانت ذات نهر واحد، (أي فصل واحد)، وتلميذان للمدارس الصناعية الوسطى التي كانت آنذاك شحيحة على المستوى القومي حيث كان عددها تسع مدارس فقط في كل السودان يتم القبول فيها مركزياً، كما تم قبول تلميذين لمعهد بخت الرضا لإعداد معلمي المدارس الأولية وهو المعهد الكائن في ضاحية مدينة الدويم في ولاية النيل الأبيض، وأخيراً قبول تلميذين للمعهد العلمي الأوسط، والمعاهد العلمية الوسطى هي مدارس تركّز في المواد الدينية والفقهية ومادة اللغة العربية وفروعهما بشكل أكبر، وطالب واحد تم قبوله في مدرسة جبيت الصناعية وهي مدرسة متخصصة في تأهيل سائقي القطارات أي تم قبول سبعة وأربعين طالباً فقط من مجمل الذين جلسوا للاختبارات بينما راح أكثر من أربعمائة تلميذ كفاقد تربوي أو إلى حيث دأب العامة على تسميته مجازاً (بالشارع) مع الاعتذار. هذا المشهد الذي ضربنا له مثلاً بمركز واحد، ظلّ مشهداً متكرراً على مدى عشرين عاماً في كامل دارفور وربما في مناطق أخرى مماثلة من السودان، ومن ثم فإن عشرات الآلاف من التلاميذ النابغين والناجحين الذين تؤهّلهم درجاتهم للقبول للمدارس الوسطى وما بعدها قد تم تشريدهم بلا ذنب اقترفوه، وفقدت البلاد بفقدهم ما لا يمكن تعويضه أبداً.

علماً بأنه في العام ١٩٦٢م وهو العام الذي جلست فيه لاختبارات الشهادة الأولية، كانت هناك فقط خمس مدارس وسطى حكومية ومدرستين وسطى أهلية في كل إقليم دارفور، أي مدرستين في الفاشر إحداهما أهلية ومدرستان في نيالا إحداهما أهلية، ومدرسة في كل من الجنينة وكتم وزالنجي، هذا بالإضافة إلى مدرستين وسطى صناعيتين في كل من نيالا والجنينة التي تم تأسيسها في ذلك العام وبدأ الطلاب الدراسة فيها في عطبرة لثلاث سنوات قبل أن يكتمل بناء المدرسة في الجنينة وينتقلون إليها، ومعهدين علميين وسطى في الفاشر وآخر في الجنينة. إذاً المفارقة تبدو أكثر غرابة حينما يتم مقارنة إقليم دارفور بكامله مع أي مركز للقبول في مدينة (ود مدني) فقط التي كانت عاصمة مديرية النيل الأزرق الأسبق ومديرية الجزيرة لاحقاً والتي سمّيت الإقليم الأوسط ثم تحولت أخيراً لتُسمّىَ ولاية الجزيرة ضمن التخبّط الذي ظلّت الحكومات الشمولية

الدكتاتورية تمارسه في التقسيمات الإدارية للسودان. كان عدد المدارس الوسطى في مدينة ود مدني وحدها أكثر من مجمل المدارس الوسطى في إقليم دارفور بكامله مع فارق عدد السكان الذي تُرجّح فيه كفة الميزان إقليم دارفور على مدينة ود مدني بأكثر من نسبة ١:٨ في ذلك الوقت. مفارقة كافية بأن تُعطي صورة جليّة لحجم من أُجبِروا على أن يكونوا فاقداً تربوياً من المتفوقين رغم نتائجهم الباهرة في الاختبارات، حيث راحوا ضحايا هذا المخطط بينما كانوا يستحقون أن يواصلوا الدراسة في أي مدرسة وسطى في أقاليم السودان الأخرى وفقاً لترتيب نتائجهم وأن يكون من بينهم العلماء، ترتيب النتائج كان من المفترض ومن العدل أن يكون مركزياً نظراً لأن الامتحان واحد ومركزي، وليس كما حدث حيث ظلمهم نظام القبول المصمم قسراً لأن عدد المدارس الوسطى كانت نادرة ومحدودة في إقليمهم. من البديهيات المعلومة في كل أنحاء العالم بأنه في حالة الاختبارات الموحّدة، فإن الفرص للقبول للمرحلة الأعلى تخضع في المقام الأول للترتيب الذي يحرزه الذين تم اختبارهم وفق النتيجة العامة الموحّدة، فيؤخذ الأول فالأول إلى أن يكتمل العدد المراد قبوله أو العدد الذي يُغطّي الفرص المتاحة للقبول، ويتم ذلك بغضّ النظر عن الوجهة أو الإقليم أو المدرسة التي أتى منها المتفوقون أو تم فيها اختبارهم، وهو ما لم يحدث لأكثر من ١٣ عامًا في السودان (١٩٥٦ – ١٩٧٠).

تُرى كم من العلماء كان يمكن أن يكونوا بين هؤلاء أفتقدهم الوطن، في ذات الوقت الذي وجد فيه آخرون ربما لم تكن نتائجهم تؤهّلهم للمواصلة في المقاعد التعليمية التي شغلوها على الأقل ضمن الأعوام التي جلسوا فيها الامتحانات، لكن بفضل ذلك النظام وجدوا الفرصة وواصلوا، لعل حال السودان ينبئ عن بعضاً من ذلك. عندما أعطي هذه الأمثلة عن دارفور، لا أعني بالطبع أن النبوغ هو حكر على أبناء تلك البقاع، أعلم تماماً أنه موجود في كل ولايات السودان ولكنني أبيّن حقيقة تغييب معايير العدالة والتكافؤ حتى لا يُظلم أحد في جهده الخاص، فكيف إذا كان هذا المظلوم من فلذات الأكباد الذين لم يُدركوا وهم في تلك السن لماذا ظُلموا، تماماً كما كان العرب في الجاهلية يئدون البنات من المواليد لقصور في مفاهيم التراث والتقاليد آنذاك تجاه المرأة، وفيهم نزلت الآيتان الكريمتان رقم (٨) و(٩) من سورة التكوير من القرآن الكريم ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝٨ بِأَيِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ ۝٩﴾ صدق الله العظيم.

هذا المثال من الظلم المخطط والممنهج ليس بدء ومنتهى مظالم أهل دارفور في محور التعليم، لم نشأ الخوض في مفارقات العقود الأربعة الأخيرة للفترة من العام

١٩٧٠م وحتى العام ٢٠١١م، والتي تعكس حجم التفاوت في أعداد المدارس تناسباً مع عدد السكان، وتجهيزات هذه المدارس من الكتاب والمعلم والأثاث والمعامل وميزانياتها التسيرية والتعديلات التي تطال المناهج وتوقيت بلوغ هذه التعديلات لمدارس دارفور ومناطق أخرى من الهامش في اللحظات الحرجة للاختبارات النهائية، وتغيير أنظمة ومعايير التأهل للتنافس للقبول في الجامعات، هي في الحقيقة مفارقات قد يشيب لهولها الولدان، وتجفّ من جورها أوراق الشجر وتنعي الفضيلة ذاتها، وتجبر الشهامة على اختيار الانتحار خلاصاً رغم سوء عاقبته، بينما لا يحرّك كل ذلك من رؤوس مرتكبي الظلم شعيرات لفرط موت الأحاسيس في جلود رؤوسهم ناهيك عما أصاب ما بدخلها. كل هذا لا بد أن يقود القراء من الذين لا تربطهم صلة مباشرة بالسودان إلى الوقوف عند بعض علامات الاستفهام والتساؤلات العصية، ما هي الدوافع والدفائن التي تحرّك من كان يوماً في موقع للمسئولية ويمارس تفويضاً ممنوحاً من الشعب عبر وسائل الاختيار الديمقراطية أو مسلوباً منه عبر الانقلابات العسكرية بادعاء أنه جاء ليعمل من أجل رفاهيته واستقراره وتلاحمه في أن يتحول إلى كتلة مشتعلة وحارقة من المؤامرات تلسع بنارها وتفرّق بين أبناء الشعب الواحد وبين أقاليم الوطن الواحد، أو كتلة من الفشل المتراكم في التخطيط والتنفيذ المعيب. ليس من السهل الإجابة على هذا التساؤل ولو حرص الذين يؤرّقهم بُعده الإنساني، لكننا بالعودة إلى ربط أحداث التاريخ في الرقعة المسماة بالسودان الآن والتعمّق في الأمّة التي تشكّلت فيها ربما نلامس أهداب الإجابة، ولعلي قد أشرت إلى بعضاً من ذلك في الفصل الأول في سياق تناولي للحقائق التي كشفت عنها الأزمة.

لكي نعطي الصورة كاملة دعونا نقرأ معاً بعض الجداول الإحصائية في قطاع الخدمات التعليمية والصحية، وهي جداول صادرة من الأجهزة الرسمية المختصّة للدولة وقد نُشرت في إصداراتها المختلفة وتم تناولها في منتديات متنوعة، وبالتالي ليس في إعادة نشرنا لها جديد أو تحريم لأننا نود أن نضع أصابعنا على موضع الخلل حتى يمكننا جميعاً البحث في المعالجة له. هذه الجداول تُعطي الصورة بوضوح وتبين حجم المفارقات وحجم المظالم التي يعاني منها إقليم دارفور في قطاع التعليم في كل مستوياته. لا أحسب أنه مع إدراك هذه الحقيقة ومع فرضية أن كل راعي مسؤول عن العدل بين رعيته، ومن ثم فإن حكومة الإنقاذ وقد وضعت نفسها قسراً في موضع الراعي منذ العام ١٩٨٩م، فإن بعض هذه الإحصاءات التي تمت بعد عشر سنوات من حكمها لكفيلة

بفضح حقيقتها ونواياها واعوجاج معيارها للعدل بين الرعية أو على أقل تقدير وأخفّ توصيف سوء تخطيطها وتنفيذها.

الإحصاءات المتعلقة بالقطاع التعليمي

جدول رقم (١) نسبة الاستيعاب بالتعليم الأساسي للعام ٩٩/ ٢٠٠٠

الإقليم	السكان ٦ – ١٣ سنه	المستوعبون	نسبة الاستيعاب ٪
الخرطوم	٧٨٥٨٢٧	٦٧٨٨٥٠	٨٦.٤
الأوسط	٢٤٣٣٣٣١	٩٠٠٤٥٦	٥٤.٧٢
الشمالي	٣٠١٠٧٦	٢٥٩٥٠٠	٨٧.٨
الشرقي	٧٧١٥٥٠	٣١١٤٠٢	٤٠.٦٧
كردفان	٨٨٥٤٢١	٣٥٦٥٠٣	٣٩.٦٦
دارفور	١٣٥٠٢٩٢	٣٩٨٩٧٢	٣٠.٦٣
الجنوبي	١١٢٨٣٥٠	٢٣١٨٠٩	٢١.٢٣
المجموع	٦٦٥٥٧٤٧	٣١٣٧٤٩	٤٧.١

* المصدر : التقرير الإستراتيجي السوداني لعام ٢٠٠٠ م (ص:٢٨٦)

جدول رقم (٢) نسبة الاستيعاب بالتعليم الثانوي للعام ٩٩/ ٢٠٠٠

الإقليم	السكان ١٤ – ١٦ سنه	المستوعبون	نسبة الاستيعاب٪
الخرطوم	٢٨٠٥٨٢	٩٨٣٨٦	٣٥.١
الأوسط	٤٦٧٠٢٠	٧٤٥٦٠	١٦
الشمالي	٩٨٧٠٦	٣٥٥٣٣	٣٦
الشرقي	٢٦٥٢٥١	٣١٩٩٣	١٢.١
كردفان	٥٣٢٩٢٥	٣٥٣٩٦٢	٦.٦
دارفور	٤٥٧٥٥٤	٥٤٦١٥	١١.٩
الجنوبي	٣٥٦٤٤٤	١٠٩٤٠	٣.٢
المجموع	٢٢١٨٤٨٢	٣٣٨٣٨٩	١٥.٣

المصدر : التقرير الإستراتيجي السوداني ٢٠٠٠ م (ص:٢٨٦)

جدول رقم (٣) الطلاب المرشحون للقبول بالجامعات والمعاهد العليا للعام الدراسي ٩٧/ ١٩٩٨م

الإقليم	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية للمرشحين من مجموع المرشحين٪
الأوسط	٦٣٨٣	٥٤١٥	١١٧٩٨	٣٥.٥
الخرطوم	٥٢٥٣	٥٣٠٦	١٠٥٥٩	٣١.٨
الشمالي	١٥٣٦	٢٣٤١	٣٨٧٧	١١.٧
الشرقي	١٦٧٨	١٢٥٩	٢٩٣٧	٨.٩
دارفور	١٣٨٨	٥٩١	١٩٧٩	٦
كردفان	٨١١	٨١٣	١٦٢٤	٤.٩
الجنوبي	٢٦٨	١١٠	٣٧٨	١.١١
المجموع	١٧٣١٧	١٥٨٥٣	٣٣١٧٠	١٠٠
النسبة المئوية	٪٥٢.٢	٪٤٧.٨	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر: (الإدارة العامة للقبول – وزارة التعليم العالي).

التقرير الإستراتيجي السوداني ١٩٩٨م (ص ٥٠٤).

يستطيع القارئ أن يُدرك بوضوح في الجدول رقم (١) حجم الفارق بين نسبة المُستوعَبين من التلاميذ الذين بلغوا سن التعليم الأساسي من الإقليم الشمالي ٨٧.٨٪ الذي هو أعلى نسبة على مستوى جميع الأقاليم وهو في ذات الوقت يقارب ثلاثة أضعاف نسبة المستوعبين من إقليم دارفور ٣٠.٦٣٪، كما أنه بالنظر إلى الجدول رقم (٢) والخاص بإحصاءات الاستيعاب للمرحلة الثانوية، تؤكد الأرقام بأن نسبة المُستوعَبِين من الإقليم الشمالي الذي هو أيضاً أعلى نسبة بين كل أقاليم السودان ٣٦٪، هذه النسبة تعادل ثلاثة أضعاف نسبة المُستوعَبِين من إقليم دارفور ١١.٩٪، وعندما نختتم بالجدول رقم (٣) الذي يبين لنا الفوارق في نسب الطلاب المرشحين للقبول بالجامعات أيضاً نلاحظ أن نسبة المرشحين من الإقليم الشمالي ١١.٧٪ يقارب تقريباً ضعف المرشحين من إقليم دارفور ٦٪، ولا ينبغي أن نتجاهل نوعية الكليات المرشّح لها طلاب دارفور بالنظر إلى تدهور البنيات الأساسية للقاعدة التعليمية والتي لا

تساعدهم على القدرة على التنافس لدخول كل الكليات، واقتصار ترشيحهم للكليات النظرية فقط، وبالطبع لا يعني هذا انتقاص من أهمية الكليات النظرية، ولكن تبياناً لحقيقة غياب التكامل النوعي بين التعليم النظري والتطبيقي كأهمية ضرورية للحياة العملية بغياب القدرة على ارتياد الكليات التطبيقية كالطب والهندسة وغيرها، ولا يعود ذلك إلى ضعف قدرات أبناء دارفور في التنافس في هذه المجالات وإنما لانهيار البنية الأساسية للتعليم كما قلنا والذي لا تملك الحكومة مبرراً له لأنها ظلّت تحافظ على البنية التحتية في أقاليم أخرى إلى الحدود المعقولة بينما ضرب الإهمال مرافق التعليم في دارفور.

لا بد أن نشير ونذكّر بأنه في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي وعندما كانت فرص التنافس التعليمي في مستوى التعليم الثانوي ترتكز على قاعدة إعدادية متكافئة في الكيف بين الولايات رغم فارق الكم، كان نبوغ أبناء دارفور يوازي نظرائهم في الأقاليم الأخرى إن لم يتجاوزهم في كثير من الأحيان. بالطبع لا نغفل ذكر حقيقة أن المستوى التعليمي على نطاق السودان قد تدنّىَ عما هو عليه كثيراً منذ أن تولّت حكومة الإنقاذ بقيادة الرئيس البشير زمام الأمور حيث سعت إلى تطبيق سياسات تعليمية عفا عليها الدهر، لأنها تجارب فاشلة سبقتنا إليها دول عديدة في المنطقة وأثبتت فشلها وتخلّت عنها. المعلوم أن هذه الإحصاءات هي إحصاءات تحكي حقائق الوضع للأعوام ما قبل ٢٠٠٠م، وبالتالي فهي حقائق ما قبل اندلاع النزاع المسلّح بين الحركات المعارضة والحكومة الذي بدأت ملامحه جلية فيما بعد العام ٢٠٠٢م وهو ما يؤكد بأن الثورة الاحتجاجية العنيفة التي عبّر بها أهل دارفور لم تكن وليدة فراغ ولا مكائد صنعها ودفع بها المجتمع الدولي للنيل من الحكومة السودانية لأن المجتمع الدولي ليس من وضع وخطط وطبق تلك المظالم، فهي حقائق بائنة وتعترف بها الحكومة ولا تستطيع إنكارها، وما ذلك الهراء الذي ظلّت الحكومة تبثه عبر إعلامها سوى محاولات يائسة لإخفاء الحقيقة المذهلة والمريبة عبر ذر الرماد على العيون، ومحاولات يائسة لتغطية الحقائق البائنة والحارقة كالشمس بأغطية من صفائح جليدية. استهداف إي شعب في حجب المعرفة عنه أو عدم تمكينه منها أو أدواتها ووسائلها أو حرمانه من معايير التنافس الحر فيها يعني ببساطة أن الباغي يريد أن يوئد ذلك الشعب، يريده شعباً بلا سلاح العصر.

***

فضيحة الشهادة السودانية لعام ٢٠٠٨م

في العام ٢٠٠٨م جلس طلاب ولاية شمال دارفور على امتحان مغاير للشهادة السودانية عن بقية عموم السودان في مواد الكيمياء والفيزياء والأحياء، وهذا يعني أن هؤلاء الطلاب سيفتقدون معيار التنافس العادل، فإما أن يستأثروا بفرص أفضل أو أن يفقدوا القدرة على التنافس مع نظرائهم، لكن فرضية أن يستأثروا بفرص أفضل تدحضها حقيقة أن الوزارة أخضعتهم للجلوس لامتحان مختلف دون أن يعلموا أنهم يجلسون لامتحان مختلف ودون أن تعلم سلطات الولاية بذلك، وبالتالي فإن الوزارة بفعلتها تلك بيّتت مع سبق الإصرار أمراً ليس فيه مصلحة لأولئك الطلاب ووضعتهم عرضة لامتحان مغاير عن زملائهم في سائر السودان، وهناك أمر أكثر حساسية وهو أن جموع المعلمين الذين يتم اختيارهم لتصحيح امتحانات الشهادة السودانية، يؤدون ذلك وهم لا يعلمون من أي مدرسة أو ولاية أو إقليم تلك الأوراق التي يقومون بتصحيحها لأن أوراق الإجابة تحمل فقط أرقام الجلوس للطلاب وليس الأسماء ولا أسماء مراكز الامتحانات، لكن بوجود امتحان مغاير فهم والحال كذلك يعلمون أنهم يصححون أوراق الامتحان التابعة لطلاب ولاية شمال دارفور بالتحديد بغض النظر عن عدم وجود أسماء الطلاب والمراكز على ورقة الإجابة، يكفي أن يدرك المصحح أنه يصحح أسئلة مغايرة فيدرك أنها إجابات طلاب شمال دارفور، وهذا الأمر ومهما كانت الثقة في ضمائر المصححين وأمانتهم وحياديتهم المفترضة أصلاً إلا أنه ينافي قواعد العدالة وبالتالي ينسف العملية برمتها لأنها بنيت على باطل، كان ينبغي أن يُلغَى ذلك الامتحان ويعاد على الأسس والقواعد السليمة لكن شيئاً من ذلك لم يحدث. عضو المجلس الوطني عن حركة تحرير السودان علي حسين دوسه رفع الأمر إلى أروقة المجلس الوطني وطالب باستدعاء وزير التعليم العام آنذاك الدكتور حامد محمد إبراهيم لتقديم تقرير عن سقطة وزارته. تم استدعاء الوزير إلى المجلس على استحياء لكنه كما يقول المثل صمت دهراً ونطق كفراً، حيث جاء في بيان الوزارة أن قرار تخصيص امتحان مختلف لطلاب ولاية شمال دارفور قرار جاء من قيادة الوزارة، وقيادة الوزارة هنا تعني الوزير أو الوكيل، ويضيف أن ذلك تم دفعاً لما يعتقدون أنها أضراراً أمنية أو فنية أو اقتصادية كان يمكن أن تطال البلاد والطلاب معاً، ما هو علاقة كل ذلك بامتحان مختلف عن غيره، لو كانت الوزارة قد وضعت امتحاناً احتياطياً بحيث إذا أصاب الامتحان الأساسي أي كشف، تعاد الامتحانات بشكل عام لكل السودان لقلنا أن ذلك

هو عين العقل. لو تمكّن أحد القراء الكرام من فك طلاسم هذا التبرير الذي أشار إليه وزير التعليم العام، نشكره أن يَمنَّ على القراء به، أما أنا فأقول إذا بلغكم شيء من هذا القبيل فاعلموا أنكم في حضرة حكومة الإنقاذ برئاسة المشير عمر حسن أحمد البشير.

الخدمات الصحية

أما على صعيد الخدمات الصحية فالأمر أكثر فظاعة وجوراً، لقد ظلّت الخدمات الصحية في تدهور متراكم منذ تولّي حكومة الإنقاذ السلطة في البلاد عبر انقلابها على الشرعية المنتخبة في العام ١٩٨٩م. ولعلنا عبر قراءة حقائق الإحصاءات الواردة في الجداول أدناه ندرك حجم ذلك الجور. لننظر أولاً إلى جدول يضعنا في صورة الفوارق في العام ٨٥/ ١٩٨٦ وهو عام قيام الانتفاضة الشعبية ضد حكومة المشير الراحل جعفر محمد النميري، ونحن هنا نورد فقط مجالاً واحداً هو مجال الصحة العلاجية وبرغم استمرار الظلم على دارفور في كل العهود، وأن الجداول أدناه تحكي عن فترات تسبق استيلاء حكومة الإنقاذ بقيادة البشير على السلطة، إلا أننا كما قلت سنقف مشدوهين أمام حجم الظلم الهائل في عهد حكومة الإنقاذ بعد ذلك.

في مجال الخدمات الصحية

بالاستناد إلى التعداد السكاني الثالث الذي جرى في ١٤/ ٤/ ١٩٨٣م والذي بلغ فيه تعداد سكان السودان ٢٠٥٩٤٠٩٧ نسمه، (عشرون مليوناً وخمسمائة وأربع وتسعين ألفاً وسبع وتسعين) وبالأخذ بمنهج الإسقاط مستخدمين متوسط نسبة الزيادة السكانية في السودان والتي تقدّر في حدود ٢.٧٪ سنوياً في تلك الفترة، نستطيع أن نقول بأن تعداد السكان تقريبياً في العام ١٩٨٦ يبلغ ٢٢٣٠٧٦٦٤ نسمه (اثنين وعشرين مليوناً وثلاثمائة وسبعة آلاف وستمائة وأربع وستون) قياساً إلى هذه الأرقام دعونا نقرأ نسب مؤسسات الخدمات الصحية بالنسبة إلى أعداد السكان على الأقل في إقليم دارفور والإقليم الشمالي عبر المخرجات التالية:

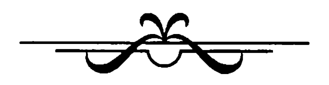
نسبة المستشفيات في الإقليم الشمالي إلى إقليم دارفور هو ٢:١ مع العلم أن نسبة تعداد السكان تقول أن إقليم دارفور يعادل مراوحاً بين أربعه إلى خمسة أضعاف سكان الإقليم الشمالي وفق نتائج التعدادات السكانية الأربعة السابقة التي تمت في السودان منذ الاستقلال، علماً بأن نتائج التعداد الخامس الذي أجري في العام ٢٠١٠م وحيث يدور لغط كبير حول نتائجه، هو الآخر يوضح أن تعداد سكان إقليم دارفور يفوق تعداد

سكان الإقليم الشمالي بنسبة تزيد على أربعة أضعاف. هذه الأرقام تقودنا إلى الاستخلاصات التالية:

في العام ١٩٨٦م كان سكان الإقليم الشمالي حوالي ١٠٣٦٦٣٥ نسمه تقريباً (مليون وستة وثلاثين ألفاً وستمائة وخمسة وثلاثين)، ووفقاً للجدول أعلاه يتضح أن هناك مستشفى لكل ٣٩٨٧٠ نسمه تقريباً (تسعة وثلاثون ألفاً وثمانمائة وسبعين) وعندما نأخذ في اعتبارنا النسبة لكل المؤسسات الصحية وفيها المستشفيات والمراكز الصحية والشفخانات ونقاط الغيار والوحدات الصحية الأولية والمعامل في الإقليم وهي المسميات التي كانت تتخذها وزارة الصحة لمؤسساتها العلاجية وحتى وقت قريب، نجد عددها ٥٤٣، أي ان هناك مؤسسة واحدة لكل ١٩٠٩ نسمه تقريباً (ألف وتسعمائة وتسعه)، رغم أن هذا المعيار لا يؤخذ به في غالب المناهج الإحصائية، وأيضاً لا يقود إلى نتائج بصياغة علمية في القياس لكننا نورده لمجرد المقاربة العامة.

في العام ١٩٨٦ كان سكان إقليم دارفور حوالي ٤٢٨١٨٠٨ نسمه تقريباً (أربعة ملايين ومئتان وواحد وثمانون ألفاً وثمانمائة وثمانية)، ووفقاً للجدول أعلاه يتضح أن هناك مستشفى لكل ٣٢٩٣٧٠ نسمه تقريباً (ثلاثمائة وتسعة وعشرون ألفاً وثلاثمائة وسبعون) وعندما نأخذ في اعتبارنا النسبة لكل المؤسسات الصحية وفيها المستشفيات والمراكز الصحية والشفخانات ونقاط الغيار والوحدات الصحية الأولية والمعامل والتي تبلغ ٧٣١ في الإقليم، نجد أن هناك مؤسسة واحدة لكل ٥٨٥٨ نسمه تقريباً (خمسة آلاف وثمانمائة وثمانية وخمسون).

نستطيع أن نقول بأن هذه الحسبة الإحصائية البسيطة تعطينا حقيقة أن أفضلية الخدمات الصحية في الإقليم الشمالي تعادل نسبة ١:٨ وهي بلا شك نسبة تبين فجوة مذهلة ومخيفة بين الإقليمين، وتفسّر حجم الظلم الذي يعانيه الإنسان في دارفور، علماً بأن هذه الإحصاءات هي للفترة ما قبل حكومة الإنقاذ، أما بعد مجيء الإنقاذ فقد أسمينا فترتها بأنها فترة (أم المظالم) لأن الأرقام فيها مخيفة حقاً.



المؤسسات الصحية بالعاصمة والأقاليم للعام٨٥/ ١٩٨٦م

الإقليم	المستشفيات	المراكز الصحية	الشفخانات	نقاط الغيار	وحدات صحية أوليه	معامل طبية
الخرطوم	٢٦	٥٦	٨٨	٦٧	٨٩	١
الأوسط	٥٥	٨٨	٢٨٨	٦٨٤	٢٦٦	١
الشمالي	٢٦	٦	١٦٦	١٦٤	١٨٠	١
الشرقي	١٨	٢٦	١٤٧	١٠٩	٤١٤	١
كردفان	٢٠	٣١	١٤١	١٣٧	٧٩١	–
دارفور	١٣	١٦	٧٩	٧٦	٥٤٧	–
الاستوائية	١٦	٧	٦٨	٣٩	٢٣٨	١
أعالي النيل	٩	٢	–	–	–	–
بحر الغزال	٧	٢	–	–	–	–
السودان	١٩٠	٢٨٨	٩٧٧	١٢٩١	٢٧٢٥	٥

المصدر : وزارة الصحة – الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء .

بالطبع هناك مناهج عالمية ومتفق عليها لتحديد القيمة النوعية للخدمات الصحية في أي وطن، ولعل الأخذ بحجم الإنفاق للخدمات الصحية مقابل الفرد هو أحد تلك المعايير، وفي اعتقادنا فإنه بالنظر إلى النسبة التي توصلنا إليها في المفارقة الإحصائية التي استخلصناها من الجداول، نستطيع أيضاً أن نتصور انعكاس ذلك على حجم الإنفاق مقابل الفرد، وهو إنفاق في أفضل حالاته لا يبتعد كثيراً عن النسبة التي أوردناها.

قد يتبادر إلى أذهان القراء من السودانيين ولا سيما المنحدرين من الإقليم الشمالي وربما غيرهم، بأن المقارنات التي استندت عليها كلها تَقريباً تعتمد الإقليم الشمالي مرجعية لواقع الأفضلية، ذلك يعود إلى مجموعة أسباب على رأسها أن الدولة السودانية ومنذ تشكيلها بعد الاستقلال يهيمن أبناء الإقليم الشمالي فيها على غالب المواقع الدستورية ومواقع اتخاذ القرار والمواقع القيادية العليا في الخدمة المدنية، ولعل ذلك

قد ورد بتفصيل في الكتاب الأسود الذي صدر في العام ١٩٩٩م، وبالتالي لسنا في حاجة إلى التفصيل فيه. هذه الحقيقة تضع أبناء الإقليم الشمالي أمام ضغط معنوي كبير فيما يجدون أنفسهم في موقع الاتهام من قِبل الآخرين بمواله إقليمهم والاستئثار بالقسط الأكبر من التنمية دون الآخرين. ولما كان الشر دائماً عميماً فإن ثلة من أبناء الإقليم الشمالي قد عانوا على المستوى الفردي والمجتمعي والمناطقي قدراً من التهميش والمظالم، إلا أن ذلك يبقىَ صالحاً للمقارنة داخل الإقليم نفسه، ورغم ذلك فهم أيضاً بالفهم العام مُهمَّشون وفق العوامل المحصورة داخل الأقواس لمعادلة الظلم على المستوى القومي. والحقيقة أننا عندما نضع موجات الظلم التي ألحقتها الحكومات المتعاقبة بمستوى التنمية القومية لوطن مثل السودان رغم الموارد الوفيرة فيه، إذا أخذنا بمعايير تضع فترة كل حكومة لوحدها في الميزان نستطيع أن نقول بأن الإقليم الشمالي نفسه بالنظر إلى ذلك يصبح في مقام أفضل المظلومين. هذا الواقع الذي ربط بين قيادة الدولة وتسيير دولابها المدني وبين المنحدرين من الإقليم الشمالي، سيظل يؤرّق مضاجع أولئك الصادقين من أبناء ذلك الإقليم والذين ظلّوا وعلى مر الحكومات المتعاقبة يقفون رافضين المنظار الجائر الذي ينظر به من هم ضمن مجموعات منسوبة إلى إقليمهم ويرسمون من خلاله خارطة ومسار الدولة السودانية بشكل معوج، مدركين بأن ذلك سيقود حتماً إلى مآل مدمّر للوطن بأكمله.

عندما كنت أعمل مهندساً في وزارة التشييد والأشغال العامة في الفاشر في العام ١٩٧٩م زارني زميلي في العمل الصديق المهندس عبد المنعم أبوبكر في تمام التاسعة مساءً وهو في عجلة من أمره قائلاً أن شقيقه الأصغر قد أصيب بألم في البطن يرجّح أنه آلام تمزّق أو فتق داخلي أو شيء من هذا القبيل وأن الأطباء العموميين نصحوه بأن ينقله إلى نيالا حالاً لأنه لا يوجد حينها اختصاصي جراحة في مستشفى الفاشر، كما أن غرفة العمليات كانت موبوءة بمكروب التيتانوس لذلك أغلقوها لحين إصلاحها وتعقيمها، لم يكن في إقليم دارفور بأكمله والذي يبلغ تعداد سكانه آنذاك ما يقارب خمسة ملايين نسمه سوى استشاري جراحه واحد هو الراحل الدكتور إدريس دوسه عبد الرحمن والذي يعمل في مستشفى نيالا، ولأنه عمي من حيث صلة الرحم فقد طلب مني زميلي أن أكتب له مذكّرة له لأنه يريد نقل شقيقه فوراً إلى نيالا في ذلك المساء لأن حالته تزداد سوءًا وخطورة، ولأنهم سينقلونه بالسيارة إلى نيالا في طريق هو الآخر غير معبّد ووعر، فإن الخطورة مضاعفة ولكن ليس هناك من خيار أفضل ولأنهم سيصلوا هناك متأخراً،

أي ليس قبل الواحدة صباحاً لذلك فهو في حاجة إلى المذكّرة لأنه سيذهب للدكتور في تلك الساعة المتأخرة في بيته، كتبت له المذكرة وقلت له أن الدكتور إدريس أصلاً لا يحتاج إلى مذكّرة، متى وصلته وفي أي وقت من اليوم نهاراً أو ليلاً ستجده في خدمة المريض ولن يتوانى، وفعلاً وصلوا إلى نيالا في تلك الساعة المتأخرة من الليل وسارع الدكتور إدريس دوسه بأخذهم إلى المستشفى وتم تجهيز غرفة العمليات وأجرى العملية التي انتهت مع الفجر وتم إنقاذ حياة المريض. رحم الله الدكتور إدريس دوسه عبد الرحمن رحمة واسعة ونسأله أن يدخله جناته العلا، فقد كان إنساناً بكل ما تحمل الكلمة من معنى، ويكفي أن نيالا بأكملها قد بكته يوم توفى إثر حادث حركه أليم في طريق نيالا زالنجي بينما كان في طريقه إلى العزاء في وفاة خاله رحمة الله عليه السلطان عثمان إدريس سلطان قبيلة (القِمر). قصدت بنقل هذه القصة لأقرّب مدى النقص المريع في الخدمات الصحية على مستوى الإقليم، إذ كيف لإقليم كامل سكانه في حدود خمسة ملايين نسمة في ذلك الوقت ولا يوجد فيه سوى جرّاح واحد، ولعل القصة أيضاً قد أضافت إطلالة من بعض الغياب في البنيات التحتية في الطرق.

الجفاف، المجاعة، الهِجرة

لم يعرف إقليم دارفور في تاريخه التليد حقب قاحطة بقدر ما عرفه في العقود الأربعة الأخيرة، ففي مستهل السبعينيات من القرن المنصرم أدى تناقص نسبة هطول الأمطار في القسم الشمالي من ولاية شمال دارفور الحالية إلى انحسار المراعي ونضوب اخضرارها وكثافتها، كما زاد على تعاظم ذلك الدور تمدد حزام الصحراء بابتلاع مساحات شاسعة في ظل غياب أي إستراتيجية من قِبل الدولة إلى متابعة هذه الظاهرة ورصد متغيراتها السالبة على البيئة والقاطنين الذين يعتمدون أصلاً في حياتهم على الرعي وتربية الماشية وقليل من الزراعة، تفاقم الظاهرة شكّل ضغطاً على قدرة المواطنين لامتصاص تداعياتها، لا سيما مع نفوق أعداد كبيرة من الماشية التي تشكّل عصب حياتهم والداعم القوي لصادرات السودان من الثروة الحيوانية، وما كان من خيار أمامهم سوى التفكير في الهجرة جنوباً والهرب من لظىَ الصحراء إلى رحاب التخوم الاستوائية مع ما تبقى من ثروتهم الحيوانية أملاً في إنقاذها والبدء من جديد، ولكن في بيئة غير البيئة وطبيعة لم يألفوها ولم تألفها ماشيتهم، لم يكن للدولة دور في البحث عن معالجة، وكان كل ما فعلته الدولة أن دعت هؤلاء المواطنين بالترحال والهجرة جنوباً، وهي دعوة تنمّ عن مدى عمق الأزمة التي يتخبط فيها المسؤولون عن الدولة حينها، وحجم التعمّد بدفع مئات

الآلاف عشوائياً إلى مصير لا يقل غموضاً عما كانوا يمكن أن يعايشوه لو بقوا تحت رحمة الجفاف في تلك الصحراء، حيث لا يستقيم أن تستفيق الدولة بكل مؤسساتها فجأة مع انبلاج فجر الكارثة وتعاظمها ومن ثم تجد نفسها أسيرة لغلوائها وكسيرة أمام عنفوانها، لا بد أن يتساءل كل ذي بصيرة عن أين كانت الأجهزة المعنية بمتابعة مثل هذه الظواهر التي لم تنبت فجأة وإنما بذرت بذورها عبر السنين وبان طلعها في وقت كانت فيها الدولة مشغولة بنفسها وتثبيت دعائم سلطتها. كيف يمكن لمئات الآلاف من المواطنين وماشيتهم أن يزحفوا ويحطوا فجأة في ربوع لم يكن قاطنيها جاهزين اجتماعياً ومعنوياً واقتصادياً لاستقبالهم ناهيك عن خدماتهم الشحيحة أصلاً، لا ينبغي الركون إلى كون الجميع ينتمون لنفس الإقليم، فالاحتكاكات الاجتماعية تتفجّر أكثر عندما تبدأ الظروف الاقتصادية للفرد والمجتمع في التدهور نتيجة للتنافس الذي لم تُهيأ له العوامل والمعايير المتكافئة.

لم تهيئ الدولة أي إعدادات أو خدمات لاستقرارهم، بل لم تتحسب للاحتكاكات التي يمكن أن تنفجر بين القادمين والمستقرين من أصحاب المناطق، لم تكن تلك الهجرة كما درج البدو الرحل على القيام بها في كل عام في ترحالهم جنوباً في الصيف وعودتهم شمالاً مع بدء فصل الأمطار، تلك رحلات اعتاد عليها الراحلون من رعاة الماشية واستطعمها المستقرون من المزارعين وإن تخللتها احتكاكات بينية لكنها كانت محدودة بمحدودية نوايا الأطراف في الإخلال بمنظومة البيئة التي يعتمدون على مخرجاتها كل عام، فضلاً عن أنها هجرات وعودة وليس هجرات بقاء دائم وكانت قيد الحلول الأهلية التي تراضوا عليها من خلال منظوماتهم الأهلية ككيانات قبلية، بيد أن نظام البشير قد تدخّل في المنظومة الأهلية فخرّبها وأحالها هي الأخرى إلى أزمات ونزاعات عضال. لكن بالنسبة للهجرة التي عنيناها، فقد كانت بمثابة جحافل وأرتال من البشر أجبرتهم الكارثة على الزحف إلى ديار أخرى بغرض الاستيطان، وهو زحف أقرب ما يمكن أن نصفه به هو موجات اللجوء التي تسببها الحروب ومآسيها، مثل هذه الموجات ولأنها غير مدروسة ولا محسوبة، تتسبب في تداعيات مريعة لذلك كان وقعها على الطرفين كبيراً ومؤلماً، لقد أظهر المهاجرون والقاطنون الأصليون أصالة في التعامل وكرماً متبادلاً رغم ندرة الضروريات الحياتية، حيث تقاسموا كل شيء كما بذلوا جهوداً غاية في الانضباط لتطويق المظاهر السالبة من الطرفين ولجم الإنفلاتات التي لا ننكر وقوعها في ظل مثل هذا الحراك العشوائي الذي تم بعيداً عن أي دور للدولة، ولعله وفق

المعايير العادلة يمكن أن نصنّف حجم الإفرازات بأنه كان محدوداً بالنظر إلى طبيعة الحراك وحجمه، وربما كان ذلك نتاجاً للإرث الأخلاقي والعرفي العريق للتراث الاجتماعي في دارفور. لن يغفر التاريخ للدولة تقاعسها المتعمد ذاك ولن تنسى الأجيال في دارفور ما حدث وسيظل وصمة عار في جبين الدولة السودانية التي تولّت إدارة البلاد في مرحلة ما بعد الاستقلال وعلى وجه الخصوص نظام المشيرين جعفر النميري في سبعينيات القرن الماضي وعمر البشير في التسعينيات وما بعد الألفية.

الدولة لا تعدم التجارب المماثلة، ففي مستهل الستينيات من القرن الماضي عندما تم بيع منطقة حلفا القديمة الواقعة على الحدود مع مصر للحكومة المصرية لرغبتها في إنشاء مشروع السد العالي وحاجة المشروع إلى تلك الأراضي بحسبان أن تمدد مياه بحيرة السد سيغمرها، كان لزاماً على الدولة أن تنظر في أمر مواطني المنطقة، وكما لم يحط مشروع السد فجأة على الدولة لأن المباحثات في أمر المشروع أخذت عدة سنوات، كذلك كانت كارثة شمال دارفور لم تكن وليدة لحظة وإنما جاءت نتاجاً لتراكمات تدهور بيئي معلوم وبائن القرائن والأحوال، غير أنه في حالة شمال دارفور كان الإهمال هو سيد الموقف بينما كان الإمعان هو حكيم حالة حلفا، فقد اختارت الدولة منطقة خشم القربة أو حلفا الجديدة كما يحلو للقادمين تسميتها وطناً بديلاً للمهجّرين وتم تخطيط المنطقة، والطريف أن شركة (تريف) وهي شركة إسرائيلية الأصل كانت هي مقاول تنفيذ المشروع حيث تم طردها بعد حرب ١٩٦٧م بين العرب وإسرائيل عندما قطع السودان علاقاته الدبلوماسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية وتوقفت المعونة الأمريكية التي كانت تعدّ أكبر برنامج للمعونة تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لدولة جنوب الصحراء، والمفارقة أن مصر نفسها لم تقطع علاقاتها الاقتصادية حينها مع الولايات المتحدة الأمريكية. عموماً تم إنشاء مدينة حلفا الجديدة بكل مساكنها وخدماتها بالإضافة إلى القرى النموذجية المتكاملة إلى جانب البنيات الأساسية لقنوات الري والمشاريع الزراعية المخططة، كما هيأت الدولة البيئة الاجتماعية والمعنوية لأهالي المنطقة المستقرين والقادمين على السواء لامتصاص أي احتمال لتراشق أو نوبات سالبة تنجم خلال مرحلة التمازج، ومكّنت القادمين بكل وسائل الاستقرار الذي نراه اليوم في منطقة حلفا الجديدة والقرى المحيطة بها. كل ذلك كان عين الصواب لاستقرار أناس تم تهجيرهم دون رغبة الغالبية منهم، وقد نجحت الدولة ممثلة في حكومة الرئيس الراحل الفريق إبراهيم عبود في تلك الخطوة بدليل

الاستقرار الذي يتعايش فيه المُهجّرون من حلفا مع القاطنين الأصليين لمنطقة خشم القربة، قد يقول البعض بأن الطباع الاجتماعية متقاربة، ولكن ذلك فقط ربع الحقيقة، فالحقيقة الكاملة تكمن في سر التحضيرات التي تمت للوصول إلى هذه النتائج، وهي تحضيرات شاركت فيها الأجهزة الرسمية المختصة إلى جانب الكيانات الأهلية للمهجّرين والقاطنين الأصليين من خلال دراسات وتخطيط محكم ومُسبق. ولكن يجب أن لا نغفل الحسرة التي لازمت أهالي حلفا القديمة على فراق منطقتهم قهراً رغم ما تم إعداده لهم من بدائل مغرية، ونحن في ذلك نشاركهم قدر حسرتهم لأن تداعيات فقدان تلك المنطقة بما لا يوازي قيمتها إطلاقاً قد ألمّ بالسودان كله حتى أنهم خرجوا في مظاهرات رافضة في حلفا القديمة مرددين «حلفا دغيم ولا لبنان...». يبقى السؤال قائماً وهو لماذا لم تفعل الدولة بالنسبة لسكان شمال دارفور الذين هاجروا مرغمين كما فعلت لسكان حلفا دغيم، لماذا تركتهم تحت وطأة وجور قصورها فهانوا مصيراً لتستفرد بهم الطبيعة وتفتك بهم وبماشيتهم فرادى وجماعات، سؤال جدير بالبحث فيه لطالما أغفلت الإجابة عليه كل الحكومات وتغاضت عن التعمّق في تداعياته كل مؤسسات الدراسات المعنية وصمتت القوى الحزبية والفعاليات الشعبية وكأنه شأن أجنبي. هل نجد غير أن نُسمّي ذلك الكيل بمكيالين من دولة لشعب يفترض فيه أن يكون واحداً، ومن مؤسسات مجتمع مدني تئن لأنين جزء من الوطن وتصمت أو تزأر على أنين جزء آخر.

برغم كبر المساحة الجغرافية لإقليم دارفور وتنوع مناخاته وخصوبة أراضيه وكثرة خزائنه المائية الجوفية وكثرة وتنوّع الثروة الحيوانية فيه إلا أن المجاعة ضربته مرتين في غضون عقدين ويقيني أن ذلك عار في جبين الوطن قبل أن يتحسس مواطني الإقليم، حيث شهد الإقليم ظروفاً غاية في العسر خلال المجاعة التي ضربته في العام ١٩٧٤م، لقد سجّلت شهادات الذين عايشوا مأساة تلك المجاعة قصصاً يشيب لها الولدان، وليس أفظع من أن تجد الناس وهم يحفرون في بيوت النمل بحثاً عن حبيبات اختزنها النمل لجور الزمان، ولن تجد أكثر إيلاماً من أن يكون النمل أكثر كرماً واستجارة من الدولة على شعبها، ومع حجم الكارثة وتفاقمها كانت الدولة تدفن رأسها في الرمال وتستنكر وجودها، إنها لمفارقة محزنة، بل لم تُعلن الدولة إلا بعد أن بلغ السيل الزبى وفار تنور المجاعة ولكن ليس ماءً ولا عسلاً وإنما قحطاً وبطشاً بالجائعين، حينها أرسلت وفداً لتقصّي واستجلاء واقع قد تجلّىَ وتجسّد أصلاً، الوفد الذي أرسلته

الحكومة برئاسة الوزير صمويل لوباي الذي كان حينها وزيراً للحكومات المحلية ذهب إلى هناك وهاله ما رأى، وكان أصدق ما قاله الوزير صمويل لوباي للمواطنين هناك هو قوله لهم (تمرّدوا) هذا القول يجسّد وببلاغة مقتضبة حجم الكارثة وحجم إهمال الدولة وحجم المفاجئة الأليمة التي طغت على الوزير نفسه فقسى على حكومته بقولته التي خرجت بريئة. المجاعة التي ضربت دارفور أو أي مكان آخر لا يمكن تحميل مسؤوليتها للجفاف أو قلة الأمطار التي تؤكد الدراسات الأيكلوجية تذبذبها وأصالة شِحّتها في تخوم الصحراء وحزام السافنا الفقيرة. أردفت المجاعة ضربتها برديفتها في العام ١٩٨٤م وبنفس الحدة، وكان من الطبيعي أن يكون لكل ذلك أثره البليغ في مقدرات الناس في الإقليم وفي محدودية خياراتهم لمواجهة المجاعتين لا سيما وأن الناس في دارفور ظلّوا يعتمدون على الزراعة التقليدية في موسم الأمطار، وهو واقع مرهون بكمية الأمطار ومدى الفترة التي تتواصل فيها بحسبان ضرورة امتداد تلك الفترة حتى مرحلة نضوج محصول الدخن الغذاء الرئيسي في دارفور، وهذا الواقع المرير فرضته حقيقة غياب البنيات التطويرية للأساليب الزراعية المتّبعة، من زاوية أخرى نجد أنه وبرغم الأعداد الجرارة للزراعيين الذين تُخرّجهم الجامعات والذين ساهموا مساهمات معتبرة ومقدّرة في تطوير المحاصيل الزراعية المختلفة في السودان وعلى رأسها الذرة بأنواعها والحبوب الزيتية، إلا أن محصول الدخن الذي يقتات به نصف سكان السودان تقريباً لم يُحظ بالدراسات التي تُعنىَ بتحسين السلالة بما يرفع من كثافة القناديل وأحجامها واكتناز الحبوب في السنبلة الواحدة، بالإضافة إلى زيادة إنتاجية الفدان منها، وهو أمر يدعو للحيرة والتساؤل، ونضيف إلى ذلك عدم وجود صوامع للغلال في دارفور، وكان يمكن لوجودها أن يساهم في تخفيف حدة القحط والمجاعة بما يمكن أن يكون قد تم تخزينة في مواسم الوفرة الإنتاجية كمخزونات إستراتيجية، كان الناس يعتمدون على إرثهم التقليدي من الصوامع البسيطة المتمثلة في (المطامير)، وهي حُفر يتم تخزين الغلال فيها ولكنها معرّضة لتغييرات البيئة، كما يستخدم الناس ما عُرف (بالدبنقة أو الدمنقة) باختلاف النطق من منطقة إلى أخرى كما تُسمّى أيضاً (السويبة) وهي عبارة عن وعاء مصنوع من الطين على هيئة برميل كبير قد يبلغ قطره أحياناً أكثر من مترين حيث يتم تخزين حبوب الدخن فيه ويُغطّى بسقف مخروطي من القش، لكن لا يمكن أن تكون هذه الاجتهادات المتواضعة والتي بالكاد تلبّي حاجة الأسرة الواحدة حتى بلوغ فصل الحصاد الذي يلي، إستراتيجية لمواجهة الكوارث التي

تضرب وتفتك بالمناطق على مستوى الإقليم، بيد أننا نشد على أيادي المواطنين الذين لم يدّخروا جهداً في سبيل تسخير معارفهم الوراثية والتكيف معها في ظل جور الدولة وضنينها عليهم. أيضاً كانت هناك مطامير مبنية تحت الأرض تُسمّى (الشُوَن) أقامها المستعمر في الكثير من مدن دارفور لتخزين الحبوب وخاصة الدخن بينما فشلت الحكومات المسودنة بكل أشكالها. حتى الصوامع الجاهزة الصنع التي تبرّعت بها إحدى الدول الخليجية في مستهل التسعينيات، حوّلتها حكومة الإنقاذ إلى مراكز لما أسمته الشرطة الشعبية.

منفذ ليبيا

عملاً بالحكمة التي عبّر عنها قول الإمام الشافعي «ضاقت فلما استحكمت حلقاتها.... فرجت وكنت أظنها لا تفرج» وبعد أن استبد الفقر والضيم بأهالي دارفور، وأخذ القحط والمجاعة يتربعان على كامل مساحة نصف دارفور شمالاً، جاء الفرج بنافذة الهجرة إلى ليبيا التي تغيّر اسمها الرسمي بعد ذلك إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وبالتحديد بعد الهجمات الأمريكية عليها والمعارك الجوية التي دارت في خليج سرت في العام ١٩٨٦م. في منتصف السبعينيات وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م بين العرب وإسرائيل، بدأت أسعار البترول في الصعود عالمياً وذلك يعود إلى تزايد الحاجة عند الدول الصناعية الكبرى بعد أن تناقصت أنصبتهم خلال الحرب وبعدها بسبب استخدام الدول العربية المنتجة البترول سلاحاً تعزيزياً وتعزيرياً إلى جانب الأسلحة الأخرى، ولكن أيضاً تحت رغبة الدول المستهلكة في تخزين كميات احتياطية تحسّباً، هذا الأمر أدى بدوره إلى تدفق مداخيل ضخمة من عائدات البترول إلى خزائن تلك الدول مما جعلها تفكر وتمضي في إنفاذ طفرة إنمائية فوق العادة انتظمت كل الدول العربية المنتجة للنفط وفي مقدّمتها دول الخليج، وكانت ليبيا من بين تلك الدول التي غمرها العائد البترولي الكبير، الشيء الذي كان يتطلب استقدام الكثير من الأيدي العاملة من الخارج، وكان لدارفور النصيب الوافر من أعداد تلك العمالة. ولما كانت ليبيا هي الجارة الملاصقة لإقليم دارفور من جهة الشمال حيث تمتد الحدود معها إلى ما يقارب ٢٠٠ كلم، إضافة إلى المعرفة الدقيقة للزعيم الليبي الراحل العقيد معمر القذافي بتاريخ إقليم دارفور وقبائله، وعلى وجه الخصوص وليس الحصر القبائل الممتدة من عمق شمال دارفور وحتى الحدود الممتدة إلى التخوم الليبية وهي قبائل الزغاوه والماهرية والميدوب والزيادية والبرتي والجلول والمحاميد والفور وبني

حسين والتنجر. فإن هذه الخصوصية أعطت الإقليم وسكانه ميزة القدرة على التفاعل والتعامل والاستفادة من كل المزايا التي تتوفر للجارة، خاصة ميزة التجارة مع أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، وهي مزايا كانت تقتضي تصميم وتفعيل بروتكولات خاصة لتعميم فائدتها، الشيء الذي لم يجد طريقه إلى التنفيذ رغم إنشاء ما سمي بالتكامل بين دارفور ومنطقة الكفرة الليبية في بداية التسعينيات، والحقيقة أن السلطة النافذة في السودان هي التي كانت دائماً تتقاعص وتتراجع وتُجمّد وتقتل مبادرات التفعيل كلما قاربت للنجاح.

لقد وجد أبناء دارفور في الهجرة إلى ليبيا ملاذاً من لظىَ القحط الذي ضرب ديارهم، ساعدهم في ذلك التسهيلات التي خصّت بها الجماهيرية الليبية القادمين من السودان ومن الدول العربية بعدم الحاجة إلى التأشيرة للدخول إليها، ولم تكن الصحراء بكل عنفوانها وجبروتها حائلاً بينهم وبين مبتغاهم فسافروا على ظهور الإبل وعانوا الأمرّين في ذلك، وكم ابتلعت الصحراء في جوفها الكثيرين منهم حيث تاهوا وعطشوا وماتوا بعد أن لفظتهم دولتهم فدفعوا أرواحهم قرابين من أجل تغيير أحوالهم الاقتصادية، وقد انعكس ذلك فيما بعد في الحركة التجارية الحيّة التي انتظمت بين ليبيا ودارفور، وأصبحت مدينة مليط الواقعة على بعد ٦٠ كلم شمال الفاشر، محطة جمركية تعجّ بالشاحنات من وإلى ليبيا في حركة لا تكد تنقطع طوال ٢٤ ساعة كل يوم. وانتعشت الحركة التجارية في إقليم دارفور كله، وعلى إثر ذلك انتعشت اقتصاديات الأسر والأفراد والجماعات، وأصبحت فرص العمل متاحة لقطاعات كبيرة من الشباب خاصة وأن أعداداً كبيرة من الشباب لم تكن فرص الدراسة متاحة لهم نظراً لقلة المدارس الثانوية التي كان عددها في الإقليم لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحد، والتي كانت تستوعب فقط ٥٠٠ طالب وطالبة في كل دارفور البالغ تعداد سكانها آنذاك أكثر من خمسة ملايين نسمة، ذلك الانتعاش التجاري والاقتصادي جعل الإقليم قبلة لكل الراغبين من أبناء السودان في العبور عبره إلى ليبيا وأولئك الذين يريدون أن يجدوا موطئ قدم تجاري فيه.

لقد شاهد المواطنون في إقليم دارفور التلفزيون الملون قبل أي مكان آخر في السودان رغم دخول محطة الأقمار الاصطناعية إليه خلف الكثير من أقاليم السودان الأخرى، كانت التلفزيونات الملونة وغيرها واحدة من آلاف السلع والمقتنيات والواردات التي كان يستجلبها القادمون من أبناء الإقليم من ليبيا للاستخدام الشخصي والتجاري، ومما لا زال عالقاً بالذاكرة أن الأطفال في مدينة الفاشر كانوا يلبسون

الملابس الفاخرة الجاهزة من الماركات العالمية المشهورة بما في ذلك الأحذية الإيطالية الشهيرة بأقل الأسعار لوفرتها في سوق المدينة، ولم تكن اللبسة الجاهزة الكاملة للطفل لتزيد عن جنيه ونصف فقط أي خمسة دولارات في ذلك الوقت وهو مبلغ متيسّر حتى نهاية سبعينيات القرن الماضي، بل أن المظهر العام للإنسان في دارفور قد تغيّر بما لا يمكن تصوّرة في فترة وجيزة، وهو تغيير ليس للخطط التنموية التي وضعتها الدولة أي دور أو مزية فيه، لأنه لم تكن هناك في الأساس أي خطط تنموية حقيقية تستهدف الإقليم، وإنما ما حدث عبارة عن نقلة نوعية جاءت فجائية وتلقائية لكنها انتهت ووئدت بإنفاذ خطط ممنهجة من قبل اللوبي الحاكم رغم العائدات الضخمة لمحطة جمارك مليط التي كانت تورّد للخزينة العامة للدولة. لقد فكّرت القيادة الليبية في تعبيد الطريق البري الذي يربط مدينة الكفرة الليبية بمدينة الفاشر في دارفور، ويبلغ طول قسمه في داخل السودان حوالي ٨٢٠ كلم، كانت الشاحنات تقطع المسافة من الكفرة الليبية للوصول إلى مدينة مليط في شمال دارفور في أربعة أيام، في الوقت الذي كان يمكن للشاحنات أن تقطع المسافة في أقل من نصف يوم على طريق معبّد، وهو فارق شاسع في حساب الوقت والاقتصاد. تتمثل أولويات الحكومة الليبية وتنعكس رغبتها في تعبيد الطريق لعدة أسباب أهمها استيراد الماشية من دارفور مما سينعش قطاع الثروة الحيوانية في ليبيا ويغيّر من حال الرعاة وسعاة الماشية وتتفرهد البادية هناك، ورغبتها في الاستثمار الزراعي في منطقة ساق النعام الخصبة والوافرة بمياهها الجوفية العذبة والواقعة على بعد ٤٢ كلم جنوب شرق مدينة الفاشر لرغبتها في توفير المنتجات الطازجة وأولها الخضروات لأسواقها. كان يمكن لمثل هذا الطريق إذا اكتمل أن ينقل إقليم دارفور إلى حالة مغايرة من الانتعاش الاقتصادي، ومعلوم أن إقليم دارفور هو الإقليم الوحيد في السودان الذي لا يرتبط بأي طريق معبّد مع أي جزء من أقاليم السودان الأخرى. مشروع التعبيد هذا لم يجد طريقه إلى التنفيذ حيث قتلت الحكومة السودانية المشروع سكوتياً في غالب مبادرات ليبيا وبالمماطلة في أحيان أخرى والرفض الجاهر أحياناً، وأكثر ما يثير دهشة المرء في الأمر أن الحكومات المتعاقبة على السلطة في الخرطوم رغم مذاهبها السياسية المتنافرة، إلا أنها جميعاً تكاد تتفق في وأد رصف هذا الطريق، وربما في وأد الكثير من فرص التنمية التلقائية التي تترأ بقدرة قادر للإقليم عقب الكوارث الطبيعية والمصطنعة. يكفيك أن تعلم بأن محافظ دارفور في ستينيات القرن الماضي كان يعيد القسم الأكبر من ميزانية المحافظة في نهاية كل عام مالي إلى وزارة المالية في

الخرطوم بحجة أنه فائض ميزانية، بينما فقط مدينة الفاشر التي هي عاصمة الإقليم آنذاك كانت عطشى حيث نصيب الفرد من المياه في اليوم لم يتجاوز ٦ لترات ناهيك عن الخدمات الأخرى.

لقد بات يقيناً أن استمرار الحركة التجارية بين إقليم دارفور وليبيا على ذلك النهج ورغم غياب أي خطط من الدولة لتطويرها كمّاً ونوعاً، بات يؤرّق مضاجع بعض النافذين في اللوبي الحاكم، لم يرق لهم رؤية ذلك التغيير الإيجابي السريع وهو ينساب وينتظم الإقليم بكل قطاعاته الاجتماعية كأمر حتماً سيقود إلى طفرة إنمائية كبيرة تنقل الإقليم إلى مرتقى ازدهاري مميز، وتجعل المواطن أكثر انشغالاً بمصالحه الاقتصادية بدلاً من حالة الكساد التي كانت تدفعه في كثير من الأحيان مجبراً إلى ممارسة أنشطة تؤدّي إلى نشوء الاحتكاكات القبلية أو النزوع نحو التعبير العنيف بما يقض مضاجع السلطة مما عُرف أحياناً بمسمّى النهب المسلّح والذي عبّر البعض ممن مارسه على أنهم مارسوه ليكون رديفاً للنهب المصلّح الذي يمارسه أصحاب القلم والحظوة في المال العام. الازدهار الذي وفّرته فرصة الهجرة والتجارة عبر ليبيا أمر في تقديري وفي منطق الراشدين يجب أن يكون محل سعادة وترحاب من كل رجل دوله، لأنه يقلل من ضغوط مسئولياته تجاه الرعية إلى جانب الانعكاسات الاقتصادية الإيجابية على الوطن بأكمله، بيد أنه وخلافاً لهذا المنحى سارعت الدولة إلى تأزيم وعرقلة وصول الشاحنات إلى مليط من خلال تعقيد المعاملات الجمركية أولاً وإنشاء محطات بديلة للجمارك في أقاليم أخرى ثانياً، واستخدام الدبلوماسية الثنائية لإقناع القيادة الليبية بتوجيه الأنشطة إلى تلك الأقاليم بدلاً عن مليط في دارفور، وإنشاء مركز مراقبه في منطقة كرب التوم التابعة لإقليم دارفور وفرض تبعية تلك المنطقة إلى الولاية الشمالية واستغلالها لفرض توجيه الشاحنات إلى مدينة دنقلا في الشمالية رغم رغبة الشاحنات الليبية في التوجّه إلى مليط في دارفور، والواقع أن تلك الرغبة لم تكن عشوائية أو كرهاً للتوجّه إلى مدينة دنقلا، وإنما فرضتها طبيعة التبادل التجاري الذي كان هو الفيصل، فلم يكن هناك ما يمكن للشاحنات الليبية أن تنقله من دنقلا إلى ليبيا، بينما كانت تنقل الماشية من دارفور وغيرها من المنتجات والمشتقات فضلاً عن حجم السوق الممتد عبر دارفور إلى عمق أفريقيا للبضائع القادمة من ليبيا، والحقيقة أن أي عاقل في مثل هذا الموقف يجب أن يفكّر في تعزيز محطة مليط والعمل على إنشاء محطات أخرى مماثلة وتوفير أسباب انتعاشها ولكن دون الإصرار على أن يكون ذلك الانتعاش قائماً على حتمية تصفية مليط،

هذا لعمري ليس له تفسير إلا الحقد ولا أدري لماذا تحقد الدولة على شعبها. وكان أن أُقبِرت مليط وبدورها تحوّلت غالب الشاحنات الليبية بحركتها إلى تشاد واكتفت برحلات جبر الخاطر إلى دنقلا.

هذا الموقف يذكّرني بقصة رواها لي أحد الإخوة من أبناء الفاشر والذي كان مغترباً في المملكة العربية السعودية في بداية تسعينيات القرن الماضي وهي الفترة التي كنت أنا أيضاً مغترباً هناك، وكان يسكن في منزل يضمّه مع زميل له يزعم أنه من أبناء الخرطوم، وما أسهل أن تزعم أنك من أبناء الخرطوم حيث فيها تذوب الأصول والاتجاهات باستثناء قبائل الجموعية الذين لا يُشق لهم غبار إن قالوا ذلك. ذات يوم ذهب زميله هذا لإجراء مكالمة هاتفية إلى السودان ووقتها كان من يرغب في إجراء مكالمة هاتفية من السعودية إلى الخرطوم أمراً شاقاً نظراً لسوء أحوال الشبكة في السودان، لذلك يمكن أن يظل الفرد منتظراً ومحاولاً لساعات طويلة دون أن يفوز بنجاح مكالمة واحدة ويعود أدراجه كسيراً، هذا ما حدث لذلك الشخص وعاد مغاضباً ولاعناً، حكىَ قصّته لزميله الذي هو من أبناء الفاشر، فرد الآخر قائلاً هذا غريب نحن عندما نريد إجراء مكالمة هاتفية إلى الفاشر لا نحتاج سوى إلى محاولة واحدة وتدخل المكالمة ويكون الصوت أوضح كما لو كان المتحدث جالساً معك في الغرفة المجاورة ولكن فئة التعرفة للدقيقة تساوي ثلاثة أضعاف التعرفة العادية للمكالمة لباقي مدن السودان وكذلك المفتاح المستخدم للدخول هو غير مفتاح السودان وبالتالي النظام يتيح لك فقط الاتصال بالفاشر حصرياً، ما أن سمع زميله ابن الخرطوم حتى صرخ قائلاً (مفروض ينقلوا النظام ده من الفاشر ويركبوه في الخرطوم)، هذه الصرخة الاحتجاجية والاستنكارية الخاطئة المضمون خرجت من فمه لفظاً عفوياً لكنه لفظ يضمر الكثير من الحقد والسوء والأنانية والتعالي والخواء الأخلاقي، وأيضاً عدم الفهم، قال ذلك حتى دون استدراك ودون أي مراعاة لمشاعر زميله الذي يسكن معه الذي هو من أبناء الفاشر وكما يقولون في المثل أَكَلوا المِلح والملاح معاً، أليس كان من الحصافة واللباقة والرصانة أن يقول مثلاً «يجب أن يتم تركيب نظام مماثل آخر في الخرطوم بل وفي كل أقاليم السودان» أم أن الجينات الحقدية لديه كانت غالبة وبالتالي لا بد من اقتلاع النظام من الفاشر ليهنأ به سكان الخرطوم ويذهب أهل الفاشر إلى الجحيم، وبالطبع وأنا أسرد هذا المثال أدرك أنه لا يتحدث باسم مواطني الخرطوم أو غيرهم لكنه مثال نابش ومنبّه لبؤرة من بؤر إشكالياتنا الاجتماعية الدفينة. النظام محل الرواية تعود قصته إلى أن

حاكم الإقليم آنذاك العميد طبيب معاش الطيب محمد خير المشهور ب (الطيب سيخة) قد تعاقد مع شركة مقرها في جزر الكاريبي وتم تركيب نظام اتصالات سهّل المهمة بالنسبة للاتصال من الفاشر إلى بقية أنحاء السودان ومن خارج السودان إلى الفاشر بالتحديد إلى جانب استخدامات حصرية بحكومة الولاية، وقد كان الحاكم يستهدف بالدرجة الأولى ضمن تسهيل الاتصالات، يستهدف أيضاً إحكام القبضة الأمنية على دارفور بعد أحداث الشهيد داوود يحي بولاد وحيث توسّعت أيضاً الاحتكاكات القبلية، كما بدأ وأن النهب المسلّح يتمدد كمّاً ونوعاً، ومن بعض تحليلاتهم لتلك الأحداث أنها ترتبط بالتعبير عن غبن تنموي بغض النظر عن عدم التوفيق في الوسيلة التي اتخذوها، علماً بأنه بالتوازي أيضاً بدأ النهب (المصلّح) هو الآخر يتمدد في دواوين الدولة في الخرطوم وتمثّل في الفساد المالي الواسع الذي عكسته تقارير المُراجع العام. رواية هاتف الفاشر رواية فردية ولكنها تعبّر عن داء عضال يستشري في الكثيرين من أبناء السودان وبأشكال وألوان وألفاظ وعبارات متنوعة، ولعل ذلك ما يترجم كثيراً أفعال اللوبي الحاكم التي يقننها بالسلطة التي يستفرد بنصيبها الأكبر ولا يريد لمعادلتها أن تتغير أو تُمس.

الدبلوماسي والكاتب الرفيع الدكتور فرانسيس دينق ماجوك ببلاغته ورصانته المعهودة ذكر وهو يقدم ورقة في الندوة التي عُقِدت في مدينة بيرغن النرويجية في مطلع عام ١٩٨٩م عن قضايا الوحدة الوطنية في السودان حيث قال «ما لا يقال هو الذي يفرّق بيننا» في إشارة واضحة لما تضمره النفوس الأمّارة بالسوء من أقوال تفلت كثيراً من الألسن ويكون لوقعها تأثيرات مدمّرة للنسيج الاجتماعي، بيد أن الأكثر خطورة للوحدة الوطنية هو أن الذين يضمرون ما يتحدث عنه الدكتور فرانسيس دينق عندما يمتطون جواد السلطة، سرعان ما يحوّلون تلك المشاعر الدفينة إلى أفعال تطيح بكل القيم الإنسانية وتهدّم كل مآثر البناء الوحدوي الذي سهر عليه آخرون اتّسموا بالرشد والحكمة وحافظوا فيه على وحدة تراب الوطن الذي مع الأسى بعثره نظام المشير البشير ولمّا يزل.

دارفور في الجزيرة

مشروع الجزيرة ذلك العملاق الاقتصادي الذي أُنشئ في العام ١٩٢٥م والذي كما تقول التقارير أنه أكبر مشروع زراعي مروي في العالم بمساحة تبلغ ٢.٢ مليون فدان في أراضي طينية خصبة ومنبسطة بين نهرين من أطول أنهار العالم وأعذبها مياهاً، ظل هذا

المشروع يشكّل أحد أكبر مصادر العائدات للدخل القومي السوداني لعشرات السنين، وكان أن بلغ قمة العطاء والعائد فيه في مستهل الستينيات من القرن الماضي، مما كان له الأثر الكبير في اقتصاديات الأفراد والجماعات والمجتمعات، بل في الوطن بأكمله، يُحكىَ على لسان بعض الخبراء الصينيين الذين كانوا يعملون في تشييد قاعة الصداقة إبان حكم الرئيس الأسبق المشير الراحل جعفر النميري أنهم كانوا في رحلة بالسيارات إلى مناطق الفاو التابعة لولاية القضارف، ولما كانت رحلتهم قد عبرت أراضي الجزيرة المنبسطة فقد بادروا مرافقهم السوداني سائلين «كم من المبالغ صرفتموها لتسوية هذه الأراضي» هم لا يدرون أنها كانت طبيعية الاستواء. عماد هذا المشروع وماكينته وآليته وروحه ظل هو الإنسان الفرد، ذلك أن المشروع بدأ معتمداً نهج تسخير القدرات الفردية كعمالة في الزراعة والحصاد، ولما كان حجم المشروع بالقدر والمساحة التي ذكرناها فمن الطبيعي والمنطقي أن يستوعب من العمالة ما يتوافق مع حجمه. في جميع بلاد العالم المتقدم مدنياً والمتطور اجتماعياً والتي نما فيها الإدراك والوعي، وتعمّق فيها الفهم بمعنى الإنسانية، نجد فيها أيضاً تأصيل القيمة لمفهوم العمل واحترام الإنسان العامل بغض النظر عن نوع العمل الذي يؤدّيه، بل أن منظومة الدورة الاقتصادية تقوم على فرضية وضرورة أن يعمل كل فرد ليس فقط لتأمين احتياجاته الذاتية من الضروريات والرفاهية ولكن أيضاً من أجل بناء الوطن وتطوره وتقدمه، وهو ديدن شائع في أوساط تلك المجتمعات، ولعله من النبوغ الإنساني أن يكون مالك المزرعة هو العامل بأبنائه وعائلته دون حرج تساعدهم الآلة في إنجاز أعمالهم، هذا النهج لم يجد طريقه بعد إلى كثير من المجتمعات الناشئة ومنها السودان، بل لم تلامس هذه الثقافة المتعلقة بفهم معنى العمل بشكل عميق جذور أحاسيس الكثير من الشعوب ومن بينها الشعب السوداني.

هذا لا يمنع من أن نستعيد حقيقة أنه في النظم الرأسمالية يستحوذ الخوف من الوقوع فريسة للإفلاس والفاقة على مساحة واسعة من معنويات الفرد ويمسي ويصبح وهو مهموم بكيفية تأمين فرصة العمل أو المحافظة على الفرصة التي بيده رغم دور الدولة في دعم الشرائح العاطلة في أساسيات الحياة، ولعل النظام الاشتراكي الشيوعي هو الآخر يزرع في نفس الإنسان الإحساس بالاتّكالية على المجتمع، فهو يحد من مساحة الملكية الفردية، وبالتالي يقلّص اندفاع الطموح لدى الفرد ويقيّده، وحتى تضمن الدولة نشاطاً متوازناً من المجتمع بضرورة الحفاظ على العمل، لا بد من تقوية وسائل وآليات عاملين اثنين، أولهما النبوغ في استنباط عمق فكري متقدم يُغذّىَ به الفرد ليأسره ويشدّه بالقدر

الذي يجعله مستسلماً بطواعيته للنهج الذي يبعده عن الطموحات الفردية في حُب الامتلاك والقناعة بشيوع الملكية، والأمر الثاني هو تطوير وسائل ومناهج القمع التي تُجبر الفرد وتقمع المجتمع لينصاع لما هو في الأصل متعارض مع فطرة البشرية في حق الامتلاك أو الاستئثار بالقدر الأكبر من عائد الجهد الذاتي. والواقع أننا فقط في هذا التناول إنما نطرق الموضوع بشكل مبسّط وسطحي يتوافق مع قدر المثل الذي نريده وندرك أنه موضوع شائك وتتداخل وتتعقد فيه العوامل وتتشابك، ولعل بعض هذه العوامل تتمثل في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعادات والتقاليد والموروثات والأعراف والعقائد، بينما هناك غيرها كثير.

بُعَيد مغادرة المستعمر في العام ١٩٥٦م وأيلولة مشروع الجزيرة العملاق إلى حظيرة الملكية الوطنية، كان متوقعاً أن تنساب الملكية لقاطني الجزيرة باعتبارهم مواطنيها، وأن يُمكّنوا من ممارسة قدر وافر وزاخر من الملكية الفردية على الأرض والمنتوج، وهذا ما حدث فعلاً وتحقق رغبة وواقعاً، وبهذا الانفتاح والشهية المتنامية للرفاه المنشود، توجّهت الأنظار إلى مصادر العمالة، لم تتوجه الأفكار إلى تطبيق مناهج الأسرة الزارعة المتكاملة مع الآلة والميكنة كما هو الحال في كثير من دول العالم المتقدم زراعياً كما أشرنا، وإنما اكتفت بالإرث التقليدي الذي يعتمد على جهد أيدي أفراد الأسرة فقط وهو جهد ثبتت محدوديته بعد أن وجدت الأسر في الجزيرة أنها أمام مساحات شاسعة لا قِبل للأسرة بها لوحدها، لا سيما وأن كثيراً من أرباب الأسر إنما يعملون في دواوين الدولة ودولابها، كما أن الشباب هو الآخر ينتظم مقاعد الدراسة، إزاء هذا الوضع توجّهت الرغبة نحو استقدام العمالة لأداء الدور الأكبر في الزراعة والحصاد معاً، وقد اشتهرت تلك العملية بمُسمّىَ حملة استجلاب (عمّال اللقيط) أي عمال مزارعين لحصد وجمع والتقاط لوز القطن، وهو كما نعلم المحصول الرئيسي في المشروع والمكون الأكبر للإيراد العام للدولة في ذلك العهد.

والواقع أن عمال اللقيط الذين تفترض الحاجة إلى أن يكونوا عمالاً موسميين مؤقّتين يتم استجلابهم في موسم الحصاد ثم يتم إعادتهم بعده، سرعان ما تحوّل النهم الرفاهي نحو جهودهم في تعديل أمزجة المزارعين الذين بلا شك ربما تكاملوا في مجتمعهم مع القائمين على السياسات إلى استبقائهم بشكل دائم آخذين في ذلك بحكمة المآرب الأخرى دافعاً معززاً للإبقاء، والواقع أن دوافع الاستبقاء عند الملاك من المزارعين والمسؤولين المتمثل بعضاً منها في تأخير دفع مستحقات العمال لموسم

وترحيله إلى المواسم القادمة والاكتفاء فقط بإعطائهم جزءً في هذا الموسم، وهو جزء لا يكفي حتى تكاليف المعيشة الضرورية وبذلك يظل العمال باقون لسنين طويلة أملاً في الحصول على كامل استحقاقاتهم، قد تقاطعت إيجاباً مع رغائب العمال المستجيبين للبقاء الدائم لما استهواهم من مآرب خاصة، وشرائح قليلة من هؤلاء تعود قضيتها الدافعة إلى اتخاذ مثل هذا القرار إلى خلافات اجتماعية في وسط الكيانات الأهلية لقبائلهم في دارفور أما الغالبية العظمى فقد تأثرت بحجم الدعاية المصاحبة للترغيب خلال حملات الاستقدام أو لأسباب أخرى متنوعة، وبالتالي آثروا الأمَرّ على المُر في متناغمة ربما كانت معكوسة حتى في قاموسهم بعد التجربة، فهاجروا في شكل أسر ملبّين نداء لقيط القطن حيناً وملتحقين بأرباب الأسر أو الأقارب الذين سبقوهم حيناً آخر، لكن بلا شك أن أعداد هؤلاء قليل جداً بالنظر إلى الحجم الكلي لأرقام الذين تم استقدامهم كعمال أفراد وفق مواصفات جسمانية وصحية معيّنة ثم تم استيطانهم بما يُشبه الإرغام فيما بعد على ما يجوز تسميته هامش الجزيرة طوال عشرات السنين، داخل ما سُمّي ب (الكنابي) وهو جمع (كمبو) وهي مفردة معرّبة للكلمة الإنجليزية (camp)، والكمبو هو عبارة عن مساحة أرض محدودة تقع في الغالب بين التُرع وهي غير صالحة أو معدّة للزراعة فيقيم فيها العمال بجهودهم الذاتية أكواخ ومساكن تأخذ صيغة مجمّع شبه سكني غير مخطط ومبانيه في غالبها من المواد المؤقتة أو المواد الطينية المخلوطة بمخلفات الحيوانات، ويقام الكمبو بعيداً من القرية الأصلية للقاطنين المحليين من أصحاب الحواشات (المَزارع) وتنعدم ولا توجد فيها الخدمات الأساسية التي تتوفر لقرى مواطني الجزيرة الأصليين كالمياه النظيفة والصحة والمدارس، وفي الغالب لا يُسمح لهؤلاء العمال بالانتقال للسكن داخل تلك القرى ولا امتلاك الأراضي ولا الحواشات سواء عبر البرامج المتاحة من قِبل الدولة أو حتى وإن تيسّر لقلة منهم بعض المال تمكّنهم من شراء أرض وبنائه أو إيجار منزل، وغالباً ما تتم هذه الممارسات بالتفاعل الضمني معها كسياسة مستبطنة تُحس بنتائجها دون أن تتمكن من الإشارة إلى مرجعية منصوصة لها، وفي بعض القرى لا يسمح لهم حتى بحقوق إدخال أبنائهم في مدارس القرية ليس بنصوص قانونية بالطبع ولكن بالتعذّر بأساليب كثيرة التفافاً على القوانين المكتوبة التي تتيح الحق للجميع، علماً بأنه لا توجد مدارس داخل الكمبوهات أو الكنابي إن صحّ الجمع، ويعاني سكان الكمبوهات كثيراً في الذهاب للمعالجة في المستوصف الذي هو الآخر في القرية، وفي مناحي أخرى قد يُمنعون حتى من

التجوال داخل القرية أو في أحسن الحالات يتعرضون لمضايقات يختارون دونها الابتعاد، وأعظم إثماً من كل ذلك ما كانت بعض القرى تمارسه من منعهم من دفن موتاهم في مقابر القرية. تلك كانت ممارسات تتفاوت في حدتها من قرية إلى أخرى ولا يعجز المرء عن أن يجد من يعارضها ويستهجنها من مواطني تلك القرى أنفسهم لكن أصواتهم لم تتمكن من مصادمة وتجاوز حجم الموجات السالبة التي كانت هي الغالبة والعارمة.

كانت الحقوق التي ينبغي أن يكفلها الدستور وتقننها وتحفظها القوانين للجميع ويجب تطبيقها في كل الوطن خاضعة لسلطان الغالب الطامع من المجتمع المحلي من السكان الناسبين ارتباطهم بالمنطقة، وهو الذي يفرض ويحدد مساحة تمتّع هؤلاء العمال بأي قدر منها لطالما كانوا في تلك البقاع أو بالأحرى ألقىَ قدرهم بهم فيها. لم تكن الدولة ممثلة في مسؤوليها هناك اختلافاً في الفهم والممارسة حتى بوجود القوانين، لأن الدولة إنما هي أفراد ينتمون لنفس المجتمع ويدينون لولائه ويصنعون سلطانه ويتقيدون بسطوته ويعكسون آماله بالممارسة لا سيما عندما يغيب الوازع الضميري وتضعف فاعلية الرادع القانوني وتغيّب آلياته في التطبيق. الحقيقة إن تلك السطوة إنما تستبطن روحاً استعلائية جوفاء في حقيقتها وفجّة في ممارستها يستعلي بها حفاة عراة على حفاة وعراة آخرين، وهذه الروح الاستعلائية الجوفاء هي التي غيّبت حتى شهامة الإنسان السوداني وألجمت نخوته التي لطالما ظلّ يتباهى بها بين الشعوب وما فتئ، بل غابت عن ممارساته حتى روح التعاليم التي ينادي ويأمر بها الدين، وكأن التمرّد على القيم أضحىَ أسنّ رماحاً من حد سيوف القيم نفسها وبات الجميع هناك وكأنهم أصبحوا أرقّاء يدينون بولائهم لروح الاسترقاق وسلطانه بممارستهم مضموناً وإن جاءت الضوابط المكتوبة والشكليات والمظاهر مجانبة بعض الشيء. لقد غابت الدولة القانونية والراشدة والرقيبة غياباً متعمّداً عن أداء دورها المناط بها والمتمثّل في حماية العاملين من جور المالكين الطامعين، وبغيابها انطلقت يد لم ترع حرمة ولا إلاّ ولا ذمة، وبالتالي لن يجد الذين ارتكبوا تلك الأخطاء الذميمة أي مصوّغ لتبرير تلك الأفعال المعيبة أخلاقاً والمجافية منهجاً وقانوناً، بيد أننا ينبغي ألا نغفل حق بعض أولئك المواطنين الأصيلين من أبناء مجتمع الجزيرة نفسها والذين حاولوا جهد أيمانهم الذود عن حياض الفضيلة والشهامة والحقوق المكفولة دستوراً وقانوناً لكنهم لم يتمكنوا من وقف طوفان الغالبية الغالبة بجورها وعنجهيتها فمضت الحالة، وكما يقولون فإن الشر دائماً عميم.

في الحقيقة لقد تم ضمناً خلق مناطق مقفولة السكن والإقامة ويحظر دخولها على

العمال الوافدين وغالبهم من مناطق دارفور، ذلك يشبه تماماً كما كان الحال عليه في جنوب أفريقيا حيث طبّق الكيان العنصري الحاكم نظام الفصل العنصري بين السود أصحاب الأرض الأصلية والبيض القادمين، وأنشأ المناطق المقفولة التي لا يسمح للسود بدخولها، كم تقود الذاكرة بتشبيه الوضع في الجزيرة حينها بالوضع في بريتوريا خلال الحقبة العنصرية، بيد أن المفارقة هنا في الحالة السودانية، هي أن العمال الوافدين هم في الغالب الأعم مواطنون سودانيون وهم جزء لا يتجزأ من مواطني الدولة الذين هم جميعاً سوداً في اللون ويتدرجون فيه بين فاتحه وغامقه، هو نظام له ملامح من نظام الإقطاع في أوربا في فترة القرون الوسطى، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين المالك والمزارع. لا يفوتني هنا أن أوضّح بأنه ليس ما أوردته من مثال جنوب أفريقيا هو أن أبرر للكيان العنصري في جنوب أفريقيا فعلته على خلفية اختلاف العرقين أو اللون، أنا أتكئ على قناعة راسخة بأنه لا تميّز عرقي لبشر على آخر سواء باللون أو بغيره من الترهات التي اختلقها البعض وصدّقها وسعى بهتاناً إلى ترسيخ مفهومها بين الشعوب، لأن مبرراتها بُردة منسوجة بخيوط أوهن من خيوط العنكبوت، بيد أنه يجب الإشارة إلى أن ما تم في الجزيرة لم يكن قانوناً منصوصاً، فالقوانين كانت غير ذلك وإنما كانت ممارسة لقيت توافقاً ضمنياً وديمومة من ممارسيها سواء عمداً أو سهواً.

من البديهيات الحقوقية هو أن يكفل الدستور للجميع حرية الإنتقال والتملّك في أي بقعة في الوطن وفق النظام، وهذا ما تقوله القوانين وهو أمر كان ينبغي أن يتمتع به أولئك المهاجرون كعمال في حواشات مشروع الجزيرة تماماً كما يتمتع بذلك أقرانهم من المناطق الأخرى الذين هاجروا لأسباب مماثلة من وسط الجزيرة ومن شمال السودان إلى دارفور منذ بواكير القرن الماضي ووجدوا فيها الأرض المعطاءة الرحبة والشعب الشهم الذي احتضنهم وحماهم وأذرهم فاستطاب لهم المقام فأطالوا وأصبحوا جزءًا منهم وتمتّعوا بكل الحقوق المتاحة، بل أن معظم من يعتبرون أنهم سكاناً أصيلين من الجزيرة إنما هاجروا إليها من الإقليم الشمالي ومناطق أخرى من السودان حالهم في ذلك حال عمال اللقيط وإن اختلفت الأسباب وظروف التوطين. والحقيقة أن هذا المشهد هو المشهد الأصيل الذي ينبغي أن يسود على غيره في كل ربوع السودان لكن نسخته في الجزيرة كانت مغايرة ومعيبة ومعطوبة وإن تخللتها بعض البؤر المضيئة، وينبغي أن يخجل من سيرتها كل مواطن في الجزيرة بل وفي كل الوطن فيما إذا ما كانت وما فتئت مُضغة الأمّة ضميراً حياً فيه وما زالت فيه مساحة تتسع للحياء وتأنيب الذات.

لا بد أن أنوّه إلا أنه في السنوات الأخيرة من ثمانينيات القرن الماضي وما بعدها، وبعد أن بدأ الإهمال يدب دبيباً في مشروع الجزيرة خاصة بعد الإخلال في معادلة تكاليف مدخلات الإنتاج التي رفعت من تكلفة العمليات الزراعية بدءً من مرحلة التحضير وحتى الحصاد وبالتالي أضعفت العائد من الإنتاج وآثر الكثير من ملّاك الحواشات (المَزارع) الهجرة إلى دول الخليج وإلى المدن الكبيرة وفي مقدمتها الخرطوم، عمدوا إلى البحث عن مشاركين أو بائعين، وبالطبع ليس هناك سوى بعض من أسر عمّال اللقيط الذين تيسّر حالهم الاقتصادي بعض الشيء وهم قلّة أن يُشاركوا في ما هو آيل للسقوط فسقط بهم وبالملاك الأصليين وبقي مشروع الجزيرة العملاق يندب حظه العاثر الذي ألقَى به فريسة في أيدي جهابذة الإنقاذ وحكمهم برئاسة المشير البشير، فتركوه بلقعاً ثم يعملون الآن لتسليم نصفه كما تنقله وسائل الإعلام إلى جهات استثمارية من جمهورية مصر ربما بيعاً أو تأجيراً في خطوة يمكن أن نطلق عليها الإفناء المتعمّد لحقوق المواطنين هناك ولحقوق الوطن بأكمله، هذا الخبر يأتي وفقاً للأنباء التي نشرتها صحيفة الأهرام المصرية في عددها الصادر يوم الخامس من سبتمبر ٢٠١٠، ولعل الكثيرين قد لا يعرفون أن خطوة إفناء مشروع الجزيرة دافعها سياسي بحت ويعود إلى التبعية السياسية لمواطني الجزيرة لتنظيمات سياسية منافسة للجبهة الإسلامية القومية سابقاً ووريثتها المؤتمر الوطني الحاكم حالياً، ولعلنا نعثر على حكيم في الزمان يفسّر لنا حقيقة هذه الحالة المرضية التي يتم فيها تجاوز التنافس السياسي المشروع ليتدفق حقداً على التنظيمات المعارضة والبشر والأرض والوطن بأكمله.

عمال لقيط القطن

كان إقليم دارفور أحد أهم المصادر إن لم يكن الوحيد في استجلاب عمال اللقيط (حصد وجمع القطن) إلى مشروع الجزيرة، كما هو الحال بالنسبة للعمالة في سد مروي وطريق التحدي الذي يربط الخرطوم بمدن الإقليم الشمالي من شرق النيل وطريق شريان الشمال الذي يربط الخرطوم أيضاً بمدن الإقليم الشمالي عبر غرب النيل. هناك فيما مضى بعض العمال هم من المهاجرين من دول غرب أفريقيا والذين طاب لهم المقام في دارفور بالمقارنة مع الأحوال المعيشية في أوطانهم آنذاك، أو لأسباب أخرى منها عدم الاستقرار الأمني في بلادهم، لكن ما جعل إقليم دارفور أن ينفرد بصفة المصدر الرئيسي بخلاف أقاليم السودان الأخرى، إنما يعود إلى حقائق عديدة منها ارتفاع نسبة الجهل هناك لقلة المدارس كما سبق أن أشرنا، وأيضاً اشتغال غالب أفراد المجتمع بالزراعة وهي بالطبع

زراعة مطرية وتقليدية في وسائلها وآلياتها، وأهم من كل ذلك انعدام أي مشروعات تنموية في الإقليم ولا وجود لأي حركة صناعية معتبرة تستوعب تلك الأعداد الكبيرة من الذين لا يجدون عملاً يأوي ويستجيب لرغائبهم وحاجتهم للعمل، من الأسباب الثانوية الأخرى أيضاً اختلاف موسم الحصاد في مشروع الجزيرة عما هو عليه موسم الحصاد في دارفور، وبالتالي عندما يحل موعد الحصاد في مشروع الجزيرة، يكون الناس في دارفور قد حصدوا محاصيلهم التقليدية وبالتالي يبقون بلا عمل مما يغريهم للاستجابة إلى حملات اللقيط، وفوق ذلك كان السفر إلى ما يقال عليه في دارفور (دار صباح) أي الجزيرة والخرطوم وما حولها جزء من طموح البعض، وهو طموح مشروع ومبرر. وكانت الدولة ترصد من الإمكانيات الحركية والإعلامية الكثير لإقناع العمال للاستجابة للسفر إلى الجزيرة للعمل، يحدث ذلك بالطبع في الموسم، وما زالت تحضرني الصور التي انطبعت في ذاكرتي ونحن صغار السن عندما كانت سيارة الإعلام تطوف طرقات وشوارع مدينة الجنينة كما هو الحال في كل مدن دارفور الأخرى في دعايتها لحملة عمال اللقيط، وتلك الشاحنات التي كان يتكدس فيها العمال كما لو كانوا ترصيصاً لأسماك الساردين في علبها دون مراعاة لأي معايير إنسانية في ذلك، جميعنا يدرك بأن الشاحنات ما زالت وسيلة من وسائل السفر التي يستقلها الناس في أماكن عديدة من السودان لكن لتلك الشاحنات خصوصيتها من السوء، لا سيما في ريف دارفور الذي ما زال بعيداً عن دخول الحافلات المخصصة لسفريات الإنسان لغياب الطرق الملائمة تعبيداً.

أن نأخذ الحملة في سياق كونها حركة توظيف لقطاعات كبيرة من المواطنين وإن كانت مؤقّتة لا شك يصب في التقييم الإيجابي لجزئية من الهدف رغم أن تلك العملية كانت تتم دون أن يتمتع العامل بأي مزايا تعاقدية سواء قبل أو أثناء أو بعد الانتهاء من فترة الحصاد، فالعامل المُستَجلب يتحمل التكلفة المالية والمصروفات الإدارية لإحضاره من منطقته في دارفور إلى مكان العمل في الجزيرة وتُخصم كل تلك التكلفة من إنتاجه، فإذا لم يُغطي إنتاجه كل التكلفة يتم ترحيل التكاليف المتبقية كدين عليه يتم خصمه من إنتاجه في السنين القادمة، وبهذه الطريقة يحتفظ المزارع بعماله لأطول فترة ممكنة، وطوال فترة السداد غير مسموح للعامل أن يعمل مع أي مزارع آخر، والحقيقة أن كل ما كان العامل يناله من عناء ومكابدة السفر إلى هناك لا يتجاوز بضعة جنيهات يقتنيها عن القنطار المحصود من القطن، هي بالكاد تسدّ رمق حاجاته المعيشية الرئيسة رغم رغد الحالة المعيشية في السودان بشكل عام في تلك الحقبة من الزمان، ناهيك عن أن يبلغ طموح

الادخار والتفكير في الرفاهية، علماً بأن أقصىَ ما يمكن للفرد حصاده أو التقاطه وجمعه من القطن بالوسائل المتاحة حينها كان نصف قنطار من القطن في اليوم الواحد كحد أقصى نظراً لخفّة وزن القطن بالطبع، أي حوالي (٢٥ كلجم) وبالتالي فإن العائد المادي عن حصاد هذه الكمية لا يرقى لأن يتوافق مع الجهد الذي يُبذل، لأن إنتاج شهر كامل من الذي كان يتم في دورتين حيث أن القطن يتم حصاده كل خمسة عشر يوماً وحسب نوعية القطن ما إذا كان طويل التيلة أو قصير، فقد كان أقل من نصف الحد الأدنى للأجور للعاملين في الدولة في ذلك الوقت، وبالتالي فالانطباع الأول لكل دارس للمقارنة ما بين العائد الذي يناله العامل وطبيعة العمل تبين مدى الخلل في منهج الاستقطاب والمكافأة، وتترك علامة استفهام كبيرة في معيار تحديد فئة العائد مقابل وحدة الإنتاج عطفاً على قدرة العائد في تغطية ومقابلة الاحتياجات الضرورية للعامل، ولعل البعض يعلل ذلك استناداً إلى قانون العرض والطلب، ولكن هذا المنحَى لا ينبغي أن يسود على الحدود الدنيا من الأجور والمفترض توفرها كقاعدة تحكم أسس التعاقد بين العامل ورب العمل لا سيما في مشروع قومي كمشروع الجزيرة، حيث أن غض الطرف عن ذلك إنما يُعزز فرص الاستغلال بتغليب خيار الفتك بأولئك البسطاء على خيار العدل والأجر المناسب للجهد المناسب.

العمال المُستَجلبون لم يقتصر تشغيلهم جميعاً في حصاد القطن فقط لا سيما بعد أن ارتبط بقاؤهم بالضروريات المقيدة لهم كما قُلت رغبة أو ترغيباً سلبياً، كانوا يعملون في تنظيف قنوات الري والجداول التابعة لمؤسسة الري تارة مجاناً وتارة بأجور زهيدة، كما يعملون كعمال نظافة وصيانة، وفي منازل الموظفين، ويعملون في محالج القطن في مدينة الحصاحيصا ومارنجان القريبتين من مدينة مدني عاصمة الولاية، ويعملون أيضاً في العتالة (الرفع والتنزيل) من وإلى القطارات الناقلة للقطن من الغيط إلى المحالج وأماكن التجميع، هذا فضلاً عن الأعمال الميكانيكية وصيانة سيارات ومضخات المشروع لمن تيسّر له شيء من المعرفة الفنّية في ذلك وكلها في إطار الوظيفة العمالية. الحقيقة ووفقاً لقوانين الشراكة الجائرة والعائد المحدود من العمليات الزراعية المختلفة، ونظراً لارتفاع تكاليف الاحتياجات الأساسية لمقابلة متطلبات حياتهم اليومية وضروريات العيش فلم يكن منتظراً تسجيل أي إيجابيات من انتقالهم من مناطقهم في دارفور أو غيرها إلى المشروع. إذاً عائد مئات الآلاف من العمال خلال أكثر من أربعة عقود منذ ما بعد منتصف الخمسينيات، لم يشكّل تغييراً في اقتصاديات أولئك العمال على المستوى الفردي ولا على مستوى أسرهم في قواعد ومنشأ ومساقط

رؤوسهم، أو في المجتمعات التي أنشؤوها في (الكنابي) حيث معسكرات سكناهم في الجزيرة، والواقع أنه لم يكن العائد مصمماً أصلاً ليخدم هذا الغرض أو ذاك أو يحقق جزءًا من هذا الهدف، وبقوا في تلك الرقعة كما لو كانوا ما زالوا حاصداً لحصيد محصود أو كعصف مأكول حيث ليس لهم ولا لأبنائهم أي حقوق تمليك أو حقوق سياسية أو حتى فرص العمل في الخدمة المدنية على السواء فكتموا غصّتهم ومظاهر الغربة تلفّهم والحسرة تستبد بهم حتى يأذن الحق في أمرهم وفي أمر الدولة في السودان.

طريق الإنقاذ الغربي

من المعلوم أن إقليم دارفور الذي تبلغ مساحته أكثر من نصف مليون كلم مربع، والذي كان أحد أهم مصادر سلع الصادر السوداني المنتجة بالجهود التقليدية من الماشية واللحوم والحبوب والصمغ والكركدي والنحاس، والذي يرقد على موارد ضخمة ومبشّرة منها البترول والمياه الجوفية العذبة والثروة البرية والماس والنحاس والحديد وما لا نعلمه مما هو في جوف أرضه، علاوة على الكثافة السكانية والامتداد الإقليمي الذي يمر عبر حدود شاسعة مع أربعة دول بحسابنا المنكور عن الحدود مع مصر وبطول يقارب ٢٣٥٠ كلم تمثّل تقريباً ٣٠٪ من مجمل حدود السودان مع جيرانه التسعة السابقين والسبعة الحاليين، بعد انفصال الجنوب حيث زاد عدد الدول التي تمثّل عمقاً إقليمياً لدارفور إلى خمسة دول بحسابنا الذي كما قلت لن يُسقط الحدود مع مصر، وتبلغ الحدود طولاً لا يقل عن ثلاثة آلاف كلم وهو ما سيعادل أكثر من ٤٠٪ من مجمل حدود السودان وقتذاك. هذا الإقليم الكنز هو الإقليم الوحيد في السودان الذي لا يرتبط بأي طريق معبّد ومسفلت مع أي جزء من باقي السودان رغم مرور ما يقارب ستين عاماً على خروج المستعمر من السودان، المستعمر الذي ظلّت الحكومات تجعله شمّاعة تُعلّق عليها إخفاقاتها وعجزها وبوائقها ومؤامراتها على وطنها وشعبها، بل أنه في كثير من الأحيان تقرأ في هذه الجزئية فقط ما يُشعرك بأن الدولة السودانية المتعاقبة حكوماتها ترى في دارفور جسماً منفصلاً شكلاً وروحاً وتكاد تجزم بأن مآله الانعتاق لذلك تجاهلت الشد على كل أواصر الربط المعنوية والمادية بما فيها الربط عبر الطرق كوسيلة متواضعة تأتي في ذيل ترتيب تسلسل عوامل انصهار الأمّة، أليس هذا وحده كافياً بأن يُفسّر حجم الأزمة وعمق ما تكتنزه من وقود داعم ودائم لتأزيمها.

طريق الإنقاذ الغربي الذي يبدأ من مدينة الأبيّض عاصمة ولاية شمال كردفان وحتى مدينة الجنينة عاصمة ولاية غرب دارفور، يبلغ طوله ١٢٣٠ كلم، أما القطاع الذي هو داخل

إقليم دارفور والذي هو محط اهتمامنا في هذا الكتاب، يبلغ طوله ٩٦٠ كلم تقريباً، وهي للمسافة التي تبدأ من عشرة كيلومترات جنوب شرق قرية (أم قفلة) وهي آخر قرية تابعة لإقليم دارفور على الطريق نحو الحدود الفاصلة مع إقليم كردفان، وينتهي الطريق في مدينة الجنينة عاصمة ولاية غرب دارفور. اسم طريق الإنقاذ هذا هو الاسم الذي أطلقته حكومة الإنقاذ التي جاءت عبر انقلاب عسكري في العام ١٩٨٩م وأعلنت منذ مجيئها بأنها ستنفذه، لكنها بعد أكثر من عشرين عاماً في السلطة لم تُعبّد في القطاع الواقع داخل دارفور سوى مسافة خجولة لا تتعدى ٩٠ كلم بين الفاشر ونيالا هي كل حصاد جهدها في هذا الطريق خلال ٢٣ عاماً من حكمها حتى الآن، ولكن سرعان ما أزالت عوامل التعرية بؤر كثيرة من قشرة هذا الجزء من الطبقات الإسفلتية كاشفة بذلك أضحوكة المواصفات التي تمّت عليها والتي لم تكن ترقى للمواصفات الهندسية المعتادة لمثل هذه الطرق.

مما أتذكره أنني وخلال عملي في المملكة العربية السعودية في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، التقيت مسّاحاً فلسطينياً من الذين عملوا وأتمّوا أعمال المساحة الهندسية لهذا الطريق في العام ١٩٦٥م، وبالتالي فإن أعمال التصميم له قد تمّت خلال تلك الفترة أو بعدها بقليل، بيد أن ما يتم من حين لآخر إنما هو مجرّد تجديد، ومنذ ذلك التاريخ ما زال أهل إقليم دارفور يمنون أنفسهم بطريق معبّد يربطهم بباقي السودان، وعلى وجه الخصوص عاصمة دولتهم الخرطوم. كما ما فتئت الحكومات السودانية المتعاقبة على مدى خمسة وأربعين عاماً من تاريخ أعمال المساحة تعدهم بذلك حتى اليوم، إنهم يمارسون أكبر كذبة على شعب دارفور وعلى أنفسهم وعلى العالم المهتم بأمر الأزمات المماثلة، ويسطّرون أكثر ملاحم الوأد مهانة لقيمة الاستحياء عند الإنسانية، بل يقزعون في كل كلمة تخرج من أفواههم قيم المسؤولية ومبادئ الأخلاق ومسؤوليات الراعي على الرعية، وحق الرعية على الراعي.

قد يتساءل المتخصصون من القراء والمراقبون عن الجدوى الاقتصادية للطريق، وهو المنهج العلمي للتأكد من ضرورة اتخاذ القرار بتنفيذ مشروع بعينه في مكان ما، ورغم إدراكنا بأن هذه المرحلة قد تمّت بحسبان أن الطريق انتقل إلى مرحلة الوعود بالتنفيذ، لكننا أيضاً نشير إلى أنه طريق يربط مصادر إنتاج ستة من أبرز صادرات السودان الموجودة في دارفور وهي الماشية، اللحوم المذبوحة ومشتقاتها، الحبوب الزيتية بمختلف أنواعها، الكركدي، الصمغ، النحاس والبترول، وفوق كل ذلك ينقل الإنسان العامل الذي كان عصب مشروع الجزيرة العملاق في حقبة الخمسينيات وحتى السبعينيات من القرن

الماضي، علاوة على دوره كطريق قاري ينساب بالسودان إلى عمق أفريقيا الغربية. بل لو قُدّر للموارد الأخرى أن تتحرر من رق كبتها ونسيانها وقيد شِكالها، لارتفعت تلك الصادرات إلى ما لا عدد له ولا سقف يوقفه، ومن ثم فإن الجدوى الاقتصادية للطريق تكاد تكون بائنة كالشمس في رابعة النهار، بيد أننا ينبغي أن لا نغفل الجدوى الاجتماعية والسياسية كعوامل مهمة يتم بمقتضاها في ظروف ذات خصوصية إقرار تنفيذ بعض المشروعات لإزالة سلبيات الغبن وتحقيق أهداف تحفظ للمجتمعات اندماجها وترابطها مع الوطن ومنها على سبيل المثال لا الحصر طريق شريان الشمال الذي يربط العاصمة الخرطوم بالإقليم الشمالي عبر البر الغربي لنهر النيل والذي تجاوزوا بجدواه الاجتماعية والسياسية حجم الجدوى الاقتصادية، على الأقل في الفترة التي تم تنفيذه فيها.

لا يختلف اثنان في أن البنيات التحتية هي دائماً عماد التنمية في أي خطة تنموية، وهي الركيزة التي تستند عليها البرامج التنموية الإستراتيجية والجوهرية والفرعية منها، والمعروف أن إقليم دارفور المعزول عن باقي أقاليم السودان بعدم وجود أي طريق معبّد ومسفلت يربطه بتلك الأقاليم، والخالي من أي طرق معبّدة تربط ولاياته ومدنه سوى طريق نيالا كاس زالنجي البالغ طوله ٢١٠ كلم والذي تم تنفيذه قبل أكثر من ثلاثين عاماً ونظراً لانعدام الصيانة كاد أن يختفي ويبقى أثراً بعد عين، هذا الإقليم يصبح في مقام الإقليم المحكوم عليه بالفناء التنموي أو العيش تحت وطأة العناء والمكابدة لما يعانيه مواطنوه من معاناة خلال تنقلاتهم أوترحيل صادراتهم أو استجلاب وارداتهم في مصارعة الطرق الوعرة، حيث يستغرق أحياناً قطع المسافة بين الفاشر والجنينة وهي لا تزيد على ثلاثمائة كلم، أكثر من أسبوعين في مواسم الأمطار، بل أن أي وادي من الأودية المنتشرة في ربوع دارفور، يمكنه في موسم الأمطار أن يحكم على سكان ولاية بأكملها بالانعزال والبقاء لأسابيع تحت رحمة جريانه وجفافه أضف إلى كل ذلك العناء، فقد حكم هذا الوضع على المواطنين أيضاً تسديد ضريبة الغلاء الناتج عن فرق تكاليف الترحيل في حالتي الصادر مما يقلل من قدرة منتجاتهم للمنافسة، وفي حالة الوارد مما يزيد من أعباء تكاليف المعيشة عليهم أو تأمين مدخلات ووسائل إنتاجهم البدائية، وهكذا أصبح الحكم عليهم بالجور الاقتصادي قلادة لازمت رقابهم لأكثر من نصف قرن، ولن يجرؤ أي مُنجّم أن يتنبأ بمنتهى هذا الجور أو خلاصهم منه عطفاً على الواقع المتراكم من الظلم الذي ظلّ يهيمن ويكبّل أي انطلاقة للإقليم أو مواطنيه، والعقليات التي تزداد تحجّراً تجاه استيعاب الدروس والعِبر وبقاء اللوبي الحاكم مستحكماً بتلابيب الدولة والوطن معاً.

تبرّعات شعب دارفور للطريق

أما ثالثة الأثافي فهي أنه ومع القناعة في أن البنيات التحتية وتحمّل تكاليفها يبقى مسئولية عامة تتولاها الدولة باعتبار أن تلك البنيات تمثّل القاعدة لأي عمل تنموي، إلا أن أهل دارفور قد تم إلزامهم بتحمّل عبء مقدّر من تكاليف الطريق الذي برغم كل ذلك لم ينفّذ، فبعد أن أعلن رئيس الجمهورية عمر حسن أحمد البشير وعده المكرور بلا وفاء بتنفيذ الطريق خلال سنتين، سارع مواطنو إقليم دارفور بالتبرّع بنصيبهم من السكّر على مدى أربعه سنوات في الفترة من عام ١٩٩٥م وحتى عام ١٩٩٩م، وبلغ جملة ما تبرّعوا به ما يزيد على ٦٠ مليون دولار حسب بعض التقارير، ولعل المعلومة والفائدة ستكونان أكثر قيمة بالنظر في كتيب الدكتور على الحاج محمد نائب الأمين العام للمؤتمر الشعبي (الخبر اليقين)، والمعلوم أنه بعد أن أصاب الانشقاق حزب المؤتمر الوطني الحاكم وجاءت المفاصلة الشهيرة والتي خلّفت جناحين، احدهما يقوده الدكتور حسن عبد الله الترابي، والآخر يقوده الرئيس البشير، ربما كان لتلك المفاصلة مفعولها في وقف ذلك البرنامج الشعبي خاصة بعد افتضاح أمر أوجه الصرف للمبالغ المحصّلة عن ذلك الجهد الشعبي الكبير في قيمته المادية والمعنوية على السواء، وقد نقلت الأخبار حينها الاتهامات التي وجهها الرئيس البشير إلى الدكتور على الحاج محمد أحد أقطاب جناح الدكتور الترابي ونائب الأمين العام في المؤتمر الشعبي ومن القيادات السياسية الدارفورية والذي كان يشغل رئيس اللجنة الشعبية لاستقطاب الدعم للطريق قبل المفاصلة، ويُذكر سابقاً أنه عندما سُئل الدكتور علي الحاج عن تلك الاتهامات، أجاب بعبارته المشهورة (خلوها مستوره)، ويبدو أن اللغط فيما بعد أثار حفيظة الدكتور فخرج عن صمته وكشف عما نعتقده بأنه بعض الحقيقة وليس كلها، وقد فنّد اتهامات النظام عليه في الكتيب الذي أصدره تحت عنوان (الخبر اليقين)، والذي بيّن فيه التسلسل الهيكلي للطريق والذي كانت أعلى سلطة فيه هي اللجنة العليا للطريق وكان يرأسها النائب الأول لرئيس الجمهورية الأسبق الراحل اللواء الزبير محمد صالح، وخلفه فيها بعد رحيله النائب الأول الحالي لرئيس الجمهورية الأستاذ على عثمان محمد طه، وكانت اختصاصات اللجنة وضع السياسات، تليها اللجنة المفوّضة والتي يرأسها وزير المالية وقتها الأستاذ عبد الله حسن أحمد واختصاصها المتابعة والمراقبة المالية، ثم تأتي الهيئة التنفيذية ومديرها اللواء الحسيني عبد الكريم واختصاصها الإدارة التنفيذية والمالية والفنية. يلاحظ أنه لا وجود لأي شخص من أبناء دارفور في رئاسة أيٍ من هذه اللجان التي تُشكّل السيادة التخطيطية

والإشرافية والتنفيذية لطريق ٨٠٪ من طوله يقع داخل إقليم دارفور، كم كنت أتمنى لو تم تسمية أحد أبناء دارفور أو حتى الجنوب رئيساً للجنة العليا لمشروع سد مروي أو طريق شريان الشمال أو طريق التحدي أو مطار مروي وهي مشاريع تم تنفيذها بالكامل في الإقليم الشمالي في وقت قياسي وبمبالغ طائلة، فإن مثل ذلك سيلقم كل من يتحدث عن الإقصاء والاستئصال والتهميش حجراً صلداً وموجعاً وكافياً ولكن هيهات للوبي الحاكم أن يتدلّى من عليائه وكبريائه حتى وإن كان زائفاً.

إذاً التسلسل الذي سرده الدكتور علي الحاج عن الهرم الهيكلي للطريق وبيّن فيه أنه كان يرأس لجنة ليست جزءًا من الهرم الهيكلي النافذ للطريق بحسبان أنه كان يرأس لجنة تستقطب الأموال أما أوجه صرفها فهو ليس طرفاً نافذاً في آلياتها، والحقيقة أننا يمكن أن نسمّي ذلك الوضع وكأن لجنته كانت هي البقرة الحلوب التي ظلّوا يمسكون بقرونها بينما يحلب آخرون ولا تدري لجنة الاستقطاب أين سُكِب الحليب أو من شربه، ربما كان أكثر منطقية أن تكون اللجنة الشعبية للاستقطاب جزءً من اللجنة المفوّضة التي تختص ويرأسها الدكتور بينما يكون وزير المالية مقررها من الزاوية الاختصاصية، لكن فيما يبدو جلياً أن الأمور لا تُدار وفق مقتضيات هذا المنهج، فلا ينبغي أن نغفل بأننا نتحدث عن مرحلة سادت فيها الجبهة القومية الإسلامية، مرحلة لا تستطيع الفرز فيها بين التنظيم والحزب والحكومة، ولا تستطيع أن تميّز فيها من يتّخذ القرار في أمور الدولة وتسييرها، أهو من كان في منصب دستوري، أم من كان يتربع على منصب قيادي في التنظيم أو من كان نافذاً بحكم تأثيره الروحي العقائدي، أم من تدفعه قوة اللوبي. والواقع الآخر هو أن الدكتور وصحبه جميعهم كانوا يدينون بالطاعة الكاملة للتنظيم ويلتزمون بقراراته، وبالتالي كان طبيعياً أن تختلط الأمور وتُترك مستورة لأنه لن يستطيع تبرئة نفسه من علمه بحقيقة ما يفعله تنظيمه بأموال طريق الإنقاذ الغربي التي تبرّع بها شعب دارفور، وفي هذه المرحلة بالذات لا يمكن أن نُلقي باللوم كله على النخبة الطامحة من أبناء الشمال على ظلم دارفور حيث أن أبناء دارفور كانوا جزءًا أصيلاً في وصول الجبهة الإسلامية القومية للسلطة، وكانوا حماة السلطة وعملوا بنفس القدر مع الآخرين من الإسلامويين على تثبيت دعائم الحزب الحاكم حزب المؤتمر الوطني والحكومة التي عُرفت بحكومة الإنقاذ الوطني وأمّنوا على كل أفعالها، ربما حتى إلى ما قبل المفاصلة.

قد يتساءل البعض،إذاً أين انتهى اتهام رئيس الجمهورية الذي وجهه للبعض ومن بينهم الدكتور علي الحاج محمد حول أموال طريق الإنقاذ الغربي. لن تتملكك الحيرة

طويلاً في بلوغ الإجابة حين تُدرك بأنه بُعيد تصريح رئيس الجمهورية بذلك الاتهام علناً تلقّف الأستاذ أمين بناني نيو وزير الدولة بوزارة العدل حينها وهو أحد أبناء دارفور وأحد قيادات الجبهة القومية الإسلامية والذي انشق من حزب المؤتمر الوطني وأسس إلى جانب الأستاذ مكي علي بلايل والدكتور لام أكول أجاوين (حزب العدالة) ثم ما لبثوا أن انشق الثلاثة عن بعضهم وأسس كل واحد منهم حزبه الخاص. قلت أنه تلقف الاتهام باعتباره صادراً من رئيس الجمهورية، وهو بذلك في مصاف التوجيهات الواجب إنفاذها بحكم منصبه وزيراً للدولة في وزارة العدل، فأصدر بدوره توجيهاته للجهات القانونية في النيابة العامة للبدء في التحقيقات، ولكن لمّا يتغلغل الأستاذ أمين بناني عميقاً حتى صدر قرار جمهوري بوقف تلك الإجراءات وبإقالته من منصبه الوزاري، وقد كان ذلكم بمثابة قرع جهري قاسي على رأس الأستاذ أمين تفيقه لتنبئه بأن التصريحات هي إنما للاستهلاك الإعلامي فحسب وليس للتنفيذ.

لابد لي هنا وتعضيضاً للحديث أن أورد اقتباساً مما سرده الدكتور علي الحاج في كتابه (الخبر اليقين) حين قال: «إن المواطنين ساهموا والتزموا بمساهمتهم فى الطريق رغم كل المعوقات والعقبات والمتاريس ...إلخ...، وقد بلغت مساهمتهم حوالى ٩٥٪ مما تم من انجاز في الطريق ولم تساهم الحكومة سوى بحوالي ٥٪ فقط وهذه هي المشكلة فالحكومة فشلت في الوفاء بالتزامها المتفق عليه نحو الطريق، وعندما حوصرت من قبل اللجان الشعبية بالولايات الغربية ومجالس الولايات الغربية والتي أصدرت قرار التبرع بالسكر، خاصة وان المواطنين يرون أن العمل في الطرق الأخرى يسير على قدم وساق فهم قد طالبوا الحكومة وبإلحاح شديد بالوفاء بالتزامها نحو الطريق أسوة بالطرق الأخرى وبدلاً من الوفاء بالتزامها نحو الطريق وبالأرقام بدأت تتحدث عن الاتهامات للقائمين على أمر الطريق أما هم فهم الأبرياء وتحصنوا بما تحصنوا به من البروتوكولات والامتيازات وهذه هي الحقيقة المرة ومن يعش يرى، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ... وكان يمكن للجنة العليا وهى تضم كل اللجان الأخرى بما في ذلك اللجنة الشعبية أن تجتمع وتناقش الأمر برمته ولكن اللجنة العليا تريد «كلا الدارين» .. من ناحية فهي تبرئ نفسها ثم تحكم على الآخرين إعلاميا وهم تحت مسؤوليتها». انتهى كلام الدكتور علي الحاج.

لا بد أن نتوقف عند عبارة «مما تم من انجاز في الطريق» التي وردت في سياق الفقرة المقتبسة من كتيّب الدكتور علي الحاج، لننوه للقارئ بأن المقصود هنا هو الجزء من الطريق والذي يربط بين مدينة الأبيض ومدينة النهود في إقليم كردفان بطول ٢١٠ كلم

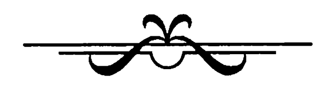
والذي اكتمل. ومع قناعتي الكاملة في نزاهة الدكتور علي الحاج محمد تجاه مال الطريق على الأقل من خلال معرفتي به منذ أن كان وزيراً للخدمات في حكومة إقليم دارفور التي أعقبت انتفاضة دارفور في ١٩٨١م فإن هذه القناعة ترجّح كفّة براءته وتجعلها كبراءة الذئب من دم ابن يعقوب، وأن الأمر كله كما قال كيدي وانصرافي وتغطية للعجز أو إن شئت قلت الرغبة المتعمدة للسلطة التي كما قال لا تنوي تنفيذ الطريق. إلا أنه وبحكم مكانته في تنظيم الجبهة القومية الإسلامية التي هي المؤسس والموجّه لحكومة الإنقاذ، لا شك يملك الكثير الذي يمكن أن يقال في أين صُرفت أموال الطريق التي استقطبوها ولا سيما تلك التي تبرع بها مواطنو دارفور على مدى أربعة سنوات، وقادر أيضاً أن يكشف المنهجية التي تمّت في توجيه تلك الأموال إلى أوجه صرف أخرى غير الطريق ومدى عمق تلك المنهجية وتأثيراتها في مستقبل الدولة والوطن، وهي مسؤولية تاريخية بلا شك، وهنا تأتي إدانته شعبياً إذا آثر الصمت عن كل الحقيقة.

مشاريع التنمية في دارفور

إذا كنت راعياً وتسعى لرفاهية شعبك فأنت بمفهوم عمومي تتبنى إستراتيجية تُعنَى بتأسيس البنيات التحتية وتوفير الخدمات الضرورية وإعداد الإنسان معنوياً وتمكين القطاع الخاص من الرأسمالية الوطنية بالاضطلاع بالدور الريادي في الاستثمار في مشاريع التنمية التي تُسارع أجهزتك المختصة برسم خارطتها للمَديات القصيرة والمتوسطة والبعيدة، وتعمل على بسط الاستقرار الأمني طواعية وليس قهراً لتهيئة المناخ الذي يشجّع ويجذب رؤوس الأموال الأجنبية للدخول والاستثمار في وطنك، منطلقاً من هدف يحكمه معيار رفاهية للفرد تقتبسه من مناهج علمية أو تجارب لدول متطورة. بهذه القراءة المبسّطة نبدأ مشوار البحث في نصيب دارفور من كل هذا عبر فترات الحكومات المتعاقبة على الدولة السودانية.

نبدأ أولا بالحديث عن البنيات التحتية، والبنيات التحتية يندرج في تعريفها الموسّع في المقام الأول وضع الإستراتيجيات والخطط والبرامج القائمة على مناهج علمية سليمة وإعداد الإنسان نفسه وبناء قدراته وتسليحه بالعلم والمعرفة المتخصصة والتدريب وتعبيد الطرق وخطوط السكك الحديدية ومحطات الطاقة بمختلف مصادرها والاتصالات والموانئْ النهرية والبحرية ومصادر المياه للأغراض الصناعية والزراعية وآليات مناولتها ونقلها ومدخلاتها والأرض ومراكز البحوث التطبيقية. أبحث عن مشروع تنموي في دارفور فلا أجد شيئاً، الزراعة ما زالت تقليدية كما كانت عليها منذ الأزل، وليس هناك من مصانع

حتى على الصعيد الاستثماري الخاص، ومصنع النسيج الذي أنشأه نظام النميري في العام ١٩٧٥م، مشروعاً في غير محلّه لأنه ليس في دارفور مزارع للقطن وأن الغزل يتم استيراده للمصنع من مصانع الغزل في (الحاج عبد الله) مما جعل إنتاجه أغلى من نظيره المستورد، والمصنع نفسه متوقف منذ أكثر من ٣٠ عاماً. المسلخ الذي تم إنشاؤه في نيالا في العام ١٩٩٨م من مستثمر من أبناء دارفور هو إبراهيم حسن عثمان (جلود) بالاشتراك مع مستثمرين من خارج السودان، أوقفته الحكومة بعد بدءه في تصدير أول ثلاثة شحنات من اللحوم، وظل مغلقاً لمدة ١٣ سنة، وفي العام ٢٠٠٧م أعلن النظام إنه بصدد إنشاء مسلخ ضخم في مدينة الدامر بولاية نهر النيل، وهو مشروع في جدواه يشبه إنشاء مصنع النسيج في نيالا في دارفور، لكن النظام لم ينشئ مسلخ الدامر وأنشأ بدلاً عنه مسلخاً في عطبره. وفي العام ٢٠١١م تم الإفراج عن مسلخ نيالا بعد عشرة سنوات من التوقف القسري. ليس في عقلية النظام شيء اسمه آثار الاضطراب الاستثماري ولا عواقب إفزاع المستثمر الأجنبي وفراره وبالطبع ليس في قاموسه إلى أي مدى يتضرر ذلك المستثمر الدارفوري. دأب الناس في دارفور أن يسمعوا عن عناوين لمشروعات تنموية تحمل أسماء مثل مشروع جبل مرة الزراعي ومشروع غزاله جاوزت في بوادي الضعين ومشروع أم بياضه الزراعي في شمال دارفور ومشروع هبيله الزراعي في غرب دارفور ومشروع ساق النعام الزراعي في شمال دارفور ومشروع أم عجاج في جنوب دارفور ومشروعات هيئة تنمية غرب السافنا ومشروع طريق الإنقاذ الغربي، لكنها جميعها إما أنه قد تم رصد موازنات ابتدائية باسمها ثم تم تحويل هذه الموازنات في مرحلة التنفيذ إلى أقاليم أخرى وتم الاكتفاء بجلجلة خجولة في مناطق هذه المشروعات بقدر ما يذر الرماد على العيون، أو تم الاكتفاء بالعناوين العريضة في وسائط الإعلام العامة لدغدغة مشاعر البسطاء. لا تبحث قارئ الكريم عن أي مشروع تنموي قائم في إقليم دارفور لأنك ببساطة لن تجده، لكن يمكنك أن تبحث فيما إذا كان على أكثر من ثمانية مليون نسمة في ذلك الإقليم النائي بمعيار البعد عن المركز أن يصمتوا إزاء الضيم ولا يحرّكوا ساكنين بحثاً عن حقوقهم في الدولة السودانية وقد أوفوا بواجباتهم تجاهها.



الفصل الرابع

الحركات الثورية والاحتجاجية

من الطبيعي وفي أي بلد من بلاد العالم أن تُبدي الحكومات اهتماماً بالحركات الاحتجاجية وتأثيراتها على مناحي الحياة في البلد وعلى وجه الخصوص بِنية الوحدة الوطنية، بغض النظر عن أنها احتجاجات جهوية استنادا إلى الجغرافيا أو اثنية أو عقائدية أو مهنية وفئوية أو نقابية أو سياسية، وليست حركات الاحتجاجات سوى تعبيراً عن حالة القصور في البنية الإستراتيجية للدولة ومنظورها في التعامل مع شعبها بلغة تفاهم تسودها معاني بأن الدولة ليست سوى خادماً لتحقيق رفاهية الشعب، وأنها تسود بدعم الشعب طوعياً لها، كما أن طبيعة نظام الحكم هو الآخر له تأثيره النوعي على اندلاع مثل تلك الحركات ومرجعية الأسباب التي تعتمدها تلك الحركات وأيضاً الحاجة إلى رسم خارطة التعامل معها، ولكن في خلاصة الأمر فإن تجاهلها ليس له معنى سوى القراءة الخاطئة للمآلات المترتّبة بعد ذلك، وبالتالي تراكم الظاهرة وتناميها وتحولها إلى كارثة تودي بلحمة التماسك الشعبي إلى التفكك والانهيار والتفتت ومن ثم التشتت، نتاج بديهي وموضوعي ويحمل مبرراته في جوفه، ومعلوم أن مثل هذا الانهيار بعد أن يقود إلى تمزّق الوطن وتشتته، لن يتوقف عند ذلك الحال بل يتعداه لينتج باضطراد لقيمات سائغة من المشتت بشكل متوالٍ لغول اسمه الانشطار لا يكاد يشبع أبداً، تماماً كما هو الحال فيّ التجربة الصومالية الماثلة بكل عنفوانها حيث استعصت المعضلة بتراكم إهمالها فبلغت طوراً عجزت فيه الدولة عن احتوائها وإخمادها بل تمكّنت هي من الدولة، والنتيجة هو تلاشي الدولة وضياع السلطة

علاوة على ما نشهده من تمزّق يطال في كل يوم سائر قطاعات المجتمع الصومالي وتحوّل كل شارع في كل مدينة إلى مستعمرة لأمير من أمراء الحرب وضياع كامل لبوصلة الرشد لدى العقلاء فعربد الجهلاء. وليست تجربة أندونيسيا في تيمور الشرقية ببعيدة عن سلسلة الأمثلة الحية التي تتشكل من حلقات غنية بوقائعها وطبيعتها وحاضرة في الأذهان. ينبغي أن ننعش ذاكرتنا قليلاً لنتذكّر أيضاً تجربة بنغلاديش التي كانت جزءً من باكستان وانفصلت إثر حرب دامية في مستهل سبعينيات القرن الماضي، تلك الحرب التي وجدت فيها الهند ضالتها فجرّعت الباكستان كأساً مرّاً من حنظل التفكك والتفتيت، الشيء الذي ربما لم ولن تنساه باكستان وفقاً لقراءة مسيرة التعامل بين الدولتين، وليس ما يجري من تراشق ساخن في كشمير المتنازع عليها بين الدولتين إلا بعضاً من توجّس تكرار التجربة السابقة. الحال ذاته ترويه الأحداث في البوسنة والهرسك وكرواتيا وكوسوفا وجميعها كانت أقاليم في يوغسلافيا السابقة.

نحن في حقيقة الأمر لسنا في حاجة ماسة للتجارب التذكيرية، حيث لدينا تجربتنا الذاتية في جنوب السودان، وهي تجربة من إنتاجنا، وماركة مسجّلة باسمنا كسودانيين ضمن سجل الدول والشعوب الفاشلة في احتواء مشاكلها، نحن يجب ألا نذهب بعيداً فالمثل يقول (السعيد من اتعظ بغيره والشقي من اتعظ في نفسه)، نحن كما تؤكد الأحداث والوقائع أدنى درجة من الشقي نفسه، لأننا لم نتعظ حتى في أنفسنا فقررت دولتنا أن تنتج تجربة أكثر دموية في دارفور وكأنها في ذلك تسابق وتنافس نفسها بنفسها في غياب رشدها، والغريب في كل هذه التجارب هو أن القاسم الأكثر اشتراكاً من الأسباب هو الظلم التنموي، أليس مدعاة للدهشة عندما ندرك بأن حجم ما تنفقه الدول في إشعال حروب دامية على شعوب تلك الأقاليم المظلومة كان كافياً بأن يحيل تلك الأقاليم إلى جِنان ورياض، هذا إذا تجاوزنا عن الخسائر البشرية التي هي أصلاً كنوز كل دولة راشدة. لا بد عند التأمل في هذا اللغز أن يطرح الإنسان عدة أسئلة محورية حول طبيعة القائمين على أمور الشعوب في مثل هذه الأوطان المنكوبة، تُرَى هل يعود الأمر إلى طغيان النفس البشرية وقفزها فوق الحكمة فقط لإرضاء النزوات الذاتية بإذلال الآخرين لا سيما إذا توفر المناخ السلطوي بتركيز الأمر والنهي بشكل أحادي وغير محكوم أو مقيّد بموانع ضميرية في المقام الأول ودستورية وقانونية في المقام الثاني، وهو ما لا نجد له نظير من المفردات كتسمية سوى (السادية) أم أن الأمر يتعلق بعجز إدراكي موروث يتكالب على منظومتنا كشعوب ونقص في هيكل فكرنا ظل يستعمرنا

ويوجهنا لسلوك خاطئ يتخلّق لدينا في صيغ متواترة التغيير فنعتقد بأننا إنما بحِملنا الجائر كدول تفرض سلطتها على الانتفاضات المطلبية إنما نُسجّل أرقاماً موجبة من الانضباط والاستقرار.

جاءت نشأة الحركات الاحتجاجية كنتاج طبيعي لتراكمات مبررات الأزمة، قد يذهب البعض إلى أن فكرة الثورة وتأسيس تنظيمات مطلبية سلمية مشوبة بطابع سياسي وشديدة الاحتجاج أو أخرى ثورية تتخذ من الكفاح المسلّح وسيلة انتقالية لتحقيق الأهداف، على خلفية الظلم الذي حاق بدارفور كانت دوماً حاضرة في أذهان الكثيرين وعلى امتداد الظرف الزماني منذ فجر الاستقلال، ومن هنا فقد كانت هنالك محاولات عديدة منها ما برز للعلن ومنها ما أخفق في أن يتجلى، والحال كذلك يصبح حري بنا أن نورد تلك التي برزت بقدر مقتضب كنماذج قاعدية للمقاومة بشقيها السلمي والثوري.

حركة اللهيب الأحمر

من أولى الحركات الاحتجاجية في إقليم دارفور كان تنظيم حركة اللهيب الأحمر الذي قفز إلى ساحة الأحداث في نهاية الخمسينات من مدينة كتم في ولاية شمال دارفور، وقد أسسته مجموعة من الشباب الذين لم يبلغوا العشرين من عمرهم إلا قليلاً منهم، ولعل أول ما استفز مشاعرهم وخلق لديهم الأرضية لتأسيس الحركة، هو شعورهم بأن الموظفين الكبار الذين كانوا يتولون إدارة المنطقة وكلهم من خارج دارفور، كانوا يتعاملون بتعالٍ وعجرفة مع المواطن المفترض أنهم جاؤوا لخدمته بالإضافة إلى ما كانوا يعتبرونها ممارسات اجتماعية مخلّة لا تليق بمن يفترض فيه راعي القوم وحامل مسئوليتهم، كان ذلك قد أعطى شعوراً عاماً وكأنهم ورثة المستعمر في الاستعمار والنهج، لذلك كان أول عمل قامت به حركة اللهيب الأحمر هو حرق منزل المفتش، والمفتش هو أعلى منصب إداري على مستوى المركز، ذلك العمل كان بالنسبة لهم نصراً ثورياً وتعبيراً صارخاً عن رفضهم للوصاية التي كانت تمثلها الفئة الإدارية، المعروف أن (كتم) حينها كانت تسمى (مركز) وفق التقسيم الإداري السائد في ذلك الوقت والذي ربما يعادل مسمّى محافظة أو معتمديه. تنظيم حركة اللهيب الأحمر لم تتوفر له الظروف المواتية للنضوج الثوري والسياسي لطبيعة الظروف التي نشأ فيها وقدرات مؤسسيه المتواضعة عطفاً على حجم الطموحات، وعلاوة على طغيان الحماس الذي كان بمثابة تراكمات شطائر من الانفعالات وتأثير كل ذلك في تشكيل اللبنات التأسيسية الأولى مما دفع بالتنظيم إلى العجز عن تطوير وسائله وتأمين الآليات اللازمة التي تمكّنه من العمل

على تحقيق تلك الانفعالات التي عبّر عنها أعضاء التنظيم والتي انعكست في غالبها وفق الرؤى الفردية، وبالتالي سرعان ما انهار التنظيم تحت ثِقل ووطأة الضعف البنائي لمنظومته السرية ونجاح السلطة في فك شفرتها ومن ثم إجهاض المحاولة في مهدها، إلا أن تلك التجربة قد طبعت بصمة صوتية واضحة المعالم على خارطة التنبيه بما يمكن أن تكون عليه ترددات وصدى أصوات المستقبل فيما إذا تراكم الظلم وتجاوز كل إشارات الرشد ومن ثم شكّل متراساً للواقعية والحكمة، وبينما كانت الرسالة مبكّرة وبليغة في وضوحها إلا أن تطورات الأزمة تجعلنا نقف عند فرضيتين في أنها لم تغيّر من النهج السائد ولم تحرّكه نحو الإيجابية قيد أنملة، الفرضية الأولى هي أن الرسالة لم تنل حقها من التمعّن والاستيعاب والتقييم من قبل الحكومات المركزية وبالتالي رسبت في معيار التقييم، والفرضية الثانية أنها لاقت قدراً من الاستهانة لكون الحركة التي بعثت بها لم تتجاوز طور النشوء قبل أن يطاح بها وتُقبر.

جبهة نهضة دارفور

بعد انحسار أو تلاشي حركة اللهيب الأحمر التي تزامنت مع بدايات عهد حكومة الرئيس عبود العسكرية، جاءت جبهة نهضة دارفور كواجهة سياسية وحركة مسالمة في توجهها ومتوافقة في نشأتها مع ضرورات المناخ الديمقراطي الذي جاء نتاجاً لثورة أكتوبر والتي نشأت الجبهة في حضنه، وكان للحريات التي عمّت الساحة أثراً فاعلاً في أن يتوجه النخب من أبناء دارفور إلى سلوك هذا المسلك بحسبانه نهجاً مشروعاً للتعبير عن الذات وعن الشريحة التي حملوا لواء طموحاتها، والحقيقة أن أكتوبر فتحت نافذة واسعة لكل قوى الأطراف في أن تستعرض بضاعتها السياسية وتؤسس منابرها التي تعتقد بأنها قادرة على الممارسة السياسية عبرها والمشاركة في بناء الدولة السودانية المعافاة تعويضاً عن الأخطاء التي صاحبت فترة ما بعد الاستقلال، ولما كان الحزبان المتمتعان بثقلهما الجماهيري آنذاك وهما حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي قد أحسّا أن نشأة هذه المنابر المعبّرة عن قوى الأطراف أو الهامش ربما أزاحت عن كاهلها المسئولية المباشرة ضغوط الأصوات التي ظلّت دائمة الصراخ إلى ضرورة تبني برامج ذات خصوصية تستهدف الأطراف وتخاطب همومهم وتستوعب طموحاتهم، لا سيما وأن مراكز الثقل الجماهيري لهذه الأحزاب تقع في تلك الأقاليم، فقد كان من الطبيعي أن يكون الإحساس بالوخز السياسي على جسد الأحزاب من نشأة تلك المنابر جارحاً ومبرّحاً كما يزداد إيلاماً بمضي الأيام، فبادرت إلى انتهاج سياسة تُحجّم بها

عنفوان تلك المنابر الناشئة من خلال تجريدها من كوادرها، لذلك كان المبرر السياسي والأخلاقي في مساعي استقطاب قيادات قوى الهامش وتفريغ تلك المنابر الوليدة من محتواها النخبوي وهي في مهدها باعتمادها منهج دغدغة الولاءات التقليدية واستثارة حمية وسلطان الانتماءات العقائدية، إستراتيجية مشروعة بغض النظر عن البعد الأخلاقي فيها والإنجازات والإخفاقات السياسية للنخب المستقطبة بعد انخراطها في الأحزاب والمواقع التي تبوؤوها، ولا يضير إستراتيجية تلك الأحزاب أن يكون البعض من أولئك النخب قد تبوؤوا مراكز حساسة داخل هيكلية تلك الأحزاب، ذلك أن آلية اتخاذ القرار ومراكز النفوذ داخلها كانت مصممة على المركزية القيادية المُفوّضَة، ومؤمّنة ومحمية بشكل لا يُعرّضها لأي هزة لمجرد استزراع كوادر طرفية المنحدر في بعض المواقع في مؤسسة الحزب وإن تأصّلت بانتمائها لكنها لن تتجذّر وتؤثّر وبالتالي فهي لن تتأثر.

وإثر انطفاء شمعة الأمل التي أشعلتها جبهة نهضة دارفور، كان طبيعياً وبديهياً أن ينعكس التأثير السلبي على الإنسان في دارفور، فقد أصبح في مفترق طرق مظلمة، وضاقت عنده مساحة الخيارات، هل يعود ويبقى أسيراً للأحزاب التي ما فتئت تماسيه وعوداً وتبكّره آمالاً جوفاء، أم يُعيد الكَرّةَ في محاولة لإشعال الشمعة المنطفئة، ثم كيف يمكنه ذلك وقد تفرّقت النخب على قلّتها بين الأحزاب أيدي سبأ، لم يكن ذلك سهلاً فما استطاعت جماهير دارفور أن تبتلع ذلك الواقع بسهولة دون أن يترك خدوشاً غائرة في حنجرتها، ولا بد أن يتوقع الإنسان أن يُولّد ذلك الموقف بعضاً من ردود الأفعال المتّسمة بشيء من الخشونة وقدر من الاكفهرار.

وهكذا وُئدت تجربة جبهة نهضة دارفور المسالمة والمؤمّل فيها آنذاك أن تتحول إلى حزب سياسي ناضج لأول مرة على قمة قيادته شخص من الأطراف أو الهامش، ولا تتحمل الأحزاب من وزر ذلك إلا النذر اليسير، حيث أن قابلية وانسياق النخب التي أسست الجبهة في الاستجابة إلى المغريات الأدبية وغيرها والتي قدّمتها الأحزاب لهم أو استجابتهم الذاتية لتهايج نوازع الانتماء العقائدي والولاء الطائفي المتأصلة والمكتسبة كلها كانت عوامل داعمة وقواطع حادة شكّلت ونصبت مقصلة قاصمة لظهر جبهة نهضة دارفور وبالتالي انفراط عقد مؤسسيها وهي ما زالت فطيرة في تكوينها ولمّا تبلغ بعد شأنها السياسي الذي كانت بوادره وملامحه بائنة الإشعاع وواضحة المعالم. علماً بأن القارئ لحجم ثقل القواعد الانتخابية في الخارطة الجماهيرية السودانية سيدرك

دون أدنى عناء حتمية أيلولة السلطة عبر صناديق الاقتراع في زمن ليس بالبعيد لقوى الأطراف الناشئة حينها مهما طال الزمان، ولعل هذه الفرضية تفسّر لنا في كثير من الأحيان ودون أدنى شك دور حكومات الانقلابات العسكرية في تحجيم تسارع خُطا مشاركة قوى الأطراف والهامش في السلطة الحقيقية للدولة السودانية كلما أظهرت وجوداً بانت عليه دلائل التعافي رغم انتهاء تلك المنابر بالتصفية السياسية الذاتية أو بتقلّص فعاليتها لانعدام المناخ الديمقراطي الذي كان يمثّل الغذاء النشأوي لها، كما تفسّر لنا بوضوح ما عُرف تاريخياً أدوار لبعض الأحزاب في تسليم السلطة لحكومات عسكرية أو مباركتها وتأييدها أو المشاركة في التخطيط والتنفيذ والعمل فيها، ولعلنا بالتمعّن والتمحيص في دقائق تلك الظاهرة المتكررة نستبين بعضاً من خصائص الإستراتيجية التي وجدت طريقها إلى التنفيذ بما يستهدف إطالة وتكثيف حالة اليأس التي أُريد لها أن تطال النخب المتحدّرة من الهامش في التفكير نحو إحياء الرغبة في تأسيس كيانات أو منابر أو تنظيمات شبه سياسية أو حزبية بقيادة ذاتية ومن ثم إيثار الانكماش والتقوقع داخل إحدى الأحزاب والكيانات القائمة تقليدية كانت أو حديثة.

جبهة سوني

ومثلما قفزت حركة اللهيب الأحمر إلى سطح بحر الأحداث ثم سرعان ما تراجعت ألسنة لهيبها وعادت واختفت بل وأُخفيت وما بقي منها إلا اسمها الذي يتردد به الناس في الأحاجي والأنس كلما ادلهمت الخطوب وضاقت الأنفس في دارفور بما يلاحقها ويلازمها من جور، كذلك ظهرت حركة سوني في منتصف ستينيات القرن الماضي في الخرطوم ثم تمددت إلى مدن دارفور، والصفة المغايرة لها عن سابقتها حركة اللهيب الأحمر تكمن في ظرفها السياسي المرتبط بظهورها خلال فترة حكم ديمقراطي، حيث كانت في فترة الحكومة التي أعقبت انتخابات العام ١٩٦٥م وجاءت ورئيس وزرائها محمد أحمد محجوب.

أصل الرواية يوثّقها عمنا الأستاذ أحمد إبراهيم دريج رئيس التحالف الفيدرالي الذي كان حينها وزيراً للتعاون والعمل فيقول أنه ومجموعة نواب الجمعية التأسيسية من أبناء دارفور قد استجابوا لدعوة مجموعة من أبناء دارفور المتواجدين في الخرطوم لعقد اجتماع، يقول الأستاذ دريج أنهم لم يكونوا يعلمون عن جدول أعمال الاجتماع واعتبروه اجتماعا بين النواب وبعض ناخبيهم المتواجدين في الخرطوم ولعله اجتماع للتفاكر حول القضايا العامة، وعندما بدؤوا الاجتماع أبلغتهم المجموعة الداعية التي

كان على رأسها عباس أبوشوك وآخرين بأنهم إنما اجتمعوا بهم ليبلّغوهم حقيقة جبهة سوني التي أنشؤوها، وفي تلك الأيام كانت أخبارها قد طغت على الساحة في الخرطوم ودارفور وبقدر أقل في مناطق السودان الأخرى.

وفقاً لرواية الأستاذ دريج والتي سمعوها كنواب حاضرين من مؤسسي الجبهة، وكان بين النواب الحاضرين النائب أرباب رزق والنائب الراحل إبراهيم أبو الخيرات رحمة الله عليه، أن أسباب نشوء جبهة سوني تعود إلى حادثة حدثت في معسكر القوات التي أرسلت من القيادة الغربية (دارفور) إلى جوبا لمكافحة الثورة هناك والتي تسمّيها الحكومة (التمرد). من المعلوم أنه يوجد عدد كبير من أبناء دارفور في الجندية في ذلك الوقت وخاصة في القيادة الغربية لا سيما في الرتب الدنيا التي هي من رتبة الرقيب أول وأدنى وصولاً إلى الجندي. كان العقيد عمر محمد سعيد هو قائد تلك القوة المتواجدة في المعسكر في جوبا، ولم يكن من بين الضباط أي ضابط من أبناء دارفور. عادة يتم تجهيز متحركات الطوف من المعسكر مرتين في اليوم وقد يكون هناك أكثر من طوف إلى اتجاهات متعددة، حيث تخرج الأطراف صباحاً لتعود في الواحدة ظهراً ثم تخرج أطواف أخرى لتعود مساءً، وهذه الأطراف تُحدد لها طرق ووجهات بعينها لتستكشفها وتتعامل مع الثوار (المتمردين) متى إلتقوهم. الغريب أن أي متحرك من تلك المتحركات الخارجة للطواف كانت تخرج بقيادة (جاويش) أي رقيب وليس هناك ضباط يخرجون معهم وهو ما ينبغي أن يكون الأصل ومع ذلك فالجنود يطيعون الأوامر وينفذونها رغم علمهم بأن المفروض أن يكون على رأس الطوف ضابط وليس رقيب وفق حجم قوة الطوف، وفي يوم من الأيام تم إعداد أحد الأطراف وتم تكليف رقيب بقيادته، لكن الرقيب الذي تم اختياره كان مصاباً بالملاريا وقد منحه طبيب السلاح الطبي هناك راحة لعدة أيام حتى يتعافى، وبينما كان الطرف جاهزاً في المعسكر ولم يتحرك، خرج أحد الضباط وسأل عن عدم تحرك الطرف، فأخبره الجنود بأن قائد الطرف مريض ولديه راحة طبية ولم يحدد لهم قائد بديل، قام الضابط باستدعاء الرقيب المريض وسأله عن الجهة التي منحته الراحة فأخبره بأن السلاح الطبي هو الذي منحه الراحة، فطلب الضابط مستند السلاح الطبي ليطّلع عليه فناوله الرقيب المستند، فما كان من الضابط إلا أن مزّق المستند وأمره بأن يقود الطرف، كرر الرقيب بأنه مريض ولا يستطيع قيادة الطرف وهو حتى لا يكاد يقوى على الوقوف من المرض، لكن الضابط عنّفه ونعته بلفظ نابي وأمر مجموعة من الجنود أن يقوموا بربطه وشد وثاقه وإلقائه في

الفناء تأديباً له، وقال له الضابط « أنتو العبيد ما ينفع معاكم إلا أسلوب الضرب»، نفّذ الجنود المأمورين الأمر وربطوا الرقيب وشدوا وثاقه وألقوا به في فضاء المعسكر رغم مرضه، بينما عاد الضابط ليستمتع مع زملائه بالتسلية بلعب الورق (الكتشينة) داخل سكنهم. وبينما الرقيب ملقىً في الساحة هطلت عليه الأمطار وعانى كثيراً

في المساء عادت إحدى الأطراف التي يقودها الرقيب آنذاك (عباس أبوشوك) وهو من أبناء دارفور ووجد زميله الرقيب مشدود الوثاق بالحبال ومُلقى على الأرض وحالته يُرثى لها ويرتجف من الحمّى وقد عبثت به الأمطار لساعات، فكّوا وثاقه وأخذوه إلى داخل سكنهم، سألوه عما حدث لم يكن ليقدر على الكلام لكن الدموع كانت تنهمر من عينيه، ربما من شدة المرض أو الغضب، وبعد أن أسعفوه بالإسعافات الضرورية وخففوا مصابه، كرروا سؤاله عن الأسباب فحكى لهم ما حدث وما زالت عيونه تدمع والحمّى تزداد لديه، غضب زملاؤه من ذلك وعقدوا اجتماعاً بينهم وقرروا معالجة الأمور على طريقتهم وكان قرارهم هو اعتقال الضباط، فدخلوا على مجموعة الضباط الذين ما زالوا يقضون أوقاتهم في التسلية داخل صالة سكنهم (الميز) وأخبروهم بأنهم تحت الاعتقال، وجردوهم من أسلحتهم الشخصية (المسدسات) وأبرقوا القيادة بأنهم لن يفرجوا عن الضباط حتى يأتيهم وزير الدفاع ورئيس الوزراء لمعالجة الأمر في جوبا، شاع الأمر بأن مجموعة من أبناء دارفور الجنود قد تمرّدوا في جوبا وأنهم يحتجزون مجموعة من الضباط هناك، وما أسهل أن تتحول الحقائق في السودان إلى ضدها دون معرفة الأسباب فتغلب النتائج على الأسباب الأساسية. وزير الدفاع كان هو الإمام أحمد المهدي، حيث قام بإرسال العميد عبد الحميد خير السيد قائد القيادة الغربية وبرفقته العقيد محجوب كرم الله وهو أيضاً ضابط كبير في القيادة العامة، لكن الجنود رفضوا الحديث معهم وطالبوا بحضور رئيس الوزراء محمد أحمد محجوب ووزير الدفاع.

تم مناقشة الأمر في مجلس الوزراء وتم إرسال السيد عبد الحميد صالح (رحمة الله عليه) مبعوثاً عن رئيس الوزراء لمعالجة الأمر، وفعلاً تم تجاوز الأزمة بلقائه بمجموعة الجنود، تداعيات تلك الحادثة ألقت بظلالها على محورين، المحور الأول يتعلق بنظرة الحكومة وكبار القيادات السياسية المحسوبة على المركز (الإقليم الشمالي والإقليم الأوسط) ومن منظور نستطيع أن نقول عنه أنه عنصري بحت، حيث فسّرت الأمر بأنه تمرد يتقمصه كل أبناء دارفور وعلى مختلف المستويات، ولم يسلم الأستاذ دريج والنواب من ذلك، ويقول الأستاذ دريج أن اجتماعات للقيادة العليا في أحد الأحزاب

اعتبر حادثة جوبا بداية تهديد يمثّله أبناء دارفور في القوات النظامية قد يرقى إلى التفكير مستقبلاً في تدبير انقلابات للاستيلاء على السلطة وبالتالي يقتضي الأمر التخلص تدريجياً من أبناء دارفور المستنيرين من المتواجدين في القوات النظامية والذين بلغوا رتباً تتيح لهم فرصة الترقي لرتبة ضباط من الصف، وهي الرتب من (عريف، رقيب، رقيب أول، ومساعد)، على أن يتم التخلص منهم عبر الكشف الطبي، أي انتقائهم وإرسالهم للسلاح الطبي بشكل مرتّب ولكن بشكل غير ملفت للنظر، وهناك يتم إصدار تقارير طبية بعدم أهليتهم طبياً من حيث اللياقة الجسمانية للاستمرار في العمل فيتم تسريحهم للمعاش وإعطائهم حقوقهم وبذلك يكون التخلّص قد تم دون إثارة أي زوابع، وبذلك يتم التخلص من الذين يمكن أن يشكّلوا عماد القيادات الواعية في أوساط الجنود من أبناء دارفور في القوات النظامية. كذلك تم توسيع دائرة الاستهداف داخل نقابات العمال باعتبار أنها شريحة مؤثّرة في أي عمل جماهيري. هذا الإجراء لم يشمل أولئك الضباط الكثر من أبناء الشمال الذين دائماً ما يشكّلون تهديداً للحكومات الديمقراطية بالتحديد ويسعون للانقلاب عليها وفقاً لطموحات متفاوتة مدركين أنها عاجزة عن أن تعاقبهم على حنث القسم الذي أدّوه، وهذا يعيدني للقول الذي سبق أن أشرت إليه عن منظور الرؤية للحادثة التي حدثت في معسكر في جوبا. وأستطيع القول أيضاً أنه رغم اختلاف المناهج والوسائل، فالنتائج واحدة بين ما فعلته تلك الحكومات عبر خدعة الكشف الطبي وبين ما فعلته حكومة الإنقاذ بقيادة الرئيس البشير تحت مسمّى الصالح العام حينما سرّحت عشرات الآلاف من وظائفهم في الخدمة المدنية وغيرها.

يقول الأستاذ دريج أنهم كنواب من أبناء دارفور وبحكم تواجدهم ومتابعتهم للأمور قد علموا بالكثير من تلك المخططات. يعزز ما سرده الأستاذ دريج الروايات التي استقيتها من الحديث الذي كان يتناوله الشارع في مدينة الفاشر عقب اعتقال أعداد من الذين تم اتهامهم بانتمائهم لجبهة سوني والذين أعرف بعضهم معرفة لصيقة كونهم من مواطني مدينة الفاشر التي عشت فيها جزءً من حياة الصبى والشباب وما بعده، كانوا يقولون أن ثمة مظالم نزلت على كثير من أبناء دارفور العاملين في القوات المسلّحة، والذين تم إحالتهم للمعاش أو للصالح العام رغم أنهم ليسوا من أصحاب الرتب العسكرية المتقدمة، حيث كان أغلبهم ممن يسمّيه العسكريون صف ضباط، أي رتبة العريف والرقيب والرقيب أول والمساعد، في ذلك الوقت كانت تلك الرتب تُسمّى (أمباشي، شاويش أو جاويش وبتجاويش وصول على التوالي)، والحقيقة الأخرى هي

أنه في ذلك الوقت لا تستطيع أن تعدد أكثر من أصابع اليدين من الضباط المتخرجين من الكليات العسكرية من أبناء دارفور في كل القوات المسلّحة السودانية بطولها وعرضها حيث كان قبولهم محدوداً جداً، حيث أن غالب الضباط كانوا من أبناء الإقليم الشمالي والإقليم الأوسط وهي حالياً ولايات نهر النيل والشمالية والجزيرة والنيل الأبيض وسنار والنيل الأزرق، وحتى في ذلك الاتجاه فقد كانت (الواسطة) التزكية الخاصة هي الفيصل النهائي في القبول، وعن الواسطة وقصص القبول في الكلية الحربية أرجع إلى كتاب العقيد (م) محجوب برير محمد نور (مواقف على درب الزمان)، فقد أوفاها حقّها باعتباره شخصاً من داخل المؤسسة. أما على مستوى الجندية فإن قاعدة كبيرة من أبناء إقليم دارفور كانوا مولعين بالانتماء خاصة أبناء القبائل العربية منهم أو من درج على تسميتهم بالبقارة، ولأننا كنا في سن الصبى وبداية سن الشباب فلم نتوغل كثيراً في دقائق الأمور عن جبهة سوني ولا تفاصيلها، وكنا نكتفي بالروايات العامة التي نسمعها هنا وهناك.

لقد تعوّدنا في السودان أن لا نجد توثيقاً للكثير من أهم الأحداث المؤثّرة على الساحة السياسية، ولا سيما ما يهدد منها مُضغة الوحدة الوطنية من بوابة المظالم الاجتماعية والسياسية للأنظمة، وهو أمر لا يُمكّن الأجيال القادمة من أن تجد الأرضية التوثيقية الكاملة والصادقة لتلك الأحداث لتستخدمها في الدراسات والمعالجات والعبر، وبالتالي أصبح الإقبار بالتعمّد أو التجاهل هو الديدن لمثل تلك الأحداث لا سيما تلك التي يقوم بها ناشطون مما عُرف بالهامش الجغرافي والسياسي في السودان، وأود أن أشير أيضاً بالإضافة إلى الرواية المباشرة التي استقيتها من الأستاذ أحمد إبراهيم دريج عن قصة نشوء جبهة سوني، أوجه القارئ إلى الحلقة الحوارية التي استضافته فيها محطة إذاعة وراديو (دبنقة) باعتبارها حلقة مهمّة أكمّلت وأكّدت الرواية التي نقلتها عن لسانه بشكل مباشر في فبراير ٢٠١٢ م.

هنا يحق للمرء أن يتساءل عن الأسباب التي تجعل الجهات النافذة في الدولة آنذاك في أن تُرجّح فرضية قيام أبناء دارفور بانقلابات للاستيلاء على السلطة، هل هي القناعة الداخلية بأن أولئك الجنود الذين يأتي غالبهم من دارفور وعلى وجه الخصوص من القبائل العربية والتي تعيش أسوأ أنواع التهميش والتخلّف التنموي، حيث يقضي معظم أبنائها حياتهم منذ الصغر على ظهر الماشية من الجِمال والخيول والأبقار في الترحال بلا تعليم ولا عناية صحية نظراً لغياب التنمية في دارفور بشكل عام وفي مناطقهم بشكل

خاص، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا يذهب فكر أولئك القادة إلى البحث في أمر رفع الظلم بتنمية مناطقهم بدلاً من الإصرار على بقاء الظلم ومعالجته بظلم أكبر هو تسريح الجنود من الخدمة عبر خدعة الكشف الطبي فقط لأنهم عبّروا عنه بشكل ما. وبرغم أن الأستاذ دريج لم يفصح عن تلك الجهات العليا التي كانت وراء تلك القرارات والمخططات الجائرة إلا أنه وضع يده على موضع الألم والحقيقة، حيث أن أولئك الجنود المسرّحين والذين كانوا يحسّون أن ما يتم لهم إنما مؤامرة لإبعادهم أدركوا أن سلسلة المظالم لم تتوقف عند غياب التنمية بل مسّ المصادر المباشرة لمعاشهم، لذلك ترجموا رفضهم ذلك في تأسيس جبهة سوني مع آخرين من شرائح أبناء دارفور، ولعل اختيار اسم (سوني) قد قُصِد به الاستدلال على سمو طموح المؤسسين في أن يُدثّروا الحركة بثوب الشموخ لما تمثّله منطقة سوني من مرتقىً عالياً من مرتفعات جبل مره وتجسيداً لثرائها الطبيعي وخيراتها المكنونة فيها، ولكن مشيئة الأقدار تنفذ في أن تكرر حركة سوني هي الأخرى ذات الإخفاقات والأخطاء التي وقع فيه مؤسسو حركة اللهيب الأحمر في التخطيط الإستراتيجي والتنفيذ، وسارت على خطاها ونهجها دون أن تُسجّل أكثر من صوت إضافي من الاحتجاجات المبحوحة إلى جانب الأصوات السابقة، وأن أحد أبرز الأسباب في تداعيها هو أيضاً الاعتماد على الانفعال المغبون وقوداً دافعاً، بينما تؤكد التجارب أنه وقود سريع الاشتعال ولكن أيضاً سريع الخمود، وهكذا سرعان ما تمكّنت المباحث السرية للشرطة حينها في سبر أغوارها وكشف أوكارها واعتقال قياداتها والزج بهم في غياهب السجون ودمغهم بالتهمة المفصّلة والجاهزة والمنفّرة حينها للرأي العام وهي (العنصرية).

إذا استنطقنا لسان التفكير ونبشنا منابع الوقائع وملازماتها وأوردنا جُبّها دلاء التحليل، نستطيع أن نلمح بل ونقرأ بوضوح كَنَه العلاقة المتينة بين الصفة التي وصمت بها حكومة عبود حركة اللهيب الأحمر (بالعنصرية) والصبغة التي وشمت بها حكومة محمد أحمد محجوب ومن بعده الإمام الصادق المهدي حركة سوني أيضاً (بالعنصرية)، وحتى وإن حاولنا أن نكون منصفين بقدر في الاتفاق جزئياً مع إطلاق مفردة (التمرد) على تلك الحركات الثورية شكلاً من منظور التمرّد على النظام الحاكم تحت أي مسببات، إلا أنه قطعاً لا يستقيم عقلاً ومنطقاً أن نقف اصطفافاً خلف إطلاقها مضموناً تحت مسمّى العنصرية، ذلك أن حجم الظلم الذي تراكم عبر السنين كان كافياً بالتفكير في إطلاق مثل صيحات تلك الحركات سواء من خلال نفس المواعين أو بمزامير

وطبول مغايرة. إنه من الواضح بأن الذين أسسوا حركة سوني كانوا ينطلقون من دافع استنكارهم ما آلت إليه جبهة نهضة دارفور، وإحساسهم بمؤامرة تصفيتها وهي الجبهة التي كانت تُشكّل ضلعاً قوياً في مربع الوثبة السياسية للأطراف يوم كان هناك حزب سانو ومؤتمر البجه وإتحاد جبال النوبه، ولعله إذا قدّر لتلك التنظيمات أن تنمو وتتطور طبيعياً ربما ساهمت بشكل معتبر في ترسيخ دعائم الديمقراطية ولأمكن الآن أن تكون موازنة السياسة السودانية معتدلة، وأن إدارة التنوّع ربما كانت أكثر ترسيخاً في مفهوم تبنّي مناهج الحوار والحوار فقط، ولساهم أيضاً في خلق مناخ سياسي معافى أغنى البلاد عن المد الثوري والحروب التي انتظمتها في العقود الثلاثة الأخيرة.

انتفاضة دارفور في يناير ١٩٨١م

لم يسجل التاريخ أن تولى أي شخص من أبناء دارفور منصب محافظ في أي من مديرياتها أو محافظاتها سواء قبل أو بعد تغيير المسميات وتعديل التقسيمات الإدارية للإقليم الذي عُرف بعد الاستقلال بمديرية دارفور، بل حتى على مستوى جميع محافظات السودان حتى العام ١٩٨٠م. ويُعتبر المهندس محمود بشير جماع هو أول شخص من أبناء دارفور يتم تعيينه محافظاً في محافظة شمال دارفور وعاصمتها مدينة الفاشر، حَدثَ ذلك في العام ١٩٨٠ حيث جاء ذلك التعيين مِن قِبل حكومة مايو التي يرأسها آنذاك المشير الراحل جعفر محمد نميري، وهذه الخطوة في حد ذاتها أتت نتاجاً وأستجابة وامتصاصاً لتبعات ضغوط اشتراك أبناء دارفور بقوة في محاولة الجبهة الوطنية لإسقاط حكومة مايو عبر غزو الخرطوم في الثاني من يوليو ١٩٧٦م والتي تمكنت فيها القوات المهاجمة من احتلال الخرطوم لثلاثة أيام، والمعلوم أن تلك الغزوة قد سُمّيت بغزوة المرتزقة وألصقت التهمة دون أدنى خجل على القبائل المتحدّرة من دارفور وكأن دارفور هي خارج السودان، ورغم أن القيادة العليا للتجمع كان على رأسها الإمام الصادق المهدي رئيس حزب الأمة والراحل الشريف حسين الهندي قطب الاتحادي الديمقراطي البارز والدكتور حسن عبد الله الترابي أمين جبهة الميثاق الإسلامي الذين كان الإعلام والشارع في الخرطوم يطلقون عليهم بأنهم قادة الجبهة المعارضة لكن لم يسمّونهم مرتزقة، لكن ظلّت الإشارة إلى المقاتلين وعلى رأسهم قائدهم العسكري العميد الشهيد محمد نور سعد يُنعتون بأنهم مرتزقة. المعلوم أنه قد تبع اندحار تلك الغزوة حملة من التنكيل قتلاً وتعذيباً لأبناء دارفور الموجودين في العاصمة وأن كثيرين منهم من البسطاء الذين لم يكن يدركون حقيقة ما يجري، علماً بأن

السلطة كانت تدرك أن هذا العمل هو مخطط من الجبهة الوطنية التي كما أسلفت يقودها الأقطاب الآنف ذكرهم. كُنت حينها أسكن امتداد الدرجة الثالثة في الخرطوم وأذكر كيف أنني كنت أسكن بيتاً يشاركني السكن فيه العميد ملّاح صاحب الأخلاق العالية والطبع الهادئ الراحل آدم فضل إمام، رحمه الله وطيّب ثراه وأدخله فسيح جناته مع الشهداء والصديقين والرائد مهندس (م) وزميلي العزيز في الدراسة محمد أحمد سليمان الذي أحيل في عهد الإنقاذ إلى التقاعد تحت برنامج ما سمّي بهتاناً (بالصالح العام) والملازم صف بالسلاح الطبي الراحل محمد نور الذي كان بمثابة والد وعم وشقيق أكبر بالنسبة لنا جميعاً، وقد كان صديقاً للرئيس النميري منذ أن كان ملازماً في حامية مدينة الجنينة عاصمة ولاية غرب دارفور الحالية رحمهم الله وغفر لهم وطيّب ثراهم وأمد في أعمار الأحياء منهم، كان أيضاً ضمن الساكنين الزملاء الأعزاء المهندس موسى عثمان صالح المغترب بالمملكة العربية السعودية والمهندس والاقتصادي المرموق صاحب الأخلاق العالية أحمد المهتدي، والمهندس محمد عمر عبد المجيد، والمهندس آدم أحمد زيتون والمهندس التوم كنه أزرق الذي اغترب في المملكة العربية السعودية وعاد نهائياً في مستهل الألفية، والمهندس إبراهيم سليمان الذي اغترب في دولة الكويت ثم عاد أيضاً إلى السودان، كل تلك المجموعة من أبناء دارفور عدا الزميل العزيز أحمد المهتدي وهو من أبناء جبل أولياء الأفاضل. بيتنا ذلك أيضاً قد تعرض لمحاولات المداهمة في أحداث ٢ يوليو ١٩٧٦م لمجرد أن الصبغة الطاغية على ساكنيه أنهم كانوا من دارفور، وربما لم يشفع لنا حينها بعد الله سوى وجود أولئك الضباط بيننا، وإلا كنا بعضاً من رُفات في غياهب الحزام الأخضر وهي (غابة مستزرعة) كانت تُشكّل مصدّاً واقياً لمدينة الخرطوم من الأغبرة والعواصف الترابية، لكنها الآن فقد أذرتها المعاول والحافرات وحوّلتها إلى أحياء سكنية، ربما إخفاءً لأدلة جريمة من جرائم الإبادة التي ارتكبت في حق مواطنين أبرياء أو غير ذلك، وربما طمعاً في ثمن مساحة الأرض التي كانت تشغلها في تقييم بخس لدورها البيئي.

لا تغيب عن ذاكرتي الأحداث ونحن نجلس في الليالي عند الأكشاك (مطاعم شعبية) التي كانت تنتشر على محطات الطريق المسمّى (بالصحافة ظلط) وهي أكشاك تقدم الأطعمة الشعبية والمشروبات الساخنة والباردة إلى وقت متأخر من الليل، وبالتحديد ونحن نجلس عند (محطة ٧) عندما كانت تمر أمام ناظرينا شاحنات القوات المسلحة المعروفة بالمجروس وهي مليئة بأعداد كبيرة من المعتقلين جلوساً حيث تظهر

رؤوسهم، وتتقدمهم مدرعة (صلاح الدين) وتتبعهم مدرعة أخرى، حيث تنتهي الرحلة عند الحزام الأخضر الذي لا يبعد كثيراً عن امتداد الصحافة، وتعود الشاحنات فارغة مصحوبة بنفس المدرعات، وبالطبع لا يحتاج الأمر إلى كثير عناء ليدرك أي عاقل بأن أولئك الأبرياء قد تمت تصفيتهم وأبادتهم ودفنهم هناك، لقد أزيل الحزام الأخضر في عهد الإنقاذ وتحول إلى أحياء سكنية، ربما بعض المتنفذين الآن لهم من الذكريات ما يؤرّقهم في دورهم هناك يوم كانوا برتب مبتدئة ببقاء الحزام، ومن ثم فالإزالة أفضل وربما ليس لهم دور لكنهم يريدون إزالة آثار الجريمة، لكن الزمن والمنقّبين عن الحقيقة الضائعة في أحداث غزوة الثاني من يوليو ١٩٧٦ وغيرها من الأحداث المماثلة كفيلون بكشف الستر عنها، وهنا أيضاً أعني قيادات الجبهة الوطنية الذين زجّوا بتلك القوات والذين يمكنهم أن يعيدوا التحقيقات فيما جرى لآلاف الأبرياء، لكن قطعاً ذكرى تلك المآسيَ ستبقى عالقة في سماء الخرطوم وستبقى حلقاتها تضيّق الخناق النفسي والمعنوي على رقاب مرتكبيها من الأحياء منهم، أما الأموات فأمرهم عند ربّهم، بيد أن التاريخ أيضاً له كلمته عنهم .

طبيعة ما كان يجري في منتصف الليل داخل الحزام الأخضر رواها وأكدها لي أحد رجال الشرطة السابقين الذين عاشوها لحظة بلحظة والذي فضّل عدم الكشف عن اسمه أو أسماء الذين كانوا معه من الشرطة أو العضو البارز الذي كان يحضر تنفيذ الإعدامات ما لم تقتضي الضرورة ذلك، فقد كان ضمن طواقم الحراسة المختارين من الشرطة لمرافقة تلك الشاحنات إلى منطقة الحزام الأخضر جنوب امتداد حي الصحافة في جنوب الخرطوم، ولكنه كما قال كانوا يحملون أسلحة فارغة، أي بلا ذخيرة، ويعود ذلك ربما إلى كونهم محل شك وريبة لأنهم من أبناء غرب السودان، بينما يتكون فريق الإعدام كما قال من مجموعة مختارة من الجنود من القوات المسلحة تأتي ووفق ما قال بصحبة عضو نافذ من أعضاء ما كان يُسمَّى (مجلس قيادة ثورة مايو)، وتقوم بتنفيذ الإعدامات وتعقبها الجرافات بدفن الجثث في حُفر كبيرة تم حفرها بنفس الجرافات خصيصاً لذلك الغرض، ويقول أن بعضهم كان يئن أثناء دفع الجرافات لهم إلى داخل الحفر، بما يعني أن بعضهم قد دفنوا أحياءً، الجدير بالذكر أن حكومة الإنقاذ بقيادة الرئيس البشير قد كرّمت بعض أعضاء مجلس قيادة حكومة مايو ١٩٦٩م، حيث عيّنتهم أعضاءً في المجلس الوطني للدورة التي انتهت قبل انتخابات إبريل ٢٠١٠م، بل أصبح بعضهم أرقاماً في الكثير من اللجان والفعاليات ومنهم من تم اختياره عضواً في مجلس الولايات للدورة

الجديدة في العام ٢٠١١م عن ولاية الخرطوم ومنهم أبو القاسم محمد إبراهيم.

أعود إلى قرار تعيين المهندس محمود بشير جماع محافظاً فأقول أنه وبرغم أن الخطوة قد سبقتها على المستوى القومي تولي بعض أبناء دارفور حقائب وزارية وتحديداً الأستاذ أحمد إبراهيم دريج حينما تولى حقيبة وزارة العمل في الحكومة التي تولّى فيها الإمام الصادق المهدي رئاسة الوزراء بعد الانتخابات، وكذلك الدكتور آدم محمود موسى مادبو حقيبة وزارة الدفاع، غير أننا لا يمكن أن نشبّه ذلك إلا برذاذ من رهام لسحابة صيف طافت بعد عقد من الاستقلال، بينما يقابله في كل عام تساقط غزير من الحقائب لأبناء أقاليم أخرى بما يشبه الإغراق أو التشبّع من سُحب خريفية داكنة وثقيلة بأمطارها. التعيين الذي تم نفسه لم يخلو من تقييد ضمني للسلطات لأنه أعقبه بعد سنوات قليلة تعيين العميد معاش الراحل الطيب المرضي محافظاً ثم حاكماً مكلّفاً على دارفور في عهد الرئيس النميري. إذاً تظل خصوصية المأخذ على حرمان أبناء دارفور من حق التواجد الفاعل في مطبخ القرار الوطني حتى في إقليم دارفور سمة تنمّ عن نوع وعمق نسق المحاصصة داخل اللوبي الحقيقي الذي يحكم السودان في الحفاظ على استمرارية وفاعلية المتربة السلطوية المفروضة على أبناء دارفور، والواقع أنه رغم ثبات خطأ منظور هذا اللوبي في توجهه هذا والذي سيقود الوطن إلى هاوية يُدرك حتميتها، إلا أنه ظلّ يتشبث بإستراتيجيته تشبُّث الغريق بقشة هي في الواقع أوهن من أن تحافظ على طفوان نفسها في ظل وجود خيارات أخرى أكثر عدالة وأمناً ونجاحاً وحفاظاً على الوطن ووحدته.

وبالتالي مبادرة الرئيس الراحل نميري بتعيين المهندس محمود بشير جماع محافظاً لم يتح لها أن تتجذّر وتنتشر كثقافة إصحاح تستهدف تقويم الكبوات السابقة للحكومات لتصبح منارة للحكومات القادمة، فقد أكمل المهندس جماع عاماً واحداً فقط كمحافظ وسرعان ما أصدر الرئيس نميري قراراً جمهورياً بإزاحته وآخرين في ٣١/ ١٢/ ١٩٨٠ ثم أردفه قراراً آخر بتعيين العميد معاش الطيب المرضي حاكماً على دارفور وهو ليس من أبنائها بينما تم تعيين كل حكام الأقاليم الأخرى من أبنائها، تَفرّد قرار إقليم دارفور بحرمان أبنائه من هذا الحق، ولا يمكن لأي مذهب أن يبرر ذلك المسلك سوى بمفهوم واحد هو الاستهتار بأبناء الإقليم والإصرار على فرض الوصاية عليهم. لا ننادي بأن تكون ثقافة المحاصصة الجهوية أو الاثنية منهجاً لبناء دولة لا سيما إذا كانت النوايا والممارسات تذهب مذهب القومية والعدالة في ممارسة السلطة وتخويلاتها وتفويضاتها

ولكن في ظل القرائن التي لازمت الممارسة السياسية بعد الاستقلال، لم تبرز نوايا الرشد والقسط بما يجعل من الثقافة المعاكسة للمحاصصة محل توافق أو تنفيذ. قرار تعيين العميد معاش الطيب المرضي حاكماً على دارفور كان الشرارة التي أشعلت وقود انتفاضة يناير ١٩٨١، وهي انتفاضة كانت قد أعطت نموذجا ناضجاً لأمثلة الاحتجاجات الشعبية السلمية الراقية والمتّسمة بالتخطيط الدقيق والمحكم والانضباط ووضوح الهدف ونجاعة الوسائل وقدرة وفاعلية الآليات، بيد أن الانتفاضة لم تستهدف العميد معاش الطيب المرضي في شخصه وإنما استهدفت القرار في كونه خصّ دارفور بتجاوز أبنائها، وبالتالي فالانتفاضة كانت قائمة إذا كان الحاكم المعيّن هو العميد الطيب المرضي أو غيره لطالما تجاوز أبناء الإقليم.

بدأت الشرارة في مدينة الفاشر في اليوم الثاني بعد اتخاذ القرار، أي في ٢ يناير ١٩٨١م وحُظيت أنا حينها بشرف أن أكون أحد الذين خططوا منذ اليوم الأول لها وأشرفوا على تنفيذها حتى نجاحها وتحقيق هدفها إلى جانب نُخبة من المناضلين وقتذاك، ولعلّه من ضرورات التاريخ أن أذكر الخمسة الآخرين الذين ربما سبقني بعضهم بالبدء في تنفيذ قرار المقاومة وبدأ خطوتها الأولى قبلي وفي مقدمتهم الأستاذ حسن سيف الدين وهو من رجال الخدمة المدنية الفاعلين والناشطين في الشأن العام وهو مغترب الآن في المملكة العربية السعودية، كما كان ضمن كوكبة التخطيط من أول يوم الأستاذ أيوب عز الدين إسحاق وهو من كبار رجالات التربية والتعليم في شمال دارفور والأستاذ الشفيع أحمد محمد القيادي الحالي في المؤتمر الوطني والدكتور محمد آدم عبد الكريم الذي أصبح لاحقاً عضواً في الجمعية التأسيسية أو (البرلمان) عن حزب الأمّة في الديمقراطية الثالثة والأستاذ آدم جماع من رجال الخدمة المدنية ومن كبار الناشطين في الشأن العام آنذاك، ثم لم يمضي سوى يوم واحد حتى أنضم إلى المجموعة رجل الأعمال بخيت عثمان سام وشقيقه المهندس هارون عثمان سام المغترب الآن في المملكة العربية السعودية والدكتور محمد آدم عثمان حمزة الملقّب (إستيف) استشاري النساء والتوليد والذي كان كبيراً للاختصاصيين في مستشفى الفاشر، وأود أن أكرر بأن إيراد هذه الأسماء لا يعني بأي حال من الأحوال أي اتجاه لحصرية شرف نجاح الانتفاضة فيهم وإنما لكل حدث مبادرين وبادئين ومشاركين وقد كان المذكورين من الرواد في تحريك الانتفاضة في الفاشر وفي بدء تحريك الانتفاضة في بقية مدن دارفور حيث تم إبتعاث الأستاذ الأمين يوسف والأستاذ عبد الباقي سيف الدين إلى نيالا والتقيا هناك مع الأستاذ القيادي

والوزير لاحقاً حامد تورين ومناضلين آخرين كثر فأججوا الشرارة في جنوب دارفور، وفي مدينة الجنينة تم إبلاغ الأستاذ حسن محمد عبد الله والأستاذ إبراهيم يحيى وآخرين فحرّكوا الانتفاضة في مدينة الجنينة، المعلوم أن الأخير أصبح لاحقاً في عهد الإنقاذ والياً لعدة ولايات من بينها ولاية غرب دارفور قبل أن ينضم إلى حركة العدل والمساواة التي تبوأ فيها منصب رئيس المجلس التشريعي لكنه في العام ٢٠٠٨م ترك كل ذلك وعاد إلى السودان بما أسماه حينها قناعته بالسلام من الداخل، كما تم تكليف المرحوم الأستاذ محمد سليمان إسحاق الملقّب (الزين) للسفر إلى مدينة كبكابيه والالتقاء بالأستاذ زيدان عبد الرحيم لإشعال شرارة الانتفاضة هناك. كان في كل مدن دارفور مناضلون تقدّموا وحملوا راية الانتفاضة وذهبت معهم جحافل من المواطنين بنفس روح النضال، كل أولئك نحييهم جميعاً ونحفظ لهم حقّهم العظيم رغم استحالة ذكر أسمائهم جميعاً، ولكن والحق أقول أن عشرات من الذين انتظموا خلال الأسبوعين الأولين منذ بدء الانتفاضة في هيئة قيادتها في الفاشر والتي بلغت أكثر من ثلاثين عضواً خلال خمسة أيام فقط، والذين كان رجال الأمن يطاردونهم ليل نهار للقبض عليهم أملاً في تعطيل الانتفاضة، قد أبلوا بلاءً فائق النجاح ومنقطع النظير في التخطيط والتنفيذ، وبفضل جهودهم المتكاملة تمكنت الانتفاضة من أن تعم كل مدن دارفور وأريافها وكذلك أبناء دارفور المنتشرين في جميع أقاليم السودان حيث انتشرت حمّى الانتفاضة في مؤشّر بائن للتوفيق، ولعل ذلك كان يعود إلى عدالة القضية وتنزّه الجميع من الأهواء وخروجهم من أجل تحقيق الهدف المرفوع الذي يحسّون أنهم قد أصيبوا بسهام الذلّة والهوان إن لم يتمكنوا من فرض إلغاء قراره، لذلك لم ينجح نظام النميري في أن يمرر قراره الذي بناه على تقارير خاطئة كانت تصله من جهاز أمن الإقليم وتصّور له الأمر وكأنه مؤامرة من الشيوعيين والزغاوة لإسقاط النظام، ولعمري كانت محاولة إنتاج متلازمة اتهام غريبة وفاسدة شكلاً ومضموناً وليس هناك ما يجمع بين الطرفين من مخطط مشترك البتّة بالفهم الذي كان يُكتب في تقارير الأمن، بل كان الأمر برمّته محاولة لاختزال وتقزيم الثورة العارمة التي شارك فيها كل شعب دارفور بلا استثناء. لعل القارئ سيجد العذر لي في تركيزي لأحداث مدينة الفاشر، فقد كانت هي الأحداث التي كنت مشاركاً فيها ومعايشاً لحظاتها ساعة بساعة، ومن ثم فإن أي سرد يرد فيها إنما ينطلق من تلك الحضورية والمعايشة، ولكنني أيضاً كنت على اطلاع دائم ويومي بتطورات ونجاحات الانتفاضة في مدن نيالا والجنينة وكتم والضعين وزالنجي وأم كداده وكبكابيه ومليط

وكل مدن وقرى دارفور بلا استثناء بشكل لا يقل البتة عما كان يجري في مدينة الفاشر من خلال هيئة قيادة الانتفاضة، ولعل خصوصية الفاشر كانت نابعة من كونها منطلقاً للشرارة الأولى لكنها بالطبع لا تزاود أبداً في دور كل مدن وأرياف دارفور.

في ليلة اليوم الثالث عشر من الانتفاضة أرسلت الحكومة جسراً من طائرات الهركيوليس العسكرية الضخمة تحمل أعداداً كبيرة من قوات الاحتياطي المركزي من الخرطوم إلى الفاشر، وقد علمنا بذلك من مصادرنا الذين كانوا على قناعة تامة بضرورة التفريق بين أدوارهم كرجال شرطه يحفظون النظام وبين مسؤولياتهم كمواطنين من دارفور ينبغي أن يساهموا في دعم الانتفاضة لأنها تعبّر عن قضية عادلة وأنها كانت انتفاضة منضبطة ولم تسبب أي خلل أمني يمس بالدولة أو بنظام الحكم، وفي مقدّمة هؤلاء الرقيب شرطة حينها عبد الكريم مرسال، وأنهم بذلك الإخطار إنما يعطوا المتظاهرين ضرورة أخذ الحيطة والحذر، وأن ما يمكن أن يحدثه من مصادمات يجب أن يُفهم سلفاً بأنها ليست من شرطة الإقليم وليس في موقفهم ذلك أي إخلال بأي التزامات مهنية، هذا بالطبع يجعلنا نشير إلى قمندان الشرطة حينها المقدم عبد الرؤوف الذي كان يُعرِّف نفسه (بالشايقي)، والذي كانت أوامره قد أصدرها لقوات الشرطة بإطلاق النار على المتظاهرين ولكنه يجد الرد من الشرطة بتنفيذ أوامره بإطلاق النار على الهواء وليس على المتظاهرين وهم ربما وفق فهمهم في ذلك ينفذون الأوامر ولكن يفرقون بين حق المتظاهرين في التعبير عن آرائهم لطالما كانوا مسالمين، وبين إطلاق النار عليهم لمجرد أوامر صادرة إليهم هي في الأصل خاطئة، الحكومة سبقت وصول الاحتياطي المركزي بتركيز الإعلام الجوال داخل المدينة وعبر مكبرات الصوت بتحذّير المواطنين من مغبّة الخروج في اليوم التالي، وأن الحكومة ستتعامل بحسم مع كل من يشارك، والحقيقة أن الحكومة لم تكن خائفة من تلك المظاهرات في أيامها الأولى نظراً للطابع والمظهر الطلابي الذَين كانا يهيمنان عليها خاصة وأن عامة المواطنين في المدينة حينها قد عَرف عنهم التأني في الاشتراك لما انطبع في مخائلهم عن تلك المظاهرات بأنها طلابية بحتة، وتأثير الدعاية الإعلامية التي حاولت من خلالها الحكومة أن تلصق بالمظاهرات تهمة أنها منظّمة من قِبل الزغاوة والشيوعيين مما كان له طفيف الأثر أيضاً على بعض الشرائح من المواطنين الذين انخدعوا وأخذوا ذلك كأمر حقيقي وهو ليس كذلك، ولكن بعد الأسبوع الأول وبعد أن اتضحت الحقائق كاملة لعامة الجماهير وتخلّت عن تحفّظها المتعلق بأنه (شغل عيال مدارس) كما يقال عادة،

بدأت المظاهرات تأخذ طابع الشمول والاتساع بمشاركة المواطنين بكثافة، حينها بدأ القلق يدب في أوصال النظام، وبدأ يستشعر خطورة اللسعات وخطورة أن تتمدد الانتفاضة إلى الأبيض ثم إلى الخرطوم فتتحول إلى هدف آخر هو إسقاطها.

الحقيقة أن القصة وراء الاندفاع المفاجئ للمواطنين والانخراط الكامل وبأعداد أذهلت الحكومة في المظاهرات وكانت لأيام عمادها الطلاب، قصة لا تخلوا من طرافة وإلهام وتوفيق، فقد كنا كهيئة قيادة للانتفاضة مجتمعين في حوالي الساعة الواحدة صباحاً في منزل الأستاذ أيوب عز الدين إسحاق في نهاية الأسبوع الأول للانتفاضة وقد أرّق مضاجعنا أن مشاركة عامة المواطنين بغير الطلاب والطالبات في المظاهرات ما زالت دون الطموح وضعيفة إن لم تكد تكون معدومة، فكان لزاماً علينا البحث عن معالجة لهذا الأمر، وفي مثل هذه اللحظات العصيبة والمفصلية لمسار الانتفاضة يقتضي الأمر استنباط وسائل وآراء فوق العادة، لأننا كنا في سباق مع الزمن والأحداث لا سيما في ظل عدم التكافؤ الذي يرجّح كفة الحكومة في كل شيء خاصة الإعلام، ولم نكن نرغب في أن تطول الانتفاضة حتى لا يصاب الجميع بالتراخي والإحباط، وهو أمر ممكن حدوثه دون سابق إنذار إذا طالت المدة ولم يتحقق الهدف، وبينما نحن في اجتماعنا ذلك إذا بنا نسمع طرقاً على الباب الخارجي للمنزل، فخرج الأستاذ أيوب صاحب المنزل لاستجلاء الأمر، وإذا به وجهاً لوجه مع رجال الأمن وقد كانوا في طواف على بيوت قيادات الانتفاضة لاعتقالهم واحداً واحداً، وهو نهج الأمن في اعتقال القيادات النشطة، إذ جبلوا على مداهمة المنازل بعد منتصف الليل. طلبوا من الأستاذ أيوب عز الدين أن يرافقهم، فاستأذن منهم بأن يغيّرَ ملابسه ويغلق بيته ويرافقهم، فسمحوا له بذلك حيث جاء وأخطرنا بالأمر فطلبنا منه أن يذهب معهم، لم يرافقه أحد عند عودته إلينا، ولعل تلك الهنّة من فريق الأمن ذاك واحدة من علامات التوفيق التي لازمت الانتفاضة، حيث كانت كل هيئة القيادة المكونة من أكثر من خمسة وعشرين عضواً متواجدة في ذلك الاجتماع، وكان لاعتقالهم إذا ما تم أن يكون قاصمة الظهر للانتفاضة.

واصلنا مناقشاتنا في أمر مشاركة المواطنين، ولعله من بشريات التوفيق إذا أراد الله لأمر أن ينفذ أن يقيّض لأي فرد من المجتمعين رأياً فيه يكمن الخلاص من المعضلة وبه يتم النجاح، وأحمد الله أن ذلك الإلهام قد شرّفني به الله، وهو أمر لا أدّعي فيه خصوصية ولا تميز ولا مفازة خارقة لأنه أمر يمكن أن يحدث مثله للملايين من البشر

في كل يوم باعتباره مجرد إلهام بفكرة جعلها الله سبباً في تجاوز معضلة. ذلك الرأي كان يتعلق بزي الطلاب والطالبات وهم يشاركون في المظاهرات، وكان عماد المظاهرات وطليعتها هم طلاب مدرسة الفاشر الثانوية بنين ومدرسة دارفور الثانوية بنين ومعهد التربية بنين ومدرسة التجارة الثانوية بنين وطالبات مدرسة الفاشر الثانوية بنات التي كانت أصلاً تحمل اسم الجنينة ومدرسة إتحاد نساء السودان الثانوية بنات بالإضافة إلى طلاب وطالبات جميع المدارس المتوسطة، وقد جبلوا جميعاً الخروج إلى المظاهرات في صبيحة كل يوم وهم يرتدون الأزياء المدرسية، من هذه النقطة أشرت إلى هيئة القيادة بأن عامة المواطنين وهم يقفون في الطرقات وأمام بيوتهم ومحالهم التجارية وأمام المؤسسات الحكومية وهم يراقبون المظاهرات وما زالوا يستهينون بالأمر ويعتبرونه (شغل عيال) لأن طابع الزي المدرسي كان يطغىَ ويعطي هذا الانطباع كما كان يحلو للبعض قول ذلك ولكن ليس من باب الاستحقار بالطلاب وإنما من باب أن الأمر ما زال قيده طائعاً في أيدي أبنائهم الطلاب ولم يحم وطيسه بما يتطلب دخولهم ككبار، هذه واحدة من خصوصيات ثقافة أهل دارفور وإرثهم وخاصة أهل الفاشر، ووفقاً لذلك طلبتُ من هيئة القيادة أن نُبلّغ الطلاب والطالبات بأن يخرجوا إلى المظاهرات اعتباراً من تاريخ اليوم الذي يلي بأزياء ليس من بينها الزي المدرسي بتاتاً حتى نُعطي الانطباع الذي نُدرك بأنه قد يقود عامة المواطنين بأن ينخرطوا باعتبار أن الأمر أصبح شاملاً الطلاب وغير الطلاب، وأنه جاء دورهم. ولا ينبغي أن تُحسب كخدعة لإرث تلك الثقافة التي أشرنا إليها وإنما كانت جرعة استثارة مبكّرة له أتت أكلها وسَرىَ مفعولها لصالح الانتفاضة من باب التوفيق ليس إلا، فكانت المظاهرات في اليوم التالي وما بعده كما لو أن شلالات من البشر قد انسابت من تخوم جبل (مره) وجبل (وانا) وسلسلة جبال (كاورا) وملأت ساحة المدينة المعروفة (بالنقعة) وسرى هديرها بصوت واحد مطالبة بابن الإقليم حاكماً وهي تردد مليون شهيد أو حاكم جديد، ذلك الشعار الذي ابتكره الأستاذ أيوب عز الدين اسحق.

في صبيحة اليوم الثالث عشر للمظاهرات وهو في تقديري كان يصادف الرابع عشر من يناير ١٩٨١ كان الجميع على موعد في ساحة النقعة مع معركة حامية الوطيس مع قوات الاحتياطي المركزي المستجلبة من الخرطوم، وكان معروفاً حينها بأن الاحتياطي المركزي وهي قوات تم إنشاؤها على غرار ما هو موجود في جمهورية مصر العربية، ومن المعلوم أن حكومة مايو قد جاءت وعاشت مفتونة الهوى مع كل ابتكار تنظيمي مصري

باعتبار أن الرئيس المصري الأسبق الراحل كان المثل الأعلى لقادة حكومة مايو، ولم يفصم بينهم إلا تلك الفترات القصيرة التي شهدت توتراً في العلاقات بين الرئيس الراحل النميري والرئيس الراحل أنور السادات، لكنها سرعان ما عادت إلى طبيعتها. نتذكّر أن قوات الاحتياطي المركزي نالت شهرة كبيرة عندما اقتحمت الاعتصام المشهود لعمال نقابة السكة الحديد في مدينة عطبره في منتصف السبعينيات من القرن الماضي وفرّقت جموعهم بعد أن بطشت بهم واعتقلت قيادة النقابة من وسط عشرات الآلاف من المعتصمين الذين كانوا يحمون قيادتهم، وكان معروفاً حينها قوة وصلابة نقابة عمال السكة الحديد في عطبرة، وهي كانت طليعة النشاط العمالي والنقابي المناضل. تلك الحادثة رفعت من أسهم الاحتياطي المركزي وصوّرته وكأنه غول لا يُهزم ولا يرحم عند المظاهرات، لكن ذلك الغول سقط سقطة مدوية في مدينة الفاشر في العام ١٩٨١م، حيث لقّن مواطنوها الاحتياطي المركزي درساً بليغاً في فنون القتال عند الالتحام باستخدام الأيدي والعصي، ولما اشتد أوار المعركة، ووجدت قوات الاحتياطي المركزي نفسها محاصرة بجموع المتظاهرين، لم يجدوا بداً من استخدام السلاح الناري مما نتج عنه استشهاد اثنين من المواطنين هما (الشهيد الشاب (حسن) والشهيدة الشابة (أمّونه) وسبعة عشرة من الجرحى والمصابين فرّقت المسافات بيني وبين وثائقي التي تتضمن أسماءهم بالكامل، فللشهداء مني خاص الدعاء لله أن يسكنهم فسيح جنّاته، وللأحياء منهم دعواتي بطول العمر والصحّة وحسن الخاتمة. قلت أن اندفاع المواطنين ظلّ يتقدم بينما آخرون يجلون الجرحى إلى الخلف لإسعافهم، هذا المشهد حرّك قريحة إحدى النساء المشاركات في التظاهرة فأطلقت زغرودة مليئة بالحماس وارتجلت مُنِشدة بلغة أهل دارفور الدارجة (فُرّاس تاكلوا رصاص متل بليله في كاس) تشبّه المندفعين بالفرسان الذين تستقبل أجسادهم الذخيرة المنصبّة عليهم كأن مجموعة أشخاص يأكلون البليلة في كأس، (البليلة هي حبوب من الدخن أو الذرة أو القمح المنقوعة والتي تم إنضاجها غلياً بالماء وقليل من الملح أو السكر وقد يضاف إليها السمن أحياناً وتقدّم غالباً في إناء يُسمى كأس وهو مصنوع من ثمار القرع البري).

إثر اشتداد الأمر على أفراد الاحتياطي المركزي، لم يجدوا غير أن يتّخذوا قراراً يسمّونه انسحاباً مجازاً لمصطلح ربما يتوافق مع تلك الواقعة بأنه كان فراراً، لأن ناقلات المجروس العسكرية التي نقلتهم إلى الساحة كانت تسبقم في الفرار بينما كانوا

يلاحقونها للصعود إليها، وقد لاحقهم المواطنون ولم يتوقفوا عن مطاردتهم إلا بعد أن دخلوا حامية القيادة الغربية واحتموا بالقوات المسلّحة التي كما قلنا كان الأمر بينها وبين المتظاهرين عامراً بتوافق عدالة المطلب، ولقد ترك بعض أفراد الاحتياطي المركزي أسلحتهم في ساحة الصدام لكن المواطنين رغم حصولهم عليها لم يستخدموها وأعادوها وسلّموها للقوات المسلّحة بعد ذلك،. ولعل الدور البارز الذي لعبه الضباط العسكريون من أبناء دارفور العاملين في القيادة الغربية وهم برتبة الرائد آنذاك وهم الرائد عمر زايد والرائد آدم صديق والرائد إسماعيل الحاج يوسف الذين عملوا أولاً في نقل وتوضيح الحقائق لقائد الحامية آنذاك العميد فيبيان أقامالونق، وأيضاً في تنوير صف الضباط والجنود حول مفهوم عدالة القضية التي يتظاهر المواطنون من أجلها، وأن المتظاهرين لا يستهدفون النظام وإنما يطالبون بحقوق مشروعة وبالتالي فالتعامل مع المتظاهرين يجب أن ينطلق من هذا المفهوم، كان لذلك العمل دوراً بارزاً في التعامل الذي أفضى إلى أن تبقى القوات المسلّحة في حامية الفاشر محايدة تماماً ولم تطلق رصاصة واحدة لا في الهواء ولا على المتظاهرين، وتساعد في إنجاح الانتفاضة وتحقيق هدفها وتحفظ للحكومة ماء الوجه وعلاقتها مع المواطن، لعمري أنه كان فهماً متقدماً من أولئك الضباط الثلاثة ومن القوات المسلّحة في حامية الفاشر والحاميات الأخرى في دارفور بدورها في مثل تلك الأحداث، الشيء الذي نموت فيه حسرة اليوم لأننا نفتقده ونحن نرى القوات المسلّحة وهي تُسخّر لخدمة أجندة حزبية بحتة أو جماعات لها نفوذ أو حتى لأفراد طامعين.

في اليوم الرابع عشر من يناير كان مستشفى الفاشر حيث يرقد الجرحى والمصابون وجثامين الشهيدين قد امتلأ داخلياً وخارجياً بالمواطنين المنتفضين، ومن هناك انطلق موكب التشييع إلى مقابر الهوارة في الجانب الشرقي من المدينة، عشرات الآلاف كانوا يسيرون في صمت مهيب تكريماً للشهيدين، وهو أيضاً من إرث أهل دارفور عند تشييع موتاهم حيث لا يتحدث الناس أثناء موكب الجنازة حتى وصول المقابر وإكمال الدفن، واحسب أنه نهج غالب أهل السودان فيما مضى، خلافاً لما نراه ونسمعه أو عايشناه من الهتافات التي تنتظم مواكب التشييع لدى بعض الشعوب، كان يُخيّل إلى كل من شاهد ذلك المنظر أن ثمّة حدث جلل سيقع بعد عودة المشيعين من المقابر. نعم لقد انطلقت الحناجر تزأر عند العودة وكان ذلك الزئير قد لامس أذني المشير نميري فسارع إلى إلغاء قرار تعيين العميد معاش الطيب المرضي وإبداله بقرار تعيين الأستاذ احمد إبراهيم دريج

ابن الإقليم حاكماً قبل أن يسارع العمل ويتبع الزئير فتلحق الانتفاضة الخرطوم.

هنالك حقيقة يجب أن أذكرها وهي أن قوات الاحتياطي المركزي في أحداث الفاشر لم تستخدم السلاح الناري إلا بشكل محدود وبعد أن وجدت نفسها محاصرة كلياً من المتظاهرين ودبّ الرعب في قلوب بعضهم وحسبوا أنهم ميتون، فأطلقوا النار رغم الحقيقة البائنة في أن المتظاهرين كانوا سلميين حتى وجدوا أنفسهم مرغمين لممارسة حق الدفاع عن النفس وكان ذلك بوسائل لا ترتقي إلى القتل، وهو موقف رغم اختلافنا معهم إلا أننا نشيد به لكونها في تلك الفترة تلتزم إلى حد كبير في مواجهتها لمظاهرات المواطنين العزّل بعضاً من أخلاقيات التعامل مع الموقف بدون استخدام السلاح إلا عند الضرورة القصوى، خلافاً لما هو عليه حال الاحتياطي المركزي الحالي في عهد حكومة الإنقاذ والذي كأنما صمموا عقيدته على أن المواطن هو العدو الأول والأخير الذي ينبغي البطش به بكل الأسلحة دون رحمة أو شفقة، ويكفي أن أسلحة الاحتياطي المركزي في عهد حكومة البشير قد تطورت فشملت المدرعات والصواريخ لقوة أنشئت أصلاً لفض شغب المسيرات والمظاهرات السلمية، تُرى هل أدخِلت هذه الأسلحة إلا لقمع المواطنين، وهي مفارقة تبين مدى الفرق بين نظام المشير الراحل النميري والمشير اللاحق عمر حسن أحمد البشير في نظرتهما للتعامل مع التظاهرات الشعبية السلمية، علماً بأن كلا النظامين لا يخرجان عن دائرة السوء من منظور كونهما جاءا للسلطة عبر انقلاب عسكري وليس بالانتخاب، وإنما المفاضلة هي بين السيئ والأسوأ.

كان قائد القيادة الغربية آنذاك كما قلت هو العميد فيبيان أقامالونق، وقد كان رجلاً حصيفاً وحكيما وصادقاً حيث قرأ الأحداث بعين فاحصة ومنزّهة، وخلص إلى حقيقة أنها كانت انتفاضة عادلة، ومن ثم فإن عدالة المطلب ينبغي أن تستوجب التنفيذ وليس القمع، لذلك سارع بالتعامل معها من هذا المنطلق فلم يأمر القوات المسلّحة بإطلاق النار على المتظاهرين قطعاً رغم الدوريات المدرّعة التي كانت تجوب مدينة الفاشر، والحقيقة أن القوات المسلّحة كان دورها محايداً تماماً في تلك الأحداث، كما كان للتقارير الصادقة التي أرسلها إلى الرئيس النميري الدور البارز في إعطاء الصورة الحقيقية التي كانت مشوّهة بتقارير المدير التنفيذي وجهاز أمن الإقليم، وساهمت تلك التقارير إلى جانب أمور أخرى في أن يلغي الرئيس النميري قراره السابق القاضي بتعيين حاكم الإقليم من خارجه، والنزول عند رغبة الشعب وليس في ذلك منقصة من هيبة

السلطة أو من هيبته الشخصية وإنما تزيد احترام الشارع له، كما أن الرئيس النميري كان يثق بتقارير العميد فيبيان لإحساسه بأنها كانت صادقة وشفّافة خلافاً لتقارير المدير التنفيذي وجهاز الأمن.

حركة الشهيد داوود يحيى بولاد

الحديث عن هذه الحركة يقودنا إلى تأمل المحطات التي مرّ بها مؤسسها وحقائق المعايشات والقناعات التي قادته إلى أن يرجّح هذا الخيار في مرحلة تعتبر بكل المقاييس هي مرحلة التمكين للتنظيم الذي ينتمي إليه، والذي ترعرع فيه وخَدَمه بكل ما ملك من قدرات وإمكانيات، ألا وهو تنظيم الجبهة القومية الإسلامية، ذلك أن تنظيمه قد تمكّن من إنجاح انقلابه على السلطة الشرعية واستولى على مقاليد الأمور في الدولة، وشكّل حكومته الأحادية البحتة التي يتمكّن من خلالها تنفيذ كل برامجه. وفي بحثنا عن تسمية لخطوته هذه لا نخرج عن استخدام العبارة القائلة بأن القلوب قد بلغت الحناجر فيما يتبناه تنظيمه من إستراتيجية تعامل مع الأطراف التي ينحدر منها وفي مقدمتها الصراعات والاحتكاكات القبلية التي كانت تحدث بين بعض العرب الرحل والفور في الأعوام ١٩٨٧ و١٩٨٨، ولعله من المفارقات أن تأتي نهايته الأليمة بتصفيته بيد نفس الحكومة التي يقودها ذلك التنظيم بعد وشى به بعض أبناء المنطقة كما ذاع بين الأوساط. المهندس داوود يحي بولاد كان معروفاً عنه أنه شغل رئيس إتحاد طلاب جامعة الخرطوم في الدورتين في الأعوام ١٩٧٥/ ١٩٧٦ و ١٩٧٦/ ١٩٧٧، ولما كان أحد الكوادر الطلابية المفوّهة والمتمكنة في التنظيم والخطابة، فقد كان دوره كقيادي طلابي يضيف إلى رصيد الجبهة الإسلامية القومية آنذاك الكثير على صعيد أنشطة الحركة في قطاع الطلاب في الجامعات والمعاهد العليا عامة وفي جامعة الخرطوم على وجه الخصوص. وبالنظر إلى انتساب الطلاب إلى التنظيمات السياسية فقد تميزت الحركة الإسلامية والجبهة الديمقراطية لكونهما تنظيمين يعتمدان على الفعاليات داخل الأوساط الطلابية والقطاعات المثقّفة، تميزا بخصوصية نوعية وحجم الأنشطة خلافاً لكل القوى السياسية الأخرى بشكل أعطاهما تفرّداً في طبيعة الأدوار ورغبة تنافسية في السيطرة على المؤسسات الخدمية الطلابية وعلى رأسها الاتحادات والنقابات، فضلاً عن التسارع في الاستقطاب لبناء العضوية بين جموع الطلاب، ولعل حركة الترابط القوية بين هذين التنظيمين ومراكزهما القيادية على المستوى القومي قد أرسى الإيحاء الشائع بأن تمرير المخططات المعارضة من داخل المناخ الطلابي كان حتمياً لترسّيخ مفهوم

محورية هذا الحراك وتجذّره في الوسط الطلابي، وبالتأكيد يأتي ذلك على حقيقة وواقع عجز التنظيمات السياسية الأخرى أو بالأحرى تثاقل خطاها في تفعيل القواعد الجماهيرية في ظل القبضة الأمنية الباطشة للسلطة، مما أتاح المجال للتنظيمين بالإنفراد بالساحة على نحو بائن، وربما من زاوية أن الحراك المناوئ عبر الطلاب في حاجة إلى اكتساب المزيد من الجرعات الحماسية من خلال الروح الشبابية الدافعة للمغامرة والتحدي، لا سيما في ظل الحكومات الشمولية الديكتاتورية.

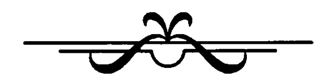
نشاط داوود بولاد كان في موقع المضغة من هذا الحراك الطلابي، وبالتالي فالتجربة قد أفضت إلى تبيان مفارقات لا يمكن تفسيرها في تصعيد الكوادر بعد الإنعتاق من الفطامة الطلابية إلى رحاب العمل الجماهيري والقيادي على المستوى العام، وأن الكوادر البارزة من أبناء دارفور إبان المرحلة الطلابية، ورغم التميّز الذي أبداه الكثيرون منهم داخل التنظيم في القدرة على التخطيط والتنظيم والفكر والجَلد والمثابرة على الشدائد ومواجهة النوائب، بالإضافة إلى المصداقية والوفاء للتنظيم بشكل لا رمد ولا حَوَل في النظر والتمعن فيه، إلا أن الواقع يكشف لنا عن فقر ظهرهم للسند التصاعدي لمستويات قيادية عليا، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتبوء مناصب دستورية عليا مزكاة من التنظيم، وهي المرحلة التي يشارك فيها القيادي في مطبخ القرار السيادي للدولة مع تنوّع مستويات ذلك القرار، وهذا يعود بنا إلى فرضية اللوبي الذي يحرّك الأمور في هذه المرحلة، مرحلة الانتقال إلى محور آخر هو محور السلطة ومراكز اتخاذ القرار على مستوى الدولة ومؤسساتها، هي كما قلنا مرحلة الانعتاق من الفطرية الطلابية وسماحة ودماثة وبراءة العلاقات فيها إلى مرحلة فصل الصفوف والممايزة بينها، وليس بالطبع للانتماء التنظيمي أي أفضلية في الحفاظ على النظرة الواحدة للأعضاء، وإنما لقواعد أخرى للعبة السياسية، وهي قرارات اتّسمت بكونها ترسم ملامح السياسات المعنية بتطور السودان وتحديد وجهته وتخليق ظلال ومقام ودور الأقاليم وبَنِيها في كل ذلك، قبل أن تتحول هذه الظلال إلى مجسدات مادية ومحسوسة ومعايشة لتصبح القلادة التي يستوجب على الجميع تزيين رقابهم بها دون سؤال. وكان طبيعياً أن تصيب الصدمة بولاد في التناقض الذي عايشه في مرحلة الطلاب وقبل أن يتمكن التنظيم من الاستيلاء على السلطة، والواقع الذي كشّرَ عن أنياب حادة تهدد كل من يتجاوز خطوط اللوبي، واقع كشف عن الخطة الدفينة التي عادة ما يفاجأ بها مثل بولاد ومن ينتسبون إلى نفس واقع تحدّره الجهوي ببراءتهم، أو بمعنى أكثر خصوصية أبناء دارفور، وبالمعنى الأكثر

شيوعاً الصبغة الطرفية أو الهامش.

برغم التجارب الماثلة والحية التي من المفترض أن يكون داوود بولاد قد عايشها وتعلقم بمرارة طعمها مما حدث لكثيرين من نُخب دارفور في القوى السياسية الأخرى، وكما هو الحال داخل تنظيم الجبهة الإسلامية، إلا أنه كان سيتلقَى أقوى الصفعات إذا ما قُدّرَ له أن يكون حاضراً ومعايشاً لتجربة الدكتور على الحاج محمد والأستاذ علي عثمان محمد طه في خيار المفاضلة لمنصب نائب رئيس الجمهورية عقب خواء المنصب برحيل اللواء الزبير محمد صالح، الذي كما رَوَى النظام أنه مات في حادث تحطم الطائرة التي كانت تُقلّه وآخرين في مدينة الناصر في جنوب السودان، في خيار المفاضلة تم اختيار الأستاذ على عثمان محمد طه رغم فارق السن والمقدرات والتجارب والأقدمية في التنظيم وجميعها كانت تصب في مخزون الدكتور على الحاج، بالإضافة إلى الفرصة التي تهيأت للجبهة أن تؤكّد بعضاً مما تقول أنها قومية بالابتعاد عن تركيز منصبي الرئيس ونائبه في إقليم واحد هو الشمال، وتجربة الأستاذ الشفيع أحمد محمد والدكتور غازي صلاح الدين العتباني في منصب أمانة المؤتمر الوطني التي تم فيها اختيار الدكتور غازي صلاح الدين بدلاً من الأستاذ الشفيع أحمد محمد الذي كان حينها يشغل منصب أمين المؤتمر بالإنابة بعد انتقال أمينه السابق الصادق حمدين، ورغم انحياز أغلب أمانات الولايات إلى جانب اختيار الأستاذ الشفيع وفقاً لاحتكام الاقتراع الذي تم على الاثنين، برغم ثراء الساحة السياسية السودانية وفي داخل تنظيم الجبهة القومية الإسلامية خلافاً للتجربتين اللتين أوردناهما كأمثلة فقط وجميعها تجارب حية، إلا أن داوود بولاد وقع فريسة للمطايبة القائمة على مظهر التعامل العفوي، وعليه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يستوعب ذلك التناقض الذي أشرنا إليه بين عفوية وبراءة المرحلة الطلابية وخبث ودهاء مرحلة الحياة العملية لممارسة السلطة والمناقِضَةُ تماماً للفترة الطلابية. نقود هذه الأمثلة ومآلات ما انتهت إليه بينما تحضرنا فرضية أنه لا ينبغي أن نذهب بالمفاضلة والتسكين ونتركها بأن تُصاغ وفق مضامين هذه الفرضيات، وتأسيساً على عوامل الانتماء الجهوي بحسبان ما يقوله التنظيم عن ذاته بأنه قائم على دعائم عقائدية متينة وراسخة، ويملك قدرته الذاتية التي تمكّنه في أي وقت من إذابة وصهر المتناقضات الواردة والراغبة في الانتساب إليه في ماعون الفكر التنظيمي المنقَّى، والذي لا يعتمد إلا المؤهلات والقدرات والعطاء في داخل التنظيم كمعايير حاكمة للتفاضل من أجل التراقي، فأي مفارقة هذه.

أعود إلى الحديث عن الخطة الدفينة، أو إن شئت قلت الخطة (ب) في أدب السياسة السودانية حيث يقودني إلى إزاحة الغطاء عن فهم أدركْته واستوعبته من واقع التجربة التي عَايشتُها في العمل العام، ومن حصيلة استلهام العبر من تجارب موازية ومعاصرة في ظرفها الزماني، وقد بات يشكل هيكلية منهجي في التقييم للتعامل عند المواقف المشابهة رغم بُعدي الآن عن المناخ نفسه. ليس هناك علاقة في معنى ومفهوم الخطة (ب) بما هو شائع عنها في قاموس المعرفة العامة والدولية، فالخطة (ب) هي دائماً عبارة عن نسخة معدّلة للخطة الأساسية والتي درج منهجياً على تسميتها بالخطة (أ) حيث لا تختلف عنها إلا في بعض الوسائل والآليات والجداول الزمانية للتنفيذ، هذا ما درجت عليه المفاهيم لهذه المفردة، ليس هناك تغيير في الهدف والجوهر لأن التعديل يأتي احتمالاً لتغير الظروف المصاحبة للتنفيذ، لكن كما قلت فالنسخة السودانية منها تجانب بإطلاق كل هذا ولا تتفق معها إلا في كون الاثنتين تحملان نفس الاسم وكأنهما عُملتان مختلفتان، لذلك ليس غريباً بتطبيق هذا المفهوم أن يُوضع بولاد في محكّ الواقع الجديد بعد ولوج الحياة العملية وهو يصطحب معه كل ذلك الرصيد من القدرات والإمكانيات الفكرية والتنظيمية التي اختزنها ونمّاهَا في كنف التنظيم ومارسها كقيادي بارز في مرحلة الطلاب، علاوة على ما يفترض فيه أن يكون إرثاً فقهياً لمنهج المفاضلة وفق المؤاثرة والنأي عن الانجرار خلف الرغائب الذاتية وسلطان شهوتها فيما يفترض أن تكون عليه التربية الإسلامية المنقاة قد وَقّرَتْه الحركة في قلوب عضويتها، هذا طبعاً بافتراض أن التربية الإسلامية المنقاة كانت تُشكّل مساحة في منهج التربية داخل التنظيم، بيد أن واقع ممارسات القيادات في السلطة يقول غير ذلك، لكن الأمر بالنسبة لبولاد ومن واقع تجربته وخلاصة تقييمه كان مختلفاً، بل وكان صعقة وصدمة ساقته في النهاية إلى حتف محتوم دفع ثمنه حياته أملاً في الانعتاق من بوائق الممارسة المجافية التي عَلِقت به طوال انتمائه للتنظيم أملاً في بلوغ مدرسة الحرية والتعددية والديمقراطية والشفافية التي وجد نفسه مجبراً لبلوغها ليس له سوى أن يسلك طريق الثورة المسلّحة، بولاد وكثيرون مثله لم يجدوا كل مآثر المفاهيم القائمة على تجرّد السريرة وصفاء النفوس بما ينبغي أن تكون عليه حال الفرد المنزه عن الأنانية في التنظيم الذي انتسبوا إليه، ذلك أنه كان يرفع شعاراً لم يبلغ صداه دواخل الكثيرين من رافعيه من القيادات، ولا نقول ذلك بألسنتنا ولكننا نردد ما أكّدته ممارساتهم يوم دانت لهم السلطة في الدولة منفردين لأكثر من عقدين.

إذا كان بولاد قد جانب صواب التخطيط بعض الشيء ولم يوفّق في بلوغ منطلق حركته التي كانت وجهتها بالتأكيد (جبل مره)، فإن ذلك يعود إلى طبيعة النهج الذي تبناه، وضعف الإمكانات التي هيأتها الحركة الشعبية لتحرير السودان له ربما لظروف إمكاناتها هي أو لاعتباره حديث الانضمام إليها والوسائل والآليات والمسالك التي شكّلت عظم الظهر لإستراتيجيته، وقد كانت مثقوبة ببعض النواقض والقصور، ولم يكن تعامله مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بالقدر الذي يرتقي بحجم الدعم الذي كان من المؤمّل أن يتلقاه منها كحركة رائدة في المناداة بتعديل المعادلة في ميزان الدولة السودانية بما يجعل من محاولته تجاوز المكان والزمان أمراً سهلاً، كما لم تتهيأ له العلاقات الدبلوماسية بما تجعله ينطلق من أرضية ذات استقلالية يتمكن بها من استمالة قناعات المجتمع الدولي لدعم عدالة القضية التي يتبناها حتى من منطق المصالح المشتركة، وعطفاً على خلفيته الانتمائية للجبهة القومية الإسلامية فقد كان الأمر يبدوا وكأنه تزاوج أضداد مع الحركة الشعبية لتحرير السودان التي يقودها العقيد الدكتور الراحل جون قرنق دي مبيور والرؤية التي انضم بموجبها داوود بولاد للحركة بغرض تأسيس حركة منطلقها دارفور، رغم اشتراك الرؤيتين في قاسميه النضال من أجل إنهاء التهميش، علماً بأن الملازم أول حينها عبد العزيز الحلو هو القائد الحقيقي للقافلة من القوات التي كانت وجهتها جبل مره في وسط دارفور، ومن هنا فلعل خلفية الانتماء السابق ربما هي التي شكّلت المتراس بينه وبين المجتمع الدولي. لكن الحقيقة التي ينبغي أن نأخذها مع الأهمية والتبصر، هي أن تطور حركة الاحتجاجات في إقليم دارفور قد انتقلت بعد حركة بولاد إلى مرحلة ثورية مسلّحة وبشكل مغاير لما كانت عليه سابقاتها والتي لم تتمكن من إدراج السلاح وسيلة فاعلة قبل أن يعاجلها الفناء.



الفصل الخامس

حركة تحرير السودان
حركة العدل والمساواة

أما وقد تحدثنا بشيء من الاختصار في إيراد المحطات الاحتجاجية التي رافقت الأزمة السودانية في دارفور منذ ما بعد الاستقلال، ومن حركة اللهيب الأحمر إلى حركة الشهيد داوود يحيى بولاد وحيث أفضنا فيها القارئ بنبذة تشد من انتباهه وتضعها في ركن من التنوير للإلمام بخيوط الظرفيات والأحداث عبر المسيرة والحقب، فإن مجمل ذلك يمكن أن يكون في مكان الإعداد للحديث بإسهاب وتوسّع وتحليل دقيق عن مرحلة الأزمة بعد اندلاع النزاع المسلّح بشكل واسع وعنيف في أو قبل العام ٢٠٠٣ وما بعدها، وأن يتلاءم حديثنا متوافقاً مع نشوء حركتي جيش تحرير السودان والعدل والمساواة كطليعة نضال مسلّح أخذ طريقه بشكل مغاير يتوافق ويتّسق مع حجم تداعيات الأحداث وتبعاتها، وبقدر انفلاق فجرها وانتشار أشعتها وحرارة معاركها وتتابع جولات مفاوضاتها وتبعثر أطرافها.

حركة تحرير السودان

عندما يتحدث المرء عن تحرير السودان فهو يتحدث عن وهج من الشفق الثوري الذي انفلق في لحظة توافق من قلب نواة بؤرة تشبّعت بتلاقح حمم وألسنة لهب تعاظمت شوباً وتاقت معانِقَةً لفضاء الانتصارات، ومن ثم تمددت وخيّمت أشعتها بعمق تمدد الصولات والجولات والانتصارات العسكرية التي تتابعت في الفترة منذ اندلاع الثورة وحتى ما قبل اتفاقية أبوجا، وعلى كامل مساحة دارفور دون أن

يكون للحركة ملاذاً خلفياً في أي دولة من دول الجوار تتكئ إليه إذا تداعت عليها الخطوب وأرادت غسيل لممها في المعارك. يمكننا أن نطلق على تلك الفترة مسمّى العصر الذهبي للنتائج العسكرية لمعارك جيش حركة تحرير السودان، بالنظر إلى كل المقاييس المتخصصة والمعايير التقيمية في موازنة الكم الهائل من المعارك التي دارت في رقعة مكشوفة في زمن قياسي، فقد كانت إنجازات الحركة في هذا المجال رهقاً متواصلاً للحكومة بقواتها ومليشياتها بكل ما امتلكت من عُدة وعتاد وتراكم خبرات، ولكن دون أن نعرج إلى فلسفية المفاقهة السياسية لمفهوم إدارة الحرب التي تقتضي تقييماً مغايراً بعض الشيء، وفي هذا السياق لديَ الكثير من المآخذ التي أحسبها ذات دلالات إستراتيجية في مفهوم إدارة الحرب بما لا يدع مجالاً للمجانبة، فالمعلوم في أصل إدارة الحرب بأنها منهج ووسيلة لبلوغ غاية سياسية، وتُدار وفق مقتضيات الرغائب والأهداف السياسية، وعليه فاختيار الأهداف في حد ذاتها مهمّة سياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتلك الإستراتيجية والأهداف المراد تحقيقها، مرحلية وانتقالية كانت أم غاية، ولأن مهمة إنفاذ مهاجمة تلك الأهداف تقتضي تكامل الشق المتعلق بالمعارك مع المنظور السياسي لا بد والحال كذلك أن تفرض الضرورة هنا أن يكون للتخصص المهني المتمثل في العسكرتاريا الثورية دورها في القيام بتنفيذ ضرب تلك الأهداف المنتقاة سياسياً، استكمالا للجوانب التوظيفية لنتائج المعارك على كافة الصُعد من سياسية وإعلامية ودبلوماسية واستنزاف وتمويه وغيره، ومع حقيقة أن الحرب واختيار الأهداف لم تكن في نهج الحركة عملاً سياسياً البتّة، حيث كانت تغلب عليه الإرادة العسكرية الميدانية، فإن ذلك قد يُعطي التفسير المنطقي في أن النتائج السياسية الكلّية لإدارة الأزمة كانت وما زالت أدنى بكثير من حجم ونوعية المعارك التي خاضتها قوات الحركة، وأن حجم الخسائر البشرية والمادية والجهود التي بُذلت على صعيد إنجاح الكثير من المعارك كانت قد عبّرت عن نفسها وعن حجم التضحيات التي كان يمكن أن تكون أقل بكثير لو أن إدارة الحرب قد تم التعامل معها وفق مقتضيات مفهومها السياسي. ربما سيتضح ذلك بشكل أوضح وأنقَى بالنظر إلى البنية التكوينية وقواعد الانتساب والانضمام للحركة.

إنه من المعلوم بداهة أن الولوج في المعارك العسكرية وكسبها ليس هدفاً في حد ذاته في أي نزاع، ذلك أن الأصل في الأمور والنزاعات هو أن يجنح الفرقاء إلى تأمين قدرتهما على تجاوز الانزلاق نحو هاوية المصادمة الدامية بقدر الإمكان من خلال المبادرات

الهادئة والمحادثات السبّاقة والنوايا الصادقة، ولن يتعذّر ذلك في ظل تواضع الطرف الذي يملك نواصي الأمور ويتأبط كل شيء، وأعني بذلك نظام البشير، لكنه في النقيض تنحدر الأمور إلى أدنى درك يمكن لكل بصيرة أن تتخيله، وهذا هو ما آلت إليه الأمور في حالة دارفور والحال كذلك في الجنوب وفي جنوب كردفان والنيل الأزرق والشرق وفي كجبار ومع القطاع المعارض في كل السودان. لكن قبل أن ننساق وراء دوي المدافع وأزيز الطائرات والسيارات وقعقعة السلاح وحوافر الخيول، دعونا نورد مضمون التحرير الذي انفلق إلى ذرّات لا حصر لها في أذهان الصغار قبل الكبار وأضحىَ أنشودة على لسان كل مواطن في دارفور ظلّ يأمل في أن تأتيه حقوقه الفردية والجماعية طائعة تحت بريق هذه الحركة التي تألقت، ومن ثَمّ تعلقت قلوبهم وعقولهم بها، فهل كانت الحركة على قدر تلك الطموحات المشروعة والتحديات المفروضة.

دعونا إذاً قبل كل شيء أن نفسّر ما هو المقصود بكلمة (تحرير) التي تتصدر اسم الحركة من واقع فهمي لرؤية المنظور الفكري للحركة حتى لا ينصرف فهم العامة نحو المعاني المجازية التي تحتمل التأويل والتحوير، والمعاني التي روّجت لها الحكومة بما كانت ترغب في أن تُرسّخه من معنى يستبطن مضموناً إستئصالياً أرادت به تشكيل إطار من الكراهية يقود إلى الانصراف والفتنة بين مكونات المجتمع في دارفور خاصة وفي السودان عامة، وهو تأويل في أغلب مراميه ينحاز إلى ابتسار المضمون الإيجابي وإبراز القشرة السلبية وكأنها هي الجذع والفروع والصفق، وهي غاية تتماهَى مع النزوع نحو صياغة المضامين وقيدها بحيث لا تبدو قابلة للفرهدة والإبهار، وهو نهج تتغلب فيه دائماً الآلة الدعائية المعاكسة بحجمها وعلو صراخها من خوفها وليس بإنتاج إبداعاتها، وذلك بغية ترسيخ ذلك المفهوم الخاطئ توطئة لاستخدامه كأحد أسلحة المواجهة في الصراع الذي هو دائماً ما يكون بين الحق الذي يمثّله المظلومُون، وهم في حالتنا هذه مواطنو إقليم دارفور خاصة والسودان عامة، والباطل الذي يجسّده الظالمون أينما ثقفوا ووطئوا وإنّما حلوا، وهي حكومة الإنقاذ التي يقودها حزب المؤتمر الوطني الحاكم ومشايعيه والمستفرد بالقرار في الدولة والوطن. لا بد لأي نزاع أو حتى خلاف في الرأي مهما صَغُرَ أن يندرج في إطار هذين المحورين مهما كانت رجاحة النسبية لأي منهما، ولا تعني زاوية الترجيح النسبية لأي محور هو نشوء محور ثالث، ليس لأي ميزان أكثر من كفّتين توازنان ما ينبغي ترجيح أحدهما، وهي دلالة تفسير كافية وفارضة لهذا المفهوم ولواقع التعامل بموجبه. من منطلق هذا الفهم العمومي، يذهب دائماً الراغبون

في تأسيس أي تنظيم إلى الاحتكام إلى منظومة عوامل ومؤثّرات ومعايير لاختيار الاسم، حيث لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يتنافر الاسم الذي سيتم اختياره مع الأهداف المنشودة والمعلنة، بل يجب أن يكون الاسم معبّراً ومتوافقاً مع طموحات المُستَهدَفِين (بفتح الدال) بالاستفادة من تحقيق الأهداف المنشودة والمُعلنة، لأنهم يشكّلون عماد التنظيم وقاعدته الجماهيرية ومرجعيته وقوّته الدافعة لاستمراريته، بل أحد أهم أسباب بقائه ونمائه ونجاحه أو فشله.

فمثلاً لا يستقيم أن تسعى مجموعة إلى إنشاء منظمة خيرية لرعاية اليتامى على سبيل المثال وتُسمي المنظمة مثلاً (منظمة الخلاص من أطفال الشوارع) هنا نجد كلمة (الخلاص) جائزة التأويل وأكثر ما تستميل من إنحياز يتوشح الغالب من سِمات الميل نحو الصفة البائنة من المعنى، فهي إذاً كلمة تؤبّن المضمون في المسامع وتجعل من اسم المنظمة اسما مجافياً ومتنافراً ولا يتوافق مع الأهداف المفترض أنها تسعى إلى مساعدة اليتامى وكذلك الأطفال الذين تقطّعت بهم السبل بأسباب عدم معرفة أبائهم وأمهاتهم أو حتى أماكن تواجدهم وما إذا كانوا أحياءً أم لا. وحتى نجعل من القصد أكثر إيضاحاً نسوق مثالاً آخر فنقول، إذا أرادت مجموعة أن تُنشئ حزباً سياسياً واختارت له اسم (حزب رصاصة الرحمة) مثلاً، بلا شك فإن أول انطباع يمكن أن يتركه في مخيلة كل قارئ له، هو أنه حزب لا يمانع في أن يستخدم العنف وسيلة يشرّعها خلسة لتحقيق الأهداف من وراء القوانين أو بوأدها، وهي نزعة لها مفعولها السالب في استقطاب القواعد لا سيما في ظل رغبة شعبية متنامية لإزالة الشوائب الشمولية والنزعات الديكتاتورية من الممارسة السياسية. من هنا فإن العوامل والمعايير الحاكمة والمقيدة لاختيار أسماء التنظيمات إنما نهج يقتدي به الراغبون في بناء عمل قائم على الأسس الداعمة للإنجاح، بينما يحيد عنه الساعون إلى القفز فوق المنهجية والذين تحكمهم العشوائية والاستعلاء، وهي حالة لن تتوقف عند اختيار الأسماء فحسب، وإنما تتمدد وتتنامَى مع عشوائية العمل في التنظيم. وبالعودة إلى تفسير كلمة (تحرير) وكما سبق أن أشرنا إليه من أنه تفسير يستبطن سريرة نقية ويعكس القيمة البلاغية للمفهوم الذي تبنّته الحركة، فإن هذا يتطلب أن نشير إلى أنه لا ينبغي الربط بين بعض إخفاقات الممارسة وفق التأويل المجازي لمجموعات منسوبة أو منتسبة للحركة أو حتى متعاطفة، كانت قد تأثّرت بأحداث تميزت بحصرية في مكانها وزمانها ومحدودة في تأثيرها، فتعاملت مع المعنى المجرّد للكلمة وربطت بينه وبين الكليات الاجتماعية

الأهلية المكونة للمجتمع في دارفور أو في السودان من الزاوية القَبَلية. فالأخذ بذلك على نحو قطعي عطفاً على انكفاءه قلّة من كل وكبوة شريحة وليس الجل، إنما يُفرّغ الحركة من مراميها السامية ويُلقي بها في أتون الوضاعة وكأنها تنظيم بلقع وأغبر. حري بالجميع أن يُدرك أن كلمة تحرير وهي مفردة تتشكل من خمسة أحرف هي (ت،ح،ر،ي،ر) تعني بمنتهى الوضوح (**تصحيح، حرية، رقابة، يقظة، ردع**) هذه هي المفردات التي تترجم مضمون الكلمة وفق ما ذهبت إليه الرصانة الفكرية للحركة، وهي في بلاغتها اللفظية تستبطن مقامات سامية لمعاني عميقة لنوعية المناخ المنشود والذي يزيل النوائب ويشذّب الممارسة السياسية ويضع ركائز العمل القويم ويحفظ ويقنن التقويم ويسدّ الروافد الآسنة ليمنعها من الانسياب لتسميم نقاء المناخ السياسي، كما تُحجّم ربض رويبضة السياسة ومنعهم من لي عنق الحقيقة ونشر الإرخاق والهطرقة وفرضهما بحسبانهما منهج واجب الاحتذاء، وهكذا ضاقت الأسماع وسابقت الظنون الألسن وذهبت بعيداً في تأويلها عندما ساقت كبوة الحركة بادئيها باختيار اسماً لها هو (حركة تحرير دارفور)، وهو اختيار كما شرحنا حاد عن جادة الحكمة والصواب لما لذلك من تداعيات لا حاجة للحركة بتحمّل تبعاتها السالبة، ولعل الحركة سرعان ما راجعت وتراجعت عن ذلك الاسم وذلك كان أوفق مناهج التقييم والنقد الذاتي والتفاعل الفوري مع التداعيات والأخطاء بشكل إيجابي وبذلك أزالت علامات استفهام كبيرة ارتسمت على وجوه الكثيرين من أبناء دارفور والسودانيين عامة وأعطت مصوغاً للآلة الإعلامية الحكومية المضادة بأن تملأ عنان السماء وكل الفضاء بما يمحق الفضائل ويُربي المآفن أملاً في الانصرافية، وليت الحركة ظلّت عصماء في التمسك بمثل هذا النهج الذي كان سيضعها في مقام يتسامى باضطراد لدىَ منسوبيها ومتعاطفيها وتتقدم به منافسيها، لكنها تخلّت عن قدر كبير من هذا النهج طوعاً أو جهلاً أو طمعاً وهو ما آل بها إلى شبح كاد يتلاشى.

قد يذهب البعض إلى أنه ليس مستعصياً القدرة على رص مفردات تبدأ بنفس الأحرف ولكن تعطي تعابير ومفردات بمدلولات بلاغية مغايرة لما ترتّب، نعم هذه حقيقة ولكن هنا ينبغي النظر إلى الترتيب الذي تمثّله مضامين الكلمات في المطابقة بينها وبين الممارسة في أي منظومة سياسية تنتهج الانتقال من نسق ديكتاتوري شمولي إلى رحاب الديمقراطية والشفافية، سنجد أن المفردات تختزل كل تلك الممارسة وتقرّبها لفظاً ومعنىً وترتيباً ومضموناً في هذه السلسلة الخماسية، كيف لا وأي شعب تشبّع

بالممارسات الديكتاتورية الشمولية في حاجة إلى فترة انتقالية للتعافي تكون فيها السلطة أيضاً انتقالية قد تستضمن وتستوعب كليات فئوية وجهوية وحزبية وتكنوقراطية أو بعضاً منها وقد تعكس أوجهاً قبلية وإثنية ولكن من وراء حجاب ولكنها ليست لوبي لكنها شكل بدائي من أشكال إدارة التنوع، وهي آلية تتصدىَ لمتطلبات التصحيح والانتقال يتابعها بالتداخل نشر الحريات الكاملة التي تشتمل على مراحل ووسائل التداول السلمي وتمكّن الفعاليات الحزبية من ممارسة حقها ونشاطها بسلاسة في ظل الرقابة المقننة دستوراً وقانوناً، وهو وضع كفيل بأن يفرز بشوق قاهرة من اليقظة المتواصلة والتي يجب أن تتمثلها الأجهزة والمؤسسات المعنية والتي تم إنشاؤها في ظل الديمقراطية، وأخيراً القدرة المولّدَة على الردع متى برز أي تهديد للمناخ الديمقراطي، وهي قدرة مكمنها ومفاعلها هو الحراك الشعبي العفوي والمنظّم عند اشتمام أي محاولة للإخلال أو الإطاحة بالوضع الديمقراطي ولكن من خلال دعم المؤسسات التي ارتضت بها آليات للانتقال.

بداية نشاط الحركة

الكتابة والتوثيق لأي حركة ثورية تقتضي توفّر المناخ الملائم بجانب عوامل ضرورية أخرى، وأعني هنا بالمناخ الملائم هو ذلك الظرف الذي لا تُضار فيه أهداف الثورة بحجم التوثيق الذي يُنشر للقارئ العام وبالضرورة سيكون في متناول الباحثين والمحللين وغيرهم من ذوي الاهتمامات بالشأن. لذلك أنوّه بأن ذلك المناخ لم يتأت بعد، ومن هنا فالذي أورده في هذا السياق ضمن هذا الكتاب من تناول لحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة ليس سوى ملامسة لطيفة وبالغة الرقّة لجوانب ذات تأثير ثنائي، إيجابي وسلبي وغالبه تحفيزي للمساهمة في الدفع نحو تحقيق هدف الوصول إلى دولة في السودان تستوعب الجميع وتراهم من منظار واحد. بينما نترك الكتابة عن الحركات الثورية بشكل حصري لكتاب قادم وقريب إن شاء الله لكننا لا نعد بتوقيت محدد حيث أن ذلك مرهون بتحقيق أهداف الثورة التي تأسست من أجلها الحركات الثورية .

النشأة

لم يكن امتياز نشأة حركة تحرير السودان يوماً أسيراً لهوى شخص معيّن أو تعبيراً عن أمنيات فرد محدد أو انعكاسا لأحلام ثائر يشار إليه بالحصرية والبنانية والخصوصية،

فقد كانت حركة تحرير السودان دائماً رؤية وفكراً ومضمونا وخلجات وطموحات تفاعلت في دواخل كل إنسان في دارفور بل وفي غير دارفور كان يتوسد الحرمان ويلتحف الفاقة ويوثقه الظلم ويقيّده الظالم قبل أن تُعرف حركة بذلك الاسم، ثم خرجت من طور الآهة إلى صرخة مدوية ردد صداها الذين خرجت من أفواههم والذين تلقّفتها مسامعهم معبّرة عن ميلاد ثورة لازبة للظالمين وحانية على المظلومين، وقد ولدت تلك الحركة الثورية في يونيو عام ٢٠٠١م في دارفور تحت عباءة التحالف الفيدرالي الديمقراطي ثم تحول اسمها إلى حركة تحرير دارفور في مستهل العام ٢٠٠٢م وفي العام ٢٠٠٣م غيّرت اسمها إلى حركة جيش تحرير السودان لعدم التوفيق في الاسم الأول الذي كان منفّراً وقابلاً لتأويلات غير حميدة بل ومرفوضة كما أشرنا سابقاً، وأحمد الله أنني انضممت للحركة بعد أن تغيّر اسمها. ومن هنا فلا يمكن تجيير نشأتها لأحد، لأنها كما قلنا ثورة ظلّت لاهية في النفوس كما تغلي المياه في المرجل منذ عقود، وهي امتداد لنضال الأجيال منذ ما قبل استقلال السودان من الاستعمار البريطاني في الأول من يناير ١٩٥٦ م، والحال كذلك فإنه يجدر بنا ألا نغفل فضل المبادرة وتحمّل تبعات قيادتها في ظروف غاية في الخطورة إلى الشهيد عبد الله أبكر بشر القائد العام لقواتها ومؤسسها وعبد الواحد محمد أحمد نور رئيسها حينما كانت حركة موحّدة، وهما شريكان في وضع لبنات التأسيس وبالطبع إلى جانب آخرين كثر وفي مقدمتهم كل الشهداء الذين ضحّوا بأغلى ما يملكون وهي أرواحهم الزكية ثم لكل الجرحى والمعاقين ممن يعيشون الآن وقد دفعوا بعضاً من أعضائهم في سبيل استمراريتها، كما لا نغفل دور مني أركو مناوي الذي أصبح رئيساً للحركة بعد مؤتمر حسكنيتة رغم اللغط والتداعيات التي أعقبت ذلك المؤتمر، ثم كل الذين ما زالوا يقودون شتات فصائلها بعد أن تزايدت الانقسامات وتناسخت الفصائل رغم ما رشح من طغيان للرغائب الذاتية وانحسار للفضائل الثورية، وكذلك الذين عملوا فيها وتركوها متعففين المواصلة فيما يعتقدون أنه انحياد الحركات الثورية عن مبادئ الثورة ومعانيها السامية، أو الذين ما زالوا منتسبين لأي منها أملاً في إصحاح الإئتلاف لتحقيق الأهداف. ولأنني أريد أن أورد بعض المحطات عن حركة تحرير السودان من تلك التي لها صلة وثيقة بموضوع الكتاب، وحتى يتوثّق قولاً وحدثاً وتاريخاً فإنني سأكون أكثر تركيزاً على حركة تحرير السودان التي كانت موحّدة حتى مؤتمر حسكنيتة وحركة تحرير السودان المنبثقة عن مؤتمر حسكنية التي يقودها مني أركو مناوي وذلك لكونها الحركة التي وقّعت على

اتفاق سلام دارفور ٢٠٠٦ في أبوجا – نيجيريا، الاتفاق الذي كان منتظراً منه أن يضع خطوة مهمّة على طريق السلام العادل والشامل والدائم لتكتمل الخطوات فيما إذا تمكّن الرافضون لتلك الخطوة من استكمال ما يُلبّي الطموح الكامل فيما بعد.

أصدرت حركة تحرير السودان بيانها التأسيسي الذي كما قلنا يقوم على حقيقة العمل نحو دولة تكون المواطنة فيها هي أساس نيل الحقوق وأداء الواجبات دون تمييز بسبب الدين أو اللغة أو الثقافة أو الاثنية أو القبيلة أو اللون أو أي مُميز شبيه باطل، وهي في ذلك تلتقي مضموناً مع كل ما ورد في المواثيق الدولية التي تحفظ للإنسان حقوقه كإنسان في إطار الوطن الذي ينتمي إليه، والذي يتساوى فيه كل المواطنون في الحقوق والواجبات وفقاً للدستور الذي ارتضوه وليس ما يُفرض عليهم. ولأن تسارع الأحداث منذ نشأة الحركة وحتى توقيع اتفاقية أبوجا في ٢٠٠٦ كان تسارعاً مركّباً، فلم تتمكن الحركة من صهر منتسبيها الذين تعددت مشاربهم الفكرية السابقة في بوتقة فكرية واحدة بمفهومها التنظيمي والأيدلوجي بقدر مؤمّن وعميق، نظراً لأن تلك البوتقة لم تتشكّل في صيغتها التصميمية المثالية بعد فكانت فطيرة، وأن نار الحرب التي ظلّت مشتعلة بشكل متواصل وعنيف في السنين الأُول هي الأخرى لم تسعف في إنضاج تلك الفطيرة رغم حرارتها، وعوضاً عن ذلك احتفظت بزخم ارتباطهم بها من خلال تمسّكهم بالثورة التي مثّلت لهم دافعاً متنامياً من الهام واستشراف دائمين، ورصيدها المبكّر من انتصارات عسكرية مشهودة رغم تحفّظنا كما سلف أن قلت على حجم المردود السياسي الإيجابي لتلك الانتصارات العسكرية في اتجاه تحقيق الأهداف المرفوعة وحجم التضحيات عطفاً على اختيار الأهداف. والحقيقة الثانية هي أن منظور حركة تحرير السودان لمعالجة الأزمة يقوم على مرحلتين في ظل المعطيات التي كانت قائمة، والنظام الدكتاتوري الذي كان متسلّطاً على زمام الحكم ورقاب الناس على السواء، ولأنها حركة وُلِدت من رحم المعاناة الدارفورية على وجه الخصوص، فقد كانت ترى انتزاع حقوق دارفور أولاً ولفترة انتقالية ومن ثم تشارك الآخرين من القوى الثورية والسياسية برؤيتها للمعالجة الشاملة والدائمة لأزمة الدولة والحكم في السودان ضمن مناخ تكون فيه بوادر الديمقراطية قد لاحت ويكون فيه الجميع قد تنسّم أريج الحرية، ويجيء تحديدي بأنها وُلِدت من رحم المعاناة الدارفورية مع إدراكي بأن السودان كلّه يرزح تحت معاناة شاملة لكنها في دارفور كان سيلها قد بلغ الزُبَى.

***

إذاً نحن أمام حركة ثورية كبرت بتسارع المآسي ولكنها لم تستكمل كل حلقات النمو الضرورية التي تكسبها فنون الكياسة لتعينها على نوائب السياسة، فقد آلت على نفسها أن تتحمل عِظم مسؤولية النضال من أجل طموحات الملايين في دارفور وتشارك المناضلين الآخرين نفس همومهم نحو الوطن الواحد الذي يبحثون عنه. والأمر الجدير بالوقوف عنده لأهميته وتأثيره البالغ في مسيرة الحركة وفي إخفاقاتها على وجه الخصوص، هو نشأتها التي جاءت كما لو كانت من رحمين اثنتين، وبينما المعلوم عرفاً وعلماً أن المواليد يمكن أن يكونوا توائم من اثنين أو أكثر ولكن في رحم واحدة، إذا بحالة حركة تحرير السودان تأتي استثناءً، حيث كان ميلادها من رحمين هن الحركة التي وُلِدت من رحم في شمال دارفور بقيادة الشهيد عبد الله أبكر بشر القائد العام لقوات الحركة، والحركة التي وُلدت من رحم في جبل مرة بقيادة رئيس الحركة لاحقاً عبد الواحد محمد أحمد نور، وحيث أن النشأة في شمال دارفور وفي جبل مرة قد توافقت في الزمان إلا قليلاً فإن التوافق في الرؤى المبدئية للحقوق هي الأخرى كانت أحد أبرز روابط الملتقين ليشكّلوا ما عُرف حينها بحركة تحرير دارفور ثم لاحقاً حركة جيش تحرير السودان. ولم تكن للأيدلوجيات الفكرية دوراً عميقاً في تشكيل الأطر المبادئية للحركة التي تأسست، حيث أن مؤسسيها لم يكونوا أعضاءً فاعلين في التنظيمات الأيدلوجية رغم ما يشاع عن انتماء عبد الواحد نور للجبهة الديمقراطية (الواجهة الطلابية للحزب الشيوعي) إبّان فترة دراسته في جامعة الخرطوم ١٩٩٢ - ١٩٩٦، الشيء الذي نفاه هو مراراً، كما أن الشهيد عبد الله أبكر بشر لم يكن قد نال ذلك القسط الكبير من التعليم حيث لم يتجاوز تعليمه المرحلة المتوسطة، وليس له أي انتماء سياسي سابق، وأن بقية القيادات تتباين في انتماءاتها السابقة بين أقصى اليسار وأقصى اليمين وعلى امتداد المحطات بين النقيضين، وهناك من يمكن أن يُطلق عليهم المستقلّون.

وبما أن الحركة لم تتمكن في بداية نشأتها من إنتاج ونشر أدبياتها بشكل موسّع كالتي ظهرت في سنوات لاحقة، نظراً لما أشرنا إليه من أن تسارع الأحداث العسكرية والمعارك لم تترك لها مجالاً لذلك، إلا أن الإطار المطلبي للأهداف والحقوق المرسومة بحصرية للإقليم كان هو أيضاً أحد أهم الأسباب التي ساهمت في عدم اتّساع رقعة التفكير في تلك المرحلة نحو الأدبيات الفكرية العميقة المتعلّقة بمنهج ومفهوم الحركة لدولة السودان بعد المرحلة الانتقالية، وقد يجد القارئ تفصيلاً أكثر دقة لذلك الإطار المطلبي للحقوق في الفصل الخاص بالتفاوض. كما أن حجم ونوع الكوادر

الأكثر خبرة واتساعاً في القدرة على كتابة تلك الأدبيات بشكل تفصيلي ودقيق يستوعب شتات الميول الأيدلوجية والفكرية لمنسوبي الحركة ويكون فكراً سهلاً ومقنعاً لمتلقيه لم تكن جزءً من النشأة بالقدر الكمي والنوعي اللذان يمكّنا التأثير بذلك القدر على القيادات الشابة المتحمسة والمتشرّبة بروح الاندفاع الثوري القتالي استجابة للوضع المأساوي الذي كان يتفاقم كل يوم في دارفور، كما أن الذين كانوا هناك لم تتهيأ لهم الفرصة في خضم تواصل المعارك، وبالتالي كان ما يبدو للمراقب أن الحركة هي أقرب وصفاً لوهج عسكري قادر على اكتساح أي قوة عسكرية حكومية آنذاك لكن إلى أين يقود ذلك لم يكن الجواب مؤطّراً حتى مراحل متأخرة من العام ٢٠٠٤م.

هذه الحقيقة تقودنا إلى الحديث عن ثنائية النشأة التي سبق أن تحدثنا عنها، فبرغم عمق وحجج الدواعي الأساسية لاندلاع الثورة والتي تقوم على حقيقة المظالم المتنامية لدارفور على صعيدي السلطة والثروة في السودان، لا بد أيضاً أن نستصحب غبن إفرازات الحروب القبلية التي تزامنت مع بداية انطلاقة الثورة، إلا أننا لن نتوقف عندها ولن نضعها ضمن الأسباب، حيث أنها ليست سوى إفرازات الأزمة بين دارفور والسلطة الحاكمة في الخرطوم، إذ أنه في غياب التنمية في الإقليم وغياب التعليم وانتشار الأمّية وتجاهل الدولة للمتغيرات المناخية التي كان الزحف الصحراوي رأس رمحها حيث بدأ يضرب فيها قطاع السافنا الغنية شجراً وعشباً، كل هذه أدت إلى إجبار الرعاة وسعاة الإبل والماشية أن يكونوا أمام خيارات محدودة ومحصورة، وهو أمر لم يكن منه بد في ظل انكفاء الدولة بكل إمكانياتها وترك المواطن يغالب لإيجاد حل لمعضلات هي فوق طاقاته وقدراته، بل ليست من اختصاصه سوى بالقدر الذي يشرّب به من وعي، وكان حتمياً أن تحدث احتكاكات هنا وهناك لكنها كما قلت لا ترقى سوى إلى نزاعات قبلية لم تكن يوماً يتجاوز علاجها مجالس الحكماء والنافذين من زعماء الإدارات الأهلية للطرفين المتنازعين، وبوجود مجالس الصلح (الجودية)، وبالتالي تناولي العرضي لهذه الجزئية من الإفرازات إنما أردت به إزالة ما حاول النظام الحاكم أن يرسّخه في أذهان غير العارفين عن حقيقة الأزمة بأنها بين الرعاة والمزارعين أو بين العرب وغير العرب وهي ليست كذلك، فهي أزمة بين كل إقليم دارفور والسلطة الحاكمة في الخرطوم، ولعل ما فعله النظام من رد فعل ملئ بالانتقام من المواطنين فقط لأنهم ذكّروه بأنه قد تناسى وتملّص عن مسؤوليته التنموية في دارفور وتغوّل على حقوقهم في السلطة ربما كان أمراً مرسوماً ومقصوداً، وهو دمار أراده النظام ليطال كل

مواطني الإقليم بتنوّع قبائلهم ومشاربهم.

من المحطات الهامة

إن من أكثر الخطابات السالبة التي نهشت من جسم الثورة والثوار، تلك الخطابات التي سعى راغبوها إلى محاولة تثبيت الإدّعاء بأن تأسيس الحركات الثورية المسلّحة إنما يقوم على أرضية قبلية في الأساس، وهو خطاب أول من أطلقه هو النظام، وقد أراد به أن يؤسس لفتنة قبلية شاملة في دارفور بحيث تتيح له استمالة قبائل ضد أخرى للحرب بالوكالة عنه بعد أن تأكد له أنه سيقع بين حجري رحىً لا سيما في ظل إصراره على سياساته الهوجاء التي تتبنى معالجة الأزمات بالإسكات والإخضاع باستخدام الحلول العسكرية والأمنية. وقد تمكّن النظام من إغراء أو إغواء أو استمالة أو إقناع بعض الشرائح من بعض الأفخاذ في بعض القبائل التي اشتملت ثلّتهم من بعض القبائل العربية وقليلهم من بعض القبائل غير العربية للانخراط في مليشيات درّبها وسلّحها وأطلق يدها، عُرفت باسم (الجنجويد) لمساعدته في أن يفعل ما فعله من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة.

إلى حد علمي لم تجتمع قبيلة بعينها في دارفور لتتخذ قراراً بانتساب أبنائها إلى حركة ثورية بعينها أو مليشيا تابعة لحكومة، والدليل على ذلك هو تواجد أبناء القبائل المتنوّعة بشكل بائن في كل حركة وفي كل حزب وفي كل تنظيم وهناك من لا ينتمي لأي كيان ثوري أو سياسي، وبالتالي فإن انتساب الذين انضموا للحركات الثورية قد جاء على نحو فردي وشخصي ومجموعاتي لكنه ليس بقرار قبلي، ولربما في نطاق ضيّق جداً بعض الجماعات من الذين تربطهم علاقات زمالة أو صداقة أو نشأة ويبحثون عن تحقيق بعض الرغبات الخاصة أو طموحات المساهمة الجماعية الفاعلة فيما يجري، بل عُرف أن الحركات في تأسيسها قد تعاملت مع بعض الزعامات الأهلية للقبائل بقسوة ينبئ عن قصر نظر لبعض الأبعاد الاجتماعية ومؤثّراتها، بيد أن الذين انخرطوا إلى ما عُرفت بمليشيات الجنجويد ربما كان لبعض الأفراد من داخل بعض القبائل دور في محاولات الاستقطاب الجماعية للقبائل لكنها لم تسجّل نجاحاً مشهوداً لرفض العديد من زعماء القبائل لذلك النهج وبالتالي كان الانخراط كأفراد أو مجموعات صغيرة هو الغالب، علماً بأن زعماء قبائل عربية وغير عربية مشهود لهم بمواقفهم، تصدّوا معارضين لذلك لإدراكهم لمخطط النظام الراغب في جرّ قبائلهم لتتطاحن مع بعضها فقط لتمكين النظام من البقاء لإبقائهم مظلومين تحت حكمه وليُبقي قبائلهم في جهالتها لاستغلالهم في مآربه التدميرية

للوطن من خلال نشر الحروب في كل أرجائه. وعوضاً عن بعض فشله في استمالة بعض القبائل بكلياتها للانخراط في مليشيات ما يسمّى بالجنجويد، استعاض عن ذلك بالذهاب عبر الحدود لجلب من درج العالم على تسميتهم بالمرتزقة للقيام بالدور القذر الذي أراده لعموم إقليم دارفور، ولعل التقارير تشير إلى جلب قوافل منهم من تشاد والنيجر وموريتانيا والكاميرون وغرب أفريقيا وغيرها ومن بعض دول الشرق الأوسط من منتسبي بعض التنظيمات التي وُصِمت بالإرهاب، ورغم أن الحرب تُخلّف الكثير من الغبن والمآسي أياً كان القائمون عليها إلا أن النازحين واللاجئين يؤكدون إلى أن أكثر الجرائم إيلاماً للإنسانية قد ارتكبها أولئك المرتزقة القادمون عبر الحدود، ولا غرابة في ذلك لأنهم لم ينشؤوا في المجتمع الدارفوري بشكل خاص ولا السوداني بشكل عام فكانت رؤيتهم للإنسان هناك خالية من أي روابط به وفق الفهم الذي يحمله الإنسان في دارفور.

لقد سعى النظام كثيراً للدفع ببعض الاحتكاكات القبلية التي تتقاطع هنا وهناك كحالة ملازمة لحياة الريف التي جاءت بالتزامن مع الأحداث الثورية وذلك بغية خلط الأوراق لخدمة الأجندة التي يُسوّق لها. بيد أننا لا يمكن أن نغفل بأنه كان من بين الثوار من يُردد نفس الخطابات الخاطئة التي تروّج إلى ترسيخ مخطط الحكومة لتحويل أصل النزاع وكأنه بين العرب وغير العرب في دارفور بقصد أو بجهل في ظل عدم تأطير العمل التنظيمي والسياسي في الحركات الثورية بشكل ناضج يعمل على ضبط الخطاب السياسي صياغة ومصدراً، وهو ما ساهم بقدر في إنهاك العمل الثوري مِن أن يتعافى. وكذلك هناك من المجتمع الدولي ممثلاً في القليل من المسئولين في بعض الدول وبعض منظمات المجتمع المدني التي بلا شك لها أجندتها في ذلك، ولكن كانت غالب خطابات المجتمع الدولي لا سيما تلك التي تُعبّر عن وجهة نظر الدول والقائمة على الاستقراء والتحري الدقيقين متّسقة تماماً وواصفة لحقيقة ما ارتكبه نظام الرئيس البشير من فظائع بإستراتيجية مرسومة ومقصودة تجاه دارفور، ومحاولاته لتحوير أصل الأزمة، وقد حددت تلك الخطابات إطار المسئولية الحصرية لتلك الجرائم وحمّلتها للنظام بشكل حصري، وهي الحقيقة التي أوصلت قيادات نافذة منه على رأسها رئيس النظام عمر حسن أحمد البشير ووزير دفاعه الفريق عبد الرحيم محمد حسين ووالي ولاية جنوب كردفان أحمد هارون بأن يكونوا مطالبين للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية كلٌ حسب دوره.

وإذ نحن نُلقي بالإضاءة عبر هذه النافذة المختصرة لموضوع حساس وشائك، لا بد أن

نشير إلى أن الشهيد عبد الله أبكر وفي بواكير نشأة حركة تحرير السودان في شمال دارفور وإدراكا منه بتأثيرات وحساسية النسيج القبلي لأي تحرّك في اتجاه تأسيس عمل ثوري ناجح وحتى لا يتم تأويل نشأة الثورة وأهدافها تأويلاً مخلًّا بمعناها الحقيقي، كان قد التقى بعض القيادات النافذة في القبائل العربية في شمال دارفور وطرح لهم الفكرة بما اشتملت ودعاهم للانضمام للثورة وللحركة التي ستنشأ، وبعد عدة لقاءات عبّرت تلك القيادات عن تأييدها المبدئي للفكرة وطلبت أن تذهب لطرح الأمر على نطاق واسع بين بقية القيادات الأهلية ووجهاء القواعد ومن ثم الالتقاء مرة أخرى للفصل في النواحي الإجرائية التي تؤسس لذلك العمل أن يبدأ، هنا يجدر أن نشير إلى أن النهج الذي بادر به الشهيد عبد الله أبكر لم يكن ليحمل مشروعاً أيدلوجياً وفكرياً مفصّلاً عطفاً على قدراته في ذلك الاتجاه، لكن ينبغي ألا نغفل مدى عمق النوايا الصادقة التي يحملها في دواخله تجاه رغبته في إنجاح ذلك العمل وضرورة مشاركة الجميع فيه تأسيساً على إدراكه وهو الإنسان الريفي المنشأ بأن تأثيرات القبيلة وحساسياتها مع اندلاع عمل ثوري بهذا المضمون ستكون مدمّرة إن لم يتم مخاطبة استحقاقاتها الاجتماعية والتحسّب لتداعياتها وإعداد مقتضياتها العلاجية آخذين في الاعتبار حجم الأمّية بين المواطنين في الإقليم، وبالتالي كان مدخله متّسقاً مع البيئة الريفية ومع سقف المفاهيم التي تهيمن على غالب الناس وتحكم نوازعهم في مثل تلك الملمات، حيث ليس ممكناً فقط طرح مشروع ثوري بخطاب استقطاب أيدلوجي بحت في بيئة يمثل غالبها أناس ريفيين وبدو ونسبة التعليم قليلة.

لم تكن عيون النظام الحاكم غائبة عن ذلك الذي يجري كمشروع مصاهرة اجتماعية لتأسيس عمل ثوري إن لم نقل موفّق في إصابة كبد الصواب لكنه ليس بعيداً عن الخطوات التي ستقود إليه، وبالتالي ظلّ يسارع الخُطَا لإفشال ذلك العمل، فحرّك نافذيه من داخل تلك المجتمعات واستخدم كل إمكانياته التي هي إمكانيات الدولة التي ظل يبعثرها هنا وهناك ويستخدمها في غير ما ينبغي. ووفق رواية بعض المقربين من القائد الشهيد فإن الطرفين وهما عبد الله أبكر بشر قائد الحركة الثورية وأولئك النفر من القيادات المؤثّرة من القبائل العربية في شمال دارفور، قد اتفقوا على أن يتم اللقاء النهائي بينهم في مطلع ديسمبر ٢٠٠٣ في منطقة (أبو قمرة التي تقع جنوب كرنوي وشمال السريف بني حسين) لوضع اللمسات النهائية للانخراط الشامل في مرحلة تأسيس العمل الثوري، وفي اليوم المحدد انطلق وفد حركة تحرير السودان وكان يقوده القائد الشهيد حسن مانديلا وعضوية القائد عثمان محمد البشرى والقائد علي عبد الرحيم

الشندي وآخرين نحو المكان المتفق عليه، وبينما هم في طريقهم إلى هناك تلقّوا اتصالاً من جهة أخطرتهم بأن كميناً قد نُصِب لهم من جهات لا تريد للقاء نجاحاً بل لا تريده أن يتم أصلاً، ويُنصح بأن يعودوا أدراجهم ويلغوا اللقاء، ولم يَحُلْ ذلك الاتصال عن وقوعهم في الكمين المنصوب، حيث تم الاتصال والوفد على مرمى حجر منه، وفعلاً تعرّض الوفد إلى إطلاق نار فتعاملوا معه وتمكنوا من تفادي تأثيره وعادوا أدراجهم، هذا كما جاء وفقاً للرواية. هذا الحادث ترك ظلالاً من الشك لدى الطرفين وهو ما قصده ناصبوا الكمين الذين هم بلا أدنى شك من الموالين للحكومة، لم أتمكن من توثيق الرواية من أكثر من جهة لضمان صحّتها بالكامل خاصة في جزئية الكمين الذي تم نصبه لكنني لا أستبعد حدوثه لما نعرفه عن نهج النظام وأسلوبه.

لم يتمكن الطرفان بعد ذلك من الالتقاء حيث تواترت وتتابعت المعارك وتأزّمت بالهجمات المتواصلة من الحكومة على قوات الحركة أملاً في اعتقادها بأنها ستتمكن من تحقيق هدفها بإشغالهم وعدم تمكينهم من ترتيب أي لقاء وبالتالي تفلح في تأزيم العلاقة بين الطرفين، وذلك بإشراك مليشيات الجنجويد من الذين استطاعت أن تستميلهم بالإغواء أو الإغراء أو الوعيد وغالبهم من الذين جلبتهم الحكومة من خارج السودان، وكان هدفها من إشراكهم هو خلط الأوراق وترسيخ الشكوك والظنون لإبطال أي محاولات للقاء الأطراف مرة أخرى، وقد نجحت إلى حد كبير في ذلك، إلا أن أسماء أعداد ليست بالقليلة قد انضمت لمسيرة الثورة ضمن الحركات وهناك الغالب ممن وقفوا داعمين على الدوام لعدالة القضية لأنها قضيتهم، وتحت كل الظروف فإن النظام والقلّة التي استطاع استمالتها بأساليب متعددة لم ولن يتمكنوا من إفراغ لُحمة التكوين الاجتماعي المتجذّرة لمجتمع دارفور حتى وإن تركت بعض الجروح الغائرة فيه كإفرازات للاحتكاكات الحادة والخفيفة خلال فترة هذه الثورة وإن الزمن كفيل باندمالها.

لكن ثمة حقيقة مهمة وتُمثّل منعطفاً مهماً في التفريق بين ما تدّعيه الحكومة في الخرطوم بأن النزاع إنما هو نزاع بين الرعاة والمزارعين على قلة المرعى والمياه في الإقليم الواسع، ورغم ما ينطوي على مثل هذا التبرير من إسفاف واستخفاف بالعقول وتقزيم وتحوير وإخلال بالحقيقة كونه يركّز على إفرازات الأزمة الحقيقية دون جذورها بتبرير فشل الدولة في أداء دوره الإنمائي، إلا أنه لا بد أن القارئ بحصافته قد أدرك كيف أن النظام يدين نفسه حينما يتحدث عن شح المرعى والمياه التي هي عصب الحياة وهو الحاكم والمهيمن على السلطة منفرداً لعقدين وأكثر ولم يفعل شيئاً في معالجة حاجة الرحّل للمرعى والمياه وقبل

ذلك الخدمات من تعليم وصحة وغيرها. لكن دون الانزلاق في هذا المنعطف ينبغي أن نؤكّد بأنه عندما كانت قوات الحركات الثورية في العام ٢٠٠٣ في طريقها من مواقعها لمهاجمة معسكرات القوات الحكومية في مدن (الدور) و(كتم) و(مليط) وغيرها من المتحركات الحكومية التي اتخذت لها معسكرات في تلك النواحي، كانت قوات الحركات الثورية تمر مخترقة فرقان ودُمر القبائل العربية المنتشرة في تلك المنطقة كما هو الحال مع القرى والهِجر، وكان قاطني تلك الفرقان والدُمر والقرى يُلوّحون لهم مشجّعين ويبادلونهم التحية والسلام، وهو الأمر الذي أدخل الرعب في قلب النظام والملتفين حوله من مؤيديه ومن المستفيدين منه، لأن الذي بلغ مسامعهم من روايات ومشاهد رواها لهم كثيرون، هو أن الفتنة التي دأبوا على طبخها لتكون قاصمة الظهر بين مكونات دارفور الاجتماعية من عرب وغير عرب بحيث لا تنخرط كل تلك الشرائح بشكل جماعي أو فردي في الثورة ربما ستفشل إذا استمرت تلك الصور الرائعة التي بدأت تتشكّل بين قوات الحركات وقاطني الفرقان والدُمر العربية وغير العربية، ولعل أبلغ دليل على ذلك الرعب الذي أصاب النظام قد جسّده المقال الذي كتبه (الصادق الرزيقي) رئيس تحرير صحيفة الانتباهة الموالية للنظام وأحد أبواقه، في مارس ٢٠٠٣م محذّراً من أن تلاحم تلك الشرائح الاجتماعية وخاصة العلاقة التي بدأت تقوى بين القبائل العربية التي تمر قوات الحركات بفرقانها ودمرها وهجرها فيحيونها وتحييهم بل ويتزودون أحياناً منهم قد يتحول إلى انخراط كامل لتلك القبائل في قوات الثورة مما قد يشكّل خطورة على النظام ومخططه الفتنوي، وهو يدرك تماماً أن ذلك حتماً سيقود إلى نهاية نظام الظلم الحاكم الذي يُطبّل له، لذلك فهو ينبّه النظام بأن يُسارع إلى اختراق واستباق ذلك الانخراط (راجع صحيفة الانتباهة ٢٠٠٣). من المؤسف حقاً أن لا يرى الصادق الرزيقي في تصاهر شرائح دارفور خلف الثورة والثوار المطالبين بحقوقهم العادلة خطوة إيجابية وهو أحد أبناء ذلك الإقليم الأقل تنمية، بل أحد الأبناء المحظوظين ممن نالوا حظاً من التعليم مِن أبناء تلك القبائل الأكثر تهميشاً (الرزيقات)، خاصة وهو يعلم أن آلافاً من أطفالهم يظلّون على ظهور الجمال والثيران في ترحالهم الدائم من شمال دارفور جنوبها، ومن جنوبها إلى عمق بحر الغزال في عمق جمهورية جنوب السودان دون تعليم ولا خدمات حتى يغدوا كباراً فتُقعِدهم الكهولة.

عملية قولو

تُعتبر العملية العسكرية التي نفّذتها قوات ثوار حركة تحرير السودان ضد القوات الحكومية في (قولو) في جبل مرة في يوليو ٢٠٠٢ هي البداية الثورية الفعلية للحركة،

ورغم أن الثوار كانوا قد تصدّوا لبعض هجمات القوات الحكومية في منطقة (أبو قمره) وغيرها في شمال دارفور في العام ٢٠٠١ م إلا أن تلك العملية تؤرّخ للعمل العسكري الثوري بعد أن تأسست الحركة باندماج شقّيها الشمالي والجنوبي، وهي أيضاً العملية التي أعطت الزخم المعنوي الأول للثوار بعد أن تمكّنوا من بذر الطمأنينة في نفوس المواطنين بأن هناك من يحمل طموحاتهم نحو حياة ملؤها الحقوق والواجبات المتساوية في دولة عادلة.

رغم كل تلك المؤشّرات التي يمكن أن تقود إلى نشوء حركة ثورية معافاة، خاصة مع أخذ تجارب الثورات السابقة في العالم أو في القارة، وعلى وجه الخصوص تجربة الحركة الشعبية لتحرير السودان والتي بحكم السمات والظروف والعوامل تمثّل أقرب التجارب الممكن الاستفادة بها لكن الواقع يقول غير ذلك، ومن هنا يمكننا أن نُبرز بعض المحطات السالبة في مسيرة الحركة وحجم مساهمتها في تعويق تحقيق الأهداف التي رفعتها والتي ضحّى الكثيرون بأرواحهم وأموالهم من اجلها.

محاصصة المناصب القيادية الثلاث

لا أدري ولا أملك أن أؤكد إلى أي أصل يعود ما درج الكثيرون على ترديده من أن الثوار في حركة تحرير السودان قد اتفقوا في بداية تأسيس الحركة على أن تكون الرئاسة لقبيلة الفور وأن تكون نيابة الرئاسة لقبيلة المساليت وأن تكون قيادة الجيش لقبيلة الزغاوة، رغم محاولاتي الدءوبة للاستقصاء والتحقق عن مدى صحة ذلك من عدمه طوال فترة تواجدي في الحركة وحتى بعد أن قدمت استقالتي منها وإلى حين إصدار هذا الكتاب، إلا أنني لم أجد من يؤكّد بشكل قاطع صحة المعلومة أو ينفيها بشكل قاطع، ومن هنا فقد ذهب تحليلي إلى أن المقولة ربما تم استخلاصها من مصادفة التقاء طرفي الحركة من أولئك القادمين من شمال دارفور حيث كان عبد الله أبكر بشر الذي ينحدر من قبيلة الزغاوه قائداً لتلك المجموعة وبين الذين هم في جبل مرة ويقودهم عبد الواحد نور الذي ينتمي إلى قبيلة الفور، وقد أكد الكثيرون بأن عبد الله أبكر قد دعم رئاسة عبد الواحد نور نظراً لكونه أكثر تعليماً منه وأكبر سناً وتكريماً لكونه المضيف لهم في جبل مرة التي شكّلت منطلق الحركة بعد تأسيسها الاندماجي، ولكن لم يرد مبدأ المحاصصة القبلية كمعيار لأنه في حقيقة الأمر كان يبحث عن حركة تجمع كل أبناء دارفور والسودان إذا تيسّر له، بيد أن موضوع نيابة الرئاسة التي ارتبطت في المقولة بقبيلة المساليت ربما جاءت بعد أن سمّى عبد الواحد نور بشكل فردي كل من خميس أبكر

ومنصور أرباب نواباً للرئيس وكلاهما ينحدران من قبيلة المساليت وقد جاء ذلك في وقت متأخر عن موضوعي الرئاسة وقيادة قوات الحركة، وسيجد القارئ المزيد حول أمر نيابة الرئاسة في الفصول القادمة من الكتاب.

مع فشل كل محاولات فك طلاسم المقولة، ذهبت بفكري إلى أن ذلك ربما كان من وحي النظام الذي بلا شك سيجد ضالته في خدمة أجندته بترويج مثل تلك المقولة. حيث أن ترويج أن ثمة حركة ثورية يقوم تأسيسها على محاصصة المناصب فيها بناءً على المعيار القبلي وبحصرية متعمدة على ثلاثة قبائل من بين ما يقارب مائة قبيلة في دارفور إنما القصد من ورائه إجهاض تلاحم كل دارفور مع الثورة خاصة مع حساسية الاستشعار القبلي الذي هيّجه النظام مسبقاً. الشيء الثاني الأكثر أهمية من ذلك هو أن السودان وبرغم عطب النظام السياسي فيه وضعف بنية الأحزاب السياسية، إلا أن الانكفاء إلى المحاصصة القبلية بالشكل الذي روّجت له المقولة داخل التنظيمات إنما يؤكد هزيمة الثورة لمشروعها الذي تنادي به نحو دولة المواطنة التي يتساوى فيها الجميع في الحقوق والواجبات، وبالتالي لم يكن مستغرباً أن نشهد فعل تلك المقولة ومساهمتها في التشرذم الذي أصاب الحركات الثورية لاحقاً لا سيما بعد اتفاقية أبوجا، حيث بالإضافة إلى ضعف البنيات الفكرية والتنظيمية داخل الحركات، كان الاستقواء بالقبيلة للحفاظ على المناصب أو الانشقاق وتأسيس فصائل جديدة هو أحد ملامح المناهج التي اتبعها بعض ممن يُحسبون على قيادات المسيرة الثورية، وهنا لا يجدر بأن نأخذ ذلك بإطلاق لكننا لا نغفل مدى وحجم تأثير ذلك المنهج، وحري بنا أن نذكر بأنه لم يكن للكيانات الأهلية والاجتماعية للقبائل ناقة ولا جمل في غالب الذي كان يجري باسمها حيث كَررتُ مراراً بأنه لم تجتمع قبيلة بعينها وتتخذ قراراً بانضمام أفرادها لأي حركة ثورية أو مليشيا حكومية، اللهم إلا فرقعات النظام التي يواصل فيها من خلال ما أسماه مجالس شورى القبائل وهو تنظيم أنشأه موازياً لينافس به الكيانات الأهلية الأصيلة للقبائل والقائمة منذ القدم على نهج ارتضته مجتمعات تلك القبائل.

الثورة بين العسكرية والسياسة

من بداهة الإدراك والمعرفة أن الثورة المسلّحة لا تفرّق بين منسوبيها على أساس أن بعضهم عسكريين وآخرين سياسيين، ذلك أن مبتدأ الثورة هو أن يكون الجميع صفاً واحداً في خطوط النضال الثوري سواء أن كان ذلك النضال مسلّحاً أو لم يكن، وأن السياسة ليست سوى مرحلة موازية يمارسها الثوار من خلال تكليف البعض منهم

رغبة في تأمين المكاسب الثورية وصولاً إلى تحقيق الأهداف الكاملة بنجاح الثورة. بعد ذلك يعود الثوار إلى حيث كانوا بعد أن يرسوا دعائم النظام المعافى الذي يمكنه أن يمضي بالأهداف نحو غاياتها، وهي مرحلة يتم فيها استيعاب بعض الثوار في مجالات العمل المختلفة السياسية والدبلوماسية والإعلامية والخدمية وغيرها وفقاً لاحتياجات المرحلة، بيد أن غالبية الثوار يعودون إلى ما كانوا فيه من مهن قبل انضمامهم للثورة، حيث ليست الثورة يوماً مغنماً للذين يقومون بها وإلا تحولت إلى مسخ وتداول سمج بين الطموحات الذاتية تحت مسمّى ثورة، ودونكم ثورة الإنقاذ الوطني كدليل حي وملموس لذلك المسخ حيث تحولت الدولة وكل إمكانيات الوطن إلى ملكية حصرية للانقلابيين فيما أسموه زوراً بثورة الإنقاذ فشوّهوا معنى ومضمون الثورة.

الذي حدث في ثورة دارفور هي أن غالب الذين انخرطوا في صفوف الثوار كمقاتلين ومنذ بواكير الانطلاق كانوا من غير ذوي الحظوة في التعليم بل وممن لم تسعفهم الظروف لاكتساب ممارسات وخبرات كافية في السياسة والإدارة والخدمة العامة، كما أن صغر سن الكثيرين منهم هو الآخر أحد الأسباب السالبة في مردود إدارة الثورة، ورغم أن هناك بعض الذين نالوا تعليماً مقدّراً لكن أصحاب الخبرة بينهم قليل والغالبية كانوا إما صغاراً في السن أو لم يمارسوا أي عمل يكسبهم خبرة عملية تصقلهم وتعينهم على نوائب تقلبات الممارسة وضروراتها نظراً لعدم وجود فرص عمل كافية للجميع حيث غابت الدولة عن دورها، لكن جميعهم كانوا يتمتعون بعمق الحماس والرغبة في التضحية والتفاني في القتال من أجل هدف يحسّونه بل ويعيشونه وأن لم يتمكنوا من توصيفه ووضعه في القوالب المرجوة، وبالتالي فإن نقص التجربة والعلمية والمنهجية وتسارع الأحداث وتصاعدها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في وقت قياسي، لم يمكنهم من امتلاك مقتضيات إدارة الثورة بكل تعقيداتها القتالية والاجتماعية والسياسية والدبلوماسية بما ينبغي أن تكون عليه، لذلك كانت التضحيات كبيرة جداً بينما كان العائد دون ذلك بكثير. لقد كان تواجد ذوي الحظوة في التعليم وأصحاب الخبرة والممارسة السياسية في ميادين القتال تواجداً متواضعاً قياساً بحجم انطلاق الحركة وعلى قلّتهم لم يجدوا المجال مواتياً للتأثير، ولعل ذلك ما يفسّر القصور الذي تحدثنا عنه في إدارة الثورة إدارة ناجحة، بل أن الشباب المتحمس الذي انخرط بأعداد كبيرة في الحركة كان في حاجة للتوجيه والتعليم بوجود كوادر مقتدرة وقريبة منه بأعداد كبيرة ومؤثّرة، تسلّحه بالمعرفة ووسائل التعامل بشكل علمي ومنهجي مع المراحل

المعقّدة للثورة وتلجم أي اندفاع هائج أو قائم على الزهو الذي كان قد بدأ يتنامى.

لقد انخرط العديد من المثقّفين في الحركة من حيث هم متواجدون في دول المهجر أو كخلايا مستترة داخل السودان، ورغم النتائج التي كان يسجّلها الثوار في المعارك إلا أن عطاء الكوادر المثقّفة على تلك الصعد كان عطاءً مقدّراً أيضاً، بل وكان له الدور الأكبر في تعريف العالم الخارجي بالأزمة وتحريكه ليدعم عدالتها مما قفز بالقضية إلى اعتلاء المقعد الأول للقضايا من حيث اهتمام العالم بها وقد سمّيت بمأساة القرن، ولم تشهد قضية مثل ذلك الإجماع العالمي في التأييد سواء أكان ذلك التأييد ناتجاً لضغوط شعبية أو تمهيداً لتحقيق مصالح عليا في ذلك الوقت القياسي، لكن هذه الطفرة السريعة وبمثل ما كان بريقها ساطعاً كان أيضاً حارقاً، حيث ادخل بعضاً من الزهو المتجذّر في نفوس القيادات الشابة المقاتلة والتي تقود الحركة وتملّكتها مشاعر الإحساس بقرب النجاح وفق منظورها الذي لم يبلغ الخضرمة بعد فبدأ الخوف يدب في دواخلها كلما شعرت بأن ثمة كوادر عالية التعليم أو ذات خبرة وممارسة في العمل العام أو السياسة ترغب في الانخراط في الحركة أو توسيع نشاطها ليستوعب مقتضيات الثورة وأهدافها، وقد كان سهلاً عليها إقناع الشباب المقاتلين في الجبهات بأن هؤلاء قد يسرقون الثورة، وهو اتهام تحكمه النسبية في الذين تصح فيهم ويقبل التأويل بالصحّة أو بالخطأ عند الآخرين ممن هم في موضع الاتهام من الجانبين، ولكن الحقيقة التي لا تقبل الجدال هي أنه لو انخرطت أعداد كبيرة من ذوي التعليم المقدّر والخبرة العملية والممارسة في ألوية الثوار المقاتلة لكان قد أمكن تأسيس الحركة على فكر راسخ وهيكلية ثابتة وتنظيم قوي يستند إلى العلمية والمنهجية، ولما كان مثل ذلك الإحساس يمثّل أي هاجس لأن الآليات التنظيمية ستكون قادرة على ضبط إيقاع الانتساب ودور الأفراد، ولأمكن للحركة أن تدير الثورة باقتدار ونجاح بما ينبغي أن تكون عليه.

لا شك أننا هنا لا نريد أن نقلل من قدرة أو مساهمة أي فرد، كل المساهمات التي قُدّمت من أي فرد مهما كانت قدراته كانت مساهمات مقدّرة ولست من يقيّمها، لكن ثمة عجز في صهر تلك المساهمات والقدرات بالشكل الذي يفيد الثورة ويدعم مسيرتها ويعجّل بلوغها غاياتها ولا يقعدها بالشكل الذي نراه ونعيشه الآن، كما ينبغي أن يدرك القارئ بأننا بهذا التحليل المقتضب والممركز نؤكد حقيقة أنه لم يكن هناك من هو خارق في الثقافة والخبرة والممارسة السياسية بما يُفهم أنه كان غائباً عن الحركة وهي في ساحات القتال، وإنما الذي يجب إدراكه هو أن ذلك العنصر النوعي بإجماله كقوة بشرية وكتأثير فكري وفعلي وتوجيه نوعي كان غائباً. وعلى أي حال فإن تناول ذلك الأمر

بشكل دقيق ومفصّل سيكون مكانه كتابنا القادم عن الحركات الثورية في دارفور.

تعدد القيادة العسكرية

الثورات المسلّحة الناجحة هي تلك التي تخضع لقيادة ثورية واحدة، ذلك أن تلك القيادة هي مصدر القرار الثوري إذا تعلّق الأمر بالتخطيط لإدارة المعارك التي تخضع للمتمرّسين عسكرياً من الذين اختارتهم الحركة لتولّي ذلك الأمر تحت قيادة قائد عام واحد أو إدارة الحرب التي تخضع للمتمرّسين سياسياً تحت قيادة المسؤول السياسي المختص الذي هو الآخر ينفّذ سياسة مرسومة من مؤسسة الثورة، وإذا نظرنا إلى تجربة حركة تحرير السودان التي هي في الأساس كانت قائمة على قطاعين عسكري وسياسي في مناقضة جوهرية لمضمون الثورة المسلّحة التي لا ينبغي فيها أن يحمل الفرد وصفاً إما عسكرياً محضاً أو سياسياً صرفاً، نجد أن فوق ذلك الانزلاق، فالقطاعات الثورية المقاتلة هي الأخرى لم تكن تخضع لقيادة عسكرية واحدة، لم يكن القائد العام لجيش الحركة هو الآمر والناهي لكل القطاعات العسكرية وغير العسكرية، هناك في واقع الحال أن لكل قطاع قائد يأتمر بأمره، وهو الآخر يأتمر لأحد الثلاثة الكبار في الحركة، هناك من يأتمرون بأمر رئيس الحركة، وهم المتواجدون في قطاع جبل مرة وغربها وبعض الوحدات في القطاعات الأخرى، وهناك من يأتمرون بأمر نائب رئيس الحركة وهم المتواجدون في القطاع الغربي من دارفور وآخرون يأتمرون بأمر الأمين العام للحركة وهم المتواجدون في القطاع الشمالي والأوسط وبعض ممن في القطاعات الأخرى، وهنا واقعياً نستطيع أن نقول إما أن هناك ثلاثة رؤساء لحركة ثورية واحدة باسم حركة تحرير السودان وهو أمر لا يستقيم، أو ثلاثة حركات ثورية تحت مسمّى واحد وممارسة متباينة، الأخير هو الأقرب لحالة حركة تحرير السودان، وما يؤكد هذا الاستنتاج الواقعي هو أن الحركة عندما انقسمت فيما بعد ذهبت هذا المذهب، مني أركو مناوي ترأس الحركة في مؤتمر حسكنيتة، وعبد الواحد محمد أحمد نور ترأس المقاطعين لمؤتمر حسكنيتة، وخميس أبكر ترأس مجموعة التسعة عشر التي انشقّت من الحركة التي يرأسها عبد الواحد نور. إذاً كان الثوار فيما نسميه حركة تحرير السودان برغم حجم تلك الهالة الشاخصة كانوا في عملياتهم العسكرية ينطلقون من أوامر عديدة وليس هناك سوى التنسيق الذي كانت تفرضه المعارك، بيد أننا نضيف بأن من كان يقال عنهم السياسيون والذين من المفترض أن يكونوا ثواراً مقاتلين كغيرهم ويمكن للقيادة الميدانية أن تستدعيهم في أي وقت وأينما كانوا، لم يكن لوضعهم في صيغة المقاتلين أي توصيف عملي. مجمل هذه الوقائع كانت أحد أبرز

الإخفاقات في حركة تحرير السودان، ولذا بقي الاسم وبداخله بقيت النزعات الذاتية بكل أشكالها تتصارع حتى انفجرت فيما بعد إلى ذلك الكم الهائل من الفصائل التي تحمل نفس الاسم ولكنها من حيث المضمون ليست سوى هياكل هشّة يسندها ذلك الاسم البرّاق فتتشبّث به، فهل غلبت النزعات الذاتية على النزعات الثورية أم انهارت الشكيمة الثورية فتفرّق الثوار كلٌ بما بقي له من ثورية.

الخطاب عن الجنجويد

لم يكن لكلمة (الجنجويد) كمفردة أي أهمية لغوية رغم أن التفسيرات العمومية ذهبت إلى الربط بين الإنسان والخيل والسلاح و(الجن) كما يحلو للبعض أن يقول، وهي مفردات لمضامينها المنفصلة باستثناء الجن دور في الأزمة. لكن الكلمة لاقت رواجاً كونها ارتبطت بالمآسي التي أرتُكِبت في دارفور، وبالتالي فقد دخلت القاموس الإنساني تحت ذلك المفهوم الذي ارتبطت به. وإذا كان ينبغي للتوصيف السليم أن يأخذ مجراه بما ذهب إليه القول من أن الاسم دال على سوء الأفعال، فإن رئيس النظام عمر حسن أحمد البشير هو الجنجويدي الحقيقي الذي يحمل الرقم (١) لأنه هو الذي استخدم القوات النظامية بكل عتادها العسكري ورعى توظّيف العامة من البسطاء ممن انخرطوا في تلك المليشيات التي حملت ذلك الاسم، وقد قلت أن أولئك الذين انخرطوا في تلك المليشيات لا بد أن يكون بينهم من غُرر بهم ومن تم إغراؤهم وآخرين تم تهديدهم وهناك من انضمّوا تحت شعورهم بالخوف من بعض الخطابات السالبة للثوار، وبالطبع هناك من استهوته الحرفة في ذاتها لتحقيق مآرب أخرى، ومنهم من هو من دارفور ومنهم من تم جلبهم من خارج السودان وهم السواد الأعظم وينطبق عليهم اسم المرتزقة الذي هو أشد مضاضة في السوء في وصفهم من كلمة جنجويد، وبينما غالب من درج الناس على تسميتهم من بعض القبائل العربية، فإن هناك من هم من غير القبائل العربية من دارفور وغير دارفور مثل (جيش الرب اليوغندي) كما يؤكد النازحون واللاجئون في جنوب دارفور وتدعمهم بعض تقارير المنظمات ذات الاهتمام واعترافات بعض الذين شاركوا ضمن تلك المليشيات. لكن ما أردت التركيز عليه هو الجانب السلبي من الخطاب السياسي لقلّة من قيادات الحركة من الذين كانوا وتحت الارتباك التنظيمي الذي كان سائداً خلال مسيرة الحركة لا يفرّقون بين من هو من الجنجويد ومن هو من غيرهم، فاستخدموا اللفظ على إطلاقه فأخذوا الغالب الذين كانوا غير ذلك ولهم مواقف مشهودة بجريرة القلّة ممن وقع وكان من فرائيس النظام، فالجنجويد ليسو سوى أداة طوّعها

النظام ونظّمها لخدمة أجندته التي أراد بها تحويل الأنظار عن حقيقة الأزمة وطبيعة الصراع الذي هو في أصله بين دارفور بكل تشكيلاتها الاجتماعية والقبلية المطالبين بحقوقهم في قسمة عادلة في السلطة والثروة ضد نظام الإنقاذ بقيادة عمر حسن أحمد البشير رئيس الجمهورية الجنجويدي الحقيقي الأول، النظام الذي تحت رعايته تعاظمت المظالم بشكل مخيف لم يسبق له مثيل. بيد أن كثيراً من أولئك الذين غُرر بهم عادوا وانضموا إلى الثورة ضد النظام بعد أن أدركوا أنهم كانوا سيؤكلون بعد أَكل الثور الأبيض، والحقيقة التي لا مناص منها أن البقية أيضاً عائدون. ولأن المفردة ارتبطَت بالأعمال الشنيعة التي ارتكبتها فقد انتقلت المفردة إلى قواميس الكثيرين في العالم عندما يريدون وصف أي عمل شنيع.

ضمن حكاية رواها لي أحد الذين التقيتهم في إحدى المنتديات ولا أجزم بمدى صحّتها، قال أنه قرأ مرة أن الزعيم الدرزي اللبناني وليد جنبلاط وضمن انتقاده للبرلمان اللبناني في إحدى الدورات وصفه قائلاً (هذا برلمان جنجويد)، ولعله ربما كان يعبّر عن مواقف اتخذها البرلمان ويراها معيبة أو معاكسة لرؤيته فأغضبته وقال قولته على حد قول الراوي ، كما أن وسائل الإعلام أيضاً تحدثت عن بعض محطات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المصرية في ميدان التحرير في القاهرة عندما دخل بعض من يسمّونهم بالبلطجية وهم يمتطون الخيول والجمال إلى ساحة ميدان التحرير لتفريق المتظاهرين والمعتصمين بالقوة، حيث جاء ضمن عناوين (الجزيرة نت) صورة وعنوان يقول «جنجويد في قلب القاهرة»، لقد أخذت الكلمة مكانها في قاموس وصف الأفعال الشنيعة والمعيبة وهي لا ترتبط بقبيلة أو جنس أو عرق أو شعب ولا غرابة في ذلك، ولكن بالتأكيد ليس سهلاً أن تختفي الكلمة من قاموس البشرية في العقود القريبة القادمة.

محظوظان اختارا التعاسة

لو قيل لي أعطني أشخاصاً محظوظين لقلت لك عبد الواحد محمد أحمد نور رئيس حركة تحرير السودان ومني أركو مناوي الأمين العام لنفس الحركة والرئيس لاحقاً لحركة موازية، ولو قيل لك أعطني أشخاصاً اختاروا التعاسة بدل السعادة لقلت لك عبد الواحد محمد أحمد نور ومني أركو مناوي، أما لماذا فليرافقني القارئ ليعرف ذلك وفق تحليلي. لم أكن اعرف عبد الواحد نور ولا مني أركو مناوي قبل بدء توسّع النزاع في دارفور فيما بعد العام ٢٠٠٢ م، ولم ألتقيهم إلا في العام ٢٠٠٤ م حين ذهبت إلى أسمرا بعد أن تم اختياري ضمن أعضاء وفد الحركة للجولة الأولى للتفاوض في أبوجا – نيجيريا في أغسطس ٢٠٠٤ م كنت فقط أسمع عن أسمائهم من خلال الإعلام. فالاثنان من الشباب ويصغراني بعقدين

تقريباً، وحيث أنني كنت في السعودية لأكثر من عشرين عاماً فلم تتهيأ الظروف لتلك المعرفة المبكّرة بهما، وحينما التقيتهما في أسمرا وهما يقودان حركة تحرير السودان في منصبي الرئيس لعبد الواحد نور والأمين العام لمني مناوي لقضية بذلك الحجم في مواجهة حكومة بمثل تلك القساوة والتمرّس والمكايدة كما هي حكومة الإنقاذ بقيادة الرئيس عمر البشير في ظروف ديمقراطية لتلك التي في دارفور، أدركت أنهما قد ارتقيا مرتقاً صعباً وأن هذا المرتقى إما أن يأخذ بهما إلى عنان السماء إذا نجحا أو يحبط بهما إلى قاع الأرض إذا فشلا، ولا شك أن القارئ يدرك صعوبة الخيارين من حيث تحقيق الأول وتفادي الثاني. وأنا أؤكد حقيقة أخرى هي أن الاثنين كانا من شباب دارفور والسودان الذين يمتلئون طموحاً في ارتياد مراكز قيادية في الدولة والمشاركة في ممارسة السلطة عبر الثورة التي يقودان أحد أهم تنظيماتها هي حركة تحرير السودان، طموحهما وحده ليس كافياً وذلك أمر يحتاج إلى التفصيل وليس هنا مجاله بل أختزنه لكتابي القادم عن الثورة، وبالتالي سأقفز إلى ما أريد أن أتحدث عنه عن طبق الحظ الذي هبط عندهما فاختارا بدلاً عنه ما هو أدنى.

عوامل نجاح الثورة المسلّحة

حتى تنجح أي ثورة مسلّحة وتحقق أهدافها التي أعلنتها سواء أن كانت ثورة تحرر أو ثورة تغيير كتلك التي اندلعت في دارفور، لا بد من توفّر سبعة عوامل أساسية هي: منطقية مبررات قيام واستمرارية الثورة، عدالة الأهداف المعلنة، اتساق الخطاب السياسي وثباته، التفاف الشعب المستهدف بنتائجها حولها، عناد الطرف الآخر وغياب الرشد فيه، توفّر العمق الجغرافي الإستراتيجي، وأخيراً توفّر الدعم السياسي والدبلوماسي الإقليمي والدولي وحُسن استغلاله، ودون الحاجة إلى التعمّق في عوامل مساعدة أخرى نجد أنه باستثناء اتساق الخطاب السياسي وثباته حيث كما سبق أن قلنا أنه كان مضطرباً في بعض الأحيان وغير ثابت في أحيان أخرى، فإن كل العوامل الأخرى قد توفّرت بالكامل للثورة وبالضرورة طبعاً لحركة تحرير السودان، بل أن عامل الدعم السياسي والدبلوماسي الإقليمي والدولي الذي أتيح للحركة، لم يسبق أن حظيت قضية به خلال خمسين عاماً رغم أن استغلاله لم يرتق إلى حجمه. لقد كان في مقدور الحركة أن تجد الطريق مهيئاً لبناء علاقة استثنائية وذات خصوصية وفي فترة وجيزة مع كل دول العالم باستثناء بعض الدول العربية التي تم مخاطبتها مبكّراً لكنها صدّت أبوابها وتمادت في دعمها المتعامي لنظام الخرطوم دون تروٍ، والصين التي طغت مصالحها مع النظام على مبادئ ثورتها التي قادها زعيمها الراحل ماوتسي تونغ فانغمست في تزويد النظام بأسلحة الإبادة،

وروسيا الحانية إلى أخذ موقع مريح من النصيب بمغازلة نظام الرئيس البشير دون الحركات الثورية الدارفورية أو غيرها، ويبدو أن روسيا ما بعد غورباتشوف ولا سيما بقياس تعاملها في قضية دارفور العادلة كأنها قد أسقطت من قاموسها لفظ الثورة نهائياً وهي التي تمرّغت في نعيم الثورة البلشفية لما يقارب القرن حين استقطبت الشعوب المغلوبة على أمرها آنذاك. في المحيط الإقليمي كانت هناك قلّة من القادة الأفارقة الذين تشبه أنظمتهم من حيث الأحادية نظام الرئيس البشير، والذين يحسّون بسخونة لهب الثورة الدارفورية خوفاً من أن تُلهم شعوبهم فيذهبون مذهبها ويكررون نسختها، لذلك كانوا يطلقون تأييداً خجولاً للنظام من حين لآخر، بيد أن الغالبية العظمى من القادة الأفارقة كانوا داعمين لعدالة قضية الدارفوريين والسودانيين عموماً من منطلقات متباينة وإن لم تنعكس دعماً ملموساً.

من هنا عندما قلت أن عبد الواحد نور ومني مناوي تركا طبق الحظ واختارا ما هو أدنى، ذلك لأنهما لم يتمكّنا من تحويل كل تلك العوامل الإيجابية لصالح الثورة، والتي كانت ستحقق الأهداف التي رفعاها بالكامل وفي وقت قياسي، وكانا ربما وضعا أقدامهما وهما ما زالا في ربيع العمر على أولى العتبات التي تقودهما مستقبلاً ليبلغا شأواً من رياحين القادة العظام في العصر الحديث كأمثال أبرهام لينكولن وديجول وماوتسي تونغ وغاندي ومحمد علي جناح وهوشي منه ومانديلا وجون قرنق وأمثالهم ممن قادوا شعوبهم إلى تحقيق أهدافها بنجاح، بيد أنه لا بد أن نشير إلى فوارق السن والمعرفة والتجربة والظروف بين الشابين وأولئك العقد الفريد من الزعماء الثوار وما حققوه.

أن تتبنى ثورة لتحقق لشعبك الرفاهية وتدخل التاريخ كزعيم مثل كل الزعماء الناجحين، عليك أن تعمل وفق قاعدة بسيطة هي، إذا نجح مشروعك وتحققت أهداف شعبك وفشلت أنت في تحقيق طموحك الذاتي فأنت ناجح، أما إذا تحقق طموحك الشخصي وفشل مشروعك في تحقيق أهداف شعبك فأنت فاشل، بيد أن الظروف التي تهيأت للشابين كان ممكناً لهما أن يضربا عصفورين بحجر واحد، نجاح الثورة بتحقيق طموحات شعبهم وتحقيق طموحاتهما الشخصية. ربما كانت الخبرة والتجربة عاملان حائلين لم يمكّنا الاثنين من النجاح بالقدر الذي نتصوره، لكن في القرن الذي نعيش فيه حيث تتوفر وسائل المعرفة وتدنو المسافات حتى لتكد تنعدم، تصبح المعرفة والتجربة في متناول اليد. لقد انزلق الاثنان إلى نفق ضيّق من التناطح بينهما بعد أن قيّدا نفسيهما بخلافات هي ليست سوى جزئيات هلامية وسرابية تقود سالك دروبها إلى التوهان، فقد كان هاجس عبد الواحد نور هو أن مناوي بحكم التصاقه بالقوة الأكبر من مقاتلي

الحركة قد ينتزع منه الرئاسة يوماً ما، وبالتالي كان يعمل في خطٍ موازٍ للحشد لتنظيم آخر، بينما كان مناوي مزهواً دائماً بأنه مدعوم بالقوة العسكرية الضاربة للحركة حتى مع قدرته على إخفاء ذلك الإحساس كثيراً وبالتالي ينتابه الشعور الدائم بأنه ينبغي أن يتبوأ رئاسة الحركة وليس عبد الواحد نور، والاثنان كما قلت وقعا ضحية الصعود الإعلامي الدولي السريع للقضية بما جعلهما يعتقدان بأن الحصاد قاب قوسين أو أدنى. وهنا لا بد أن أشير إلى حقيقة أخرى وهي أنه ليس كل ما هما فيه هو من صنعهما، وإنما كانت للبطانة القريبة التي تحيط بكل واحد منهما كإحاطة السوار بالمعصم والتي سقطت هي الأخرى أسيرة لعدم وحدة وقوة تنظيم الحركة، دور كبير في تزيين ذلك الواقع لهما بما جعلهما لا يلتفتان إلى عوامل النجاح التي توفّرت للحركة لقيادة القضية إلى نجاح باكر، ولا إلى ترتيب الأولويات، ولا إلى التنبيهات التي كانت بائنة بأن إغفال الفرصة إنما يقود إلى ضياعها ومن ثم الندم عليها، وهو ما حدث واقعاً فجعل منهما محظوظين أضاعا فرصة العمر، وليس سهلاً أن يجدا مثل تلك الفرصة مرة أخرى، وإذ هما ما يزالان يُعلنان بأنهما يحملان مشاعل في مسيرة الثورة، لا بد أن يُدركا حقيقة تلك الفرصة الضائعة، وأن عليهما أن يستفيدا من التجربة، وأنه الآن من بين العوامل السبعة التي سبق أن ذكرتها بأنها أساسية لنجاح أي ثورة مسلّحة وكانت قد توفّرت سابقاً، لم يبق منها الآن سوى ثلاثة، هي منطقية قيام واستمرارية الثورة وعدالة الأهداف المعلنة وعناد الطرف الآخر وغياب الرشد فيه، وكم ستكون المعادلة صعبة وشاقة لتجاوز الفراغ الذي تركه غياب العوامل الأربعة الأخرى بحسبان أن من بينها عامل غاية في الأهمية وهو عامل التفاف الشعب المستهدف بنتائجها حولها، لا سيما بعد الانتكاسات التي عايشها من تجارب مع الاتفاقيات ومن تخبّط وتشرذم وانكفائية في الحركات الثورية، وشخصنة وانتهازية لدى البعض ممن يرفعون شعار الثورة.

لقد ذكرت مراراً من خلال كتاباتي في مختلف وسائل النشر وأحاديثي في المنتديات المتعددة، أنني لا أبرئ نفسي كأحد قيادات الحركة من بعض الإخفاقات التي رافقتها في تلك المرحلة الحساسة حتى وإن كنت أحمل رؤية مغايرة لما حدث وكنت أحمل مشروعاً لم يكتمل، بل لا يستطيع أي قيادي في الحركة أن يبرئ نفسه تماماً إلا إذا كان ساكناً ولا يعمل ولا يتفاعل ولا يتحرك، والسكون هو في حقيقته أبلغ وأضل سبيلاً من الإخفاق، وبالتالي لا يمكن لأي قيادي أن يركن إلى رصيده المعرفي أو تجاربه أو خبراته وممارساته الحياتية في العمل العام لإبعاد نفسه عن مسؤولية الإخفاق والإلقاء به على عاتق الآخرين، ذلك ليس من الشهامة في شيء مهما كان تواجده بعيداً من الحلقة الضيّقة

لرئيس الحركة وأمينها العام وحيث مطبخ القرار وإعلانه كحالتي، ولا يشفع كل ما يمكن أن يكون قد قدّمه الفرد من نصح واستشارات لم يؤخذ بها في تبرير ما كان يمكن أن يقوم به هو على الصعيد التنفيذي وفق مقتضيات موقعه عندما تكون بعض مقومات التنفيذ قد تيسّرت له حينها إلا بشكل نسبي، وأنه يمكنه فقط أن يتمتع بإيجابية التبرير بقدر معنوي وأدبي وتاريخي بما تحفظه الوثائق والأنفس من حقائق لدوره في الثورة وهي التي تصب في صالحه وتحدد نسبة مساهمته أو عدمها من مسئولية الإخفاق الشامل أو الجزئي ومن النجاح الشامل أو الجزئي، ولو قدّر لي أن أستقبل بعضاً مما استدبرت من قرارات اتخذتها قبل انضمامي لحركة تحرير السودان أو في بدايات انضمامي لاتخذت غير ما ذهبت إليه حينها، وهنا لا أريد أن أصوّر حركة تحرير السودان وكأنها كلها لوحة من الإخفاق وإنما أعكس أن حجم الطموح والأهداف المعلنة هي التي تضخّم حجم الإخفاق عندما تجد أن أكثر تلك الأهداف لم تتحقق، لكن لا شك أن هناك أيضاً قدر مُعتبر من الإيجابيات للتجربة.

إدارة المناطق المحررة

لقد قلنا أن هدف الثورة هو تغيير الواقع الأليم للإنسان في دارفور على طريق تغيير واقع الإنسان في الدولة السودانية وصولاً للوطن الذي تُزن فيه الأمور بميزان العدل بلوغاً لدولة يرتضيها الجميع فتسعهم فيضحّون بكل جهد عندهم من أجل وحدتها وسيادتها وتطورها. هذه الفرضية وكون أنها واردة في أهداف حركة تحرير السودان، إلا أننا في واقع الأمر عندما نُخضِع تلك الفرضية للتجربة الحية التي خاضتها الحركة في مرحلة من مراحل نضالها وسيطرتها على مساحات شاسعة من ريف دارفور وقراها وبواديها، ورغم أن القارئ يدرك بأن الحركة ليست دولة ولا تملك إمكانيات الدولة لكنها من المفترض أنها تحمل مشروعاً للتغيير، إن لم تتمكن من وضعه بكامله موضع التنفيذ في المناطق التي سيطرت عليها، إلا أنه ينبغي أن يعكس مسؤولوها القائمين على أمر إدارة تلك المناطق روح ذلك المشروع في تعاملاتهم مع المواطن الذي يعيش في تلك المناطق والعمل على تقديم الخدمات على قلّتها وقلة إمكانياتها، فالمواطن الذي يرتضي البقاء في المناطق التي تخضع لسيطرة الحركة الثورية، يعلم تماماً بانه يُعرّض نفسه لانتقام النظام من منظور أنه محسوب على الثورة، والواقع أن المواطن في دارفور لم يبخل على الثورة بكل ما يملك حيث وقف معها في أحلك الظروف، لذلك من أبجديات إدارة المناطق المحررة أن يكون القائمين عليها من الثوار هم أقدر الناس على كسب ود

المواطنين، وذلك لا يتأتى إلا من خلال التعامل الذي يُعطي المواطن الطمأنينة والأمل حتى إذا لم تتوفر له الخدمات بالشكل الذي ينبغي أو يرتضي، ويشعره بأنه هو المستهدف بنتائج الثورة. كان من المفترض أن تكون الخدمات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة على قلتها وعدمها هي أولى اهتمامات الثوار، ورغم أن هناك بعض الإشراقات التي تناثرت هنا وهناك حيث قدّمت الحركة بعض جهدها في سبيل راحة المواطن، لكنها لم تعكس إستراتيجية شاملة للحركة، ولم تشكّل معالم بارزة تعبّر عن مشروع متكامل لمفهوم الإدارة المدنية للمناطق المحررة أو عنواناً كبيراً لمشروع تغيير، وهو أحد أسباب عدم وضع الحركة احتلال المدن والاحتفاظ بها ضمن إستراتيجيته، وهنا أعود فأقول أن ذلك يعود إلى نهج إدارة الحرب عسكرياً وليس سياسياً وهو الأمر الذي كان يجب أن يكون عكس ذلك ولما لاحتلال المدن والاحتفاظ بها من تأثير عميق في مفهوم إدارة الحرب. كما أن بعض الثوار ونظراً لضعف وعمق التلقين الثوري والتوجيه المعنوي السليم لديهم، كانوا يتصرفون بشيء من التجاوز في بعض الأحيان مع بعض المواطنين في المناطق الريفية المحررة، تلك التصرفات ورغم انفلاتها ببراءة ومهما حاولنا التقليل منها حجماً وحصارها في مضمون القلّة إلا أن صداها كان شاملاً ومدمّراً مع التضخيم الذي يمارسه النظام بإعلامه، الأفراد الذين يفعلون ذلك لا يدرون أنهم بذلك يضعون المواطن أمام استرجاع لحالة المقارنة، فبدلاً من أن ينعقد ولاؤه للثورة يبدأ في المقارنة بين حالته بسوئها عندما كانت المنطقة تحت سيطرة الحكومة قبل قيام الثورة وحالته الآن والمنطقة تحت سيطرة الثورة، بل يذهب أبعد من ذلك ويتصور كيف سيكون الحال إذا دانت السلطة في الدولة كاملة للثوار، وهنا لا يمكن مطالبة المواطن البسيط أن يكون واسع الأفق والإدراك ليفرّق بين مشهدين في كثير من الأحيان يسمع عنهما، أي مشهد الثورة العريضة بكل إيجابياتها وسلبياتها واستشراف نهاياتها المنشودة وبين تصرّف فرد أو قلّة من الثوار في لحظة حتى وإن عاقبتهم الثورة على تجاوزاتهم، هذه النافذة من الثورة، أي نافذة إدارة المناطق المحررة والتعامل مع المواطن حتى وإن تمثّل ذلك من قلة من الثوار، إلا أن وقعها وانعكاسها السالب على الثورة كان كبيراً، خاصة كما أكرر مع الآلة الإعلامية للحكومة التي استخدمت الأمر وضخّمته، لذلك هذه أيضاً كانت إحدى كبوات حركة تحرير السودان.

التوقيع في أبوجا

سيجد القارئ في الفصل الخاص بمسيرة المفاوضات أكثر ما يتعلق بتفاصيل الأمر، لكنني هنا في هذه الفقرة أريد أن أشير إلى البعد الإطاري السالب لتوقيع حركة تحرير

السودان بقيادة مني مناوي على اتفاقية أبوجا بانفراد ودون الحركتين الأخيرتين لا سيما وفي بداية الجولة السابعة كان رؤساء الحركات الثلاثة عبد الواحد نور والشهيد د. خليل إبراهيم ومني مناوي قد وقّعوا على وثيقتين هامتين، وهما الرؤية التفاوضية المشتركة والبرنامج التفاوضي - الحد الأدنى، (تجد النصوص ضمن وثائق الكتاب)، وهنا أقول أن أهمية التوقيع على تلك الوثائق من الرؤساء الثلاثة وفي ذلك التوقيت المبكّر من الجولة السابعة للمفاوضات والمعنية بالتفاوض حول موضوعات تقاسم السلطة والثروة والترتيبات الأمنية النهائية تبعث بأكثر من رسالة مهمة، والرسائل المهمة التي أعنيها هي: رسالة إلى كل مواطني دارفور بأن الحركات الثلاث وقبل بدء التفاوض تقف في خندق واحد وتحمل طموحاتهم بعهد واحد من خلال رؤية تفاوضية مشتركة وبرنامج تفاوضي للحد الأدنى، وبالتالي تلك الرسالة تزيل كل الهواجس التي خلّفها مؤتمر حسكنيتة من حقيقة انقسام حركة تحرير السودان والخوف من انعكاس ذلك في الجولة المهمّة والفاصلة من التفاوض، كما تبعث الطمأنينة في نفوس المواطنين في دارفور بأن قضيتها في أيدي مسئولة ومتوحدة. الرسالة الثانية هي لنظام الرئيس البشير ومفادها أنه لا مجال للمراهنة على الفرقة بين الحركات الثلاثة أو التعويل على التباين في أيدلوجياتها، وأنه ليس أمامه كنظام ظالم إلا أن يتجاوب وينزل عند رغبة المواطن والتي عبّرت الحركات عنها بوضوح. الرسالة الثالثة هي للوساطة الأفريقية بأن أمامها وحدة متماسكة للحركات الثورية حول برنامج تفاوضي موحّد وعليها كوساطة أن تؤدّي دورها دون النظر إلى المعادلة التي ترجّح دائماً كفّة الحكومات على الحركات الثورية، لأن في الكفّة الثانية شعب بكامله هو شعب دارفور، وعلى الأرجح شعب السودان بأكمله. الرسالة الرابعة هي للمجتمع الدولي ومفادها أن الحركات الثورية وهي تثمّن كل الدعم الإنساني والسياسي والدبلوماسي الدولي للقضية ليس من أجل مساومة الحركات الثورية للقبول على تسكين معالجة القضية الدارفورية في مساحة لا تمس بالتوازن الذي أنتجته اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، ذلك أن نيفاشا افترضت بأن المؤتمر الوطني هو ممثل أمثل لكل الشمال الجغرافي للسودان في حين أنه هو الطرف الظالم لدارفور أصلاً بل ولكل الشعب السوداني، وقد كان ذلك الافتراض خاطئاً وبالتالي لا ينبغي الاستناد إليه في معالجة الأزمة في المنبر الدارفوري. التوقيع المنفرد بعد كل تلك العوامل الإيجابية التي توفّرت للثوار يُعتبر انتكاسة قوية وارتداد عن العهد الذي تم إعلانه بالتوقيع على الوثيقتين

المشار إليهما في صدر هذه الفقرة، وهذا يعني بوضوح أن الرسائل الأربعة المهمة التي أشرت إليها انقلبت إلى ضدها وتمدد الانعكاس السلبي لها ليزيد من أمد الأزمة وبالتالي يضاعف معاناة الإنسان في دارفور وفي مقدمتهم النازحون واللاجئون. التوقيع المنفرد من حركة تحرير السودان بقيادة مني مناوي بغض النظر عن أي مبررات ساقها هو أو حقائق لم يكشف عنها بعد، يعدّ مطبّاً ارتجاجياً تفككت فيه أحزمة الأمان التي كانت تؤمّن وحدة القضية وتناثرت بسببه نواجز الحركات الثورية وهو بحق كبوة من كبوات الثوار على طريق الثورة لكن لا يمكن أن نحمّله تشرذم الثوار إلى فصائل عديدة فيما بعد، لأننا إن فعلنا ذلك فكأنما نبرئ المخفقين من بذرة الإخفاق التي أثبتت الوقائع بأنها في الحقيقة متأصلة بنسبية في دواخل كل الذين ساهموا في شرذمة الحركة الثورية.

شهداء الحركة في المهندسين

كان يوم ٢٤ مارس ٢٠٠٧ م يوماً عادياً كأيام الأسبوع بالنسبة لعامة الناس في السودان، لكنه بالنسبة للجرحى والمعاقين من ثوار حركة تحرير السودان بسبب الحرب والذين كانوا يسكنون في أحد المنازل التي استأجرتها الحركة لهم في حي المهندسين في أم درمان لرعايتهم وعلاجهم لم يكن يوماً عادياً بل كان يوماً دموياً يحمل في طياته كوابيس الموت، أما بالنسبة لمنسوبي الحركة الآخرين جميعهم فقد كان مزيجاً من الحزن والغضب والأسى والفشل معاً، ماذا حدث في ذلك اليوم؟! بينما كان ٢٩ جريحاً ومعاقاً من الثوار يقبعون في منزلهم ولا يوجد بينهم سوى عدد يقل عن أصابع اليد الواحدة لخدمتهم بينما يتبادل الجلوس في مدخل المنزل ثوريان اثنان يعملان على حراسة المنزل ويحملان بندقيتي كلاشنكوف هي كل ما سمحت به الإدارة الثورية لقوات الحركة بتواجده في ذلك المنزل لأغراض الحراسة الروتينية، في يوم ٢٢ مارس ٢٠٠٧م افتعل بعض عناصر أمن النظام مشاجرة أمام المنزل فحاول أحد المتواجدين بالمنزل الذي تصادف تواجده في الخارج بالتدخل للفصل بين المتشاجرين، فما كان من المتشاجرين إلا أن انقلبوا ضرباً عليه فسارع بعض من في المنزل لنجدة زميلهم وانتهى الأمر بالنظام إلى تصعيد الأمر مطالباً بإخلاء المنزل والرحول عن المنطقة وهو أمر ليس له علاقة بالشجار وتداعياته لكن الأمر برمّته كان مُختلقاً تمهيداً لما هو أنكى. في تمام الثالثة ظهراً من يوم ٢٤ مارس ٢٠٠٧م إذا بالقذائف والذخيرة تنهمر على المنزل من كل الاتجاهات، لم يكن أمام الثوريين المسلّحين سوى أن يتعاملا بقدر ما يمكنهم مع ذلك الوضع المفاجئ لهم ولزملائهم في الداخل، ورغم أن القوات المهاجمة والتي

اتخذت مواقع حصينة لها على مداخل الشوارع المؤدية إلى المنزل باستخدام حاملات الجنود المدرعة والسواتر التي توفرها جدران المنازل ومجاري الأمطار إلا أن الاثنين الصامدين تمكنا من إرعاب ذلك الكم الهائل من الجنود المهاجمين ووقف تقدّمهم وجعلهم يعتقدون أنهم يتعاملون مع مصادر نيران عديدة، لذلك لم يتجرؤوا على التوغل في اتجاه المنزل، استمر الحال كذلك حتى الساعة الخامسة مساء حيث تمكن خمسة من الثوار الذين يقيمون كحراسات في منزل الأمين العام للحركة والقريب من موقع الحادث من الوصول إلى ساحة شارع المنزل من الناحية الخلفية، وحيث أن المشهد كان مستفزاً ومغضباً فلم ينتظروا حتى النزول من السيارة الليموزين التي كانت تقلّهم، فتعاملوا بأسلحتهم الخفيفة مع القوات المهاجمة وهم داخل السيارة ولكن عاجلتهم قذيفة آر بي جي أطلقها أحد جنود قوات النظام عليهم فدمرت سيارتهم واستشهدوا بداخلها حرقاً، بعد ذلك بقليل نفدت الذخيرة لدى الشخصين الوحيدين المتواجدين سلفاً لحراسة المنزل وحينها فقط تمكنت القوة المهاجمة من السيطرة على المنزل حيث استشهد في التعدّي أربعة من داخل المنزل والخمسة الذين أصابت قذيفة آر بي جي سيارتهم فاستشهدوا محترقين، بينما زادت جراح الجرحى وتضاعفت إعاقة المعاقين بفعل ذلك الهجوم البربري الغادر على أناس أبرياء لا حول لهم ولا قوة، وتلك هي إحدى نماذج معالجات النظام التي أوصلت البلاد إلى هذا الدرك المتهاوي من التدهور.

في تلك المعركة غير المتكافئة حيث جاءت قوات النظام المهاجمة بأكثر من مائة عربة مصفّحة وعدد من الدبابات، أي ما يقارب ألف جندي، فقدت حركة تحرير السودان ثمانية ثوار وتاسعهم استشهد في المستشفى العسكري بعد نقله إليه للعلاج ونذكرهم بالاسم هنا للتاريخ وهم، آدم أبكر آدم بخيت، وعمار يعقوب جبريل حسن، ويعقوب حسن آدم بخيت، وكودي عبد القادر بريمه محمد، وزكريا امبده عبد القادر، وشريف إسماعيل محمد بنات، وعاصم إبراهيم محمد عبد الشافع، والنور آدم عبد الشافع، وأبو بكر آدم أحمد، سائلين الله أن تغمرهم شآبيب الرحمة والمغفرة وأن يعجّل ويديم الصحة والعافية على كل الجرحى والمعاقين الذين ما زالوا حتى الآن يعانون، بينما فقدت قوات النظام المهاجمة ضابطاً برتبة مقدم هو عماد الدين سعد الحسن والجندي محمد نور الشفيع وهناك عدد من المصابين من الطرفين، ورغم الحزن الذي يعترينا من فعلتهم إلا أننا نترحم على أرواح من ماتوا من كل الأطراف وندعو بالشفاء والصلاح لكل الجرحى ومن أخطئوا بتلبية دعوات النظام الجائرة.

تلك الحادثة وتعامل قيادة الحركة معها منذ مراحل الإرهاصات التي بدأت بحادثة دار الحركة قبل ذلك الحادث بأربعة أشهر حين اعتقل ضابط شرطة اثنين من قيادات الحركة وحبسهم لمجرد تلاسن متبادل معهم نتج لأن أعضاء الحركة قد تجاوزوا سيارته في الطريق العام بينما كانوا يقودون سياراتهم على نفس الطريق بالتوازي، فقامت قوة من الثوار بمداهمة مركز الشرطة وأسر ضابطين وحبسهم في دار الحركة، لكن تم تسوية الأمر بمعالجة حكيمة قبل أن تستفحل الأمور، وبينما تناست الحركة الحادثة، لم يتناس النظام ذلك، فكانت حادثة المهندسين والتي بالتوازي معها احتلت قوات النظام دار الحركة واعتقلت العشرات من أعضاء الحركة من منازلهم دون أسباب.

تعامل قيادة الحركة مع إرهاصات ما قبل الحادث وأثناء اندلاع الحادث ومع تداعياته لم يكن حكيماً ولا ثورياً، كان يمكن تدارك الحادث ومعالجته بشكل أفضل وأكثر حكمة منذ يوم المشاجرة المفتعلة والتي سبقت يوم النكسة بيومين، أي قبل أن يستفحل الأمر وتكون الحصيلة ذلك العدد من الشهداء، فقد كان تعاملاً أقل ما يقال عنه أنه دون المسئولية وينم عن الاستسلام والخضوع للعجز رغم أن مواعين الحكمة والرأي في الحركة لم تخو بعد، كيف يستقيم أن يفشل كبير مساعدي رئيس الجمهورية وهو الشخص الرابع في الهرم الدستوري للدولة، يفشل في الاتصال بوزير الداخلية ونائب رئيس الجمهورية ورئيس الجمهورية جميعاً لأن هواتفهم مغلقة، كيف يستقيم أن لا يكون هناك خط ساخن لهيئة الرئاسة في الدولة والتي يُفترض أن كبير مساعدي رئيس الجمهورية ضمنها، إذاً فقد كان الأمر مدبّراً من قمة رئاسة الدولة، بأن يُكمل المهاجمون مهمتهم دون أن يتمكن كبير مساعدي رئيس الجمهورية الذي هو رئيس الحركة وجرحاه ومعاقيه يُقتلون ولا يجد المسؤولين عن ذلك لإيقاف المهزلة، وزير الداخلية لا يخضع لكبير مساعدي رئيس الجمهورية، مدير الأمن لا ينفّذ أمر ولا يأخذ بتوجيهات كبير مساعدي رئيس الجمهورية، عميد شرطة يرفض تنفيذ أمر كبير مساعدي رئيس الجمهورية، تلك كانت قسمة السلطة التي يريدها النظام، القسمة الضيظى التي كُنت على رأس رافضي التوقيع على الاتفاقية بسببها في أبوجا وكانت منظورة بالنسبة لي، ثم ظللت على مدى سنتين بعد الاتفاقية أنادي بضرورة الاكتفاء بالعبرة في أنفسنا بعد أن أسقطنا الأخذ بالعبرة من الاتفاقيات التي سبقتنا، ولكن القيادة العليا للحركة وعلى رأسها مني مناوي تعامت وأغلقت ضميرها، لكنك عندما تسأل عن المغزى وراء ذلك الإغلاق لا تجد إجابة شافية، ربما يفصح مني مناوي عن ذلك يوماً ما. برغم ما

أعتقد بأنها بعض الأخطاء التي قد يكون الثوار البسطاء قد ارتكبوها بتصرفاتهم العفوية والتي تقتضي المساءلة وفق القانون مثل المشاجرة التي افتعلها أفراد الأمن أمام منزل الجرحى في حي المهندسين توطئة لدفع الأمور إلى تلك الهاوية أو غيرها والتي كان يمكن أن تُعالج بحكمة بين الطرفين إلا أنني أيضاً ألقي ببعض اللائمة على الحركة في أنها لم تضع الشخص المناسب في المكان المناسب في العديد من ملفاتها الحساسة وعلى رأسها ملف الاتصال مع النظام في المسائل الأمنية، بيد أن الشخص وإن كان مناسباً فإنه بالضرورة أن يكون محكوماً بمنهجية الحركة وإستراتيجيتها أيضاً، والتي لم تكن بمستوى الأحداث الواقعة والمتوقّعة. ولكنني وبرغم تقديم صيغة الحكمة في معالجة الأحداث المماثلة إلا أن ما آل إليه الوضع في حادثة المهندسين كان يتطلب تعاملاً ثورياً مماثلاً بعد وقوعه، والحركة قطعاً كانت قادرة على أن توجع النظام إن هي رغبت في ذلك، بل كان ينبغي أن تفعل ذلك وفاءً لشهدائها لطالما أدركت أن الحادث مدبّر من قمة قيادة النظام، وحينها كان قادة النظام هم الذين سيبحثون للاتصال بحثاً عن معالجة تقوم على عقلانية، الحركة كانت تستطيع فعل ذلك لكنها تعاملت بأخلاقيات لا يفهمها ولا يعترف بها النظام مسلكاً حتى وإن وقّع على اتفاق قيل أنه من أجل السلام، لذلك أقول أنه كان يوماً مزيجاً من الحزن والغضب والأسى والفشل، وتلك كانت كبوة أخرى من كبوات الحركة في مسيرتها.

مصفوفة الفاشر

في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٨ م التقى علي عثمان محمد طه نائب الرئيس السوداني الذي سافر إلى الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور، التقى مني أركو مناوي الذي ما زال حينها كبيراً لمساعدي الرئيس السوداني ورئيساً للسلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور بناءً على اتفاقية أبوجا، والذي كان قد غادر الخرطوم عقب هجوم حركة العدل والمساواة في ١٠ مايو ٢٠٠٨ م واعتكف لدى قواته في منطقة (مزبد) في شمال دارفور مغاضباً كما يقول من عدم التزام الحكومة بتطبيق الاتفاقية، وكانت قواته قد بدأ تململها يتعاظم جراء ما تعاني منه من هجمات من الحركات الرافضة لاتفاق أبوجا تارة ومن قوات النظام تارة أخرى، بالإضافة إلى تململها من عدم تطبيق الاتفاقية وسؤال هذا الناس أين الوعود.

وقبل أن نتحدث عن هدف وتوقيت ذلك اللقاء، نورد المرافقين من الطرفين أولاً، فقد حضر الاجتماع من الحركة إلى جانب مني مناوي كل من محمد التجاني الطيب المفوض بالسلطة الانتقالية ورئيس اللجنة العليا لتطبيق الاتفاقية حينها، علي حسين دوسه عضو المجلس الوطني، الدكتور محمد سليمان آدم المستشار بالسلطة الانتقالية،

أبو عبيده عبد الرحيم الخليفة وزير البيئة والآثار بولاية الخرطوم، عبد العزيز عثمان سام المستشار القانوني للسلطة الانتقالية، آدم إسماعيل النور الأمين العام لمفوضية إعادة التأهيل وإعادة توطين النازحين بالسلطة الانتقالية، آدم النور محمد الأمين العام لمفوضية التعويضات بالسلطة الانتقالية، مبارك حامد علي الأمين العام لمفوضية السلم والمصالحة بالسلطة الانتقالية ومحمد بشير عبد الله مدير مكتب مناوي بالقصر الجمهوري، بينما حضر إلى جانب نائب رئيس الجمهورية علي عثمان محمد طه كل من الفريق أول عبد الرحيم محمد حسين وزير الدفاع، المهندس إبراهيم محمود حامد وزير الداخلية، عبد الباسط سبدرات وزير العدل، الفريق صلاح عبد الله قوش مدير الأمن، د. مطرف الصديق وكيل وزارة الخارجية، الحاج عطا المنان رئيس مجلس إدارة شركة شريان الشمال والفريق محمد أحمد الدابي رئيس مفوضية الترتيبات الأمنية بالسلطة الانتقالية.

هدف نائب الرئيس السوداني الظاهر من ذلك اللقاء هو إعطاء كبير مساعدي الرئيس السوداني ورئيس السلطة الانتقالية الانطباع بأنهم قادمون بجدية من خلال ذلك الوفد الكبير والرفيع لتأكيد التزامهم القائم بالاتفاقية وتحريك جمودها، أما الهدف الخفي فهو إقناع الثاني للعودة إلى الخرطوم قبل سفر الأول إلى نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة باحتياجات أفريقيا الإنمائية في دورتها رقم ٦٣ في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٨م والذي بلا شك سيتناول ضمن ما يتناول مواضيع التنمية في دارفور.، بالإضافة إلى اجتماعات مجلس الأمن التي ستنعقد في سبتمبر وأكتوبر ٢٠٠٨م لتناول تقريري الأمين العام عن الحالة في السودان ونشر القوات الهجين في دارفور للشهور الثلاثة التي تسبق الاجتماعات، والنظام يريد أن تتضمن تلك التقارير جهوده هذه رغم أنها جهود خدّاعة لكن تقرير الأمين العام سيضمّنها وهو ما يهدف إليه النظام، ومعلوم أن مثل ذلك الاجتماع سيتناول سير تطبيق اتفاقيات السلام في السودان وبالتأكيد اتفاقية أبوجا وقضية السلام في دارفور كحالة خاصة ومن ثم تصدر القرارات بناءً على ذلك، وما تخشاه الحكومة هو أن يرفض مناوي العودة قبل ذلك الاجتماع وبالتالي ينسف مخطط الحكومة في تحسين صورتها فيه وعلى ثلاثة مسارات هي تطبيق اتفاقية نيفاشا واتفاقية أبوجا واتفاقية الشرق، بينما كان مناوي قد قصد بخروجه عقب هجوم حركة العدل والمساواة للخرطوم أن يبعث برسالة تحذير قوية للحكومة في ذلك الظرف بأنه يمكن أن يعود إلى مربع الحرب، خاصة مع قابلية أن تفتح له تشاد صدرها وإمكانية التحالف مع حركة العدل والمساواة وبقية الحركات الثورية الرافضة،

والحقيقة أن هدف مناوي الأساسي ليس العودة إلى الحرب بقدر ما هو الضغط على الحكومة للتحرك الإيجابي نحو تطبيق الاتفاقية التي كانت شبه مجمّدة لتقديم بعض ما يمكن من خلاله أن يطفئ اللهيب الذي بدأت ألسنته تتطاول وسط مقاتلي الحركة بعد مضي سنتين وأكثر من عمر الاتفاقية دون أن يشهدوا منافع لدارفور ولا على مستوى الحركة.

كنت أنا حينها موجوداً في بريطانيا بعد أن غادرت يائساً عن الإصلاح واتصلت بمناوي فلم أجده لكنني تركت له رسالة لدى مدير مكتبه الميداني منبهاً له بعدم جدوى لقاء الفاشر لأنه سيخدم النظام في تقارير الأمين العام وفي اجتماعات الأمم المتحدة في نيويورك ومجلس الأمن بشأن دارفور وعليه أن يضغط في اتجاه فضح عدم التزام النظام وإلا ستبقى معاناة المواطن في دارفور ومعاناة الحركة وسيبقى جمود الاتفاقية كما هو، ولا حاجة لاتفاق باطن أضعف في ظل وجود اتفاق ظاهر قائم ومشهود، وأن تطبيق الاتفاقية في ظل وجود خطط وبرامج ومشروعات جاهزة للتنفيذ أعدتها مفوضيات السلطة الانتقالية لا يحتاج سوى إلى إيفاء الحكومة بالتزاماتها تجاه تلك البرامج والمشروعات المعدة للتنفيذ، لكنه لم يأخذ بالنصح وذهب إلى الفاشر وشارك في لقاء المصفوفة، ومرة أخرى اتصلت به في الفاشر وأبلغته بأنه بإصراره ومضيه في المصفوفة عليه أن يعود من الفاشر إلى (مزبد) ولا يذهب إلى الخرطوم إلا بعد تنفيذ على الأقل نصف ما تم الاتفاق عليه في المصفوفة التي لم أكن حينها أعلم حتى بتفاصيلها لكنني أدرك أنها ستلحق بغيرها من النكوص، لكنه لم يأخذ بكل ذلك ووقع في فخ نائب الرئيس وعاد للخرطوم ولم يظفر من المصفوفة سوى بطبق من الوعود البرّاقة التي تمرّس نظام الرئيس البشير في تقديمها في مثل تلك المواقف وغيرها، وحقق نائب الرئيس علي عثمان طه ما كان يصبو إليه وعاد إلى الخرطوم وانطلق فرحاً إلى نيويورك لحضور اجتماعات الأمم المتحدة ممنياً نفسه بتحسين صورة النظام بالاعتماد على تلك المصفوفة الجوفاء وقد نجح إلى حد ما، حيث اشتمل تقرير الأمين العام الصادر في أكتوبر ٢٠٠٨م إشارة إيجابية عن اجتماع المصفوفة وهو أمر خدم النظام لكنه لم يخدم الحركة ولا مواطن دارفور لأن المردود بالنسبة للتطبيق كان صفراً. كان يمكن لمناوي حتى بعد زلّته بالموافقة على اللقاء أن يسجّل هدفاً بإصراره على حضور رئيس بعثة اليوناميد لذلك الاجتماع والتوقيع على المصفوفة كأضعف الإيمان وبذلك يضع النظام أمام مواجهة نواياه لمواجهة التقارير المقبلة للأمين العام. ملابسات الإعداد للقاء مصفوفة الفاشر

كانت إحدى الكبوات التي تؤكّد مرة أخرى طغيان العشوائية على المنهجية في حركة تحرير السودان.

عبد الواحد نور والقيادة من المهجر

عندما يكون الإنسان على رأس قيادة حركة ثورية مسلّحة، تتعاظم مسئولياته من عدة زوايا، فالثوار يعتبرونه القائد الملهم والمثل الأعلى لهم في ساحات المعارك والقتال من خلال مشاركته لهم سواء في الخطوط الأمامية أو مراكز القيادة أو وفق ما تقتضيه المعارك، ويأملون أن يظهر براعة في دهاليز السياسة وألاعيبها من خلال التعامل السياسي العميق مع القضية وفق الظروف والمعطيات مع الثبات على المبادئ التي رفعتها الثورة حفاظاً على مصداقيتها وتأكيداً على عزيمتها، ويجيد بروتكولات الدبلوماسية بالتعامل مع سائر الذين يتم الالتقاء بهم من الدبلوماسيين وزعماء ورؤساء الدول من خلال القدرة على إقناعهم بقدرة الثورة على تحقيق البديل الذي يضمن تحقيق المصالح المشتركة أو في أدنى مستوياتها ترك الانطباع لديهم بحكمة القيادة، ويكتنز من العواطف الإنسانية ما ينعكس تعاملاً ليّناً وحانياً مع الإنسان البسيط الذي تناضل الثورة من أجل تحقيق طموحاته، جملة هذه المعاني هي التي تُعظّم القادة إذا تحلّوا بها وهي التي تحط من قدرهم إذا افتقدوها أو أهملوها، ولذلك كان الذين قادوا ثورات مسلّحة ناجحة على سبيل المثال وليس الحصر، أمثال جورج واشنطن الذي قاد أمريكا للاستقلال وأصبح أول رئيس لها، وتوزي لوفرتش الذي قاد ثورة التحرر في هاييتي في القرن الثامن عشر وانتصر على إسبانيا وفرنسا وبريطانيا وحرر شعبه، وماوتسي تونغ الذي قاد الثورة الصينية في مسيرة الألف ميل، وديجول الذي انتزع فرنسا من براثن الاحتلال النازي في الحرب العالمية الثانية، وكاسترو الذي قاد كوبا إلى التحرر، ولوممبا الذي قاد ثورة تحرير الكونغو قبل أن يُغدر به، وهوشي منه الذي قاد ثوار الفياتكونغ في فيتنام إلى استقرارها، ومانديلا الذي استطاع أن يجبر نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا أن يفكك نظامه أملاً في التعايش مع ضحاياهم، وأخيراً وليس آخراً الراحل جون قرنق الذي أوصل شعبه إلى تحقيق الحلم الذي ظل يراودهم بتأسيس دولتهم المستقلة بعد حرب دامت لعقود، جميعهم تحلّوا بالصفات التي سبق أن أشرت إليها، لكنهم فوق كل ذلك كانوا دائمي الحصر على التواجد وسط مقاتليهم إلا نادراً، وهذه هي قاصمة الظهر لكل قائد ثورة، إذا كانت أربع صفات يمكن أن تكون نسبية فإن تواجد عبد الواحد نور لثلاث سنوات في كينيا وأربع سنوات في باريس وثلاث سنوات في يوغندا

وغيابه عن تواجده مع ثواره على الأرض كل تلك المدة لم يكن اختياراً موفّقاً منه، لا يمكن قيادة ثورة مسلّحة ناجحة من ذلك البعد ولسنوات، ربما يمكن قيادة ثورة سلمية من بعيد، وهذه كانت إحدى كبوات رئيس حركة تحرير السودان.

هذه بعض المحطات ذات التأثير السالب على القضية والتي كانت حركة تحرير السودان قد وقعت فيها منذ فجر تأسيسها وخلال مسيرتها، وهنا يجب أن أؤكد بأن القارئ قد يكون مالكاً لحزمة مما يعتقد أنها سلبيات ارتكبتها الحركة ولم ترد ضمن هذه المحطات السالبة، لكنني انطلق من فلسفة الإشارة إلى سلبيات وفق تقديري لها تأثير كبير في المسيرة، والتي بلا شك إذا تم تفكيكها وتفصيلها لن يكون من اليسير حصر كل جزئياتها المفككة لكنها في مجملها تشكّل عناصر يمكن أن نطلق عليها عناصر سالبة بمستويات تأثير متباين.

حركة العدل والمساواة السودانية

تشير أدبيات حركة العدل والمساواة السودانية بأنها تأسست في نوفمبر من العام ٢٠٠١م وفق ما جاء في بيانها التأسيسي، لكن نشاطها طوال عام وعدة أشهر بعد التأسيس كان قاصراً على العمل السياسي ومن خلال الإعلام وبين أوساط السودانيين في بلاد المهجر بشكل كبير وربما خلايا نائمة ومتحفّزة داخل السودان، ورغم أن دستور الحركة يتضمن اعتمادها كافة الوسائل لتحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها بما في ذلك استخدام السلاح إلا أن استخدام هذه الوسيلة بدأ كما قلت بعد ما يقارب عام ونصف من إعلان التأسيس.

مؤسس الحركة الشهيد الدكتور خليل إبراهيم محمد رحمه الله، حيث رفع راية النضال بعد أن تبيّن له حقيقة حكومة الإنقاذ وكان على عهده ممسكاً بقضيته حتى لقي ربّه، وهو من مواليد مدينة الطينة وطبيب، تخرج في جامعة الجزيرة في العام ١٩٨٤م، كان متواجداً في هولندا حين أصدر البيان التأسيسي، ويجدر بالذكر أنه وحتى ما قبل خروجه من السودان في العام ١٩٩٩م كان عضواً فاعلاً في الجبهة القومية الإسلامية التي دبّرت ونفّذت الانقلاب الذي قاده العميد آنذاك عمر حسن أحمد البشير على الحكومة المنتخبة ديمقراطياً في السودان والتي كان يرأسها الإمام الصادق المهدي في يونيو ١٩٨٩ م.

كان الدكتور خليل إبراهيم مقتنعاً مثل غيره من قيادات الجبهة الإسلامية القومية

التي آمنت بقوافل المجاهدين التي كانت تقاتل في جنوب السودان من منطلق القناعة بالمشروع الحضاري الذي أعلنته الحكومة، وهو البرنامج الذي دعمته الجبهة الإسلامية التي ينتمي إليها والتي كانت تهيمن على مفاصل السلطة في حكومة الإنقاذ الوطني، وقد تقلّد عدة مناصب دستورية في الحكومة، أبرزها وزارة التربية في حكومة ولاية شمال دارفور، ووزارة الشئون الهندسية في ولاية النيل الأزرق ثم مستشاراً في حكومة ولاية واراب بجنوب السودان، لكنه يؤكد بأن سبب خروجه يعود إلى أنه بلغ من القناعة بأن النظام حاد عن الصواب وأصبح ظالماً وجهوياً وحائداً عن العدل والمساواة، وإن احتكار السلطة والثروة في البلاد قد طال أمده، وهو الأمر الذي قاده إلى قطيعة تامة وبالتالي عداء متواصل مع النظام، رغم ذهاب بعض الآراء إلى أن الوصول إلى القناعة بأن النظام أصبح ظالماً بعد عشر سنوات من العمل بداخله وهو نظام مستفرد بالسلطة في البلاد ربما لا يترك المساحة للكثيرين لإدراك واستيعاب وتقبّل البعد الكامل للمبررات التي سيقت رغم واقعيتها، الشيء الذي قاد الكثيرين إلى الذهاب بتحليل الأسباب وترجيح كفّة أصالتها إلى خلافات على السلطة بين منسوبي الجبهة الإسلامية القومية من جناحي البشير وأعوانه والدكتور الترابي وحوارييه، حيث يرجّح المراقبون أن الدكتور خليل كان أحد حواريي الدكتور الترابي عطفاً على مؤشّرات واتجاهات المنتسبين عقب المفاصلة، وهو الأمر الذي جعل كثيراً من المراقبين على المستوى المحلي والدولي يرجّحون أن حركة العدل والمساواة ليست سوى الذراع العسكري للمؤتمر الشعبي الذي يقوده الدكتور حسن عبد الله الترابي نظراً لكون غالب مؤسسيه وقياداته كانوا أعضاءً فاعلين في الجبهة الإسلامية القومية والمؤتمر الوطني والأجهزة الأمنية لحكومة الإنقاذ الوطني حتى تاريخ المفاصلة التي تمّت بين الدكتور الترابي والرئيس عمر البشير في العام ١٩٩٩، إلا أن الحركة ظلّت تنفي باضطراد هذه التهمة برغم تفاوت لغة النفي وقائليه بين النعومة ونقيضها، والحقيقة أن الفكاك من تهمة العلاقة بين حركة العدل والمساواة والمؤتمر الشعبي الذي يقوده الدكتور حسن الترابي تبقى عصية المنال للحركة رغم جهودها الكبيرة ونضالها الذي لا ينكره أحد لا سيما في ظل المناخ السياسي وذهنية الإنسان السوداني التي تشبّعت بضيم الممارسات القاهرة والقاسية التي عايشها من النظام الحاكم خلال أكثر من عقدين والذي كان الدكتور الترابي هو فيلسوفه وعرّابه، وبالتالي رسخت صورة كل الذين كانوا جزءً من النظام في الركن الرافض لعقلية المواطن حتى وإن كان من بينهم من هم أبرياء تم استغلالهم أو

صادقين مغرر بهم أو مبادئيين غُدِر بهم، ولعل الشهيد هو أحد المجموعة الأخيرة.

بيد أن هنالك حقيقة ينبغي ألا يغفلها القارئ وهي انه ليس من إطار زمني أو معيار وقتي يحدد أو يحكم متى يمكن لكل من كان يسير في قافلة جامحة أو طريق يحسبه الآخرون خاطئاً أو يرافق فئة خالفت ممارساتها شعاراتها الإصلاحية مِن أن يعود عن ذلك الغي ويستظلل بسماحة المصالحة مع نفسه وفطرته، وأن يتوب عما كان هو جزءً منه ويُقلع ويندم على ما سبق من أخطاء أدرك لاحقاً أنه ساهم في ارتكابها سواء بفعل مباشر أو بتأيده أو بالصمت عنه أو ارتكبت دون علمه، ومهما كان دوره أوحجم تلك المساهمة، وأن ينأى بنفسه عن مسارب تلك الأخطاء ومصادرها، لأن التوبة حق مكفول لكل إنسان بغض النظر عن شانئ المُتاب عنه. ويبقى الحكم في قبول التوبة لله وقبول التائب لأصحاب الضرر الذين قد يكونوا أفراداً أو جماعات أو شعباً بأكمله، وفي غالب الأحيان حين يتحقق العدل بتحقيق مقتضياته وتَوفُّر استحقاقاته التي في غالب الأحيان تنحصر في الاعتراف والاعتذار والتنحّي ورد المظالم لا سيما إذا كان مرتكب الظلم ممن يتبوءون مناصب سلطوية، بيد أن النقيض هو المكابرة والنكران والتمادي، وهو في الغالب يقود إلى إقامة العدل عبر المؤسسات العدلية المبرّأة، علماً بأنه في بعض الأحيان يسبق القصاصُ على نشوة الثورة كل ذلك، وهو ما يترك غصّة في حلق العدالة لدى كل مجتمع. وهنا ينبغي أن لا يتم الخلط بين مفهوم التوبة الذي أوردته هنا وهو لا يزيد عن كونه مستوى متقدم من الاعتراف وبين التوبة للخالق وهو ليس ما أتحدث عنه، كما أنه لا ينبغي أن يفهم هذا الحديث على أنني أصدر إدانة لفرد أو شخص وإنما استعرض بعضاً مما كان سائداً من ممارسات في ظل حكومة الإنقاذ الوطني، بيد أن نضال الدكتور الشهيد كفيل بأن يجبّ تاريخ مشاركته مع حكومة الإنقاذ بأي ميزان من الموازين.

من جانب آخر لا يستقيم أن يرتبط حق النضال بحقبة زمانية بعينها، فبقدر ما يبقى الظلم كاسياً وممسكاً بتلابيب البشر بفعل بعض بني جلده يكون النضال مسرحاً مفتوحاً في كل زمان ومكان يستقبل الراغبين في استعراض مقارعتهم للظلم بشتى الوسائل حتى يفيئ الذين يتبنونه فيقلعون ويندمون ويتوبون ويردّون عنه أو يُهزموا فيحاكموا أو يتم الإعفاء عنهم وفق شروط واستحقاقات أخرى، ومن هنا فإنه بالنظر إلى كون حركة العدل والمساواة حركة ثورية ومناضلة ضد الظلم، أمر لا يقبل جدلاً ولا مواربة، ولا يستقيم المنطق أن يُحبس حق القائمين عليها في أن يكونوا مناضلين مبرأين ضد الظلم متى كانوا قادرين على تبيان انسلاخهم من انتمائهم السابق مع النظام الظالم وأفعاله، بيد

أن هذا التوصيف ليس مطلقاً، حيث أن الكثيرين من منسوبي حركة العدل والمساواة هم بلا شك لم يكن لهم سابق ارتباط بأي شكل مع النظام الحاكم أو مع تنظيم الجبهة الإسلامية القومية، تماماً كما هو الحال مع بعض المنتسبين في الحركات الثورية الأخرى من الذين كانوا يوماً أعضاءً منتسبين في الجبهة الإسلامية القومية وبالطبع مشاركين في حكومة الإنقاذ. وهنا لا أبوّئ نفسي مقام الفاصل والحاكم أو القاضي في مثل هذا الأمر، حيث أنني مثلي ومثل الجميع لا أملك من الحق إلا بالقدر الذي يملكه الجميع وأدلو بدلوي في تبيان وإزالة الغموض حول المفاهيم التي أخذت حيزاً من التقاذف التحليلي حول رؤى البعض عن ماهية حركة العدل والمساواة من منظور الثورة التي انتظمت الساحة السودانية من بوابات عديدة من بينها بوابة إقليم دارفور، لا سيما وقد كانت دارفور هي ساحة العراك العنيف في غالب حالاتها، وأن الأزمة في قاموس العالم وعقليته إنما تعني دارفور حتى وإن تمددت بعض التوصيفات إلى أبعد من ذلك، لكن هذا بالطبع ليس هو حدود مفهومي، فأنا أضع الأزمة في عنوان واحد بإطارين، الإطار الحصري لإقليم دارفور والإطار العام والأوسع لأزمة الدولة والحكم في السودان، ومن هنا فأن الفقرات التالية من المدح والنقد ليست قرباناً لمفهوم الموازنة في تناول الحركة ولكن من منطلق تمهيد القراءة الدقيقة لبعض محطات الثورة وآلياتها ووسائلها واستراتيجياتها بغرض تحقيق القدرة على فرز السلبيات وتقييمها ومن ثم العمل على تقويمها لصالح المواصلين في الثورة حتى تتحقق الأهداف التي من أجلها اندلعت.

بداية النشاط العسكري

نعود فنقول أنه وبالنظر إلى وقائع التأسيس الفاعل لحركة العدل والمساواة بناءً على نشاطها العسكري على الأرض فإنه من المنطق أن نرجّح بأن البداية الميدانية جاءت في العام ٢٠٠٣م حيث بدأت أولى عملياتها العسكرية عندما هاجمت قواتها الحامية العسكرية للحكومة السودانية المتواجدة في مدينة الطينة عاصمة المحلية الواقعة في أقصى الشمال الغربي من ولاية شمال دارفور، وحدث ذلك في الخامس والعشرين من أبريل من نفس العام، لكنها وبرغم جسارة قرارها واستبسال قواتها المهاجمة إلا أنها لم توفّق في الاستيلاء على الحامية نظراً للتفاوت الكبير بين عدد وعدة وعتاد قواتها المهاجمة التي كانت متواضعة وقليلة وقوات النظام الكبيرة والمتمركزة والمتمرسة في قاعدتها بعتادها المتفوق نوعياً.

كان يقود قوات حركة العدل والمساواة في تلك المعركة القائد العام لقواتها في ذلك الوقت الشهيد آدم محمد أحمد كريم الشهير ب (كورتي) والذي أيضاً تربطني به علاقة رحم لأنه (خالي) وقد استشهد بعد استبسال مشهود هو وأحد عشر فرداً من قواته التي كما قلنا كانت قليلة العدد والعدة والعتاد، حيث لم يكن عددهم يزيد على الاثنين والثلاثين فرداً، ولم تكن المجموعة متسلّحة إلا بقوة العزيمة والإيمان بالقضية وعدالتها حيث أن عتادهم من السلاح الشخصي لم يكن سوى نذر يسير كماً ونوعاً مقارنة مع عدد وعدة جيش النظام في المعسكر، قوات حركة العدل والمساواة المهاجمة كانوا جميعهم أو غالبهم من أبناء مدينة الطينة نفسها ودافعهم إلى تلك المغامرة بالإضافة إلى كونهم ينتمون إلى حركة العدل والمساواة ويؤمنون برؤيتها، شعورهم بالغبن من الممارسات الإذلالية التي كانت تمارسها أجهزة الأمن والقوات المتواجدة هناك مع المواطنين الأبرياء بحجة أنهم مؤيدون وداعمون للثورة.

الظروف التي نشأت فيها حركة العدل والمساواة من حيث التوقيت الذي جاء بعد خروج رئيسها من السودان عقب المفاصلة التي تمت بين جناح الرئيس البشير وجناح الدكتور الترابي في العام ١٩٩٩ م، وهو الخلاف الذي يصنّفه المراقبون ويعرّفه المحللون بأنه خلاف على السلطة بين مراكز قوى داخل تنظيم واحد هو تنظيم الجبهة الإسلامية القومية المهيمن على حكومة الانقلاب (حكومة الإنقاذ الوطني)، وبالنظر إلى قراءة متأنية في مضمون البيان التأسيسي للحركة والانضواءات السياسية والتنظيمية السابقة للمؤسسين الذين كانوا ينتمون لتنظيم الجبهة الإسلامية القومية ومن ثم المنتسبين لاحقاً، كل هذه الصلات لا تترك لأي مراقب محايد سوى أن يدمغ الحركة بأن أجندتها لا تقتصر ولا ترتبط ارتباطاً مفصلياً بالأزمة التي تم تعريفها بأنها أزمة مرتبطة بدارفور فقط.

فالأزمة قد أُنشئ لها منبر مبدئي من خلال وساطة دولة تشاد، وتراوح المنبر بين مدينتي (ابشّي) في شرق تشاد والعاصمة (إنجمينا) في غربها ثم (أبوجا) في نيجيريا مروراً بمدينة (سرت وطرابلس) في الجماهيرية الليبية ومؤخّراً في (الدوحة) في قطر، وظل صراخ الإنسان الدارفوري الذي يعاني في معسكرات اللجوء والنزوح خطاباً مؤطّراً بأزمته ومعاناته، ومطالباً بمعالجة لما يقاسيه ضمن إطار فهمه للمأساة التي كانت حصرية في دارفور. بيد أن الخطاب المتواصل وتصريحات قيادات حركة العدل والمساواة كانت تؤكّد بجلاء لا لبس فيه أنها حركة قومية تسعى إلى معالجة قومية

للأزمة، وهو أمر يمكن للإنسان الدارفوري الذي يعايش المأساة أن يلحظ فيه تباعداً مع طموحاته الآنية وتنافراً وتناقضاً مع حقيقة ما يجري في المنابر التي يعتبر بأنها مخصصة لمعالجة ما يعتقد بأنها أزمته التي يراها من منظوره ومعاناته اللحظية التي لا يشاركه فيها بقية الشعب، وهنا لا أتحدث عن المنتسبين للحركات الثورية وإنما أتحدث عن غالب أهل الإقليم الذين هم في عداد المؤيدين للثورة بشكل عام ويأملون في نتائج تحقق طموحاتهم بشكل سريع.

هذا الفهم ظل ديدناً بائناً وممارسة واضحة المعالم لدور الحركة في كل جولات المفاوضات التي جرت تباعاً في تشاد وأديس أبابا وأبوجا وسِرت والدوحة، وهو الدور الذي كان ينطلق متّسقاً في شكله ومفرداته وصياغات مضمونه مع الخطاب السياسي العام للحركة في كل المحافل واللقاءات، وهو أمر ألقَى بظلال تأثيره البالغ على مآلات ونتائج تلك المفاوضات في كل جولاتها التي وُصفت أحياناً بأنها كانت يمكن أن تكون مفصلية وحاسمة. بل أن كثيراً ما كان يترك الانطباع وكأن الحركة ورغم إيمانها بالمظالم الواقعة على دارفور وحجم تلك المظالم، إلا أنها لم تكن راغبة في رؤية حل يقتصر فقط على معالجة مرحلية أو حصرية للأزمة بالفهم الذي يضع نهاية مرحلية للوضع المتأزم في دارفور وحده والذي يرتبط بإنهاء الحالة الإنسانية وحالة الحرب التي كانت محصورة بشكل كبير في دارفور ويخصص لها نصيبها في السلطة على المستويين الاتحادي والإقليمي ونصيبها من الثروة كنسبة مئوية من الإيراد العام مع تفعيل عامل التمييز الإيجابي كماً ونوعاً لتجاوز شدة الحرمان التي عانى منها الإقليم ردحاً من الزمان، وتأمين تعويضات مجزية للمتضررين ويعالج مسألة العدالة والمصالحة على نهج مبين، ويتجاهل بقية ولايات السودان التي ترى الحركة بأن خطابها يفرض عليها ألا تتجاوزه وأن تُبقي الأمور في إطار منظورها القومي باستمرار لأنها لا تريد إحباط عضويتها من الأقاليم الأخرى، وبالتالي فقد كانت مواقف الحركة دائمة الخلط بين مشروع الحل القومي ومنبر المعالجة المخصص للأزمة في دارفور، سيما وأنها تُدرك إدراكاً لا شك فيه بأنها لا تستند إلى خيار آخر من منابر طرح لرؤيتها القومية للحلول سوى منابر معالجة الأزمة الحصرية لدارفور والتي يلتف حولها المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي بهذا المفهوم. هذا بالطبع يعضض ويؤكّد حقيقة الواقع السائد لدى الوساطة التشادية حين بدأت وساطتها ومن بعدها الوساطة الإفريقية التي تمثّلت في الإتحاد الأفريقي، ومن ثم الوساطة المشتركة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، جميعها حقائق

قائمة على تعريف واضح وبائن للأزمة وارتباط ذلك التعريف بما يجري في دارفور على وجه الدقّة والتحديد والقطعية، وفقاً للقرارات الصادرة من تلك المؤسسات، وبناءً على ذلك كانت كل الوسائل والآليات مصممة للمعالجة بما يستوعب ذلك الفهم، وذلك كان شأن المنابر أيضاً، والتي كانت مسرحاً للقضية بذلك الفهم المؤطّر دارفورياً.

بيد أنه لم يكن للحركة في اتخاذ ذلك الموقف أي خيار آخر، نظراً لحصرية وكثافة النشاط الموجّه نحو الأزمة في تلك المنابر، وهي التي توفّر لها ملاذاً تبث من خلاله رؤيتها وقضيتها بشكل أفضل وأقرب للإنسان السوداني والمجتمع الدولي على السواء. ومن هنا فإن بعض التحليلات كانت تميل إلى القول بأن حركة العدل والمساواة ما كان لها أن توافق على تمرير أي اتفاق ينحصر في معالجة الأزمة في بُعدها الحصري الدارفوري فقط، لأن ذلك يضعها في مواجهة مكوّناتها الأخرى من منتسبيها من أقاليم السودان الأخرى والذين كما تقول الحركة أنهم انضووا إليها عطفاً على ما يعتقدون أن رؤيتها للمعالجة تنطلق من منطلق طرح قومي وتستوعب طموحات أقاليمهم وليس فقط دارفور، وأن أي تنازل عن ذلك يُعطي انطباعاً وكأنها تهزم رؤيتها بنفسها، وهنا يجدر بنا أن نشير إلى حقيقة أن هذا التحليل يؤكد حقيقة أن حركة العدل والمساواة كانت تحمل إلى جانب ملف دارفور الملف الآخر للمعارضة بسماته القومية ولكن الملفين يُطرحان في منابر للتفاوض خُصِّصت حصرياً للأزمة الدارفورية، وبلاعبين تمثّلهم حركات ثورية يقودها أشخاص من دارفور وجل مفاوضيها من هناك، لكن إصرار الحركة على خطابها القومي هو ما جعل المراقبين والمحللين يذهبون بعيداً في تحليلاتهم بالقول أن حركة العدل والمساواة لن توافق على حل يقتصر على معالجة الأزمة ببعدها الدارفوري حتى وإن تضمّن كل الاستحقاقات المطروحة بشأن الأزمة في دارفور من منظورها الدارفوري البحت وأغفل الأقاليم الأخرى، بل ويذهبون بعيداً فيصرّون على أن مفاتيح الحركة ما زالت في يد الدكتور الترابي.

حتى ننصف العدل والمساواة فيما ذهبت إليه من نهج جعلها تتمسك بقومية الحل رغم ارتيادها منابر حصرية التوصيف تحت مسمّى دارفور، لا بد أن نستصحب معنا أن نشأة الحركة وبيانها التأسيسي الذي شخّص أزمة الحكم والدولة في السودان، كان نابعاً من منظور قومي، وبالتالي صممت منهجية خطابها السياسي وجزء مقدّر من خطابها الاستقطابي على ذات المنهج، واستقوت بشوكة القومية من خلال ذلك وبانضواء قوافل كاملة من كردفان ومن الإقليم الشرقي إلى قواتها المقاتلة خاصة عندما كانت لها قوات

في شرق السودان، بيد أن آخرين من أقاليم أخرى انتسبوا إليها بشكل أحادي أيضاً. وحيث أن الأمر كان كذلك، فليس من المنطق أن يتصور كائناً من كان بأن حركة العدل والمساواة كان يمكن أن ينحصر طموحها في دخول بوابة العمل السياسي في السودان الجديد من خلال الاكتفاء بتوقيع اتفاق يتم التوصل إليه في أي منبر من منابر التفاوض التي نشأت تحت مسمى أزمة دارفور وعمّها المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي ويعالج طموحات إقليم واحد فقط حتى وإن استوعبت المعالجة البعد القومي لذلك الإقليم. ولا ينبغي لكل من يدرك هذه الحقيقة أن تصيبه الدهشة من ذلك، ولعل منهج الحكومة في الاتفاقيات التي تمت في أبوجا والدوحة قد ساعد كثيراً في عدم بروز هذه الحقيقة بشكل واضح، حيث قلت أنه لو عادت عقارب الساعة إلى الوراء حتى أبوجا ٢٠٠٦م وتصورنا أنه تم التوصل إلى اتفاق عادل يعالج كل استحقاقات أهل دارفور في تقاسم السلطة والثروة والوضع الإداري للإقليم الواحد والتعويضات الكاملة والعدالة والترتيبات الأمنية الجازمة وملحقاتهم بقدر الطموح الذي تقدّمت به الحركات آنذاك ووافقت الحكومة على كل ذلك، لرفضت حركة العدل والمساواة ذلك الاتفاق لأنها حينها ستصطدم بقوافلها من المنتسبين إليها من الأقاليم الأخرى الذين قطعاً لن يجدوا أقاليمهم في الاتفاق، وفي حال قبولها فلن تجد لهم إجابة على تخلّيها عن الخطاب الذي استقطبتهم به، حيث سيبرز المنتسبون للحركة من كردفان وغيرها من الأقاليم الأخرى لينتقدوا الاتفاق بأنه لم يشملهم ولا يشمل أقاليمهم، فتجد الحركة نفسها أمام خيار إما أن تنكفئ على الحل الحصري لدارفور على حساب بيانها التأسيسي وفقدان منسوبيها من الأقاليم الأخرى، أو أن ترفض الاتفاق لإرضاء وإشباع رغبة منسوبيها فتتمسك بهم ويتمسكوا بها فترفض الاتفاق وتبقى وحيدة في الساحة حيث لا منابر باسم دارفور وتبدأ رحلة البحث عن منبر جديد في ظروف جديدة بالمسمى القومي، وحينها يكون لزاماً عليها أن تبحث عن تنظيمات المعارضة القومية الأخرى لمشاركتها ذلك المنبر إن تحقق، حيث لا يستقيم أن تنفرد به تحت المسمّى القومي لوحدها. وما أعسر وأصعب ذلك في ظل نظرة المجتمع الدولي التي التفّت حول منبر نيفاشا كحل قومي لأزمة الدولة السودانية، وفي إطار الخصوصيات اتّخذ منبر أبوجا كحل للأزمة الدارفورية ومنبر أسمرا كحل لمشكلة الشرق، وتوجّسها من الأيدلوجية والخلفية الإنتمائية التي تعتقد بأنها تلف حركة العدل والمساوة، وما أصعب ذلك من موقف حيث كانت ستواجهه الحركة.

المعلوم أن حركة العدل والمساواة لم تنضم للتجمّع الوطني الديمقراطي الذي كان يجمع غالب الحركات المسلّحة وعلى رأسها الحركة الشعبية لتحرير السودان وحركة تحرير السودان ومؤتمر البجا والأسود الحرة إلى جانب القوى الحزبية المعارضة كحزب الأمة القومي والحزب الاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي والتحالف الفيدرالي وغيرهم، بيد أن حزب المؤتمر الشعبي الذي يقوده الدكتور الترابي هو الآخر لم يكن عضواً فيه، والحقيقة أنه بالرغم من الخطاب القومي الذي ظلّت ترفعه الحركة، إلا أنها لم تدعُ بالتوازي إلى منبر تفاوضي قومي شامل يجمع كل أشكال المعارضة من حركات ثورية مسلّحة وأحزاب سياسية وتنظيمات مجتمع مدني وذلك للتفاوض وفق الرؤية القومية للحل، وحينها يصبح الأمر شبيهاً بالمؤتمر الدستوري الذي دعت إليه بعض الأحزاب كحزب الأمة وغيره، وفي ذلك نستطيع أن نجد اتساقاً مع بيان الحركة السياسي ومع خطابها الدائم والداعي إلى معالجة قومية للأزمة، لكن ثمة تناقض في موقف الحركة ظلّ يراوح صعوداً وهبوطاً وفق وضعيتها العسكرية وحجم وفاعلية ونتائج تلك القوة خلال مراحل النضال، فكلما كان وضعها العسكري قوياً كان خطابها أكثر حدة في الإقصاء يبلغ أحيان حد الدعوة بالاستئصال، فلا تنادي إلا بما يقول أنها الحركة الوحيدة وأن منبر التفاوض ينبغي أن يستوعبها هي والحكومة فقط، وقد يبرز تساؤل عن الحل القومي الذي ستفرضه حركة العدل والمساواة في تفاوض ثنائي بينها وبين الحكومة، وهو حل في تقديري أبلغ ما تذهب إليه التوقعات المنطقية أن يكون تقاسماً ثنائياً للسلطة بينها وبين المؤتمر الوطني، كما تشير إليه بنود الاتفاق الإطاري الذي تم توقيعه في الدوحة في ٢٣ فبراير ٢٠١٠م، وهو نسخة تكاد تكون كما لو كانت مستنسخة من تقاسم الحكومة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في اتفاقية نيفاشا، وهي لم تكن موفّقة فيه لأنه يجسّد نقطة سالبة في تاريخ الحركة.

أما الحل الثاني وإذا ما أردنا أن نوفّقه مع منظورها لقومية الحل، حينئذ نذهب في اتجاه أن تترجّل الحكومة الحالية ويتم تشكيل حكومة قومية انتقالية قائمة على التداول الإقليمي وفق تقسيمات الحركة، ولكن الحقيقة والممارسة لا تسعفان الحركة ولا تجعلان المحلل يقتنع بذلك نظراً لجموح الحركة كلما شعرت بأن قوتها العسكرية في تحسن نحو إقصاء الآخر، بل وأحياناً تبلغ مرحلة المناداة بالاستئصال عطفاً على خطابها وممارستها ضد الحركات حين هاجمتها عسكرياً وسعت إلى مسحها من الوجود، وبينما ندرك أن المصادمات العسكرية بين الحركات مع بعضها قد تخللت بعض فترات

النضال رغم قلّتها، لكنها لم تكن بدافع الإقصاء والاستئصال وإنما بدافع تصاعد التباين في بعض الأحيان حول مناطق السيطرة، بيد أنه لم يرتق إلى مبدأ الإنكار والإقصاء والاستئصال كإستراتيجية مثلما تبنّتها حركة العدل والمساواة في بعض مراحل النضال، خاصة بعد زيارتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر من العام ٢٠٠٩م، أي مع نهايات فترة إدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن، وقبل بدايات عهد الرئيس الحالي باراك أوباما وخروجها من هناك وهي مزهوة بما يمكن أن يوصف بأنه تغّير في النظرة الأمريكية تجاهها، والذي فسّرته بأنها الآن يمكنها أن تنظّف الساحة من كل الحركات وتهيمن على الملعب العسكري والسياسي والتفاوضي منفردة تحت غطاء هذا التوجه الأمريكي الجديد، وتلك كانت إحدى الاختبارات التي تُلقي بها الولايات المتحدة الأمريكية لاختبار ومعرفة خبايا من تستكمنه أي جهة تتعامل معها فيما يتعلق بقبول الآخر أو على الأقل اتساق أفعالها مع خطابها التأسيسي، أو عن تبنّي نظام ديمقراطي تعددي، ولعلي أستطيع أن أقول أن حركة العدل والمساواة لم تكن موفّقة في تعاملها مع ذلك الاختبار غير المُعلن، بيد أن ذكري لهذا المثال ليس سوى على سبيل المثال، فهناك العديد من الأمثلة التي كان يلقيها المجتمع الدولي في جرعات اختباريه لم توفّق الحركات الثورية فيها، وهو أمر ينطبق على حركة تحرير السودان كذلك، ولعل الحس العاطفي لدى القائمين على هذه الحركات الثورية قد يقودهم إلى استنكار مثل هذا التحليل وهذه الرؤية، لكنني أضعها والحكم فيها عند القارئ، ولا أنسى بأنني كنت أحد القيادات البارزة في حركة تحرير السودان وقد مرّت هي بالكثير من مثل تلك الاختبارات غير المعلنة ومنها القليل مما تجاوزتها نجاحاً وأكثرها فشلاً. بيد أنه في هذا المثال بالتحديد ربما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى تمكين حركة العدل والمساواة من استيعاب بقية الحركات من خلال إقناعها بخطاب حاضن وليس بخطاب ساخن يهدد بمسحها من الوجود، فالأمران مختلفان بلا شك.

وهنا يجدر أن نشير إلى أنه وفي العام ٢٠٠٣م والعام ٢٠٠٤م وقبل تأسيس جبهة الخلاص التي لعبت حركة العدل والمساواة دوراً مقدّراً في تأسيسها إلى جانب رافضي أبوجا، قبل ذلك لم تكن قوتها العسكرية بذلك القدر، حيث كانت الساحة العسكرية بشكل كامل تقريباً تهيمن عليها حركة تحرير السودان، ولعل ذلك أيضاً قد جعل بعض الأصوات من حركة تحرير السودان من الذين ربما أصابتهم نشوة الاعتزاز الزائد بقوة الحركة آنذاك، أو آخذتهم العزّة بالقوة في أحضانها أو ساقهم اختلاف الأيدلوجيا، إلى

تبنّي التطرف أو غير ذلك من الأسباب، كل أو بعض ذلك جعلهم ينادون بإبعاد حركة العدل والمساواة من منبر التفاوض تحت حجة أنه وبمفهومهم ليس لها وجود عسكري مؤثّر على الأرض، ولعلهم يقصدون أن وجودها العسكري على الأرض لا يرقى إلى معيار الفاعلية التي يعتقدون أنها تؤهّلها بمنظورهم للنضال بأن تكون حاضرة في منبر التفاوض وبأضعف الإيمان إن تواجدت فينبغي أن يكون تواجدها على قدر حجمها العسكري فقط، بل أن البعض زاد على ذلك قائلاً بأن حركة العدل والمساواة تحمل قضية قومية وأن المنبر هو منبر لمعالجة الأزمة الدارفورية التي يدفع ثمن المعاناة فيها أهل دارفور وحدهم في المقام الأول والأخير ولا يجوز رهن الحل فيه بأن يلتحف بثوب قومي في وقت لا تعكس مكونات المجتمع السوداني الأخرى أي تفاعل مع حجم المأساة التي يتعرض لها إنسان دارفور ولم تشاركه من حجم المأساة بشيء، وفي هذه الجزئية الأخيرة يصيبون الكثير من الحقيقة.

من الناحية العاطفية البحتة قد يكون لهذا الصوت صدىً قوياً، كما أنه ليس بعيداً من المنطق لكنه قطعاً يتقاطع سلباً مع حقيقة أننا نبحث عن تغيير في السودان يُسقط معيار الاستئصال والإقصاء ولكنه ينبغي أن يراعي خصوصية الأزمة ومعاناة الإنسان في دارفور كما هو حال بقية الأقاليم التي بلا شك لها خصوصياتها ومعاناتها، وهنا ومن خلال حوارات عميقة دارت في هذا الاتجاه، في إبعاد حركة العدل والمساواة من منبر أبوجا أو بقاؤها، أخيراً غلبت رؤية الذين نادوا بضرورة استمرارية حركة العدل والمساواة، مع تكثيف الحوار معها في اتجاه إقناعها بأولوية معالجة الأزمة الخصوصية لدارفور بحكم المنبر، وحيث أنني كُنت حينها من المبادرين والداعمين بقوة لمبدأ بقاء واستمرارية حركة العدل والمساواة في المنبر، أجد نفسي اليوم في حيرة مما تبنّته من خطاب وممارسات في مرحلة حساسة وفاصلة من عمر النزاع لإقصاء واستئصال الحركات الأخرى بحجة كانت يوماً تنطبق عليها بكل أوصافها وعايشت معاناتها مع إفرازاتها، لكن خيراً فعلت أخيراً وبدأت تنادي بما هو أوجب وأصوب قولاً وهو حقيقة وجود حركات متعددة مهما صغر حجمها أو تفاوتت فعاليتها وأنها تسعى لجمع جهود النضال وليس الإنفراد بالنضال، رغم اتفاقنا في أن تكاثر الحركات الثورية بالمسمّى دون المضمون قد أفقد الثورة أهم عوامل قوتها وأبلغ مضامين عزّتها، وهو واقع ساهمنا جميعاً كحركات في وجوده من خلال قلة مبادراتنا وضعف إبداعاتنا في الإستراتيجية والتخطيط واختلال ترتيبنا للأولويات، وضعف إدراك الكثيرين أين وكيف يمكنهم

تأمين مصالحهم الذاتية داخل تحقيق المصلحة العامة.

قد يتساءل سائل في كيف يمكن للمنادين آنذاك بإبعاد حركة العدل والمساواة من منبر أبوجا أن يحققوا رغبتهم في ظل وجود الوساطة الممسكة بالملف والمجتمع الدولي الذي كان يدعم ذلك المنبر، فأقول أن حركة تحرير السودان حينها كانت تمثّل مفتاح نجاح الوساطة والمجتمع الدولي معاً، ولذلك كانت قادرة على فرض رؤيتها فيما إذا ذهبت نحو ذاك المنحى الذي كما قلنا توجه خاطئ وإن ملكت ناصيته واستحوذت على معطياته وهيمنت على مناخه، ولعلي أستشهد ببقاء تشاد كوسيط في الجولة الخامسة حين سعت الوساطة والحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة والمجتمع الدولي وحتى رئيس حركة تحرير السودان عبد الواحد نور من منطلق رأي شخصي، جميعهم أجمعوا على إبعاد تشاد من الوساطة، لكن حركة تحرير السودان دون رئيسها كان رأيها أن تبقى تشاد في الوساطة، ولم يجد الجميع مناصاً سوى الانصياع لرأي حركة تحرير السودان آخذين في الاعتبار أن مصادمة رأيها في ذلك الوقت بالتحديد يعني انهيار المنبر وتفاقم الأوضاع الميدانية والإنسانية، والضغوط على حكومات الدول التي كانت المأساة الإنسانية محرّكاً لشارعها الجماهيري وإعلان فشل الوساطة الأفريقية وانفضاضها إن ابتعدت الحركة وقاطعت منبر التفاوض وركنت إلى خيارات أخرى ليس أسهلها مواصلة وتأجيج الحرب وتأزيم الأزمة، وبالطبع كانت هنالك مآرب أخرى لكل صاحب عود في تلك العملية التفاوضية يتوسدها من منظوره في النزول عند شرط حركة تحرير السودان في ذلك الوقت بالتحديد.

لا أجزم بأن الحوارات التي جرت حينها مع حركة العدل والمساواة بضرورة إعادة ترتيب أولويات الحل بحيث تتسق مع تقديم مرحلية الحل الدارفوري الحصري قد أصابت نجاحاً كاملاً، لكنها لم تفشل بشكل قاطع رغم ما سبق أن أشرت إليه من توقيع رؤساء الحركات الثلاث المتفاوضة في مستهل الجولة السابعة في أبوجا على ميثاق ورؤية تفاوضية واحدة تعكس الأهداف المرجوة من التفاوض ولم يرد فيها ما يشير إلى غير دارفور سواء في تقاسم السلطة أو الثروة أو الترتيبات الأمنية أو ما يخص تعويضات المتضررين والنازحين واللاجئين، بيد أنه رغم عدم الالتزام حرفياً بما جاء في تلك الرؤية أو ذلك الميثاق، إلا أن توقيع مني أركو مناوي على الاتفاقية في الخامس من مايو ٢٠٠٦م قد قضى على آمال بلوغ تلك الحوارات أي نهايات سواء بالنجاح الكامل أو الفشل الكامل، حيث افترقت الطرق وذهبت حركة تحرير السودان بقيادة مناوي إلى

الخرطوم بداعي السلام، بينما ذهبت حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور إلى مربع النضال عبر مواصلة الحرب عبر بوابة جبهة الخلاص التي تم تشكيلها آنذاك.

إذاً فالصورة كما قلنا تبدو أكثر وضوحاً من خلال قراءة متأنية للاتفاق الإطاري الذي وقّعته حركة العدل والمساواة والحكومة في الدوحة في ٢٣ فبراير ٢٠١٠م والذي كان من المفترض أن يتم بموجبه دخول الحركة في تفاوض ثنائي مع الحكومة حول القضايا المفصلية حسب رؤيتها ووفق ما ورد فيه وحسب ما كانت تقول به بأنها هي الحركة الوحيدة الفاعلة في الميدان العسكري ولا تقبل وجود أي حركات أخرى تشاركها المنبر، تلك الحركات التي وصفها رئيس الحركة الشهيد د. خليل إبراهيم بأنها حركات الإنترنت وحركات كرتونية لا وجود لها على الأرض، وأن بعضهم ليسو سوى نهب مسلّح وقطّاع طرق، والمفارقة هنا أن يكرر رئيس حركة العدل والمساواة نفس الوصف والعبارات التي سبق أن دمغ بها رئيس حكومة الإنقاذ البشير الحركات الثورية ومن بينها حركة العدل والمساواة نفسها في بدايات النضال الثوري، وتواصلت الآلة الإعلامية للنظام في إلاكة ذلك الوصف حتى فقد أي طعم له مع الحقيقة البائنة كل يوم والمتباينة معه قولاً وفعلاً، وكأني بإرجاع هذا التوافق في حِدة التوصيف إنما يعود لكون الاثنين تأتي نشأتهما الفكرية الأيدلوجية والتنظيمية إلى أصل واحد هو تنظيم الجبهة الإسلامية القومية رغم اختلافهما وتصادمهما بعد المفاصلة، وعطفاً على ذلك قد يرجّح الكثيرون كفّة القول الذي يُلاك هنا وهناك بين رحى كل فك بأن الخلاف إنما كان حول السلطة فحسب، ذلك القول الذي ظلّ غوله يطارد الحركة ويلازمها رغم رصيدها المتراكم والبائن في النضال والمتواصل حتى الآن.

قلنا أنه بقراءة نصوص ومضامين بنود الاتفاق الإطاري، نجد أنها تشير بوضوح إلى المخرجات التي كان يمكن أن يفضي إليها أي اتفاق يتم التوصّل إليه بين الطرفين، فالنصوص التي جاءت في اثني عشر بنداً أشارت إلى الدستور الانتقالي واتفاق السلام الشامل وأسقطت كل الاتفاقيات السابقة بما في ذلك الاتفاقيات التي سبق لحركة العدل والمساواة أن وقّعت عليها في انجمينا عام ٢٠٠٤م وفي أبوجا في عامي ٢٠٠٤م وإعلان المبادئ في العام ٢٠٠٥م، وتجاوزت بالطبع اتفاق أبوجا ٢٠٠٦م، ويلاحظ أن بنود الاتفاق الإطاري ركّزت على إلزام الأطراف المتفاوضة بقسمة السلطة بينهما وإطلاق سراح سجناء حركة العدل والمساواة وإعادة مفصوليها إلى الخدمة ودمج قواتها وغيرها

من المسائل الثنائية البحتة، وليس هناك ما يشير إلى إلزام الطرف الحكومي بتفاوض يفضي إلى قسمة لأهل دارفور في السلطة أو الثروة، وإنما جاء ذلك على سبيل الصياغة الإستدرارية والإستوصائية المعمّمة على سبيل الاستدراك بما يُشبه الإلزام وهو ليس بذلك. الشيء الوحيد الذي يمت بصلة مباشرة إلى المتضررين في دارفور كان بند تعويض المتضررين بسبب النزاع وقد جاء بشكل واضح وإلزامي الصياغة. هذا الأمر يعضّد التحليل القائل بأن دارفور كأزمة إنما تأتي كملف مثله مثل ملفات أخرى تمتشقها الحركة في مسيرتها النضالية ضد حكومة الإنقاذ، وليس بالضرورة أن يتجاوز الاهتمام بالملف خصوصياتها وتطلعاتها السلطوية اتحاديا.

لعلنا من خلال معايشتنا لحركة العدل والمساواة كحركة ثورية موجودة على الأرض وكانت جزءً من الحراك المناوئ لظلم الحكومة، نستطيع أن نعطي ما نعتقد بأنها كانت إيجابيات أضافت بعداً داعماً للقضية بغض النظر عن منطلق منظور الحركة الذي كما قلنا ينطلق من البعد القومي البحت، كما نستطيع أن نعطي الجوانب السلبية التي ربما كانت قد أثّرت بشكل وآخر في إعطاب جزئي لنجاحات الثورة الدارفورية في بعدها الإقليمي الحصري، وحيث أننا نعطي هذه القراءات إنما تظل أولاً وأخيراً كرؤيا مطروحة للتداول والتحليل والتمحيص بغية الاستفادة منها كتجربة لقضية لم تنطفئ لكنها في خبوء مؤقّت، وبالتالي فهي في مجملها أو جزئياتها قابلة أن تصيب كبد الحقيقة بدقة أو بقدر أو تخطئها كاملة، والحكم في أوله وآخره للقارئ بقدرما يستطيع من مقارنات ومقاربات ومزاوجات لحصيلته حول الأزمة من خلال المعايشة ومتابعة ما كتب أو قيل عنها من مصادر عديدة متوفرة وفي متناول الإطّلاع.

عندما نتحدث عن الانتكاسات التنظيمية التي أصابت الحركات الثورية خلال مسيرتها، وأعني بذلك موجات الانسلاخات والانشقاقات بأحجامها وأسبابها المتفاوتة والمتباينة، ولما لذلك من تأثير مباشر على منهج معالجة الأزمة لا بد لنا أن نتناول نصيب حركة العدل والمساواة منها، ورغم أن الواقع يؤكّد بأنه قد كانت هناك حركتان أساسيتان هما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، إلا أن كل حركة أخرجت من رحمها استنساخاً قسرياً للعديد من الفصائل التي حملت الاسم نفسه فتقتات منه وتتغذى للبقاء وإن لم تكن في مستوى الحركة الأم من حيث المقومات الأخرى. فقد بدأت أولى الانقسامات في الحركات الثورية في حركة العدل والمساواة حين انشق قائدها العام جبريل عبد الكريم المعروف ب (جبريل تيك) في العام ٢٠٠٤م وأسس

حركة الإصلاح والتنمية، وجاء أول انقسام فعلي في حركة تحرير السودان في أعقاب مؤتمر حسكنيتة، وهنا لا أريد أن أتوسّع في سرد المنشقّين وفصائلهم، ولكن ما أعتقد أنه أكثر نفعاً هو التوسّع في أسباب الانشقاقات والتي قادت بدورها إلى إضعاف الثورة وخلخلة وضعضعة ثقة المواطن الذي تقول الحركات الثورية بأنها تستهدفه بنتائج النضال المرجوّة.

إذا أردنا أن نتناول مسببات الانشقاقات وانعكاساتها السالبة على الثورة، لا بد أن نتحدث عن الأصول المنهجية للعمل التنظيمي وفقاً للمرجعية الأيدلوجية والفكرية التي تأسست عليها كل حركة ثورية، لقد سبق أن أشرنا إلى حقيقة مشاعة حول المرجعية الأيدلوجية والفكرية لقيادة حركة العدل والمساواة، وجيّر الكثيرون تلك المرجعية إلى فكر الجبهة الإسلامية القومية، ويذهب هذا التجيير بعيداً قائلاً أن قادة الصف الأول وربما الثاني والثالث فيها جميعهم أو جلّهم كانوا منتسبين ترعرعوا وتشرّبوا المنهج الفكري للجبهة الإسلامية القومية، ولما كنا بصدد الحديث عن الإسناد الفكري لمبادئ الحركة في نضالها ضد الحكومة ومناداتها بإقرار مبدأ العدل والمساواة كشعار يقوم عليه اسمها، لا نستطيع والحال كذلك تغييب مدى تأثير ذلك البعد الفكري المتجذّر في نفوس المؤسسين الذين قولبوا وسكبوا وأرسوا مبادئ وآليات التنظيم الجديد، ولعل الفترة التي قضاها أولئك المؤسسون ضمن حكومة الإنقاذ وهي في أشد عنفوانها وطغيانها الأحادي لقيادة السودان، لا بد أن يكون قد طبع في عرفهم ومخائلهم ضرورات الاستحكامات التنظيمية التي يعتقدون أنها مُنتهى حتمي للحركة التي ينشئونها.

حسبما قرأنا في بعض وسائل الإعلام يوماً أن الجبهة الإسلامية القومية كانت هي التنظيم الوحيد الذي رفض التوقيع على ميثاق حماية الديمقراطية الذي وقّعته القوى السياسية في مدينة (ودمدني) عاصمة ولاية الجزيرة عقب انتفاضة أبريل ١٩٨٥م التي أطاحت بحكومة المشير جعفر النميري، غير أنني لا أجزم بصحة المعلومة أو أنفيها، ولكن إن صحّت فالقارئ لذلك الرفض يمكنه أن يستنبض مدى تغلغل الرغبة في الانقلاب على الديمقراطية في يوم ما تكون فيه حسابات الجبهة عطفاً على موقعها الترتيبي في المنافسة الديمقراطية الحرة ووفقاً لجماهيريتها رقماً يستهويها وإن تظاهرت بأنها تعافه قولاً، ومن هنا فلن يكون تأثير ذلك الفكر لمن نشأ في كنفه سنين عددا سهلاً عليه في الانعتاق منه حتى وإن تعاركت في دواخله رغبته الجديدة مع مشاربه السابقة. هذه الحقيقة هي التي طغت في أسلوب تسيير حركة العدل والمساواة حسبما يذهب إليه

المحللون بحياد في كثير من تحليلاتهم، وهو أحد أكثر عوامل العجز تأثيراً من جملة العوامل التي أقعدت بالحركة الثورية من أن تنطلق في أفق كانت تأمله أن يكون متدفقاً بالجماهير والمؤيدين والمناصرين، وهو أيضاً أكثر العوامل التي نهشت من الجسد التنظيمي لحركة العدل والمساواة عبر مسيرتها الثورية.

الحركة الإسلامية في السودان لقّنت منسوبيها وغرزت فيهم اعتقاداً راسخاً بأنهم الأنقى في التفكير والأقدر على التنظيم والأصوب في التخطيط والأعمق في الفكر والأيدلوجيا، وبالتالي ساقتهم بهذه المفاهيم متعامين إلى استخلاص مضمون بدهي وهو أنهم يرون أنفسهم الأحقّ بالسلطة والثروة في السودان، بل والأقدر على إدارتهما، وإزاء هذا الفهم لا ترقى المعايير الديمقراطية إلى الثبات والتجذّر في دواخل صاحبيه وإنما تنكفئ عليها عوامل السطوة، وهو ما انعكس على الممارسة العملية بعد الاستيلاء على السلطة في يونيو ١٩٨٩م، وقد كان برنامج التمكين الذي طرحه وطبّقه النظام على الجماجم وعلى استغلال إمكانيات الدولة وتقزيم بل وإفلاس أو إفقار كل الذين لا ينتسبون لها، هو التعبير العملي لكل تلك الجرعات التي تشرّبوا بها، ومن ثم فإن تأثيرات هذه النشأة الفكرية والأيدلوجية بقيت حاضرة وفعّالة في عقلية قيادات حركة العدل والمساواة وانعكست فعلياً في تأسيسها للحركة وتأطير عملها التنظيمي وفي آليات اتخاذ القرار فيها رغم ما رفعته من شعار نضالي معافى وجذّاب هو (العدل والمساواة). نستطيع أن نقول أن عمق تأثير تلك المفاهيم كان طاغياً حتى في تعاملات وتصريحات قيادات الحركة، لا سيما فيما يتعلق بالتعامل مع الحركات الثورية الأخرى أو تصنيفها أو توصيفها سواء في المنتديات العامة أو الخاصة، ولعلها سعت حثيثاً تحت خطأ هذه المفاهيم إلى محاولات إضعاف الحركات النظيرة بشق صفوفها أو استقطاب أعضائها أو مقاتليها، ولعل في ذلك قد خلطت بين مفهوم المنافسة التي تقتضي الاحتكام إلى معايير منتقاة بدقّة لا تقبل تقويض ركائز النزاهة، وبين اعتماد معاول الإقصاء والاستئصال بأنها معايير مشروعة للتنافس، وبالتالي فهي في ذلك تتطابق تماماً مع النهج الحكومي وإن تباينت تنظيماً ومسمّى، والواقع كما سبق أن أشرنا فإن المنبع الفكري هو نفسه وإن انطلقت هذه المرة من مصادر مناوئة ومتصادمة.

يقول المحبوب عبد السلام في ص ٢٤ من كتابه (الحركة الإسلامية السودانية – دائرة الضوء ...خيوط الظلام) عن بعض ممارسات الحركة الإسلامية « تأسس التنظيم القطاعي للمهن، وقامت أمانة للفئات، ترعى شؤون العاملين وعملهم في الحركة،

فإضافة إلى عمل الشباب والمرأة والطلاب ومكاتبهم ومنظماتهم، تكونت المكاتب القطاعية للعمال والتجار والمهندسين والأطباء والقانونيين وغيرهم، واكتملت أمانة الفئات فيما يشبه التنظيم الموازي، نفع في مقبل الأيام في أداء الدور الحاسم في انتفاضة أبريل (نيسان) ١٩٨٥ م التي أطاحت بالنميري، ولكنه كذلك بمنافساته المتصلة لكسب المجالس النقابية وخصوماته الحادة، وما يشوبها من عنف أدبي ومادي يستبطن إقصاء الآخر واستئصاله، لا التداول السلمي على مقاعد نقابة مؤسسة على روح المسامحة والديمقراطية، لا سيما بين الحركة الإسلامية وقوى اليسار. أدت تلك الروح وما أحاط بها من مناخ إلى تباعد عمل الفئات عن رسالة الدعوة نحو تأمين الحركة والترخّص في معاملة الخصوم، ومهّدت لاحقاً لما شهده عهد الإنقاذ من إرهاب وفصل وتزوير» ...انتهى المقتطف من كتاب المحبوب..:..

ومع اختلافنا مع المحبوب عبد السلام في حجم دور الحركة الإسلامية السودانية في انتفاضة أبريل ١٩٨٥م والذي حاول تضخيمه، إلا أن ما يهمنا هو أنه بهذا الاعتراف يؤكّد ما ذهبنا إليه من تحليل عن مدى تأثير المنهج التربوي للتنظيم على منسوبيه بما جعلهم لا يعترفون بأن هناك آخر يملك نفس الحقوق والواجبات، وإنما هناك آخر ينبغي أن يكون خاضعاً ومهاناً ومقصياً أو مستأصلاً. طغيان وثقافة هذه التنشئة هي التي غلبت على الكثير من قيادات حركة العدل والمساواة حتى بعد انخراطها في العمل الثوري النضالي ضد النظام الذي تصفه بأنه ظالم، وبالتالي أصبحت أسيرة لها ربما دون رغبتها بدلاً من الانفكاك منها. الحقيقة أن العامل الذي كان يمكن أن يضيف إيجابية فيما إذا تم تسخيره بشكل مؤسس هو أن الكتلة القيادية التي انتقلت بمفاهيم أيدلوجية واحدة وفكر واحد وإطار تنظيمي واحد وأسست حركة العدل والمساواة، كان يمكن لهذا النسق المتناغم من القيادة أن يكون مصدر إلهام داعم لانتقال إيجابي نحو منهج يرسّخ شعار كلمتي العدل والمساواة قولاً وممارسة في الذات ومع الآخر، ويرفد الثورة بقوة نحو تحقيق الأهداف بأقصر الطرق وأقل الخسائر، لا سيما بعد تجربتهم المرّة في نظام الإنقاذ، غير أنه ربما غلب الطبع التطبّع وبقيت الحركة ملجومة بلجام لم تتمكن القيادات من الفكاك منه وإن رغبت وسعت.

عملية الذراع الطويل

تداعيات أزمة الظلم التي ولغ في ماعونها نظام الإنقاذ الوطني بقيادة الرئيس البشير بكل إفرازاته المميتة خلال فترة الألفية كان جوهرها هو النزاع المسلّح الذي فجّره على

أرض دارفور، حيث انتشرت الحرب في مدنها وريفها وبواديها وقراها وفرقانها وهجرها ودُمرها، وأجبر أهل دارفور أن يحملوا السلاح لانتزاع الحقوق، ولم يكن ذلك هو هدف الثورة أو الثوار، وإنما هدفهم كان وما زال انتزاع تلك الحقوق من خلال اعتراف الطرف الظالم بها واستعداده عملياً بإرجاعها، وكما قلنا فإن جوهر تلك الحقوق هي المواطنة في ظل حقوق وواجبات متساوية وعادلة بالمعنى السياسي والاجتماعي والاقتصادي العريض، وهو أمر يستضمن باقي الجوانب دون الدخول في تفصيلها حيث أن تفصيلها يرد في الفصل الخاص بالتفاوض. بهذه الحقيقة المفاهمية، لم تكن الحرب إلا استجابة لامتناع وإصرار الحكومة على فرض ظلمها وأن على أهل دارفور أن يقبلوا ذلك الظلم وينصاعوا له ويتعايشوا معه، وهو أمر دون قامة كل إنسان تجري في دمائه العزّة والكرامة وإلا انطبق عليهم مضمون قول الراحل د. جون قرنق « الإنسان الذي يقبل العيش في ظل الظلم والقهر دون أن يثور، إنسان مشكوك في إنسانيته» وبالطبع وعطفاً على ذلك ليس صعباً تحديد معنى الظلم والقهر حتى لا يجنح الذين أصابهم القول بسياطه من أن يتشبّثوا بمبررات ما هو معيار الظلم والقهر أصلاً. الحكومة مدركة بحكم حروبها مع مواطنها لعقود في الجنوب وفي جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وفي شرق السودان وفي دارفور أن المواطن يتفاعل مع الثوار كونهم يسعون إلى انتشاله من وهاد الظلم، فهو بذلك يعطي الغالي والنفيس، ففوق دعمه المادي والعيني للثوار يبادر المواطن بدفع روحه حين ينخرط في قوات الثورة وبالتالي حتى تجفف الحكومة كل تلك المصادر الداعمة، عمدت على انتهاج أسلوب الأرض المحروقة، وأصدق دليل على ذلك هو دعوة رئيس النظام المشير عمر البشير في مدينة الفاشر في العام ٢٠٠٤م موجهاً حديثه إلى قوات الجيش بدون أدنى شعور بالذنب داعياً إياهم بأنه لا يريد أسيرا ولا جريحاً، وهو بذلك يطلق يد الجيش، فكانت الجرائم والإبادة التي شهد بها العالم ومن ثم قادت البشير لكي يكون مطلوباً من المحكمة الجنائية الدولية باعتباره مجرماً ارتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية، والأكثر إيلاماً فوق ذلك هو أن كل ذلك تم في شعبه.

حقيقة أن الحرب في ربوع دارفور لا تعني نتائجها وإفرازاتها النظام في شيء أمر أدركه الثوار منذ وقت بعيد، وضرورة نقل الحرب إلى حيث يعتبر النظام أنها ملاذات آمنه له أيضاً حقيقة أدركها الثوار لكن أغلب تلك الحركات لم تتمكن من ترجمة ذلك عملياً، بيد أن حركة العدل والمساواة هي الوحيدة التي تمكّنت من وضع ذلك على واقع

التنفيذ بعملية الذراع الطويل والتي هاجمت فيها قوات الحكومة في عقر دارها ومقر قيادتها في العاشر من مايو ٢٠٠٨م حين قادت عمليات توغّل تزيد على ألف كلم وهاجمت قوات الحكومة في أم درمان، ولعل الكثير من المتخصصين الذين تناولوا وحلّلوا تلك العملية الجريئة التي أضحت بلا شك محل دراسة وتحليل دائمين في المدارس العسكرية المتخصصة قد اعترفوا بجرأة حركة العدل والمساواة وبتطور مفهومها لإيلام النظام.

أحزاب المعارضة وعملية الذراع الطويل

ردود فعل بعض الكيانات الحزبية المحسوبة على المعارضة لم يرق لها ذلك رغم أن هدف العملية هو إجبار النظام للانصياع لصوت العقل والجلوس لإيجاد حلول لقضايا الوطن ومن ضمنها التعددية في ظل نظام ديمقراطي يتم فيه تداول سلمي عبر انتخابات أو إذا رفض النظام فإسقاطه هو الهدف الرديف للعملية، وقوات حركة العدل والمساواة لم تستهدف المواطنين ولا المنشئات بقدر ما ضبطت عمليتها في مواجهة قوات النظام. حزب الأمة القومي برئاسة الإمام الصادق المهدي وحزب الاتحادي الديمقراطي برئاسة مولانا محمد عثمان الميرغني والحزب الشيوعي برئاسة الأستاذ الراحل محمد إبراهيم نقد وآخرين جميعهم جاءت ردود أفعالهم في شكل استنكار للعملية كما لو كانوا يعبّرون عن صوت النظام أو يتحدثون باسمه، قادة هذه الأحزاب الثلاثة كانوا أعضاءً مؤسسين للتجمع الوطني الديمقراطي المعارض، ومعلوم أن التجمّع كان له جيش يقوده الراحل الفريق فتحي أحمد علي، فقد كان هناك جيش الأمة والقيادة الشرعية وقوات العميد عبد العزيز خالد، كل تلك القوات كانت تحارب النظام وتسعى لإسقاطه باسم التجمع الذي يترأسه مولانا محمد عثمان الميرغني ويتولى حزب الأمة أمانته العامة حيث كان الأمين العام هو مبارك الفاضل المهدي، بل أن النظام في العام ١٩٩٩م كان قد اتهم التجمع الوطني بأن قوات التحالف الوطني الديمقراطي التي يقودها العميد (م) عبد العزيز خالد قد قامت بتفجير خط أنابيب البترول في عطبرة، وأن العميد (م) عبد العزيز خالد نفسه كان قد صرّح لقناة تلفزيون (أم بي سي mbc) قائلاً بأن تفجير خط أنابيب البترول بعطبرة هدف مشروع، كما أن النظام مرة أخرى اتهم التجمّع الوطني بأنه كان يسعى إلى تنفيذ تفجيرات في الخرطوم حين تم اعتقال بعض العسكريين في الخرطوم واتهامهم بأنهم وراء التخطيط وقيل حينها أن من بين المعتقلين العميد مصطفى التاي، ثم أن التجمع الوطني نفسه قد تبنّى إسقاط النظام بالقوة وأن دعوة

الإسقاط بالقوة بالضرورة لا تستثني مكاناً من مقاتلة النظام فهي ببساطة تعتبر كل السودان أرض معارك لإسقاط النظام بما في ذلك العاصمة الخرطوم، والسؤال هنا ما هو الفرق بين ما فعلته حركة العدل والمساواة بهجومها على قوات النظام في أم درمان وبين ما فعله التجمع الوطني الديمقراطي من مهاجمة قوات النظام سواء في شرق السودان أو تفجير أنبوب بعطبره، لا بد أن ذاكرة رؤساء هذه الأحزاب تختزن أحداث الهجوم على الخرطوم في الثاني من يوليو من العام ١٩٧٦م عندما دخلتها قوات الجبهة الوطنية للمعارضة بقيادة العميد الراحل محمد نور سعد قادمة من ليبيا وقاتلت قوات نظام مايو لإزاحة الرئيس نميري واحتلت الخرطوم لثلاثة أيام، حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي والأخوان المسلمون كانوا من مؤسسي تلك الجبهة التي كان نشاطها التحضيري يتمركز في ليبيا، ومعروف أن الراحل الشريف حسين الهندي كان رئيسها، لم يخرج لنا أحد قادة هذه الأحزاب ليستنكر ذلك العمل حتى يومنا هذا أو يستهجن الركون لنهج من ذاك القبيل، وهنا يقول الشاعر لا تنهى عن خلق وتأتي مثله..... عار عليك إذا فعلت عظيم، إذاً استنكار أولئك القادة لهجوم العدل والمساواة على قوات النظام في الخرطوم في العاشر من مايو ٢٠٠٨م أملته نزعة ليست بعيدة من تأثيرات اللوبي الذي ظلّ يحتكر السلطة والدولة في السودان منذ الاستقلال وما زال يعمل لذلك، وأن ما فعلته حركة العدل والمساواة قد لامس بعداً موجعاً وحساساً في معادلة السلطة والدولة فهيّجت دواخل أولئك القادة فأخرجوها لمّا عجزوا عن أن يكتموها. بينما نتناول هذا الحدث لا بد أن أذكّر بأنني كغيري لست سعيداً بالحرب كوسيلة، وبالطبع لست فرحاً بكل الذين سقطوا وفقدوا أرواحهم في ميادينها من جميع الأطراف خاصة في حروبنا داخل السودان، لكنها فُرضت عليهم، وعندما تُفرض الحرب ولا يكون هناك أي خيار آخر للمظلوم، فمن الشهامة أن يخوضها المفروض عليهم بمعايير الشهامة ذاتها.

كنت شاهداً على الذراع الطويل في أم درمان

كنت عائداً في فجر العاشر من مايو من رحلتي لحضور مؤتمر المانحين الثاني الخاص بجنوب السودان والذي عُقد في أوسلو- النرويج، ولما كنت قد وصلت إلى مطار الخرطوم في الثالثة فجراً بعد رحلة طويلة وشاقة، فقد ذهبت إلى منزلي واستغرقت في نوم عميق حتى منتصف النهار حين تم إيقاظي بضرورة الذهاب إلى مدينة أم درمان للعزاء في وفاة عم الشهيد الدكتور خليل إبراهيم، العم (حسب الله عشر) الذي توفي رحمة

الله عليه في دارفور، حيث درجت العادة أن يقيم الأهل سرادقاً آخر للعزاء في الخرطوم أيضاً. حتى ذلك الوقت لم أكن على دراية بأن شيئاً ما سيحدث، فقد كنت غائباً لأسبوع في أوسلو – النرويج، ولكنني فيما بعد علمت أن الحكومة وبعض أصحاب التواصل من المواطنين في الخرطوم يعلمون أن هناك إرهاصات وشائعات سرت منذ ثلاثة أيام بأن حركة العدل والمساواة ستهاجم الحكومة في الخرطوم، لكنني عندما بلغت مقر العزاء وجدت الناس في حالة من الهرج والمرج والترقّب والقلق، وبدأ أن الناس ينصرفون على عجل، فاستفسرت عن الأمر فقيل لي أن ثمة هجوماً متوقعاً على الخرطوم من حركة العدل والمساواة وقد يقع بين لحظة وأخرى، وبينما نحن في سرادق العزاء حيث كانت الساعة بين الثانية والثالثة من ظهر يوم الجمعة، إذا بنا نسمع دوي الأسلحة في اتجاه وادي سيدنا حيث مقر سلاح الطيران وغيره من معسكرات القوات الحكومية، ويبدو أن ثمة اشتباكات عنيفة تدور هناك من دوي الأسلحة الثقيلة وأصوات إطلاق النار. بعد ساعة من سماع دوي الأسلحة في ذلك الاتجاه إذا بنا نشهد أرتالاً من سيارات الدفع الرباعي التابعة لحركة العدل والمساواة وهي تنطلق بأقصى سرعتها في شارع الواجهة أمبدة الموازي للسور الغربي لمقابر حمد النيل، وهو الشارع الفاصل بين أمبدّة وأم درمان، وقد كانت متّجهة جنوباً صوب الملتقى مع شارع ليبيا المؤدّي إلى شارع الفتيحاب ثم جسر الإنقاذ، تزامن مع ذلك سماع دوي الأسلحة في عدة اتجاهات أخرى على شارع (العرضة) وفي اتجاه الإذاعة والتلفزيون وسلاح المهندسين، وبدا وكأن الخرطوم كلها تحت نيران متبادلة ومن كل الاتجاهات.

اتجهت بسيارتي وبداخلها زوجتي ومجموعة من عمّاتي من مقر العزاء في طريقي إلى منزل أحد أعمامي في حي (أمبدة السبيل) لكنني وأنا في الطريق كان لا بد أن أعرج إلى أي محطة وقود للتزود بالوقود حيث أن مؤشّر نفاذ الوقود كان قد بدأ يضيء منذ ما قبل حضوري إلى مقر العزاء، وتوجهت إلى محطة وقود منطقة المصانع في أم درمان، ولكن قبل أن أبلغها وهي على بعد مئأتى متر عنّي، إذا بي أجد نفسي أمام انتشار كبير لقوات الاحتياطي المركزي المتوترين الذين سارعوا بإيقافي وتحذيري بسرعة العودة لأنهم في اشتباك مع عدد من قوات حركة العدل والمساواة الذين كانوا أول غيث الوصول إلى منطقة المصانع في الجانب الآخر من المحطة التي أغلقت قبل وصولهم. عدت مسرعاً إلى حيث منزل عمي وهناك تركت السيارة لكون وقودها لا يسعفني حتى إذا رغبت في العودة بها إلى حيث أسكن في الخرطوم بحري، لكن من حسن حظي وجدت (عديلي)

الفريق شرطة محمد الفضل عبد الكريم أيضاً كان قد جاء وبرفقته زوجته إلى هناك قادمين من مقر العزاء، والحقيقة أن المنزل كان عامراً بالعديد من الأهل الذين انفضّوا من مقر العزاء وركنوا هناك حتى ينجلي الموقف ثم يتفرّقوا إلى شتى أحياء العاصمة التي أتوا منها.

بعد البقاء حتى الخامسة عصراً قررنا أن ننصرف عائدين إلى منازلنا حيث تركنا الأطفال وحيث أن الأمور باتت أكثر غموضاً رغم إصرار الحاضرين علينا بضرورة البقاء لخطورة الخروج أو التجوال في تلك الظروف، فاستقللنا السيارة التي يقودها الفريق وبمعيتنا زوجتي وزوجته، وبينما نحن في طريقنا من (شارع الواجهة أمبدة) وهو الشارع الذي يفصل أمبدة عن المصانع وبقية أم درمان ومتجاوزين التقاطع مع شارع ليبيا (كرور) متجهين إلى شارع الفتيحاب الذي يقود إلى جسر الإنقاذ على النيل الأبيض لنتوجه من هناك إلى مدينة الخرطوم بحري حيث نسكن، إذا بقذيفة آر بي جي تصيب مبنىً تحت التشييد يبعد عنا فقط عشرين متراً، وأحسب أن القذيفة ربما كانت تستهدف السيارة التي نستقلّها، لا سيما وأن السيارة كانت سيارة نصف نقل (بيك أب) دفع رباعي من ماركة تويوتا بغمارتين، ورغم أنها سيارة متداولة بين المدنيين إلا أنها في هذه الحالة هدف متبادل لأن مثيلاتها متواجدة لدى الطرفين المتقاتلين وإن كانت بشكل مكثّف لدى أفراد الأمن الحكومي، لكن لطف الله أنقذنا منها، ولما كان الذي يقود السيارة هو الفريق محمد الفضل وبحسّه وخبرته العسكرية فقد انحرف سريعاً إلى داخل شوارع الحي السكني القريب منا حيث اختفينا بسيارتنا بين شوارعه، وإنني لأثني على تصرفه ذلك، فقد جمع فيه الهدوء والسرعة والنباهة والمهنية وحسن التصرّف كرد فعل يتوافق تماماً مع ذلك الموقف العصيب، وإذا كانت نوايا الذي أطلق قذيفة ال آر بي جي كانت في الأصل موجّهة نحو السيارة التي نستقلّها وفي أغلب الظن كذلك لأنه حينها لا توجد أي سيارة أمامنا أو خلفنا ولا أي قوات من هنا أو هناك، فمما لا شك فيه فإن تصرّفه السريع بالاختفاء وسط المنازل قد أفسد عليه فرصة إعادة التعبئة والإطلاق على نفس الهدف مرة أخرى، ولكن فوق كل ذلك نحمد الله على عنايته وإلهامه وسُتره، فهي التي كانت وراء إنقاذنا من موت بكل الحسابات كان محققاً، ليس لدينا أي علم أو تخمين عن الجهة التي أطلقت القذيفة، حيث لم نشهد بالقرب من المنطقة أي قوات سوى قوات من الاحتياطي المركزي والشرطة تركناها خلفنا على بعد أقل من نصف كلم تقريباً عندما مررنا بشارع الواجهة أمبدة وهي متمركزة حول بعض طرقات حي

المهندسين الغربي، علماً بأنه في تلك اللحظات كان جسر الإنقاذ قد أصبح مسرحاً لمعارك شرسة بين قوات حركة العدل والمساواة وقوات الاحتياطي المركزي والأمن التابعة للنظام الحاكم، كما هو الحال في مواقع عديدة من أم درمان.

قصدت أن أحكي هذه الواقعة للتأكيد على أن ما أكتبه عن عملية الذراع الطويل ليست سماعية بقدر ما هي لشاهد حضر الأحداث وعايش بعض أخطر لحظاتها، وأعلم أن الحكومة برمتها كانت قلقة وفزعة مما يمكن أن يحدث كون ذلك لا يضاحيه إلا استيلاء قوات الجبهة الوطنية للمعارضة على الخرطوم ولمدة ثلاثة أيام في الثاني من يوليو ١٩٧٦، تلك الأحداث التي دُمغت بمسمّى (غزوة المرتزقة) ومن صدفة الأحداث أن أكون حاضراً أيضاً في الخرطوم يوم دخلت قوات الجبهة الوطنية للمعارضة، وأن أشهد الكثير من أحداث تلك الأيام وما أعقبها، وقد سردت بعضاً من ذلك في فصول سابقة من الكتاب، وها نحن مرة أخرى أمام نفس التوصيف للغزوة وكأن الأيام تعيد نفسها لترسّخ مفاهيم من النفاق والابتزال تتوارثها أجيال بعينها دون وجل ولا خجل لتبرر بها سوءاتها ولتحافظ بها على السلطة بشكل مبتذل.

إن عملية الذراع الطويل التي نفذتها قوات حركة العدل والمساواة تمثّل منعرجاً نوعياً نقل الثورة إلى مربع آخر أكثر إيلاماً للنظام، ذلك أنها ضغطت على حيث يئن النظام من أي ضغط عليه، وبالتالي فهي تُحسب ضمن الخطط المتقدّمة والجريئة من حركة العدل والمساواة، ورغم المسالب والثغرات التي اعترتها إلا أنها لن تقلل من أهميتها كحدث ثوري قوي وجرئ وشجاع ومتقدّم. وهناك حقيقة أخرى ينبغي أن أذكرها عن تلك العملية، وهي أن قوات حركة العدل والمساواة ورغم أنها قد استصحبت ضمن عتادها أسلحة مدمّرة مثل الراجمات ومدافع ١٠٦ ملم إلا أنها بعد دخولها أم درمان وفي المعارك التي خاضتها داخل أم درمان لم تستخدم هذه الأسلحة شديدة الدمار وإنما استخدمت الأسلحة الخفيفة والدوشكا وأسلحة ال آر بي جي، لا أجزم السبب وراء ذلك لكنني أعتقد بأن الحركة ربما تفادت استخدامها لتقليل الدمار وسط الأحياء والمدنيين، لا سيما وقد كانت الطرقات مكتظّة بالسيارات العامة والخاصة، وربما أيضاً لأنها كانت تواجه قوات الاحتياطي المركزي التي في غالبها كانت تستخدم الأسلحة الخفيفة والدوشكا والقرنوف وال آر بي جي، مسنودة ببعض الدبابات التي تعد على أصابع اليد، هذا على الأقل ما شهدناه، لكن ربما استخدمت حركة العدل والمساواة تلك الأسلحة في المعارك التي خاضتها في طريقها من دارفور وحتى مشارف الخرطوم

وفي وادي سيدنا.

من خلال إفادات الكثيرين ممن انسلخوا من حركة العدل والمساواة، وممن تربطني بهم علاقة الدم أو رفقة النضال ورغم قناعتهم بأن الحركة قد طرحت رؤيتها الفكرية وأطلقت العنان لخطابها السياسي كعاملين أساسيين يمثلان العمود الفقري للاستقطاب، إلا أنهم ذكروا أيضاً أن منهج الحركة في الاستقطاب يقوم أيضاً على ثلاث ركائز أخرى إضافية ولها تأثيرها وإن لم تكن مُعلنة، أولى هذه الركائز الثلاث هي علاقة الدم والقربى، وقد تتمدد من الأسرة مروراً بخشم البيت والفخذ، وهي ركيزة تم استخدامها بشكل قوي وفعّال في بدايات تأسيس جيش الحركة ربما لضمان سرية العمل أو لأسباب أخرى لم تُعلن، كما يعود ذلك أيضا إلى القناعة بأن صلة القربى تدفع بكل مجموعة على التفاني في المدافعة والتعاضد أثناء القتال وهو عامل مهم لتلك اللحظات الحاسمة بين الموت والحياة، الركيزة الثانية هي الإغراء المالي، وحيث تروّج الأقوال بقدرة الحركة على الاحتفاظ برصيد قوي من الإمكانيات المادية طوال مسيرتها، فقد كان ذلك أيضاً مدعاة للطامعين في الحصول على بعض المغانم والعطايا أن يجدوا طريقهم نحوها والانضمام إليها نزولاً عند هذه الرغبة، وهنا تتحقق رغبتان وإن تقارنتا، والركيزة الثالثة هي القوافل الجهوية التي تأتي وتنضم للحركة ككتلة تُسمّي نفسها بالإقليم الذي جاءت منه، وتظل معرّفة بذلك الاسم وإن ضمنياً. كل هذا لا ينبغي أن يجعلنا نُسقط أن هنالك من انتسب للحركة قناعة ببرنامجها ورؤيتها المطروحة، لكن إلى حد كبير يستطيع القارئ أن يقف على حقيقة لا تقبل مجالاً للجدل بأن المسالب التي خلّفتها الركائز الثلاثة للاستقطاب على مسيرة الحركة غائرة وبائنة في حجم وتراجع الزخم الانتسابي عبر سنوات النضال، ومعلوم وفي ظل غلبة المعايير المتعارف عليها في التفاضل والترقّي داخل أي تنظيم وبروز وجموح العوامل الأخرى لا بد أن يؤدّي في النهاية إلى نخر الركيزة من الداخل وبالتالي تهاويها، ومع تهاويها يتهاوى التنظيم أو يتضعضع ماضياً نحو الانهيار، فإذا طغت صِلة القُربى في أي تنظيم مهما كان نوعه، فإنها لا تتوقف إلا انتهاءً بالتفاضل بين الأشقاء بعد أن يكون قد تجاوز محطات صلات القربى الأخرى، وكل ما هو دونهما من صلة قربى لمجموعات كانت متعاضدة في مرحلة ما يتخطاها التفاضل عندما يضيق المسلك، أما الذين استهوتهم المادة طريقاً للانتساب فحالما تختفي المادة ينفضّون ويختفون ثم يتحسسون مسالك جديدة تحت رنين القرش كان أو الدينار أو الدولار. وأخطر الارتدادات الصادمة لأي تنظيم هي

ارتدادات القوافل الجهوية، فهي على الدوام وخلال تواجدها يستعصي اندماجها وانصهارها كاملاً بفكر التنظيم لطالما كان استقطابها قائماً على عقد من المساومة بعوائد بعينها عند بلوغ الأهداف، كما أن اعتزازها بحجم تأثيرها يجعلها دائمة الشك والنفور، وهما أمران يلجمان الالثقة ويجعلانها أسيرة وحبيسة للنوازع التنازعية التي لا تغيب عن ساحة التفكير بالنسبة للتنظيم والكتلة الجهوية.

بعض كبوات حركة العدل والمساواة

لا شك أن البحث في المآثر أمر يُفرح صاحب المأثر لكن درجت العادة أن لا يفرح نفس المصدر فيما إذا وضعت أمامه كبواته، بيد أن البعض ربما يتقبّل تلك الكبوات إذا تُليت عليه في خصوصية لا يؤمّها سوى طرفان، أما أن تأخذ طريقها إلى وسائل الإعلام أو المعرفة العامة فإن ذلك قطعاً لا يستسيغه الكثيرون حتى وإن أضحى الأمر ملكًا عامًا لا ينبغي احتكاره، ولا أرى أن حركة العدل والمساواة استثناءً في ذلك، حيث شأن مشاعرها وتقديرها للأمور لا يتخذ معايير مغايرة عما هو لدى الجميع، ولكن ثمة حقيقة هي أن ما ينشر هو شأن عام يعود بالدروس على الجميع إن شاؤوا الاستفادة منها، وإني لأجد نفسي أول المستفيدين من تلك الدروس عطفاً على تجربتي مع النضال. وأنا أتناول بعض هذه الكبوات عطفاً على حجم تأثيرها على تنامي وتطور الحركة ودورها في المضي بشكل سلس نحو أهداف الثورة، لا أسقط أن للحركة إيجابيات لا ينتقص منها تناولنا لهذه الكبوات، فالأصل فينا كبشر أن نتعلم من تجاربنا بعد أن نخضعها للتقييم أملاً في التقويم جنباً إلى جنب مع الاستفادة من تجارب غيرنا. وبالتالي فإن تناولي لتلك الكبوات لا يقوم على ترتيبها وفق حجمها أو تأثيرها وإنما يأتي ترتيبها وفقاً لتواريخ حدوثها والظروف والمواقف المحيطة بها في حينها.

أن أولى كبوات حركة العدل والمساواة كما قلنا في فقرات سابقة هي الممارسة والخطاب الاستقطابي المتعارضين مع مضامين بيان التأسيس والرؤية السياسية، وقد أشار بعض الذين تخلوا عن الحركة ممن انتسبوا استجابة لبعض تلك الخطابات، ولما عايشوا بعض مراحل الممارسة أدركوا أن ثمة تضارب أو ثمة انتقاصًا لما اعتقدوا بأنها نواقص فيما يرونها فروض ينبغي أن تُؤدّى تجاههم ناهيك عن نوافلها. أما الحزمة الثانية من كبوات الحركة فهي عدم قدرتها عن التخلّي عن المنهج الذي ترعرع قادتها عليه إبّان انتسابهم السابق للجبهة القومية الإسلامية، وهو منهاج استئصال الآخر فإن لم تفلح فإقصائه فإن لم تفلح فإلغاء فاعليته فإن لم تفلح فتشويه صورته، وهنا لا أعني أن

يكون الآخر فرداً فقط بل حتى التنظيمات والحركات سواء أن كانت نظيرة أو متناظرة، وربما ما درجت فعله الحركة من تخوين لكل من اختلف رأيه أو انسلخ أو انشقّ منها من منسوبيها لأكبر دليل على ذلك. وهو أمر في حقيقته يقدح في قدرات الحركة من حيث تخيّر منسوبيها قبل ضمّهم إذا تم أخذ الأمر بعلاته.

من الكبوات أيضاً إخفاق الحركة في التعامل بالمفهوم الإستراتيجي مع حركة تحرير السودان بقيادة مني مناوي بعد توقيعها على اتفاقية أبوجا في العام ٢٠٠٦ م، حيث وضعتها حركة العدل والمساواة بأنها كما لو كانت العدو الأول لها، وفي تحليلي وتحليل الكثيرين أن وجهة نظر وقرار حركة العدل والمساواة في هذا الأمر يقوم على خلفية التنافر وليس التنافس، وبالتالي بنت إستراتيجية قائمة على إفشال حركة تحرير السودان وتجريدها من كل ما تعتقد بأنه من المكاسب ومن دعائم قوتها، وعلى رأس كل ذلك تجريدها من مواقع السيطرة تحت ذريعة أن ذلك يكسبها الاعتراف المحلي والدولي بأنها هي الحركة المهيمنة على الميدان وأن الحركة الموقّعة لا تملك شيئاً ولا تسيطر على أي مساحات، ولن تستطيع جلب السلام بتوقيعها، وقد أكدت الوقائع أن تلك الإستراتيجية كانت خاطئة حيث أفقدت على المدى الطويل حركة العدل والمساواة كل المواقع التي استولت عليها من حركة تحرير السودان بعد أن تحررت الحكومة مما كان يقيّدها بعدم مهاجمة تلك المناطق عندما كانت محسوبة بأنها تحت سيطرة الحركة الموقّعة على الاتفاقية رغم حقيقة أن النظام لا عهد له أصلاً، ولكن دون التعمّق في التفاصيل لا بد أن يدرك القارئ بحصافته وحسّه ما أشير إليه من عمق المفهوم الإستراتيجي الذي غاب عن حركة العدل والمساواة في هذا المنحى وبالطبع مناحي أخرى في إطار اتفاقية أبوجا والتفريق بين ما هو علاقة وأهداف إستراتيجية مشتركة مع الحركة الموقّعة وبين ما هو تكتيكي أو تنافسي معها، وفي هذا الاتجاه فالتعامل الإستراتيجي ما كان له أن يبلغ تمامه دون أن تتعامل حركة تحرير السودان هي الأخرى بنفس الفهم، وبالتالي فهي أيضاً لها نصيبها الوافر في ذلك.

لا يغيب عن ذاكرتنا أيضاً كبوة الحركة في انتهاز الظروف التي تهيأت لها في خلق تحالف ثوري قوي وتحويله إلى قوة ضاربة عقب توقيع حركة تحرير السودان بقيادة مني مناوي على اتفاقية أبوجا في العام ٢٠٠٦م، فقد تهيأت للحركة مساحة واسعة من التحرك السياسي لاستقطاب الثوار الذين أصابتهم صدمة التوقيع، وإذا كانت جبهة الخلاص قد جاءت بجهود لرافضي أبوجا بما فيهم جهود حركة العدل والمساواة، إلا أنها وبحكم

العلاقة المتميزة بينها وبين دولة تشاد التي لُدغت أولاً بإبعادها أو ابتعادها قسراً من الوساطة في الجولة السابعة والأخيرة للمفاوضات في أبوجا، وثانياً بمحاولات المعارضة التشادية المدعومة من الحكومة السودانية الاستيلاء على السلطة في أنجمينا في أبريل ٢٠٠٦م، كان يمكن أن يجعلها أكثر رحابة في استيعاب وجمع شمل الثوار بما لا يفزعهم ويخيفهم من الابتلاع، لكنها آثرت بعد حين أن تمارس هوايتها في الإعلان عن أحاديثها النضالية وسطوتها على الميدان وقلنا أن ذلك يأتي كلما تعاظم شعورها ببوادر نمو قدرتها العسكرية.

هنالك أيضاً كبوة الحركة في توقيت التوقيع على اتفاق حسن النوايا الذي تم في الدوحة في ١٧ فبراير ٢٠٠٩م، حيث أنه في تلك الفترة وقد اشتد الخناق على النظام على المستوى الدولي فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبها، وكانت المحكمة الجنائية الدولية قد أعلنت بأنها ستصدر قرارها في ٢٤ فبراير ٢٠٠٩م ثم أجّلته إلى الرابع من شهر مارس ٢٠٠٩م، وفي تقديري جاء التأجيل ربما حتى لا يتناول النظام قرار الجنائية إذا صدر في ذلك الموعد ويسوّقه ويقول بأنه مستهدف في اللحظة التي يحقق فيها تقدماً على صعيد العملية السلمية، وليقول للمراقبين والعالم من حوله دونكم اتفاق حسن النوايا الذي وقّعته قبل أيام، النظام يوقّت ويرتّب لبعض أفعاله بدقة. بيد أنه عندما صدر قرار الجنائية بإدانة البشير، كان اتفاق حسن النوايا نفسه قد دخل في طور الاتهامات المتبادلة بخرقه وعدم الالتزام بنصوصه بين الطرفين.

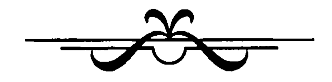
ثم جاءت إحدى أعظم الكبوات بعد عملية الذراع الطويل التي أشدنا بها من حيث صحة القرار والفكرة برغم تحفّظنا على أسلوب وتوقيت التنفيذ العسكري الذي اسقط معطيات بائنة عن ساحة النزال كانت كفيلة إذا أخذت في الاعتبار أن تقفز بحجم النتائج الإيجابية للعملية، وحيث أن ملاحظاتنا في التنفيذ العسكري والتي لا نملك ولا ندّعي فيها الدراية المهنية العسكرية المتخصصة، إلا أنها بلا شك جديرة بالاهتمام والاعتبار، وتشكّل علامات استفهام قابلة للبحث فيها، لكننا قطعاً من الجانب الآخر نكون أكثر قرباً من الحقيقة حين نقول بأن الحركة لم تتمكن من تجيير الزخم والتأييد الواسع الذين ولدتهما العملية لدى عموم أهل دارفور وبوجه الخصوص في معسكرات النزوح واللجوء وبلاد المهجر إلى إطار جامع تستوعب فيه شتات الثوار في حركاتهم الكثيرة والحائرة حينها باحتضانهم بخطاب جاذب يقود إلى تأطير المقاومة الثورية بإطار وحدوي، وإنما انكفأت إلى خطابها الاستئصالي الحاد وتهديد الحركات الثورية الأخرى

بالوعيد بمحوها من الوجود، بل بالأحرى نفت وجودها أصلاً، وكان ذلك أيضاً من كبائر الكبوات التي تعثّرت عليها الحركة، ولعل تصريحات د. خليل إبراهيم في لقاء مع قناة الجزيرة في العام ٢٠١٠م بعد قراره بالانسحاب من المفاوضات حيث قال «منبر الدوحة يفتقر للعدالة والإنصاف والحيادية، وأنه لا بد من منبر آخر ومكان آخر» ذلك الحديث مثال على ما يمكن أن نقول عنه أنه تجاوز للدبلوماسية وقطع لشعرة معاوية مع الدولة المضيفة مهما كان تقييمه أو تقييم الآخرين لدرجة الصحة في الموضوع.

ثم جاءت كبوة الحركة بعد انسحابها من منبر الدوحة إثر توقيع حركة التحرير والعدالة على الاتفاق الإطاري مع الحكومة السودانية في مارس ٢٠١٠م، فالحركة وتحت تأثيرها بخطابها المنادي بانفرادها بمنبر التفاوض في الدوحة، وبعد تأسيس حركة التحرير والعدالة، ارتأت أن تلقم الوساطة المشتركة والحكومة بحجر المقاطعة أملاً في إثنائها عن المضي في التفاوض مع حركة التحرير والعدالة، لكنها لم تستخدم الورقة بقدر يُبقي على شعرة معاوية على أقل تقدير بينها وبين الدولة المضيفة قطر، وسارعت قيادات الحركة بالخروج من قطر بعد أن تلقّت ضوءً أخضراً من مصر باستضافتها، ولم تسعف الذاكرة قيادات الحركة بأن تتفادى الوقوع في مثلث ساخن بقضاياه في تلك المرحلة، وهو مثلث أضلاعه خلافات قطر مع مصر بشأن الدور الذي تسعى قطر للعبه على الصعيد العربي وقضية فلسطين، والدولي المتعلّق بالشأن العربي وخلاف مصر مع دول حوض النيل وحاجة مصر لدعم السودان في اجتماعات دول حوض النيل فيما يتعلق بقسمة المياه، وبالتالي كانت تصريحات رئيس حركة العدل والمساواة وقيادييها عن قطر قاسية وقاطعة، ولم تترك الباب مواربـاً كما تقتضي الدبلوماسية في مثل هذه المواقف، بيد أنها وقعت كما الجمرة الحارقة على يد مصر التي سرعان ما لفظتها تحت ضغوط السودان لمصر فيما يتعلق بمساندتها في محادثات دول حوض النيل إن هي احتضنت الدكتور خليل إبراهيم وآوت ودعمت حركته. لم يكن التصرف ولا التوقيت موفقين من قيادة حركة العدل والمساواة، وبالتالي أدى بهم إلى الخروج مرغمين وبعجل من مصر بلا شك بطلب منها والاصطدام بعقبة القيادة التشادية التي كانت حينها قد وفّقت مصالحها مع قيادة النظام السوداني عقاباً لما اعتبرته خروجاً لحركة العدل والمساواة عن طوعها فيما يتعلق بقبول رؤيتها للحل والاتفاق في الدوحة، وانتهى برئيس الحركة كما لو كان في الإقامة الجبرية في ليبيا لأكثر من عام كان تأثيرها السلبي على الحركة كبيراً جداً، إلى أن تفجّرت الأوضاع في ليبيا ضد نظام العقيد

القذافي وتمكّنت خلالها حركة العدل والمساواة من إخراج رئيسها من هناك إلى دارفور بسلام لكن بعد أن تجرّعت الكثير من التآكل بالتأكيد.

أنا أدرك حجم ومرارة وتأثير هذه التحليلات التي ربما كانت قاسية على قادة حركة العدل والمساواة ومنسوبيها، فمنهم من يفسّر الأمر من منطلقات عاطفية تغلب عليها إغماض العين عن الرغبة في مجرد التوقف عند أيٍ منها باعتبارها أفاقات تستحق عدم الإصرار على تجاهلها، ولكنني أكون سعيداً لو أنَ الحركة قد أخذت هذه التحليلات بأبعادها الأكثر سلبية وكما لو كانت كلها حقيقة وعملت على دراستها وإخضاعها للتمحيص الدقيق بغية استخلاص الدروس المستفادة منها وإضافتها لصالح تقويم نضالها الثوري من خلال تحصين إطارها التنظيمي وعمقها الفكري وبعدها الأيدلوجي، فهي إن فعلت ذلك ولم تجد خللاً في خطابها السياسي وتطبيقاتها الفكرية وهيكليتها التنظيمية ورصيدها الممارساتي ما يستوجب التقويم، حينئذ لن تخسر شيئاً، وأنا إذ أكتب في هذه المرحلة من مسيرة الثورة، إنما أرغب في بسط قدر من التجربة التي كنت جزءًا منها بدروسها التي استفدنا منها وأخطائنا التي رافقت ممارساتنا وكانت لها سلبيتها على مسيرة الثورة وعلى وضع الدارفوريين والدولة في السودان، وما يمكن أن نستخلصه لتقويم مسيرة الثورة التي نرى أنها ما زالت لم تحقق أهدافها في الوصول إلى وطن يستوعب الجميع بنفس الحقوق والواجبات.



الفصل السادس

المؤتمر العام الثاني لحركة تحرير السودان

مؤتمر حسكنيته

مؤتمر حسكنيته الذي عقدته حركة/ جيش تحرير السودان والذي امتدّت فعالياته خلال الفترة من ٢٥ أكتوبر وحتى ٦ نوفمبر ٢٠٠٥م هو المؤتمر الثاني للحركة بعد المؤتمر الأول الذي انعقد في قارسلبا في أكتوبر ٢٠٠٣م، وقارسلبا هي إحدى القرى التابعة لإدارية كرنوي التابعة لمحلية الطينة في ولاية شمال دارفور، وقد كان مؤتمراً متواضعاً من حيث الإعداد له مقارنة بالمؤتمر الذي انعقد في حسكنيتة والذي أثار اهتمام المجتمع الدولي المتعامل مع الأزمة وأرّق مضجعه لكنه تنسّم بعضاً من الارتياح لكون فكرة المؤتمر من أساسها كانت تتماشى مع ما يعتقد بأنه سيسهّل بعضاً من رغبته في اختراق التماسك القوي للحركات والتقدّم خطوة نحو تحقيق هدفه المتمثل في تهيئة الأرضية الخالية من أي عوائق للتطبيق الكامل لاتفاقية السلام الشامل المعروفة ب (اتفاقية نيفاشا)، وسنتحدث عن ذلك بالتفصيل عندما نتناول دور المجتمع الدولي في الأزمة. المؤتمر أيضاً شغل وأقلق أهالي دارفور وبشكل خاص الوسط الثوري في الحركات المسلّحة، ولكن بشكل أكثر خصوصية في حركة تحرير السودان. لقد عُقِد المؤتمر في مدينة حسكنيتة وهي إحدى الوحدات الإدارية التابعة إلى محلية اللعيت في الجزء الشرقي من ولاية شمال دارفور والمتاخم لولاية شمال كردفان.

***

فكرة عقد مؤتمر ثاني شامل وعام لحركة تحرير السودان ظلّت تراود أذهان أعضائها لفترات طويلة، لكن نضوج الفكرة وتبلورها بشكل عملي وموسّع بدأ في نهاية شهر يناير من العام ٢٠٠٥م عندما أصدرت القيادة الميدانية بياناً بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٠٥م حمل توقيع القائد العام لقوات الحركة جمعه محمد حقار جاء فيه عزل رئيس الحركة عبد الواحد محمد أحمد النور وتجميد نشاط الأمين العام مني أركو مناوي إلى جانب بنود أخرى، ولمصلحة القارئ نورد نص البيان كاملاً كما نُشِر في أجهزة الإعلام حينها دون تصحيح حتى الأخطاء الإملائية والنحوية العفوية:

بيان فصل الرئيس وتجميد الأمين العام

بيان من القيادة الميدانية لجيش تحرير السودان حول فصل رئيس الحركة وتكوين المجلس الانتقالي

في ظل التطورات الراهنة على الساحة السياسية السودانية وتجلياتها الواضحة على الأزمة المستفحلة في دارفور عقدت القيادة العسكرية الميدانية لجيش تحرير السودان مؤتمراُ موسعا لقادة كل القطاعات الميدانية في الفترة من ٢٥- ٣١ من يناير الماضي في داخل المناطق المحررة . ووقف المؤتمرون على الموقف التفاوضي واختراقات النظام لوقف إطلاق النار والوضع الإنساني إضافة إلى قضايا تنظيمية داخلية تمثلت في قصور الحركة وعدم مواكبتها للكثير من التطورات وخلص المؤتمرون إلى الآتي :

١- تمسك الحركة بالسلام كمبدأ لا تراجع عنه لحل الأزمة في إطار سياسي شامل وحل سلمى تفاوضي متفق علية.

٢- التحذير الشديد من استمرار النظام في خروقاته والتي كان أخرها القصف الجوى لمنطقة حمادة وشنقل طوباي الشئ الذى يهدد بنسف السلام الجاري في أبوجا عبر الاتحاد الإفريقي.

٣- نجدد تحذيرنا للاتحاد الإفريقي بسبب فشله في القيام بدوره بالضغط على الحكومة ووقف هجماتها وحماية المدنيين من هجمات الجنجاويد، ونناشد المجتمع الدولي بالتدخل الفوري لإنقاذ الوضع المزري.

وعلى صعيد القضايا التنظيمية أغرب القادة الميدانيون عن عدم رضائهم للعمل التنظيمي وخاصة من المدعو رئيس الحركة وبدوا قلقهم الواضح إذا غياب المؤسسية،

وبروز النزعة الدكتاتورية والانفراد باتخاذ القرارات المصيرية والتي أضرت الثورة كثيرا.

وقرر المؤتمرون الآتي:

عزل السيد عبد الواحد محمد احمد نور من منصبة كرئيس للحركة للأسباب الآتية:

ا- عدم التزامه بالمؤسسية والانفراد في اتخاذ القرارات.

ب- ضلوعه في عمليات الفساد المالي أوجمع الأموال لمصلحته الخاصة.

ج- اختراقه من قبل جهاز الأمن السوداني بواسطة تنظيم يسمى بالجبهة الشعبية المتحدة.

د- عدم اعترافه بالقيادة الميدانية والتضحيات الجسام.

هـ- إثارة الفتن العنصرية داخل الجيش والقيادة العسكرية المتماسكة.

٢- تكوين مجلس انتقالي للحركة يسمى (مجلس تحرير الانتقالي) يقوم بتسيير شؤون الحركة لحين انعقاد مؤتمر للحركة وللمجلس حق التقرير في كافة القضايا المصيرية.

٣- يكون ٦٠٪ من أعضاء المجلس من القيادة الميدانية .

٤- تكوين هيئة قيادية من ٢٠ عضواً.

٥- تكوين الأمانات وعددها ١٧ أمانه منها ٧ أمانات للميدان.

٦- أن يراعى المجلس الانتقالي في تمثيله واقع التعدد الثقافي والعرقي والديني أوان يراعى التميز الايجابي خاصة بمشاركة المرأة في كافة هياكل الحركة القيادية والتنظيمية.

٧- على المجلس الانتقالي القيام للتحضير للمؤتمر العام في فترة لا تتجاوز الثلاثة أشهر وكذلك إعداد الدستور واللوائح والقوانين الضابطة للعمل التنظيمي وانتخاب القيادة السياسية الجديدة ديمقراطيا.

القائد العام لجيش تحرير السودان

جمعه محمد حقار

الأراضي المحررة- دارفور

...انتهى البيان..

برغم أنني كنت ضمن طاقم القيادات السياسية العاملة في مكتب الأمانة العامة للحركة في مدينة أسمرا عاصمة إريتريا إلا أنني لم أعلم بالبيان إلا عبر الإعلام وكان ذلك غريباً ومعيباً في نفس الوقت، حيث أطّلعت عليه بعد يوم من صدوره في موقع سودانيز أون لاين الإلكتروني بالصدفة عندما كنت أتصفحها، لقد كان أول انطباع خطر إلى بالي هو أن يكون بياناً كاذباً مثل البيانات الكاذبة الكثيرة التي تملأ بعض المواقع الإلكترونية لا سيما وقد أضحت المواقع الإلكترونية في أحيان كثيرة ملاذاً لكل صاحب هوى لا يرعوي ولا تردعه أي نوازع ضميرية حيث يكتب الكثيرون لغو الكلام وغثّه بأسماء مستعارة، لكنني عند عودتي إلى مقر السكن والذي هو نفسه مكتب الأمانة العامة، سارعت إلى الاستفسار من بعض قيادات الحركة الموجودين ومنهم الأستاذ محمد التجاني الطيب والدكتور التجاني عبد الله بدر والأستاذ إبراهيم أحمد إبراهيم والأستاذ محمد مرسال وقد كان يشغل مدير مكتب الأمين العام والأستاذ عبد العزيز عثمان سام المستشار القانوني، لكنهم جميعاً أكدوا عدم علمهم به، ثم انتقلت بسؤالي إلى الأمين العام مني أركو مناوي فأجاب قائلاً بان القائد العام جمعه محمد حقار قد أخطره بهذا القرار عبر الهاتف وصعب عليه الأمر ولم يشأ أن يخطرنا به في نفس يوم تلقّيه لكنه كان ينوي إخطارنا به فيما بعد إلا إنني سبقته بسؤالي له. هذا الأمر أثار في نفسي انزعاجاً وعلامات استفهام كبيرة، إذ كيف يستقيم أن يتم مثل هذا الأمر ثم نعلم به من خلال أجهزة الإعلام بالصدفة بغض النظر عن ملابسات صحّته من عدمها، كان أول ما بدر إلى ذهني هو، هل تُولِي القيادة الميدانية أي قيمة للقيادات الثورية التي تتولى الملفات السياسية في الحركة، وهل ما حدث هو مؤشّر لقيمة هذه القيادات لدى القيادة الثورية التي تتولى الشئون العسكرية الميدانية، لا سيما وأن القرارات المصيرية بلا شك ستتوالى خلال مسيرة الحركة، علماً بأن النضال ما زال في بواكيره، هل ما حدث جرس تنبيه للقيادات السياسية حتى يدركوا بأن الحركة نفسها هي مرهونة باسم القيادة الثورية الميدانية بدليل اسمها حركة / جيش تحرير السودان. ومرت الأيام والسنين ليعترف مني أركو بأنه هو الذي أصدر البيان الذي جاء فيه فصل عبد الواحد نور بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٠٥م، ولم يكن ذلك الاعتراف لقيادات الحركة، أو على الأقل لست طرفاً ضمن من اعترف لهم من الحركة إن وجدوا ولكن جاء اعترافه في الحوار الصحفي الذي أجراه معه رئيس تحرير صحيفة أخبار اليوم أحمد البلال الطيب في ٢٠٠٨م. تلك كانت مرحلة نفسية عصيبة في توازن ما نختزنه من فهم عميق جداً للثورة التي اندلعت والتي نرى عمقها

وبعدها ببصيرتنا بينما يراها آخرون فقط ببصرهم، وما أقصر أفق ومدى البصر وإن كان الناظر في صحراء جرداء ومستوية.

نتيجة للخلافات التي كانت تتزايد بين رئيس الحركة وأمينها العام وهي خلافات يعود تاريخها إلى ما بعد استشهاد القائد العام للحركة عبد الله أبكر بشر وحيث أنني لم أكن موجوداً في الحركة حينئذ لكنني ووفق استفساراتي من كثير من الذين واكبوا تلك المراحل فقد راوحوا بين عدة أسباب حيث يقول البعض أن طموح مناوي لمنصب الرئاسة دفعه إلى السعي إلى تأجيج أي خلاف يطرأ في أي وقت مع عبد الواحد نور بينما يذهب آخرون إلى نزوع عبد الواحد نور إلى التمترس خلف طوق قبلي ليحمي بقاءه في الرئاسة لما يعتريه من شعور دائم بالخوف من الغلبة العددية والفاعلية المتنامية للزغاوة في جيش الحركة حسبما يرى، بينما أضاف البعض أسباباً ثانوية تنامت هي الأخرى بإهمالها عبر الأيام، وعدم وجود مؤسسية في الحركة تعالجها في مهدها.

إثر تعاظم تلك الاختلافات فقد تدخلت القيادة الإريترية أكثر من مرة لإصلاح ذات البين، كما فعلت الحركة الشعبية لتحرير السودان الشيء نفسه، وحفاظاً على انسياب عمل الحركة دون التأثر بتداعيات الخلاف باستمرار فقد تم التوافق على تشكيل لجنة تنسيق وتسيير رباعية يُسمّي فيها كلٌ من الرئيس والأمين العام عضوين، وفعلاً اختار عبد الواحد محمد أحمد النور كلاً من أحمد عبد الشافع واحمد سراج وفيما بعد حلّ الراحل إسماعيل يوسف المكنّىَ ب (نصر الدين) والذي استشهد (يرحمه الله) في يوم ٣/ ١١/ ٢٠٠٥م إثر حادث حركة أليم عندما كان عائداً وآخرين من مهمة كلفهم بها عبد الواحد نور إلى المؤتمرين في حسكنيته حيث نقلوا رسالته. حلّ (نصر الدين) بديلاً عن أحمد عبد الشافع الذي انتقل حينها للاستقرار في كينيا بشكل دائم، بينما اختار مني أركو مناوي كلاً من ترايو أحمد علي ومحمد مرسال وقلنا أن الأخير كان مدير مكتبه، وقد حُددت اختصاصات ومهام وصلاحيات هذه اللجنة في اختيار وفود التفاوض للجولات المختلفة ووفود الحركة التي ستمثّلها في المنتديات والمؤتمرات وورش العمل على المستوى الإقليمي والدولي بالإضافة إلى تنسيق الأعمال بين مكتبي رئيس الحركة والأمانة العامة.

كان أن سبقت محاولات من القيادات المتواجدة بشكل دائم في أسمرا لمعالجة الخلافات بين الرئيس والأمين العام ومن ضمن تلك المحاولات ذلك الاجتماع

العاصف الذي جمع بين الاثنين في فندق الإنتركونتننتال في أكتوبر ٢٠٠٤م، واستمر لثماني ساعات متواصلة وحضرته كل قيادات الحركة الموجودة في أسمرا، حيث أفرغ فيها كل من رئيس الحركة والأمين العام ما في صدريهما من مآخذ على بعضهما البعض، والحقيقة وقد كنت حاضراً وشاهداً على ذلك الاجتماع، لم يكن هناك ما يمكن أن يقال عليه أنه خلاف جوهري في محتواه من خلال حديث الرجلين، لقد بدا وكأنهما يخفيان الأسباب الرئيسة لخلافهما ولا يريدان الإفصاح عنه، وكل الذي ظهر هو أن هناك أزمة ثقه بين الرجلين، الأزمة لدى عبد الواحد نور تتعلق بفوبيا اسمها (الزغاوه) وهي التي تقلقه دائماً وتشكّل رؤيته للأمور، حيث ينتابه إحساس دائم بأنهم يستهدفون إبعاده ويريدون الاستفراد بالقرار داخل الحركة من منطلق أن الغالبية العظمى من مقاتلي الحركة هم من الزغاوة، بينما الفوبيا لدى مني مناوي هي بأن عبد الواحد نور مخترق من الحكومة وهو لا يدري بذلك ولا يريد أن يدري وبالتالي الحركة في خطر وهي بدورها تتحكم في مواقفه وتجعله ميالاً لإبعاد عبد الواحد نور، تلك كانت المسببات التي رشحت في ذلك اللقاء والتي تسمم العلاقة بينهما وبالتالي انعكس أثرها السالب على أداء الحركة، وأضاع عليها الكثير من الفرص. والواقع لو كانت هناك مؤسسية قائمة على نظام أساسي لأمكن تقييد هذه الأمور ومعالجتها من خلال القنوات النظامية. علماً بأن ذلك اللقاء لم يكن الأول من نوعه، فقد عقد وفد التفاوض في أول جولة من جولات التفاوض في أبوجا، عقد لقاءً مماثلاً استمر لأكثر من خمسه ساعات لاستجلاء جذور الخلاف بين الرجلين، وقد كنت أيضاً ضمن الحاضرين لذلك اللقاء لكنني أقول صادقاً أن الحاضرين لم يستبينوا أو يتيقّنوا أو يجدوا سبباً جوهرياً للخلاف.

في منتصف شهر يناير من عام ٢٠٠٥م بدأت اللجنة الرباعية الإعداد لورشة عمل لعدد من القيادات يتم اختيارهم من المكاتب الخارجية للحركة للحضور إلى أسمرا والتفكر حول إعداد نظام أساسي انتقالي يمهد لمؤسسية انتقالية تدير شئون الحركة قبل انعقاد المؤتمر العام في إطار محاولة معالجة الأزمات بين الرئيس والأمين العام، لم يكن ممكناً دعوة قيادات الداخل مراعاة للظروف الأمنية، والمعروف أن الحركة وبخلاف المؤسسية العسكرية الموجودة في الميدان بشكل تلقائي وقائم على المنطقية بغية التنسيق القوي أثناء المعارك، ليس للحركة أي هيكلية تنظيمية تُعنى بالعمل السياسي وتديره سوى رئيسها وأمينها العام ومكتبيهما، علاوة على المكاتب الخارجية التي أسسها أعضاء الحركة المتواجدون في تلك الدول الذين في الغالب يجدون أن مكاتبهم

معزولة تماماً نظراً لعدم انسياب التبادل الممنهج والمتّسق بينهم وبين مكتب الرئيس والأمين العام، وبعد مضي عامين تقريباً على تأسيس الحركة أصدر عبد الواحد نور رئيس الحركة قراراً بتعيين خميس عبد الله أبكر نائباً للرئيس دون أن يستشير حتى الأمين العام للحركة ولا القيادة العسكرية، ثم ما لبث أن أردف ذلك الأمر بقرار آخر عيّن فيه المهندس منصور أرباب أيضاً نائباً للرئيس وبنفس النهج.

مأزق الرئيس مع نائبيه

في ملتقى طرابلس الأول في ديسمبر ٢٠٠٤م والذي شاركت فيه الحركة إلى جانب حركة العدل والمساواة وبعض المنظمات من المجتمع المدني وشهد أيضاً اللبنات النقاشية الأولى لتأسيس منبر دارفور للحوار والتعايش السلمي برئاسة الفريق إبراهيم سليمان، توازى أيضاً خلال فعالياته التقاء النائبين خميس عبد الله أبكر ومنصور أرباب وكل واحد منهما يدّعي بأنه هو نائب رئيس الحركة المعتمد، الأمر الذي أدخل السلطات الليبية المستضيفة في حرج كبير، وإزاء هذا الموقف الذي لم يكن يتوقعه رئيس الحركة عبد الواحد نور حيث وجد نفسه في موقف لا يُحسد عليه للغاية لذلك لم يتمكن من الانحياز لأي منهم. والواقع وفي ظل غياب نظام أساسي للحركة وعدم وجود معايير وأسس مبدئية للتسمية للمواقع القيادية، فقد كان من المؤمّل أن تتم مثل هذه التعيينات وفق منظورها العرفي من خلال التشاور بين رئيس الحركة وأمينها العام والقيادات الميدانية والسياسية العليا على الأقل لضمان فاعلية الاختيار وثباته لكن ذلك لم يحدث، وعندما بلغ الأمر مبلغه من الحرج والتعقيد بحث عبد الواحد نور عن مخرج للأمر فأوعز به لرابطة أبناء قبيلة المساليت الموجودين في ليبيا للتفاضل بينهم واختيار أحدهم ليكون هو النائب، والمعروف أن خميس عبد الله أبكر ومنصور أرباب كليهما ينتميان وينحدران من نفس القبيلة، قبيلة المساليت تنتشر في ولاية غرب دارفور وعاصمتها مدينة الجنينة وكذلك في ولاية جنوب دارفور في مدينة قريضه وما حولها، كما ينتشر قسم آخر في تشاد، وهي قبيلة عريقة ولها نضالاتها في التاريخ السوداني لا سيما في حماية الحدود الغربية للسودان إبّان محاولات الاستعمار الفرنسي للتوسّع شرقاً، وقد كانت معركة (دروتي) من أشهر المعارك التي سطّر فيها أبطال وفرسان المساليت بقيادة الشهيدان السلطان تاج الدين وشقيقه السلطان بحر الدين أروع ملاحم النصر ولن يمحو جور التاريخ السوداني والمؤرخين تلك الملاحم بالتغافل عنها أو نسيانها والإشارات الخجولة التي أوردها بعض المؤرخين.

قلنا أن عبد الواحد نور وفي محاولة لمعالجة قراره الذي أدخله في حرج قد أوكل الأمر لرابطة القبيلة المتواجدين في ليبيا، كان ذلك من الأخطاء الكبيرة التي تكررت كثيراً في مسيرة الحركة وشكّلت بعض أكبر إخفاقاتها رغم فرص النجاحات التي تهيأت لها، إذ كيف يتم ترك أمر له خصوصية للحركة لرابطة قبيلة، والمعلوم أن أعضاء رابطة القبيلة ليس بالضرورة أن يكونوا جميعاً أعضاءً في حركة تحرير السودان، فهي رابطة كيان اجتماعي للقبيلة وتضم أعضاءً لهم ميول سياسية متنوعة ومتباينة وينتمون لتنظيمات سياسية مختلفة، منهم من ينتمي لحركات ثورية أخرى ولحزب الأمة أو المؤتمر الوطني أو المؤتمر الشعبي وغير ذلك من الأحزاب لكن يجمعهم كيان القبيلة باعتباره كياناً معنياً في الدرجة الأولى بالأنشطة الاجتماعية للأعضاء المتواجدين في ليبيا. ولما كان رئيس الحركة ماضياً بذلك النهج الخاطئ فقد اختار أبناء القبيلة خميس عبد الله أبكر ليكون نائباً وهو الأمر الذي حدا بمنصور أرباب أن ينزوي عن أنشطة الحركة مغاضباً لبضعة أشهر ثم مضت به مسيرة التقلّب بين فصائل حركة تحرير السودان وغيرها حتى انتهى به الأمر عند حركة العدل والمساواة، كما انتهى الأمر بخميس عبد الله إلى الانزواء والسكون، منصور أرباب يشغل الآن منصب مدير مكتب شئون رئيس حركة العدل والمساواة، وهو المنصب الذي كان يشغله الشهيد جمّالي حسن جلال الدين الذي أستشهد في معركة أم درمان في مايو ٢٠٠٨م.

قلت أن اللجنة الرباعية للتسيير لحركة تحرير السودان فرغت من إعداد مسودة قائمة أسماء القيادات المقترح حضورها إلى أسمرا للمشاركة في ورشة العمل الخاصة بأمر المؤسسية الانتقالية، وأرسلت الدعوات إلي مكاتبهم بالأسماء ولكنها تركت للمكاتب حرية تأييد ذلك أو اختيار غيرهم، وقد شارك في الورشة ممثلون قادمين من كينيا، تشاد، بريطانيا، فرنسا، السعودية، الإمارات، الصين، قطر، إريتريا وممثلين من داخل السودان والميدان، وبلغ العدد الكلي للمشاركين ٣٩ قيادياً، وحينما بدأت القيادات في التوافد إلى أسمرا في الأسبوع الأخير من شهر يناير، إذا بالبيان الذي يحمل قرار القيادة الميدانية يتصدر الإعلام، تلك كانت هزّة عنيفة لكيان حركة تحرير السودان، لم تحسب القيادة الميدانية تداعياته أبداً رغم الغُصّة التي تركها لديهم إعلان رئيس الحركة في أكثر من موقف ومنتدى أنه لا يعترف بالقيادة الميدانية التي على رأسها القائد العام للحركة جمعه محمد حقار، وأن للحركة أكثر من ميدان وأنه لا يعرف غير القائد عبد القادر عبد الرحمن الملقب ب (قدوره) قائداً عاماً لجيش الحركة، القائد (قدوره) كما هو معلوم موجود

بشكل دائم مع مجموعة من الثوار في قمة جبل مره. في تقديري تراكم تلك التصريحات أيضاً أحد أهم الأسباب التي دفعت بالقيادة الميدانية لإصدار مثل ذلك القرار أو الموافقة فيه مع رغبة الأمين العام، حيث أن حيثيات الخلافات تشير إلى أن أصابع الأمين العام ليست بعيدة عن ذلك البيان بأي حال من الأحوال وهو ما أكده في اعترافه الذي اشرنا إليه.

رأت قيادات الحركة الموجودة في أسمرا ضرورة التحرّك لاحتواء الموقف فسارعت إلى تشكيل لجنة من أربعة أشخاص محل قبول ورضا لدى رئيس الحركة وأمينها العام والقيادات الميدانية للتعامل مع الموقف وسمّيت (لجنة التوفيق) لاحتواء تداعيات البيان ووضع معالجة ناجعة له وللخلاف المتكرر بين الرئيس والأمين العام، وهذه اللجنة هي غير اللجنة الرباعية للتسيير والتي سبق أن أشرنا إليها سابقاً. ضمّت لجنة التوفيق د. التجاني عبد الله بدر والأستاذ إبراهيم أحمد إبراهيم ود. صلاح أحمد الحاج مناع والمهندس أبو القاسم أحمد أبو القاسم وجميعهم قيادات مرموقة حينها في حركة تحرير السودان، وحتى تكتمل الصورة لدى القارئ لا بد أن نُعرّف أكثر بأعضاء اللجنة.

الدكتور التجاني عبد الله بدر اقتصادي مرموق ويعمل مستشاراً اقتصادياً لمجلس أبو ظبي للتطوير الاقتصادي. قبل انضمامه إلى حركة تحرير السودان في العام ٢٠٠٣م كان سياسياً فاعلاً في الساحة السودانية عندما تولّت حكومة الراحل المشير جعفر النميري السلطة عبر انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م، في بادئ الأمر تعاطف مع التغيير حاله حال الشعب السوداني الذي كان توّاقاً للتغيير في ذلك الوقت، كما يشاع عن تعاطفه مع الطروحات السياسية اليسارية حينذاك لا سيما من المنظور الاقتصادي، لكنه سرعان ما أدرك أن حكومة مايو لا تمثل التغيير المنشود فانضم إلى معارضتها ثم سجن في الفترة ١٩٧١ -١٩٧٤. بعد ذلك غادر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧٥، وعمل في القطاع الاقتصادي ومازال يعمل فيه حتى اليوم. لم ينفصل التجاني عن تفاعله مع الحركة السياسية في السودان أبداً، بل ظلت شغله الشاغل. عند اشتداد النزاع في دارفور في عام ٢٠٠٣م آثر الانخراط في حركة تحرير السودان، وخلال عمله الثوري دعم الحركة بماله وأفكاره التي كانت دائماً نيّرة وبناءة، وقد شغل رئيس ملف الثروة في المفاوضات التي جرت بين الحركات الثورية والحكومة السودانية في أبوجا، وبعد انقسام الحركة بعد مؤتمر حسكنيتة آثر أن يكون ضمن الحركة التي يرأسها مني أركو مناوي وبعد اتفاقية أبوجا رشّحته الحركة لمنصب مستشار رئيس الجمهورية الوارد في

الاتفاقية إلا أن النظام رفض ذلك وظل على رفضه دون أن تتمكن الحركة من فرض رؤيتها لذلك الترشيح، وظل المنصب شاغراً طوال تواجد مني أركو مناوي كبيراً لمساعدي الرئيس وحتى حل الحكومة بحلول انتخابات أبريل ٢٠١٠م.

إبراهيم أحمد إبراهيم رجل أعمال ناجح كان يدير شركته الخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بدأ حياته في العمل العام ناشطاً سياسياً منذ أن كان طالباً في جامعة الخرطوم، وكان ضمن الكوادر الشبابية النشطة في حزب الأمّة، لكنه بعد اندلاع الأزمة في دارفور في العام ٢٠٠٣م غلّب الانضمام إلى حركة تحرير السودان لما يعتقد بأنه تقاعس حزب الأمة في الثبات على المبادئ بشكل عام وعجزه عن الدفاع عن حقوق أهل دارفور بشكل خاص، بعد انضمامه للحركة لم يدّخر جهداً في تسخير كل إمكانياته المالية والفكرية في دعمها للدفاع عن قضيتها العادلة، وقد شغل أول ما شغل منصب رئيس مكتب الحركة في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث أبعدته السلطات الإماراتية في العام ٢٠٠٥م لنشاطه من أجل القضية ولم يكن ذلك النشاط يمس بتاتاً بأمن الإمارات ولكن ربما فعلت الإمارات ذلك ترضية وحفاظاً على علاقاتها مع نظام الرئيس عمر البشير. على خلفية إبعاده من دبي، فقد شركته وخسر أعماله هناك، وبعد انتقاله مجبراً إلى أسمرا ثم بريطانيا شغل منصب المشرف على الشئون السياسية للحركة في أوروبا وتم اختياره ليكون رئيساً للمؤتمر الثاني العام للحركة والذي عُقِد في مدينة حسكنيته في الفترة بين ٢٥ أكتوبر إلى ٦ نوفمبر ٢٠٠٥م وتم عقب المؤتمر تعيينه أميناً للعلاقات الخارجية ومستشاراً لرئيس الحركة للشئون السياسية كما تم انتخابه عضواً في مجلس التحرير الثوري (الجهاز التشريعي للحركة)، وفيما بعد شارك في وفد الحركة إلى مفاوضات الجولة السابعة في أبوجا وتولى رئيس ملف السلطة في المفاوضات لكنه ترك الحركة بعد توقيع رئيس الحركة مني مناوي لاتفاق أبوجا لقناعته بأنه لم يشتمل على كل الحقوق، بعد ذلك أنضم إلى حركة تحرير السودان التي تأسست في جوبا – جنوب السودان تحت رعاية الحركة الشعبية لتحرير السودان في أكتوبر ٢٠٠٧م وسمّيت الحركة الجديدة بحركة تحرير السودان – وحدة جوبا، ثم انخرط لاحقاً في الجبهة الوطنية العريضة والتي تأسست في لندن بتاريخ ٢٤/ ٣/ ٢٠١٠م برئاسة الأستاذ علي محمود حسنين نائب رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي وتولى فيها أحد مناصب نائب الرئيس لكنه لم يدم طويلاً لاختلافات في الرؤى فانشق مع مجموعة وأسسوا جبهة عريضة أخرى تحت مسمّى الجبهة السودانية للتغيير وأخيراً عاد وانضم إلى حركة تحرير

السودان بقيادة مني أركو مناوي.

الدكتور صلاح أحمد الحاج مناع هو صيدلي ورجل أعمال ناجح، ويدير شركاته الخاصة وله أعماله في آسيا وأفريقيا والخليج، كان ناشطاً سياسياً منذ أن كان طالباً في جامعة الخرطوم ومن منسوبي حزب الأمة القومي الذي يرأسه الإمام الصادق المهدي، وبعد تخرّجه واصل بشكل معمّق في العمل من أجل أطروحات الحزب السياسية. بعد اندلاع الأزمة في دارفور سارع إلى الانضمام إلى ركب الداعمين لعدالة القضية وانخرط في العمل مع حركة تحرير السودان لقناعته بأنها يمكن أن تنتزع حقوق أهل دارفور وتحقق مع القوى الأخرى وخاصة حزب الأمة طموحات دولة المواطنة في السودان، لم يتوقف يوماً من دعم الحركة بكل ما يملك من أموال وأفكار وقّادة وجريئة، وقد كان ضمن وفد التفاوض لعدة جولات في مفاوضات أبوجا قبل مؤتمر حسكنيته، وفي الجولة السابعة أيضاً عمل ضمن وفد الحركة التي يرأسها مني أركو مناوي، لكنه وبعد الاتفاقية ومن خلال قناعته بعدم رغبة الحكومة في إنفاذها، علاوة على اختلافه مع رئيس الحركة في منهج مواجهة تنصّل الحكومة من التزاماتها وتلكؤها تجاه تنفيذ الاتفاقية وحيث أنه كان يرى أن ذلك المنهج الذي ينتهجه مني أركو مناوي لن يُجدي مع النظام ولن ينجح في حمله على تنفيذ التزاماتها فقد آثر الابتعاد والتفرّغ لأعماله التجارية خاصة وأن نصائحه لم تجد قبولاً لدى قيادة الحركة، وعاد وركّز نشاطه السياسي مع حزب الأمة القومي ودخل المكتب السياسي.

المهندس أبو القاسم أحمد أبو القاسم كان يعمل مهندساً في المملكة العربية السعودية ثم تحول بعد فترة إلى رجل أعمال وله نشاطه التجاري في بعض دول الخليج وأفريقيا، وكان من الذين يدعمون بشكل حصري رئيس الحركة عبد الواحد محمد أحمد نور دعماً مالياً متواصلاً ومقدّراً. حضر إلى إنجمينا في أغسطس ٢٠٠٥م قادماً من الخرطوم وحضر أولى اجتماعات اللجنة التمهيدية التي كانت تُحضّر للترتيبات الخاصة باستجلاب أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر، لكنه غادر عائداً إلى المملكة العربية السعودية بعد يوم واحد. شارك في جولة التفاوض السابعة في أبوجا التي بدأت في ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٥م ضمن وفد الحركة التي كان يرأسها عبد الواحد نور وأثناء ذلك دب خلاف داخل الحركة عندما طرح عبد الواحد نور لوفده مشروع الاتفاق الذي توصل إليه مع الحكومة ورغبته في توقيعه منفرداً، الشيء الذي دفع الأمين العام جار النبي وأبو القاسم أحمد أبو القاسم ومجموعة من القيادات البارزة الانشقاق وتشكيل ما تم تسميته

آنذاك بمجموعة ال (١٩) التي طالبت هي الأخرى بضرورة انضمامها للتفاوض كحركة مستقلة عن حركة عبد الواحد نور لكن الوساطة رفضت ذلك. وعقب اتفاقية أبوجا أستمر الأخير في معارضتها معللاً بأنها لم تجلب حقوق أهل دارفور كاملة، وأثناء تواجده في المملكة العربية السعودية وفي العام ٢٠٠٧م اعتقلته السلطات هناك وأرسلته مخفوراً وسلّمته للحكومة السودانية في السودان، وهو نهج لم يُعرف بأنه ديدن المملكة العربية السعودية التي عُرف عنها التعامل الراشد والحكيم مع حالات المعارضين السياسيين المقيمين على أراضيها، لكن ربما قدّمت الحكومة السودانية أدلّة جنائية أقنعت السلطات السعودية حول ما أشيع حينها عن صلته بجريمة مقتل الصحفي السوداني محمد طه محمد أحمد رئيس تحرير صحيفة الوفاق ومن ثم ربما اعتبرتها السلطات السعودية قضية جنائية بحتة ولذلك قامت بتسليمه تحت بند التعاون الأمني الثنائي بين البلدين، لكنه بعد قضاء فترة في الحبس في السودان تم الإفراج عنه، وفي أغسطس ٢٠٠٧م عينه النظام رئيساً لمفوضية التعويضات بالسلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور رغم أنه كان ضد الاتفاقية ورغم معارضة مني أركو مناوي لذلك التعيين، حيث يُقال بأن أصل الخلاف بين الاثنين نابع مِن أن المهندس أبو القاسم كان يجهر بأنه لا يخضع لمناوي وأن تعيينه تم من قِبل مدير جهاز الأمن صلاح قوش ورئيس الجمهورية عمر البشير وأن هؤلاء هم مرجعيته لكنه ظل ينفي ذلك، ومعلوم أن مني أركو مناوي هو كبير مساعدي رئيس الجمهورية ورئيس السلطة الانتقالية، والمعروف أن السلطة الانتقالية هي واحدة من المؤسسات التي أنشِئت بموجب اتفاقية أبوجا ومعنية بشكل أساسي بتنفيذ بنودها مع منظومة مؤسسات أخرى لها أدوارها المتفاوتة وهي نتاج الاتفاقية التي عارضها أبو القاسم أحمد. بعد إحضار أبو القاسم أحمد أبو القاسم مخفوراً من المملكة العربية السعودية إلى السودان، رشحت الكثير من الإشاعات التي تتهمه بأنه متعاون مع الأمن وبأن أمر اعتقاله مجرّد تمثيلية، لكنني كنت وبرفقة مني أركو مناوي وآخرين من الحركة أول من زاره في سجن كوبر في مدينة الخرطوم بحري مباشرة بعد إحضاره من السعودية، وطالبنا النظام بإطلاق سراحه على اعتبار أن الاعتقال إنما هو كيد سياسي ليس إلا. الأقوال المنقولة على لسان أبو القاسم أحمد أبو القاسم والقائلة بأن الفضل في تعينه رئيساً لمفوضية التعويضات إنما يعود إلى رئيس الجمهورية وإلى مدير الأمن، وأن مرجعيته ليس رئيس السلطة الانتقالية ولا اتفاقية أبوجا، ذلك أعاد للساحة الفرضية التي أشاعها البعض أن له علاقة سابقة مع النظام أو ربما توثّقت العلاقة خلال

إعتقاله، وفي كل الأحوال تبقى كل هذه فرضيات تحتمل الصواب والخطأ إلى أن يستبين الناس الحقيقة المجرّدة.

وددت بإعطاء القارئ هذه السيرة المختصرة لأعضاء لجنة التوفيق لمعالجة تداعيات بيان القيادة الميدانية، والغرض من ذلك هو أن يتعرّف منسوبو حركة تحرير السودان المنتشرين في كل بقاع الأرض بشكل خاص والقراء بشكل عام على حقيقة الأمور، فاللجنة كما اتضح لنا من تكوينها أنها ترتكز على أفراد مشهود لهم بالمعرفة والخبرة والتجربة وعطاءهم حتى ذلك الحين كان عطاءً لا غبار عليه، وفوق كل ذلك يتمتعون بالقبول لدى طرفي الخلاف وهي النقطة الأكثر أهمية في الأمر، وهذا يقود إلى القول بأن القيادات الموجودة في أسمرا آنذاك قد أصابت الاختيار لمن يعتقدون بأنهم على مقدرة للوصول إلى معالجة للأزمة وطي ملفّها. كما قلت كان بعض ما يدور خلف الكواليس وما تتناقله الألسن في المجالس أن الأمين العام نفسه كان وراء البيان، ويعزّون ذلك إلى رغبته وطموحه في التخلص من رئيس الحركة عبد الواحد نور ليكون رئيساً بديلاً له، لكن حقيقة ما جرى بعد الحلول التي توصّلت إليها اللجنة بعد ذلك يجعل من هذه الفرضية ضعيفة الأدلّة على الأقل في تلك الفترة واقتراناً مع تطورات نتائج اللجنة التي قبلها الأمين العام، ولكن ربما وجدت هذه الفرضية مساحة من الصحّة أيضاً من خلال القراءة التي أوردناها عن جزء مقدّر من دور الحركة في مسيرتها لإدارة ما أسميناه دارفور وأزمة الدولة في السودان.

لقد كثّفت لجنة التوفيق اتصالاتها بالقيادة الميدانية بغية تجميد سريان القرارات الصادرة في بيانها المعلن بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٠٥م حتى تتوصل إلى معالجة للمحنة، وقد حققت نجاحاً في ذلك بقبول القيادة الميدانية لاقتراحها ومن ثم تم تجميد القرارات ولكن اشترطت القيادة الميدانية أن تتوصل اللجنة إلى حل مقبول وهو كما تعلمون أمر بدهي، وبعد مداولات ومشاورات مع القيادات المتواجدة في أسمرا وخاصة بعض كبار القادة العسكريين المصابين الذين حضروا للعلاج في أسمرا ومنهم القائد الثاني لجيش الحركة القائد بخيت عبد الكريم المشهور بلقب (بخيت كريمه) والشهيد القائد الخلوق عبد الشافي جمعه عربي قائد المدفعية في جيش الحركة طيب الله ثراه والذي اغتيل غدراً في ٢٠٠٧م بين نيالا ومهاجرية وهو في طريقه لتحقيق بعض المصالحات القبلية، والقائد آدم بخيت عبد الرحمن المناوب لرئيس أركان جيش الحركة والذي انضم إلى جبهة الخلاص بعد اتفاقية أبوجا ثم انفصل عنها فيما بعد وأسس مع آخرين

حركة تحرير السودان الفدرالي، والقائد أركو سليمان ضحيه الذي أصبح فيما بعد رئيساً لأركان جيش الحركة وشغل بعد الاتفاقية منصب نائب رئيس مفوضية الترتيبات الأمنية بالسلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور، ثم انشق مع آخرين وانضم إلى حركة العدل والمساواة. هؤلاء كانوا على اتصال دائم طوال أيام المحنة مع القيادة الميدانية باعتبارهم قيادات كبيرة في جيش الحركة وصادف تواجدهم في أسمرا في رحلة إستشفائية. كانت لجنة التوفيق حريصة على إجراء مصالحة بين الرئيس والأمين العام وكان الشهيد القيادي الحكيم عبد الله حسب الله دومي الذي استشهد في أحداث الفتنة التي نشبت بين حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في مهاجيرية في أبريل ٢٠٠٤م طيب الله ثراه وثرى كل الذين استشهدوا من الحركتين، كان حريصاً على تغليب رأي لجنة التوفيق نحو التصالح، لكن كان إصرار القيادات الميدانية بضرورة اختيار رئيس آخر من أبناء الفور إصراراً طاغياً، وقد قدّموا مجموعة أسماء منهم الأستاذ أحمد إبراهيم دريج والدكتور التجاني السيسي والأستاذ أبكر محمد أبو البشر لكن لاعتبارات كثيرة في نظرهم تم ترجيح كفة الدكتور التجاني السيسي الذي اتصلت به لجنة التوفيق ودعته للموافقة والانضمام للحركة، لكنه اعتذر وعلل بأنه قد تولّى حديثاً منصباً في منظمة الأمم المتحدة في مكاتبها في أديس أبابا - أثيوبيا وعليه لها التزام يريد أن يفي به، كما أشار إلى أن قبوله قد يؤخذ داخل قبيلة الفور التي ينتمي إليها وكأنه انتهازي، لكن بعد ستة سنوات يبدوا أن الدكتور التجاني السيسي لم يتمكن من الفكاك من شراك هواجس نفس الفرضية، فوقع في نفس الفخ عندما اختلفت الحركات والفصائل التي كانت تسعى إلى الوحدة في الدوحة في فبراير ٢٠١٠م لكنها اختلفت حول من يكون الرئيس وعجزت عن اختيار رئيس من بين أعضائها وأخيراً توافقت على الدكتور التجاني السيسي الذي لم يكن حينها عضواً في أي حركة من الحركات الثورية والذي وافق بلا تردد وأصبح رئيساً لحركة التحرير والعدالة، وأخيراً وفي يوليو ٢٠١١م وقّع منفرداً على اتفاق الدوحة مع النظام.

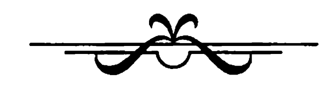
لا بد أن نستصحب دائماً ما أشرنا إليه سابقاً من تأثير النعرة القبلية في تشكيل بعض الرؤى والقرارات التي كانت بلا شك مصيرية وحاسمة داخل الحركات الثورية، وهو أمر يؤكد فطيرة اللُحمة الأيدلوجية والفكرية للحركات، أو على الأقل ما زالت البنية الفكرية فيها لم تتمكن من الانعتاق من براثن القبيلة رغم المحاولات العديدة لفعل ذلك، بل ربما كان أوسع تحليلاً أن نقول بأن تلك القيود القبلية متمكّنة حتى على كثير من النخب من قياداتها، ولم يكن التعلل الذي برر به الدكتور التجاني عدم قبوله إحلال

محل عبد الواحد نور سوى تأكيد على سطوة تلك القيود.

إصرار العسكريين على اختيار شخص من قبيلة الفور جاء على خلفية ما درج الكثيرون عليه من معلومة بأن الحركة عندما تشكّلت قيادتها في جبل مره من المجموعة التي انطلقت هناك بقيادة عبد الواحد نور والمجموعة القادمة إلى الجبل من مناطق شمال دارفور بقيادة الشهيد القائد عبد الله أبكر بشر طيّب الله ثراه قد توافقوا على مبدأ أن يكون رئيس الحركة من قبيلة الفور ونائب رئيس الحركة من قبيلة المساليت والقائد العام من قبيلة الزغاوه، علماً بأن الزغاوة قد استحوذوا بعد ذلك على منصب الأمين العام أيضاً بعد مؤتمر (قارسلبا) ٢٠٠٣م. ذهبت بعض التحليلات إلى أن هذا هو ربما كان السبب وراء المناكفة المستمرة التي تصدر من عبد الواحد نور في موضوع القائد العام، بيد أن الأمر أكبر من ذلك ويتّسق مع ما أوردناه في الفقرات التي تناولنا فيها نشوء الحركة ومسيرتها النضالية. ورغم قناعتنا بأنه إذا صحّ بأن المؤسسين قد توافقوا على هذا المبدأ، فهم بذلك قد توافقوا على مبدأ خاطئ مهما كانت مبرراتهم والظروف التي حكمت ذلك التوافق، لأنه توافق يتعارض مع الأسس السليمة المتّبعة والتي تنظّم ارتياد المناصب وأداء الأدوار داخل أي تنظيم سياسي أو ثوري أو غيره، والذي عادة ما يقوم على معايير قطعاً ليس من بينها القبيلة، وهم بذلك قد زرعوا أولى بوادر الفتنة والفشل والتمزّق والتي بلا شك اتسعت بتلقّف الحكومة لها واستخدام آلتها الإعلامية لترسيخ النوازع القبلية لتحقيق مبدأ فرّق تسد ونجحت فيه كثيراً. كما ساهمت الممارسة المعوجّة أيضاً وكان لها تأثيرها البالغ في التطورات السلبية لحركة تحرير السودان فيما بعد، كما كان لها تأثيرها المدمّر للثورة بشكل عام. علماً بأن كثيرين ينفون وجود هذا التوافق في الأصل بيد أن آخرين يؤكّدون عليه، ولعل الأرجح هو هذا الرأي بدليل طغيانه بحجم انتشار القائلين بحقيقته ومنهم القيادات العسكرية الموجودة في أسمرا وبعضهم ممن حضر تشكيل الحركة في جبل مره. هذه المعلومة هي ما دعت اللجنة بأن تتبنّى رؤية القادة الميدانيين بضرورة ترشيح لشخص ينحدر من قبيلة الفور ليكون هو رئيساً للحركة بديلاً عن عبد الواحد نور علماً بأن كل أولئك القادة العسكريين كانوا من قبيلة الزغاوه، بينما يبقى وبرغم قناعتهم بضررها لكنهم كانوا أحوج ما يكونوا إلى إطفاء اللهيب الذي يعتقدون أنه كان قاب قوسين أو أدنى من تدمير الحركة وشقّها مما يؤدي إلى إضعاف الثورة، وبالتالي مضت إلى آخر المشوار مع العسكريين وأتمّت الاتصال بالدكتور التجاني السيسي رغم أن الأخير لم يكن عضواً لا في الحركة ولا أي حركة ثورية

أخرى، ورغم أن الأمر برمّته يخالف خيارها الذي كان مضمونه المصالحة، بيد أنه بعد كل تلك المرئيات الحذرة لكنهم فعلوا ذلك في مؤتمر حسكنيتة. والحقيقة أنه لو وافق الدكتور التجاني السيسي أو غيره من أبناء الفور أيضاً لن تبقى الحركة موحدة لأن عبد الواحد لن يوافق وسينشق ويشكّل حركته التي في حقيقة الأمر كانت موجودة في شكل حركة داخل حركه تعمل تحت مسمّى الجبهة الشعبية المتّحدة، وهي متأصلة بشكل واسع وسط الطلاب في الجامعات والمعاهد العليا داخل السودان، كما أن مني أركو نفسه والذي طفحت طموحاته نحو الرئاسة لا سيما فيما بعد بشكل مضطرد، هو الآخر سيدخل في موّال جديد من المواجهة مع الرئيس الجديد لتحقيق غايته.

عندما اعتذر الدكتور السيسي، مضت اللجنة في إقناع القيادة الميدانية بقبول خيار الصلح، وواصلت مشاوراتها مع كل الأطراف لتحضير ميثاق المصالحة الذي نجحت أخيراً في التوصل إليه ووافق عليه عبد الواحد نور ومني مناوي، وبناءً على ذلك تم تحديد يوم التوقيع الذي كان في يوم ١١ فبراير ٢٠٠٥م في فندق الإنتركونتننتال في أسمرا وبحضور الأستاذ عبد الله جابر مسؤول التنظيم في الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة وهو الحزب الحاكم في اريتريا، وأيضاً الأستاذ ياسر سعيد عرمان نائب الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان قبل انفصال الجنوب والأمين العام الحالي للحركة في السودان والأستاذ بيور أسود المسؤول الأمني في الحركة الشعبية وقد جاء تواجدهم ممثلين عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، كما حضر الراحل الشهيد الدكتور خليل إبراهيم محمد وبمعيته عدد من قيادات حركة العدل والمساواة ومنهم القائد العام آنذاك عبد الكريم شولي وآخرين وألقى الدكتور خليل كلمة محفّزة وثورية. كذلك حضر الأستاذ موسى محمد أحمد مساعد رئيس الجمهورية الحالي وكان وقتها رئيساً لمؤتمر البجة وبعض قياداته، كما حضر الأستاذ مبروك سليم مبروك رئيس حركة الأسود الحرّة مع مجموعة من قياداته وهو الآن وزير دولة في الحكومة، والمعروف أن مؤتمر البجه والأسود الحرة قد توحدا في أسمرا بعد ذلك تحت مسمّىَ جبهة الشرق، وحضرت بعض أجهزة الإعلام المحلية والدولية. وحتى يتمكن القراء من المتابعة الدقيقة لملابسات إقرار انعقاد المؤتمر، أنقل هنا نص الوثيقة من نسختها الورقية الأصلية تماماً كما جاءت فيها دون أي تعديل.



نص ميثاق المصالحة بين عبد الواحد ومناوي

بسم الله الرحمن الرحيم

وثيقة عهد وميثاق

بناءً على المصلحة العليا للحركة وحفاظاً على وحدتها ومكاسبها وتجاوز الخلافات التنظيمية السابقة، فقد تم الاتفاق والتراضي في هذا اليوم الموافق ١١ فبراير ٢٠٠٥ م فيما بين كل من السيد/ عبد الواحد محمد أحمد نور رئيس حركة تحرير السودان والسيد/ مني أركو مناوي الأمين العام للحركة على الآتي:-

١- أن تكون المؤسسية القائمة على تشريعات الحركة المتفق عليها بين الأطراف هي الأساس الأوحد للتعامل بين أفراد الحركة من القيادة إلى القاعدة وتمثل المرجعية لجميع أجهزة الحركة وأفرادها في التعامل فيما بينها والعلاقات مع الآخرين.

٢- الاعتراف بكل القيادات الميدانية ذات الولاء للحركة على رأسها القائد العام لحركة / جيش تحرير السودان / جمعه محمد حقار. وفي اتجاه تكوين الجيش الموحد ينشأ لواء مشترك من الطرفين كنواة وحده، على أن يتحمل كل طرف مسئوليته على الأرض لحين اندماج الجيشين.

٣- يتم الاعتراف والتصديق على النظام الأساسي الانتقالي للحركة بعد الاتفاق عليه من الطرفين لحين انعقاد المؤتمر العام للحركة.

٤- يعقد المؤتمر العام للحركة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق داخل الأراضي المحررة، وإذا تعذر ذلك تحدد لجنة التوفيق بالتشاور مع الطرفين مكان انعقاد المؤتمر.

٥- أن تخضع كل الإيرادات والمصروفات الخاصة بالحركة للأمانة المالية وفقاً النظام الأساسي الانتقالي بعد إجازته.

٦- الاعتراف بأن الحركة تمثل كافة أبناء السودان دون تمييز أو إقصاء لأحد بسبب الانتماء الاثني أو الديني أو الجهوي.

٧- ضرورة تمثيل المجموعات الاثنية المختلفة بدارفور في الأجهزة الدستورية كل حسب عطائه وكفاءته.

٨- أن يتم اختيار وفد التفاوض بالتنسيق بين لجنة التوفيق ولجنة التنسيق القائمة في

أسمرا.

٩- السيد/ خميس عبد الله أبكر هو نائب رئيس حركة جيش تحرير السودان.

١٠-الجبهة الشعبية المتحدة وتجمّع روابط دارفور بالجامعات والمعاهد العليا ليست فصائل تابعة لحركة جيش تحرير السودان.

١١-الناطق الرسمي باسم الحركة يتم تعيينه بالتشاور بين أمانة الإعلام ولجنة التوفيق.

١٢-أن تبدأ إجراءات إجازة النظام الأساسي الانتقالي للحركة بعد يوم واحد من توقيع هذه الوثيقة وأن تنتهي في مدة أقصاها أسبوعين من تاريخ التوقيع عليها.

١٣-إشهاداً على ما تقدم وقع الطرفان على هذه الوثيقة بحضور أعضاء لجنة التوفيق والشهود ويسري من تاريخ التوقيع عليه.

١٤-تكوين لجنة تحقيق للتقصي حول الاتهامات الواردة في بيان القائد العام بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٠٥م

الطرف الأول:	**الطرف الثاني:**
عبد الواحد محمد أحمد نور	مني أركو مناوي
رئيس الحركة	الأمين العام للحركة

لجنة التوفيق:

١- التجاني عبد الله بدر/ رئيس اللجنة
٢- صلاح أحمد الحاج/ عضو اللجنة
٣- إبراهيم أحمد إبراهيم/ عضو اللجنة
٤- أبو القاسم أحمد أبو القاسم/ عضو اللجنة

الشهود

ممثل الجبهة الشعبية	ممثل الحركة الشعبية
للديمقراطية والعدالة في إريتريا	لتحرير السودان

....انتهت الوثيقة.....

ورشة أسمرا

كانت ورشة العمل المُعدة للقيادات التي توافدت إلى أسمرا من مكاتب الحركة الخارجية في كل من كينيا، أوغندا، تشاد، نيجيريا، المملكة المتحدة وأيرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، فرنسا، مصر، إيطاليا، الصين، المملكة العربية السعودية، الخليج، الجماهيرية الليبية، الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى ممثلين لمكتب إريتريا، وقد بلغ عددهم حوالي تسعة وثلاثين عضواً قد انتظموا في الوشة على مدى أسبوعين كاملين في الفترة من ٤ فبراير إلى ١٨ فبراير ٢٠٠٥م في فندق (إكسبو) في أسمرا، كان الهدف من الورشة هو وضع نظام أساسي انتقالي يشتمل على مؤسسية انتقالية وتكوين اللجنة التحضيرية للإعداد للمؤتمر العام، وبات من الضروري أن يصطحب عملهم ذلك إنفاذ بنود الوثيقة التي تم توقيعها بين الرئيس والأمين العام وعلى رأسها الوعد المضروب للمؤتمر والمكان المبدأ المحدد وهو الميدان (الأراضي المحررة) والتحديات التي يمثلانهما. لم تكن المداولات عصية بل كانت ثرّة وقوية وقد طرقت مضامين غاية في الأهمية والعمق في اتجاه تحقيق الهدف المعلن، وفعلاً توصلت إلى تشكيل لجنة مصغّرة من خمسة أعضاء سمّيت (لجنة تنسيق المؤتمر) ومهمتها وضع التصور العام لأعمال اللجنة الكبرى التي ستكون بمثابة اللجنة التحضيرية للمؤتمر والدعوة لاجتماعها الأول.

لقد تم اختيار الأستاذ/ أبكر محمد أبو البشر رئيساً لهذه اللجنة وعضوية كل من عبد الحميد بشر مانيس وهاشم حماد إسماعيل وأحمد سراج وترايو أحمد علي، أكملت هذه اللجنة وضع تصورها المبدئي والذي تناول أربعة محاور هي:

- اللجان المتخصصة.
- العضوية .
- كليات الاختيار.
- الأوراق المتخصصة التي ستقدّم في المؤتمر.

ولعل القارئ لذلك ينتابه الإحساس بأن هذه من المفترض أن تكون هي مهام حصرية للجنة التحضيرية للمؤتمر، بيد أن ذلك الافتراض لا يتّسق مع الرؤيا البعيدة ومراعاة الظروف الحرجة التي تمر بها الحركة في بنيانها التنظيمي، وبالتالي كان ضرورياً أن يتم التمهيد للتوافق نحو اختيار اللجنة التحضيرية بتحضيرات أولية وتمهيدية

ومسهّلة كالتي تناولتها اللجنة المعنية. كان عبد الواحد نور ومني مناوي قد زارا منفردين ولأكثر من مرة، زارا المشاركين في ورشة العمل خلال اجتماعاتهم في فندق (أكسبو) وأمّنا على العمل الذي يجري هناك وأكدا دعمهم له، وقد أشرنا من قبل أن تلك الاجتماعات قد استمرت لأسبوعين كاملين. رفعت لجنة تنسيق المؤتمر تصورها المبدئي لرئيس الحركة والأمين العام وللقيادات التي حضرت ورشة العمل باعتبارها مرجعية مبدئية. تداول الحضور فيها وأمّنوا عليها مع التعديلات التي أدخلوها وأصبحت قيد التنفيذ. كان أكثر ما يهدد نجاح أي عمل هو انعدام الإمكانات المادية التي بلا شك وردت وسترد في الكثير من الفقرات، وبالتالي ظل ذلك هو التحدي الذي ينبغي للقيادة أن تتصدى له لتمكين لجنة التنسيق من الوفاء بعملها وإنجاح مرحلة اختيار اللجنة التحضيرية ودعوتها إلى اجتماعها الأول لتتسلم عملها ومن ثم تبدأ الإعداد للمؤتمر. أما المشاركون في ورشة العمل فقد أكملوا مهامهم بإنجاز مشروع النظام الأساسي الانتقالي وقد كان بين الحاضرين عدد مقدّر من القانونيين ذوي الخبرة، وقبل جلستهم الختامية بيومين حضر رئيس الحركة عبد الواحد نور إلى مقر الورشة وألقى كلمة أثنى فيها على عمل الورشة وأكد التزامه بمخرجاتها والعمل على تنفيذها بما يدفع عمل الحركة للأمام من أجل القضية.

كلّف الحاضرون في الورشة خمسة لجان مصغّرة لرفع مشروع النظام الأساسي إلى القيادات الأربعة للحركة وهم رئيسها ونائب الرئيس والأمين العام والقائد العام بالإضافة إلى لجنة التوفيق الرباعية وإطلاعهم بما تم، وأن تطلب منهم إفادتها بملاحظاتهم على مشروع النظام الأساسي المقترح بغية الأخذ بها وتضمينها في المسودة النهائية المنقّحة. لكن المفاجأة المدّوية التي لم تكن في الحسبان هي رفض عبد الواحد نور استلام نسخته معللاً بأن كل الذي تم هو عمل لا يخصه في شيء وإنما يخص الزغاوه، ذلك كان أمراً في حاجة إلى متخصصين في العلوم الاجتماعية لتفسيره. كان ذلك أول صفعة يوجهها عبد الواحد نور للالتزام الذي وقّع عليه في الوثيقة قبل أسبوع واحد فقط ولزياراته العديدة لمقر الورشة وأحاديثه التي كان يبثّها وإعلان التزامه بمخرجاتها، وهي صفعة لا تهز الحركة فحسب، بل هي زلزال للقضية بأثرها ولأسلوب إدارتها والتعامل مع مراحلها، لأن تداعياتها لن تتوقف عند مجرّد حديث ألقى به في وجه قيادات من الحركة التي يقودها دون مراعاة لتأثيره عليهم، إنه يمتد عميقاً في جذور الأزمة ويخدش حياء المصداقية وقيمتها لديه في حديثه لأعضاء الورشة قبل ذلك

بيومين اثنين فقط، بل يثير كوامن الشك في أذهان قياداته التي توافدت من مختلف مكاتب الحركة في العالم في نوايا رئيس الحركة التي تضمهم ومستقبل حركتهم ومستقبل القضية برمّتها.

كانت الوثيقة التي سردنا خطوات التوصل إليها وتوقيعها هي المرحلة الأولى لملابسات الإعداد لمؤتمر حسكنيتة. ثم جاءت المرحلة الثانية حيث بدأت في الجولة الخامسة لأبوجا التي بدأت أعمالها في جلستها الافتتاحية يوم ١٠ يونيو ٢٠٠٥م وهي الجولة التي تم فيها توقيع إعلان المبادئ بين الحكومة والحركتين في الخامس من يوليو ٢٠٠٥م، إلا أن تواجد أكثر من سبعين شخصاً باسم جيش تحرير السودان وبغض النظر عن كل شيء فقد دارت حوارات واجتماعات مكثّفة في موضوع المؤتمر ومشروع النظام الأساسي الانتقالي، وكذلك المؤسسية الانتقالية، علماً بأن المؤتمر قد تأخر عن موعده المضروب سابقاً في وثيقة أسمرا بما يقارب الشهرين حتى ذلك التاريخ. فقد تم مناقشة مشروع النظام الأساسي الذي تم إعداده في أسمرا وتم أيضاً مناقشة مسودة نظام أساسي قدمه نائب رئيس الحركة خميس عبد الله أبكر بالإضافة إلى توصيات ومقررات مؤتمر ممثلي الحركة في لجنة مراقبة وقف إطلاق النار Ceasefire Commission (CFC) والذي انعقد في مدينة الفاشر في الفترة من ٣ – ٥ يوليو ٢٠٠٥ ، والمعروف أن لجنة مراقبة وقف إطلاق النار هي إحدى الآليات التي تم إنشاؤها في الاجتماعات التي تمت في أديس أبابا – إثيوبيا بين الحركتين والحكومة والإتحاد الأفريقي في ٢٨ مايو ٢٠٠٥م إنفاذاً لاتفاقية وقف إطلاق النار التي تم توقيعها أيضاً بين الحركتين والحكومة في ٨ أبريل ٢٠٠٤م في أنجمينا – تشاد، وللحركة ممثليها الدائمين في هذه اللجنة.

بعد مداولات ثرّة وقيمّة لكل تلك الوثائق، توافق المجتمعون على تشكيل لجنة مصغّرة خماسية برئاسة الراحل المحامي سليمان آدم موسى الذي حدثت وفاته بحادث حركه مؤسف في نيجيريا والراحل إسماعيل يوسف المكنّى ب (نصر الدين) الذي أيضاً حدثت وفاته هو الآخر في حادث حركة مؤسف إبان عودته ضمن وفد من زيارة حسكنيتة لنقل رسالة من عبد الواحد نور إلى المؤتمرين، وضمت اللجنة أيضاً محمد التجاني الطيب وعبد الحفيظ مصطفى موسى والمحامي جمال عبد الرحمن محمد ورأى المداولون أن يُعهد إليها بتنقيح كل الملاحظات ونتائج المناقشات التي دارت على مدى أيام ووضعها في شكل نقاط مصاغة بإحكام حتى يتم إدراجها في المسودة النهائية لمشروع النظام الأساسي. وفعلاً أنجزت اللجنة عملها كما توقع الجميع ذلك، وقدّمت

ملخص صياغتها في اجتماع عام عُقِد في الثامن من يوليو ٢٠٠٥م في فندق شيراتون أبوجا، واشتملت على ٢٦ بنداً من التعديلات المحكمة استوعبت نتائج كل المداولات التي دارت، ولعل أبرزها كانت تتعلق بتقييد اختصاصات كل من الرئيس والأمين العام وإطلاقها ضمن اختصاصات الهيئة القيادية ضماناً لقوة وصحة القرارات وتقليص فرص تأثرها بالمزاج الفردي.

الاجتماعات في ليبيا

بعد انتهاء الجولة الخامسة وتوقيع إعلان المبادئ غادرت الوفود، وقرر وفد حركة تحرير السودان السفر إلى ليبيا لاستكمال مناقشات الإعداد للمؤتمر، لا سيما وقد عبّرت الجماهيرية الليبية عن قبولها لطلب الحركة باستضافة وفدها ليتمم مداولاته تجاه مشروع المؤتمر، والحق يقال أن الجماهيرية الليبية لم تتوانى ولم تقصّر في هذا الاتجاه، أي استضافة الوفود، بل كانت مضيافة دائماً وساعية بجهودها في اتجاه معالجة الأزمة في دارفور ولكن برؤيتها، وحتى وإن تباينت بيننا الآراء في بعض الأحيان وبعض القضايا التي نرى أنها كانت تقف فيها بقوة إلى جانب نظام الرئيس البشير وتدعمه على سبيل المثال قضية دعوة القوات الدولية إلى دارفور وموضوع المحكمة الجنائية، إلا أننا نحترم رؤيتها وإن خالفناها في الكثير، وذلك أمر طبيعي فهي دولة لها منظورها للأمور وحساباتها وقراءتها للأحداث والمآلات وفق هذا المنظار ووفق مصالحها ونحن نقدّر ذلك من هذا المنطلق ونعتبر التباين في بعض الأمور أمر طبيعي وواقعي ولا يؤثر سلباً على توازن العلاقة القائمة على الرابط الإستراتيجي بين الشعبين.

مداولات لحسم أمر المؤتمر

رؤية اللجنة الخماسية

في فندق المهاري في طرابلس حيث أقام وفد الحركة، انعقدت عدة اجتماعات مواصلة للحوارات التي بدأت في أبوجا حول موضوع المؤسسية والمؤتمر، وبينما اتفقت جميع الآراء حول ضرورة تحقيق المؤسسية الكاملة للحركة، إلا أن تباين طفيف كان يخيّم على الحوارات حول الوسيلة الناجعة لتحقيق ذلك، البعض يرى أن تكون تلك المؤسسية انتقالية عبر التوافق على تسمية من يشغلون المناصب وفق ما جاء في مشروع النظام الأساسي الانتقالي لما هم دون الرئيس ونائب الرئيس والأمين العام الذين يجب أن يبقوا في مناصبهم الحالية دون تغيير، على أن تواصل المؤسسية الانتقالية

في إدارة عمل الحركة حتى الوصول إلى سلام كامل واستقرار ثم يتم انعقاد المؤتمر العام للحركة بعد السلام، وهو الرأي الذي يميل إليه رئيس الحركة عبد الواحد نور ونائب الرئيس خميس عبد الله وآخرين، ويستندون إلى أن الحركة الآن في مرحلة النضال وتواجهها مصاعب ومسئوليات أمنية كبيرة وهي تقتضي ضرورة تكثيف كل الجهود للتصدي لها ولا تتوفر الظروف المواتية إلى عقد مؤتمر عام، هذا الطرح ينسف مجملاً التزام عبد الواحد نور الوارد في وثيقة أسمرا. بينما الرأي الثاني هو أن ينعقد مؤتمر انتقالي للحركة في مدينة الكفرة الليبية في ٥/ ٨/ ٢٠٠٥م ومنه تنبثق مؤسسات انتقالية منتخبة لكل المناصب وتدير عمل الحركة إلى حين قيام المؤتمر العام المقترح لـه ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٥م في الميدان، أي بعد شهرين، وهو رأي قدمته اللجنة الخماسية أنفة الذكر في مشروع الموجهات للمؤتمر الانتقالي والعام والذي أعدّته خلال تواجد الوفد في طرابلس، وننشر هنا نص الموجّهات التي أعدّتها تلك اللجنة دون أي تعديل أو تصحيح.

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع موجهات الإعداد للمؤتمر الانتقالي والعام لحركة وجيش تحرير السودان

مقدمة:

مواصلة لتكليف وفد التفاوض وبعد التشاور الدءوب مع قادة الحركة وتمشياً مع تطلعات وأمنيات كل أعضاء الحركة من العسكريين الذين سطروا أروع الملاحم وهزموا أركان البغي والظلم والقواعد العريضة من الصامدين والصابرين على امتداد دارفور نحو أسمى مقاصدها وهي ،المؤتمر الانتقالي والعام ، نتقدم إليكم ببعض الموجهات العملية للشروع في تنفيذ المؤتمر الانتقالي ليكون أساساً متيناً وممهداً للمؤتمر العام ، لذا نأمل من الجميع التوجه بصدق وتجرد لإنجاح المؤتمرين بتسخير كل الإمكانات المادية والبشرية واعتماد هذا المشروع كثقافة يتم نشرها وتداولها بيننا جميعاً لبلوغ الهدف نحو توحيد الصف وجمع الشمل وقطع الطريق على الأعداء والشامتين .

والموجهات هي :-

موجهات المؤتمر الانتقالي :-

١- ينعقد المؤتمر الانتقالي للحركة بتاريخ ٥/ ٨/ ٢٠٠٥ م .

٢- يتم انعقاد المؤتمر الانتقالي بمدينة الكفرة بالجماهيرية .

٣- يتم تكوين لجنة إعداد المؤتمر الانتقالي من عشرين شخصاً .

٤- على لجنة إعداد المؤتمر الانتقالي البقاء في الجماهيرية لحين انعقاد المؤتمر الانتقالي .

٥- يتم اعتماد ميزانية عاجلة لتنفيذ المؤتمر الانتقالي مع ضرورة توفير احتياجات ومستلزمات إدارية ومكتبية لتسهيل عمل اللجنة .

٦- يتعهد كل من رئيس الحركة ونائب الرئيس والأمين العام بالحضور إلى مدينة الكفرة لحضور المؤتمر الانتقالي في المكان والزمان المحددين .

ثانياً : - موجهات المؤتمر العام

١- يتم انعقاد المؤتمر العام في ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٥ م في الأراضي المحررة .

٢- يتم تكوين لجنة فنية للإعداد للمؤتمر العام إثناء انعقاد المؤتمر الانتقالي .

٣- يتم تكوين لجنة عسكرية وسياسية للطواف على الجبهات المختلفة في الأراضي المحررة ، تمهيداً للمؤتمر العام .

٤- يجب توحيد المكاتب الخارجية في كل أرجاء العالم للمشاركة في المؤتمر العام .

٥- يتم توقيع اتفاق السلام الشامل بعد انعقاد المؤتمر العام للحركة .

٦- يتعهد كل من رئيس الحركة ونائب الرئيس والأمين العام بالحضور إلى الأراضي المحررة لحضور المؤتمر العام . وسينعقد المؤتمر في حالة غياب أي منهم .

والله الموفق،،،

..انتهى نص المُوجِهات..

هذا الرأي تدعمه مجموعة كبيرة من القيادات ذات الميول التوفيقية والتي ترى أيضاً أن التمهيد بالمؤتمر الانتقالي يزيل المخاوف ويبني الثقة بين قيادات الحركة وأعضائها وعلى رأسهم الرئيس والأمين العام إلى حين موعد انعقاد المؤتمر العام في الأراضي

المحررة. ورغم أن هذا الرأي يخالف ما تم في وثيقة أسمرا لكنه جاء لضرورات الحوارات التي تمّت في أبوجا وطرابلس بما يوفّق بين وثيقة أسمرا ومستجدات الحوارات، حيث أن وثيقة أسمرا هي نتاج حوار قيادات من الحركة برغم شمولها لشهود من دولة إريتيريا ومن الحركة الشعبية لتحرير السودان ومن حركات ثورية أخرى.

أما الرأي الثالث فهو القائل بضرورة عقد المؤتمر العام مباشرة وفي الأراضي المحررة إنفاذاً لوثيقة اتفاق أسمرا ولطالما كانت الحركة دائماً تتحدث عن سيطرتها على ٨٠٪ من أراضي دارفور وبالتالي قادرة على تأمين الجانب الأمني للمؤتمر وهو ما يعزز ثقة عضويتها وأهل دارفور بقدرتها ويدعم موقفها ويحسّن صورتها أمام المجتمع الدولي وهو الرأي الذي كان يميل إليه الأمين العام مني مناوي وآخرين. لم يتم الوصول إلى إجماع ولم يتم التوافق القاطع على رأي محدد، ولكن ظلّت المشاورات متواصلة في محاولة لمعالجة الأمر، وقد بذلت اللجنة الخماسية مجهودات جبارة في محاولة منها لتمرير مشروعها لدى الرئيس ونائب الرئيس والأمين العام. لقد نقلنا الآراء الثلاثة كما كانت كحقائق حتى يتمكن القارئ من استيعابها عندما يحلل بدوره دوافع ومؤثّرات وتداعيات هذه الآراء على البنية الوحدوية لحركة تحرير السودان وعلى الثورة بأكملها وبالطبع على الأزمة.

قراءة في رؤية مني أركو وآخرين

أما من زاوية تحليلي الشخصي للآراء الثلاثة ووفقاً لمعايشتي للأحداث وهي حية، بالنسبة للرأي الذي يتمسك به الأمين العام ومن يؤيدون ذلك الرأي ورغم تطابقه مع كل بنود الموجهات التي قدمتها اللجنة الخماسية عدا بند واحد، وهو المتعلق باقتراح اللجنة الخماسية بضرورة أن ينعقد مؤتمر انتقالي أولاً وبين ما يراه الأمين العام وهو الذهاب مباشرة إلى المؤتمر العام في الأراضي المحررة دون الحاجة لمؤتمر انتقالي، إلا أنه ليس خلافاً هيّناً كما يتراءى للبعض، تزايد الطموحات الشخصية في ظل ضعف عامل الثقة كان هو المحرّك والمؤجج الدائم للخلاف بين الرئيس والأمين العام، وبالتالي شكّل أداة التوجيه لرأي كل طرف منهم، فالأمين العام يستند إلى تهرّب الرئيس من استحقاقات التزامه نحو مخرجات ورشة أسمرا التي أصدرت مشروع مسودة النظام الأساسي رغم أنه كان قد خاطب تلك الورشة في البدء والمنتهى، كما في ذاكرته أيضاً تنصّل الرئيس من وثيقة اسمرا التي تحدد انعقاد المؤتمر في الأراضي المحررة بعد ثلاثة

أشهر، لكن عبد الواحد نور أعلن أنه لا ينوي عقد أي مؤتمر قبل الوصول إلى سلام، كل هذه المخاوف هي التي تحرّك شكوك الأمين العام في أنه إذا وافق بمؤتمر مؤقّت ينعقد في مدينة الكفرة الليبية في ظل الدعوة للحفاظ على الذين يشغلون المناصب القيادية الثلاثة العليا وهي الرئيس ونائب الرئيس والأمين العام دون مساس، هذا قد يُغري عبد الواحد نور بعد المؤتمر الانتقالي من المضي في نهجه في التنصّل النهائي من استحقاقات المؤتمر العام المقترح بعد أقل من ثلاثة أشهر داخل الميدان وأي التزامات مؤسسية فيما بعد، ولا ينفي ذلك أن الأمين العام كان أيضاً ميّالاً لتغيير عبد الواحد نور من رئاسة الحركة بأي شخصية أخرى، ولا يمانع أن تكون تلك الشخصية من ذات قبيلة عبد الواحد نور، أي قبيلة الفور ربما عطفاً على المقولة التي تذهب بأنه كان هناك اتفاق محاصصة قائم على القبيلة وهو الأمر الذي أشرت بأنني أستنكره كاتفاق أو مبدأ في الأصل لكنني أسرده استناداً على الروايات دون أن أملك أي وثيقة تأكيد. بيد أنه ليس بعيداً أيضاً تأثير مني مناوي بطموحاته المتراكمة للنظر إلى منصب الرئاسة بسبب تنامي الخلاف بينهما واستمرار عدم اعتراف عبد الواحد بالقيادة الميدانية الشيء الذي دفع التفاف أغلب القيادات الميدانية به، وهذا لا ينفي وجود قيادات ميدانيه أخرى لها التفافها حول عبد الواحد نور ضمن ما درج عبد الواحد التصريح به من أن للحركة أكثر من ميدان وهنا بالضرورة أن ينعكس ذلك على غير الميدان أيضاً، لكننا نتحدث عن تأثير الميدان الذي كان أكثر فاعلية حينها. لكن ووفق استقراءاتي فقد كان من الممكن أن يقف مني مناوي مناصراً كاملاً لمشروع اللجنة الخماسية إذا كان يشتمل على إخضاع شاغلي المناصب القيادية الثلاثة (الرئيس ونائب الرئيس والأمين العام) للتغيير أثناء المؤتمر الانتقالي المزمع عقده في الكفرة. الحقيقة أن مناوي والخاصة من مستشاريه لم يقرؤوا مآلات الأحداث بشكل موسّع وإلا لوافقوا على المؤتمر الانتقالي الذي كما قلت صلاحيات مخرجاته ستبقى لأقل من ثلاثة أشهر فقط ثم ينعقد المؤتمر العام في الميدان، وأن عبد الواحد نور قطعاً سيمضي متجاهلاً أي دعوة لانعقاد المؤتمر العام بعد ذلك، وهو كما قلنا تعزيز لفرضية الانشقاق لكن كان يمكن لمؤتمر الميدان الذي سينعقد وفقاً لتلك الظروف أن يَلقىَ دعماً أكبر من مناصري عبد الواحد نور في حال عدم وفائه بمخرجات مؤتمر الكفرة. أيضاً يجب أن لا نغفل المعطيات الإقليمية والدولية التي لها تأثيرها على الأمور، فقد كان مني مناوي متخوفاً من أن يذهب المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي إلى التشبّث بنتائج المؤتمر الانتقالي إذا انعقد ودعم تلك

النتائج، وهو ما يراه تقوية لفرص بقاء عبد الواحد نور رئيساً كواقع يخالف رؤيته ومعه القيادات الميدانية الفاعلة، كما سيؤدي إلى إضعاف فرص انعقاد المؤتمر العام داخل الميدان وفق ما تم الاتفاق عليه. لكن نستطيع أن نقول أن بوادر الانشقاق التي زُرعت منذ وقت طويل فيما مضى كانت تتزايد وتتسع وتنمو باضطراد.

قراءة في رؤية عبد الواحد وآخرين

أما قراءتي في اتجاه رؤية الرئيس وهو عبد الواحد نور، أجد أنه كان متأثراً كثيراً بتراكمات وتنامي الفوبيا التي تجعله متوجساً من الزغاوة بشكل عام ولكنه يجسّد ذلك في شخص الأمين العام مني مناوي، وهو لا يرى أي قيادي في الحركة أو أي عضو من أعضائها من الزغاوة إلا من خلال هذا المنظار لكن بنسبية تتدرج صعوداً ونزولاً في السلبية، وبالتالي ربما كان وهو القريب من الأمين العام بحكم معايشتهما معاً في الأيام الأولى في جبل مرة أنه وبعد الصعود الصاروخي للأزمة وأيضاً انتصارات الحركة العسكرية لا سيما بعد ضربة مطار الفاشر في أبريل ٢٠٠٤م وعلاقة الأمين العام القوية بالقيادات العسكرية الفاعلة على الميدان العريض للحركة، ربما قرأ بعضاً من تصاعد طموحات الأمين العام نحو منصب الرئاسة الأمر الذي ضاعف لديه المخاوف وبالتالي أربك عنده المواقف وأصبح رهينة لتلك الفوبيا. من هناك فهو لا يريد ولا يؤيد انعقاد أي مؤتمر انتقالياً أو غيره لا يضمن تثبيته في منصب الرئاسة، وبالتالي كان رأيه بالرفض واضحاً في كل المقترحات التي قُدّمت وعلى رأسها مقترح اللجنة الخماسية علماً بأنه تعرّض لضغوطات كبيرة من المقرّبين إليه في حوارات طرابلس لإجباره للانصياع للتوافق حول مقترحات مشروع اللجنة الخماسية، وبرغم ما بيّنه مما يفهم أنه خضوع لتلك الضغوط لكنه كان يراوغ بالتماهي الخجول بحثاً عن مخرج للانفكاك من أي التزام تجاهه. بيد أنه كان أقرب موافقة للرأي القائل بأن يقام المؤتمر الانتقالي في الكفرة لتكملة المؤسسية وفق النظام الأساسي المقترح ولكن مع الحفاظ على شاغلي المناصب الثلاثة وهم الرئيس ونائب الرئيس والأمين العام كما هو، ولعله أظهر بعض الميل نحو هذا المقترح لشعوره بأن ذلك قد يعطيه فرصة الاحتفاظ بالرئاسة ومِن ثم التنصّل من استحقاقات المؤتمر العام الذي سيعقد بعد أقل من ثلاثة أشهر من انعقاد المؤتمر الانتقالي وبالتالي يضع الجميع أمام الأمر الواقع وهو إما إلغاء المؤتمر العام أو المضي بإنفاذه وهو ما يعني انشقاق الحركة والذي سيكون بلا شك مبكّراً عن الانشقاق الذي تم بعد ذلك في حال تمسّك الأطراف بمواقفها. ربما يتساءل البعض عن دور نائب

الرئيس خميس عبد الله والحقيقة أنه كان داعماً لكل الآراء التي يتبناها عبد الواحد نور ولعله ينطلق من إحساس أن بقاؤه في ذلك المنصب مرهون ببقاء عبد الواحد نور في منصبه لا سيما وتجربته في تجاذب النيابة مع منصور أرباب ماثلة أمامه باستمرار، وبالتالي هذا الوضع هو ما يحتّم عليه دعم مواقف عبد الواحد نور دون تردد.

فشل المداولات وتفرّق المداولين

غير أنه بينما الجميع منهمك في البحث في هذا الأمر طرأ أمر مفاجئ غيّر وهزّ تلك الجهود والمساعي التي كانت تمضي في بطء ولكن بثبات للوصول إلى معالجة توفيقية، حضر عبد الواحد وخميس إحدى الاجتماعات المسائية وأعلنا أنهما سيسافران إلى كينيا، كان ذلك الأمر محط اندهاش لدى البعض ومحط استهجان لدى الكثيرين، إذ كيف يغادر الرئيس ونائبه بينما تم الاتفاق على مواصلة الاجتماعات في طرابلس إلى حين الوصول إلى حل بشأن المؤتمر والمؤسسية في الحركة رغم التعقيدات التي واكبت الحوارات والمواقف، كما أنه لم يكن هناك في كينيا ما يستدعي سفرهما، لا توجد في كينيا أي مناسبة ولا نشاط ولا أي قوات للحركة ولا حتى قاعدة كبيرة من أبناء دارفور ناهيك عن أعضاء للحركة، أعضاء الحركة هناك لا يتجاوزون أصابع اليد الواحد في ذلك الوقت. كان رأي الجميع لهما أن يبقيا حتى الوصول إلى معالجة شافية لأزمة المؤسسية، وأي موضوع أكثر أهمية للحركة وللقضية برمتها من أن ترتّب الحركة بيتها الداخلي وتتفرغ بعد ذلك للنضال لاسترداد الحقوق وهي تستند على أرضية ثابتة من المؤسسية والتنظيم. كان ذلك الحديث في اجتماع مسائي ضم جميع أعضاء الوفد ولم يُكمل عبد الواحد نور وخميس عبد الله الاجتماع وغادرا القاعة معتذرين إلى أجنحة سكنهما داخل الفندق وكان ذلك في حوالي السابعة مساءً. اعتذارهما من مواصلة الاجتماع ليس فيه أي عيب، فهو أمر طبيعي ويحدث لطالما أن باقي الوفد ما زال مواصلاً اجتماعه، ولكن الأمر المفجع جاء بينما كان الجميع يواصلون الحوارات في الاجتماع، إذا بخبر سفر الاثنين إلى كينيا يصقع مسامع المجتمعين في قاعة الاجتماعات. كان عبد الواحد نور وخميس عبد الله قد طلبا من القيادة الليبية في وقت مبكّر قبل يوم أن تؤمّن لهما وسيلة السفر إلى نيروبي - كينيا، ولبّت القيادة الليبية طلبهما بتأمين طائرة رئاسية أقلتهما الاثنين معاً إلى نيروبي في تلك الليلة، كانت النية مبيّتة للسفر إذن لأنه الحل الوحيد للخروج من الضغوط التي كان يتعرض لها من المجتمعين والتي كانت تؤرّقه وتضعه في موقف صعب، بيد أن إرهاصات إصرار مني مناوي على انعقاد

المؤتمر في الميدان ربما خفف فرضية النية المبيّتة من عبد الواحد نور للسفر وأعطاه بعض المساحة في أنه بلغ قناعة استحالة التوافق، والواقع أن كل المعطيات توافقت لديه، فقد تدفقت نواياه أصلاً وتوفرت له الوسيلة والآلية فأكمل الفعل بالسفر، تماماً كما يصف القانون مصادفة النيّة مع الفعل في وقت واحد لارتكاب الجرم، هذا طبعاً مع فارق الأمرين لأننا لسنا هنا بصدد وصف سفره بالجريمة بقدر ما رغبنا في إبراز القيمة السلبية التي يتركها سفره المفاجئ في ذلك المنعطف الحرج على مصير ومسيرة الحركة وهو رئيسها. سفر عبد الواحد نور المفاجئ نزل برداً وسلاماً على مني مناوي، حيث كان هو الآخر أمام ضغوط كبيرة عليه لقبول مقترح اللجنة الخماسية الخاص بالمؤتمر الانتقالي في الكفرة لما فيه من المنطق والوسطية.

سفر رئيس الحركة ونائبه بتلك الطريقة ترك علامات استفهام كبيرة لدى قيادات الحركة المتواجدة هناك، وفسّره كثيرون بأن القصد من ورائه هو نسف مشروع قيام المؤتمر بأكمله، بل نسف أي توجّه نحو بناء مؤسسية متكاملة للحركة انتقالية أو دائمة، وذهب آخرون إلى بلوغ القناعة بأن رئيس الحركة أصلاً لا يريد مؤسسية تقيّده. بل أن بعض الآراء ذهبت نحو إعادة موافقة الجماهيرية الليبية على تأمين طائرة لسفرهما في ذلك الظرف بالذات لأن القيادة الليبية كانت تُحاط علماً أولاً بأول بكل تطورات الحوارات وأعتبر البعض أن القيادة الليبية متآمرة هي الأخرى في إضعاف دور الحركة في الأزمة، أو أنها تسعى لبذر الشقاق في الحركة خاصة مع قراءة ذلك مع أحداث الجولة الخامسة نفسها والتي تكفّلت فيها ليبيا بتكاليف بقاء الوفد الكبير (٣٥ عضواً) الذي أحضره عبد الواحد نور إلى أبوجا بطائرة ليبية وهم ليسوا من ضمن وفد التفاوض وحاول استبدالهم بوفد التفاوض الذي وافق هو سلفاً على طريقة تشكيله عبر اللجنة الرباعية المشكّلة في أسمرا، غير أن البعض الآخر كان رأيه بأن القيادة الليبية فعلت ذلك حتى لا يؤخذ عليها بأنها تُقيّد حركة رئيس الحركة بما يفهم بأنه نوع من الوصاية والحجر لذلك لبّت طلبه بتحضير طائرة لسفره. تلك النتائج جعلت المعتدلين من القيادات أن ينكمشوا بعض الشيء أمام تزايد حدة دعوات المنادين بانعقاد المؤتمر في الأراضي المحررة وقد وجدوا ضالتهم بما أقبل عليه رئيس الحركة من تصرف اعتبره الحاضرون استحقاراً بجمعهم، فزاد ذلك من تقوية موقفهم، والحقيقة أن أكثر العسكريين هم من كانوا يدعمون هذا الاتجاه ويبررون مناداتهم بأنهم يطبقون ما جاء في وثيقة أسمرا بين الرئيس والأمين العام والمنادية بانعقاد المؤتمر في الأراضي المحررة

إلا إذا تعذّر بسبب خارج عن الإرادة وهم لا يرون أن هناك سبب مانع، ويرون في انعقاد المؤتمر فرصة ليلتقي من يسمّونهم بالسياسيين بالمقاتلين في الميدان على الأقل لمعايشة وضعهم على الطبيعة، ويعللون بأنهم كقادة عسكريين قد سافروا عدة مرات والتقوا القيادات السياسية خارج الأراضي المحررة والميدان، وأنه جاء الدور ليقوم السياسيون بزيارة ولو مرة واحدة للميدان. لم تستمر الاجتماعات بعد ذلك كثيراً، وبدأ أن الجميع يغادر لا سيما وأن بعض القيادات القادمة من أوروبا والخليج قد دنت مواعيد ارتباطاتها هناك، فسافر كثيرون وبقي القليل في الجماهيرية، وأصبح الأمر رهيناً بالرأي المائل نحو عقد المؤتمر في الأراضي المحررة لأن الأمين العام ما زال باقياً. من هنا شكّل الأمين العام من منطلق ما يعتبره جزءًا من مهام عمله والتزامه بالإعداد للمؤتمر وفقاً لوثيقة أسمرا وفداً للسفر إلى تشاد للالتقاء بالسلطات التشادية وعرض رغبة الحركة في أن تسّهل تشاد وهي الوسيط في المفاوضات، أن تسهل للحركة باستضافة اللجنة التحضيرية للمؤتمر وللأعضاء القادمين للعبور من هناك إلى المقر الذي ستختاره الحركة للمؤتمر، وبالطبع الجماهيرية الليبية لم تكن تمانع من مرور المشاركين للمؤتمر من أراضيها باعتبارها دولة مسهّلة في الوساطة وأن من شأن تنظيم مؤسسية الحركة نفسها أن يسهّل الوصول إلى حل للأزمة السودانية في دارفور، أو هكذا سارت الأمور.

تشكّل الوفد المغادر إلى أنجمينا للقاء القيادة التشادية من شخصي رئيساً وعضوية كل من محمد حارن أحمد وترايو أحمد علي وآدم النور محمد ومحجوب حسين، حيث غادر الوفد إلى أنجمينا التي وصلها في يوم ٢٦ يوليو ٢٠٠٥م وبدأ في ترتيب غرفة العمليات في البيت الذي كان منزلاً لعدد كبير من قيادات الحركة المتواجدة بشكل دائم في أنجمينا أو العابرة، وهو أيضاً كان بمثابة مكتب الحركة فيها. وبدأت غرفة العمليات بوضع برنامج عملها الذي يرتكز على ستة محاور هي:-

- دور القيادة التشادية بحسبانها الوسيط في مساعي السلام الجارية في المرحلة المقبلة.
- أوضاع اللاجئين من أبناء دارفور في تشاد.
- تنوير القيادة التشادية حول ترتيبات الحركة لعقد المؤتمر والتفكر حول دورها في التسهيلات التي يمكن أن توفرها.
- كيفية دعم العلاقات الأزلية والمرتكزة على التمازج الاجتماعي بين الشعبين وآفاق التعاون بين البلدين بعد تحقيق السلام.
- ترتيبات مكتب الحركة وعضويتها في تشاد.

- الإعداد لإحضار أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر إلى أنجمينا.

كانت هذه هي المحاور الستة التي جاء الوفد القادم من طرابلس لتحقيقها، وهي محاور تعكس مدى رغبة الحركة في بناء أرضية ثابتة للعلاقات بين السودان وتشاد من خلال مكالمة الأقاليم المتاخمة لبعضها بين البلدين، ولما كانت الصلات الشعبية بين المجموعات السكانية الحدودية بين البلدين ضاربة الجذور، لم تكن المداخل لانطلاق الحوار بشكل نوعي في ذلك الاتجاه عصية، وقد تمت لقاءات تمهيدية بين المسئولين التشاديين حيث شملت اللقاءات، وزير الداخلية الجنرال محمد علي أرض الشام وقد كان المندوب الدائم لتشاد في المفاوضات في أبوجا حتى الجولة الخامسة، وأيضاً الوزير أحمد علامي الذي كان وزيراً للخارجية كما كان قبلها مندوباً دائماً لتشاد في المفاوضات، والمهندس دوسه دبي الأخ غير الشقيق للرئيس التشادي وهو المسئول عن ملف الأزمة السودانية في دارفور وهو أيضاً رئيس مجلس إدارة شركة (إسنير) والجنرال هري تياره مستشار الرئيس التشادي للدفاع وشملت أيضاً رئيس البرلمان نصر أويدو بالإضافة إلى الوزير بحر الدين هارون والوزير محمد حبيب دوتم مبعوثي الرئاسة التشادية إلى الجولة السابعة للمفاوضات، وكان التتويج بلقاء الرئيس إدريس دبي بحضور عدد من المسؤولين التشاديين المذكورين أعلاه.

جميع تلك اللقاءات قد تناولت المحاور الست بشكل متفاوت في الملفات الفرعية فيها، وقد سجّلت نتائج إيجابية إلى حد كبير، ولعل تأكيدات الرئيس التشادي بدعم العملية السلمية وحماية اللاجئين وتأمين احتياجاتهم كانت من أبرز معالم تلك النتائج، والتزمت القيادة التشادية بتأمين ما أمكن من التسهيلات للحركة لتتمكن من عقد مؤتمرها، من حيث تسهيل مهمة العابرين والترتيبات اللوجستية التي تسهل مهمة اللجنة العليا أثناء مداولاتها التحضيرية في أنجمينا. وحيث أننا نتحدث عن مؤتمر حسكنيتة لذا لن نغوص بشكل معمّق في المحاور الأخرى التي سنتناولها بشكل مفصّل في الفصل الخاص بدور المجتمع الدولي والإقليمي ودول الجوار ومن بينها تشاد لما لأدوارها من تأثير في الأزمة.

غرفة العمليات التحضيرية

بدأت غرفة العمليات بتوسيع عضويتها بعد تشاورها مع الأمانة العامة بحيث تتمكن من إنجاز مهامها في أسرع وقت، وتم انضمام كل من أبكر محمد أبو البشر رئيس لجنة

تنسيق المؤتمر التي تكونت في أسمرا، وهاشم حماد الذي كان عضواً في تلك اللجنة بالإضافة إلى عمر سليمان مسئول أمن الحركة والزبير سالم من مكتب الحركة في تشاد، بيد أنه في وقت لاحق توسعت غرفة العمليات إلى أن بلغت أكثر من عشرين عضواً، وكانت الاتصالات على أشدّها بين مختلف قطاعات قادة الحركة في الميدان وكذلك مع المكاتب الخارجية، كانت غرفة العمليات على اتصال دائم برئيس الحركة والأمين العام لإطلاعهم على أعمالها أول بأول رغم إدراكهم بموقف الرئيس من المؤتمر، ولما كان اختيار اللجنة التحضيرية للمؤتمر محل تنازع حيث لم يتم اختيارها في الاجتماعات التي تمّت سابقاً في طرابلس، فقد رأت غرفة العمليات أن تقترح على القيادة اعتماد أعضاء الوفد الذي مثّل الحركة في جولة المفاوضات الخامسة في أبوجا باعتبار أن ذلك الوفد قد تم تشكيله بموافقة رئيس الحركة ونائب الرئيس والأمين العام، وحملت الخطابات المرسلة للإتحاد الأفريقي بشأن ذلك الوفد توقيع الثلاثة معاً، بحيث تمثّل تلك القائمة اللجنة التحضيرية للمؤتمر، زيادة على كل ذلك أن عماد الحوارات التي تمّت في طرابلس كانت قائمة على أكتاف هذا الوفد نفسه والذي انتقل بكامله من أبوجا إلى طرابلس، بالإضافة إلى ذلك وحتى تكون ورشة العمل المزمع عقدها في أنجمينا في إطار فعاليات الإعداد للمؤتمر جامعة، تم مخاطبة مكاتب الحركة الخارجية التي ليس لديها ممثلين في وفد الجولة الخامسة بأن يختار كل مكتب مندوبين وإرسالهما إلى إنجمينا للانضمام إلى اللجنة التحضيرية، كل ذلك كان من أجل سد كل الذرائع والوصول إلى توافق يمثّل أفضل الحلول التي تلبّي رؤى الرئيس ونائبه والأمين العام والقيادة العسكرية العليا.

على صعيد مماثل ومواز تم مخاطبة الإتحاد الأفريقي الوسيط والجهات الدولية ذات الصلة بضرورة تأجيل انعقاد الجولة السادسة المقرر لها أن تبدأ في ٢٤ أغسطس ٢٠٠٥م إلى حين انتهاء الحركة من عقد مؤتمرها الذي كان الموعد المبدئي المضروب له هو بين ١٠ و١٥ أكتوبر ٢٠٠٥ ثم تأجل فيما بعد وبدأت مراسم انعقاده في ٢٥ أكتوبر وهو يطابق إلى حد كبير الموعد المقترح سابقاً في مشروع اللجنة الخماسية، غير أن الحركة فوجئت بالوساطة وهي تُعلن بدء الجولة في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٥م متجاهلة بذلك طلب الأمانة العامة الذي أودع لدى الوساطة أربعة مرات خلال الفترة ما بين ٤ أغسطس و٧ سبتمبر ٢٠٠٥م. لقد تطابقت رؤى الإتحاد الأفريقي الوسيط والشركاء من المجتمع الدولي والحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة وعبد الواحد نور في

عدم تأجيل بدء الجولة السادسة حسب طلب الأمانة العامة للحركة، والواقع أن الجميع توافقوا رغم اختلاف منطلقاتهم في إقصاء الساعين إلى عقد مؤتمر الحركة وبينهم ١٩ عضواً أساسياً من وفد التفاوض الرسمي بما فيهم كبير المفاوضين، عن حضور الجولة التي سيتم فيها اعتماد معايير تقاسم السلطة والثروة وهما من البنود الرئيسة التي سيتم التفاوض فيهما في الجولة السابعة، وقد كانوا يدركون بأن الأمانة العامة قد عزمت المضي في عقد المؤتمر إنفاذاً لوثيقة أسمرا وهو أمر تدركه الوساطة الأفريقية لأنها علمت به بشكل رسمي منذ شهر أبريل ٢٠٠٥م. إصرار عبد الواحد نور بتشكيل وفد لحضور الجولة السادسة كان يعني الإخلال بما تم الاتفاق عليه في أسمرا، كثيرون اعتبروا ذلك التصرف هو بمثابة إعلان الانشقاق الأساسي والأول لحركة تحرير السودان وليس مؤتمر حسكنيتة كما درج البعض القول به، والحقيقة أنه بالتمعّن في إصرار عبد الواحد نور إلى حضور الجولة بوفد كامل متجاهلاً ١٩ عضواً أساسياً من وفد التفاوض المتّفق عليه بينه وبين نائب الرئيس والأمين العام ومتجاوزاً بذلك اللجنة الرباعية المختصّة التي تم تشكيلها لاختيار وفود التفاوض وامتصاص التقاطعات السالبة التي تفرضها خلافات الرئيس والأمين العام تعزز الرأي القائل بأن الحركة انشقّت فعلياً وعملياً في الجولة السادسة وليس في أو بعد مؤتمر حسكنيتة رغم طغيان أحداث حسكنيتة على مضمون الانقسام.

لم تتوقف المساعي الرامية إلى تحقيق الإجماع فقد أجرت غرفة العمليات اتصالاتها مع كل أعضاء لجنة التحضير الذين كما قلنا هم وفد التفاوض المتفق عليه في الجولة الخامسة مضافاً إليهم المرشّحين من المكاتب التي ليس لها ممثلون في الوفد السابق بحيث يرتبوا أنفسهم للحضور إلى أنجمينا، وغرفة العمليات تفعل ذلك من منطلق حرصها على وحدة الحركة بتفعيل كل وآخر الخيارات، وقد تفضلت القيادة التشادية مشكورة بتذليل أمر ترحيلهم إلى أنجمينا والإسكان والضيافة وكل معينات وتسهيلات مداولاتهم خلال تواجدهم في تشاد، كما طلبت لجنة غرفة العمليات من القيادة التشادية محاولة إقناع عبد الواحد نور بضرورة حضور المؤتمر وفعلاً اتصلت القيادة التشادية به واتصلت أيضاً بخميس عبد الله نائب الرئيس الذين أكدا لها بأنهم سيحضرون للمؤتمر، وتبين بما فعلاه من تأييد لعدم تأجيل موعد الجولة السادسة وحضورهما لتلك الجولة في موعدها الذي يتضارب مع الموعد المضروب لقيام مؤتمر الحركة أنهما ذهبا مذهباً معاكساً لالتزامهما للقيادة التشادية.

كانت غرفة العمليات قد أجرت الاتصالات بكل قادة القطاعات الخمسة لقوات الحركة في دارفور بيد أن القائد عبد القادر عبد الرحمن (قدورة) فقط هو الذي رفض صراحة حضور المؤتمر وقال في رده إلى أبكر محمد أبو البشر عضو لجنة الاتصالات في غرفة العمليات قال له نصّاً « أنحنا عقدنا مؤتمرنا زمان». ولعل القارئ يستشف من كلمة (أنحنا) ويقرنها بما ظل يردده عبد الواحد نور دائماً من قول بأن للحركة أكثر من ميدان، يستطيع أن يستخلص الكثير من معاني التأكيد على أن حركة تحرير السودان بدأت أصلاً منشقّة وإن حملت اسماً واحداً رغم بعض ما حققته من نجاحات، فقد كانت حقيقة مثل نبات (اللوبيا) بداخلها حبات متنوعة ومتنافرة تتصيد لحظة انفراطها بجفاف القشرة وتشققها لذلك أميل كثيراً إلى أنها حركة ولدت من رحمين فظلّت عصية الانصهار حتى اليوم بفعل الرئيسين الحاليين. أما بقية القادة فقد أكدوا جميعاً حضورهم لكن بعضهم تخلّف فيما بعد عن حضور المؤتمر ومنهم القائد سليمان مرجان والقائد الدكتور صالح آدم إسحاق والقائد جار النبي عبد الكريم يونس والقائد حبشي والقائد آدم صالح والقائد أحمد كُبر والقائد عبد السلام الملقّب بـ (طرادة) والقائد أبو القاسم إمام الذي تم تسميته بعد اتفاقية أبوجا والياً لولاية غرب دارفور وقَضى في المنصب مدة أربعه سنوات حاول جهده لتحقيق بعض طموحات المواطنين ومنها تعبيد أول طريق مسفلت داخل مدينة الجنينة منذ ٥٠ عاماً والبدء في تعزيز كهرباء مدينة زالنجي بالتعاون مع صندوق دارفور للإعمار والتنمية، لكنه عاد لمواصلة مشوار الثورة باعتبار أن الحكومة لم تكن راغبة في الالتزام بتنفيذ الاتفاقية كيفما ينبغي وبعدما عينته الحكومة في منصب وزير دولة بوزارة الشباب بعد أن كان والياً بدرجة وزير إتحادي وهو ما اعتبره تقزيماً له. يُصنّف هؤلاء القادة بأنهم يدينون بالولاء إلى عبد الواحد نور، لم يكن ذلك التخلف عفوياً وإنما ترسيخاً لمبدأ الانشقاق الذي نفذه عبد الواحد نور بحسبان أنهم يدينون بالطاعة له رغم قلتهم عددياً قياساً بأعداد الذين وافقوا على الحضور، وأعني بالقلة هنا عدد القيادات وحجم القوات الثورية المقاتلة معاً، حيث كان القطاع الأكبر من جيش الحركة هو مع قيام المؤتمر وإن اختلفت رؤاهم حول مخرجاته فيما بعد. الجدير بالذكر أنه لم يبق مع عبد الواحد نور فيما بعد وضمن سلسلة وموجات الانقسامات التي ضربت حركة تحرير السودان من بين هؤلاء سوى عبد القادر عبد الرحمن (قدوره) وسليمان مرجان وأخيراً أبو القاسم إمام الذي عاد وانضم إليه.

لبى المؤيدون لقيام المؤتمر من أعضاء لجنة التحضير الحضور إلى أنجمينا

لاستكمال الإعداد للمؤتمر وذهب المناوئون برفقة عبد الواحد نور إلى الجولة السادسة للمفاوضات وكان ذلك حقيقة هو تاريخ الإعلان الجهري والضمني الثاني لانشقاق الحركة الذي ظلّ يراوح سرّاً وجهراً في ثنايا ونوايا وممارسات الرئيس والأمين العام متمثلاً في الخلاف الدائم بينهما، وهو خلاف تاريخه يسبق انضمامي وانضمام الكثيرين للحركة، ولم نفلح في تجاوزه برغم الجهود التي بذلناها بعد انضمامنا وبذلها الكثيرون من قيادات الحركة طوال مسيرتها قبل انضمامنا، وقطعاً سيواصله آخرون ما زالوا منتسبين للحركات كضرورة تقتضيها مآلات العمل الثوري الراغب في تحقيق الأهداف المعلنة، بيد أننا أيضاً سنسعى أينما كنا في ذات الاتجاه وإن تباينت رؤيتنا للوسائل والآليات وتقييمنا لأسلوب القيادة من خلال التجربة التي عايشناها.

بعد وصول أعضاء لجنة التحضير إلى إنجمينا وانخراطهم في العملية التحضيرية، انتهى دور غرفة العمليات السابقة التي تشرّفت برئاستها، وقمنا بتسليم المهمة للجنة التحضيرية برئاسة إبراهيم أحمد إبراهيم وعصام الحاج مقرراً، وتفرغت لجنة غرفة العمليات إلى أعمال تتعلق بترتيبات ومعالجات خاصة بمكتب الحركة وعضويتها في تشاد وبقية بنود مهمتها التي اشرنا إليها سابقاً ضمن حزمة الغرض من زيارة تشاد. واصلت اللجنة التحضيرية برئاسة إبراهيم أحمد إبراهيم عملها بتواصل التنسيق بينها وبين لجنة التحضير داخل الميدان والتي تشكّلت قبلها للاضطلاع بالترتيبات الميدانية لعقد المؤتمر، والمعلوم أنه ومع غياب سجلّ موثّق لعضوية الحركة، فقد كان جيش الحركة المتواجد في الميدان يمثّل في الواقع شريحة العضوية الأكثر بياناً رغم وجود عضويه منظّمة في بعض دول المهجر وخلايا نائمة داخل المدن السودانية.

بدأت اللجنة تفويج أعضاء المؤتمر المتدفقين عبر تشاد والذين تم اختيارهم من الكليات المحددة، بدأت تفويجهم وإرسالهم إلى مدينة (باهاي) الحدودية حيث تلتقيهم قوات الحركة هناك وتنقلهم بدورها إلى عمق الأراضي المحررة. ولم تفقد الأمانة العامة الأمل في مواصلة مساعيها في اتجاهين هما اتجاه تأجيل الجولة السادسة لأهمية حضور الحركة للتفاوض بكامل وفدها المفاوض وفي اتجاه ثني عبد الواحد نور رئيس الحركة عن المضي في عدم الالتزام بما جاء في وثيقة أسمرا والانضمام إلى المؤتمر للحفاظ على وحدة الحركة، وفي هذا الإطار قام وفدٌ ضم خمسة عشرة من القيادات الميدانية الرفيعة واثنين من السياسيين يقودهم القائد الثاني لجيش الحركة بخيت عبد الكريم (بخيت كريمه) حيث وصل الوفد إلى أبوجا وأجرى مشاورات

مطوّلة مع رئيس الحركة عبد الواحد نور تتعلق بضرورة تأجيل الجولة وضرورة حضوره المؤتمر، كما أجرى الوفد لقاءات مع وساطة الإتحاد الأفريقي بقيادة الدكتور سالم أحمد سالم كبير وسطاء الإتحاد الأفريقي وفريق عمله، وكذلك مع الوسيط التشادي ومجموعة شركاء أبوجا وهم الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي والجامعة العربية ونيجيريا البلد المستضيف للمفاوضات والجماهيرية الليبية وإريتريا المسهّلين في المفاوضات وبريطانيا وكندا والنرويج وهولندا والسويد وإيطاليا وألمانيا وفرنسا، وأبلغهم الوفد رسالة الحركة القاضية بضرورة تأجيل الجولة لتمكينها من عقد مؤتمرها واستكمال هيكليتها ومؤسساتها التي ترى فيها فائدة جمّة لمعالجة الأزمة، بل وذكّرتهم بأنهم أنفسهم ظلّوا يحثّون الحركة باستكمال هيكليتها. ونظراً لأهمية الأحداث التي رافقت رحلة هذا الوفد، من الضرورة بمكان ذكر أسماء أعضاء ذلك الوفد العسكري، فقد ضم الوفد إلى جانب رئيسه القائد الثاني للحركة بخيت عبد الكريم عبد الله (بخيت كريمه)، ضم القائد رمضان جابر نهار والقائد محمد نور الدين آدم والقائد يحي حسن النيل والقائد جابر دوده سليمان والقائد إدريس عبد الكريم أتيم والقائد مصطفى محمد أحمد تيراب والقائد عبد الوهاب المر والقائد عبد الماجد وادي والقائد عيسى بحر الدين والقائد عادل محجوب حسين (عادل طياره) وهو من أبناء قبيلة الشايقية من الإقليم الشمالي.

بعد وقت قصير أيضاً لحق بنفس الوفد وفد آخر قادم من تشاد، يتكون من خمسة أعضاء من وفد التفاوض بقيادة كبير المفاوضين عبد الجبار محمود دوسه وعضوية آدم النور محمد ومحمد حارن أحمد وأبكر محمد أبو البشر وعبد الحفيظ مصطفى موسى ومحمد التجاني الطيب بهدف دعم مساعي الوفد العسكري، وفور وصوله التقى الوفد مع الوفد العسكري الذي تلقّوا منه تنويراً كاملاً عن مساعيه ثم التقى الوفد برئيس الحركة عبد الواحد نور الذي نوّروه بكل مساعي التحضير للمؤتمر والسبب من وراء حضورهم، وتم تعضيد المسعى حيث أطلع الوفد كل الأطراف ذات الصلة في العملية التفاوضية في أبوجا من وساطة وشركاء دوليين وأعضاء وفد التفاوض الذين جلبهم عبد الواحد نور، كما أطلع الوفد حركة العدل والمساواة عن أهمية قيام مؤتمر الحركة، وانه استحقاق لالتزامات تنظيمية في لقاء خاطبه رئيسهم الشهيد د. خليل إبراهيم، وأن نتائج ذلك إنما يصب في تعزيز فرص الوصول إلى سلام ناجع وتطبيق أنجع، منوهاً إلى ضرورة ودعم مساعي تأجيل الجولة، إلا أنه كما سبق أن أشرت فقد كانت نوايا الحكومة

السودانية والوساطة والمجتمع الدولي في تقديري مبيّتة للتغييب وذلك على الأغلب بغرض تمرير معايير تقاسم السلطة والثروة بما يتّفق والرؤيا التي تضمن تعقيد فرص الحركات في تحقيق انتزاع الحقوق كاملة في الجولة السابعة المقرر فيها مناقشة مسائل تقاسم السلطة والثروة، أو بالقدر الذي لا تصبح معايير تسهّل اختراق وتعقيد الأمور بالنسبة لوضع المؤتمر الوطني وحصّته في اتفاقية نيفاشا، بينما جاءت ردود عبد الواحد نور وأعضاء وفده وكذا حركة العدل والمساواة مرهونه بالمكايدة دون إدراك أن ذلك سيكلّف الحركة والقضية كثيراً، وهو الأمر الذي حدث فعلاً حين انتهت الجولة السادسة وتم اعتماد معايير التقاسم والتي شكّلت عقبة كأداء للثوار في مفاوضات الجولة السابعة، وأعطت الحكومة والوساطة والشركاء فرصة المراوغة من الاستحقاقات الواضحة والجلية فيما يتعلّق بما ينبغي أن تكون عليها معايير التقاسم. والحركة وهي تسترجع في ذاكرتها مخاوف ما سينتج عن الجولة السادسة في غيابها، إنما تنطلق من تجربة ما حدث في بواكير الجولة الخامسة حينما تعمّدت الوساطة تأخير حجوزات كبير المفاوضين ونصف أعضاء الوفد لتبدأ الجولة دون حضورهم وكاد إعلان المبادئ هو الآخر أن ينفصم عن مقتضيات وبنود الإلزام فيه لولا تدارك ذلك بعد وصول بقية أعضاء الوفد بما فيهم كبير المفاوضين والذين تم تأخيرهم عمداً لأكثر من عشرة أيام هي قرابة نصف مدة تلك الجولة. بيد أن تلك الزلّة المتعلقة بالمعايير والتي فاتت على وفدي حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور في الجولة السادسة، ورغم تأثيرها وتخييم ظلالها وتداعياتها السالبة على ما توالىَ بعد ذلك في الجولة السابعة، إلا أنه يبقىَ متواضعاً بالمقارنة مع الزلّة التي ارتكبها مني أركو مناوي وقيادات داعمة لرأيه بإصرارهم على توقيع اتفاقية أبوجا رغم وضوح حقيقة أنها لن تحقق السلام العادل والشامل والدائم في دارفور، الاتفاقية التي أكّدنا بأنها لم تعكس روح ومضمون أداء الحركات الثلاثة في الجولة السابعة وإن استبطنت قدراً من الحقوق لكنها لم تحمل معها ضمانات التطبيق حتى لذلك القدر في ظل التعامل مع نظام ليس للأخلاق مساحة في قاموسه وأكد تاريخ التعامل معه أنه لا يحترم التزاماته إلا تحت القهر أو الإجبار والإلزام، وفوق كل ذلك فقد كان توقيعاً من حركة واحدة من بين ثلاثة حركات متفاوضة، وهو مؤشّر بائن أن الأزمة ستظل باقية ومستمرة.

أحداث الطائرة بين أنجمينا والفاشر

الوفد المشترك الذي جمع عسكريين وسياسيين والذين تواجدوا في مقر المفاوضات

لأيام لتسويق مشروع تأجيل الجولة السادسة وبعد أن فشلت مساعيهم في إقناع الجميع للتأجيل، غادروا أبوجا في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٥م على متن طائرة الأمم المتحدة التي أقلّتهم وعددهم عشرين شخصاً بالإضافة إلى الطيار ومساعده ومرافق البعثة النقيب في الجيش التشادي والذي كان يعمل ضمن قوات الإتحاد الأفريقي في دارفور والمكلّف بمرافقة الوفد في رحلته تلك، وهو من أقرباء الرئيس التشادي السابق حسين هبري. كان خط الرحلة هو أن تحط الطائرة أولاً في إنجمينا للتزود بالوقود ثم تواصل إلى مطار مدينة الفاشر حيث مقر قيادة القوات الأفريقية في دارفور ومن هناك ينطلق الوفد بطائرات الإتحاد الأفريقي المروحية التي تنتظرهم إلى مهاجيرية، ومعلوم في تلك الأيام أن السلطات الأمنية السودانية قد اتخذت قراراً بإغلاق مطار الفاشر أمام الملاحة الجوية بعد الساعة السادسة مساءً لدواعي أسموها أمنية حسب زعمهم، رغم أن المطار به إمكانية هبوط بالليل حيث أن المدرج مضاء، وحيث أن الطائرة المقلّة لقيادات الحركة ستصل أنجمينا ظهراً ثم تنطلق لتصل الفاشر قبل السادسة فقد كان الأمر طبيعياً، كانت السلطات التشادية على علم بمواقيت وخط سير الطائرة قبل قيامها من أبوجا، بيد أن المهندس دوسه دبي الأخ غير الشقيق للرئيس التشادي إدريس دبي والمسئول عن ملف الأزمة السودانية في دارفور، أبلغ قيادة الحركة بأنه يرغب في أن يلتقي مع رئيس وقيادة الوفد لبعض الوقت في المطار أثناء توقف الطائرة في أنجمينا للتزوّد بالوقود. هبطت الطائرة في مطار أنجمينا حوالي الساعة الثانية عشرة ظهراً ومن المفترض أن تبقى زهاء أربعين دقيقة ثم تنطلق في الواحدة ظهراً لتصل إلى مطار الفاشر قبل السادسة مساءً. تأخر وصول المهندس دوسه دبي إلى المطار إلى ما بعد الواحدة والنصف، وبعد وصوله والالتقاء بقيادة الوفد، كانت الساعة قد تجاوزت الثانية ظهراً. ممثل الإتحاد الأفريقي المرافق كان قلقاً وعلى اتصال دائم مع قيادة الإتحاد الأفريقي في الفاشر لإطلاعهم بتطورات الوضع المستجد وأن الطائرة في حال إقلاعها لن تصل مطار الفاشر قبل السابعة مساء، فهو يعلم أن المطار هناك يُغلق في السادسة.

بعد عدة اتصالات أكدت له قيادة بعثة الإتحاد الأفريقي في الفاشر بأن السلطات السودانية أبلغتها مؤكدة أنها ستسمح للطائرة بالهبوط متى وصلت. أقلعت الطائرة من مطار أنجمينا، وكان آخر اتصال بين قائدها وبرج مطار الفاشر هو لحظة إقلاعها من مطار أنجمينا بعدها أغلق برج مطار الفاشر جهاز الاتصال لديه رغم المحاولات المتكررة للطيار للاتصال بهم، تصرف برج المراقبة تصرف حاد عن المعهود. تجاوزت

الطائرة الحدود التشادية ودخلت الأجواء السودانية حتى قاربت مدينة كبكابيه التي تقع في منتصف المسافة تقريباً بين الفاشر والجنينة، وطوال تلك الرحلة وجهاز الاتصال في مطار الفاشر مغلق تماماً. بعد تجاوز الطائرة أجواء مدينة كبكابية فقط فتح برج مطار الفاشر جهاز إرساله وأبلغ الطيار رسالة مفادها أن مطار الفاشر مغلق ولن يكون جاهزاً لاستقبال الطائرة وأبلغ الطائرة بالمواصلة إلى مطار مدينة الأبيّض ثم أغلق الجهاز دون أن يترك للطيار للرد أو الاستفسار أو الحديث معه، إنهم يضعون الطيار أمام خيارات صعبة، أمام أمر واقع فإما أن يختار المواصلة إلى مطار الأبيض ويكون حينها هو الذي قرر بنفسه أو يعود أدراجه. إغلاق جهاز الاتصال طوال الرحلة ثم فتحه لإبلاغ الطيار رسالة قصيرة وإغلاقه مرة أخرى، هي دلالة واضحة على أن السلطات السودانية كان لها رأي آخر ليس أقله إذا استجاب الطيار لتنويههم وتوجه نحو مطار مدينة الأبيّض هو تحقيق هدفهم وهو أن يُبلّغ مرة أخرى رسالة مماثلة من برج المراقبة في مطار الأبيّض قبل وصوله إليها بأن مطارها مغلق وعليه التوجه إلى مطار الخرطوم، وحينها تكون الطائرة قد استنفذت وقودها وهي في الجو وليذهب قادة حركة تحرير السودان التي تقلّهم إلى جحيم الإنقاذ، فقد سبقهم إليها قادة إنقاذيون برحلات طيران انتهت بحوادث ما زالت أسبابها طي الغموض أو النسيان لكن قطعاً الزمن كفيل بكشف حقائقها.

كان ذلك أبلغ استهجان بقيادة بعثة الإتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة المسئولة عن الطائرة حيث لم يبلّغوا بذلك، ولأن مدينة الأبيّض ليست ضمن المدن التي يتواجد فيها الإتحاد الأفريقي على أي مستوى من المستويات، وبالتالي فهي حكومية في سماواتها وأرضها مما يتيح للحكومة أن تفعل ما تريد حتى وإن أحسنا الظن بملابسات الرحلة وهبطت الطائرة هناك بسلام. لكن كان النقيب ممثل الإتحاد الأفريقي المرافق نبيهاً حيث رفض مواصلة الرحلة إلى مدينة الأبيّض وطلب من الطيار العودة إلى مطار مدينة (أبشّي) التشادية. وصلت الطائرة إلى مدينة (أبشّي) وظلام الغروب قد أرخى سدوله وتمكّن من آخر ضياء للأصيل، ولما كان ليس في مطارها إضاءة أو إمكانية الهبوط ليلاً فلم يكن من مناص سوى أن يهبط الطيار في الظلام لأنه الخيار الوحيد له حيث أن وقود الطائرة لا يمكّنها من بلوغ مطار أنجمينا ولا حتى التحليق لربع ساعة أخرى، وهبطت الطائرة ونفذت وقودها فعلاً وكانت خيوط أشعة شفق الغروب المودّعة لذلك الأصيل حين أرخت سدول زوالها لمنحها بعض الضياء، لأكثر رأفة من جزء ما انتوته وتأبطته السلطات السودانية بالطائرة ومَن فيها، وحمد الله الجميع على السلامة، النقيب المرافق

والطيار كانا أكثر الناس سعادة بذلك، بيد أنهم ذهلوا لرباطة جأش الوفد الذي كان يمرح طوال هذه اللحظات العصيبة، كيف لا وهم الذين توشّحت أكفّهم بأكفانهم يوم ارتادوا مسالك المنون في ساحات الوغَى ثمناً للحرية التي ينشدون غير عابئين.

بعد قضاء تلك الليلة في أبشّي، أقلعت الطائرة صباحاً ووصلت مطار مدينة الفاشر بسلام، ووفق البرنامج المرتّب فق انتقل الوفد مباشرة من طائرة الأمم المتحدة إلى مروحيات الإتحاد الأفريقي التي كانت تقف على بعد عدة أمتار فقط لتقليل مسافة الانتقال ربما تفادياً لأي طارئ أو حتى حدوث أي احتكاكات بين أعضاء الوفد وبعض قيادات الجيش السوداني ومسؤولي الأمن الحكوميين المتواجدين هناك. وبينما الوفد ينتقل من طائرة الأمم المتحدة إلى مروحيات الإتحاد الأفريقي إذا بالقيادات الأمنية والعسكرية وغيرها من السلطات السودانية تقف على مسافة ليست ببعيدة وقد تجهمت وجوههم شذراً وحسرة وكأن لسان حالها وتعابيرها تندب حظها العاثر في فشل مؤامرتها، وآمل أن لا أكون قد قسوت عليهم وظلمتهم بالظن في تفسير ما حدث لأن بعض الظن إثم لكن كل قرائن الأحوال لا تترك مجالاً لأي تفسير آخر. وبين بعضٍ وبعض لا بد أن تكمن الحقيقة التي لا شك أن أصحاب الألباب لقادرون على استجلاء غموضها.

بعد وصولنا إلى مهاجيرية حيث الأرض التي كانت تسيطر عليها الحركة، التقينا مئات من قوات الحركة وأعضائها ومتعاطفيها من مواطنين ظلّوا صامدين وصابرين رغم ضيم الحال وغلواء الأحوال، وفي مقدمتهم لجنة التحضير الميدانية للمؤتمر والتي تم تشكيلها في الميدان برئاسة الدكتور الريح محمود جمعه الذي أُنتخِب فيما بعد في المؤتمر نائباً لرئيس الحركة وشغل بعد اتفاقية أبوجا منصب رئيس لجنة الشئون الاجتماعية في المجلس الوطني (البرلمان السوداني) بينما كان مقررها أحمد عبد الله أحمد الشهيو بلقب (تاتير) والذي تولّى منصب مدير مكتب الأمين العام خلفاً لمحمد مرسال، وأخيراً بعد اتفاقية أبوجا انتظم ضمن طاقم مكتب كبير مساعدي رئيس الجمهورية مني مناوي، جميعهم كانوا في استقبال الوفد وتهنئته على السلامة من مؤامرة الطائرة. وكما شرحنا سابقاً أن لجنة التحضير الخارجية كانت برئاسة إبراهيم أحمد إبراهيم وهو حينها أمين الشئون السياسية للحركة في أوروبا ومقررها عصام الحاج الذي كان يشغل منصب أمين مكتب الحركة في إيطاليا. التقت اللجنتان في منطقة (رهد الجنيد) الواقع في منطقة وسطية بين بئر مزه وديسه وأمراي والدور، وجميعها قرى في

مناطق تقع شمال وشمال غرب مدينة كتم في ولاية شمال دارفور وهي مناطق باستثناء مدينة كتم كلها كانت تحت سيطرة قوات الحركة حينها.

اللجنة التحضيرية للمؤتمر

في رهد الجنيد تم دمج اللجنتين تحت مسمّى اللجنة العليا للتحضير للمؤتمر العام الثاني لحركة تحرير السودان، وتوافق الجميع على اختيار إبراهيم أحمد إبراهيم رئيساً والدكتور الريح محمود نائباً وأحمد عبد الله أحمد (تاتير) مقرراً وعصام الحاج نائباً للمقرر، كما تم دمج الأوراق المُعَدة من اللجنتين وهي لوائح انعقاد المؤتمر ومشروع النظام الأساسي والمواضيع التي ستقدّم كأوراق عمل للمداولة في المؤتمر وهي في الرؤية السياسية والتفاوض وفي الإعمار والتنمية والشأن الإنساني وفي التدريب والتأهيل وبناء القدرات وفي إحالة ملف الوضع في دارفور إلى الجنائية الدولية وفي أعمال اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار وفي الخدمات. وبدا أن اللجنة العليا تضع لمساتها النهائية لجدول أعمال المؤتمر كما عكفت اللجان الفرعية على مراجعة آخر الترتيبات اللوجستية، بما في ذلك مرحلة إعداد قوائم المشاركين والتي تم تحديدها بثمانمائة مشارك يمثلون كليات الاختيار التي تم تخصيصها وهي، القطاعات العسكرية الخمسة واللاجئون والنازحون ومكاتب الحركة بالمهجر والمرأة والشباب والطلاب ومكاتب الحركة بالداخل ووفود التفاوض.

من رهد الجنيد في ولاية شمال دارفور تحركت الوفود إلى مدينة مهاجريه التي تبعد نحو ٦٥ كلم تقريباً إلى الشمال الشرقي من مدينة نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور، ولم يكن للحركة أن تقلق على تحركات الوفود القادمة للمؤتمر سواء من قطاعاتها العسكرية الخمسة في دارفور أو باقي أنحاء السودان، أو أعضائها القادمين من المكاتب الخارجية في المهجر الذين لم تُتح الفرصة لكثيرين منهم رؤية دارفور لسنوات طويلة، فقد كانت الحركة بالقدرة العسكرية المطمئنة على تأمين قوافل تفويج الوفود وكذلك كامل الأراضي التي تسيطر عليها والبالغة حينها قرابة ٨٠٪ من مجمل مساحة إقليم دارفور، حيث كانت الحكومة حينها محصورة في المدن الرئيسة في الإقليم وهي الفاشر، نيالا، الجنينة، زالنجي، كتم، أم كداده، كبكابيه، مليط، الضعين، وبرام، علماً بأن الحركة كانت قادرة على دخول كل هذه المدن وفي أي وقت، وقد دخلت بعضها مثل الطينة ومليط وكتم والفاشر وبرام ومهاجرية وقريضة، وعموماً سياسة الاحتفاظ بالمدن لم تكن جزءً من إستراتيجية الثوار، وقد تحدثنا عن ذلك في الفصل الخاص بنشوء الحركات وإدارة المناطق

المحررة. اكتملت الوفود في مهاجيرية وبدأت الاحتفالات والكرنفالات الأولية إيذاناً ببدء مسيرة المؤتمر نحو حسكنيتة الواقعة على بعد ١٢٠ كلم تقريباً إلى الشمال الشرقي من مدينة مهاجيرية، فالمدينتان في ولايتين مختلفتين، الأولى في ولاية جنوب دارفور والثانية في ولاية شمال دارفور، وبتحركات الحركة بكل تلك الوفود وبشكل علني إنما تؤكد إدعاءاتها الدائمة بأنها تسيطر على تلك المساحات بإطلاق وأنها سيدة الموقف والتحرك فيها، بل وتعزز ثقة أهل دارفور وأعضائها فيها، وتؤكد بذلك أيضاً التزامها بالنص الذي ورد في وثيقة أسمرا المُوَقّعة بين رئيس الحركة والأمين العام على قيام المؤتمر في الميدان إلا إذا تعذّر ذلك فيتم البحث عن مكان آخر، والواقع أكد عدم تعذر ذلك.

من محاسن الفعاليات التي سبقت المؤتمر هو أن حضور أعداد كبيرة من أعضاء الحركة وطوافهم بمناطق كثيرة في ربوع دارفور في اتجاهاتها الأربعة وفي الوسط، زرعت الطمأنينة في قلوب كثير من المواطنين الذين استبشروا خيراً، ولعل أبرز تلك الطمأنينة هي ما تمت في مهاجيرية حين شكّلت الوفود القادمة لجان مهنية متخصصة للطواف على مؤسسات الخدمة المدنية ومقار الخدمات العامة الشحيحة والمتواضعة أصلاً، والأسواق والمحال التجارية والوقوف على سير العمل في تلك المؤسسات التي منذ أن أنشئت اسمياً لم يكن للدولة فيها وجود ولا فاعلية، فقد كانت غائبة تماماً من حيث المضمون، ولم يشهد لها المواطن أثراً في حياته التي ظلّت بدائية منذ الاستقلال، ولا تحمل من سمات الدولة إلا اسمها. ولما كانت الحركة ليست بدولة لكن كونها تسيطر على تلك المناطق أمر يفرض عليها استتمام مقتضيات الإدارة المدنية بما تستطيع عليه من جهد، فقد تمت زيارات ميدانية من القيادات إلى كل المؤسسات وأجرت مع القائمين عليها حوارات بناءة، وانخرط المهنيون منهم للعمل في مجالاتهم، حيث سارع المعلمون بالمساعدة في التدريس بالمدارس بمختلف مستوياتها والعاملين في الحقل الطبي من الأطباء والمساعدين والفنيين في التخصصات الطبية للعمل في المراكز العلاجية القائمة، والقانونيون الذين سارعوا إلى تحريك العمل القضائي والنظر في القضايا المتراكمة والعمل على الفصل فيها وفق القانون لا سيما وقد عانى المواطنون بعضاً من الضيم خلال بعض الممارسات الشاذة من بعض القيادات العسكرية التي ربما مارست بعض القسوة مع بعض الأفراد على ما اعتقدت فيه أنه يحفظ الأمن دون أن تدرك تداعياته السالبة. لقد وجد المواطنون في ذلك الرضي والكثير من النقلة النوعية، لا سيما حين يسترجعون ذاكرتهم عن بعض التجاوزات التي حدثت من بعض القيادات

العسكرية إبان فترة سيطرتها وحكمها للمناطق المحررة، ولعل ذلك يعود إلى حساسية العمل الثوري والتوجّس من الاختراقات ومحاولات فرض السيطرة على الأوضاع الأمنية لا سيما وللحكومة أعين كثيرة وسط المواطنين من الذين ما زال غائباً عنهم وعي المد الثوري بفهم عمقه ومقاصده أو من الذين استهوتهم أو أغرتهم أو أعيتهم الحاجة فنزلوا عند سطوتها، ولعل الإرهاصات الشائعة حول المؤثّرات القبلية كان لها دورها في ذلك، لكن إجمالاً لا يمكن أن تكون مبرراً لبعض التجاوزات التي ربما راح ضحيتها بعض المواطنين العزّل، رغم قناعتنا بما يشار إليه في الثورات من أنه يقع ضمن إفرازات الحرب التي دارات هناك.

وصول الوفود إلى حسكنيتة

وصلت الوفود إلى مدينة حسكنيتة الوادعة والتي ترقد في حضن الصحراء الشاسعة الغفراء إلا من بعض الشجيرات المتفرقة هنا وهناك في الجزء الشرقي من ولاية شمال دارفور، ومدينة حسكنيتة ليست مدينة كبيرة، ويغلب على منازلها النمط السائد في كل دارفور وهو البناء بالقش المحلي المكون من القصب والمرحبيب أو المحريب كما يُسمّى في مناطق أخرى من السودان مع بعض المنازل المبنية من المواد الثابتة والمتناثرة بين الأحياء، أما سوقها فالمحال التجارية إما من أكشاك مبنية من ألواح الزنك أو من مواد ثابتة مع القليل من المواد المحلية بالإضافة إلى المدارس والمحكمة والوحدات الإدارية المتفرقة على ضعف بنياتها الأساسية، كل المساحة المأهولة للمدينة لا تتجاوز ١٦ كلم مربع، ولا يزيد سكانها على أربعة آلاف نسمة، لكنهم يعيشون كأسرة واحدة حالها حال كل مدن وقرى إقليم دارفور. مدن دارفور ومنها حسكنيتة لم تعرف وجوداً للبنك العقاري وخدماته الاقتراضية. النظافة المنزلية هي سمة ثابتة في كل مدن وقرى دارفور ولذلك لم تكن حسكنيتة إلا كذلك، فقد كانت النظافة في كل مكان من ملابس أهل المدينة إلى منازلهم وطرقاتهم رغم بساطة المكونات. تعتمد المدينة في مياه الشرب والاستخدامات المنزلية وغيرها على بئر جوفية واحدة تكاد لا تكفي حاجة السكان من حاجتهم ويستسقي القادمون إليها من ريفها من ماء نفس البئر، لذلك كان توافد الآلاف إليها إبان المؤتمر وبشكل فجائي وعلى دفعة واحدة قد شكّل ضغطاً عصياً على تلك البئر، ولذلك عمدت حركة تحرير السودان في كثير من الأحيان إلى تشغيل ناقلاتها للمياه لتجلب الماء من مناطق أخرى تبعد بضع كيلومترات من حسكنيتة لقواتها المرابطة حول المدينة وداخلها ولتجمعات القادمين للمؤتمر بقصد تخفيف الضغط على البئر

الوحيدة في المدينة. يتميز سكان حسكنيتة بأن نسبة المتعلمين فيهم مرتفعة، بل لعله لا يوجد بينهم أمي، حالهم في ذلك حال كل مناطق شرق دارفور مقارنة بمناطق دارفور الأخرى، ولعل ذلك يعود إلى قربهم من ولاية كردفان مما مكنهم من ارتياد مضارب العلم مبكّراً، حيث معلوم في السودان أنك كلما اقتربت متجهاً نحو المركز (الخرطوم) تجد فرص التعليم أكثر اتساعا وانتشاراً، وبالتالي ازدادت نسبة المتعلمين في تلك المناطق عن غيرها ومنذ وقت مبكّر، بيد أن هناك عوامل اجتماعية أخرى عزّزت ذلك التأثير الموجب لكنها قطعاً ليست الأساس. الجدير بالذكر أن أكثر المعلمين من أبناء دارفور في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي كانوا من أبناء شرق دارفور وكانوا قمة في العطاء والتفاني وفي حث الأطفال على التعليم، ولا أنسى أن أذكر ناظر مدرستنا الأولية في مدينة (أردمتا) أي بلغة هذه الأيام (مدير المدرسة) في الجنينة الراحل يوسف ضو البيت رحمه الله وطيب ثراه وادخله فسيح جناته مع الشهداء والصديقين، فقد كان مثالاً للمعلم والمدير المتفاني والمدرك لرسالته. بيد أنني لا أقلل من دور كل المعلمين الذين تعلمت على أيديهم سواء أن كانوا من دارفور أو من مناطق أخرى من السودان، فقد كان هنالك الكثيرون من أقصى شمال السودان وكانوا أيضاً مثالاً للتفاني والعطاء المتميز قبل أن يقع السودان في الأيدي التي دمّرته وما زالت تواصل.

أتحسر كثيراً الآن أن يبلغ السودان ما بلغه من تدهور على يد النظام القائم لا سيما في لُحمة الوحدة الوطنية، فقد كان أمام النظام الحاكم خياران حتى بعد استيلائه على السلطة عبر انقلاب، أحدهما أن يستقيم في نهجه فيعدل ويعمل لصالح شعبه ووحدته الوطنية ونمائه وتطوره ويحافظ على ما ردده الثنائي الغنائي السوداني الرائع ميرغني المأمون وأحمد حسن جمعه في الأغنية الوطنية من كلمات الشاعر الراحل المقيم موسى حسن التي تقول...جدودنا زمان وصونا على الوطن... على التراب الغالي المالية ثمن... إلى إنشادهم .... بسواعدنا القوية حققنا الاستقلال ورفعنا علم الحرية...» فيبقوا في السلطة برضاء شعبهم، وبين الخيار الثاني بأن يسترخصوا الإنسان والأرض وينكّلوا بشعبهم ويفتتوا التراب الغالي ليبقوا جاثمين على صدره، فاختاروا الأسوأ ومضوا فيه ولعله كما يقولون «النية زاملة صاحبها». إذا كانت النخبة الحاكمة الآن قد فهمت وصية الأجداد بالحفاظ على الوطن والتراب الغالي بأنها تعني الرقعة الجغرافية للسودان بكامله ولكن بأناس مختارين فيها فتلك مصيبة أدت إلى انفصال الجنوب، وإذا فهموها بأنها تعني الرقعة المتبقية وأيضاً بسكان مختارين فتلك فاجعة ستظل تؤجج حروباً دامية في

أكثر من مكان، أما إذا فهموها بأنها تعني التفتيت الكامل والإبقاء على الرقعة الجغرافية بالإضافة إلى سكانها والتي أصبحت تُعرف بمثلث (حمدي) فتلك كارثة قطعاً سيهتز لها الأجداد أصحاب الوصية في قبورهم وقد تلحق بهم لعنتهم.

أعود إلى حسكنيتة فأقول، أن يتوافد إلى تلك المدينة الصغيرة أكثر من أربعة آلاف من أعضاء الحركة من الداخل ومن الخارج بينهم ثمانمائة من أعضاء المؤتمر وأكثر من ثلاثة آلاف مقاتل لتأمين المؤتمر، أمر غاية في التعقيد لكي يتمكن المواطنون هناك من قبوله والتأقلم معه بتلك السرعة وفي ذلك الوقت الوجيز، ولعل محدودية موارد المدينة ومخزونها من المواد الغذائية والوارد إليها بصعوبة تحت الضغوط التي تشكّلها الحكومة حينها على الشاحنات المتّجهة إلى مناطق سيطرة الحركات الثورية، كان أحد أكثر المشاكل استعصاءً على الحركة والمواطنين على السواء. لم يدّخر مواطنو حسكنيتة جهداً إلا وقدّموه لإنجاح مؤتمر الحركة وهنا يجب أن أنوه أن هذا لا يعني بالضرورة أنهم فعلوا ذلك يعني أنهم أعضاءً في حركة تحرير السودان بل أن انتماءاتهم السياسية تتعدد شأنهم في ذلك شأن أي مجتمع في دارفور، وأيضاً ما فعلوه ليس من منطلق أن القادمين هم ضيوف على المدينة وبالتالي عملوا بروح الضيافة التي تتميز بها كل مناطق دارفور فذلك ديدن ثابت، لكنهم هجّنوا ذلك مع إدراكهم بأن القادمين هم أبناؤهم وإخوتهم ويعملون لأهداف تعنيهم مثلهم مثل كل أبناء دارفور، ولأن المؤتمر صادف انعقاده في شهر رمضان المعظّم فقد تولّت المدينة تنظيم الإفطار لجميع الذين قدموا إلى المدينة وهم بالآلاف في ساحة المدرسة الابتدائية للبنات، ولعله من الإنصاف أن أذكر بأن حجم وتنوّع ونوعية الإفطار الذي قدّمه أهالي المدينة كان من الدرجة الممتازة بحيث أبهر الجميع. قيادة الحركة أحسّت بأن استمرار ذلك النهج سيشكّل ضغطاً على الموارد الشحيحة للمواطنين في المدينة بحكم عدم وجود مصادر تنموية في المدينة بالإضافة إلى الحصار الذي تمارسه الحكومة بقساوة ووحشية على الحركة التجارية من وإليها بحسبانها مدينة تحت سيطرة الحركة، وأن أغلب ما يتسرّب يتم تحت حماية قوات الحركة، وبالتالي توسّلت قيادة الحركة إليهم بأن يوقفوا الإفطار الجماعي، رفضوا رفضاً باتاً لكنهم أخيراً رضخوا تحت إلحاح قيادة الحركة المتواصل.

موارد الحركة كانت محدودة لذلك كان الجميع وطوال أيام المؤتمر وبخلاف تلك الوجبات المميزة من أهالي المدينة فلم يكن ليتناولون سوى وجبة الإفطار التي كانت لا تزيد على طبق واحد من العصيدة بملاح (الأمبلوط) وهو (الثريد مع إدام مطبوخ

بالبصل والبامية الجافة المسحونة)، وأذكر أننا كنا كمجموعة أعضاء وفد التفاوض نسكن في منزل يُعرف خلال أيام المؤتمر ب (منزل أبوجا) وعددنا سبعة عشرة فرداً، والمنزل يتألف من (قطّية) وهي بناية من القش دائرية في جزئها الأسفل وسقفها مخروطي من القش القصب أو المرحبيب كما نسمّيه في دارفور، أو المحريب كما يسمّيه أهل وسط السودان، و (راكوبة) كبيرة وهي أيضاً بناء مربّع أو مستطيل في شكل غرفه لكنها كلها من القش أو القصب أو وحدات من (الشرقنية) التي هي نوع من السواتر المنسوجة (بالمرحبيب)، وفي بعض مناطق السودان الأخرى تُبنى الراكوبة بجريد النخيل، بالإضافة إلى فناء واسع داخل الحوش، والمنزل هو أحد المنازل العديدة التي أخلاها المواطنون كرماً وسخاءً لتستخدمها الوفود القادمة للمؤتمر. صاحب المنزل هو عبده إبراهيم صالح، نكنّ له ولأسرته كل الشكر والتقدير والثناء. كما لن أنسى جارنا من الناحية الشرقية وهو المساعد البيطري آدم أبكر الذي لازمنا بمائدة إفطاره الرمضانية طوال أيام المؤتمر حيث كنا نتناول الإفطار معاً، والواقع أنه بعد أن أصرت الحركة على وقف الإفطار الجماعي، لم يتوقف أهالي المدينة وتحايلوا لمواصلة كرمهم بالإفطار القطّاعي في المنازل، ولا أسرد هذا لأن فيه جديد، فهو نهج درج عليه إنسان دارفور عبر الدهر، بل وفي غالب مناطق السودان وعلى وجه الدقّة الأرياف منها، ولكن الجديد فيه هو أنه ولضيق موارد الحركة فلم يكن هناك ما يمكن تخصيصه لإعاشة الوفود إلا النذر اليسير جدّاً، ولذلك كانت مائدة الجار هي عمادنا الذي أكملنا به أيام رمضان خلال فترة تواجدنا المتبقية في حسكنيتة مع النذر من الطعام الذي كنا نعدّه نحن متى تيسّر، وحيث كنا نعلم كم يشكّل ذلك ضغطاً على موارده المحدودة إلا أنه كان دائماً بشوشاً ومسروراً، بيد أننا كنا نتبادل الغياب في مجموعات كبيرة أثناء الإفطار، فيذهب بعضنا إلى السوق لتناول شيء من التمر والفول السوداني وكوب من الشاي بما تيسّر من مبالغ زهيدة يمكن وصفها بالدريهمات عند البعض ممن قدموا من دول المهجر وبرغم قلّتها تفننوا في تدبيرها في ظل تلك الظروف التي لا يعلمون نهايتها، كان الجار دائم السؤال عندما يغيب أحد عن الإفطار فكنا نتعلل بأنهم تمت دعوتهم للإفطار في مكان آخر، كان القصد من ذلك هو تخفيف الضغط على إمكانات جارنا ولأي مشاعر يمكن أن تنتابه فيحس وكأنه مقصّر رغم كل ما يفعل، نحن ندرك خصال ومشاعر أهل دارفور والتي هي بلا شك خصال القطاع العريض من السودانيين في كل مكان. تلك كانت صورة متكررة في مدينة حسكنيتة ألفناها طوال أيام

المؤتمر، يجب أن أذكر للتاريخ بأننا نختزن في ذاكرتنا تلك التضحيات لأهالي حسكنيتة، ونتحسّر كثيراً لأن النظام لم يلتزم بتعداته التي قطعها في الاتفاقية حتى نتمكن من تنفيذ الخطة التنموية والمشروعات التي أعددناها لحسكنيتة وغيرها.

خلال تلك الفترة كانت القوات العسكرية للحركة في غالبها تتواجد خارج المدينة، إلا من بعض الوحدات القليلة المرتبطة ببعض الأنشطة داخلها، لقد كان محزناً أن يكون جزاء ما فعله أهالي حسكنيتة من استضافتهم لمؤتمر الحركة أن عرّضوا مدينتهم لانتقام النظام الذي نكّل بهم شر تنكيل بعد انفضاض المؤتمر بعدة أشهر وأيضاً في الفترات التي نقلت فيها الحركة بعد التوقيع على اتفاقية أبوجا القسم الأكبر من قواتها من المدينة إلى أماكن أخرى وسعت جبهة الخلاص التي أنشأها رافضو أبوجا على الاستيلاء على المواقع التي كانت تسيطر عليها حركة تحرير السودان الموقّعة على الاتفاقية لإثبات الوجود في فهم لا يتّسق مع أي تفكير إستراتيجي عميق وإنما ينطلق من ترتيب خاطئ للأولويات وخلط بين ما ينبغي أن يكون إستراتيجياً وما يجب أن يبقى تكتيكياً، فوجدت الحكومة مبرراً لخرق وقف إطلاق النار وانتهزت الفرصة وشنّت حملتها على جبهة الخلاص والتي شملت أيضاً الانتقام من أهالي المدينة، وتلك كانت واحدة من الأخطاء الإستراتيجية التي ارتكبها رافضو أبوجا في ظل تخبّط الثوار ما بين موقّعين ورافضين من التفريق بين ما هو استراتيجي وما هو تكتيكي، وأيضاً من الحركة الموقّعة حين قلّلت هي الأخرى من تواجدها العسكري هناك لحماية المدينة التي مثّلت رمزاً من رموز النضال بانعقاد المؤتمر الثاني فيها. تلك هي مدينة حسكنيتة الوادعة التي استضافت المؤتمر الثاني لحركة تحرير السودان فلهم منا كل الثناء بلا حدود.

عبد الواحد نور يزور جبل مرة

حتى يوم ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٥م ظل المؤتمرون في حسكنيتة يأملون حضور رئيس الحركة عبد الواحد نور إلى مقر المؤتمر، لا سيما وقد أجرى اتصالات بذلك الشأن وأكد بأنه في طريقه إلى المؤتمر لكنه يريد أن يزور مواقع قوات الحركة المتواجدة في داخل جبل مره ثم من هناك يواصل مسيرته إلى حسكنيتة لحضور فعاليات المؤتمر، كان عبد الواحد نور يسعى إلى أن يؤمّن له جيش الحركة وخاصة قيادة شرق الجبل جولته داخل الجبل لما يُشاع بأن ثمة خلافات بينه وبين بعض الشرائح الاجتماعية هناك، وهو يخشى أن يتعرض لما لا يحمد عقباه إذا لم تكن هناك قوات يأتمن لها خاصة وهو الغائب عن الميدان منذ مغادرته في ٢٠٠٣م، كما أنه كان يستهدف أن يسجّل حضوراً في

الميدان في ذلك الظرف الحرج والذي بلا شك سيكون وضعه مسار انتقاد إن هو تخلّف عن المؤتمر وفي نفس الوقت ظلّ بعيداً عن الميدان، وبالفعل تمّت الترتيبات حيث نقلته مروحية الإتحاد الأفريقي يوم ٢٦ أكتوبر إلى نقطة متّفق عليها في شرق الجبل حيث كان في انتظاره القائد أحمد نور كرسي المعروف بلقب (أحمد أبو دقن) قائد منطقة شرق الجبل وبمعيته نائبه القائد أحمد حامد رشيد وقوة معتبرة وبعد أن أقيم له طابور الشرف اصطحبته القوة من هناك إلى جولته داخل جبل مره حيث أكمل جولته تحت حراستها وعاد تحت حماية القوة إلى حيث جاءته مروحية الإتحاد الأفريقي، ذلك كان عنوناً بأنه عدّل عن حضور المؤتمر ورجّح المغادرة إلى حيث كان في نيروبي. كان عبد الواحد نور قد اتخذ قراره بعدم المشاركة في المؤتمر منذ أن غادر طرابلس إلى كينيا في يوليو ٢٠٠٥م تاركاً وفد الحركة الذي واصل في مناقشات أمر قيام المؤتمر، وكما هو نوايا عبد الواحد نور تجاه قيام المؤتمر، كانت قيادة الحركة المتواجدة في حسكنيتة تدرك ذلك ومقتنعة بأنه لن يحضر المؤتمر ولكنها آثرت أن تستقبله قوات الحركة وتؤمّن له جولته إلى داخل جبل مره وتعيده سالماً ليغادر إلى حيث شاء، فهو قبل كل شيء ثائر من ثوار حركة تحرير السودان وفوق كل ذلك فهو رئيسها حتى ذلك الوقت، وما تم يضهد الإشاعات التي كانت تشكّلت في أذهان البعض وظلّوا يرددونها بأن عبد الواحد نور كان يخشى على حياته لذلك رفض حضور المؤتمر في الميدان.

في ظل هذه الأجواء وفي هجير رمضان وبعد تأجيل الافتتاح الذي كان مقرراً له يوم ٢٨ أكتوبر لإعطاء الفرصة لرئيس الحركة عبد الواحد نور بالحضور، تم افتتاح المؤتمر الثاني في يوم ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٥م بحضور ٨٠٠ عضو هم الأعضاء المعتمدين وفق كليات الاختيار وتحت شعار (تنظيم – وحدة – سلام)، بدأ الافتتاح بعرض عسكري مهيب استعرضت فيه وحدات من قوات الحركة المختلفة ومنها المشاة الميكانيكية والمدفعية والدفاع الجوي والقوات الخاصة (الصاعقة)، تتقدمها فرقة موسيقى جيش الحركة التي عزفت قبلها السلام الثوري وواصلت عزف نشيد التحرير (موكب التحرير) الذي تشرّفت أنا بكتابة كلماته المبسّطة في ٢٠٠٤م بحيث تتوافق مع سهولة وضع اللحن بما يتناسب وضرورة كونه نشيداً بروتكولياً، وتقول الكلمات:

موكب التحرير ماضٍ لا يهاب الرَدَى
صوبَ غدٍ مُشرقٍ بالغيه وإن غَدا

دارفـــور مهـــد الجـــودِ | أرواحنـــا مَهـــر الفـــدا
نـــزود عـــن حِـــماك | ونـــردّ عنـــك العِـــدَا
الظلـــم مهـــما طَغَـــى | ندكّـــه ومـــا مَضَـــي
لـــنحفظ الســـودان وطنـــاً | شـــامخاً موحّـــداً أبـــدا
ونبنـــي مجـــد أجيـــال | تعـــيش عـــزاً سَـــرمدا

كما شارك المواطنون بِفرق الرقصات الشعبية في موكب الاستعراض، وتبعهم الفرسان على ظهور الخيول والجمال وعمّ الحضور جمهور كبير لم تشهد له مدينة حسكنيتة مثيلاً من قبل.

انتظم المؤتمرون مجالسهم وبدأت الجلسة الافتتاحية بالشكليات المعتادة في مثل هذه المناسبات واقتصرت عليها، حيث ألقى الأستاذ نجيب آدم أمين خطاباً ترحيبياً نيابة عن مواطني حسكنيتة وتبعه على التوالي رئيس المؤتمر إبراهيم أحمد إبراهيم ثم القائد العام لجيش الحركة جمعه محمد حقار ثم الأمين العام مني أركو مناوي، وكان من المفترض أن يكون ختام الجلسة الافتتاحية بخطاب رئيس الحركة عبد الواحد محمد أحمد نور الذي لم يحضر حيث غاب عن فعاليات المؤتمر كلها، ولم يبعث أيضاً بأي خطاب يُلقَى نيابة عنه بخلاف الرسالة الشفهية بطلب تأجيل المؤتمر والتي نقلها الوفد الذي قاده أحمد عبد الشافع (توبا) وآخرين. ولعله جدير بالذكر أن نشير إلى أن كل الكلمات خلال جلسات المؤتمر وبما في ذلك المداولات كانت تُترجم فورياً إلى ثلاثة لغات هي الإنجليزية والفرنسية والإيطالية، لا سيما وقد كان ضمن حضور الجلسة الافتتاحية ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بوفده ووفد الإتحاد الأفريقي الذي جاء برئاسة الجنرال (نكونو) قائد القوات الأفريقية في دارفور والذي عاد بعد ساعات وفوّض السفير حسن جبريل ليواصل رئيساً للوفد، ووفد تشاد المتواجد في الإتحاد الأفريقي والوفد الإيطالي الذي جاء وبرفقته فريق صحافي، الجدير بالذكر أن كل هذه الوفود الرسمية قد تم استقبالها بطابور شرف وبعزف السلام الجمهوري الخاص ببلد كل وفد منها باستثناء الأمم المتحدة التي ليس لها نشيد رسمي. كما رافق حضور فعاليات المؤتمر العديد من وسائل الإعلام المحلية والعالمية وفي مقدّمتهم صحيفة الواشنطن بوست وإذاعة صوت أمريكا ووكالة رويترز وصحيفة الرأي العام السودانية

التي ابتعثت الصحفية سلمى التجاني.

في اليوم الثاني للمؤتمر حضر الجنرال الأمريكي (رون كابس) ممثلاً ومراقباً من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم استقباله بطابور شرف من قوات الحركة وعزفت موسيقى جيش الحركة السلام الجمهوري الأمريكي وأستعرض العرض العسكري الذي أقيم على شرف حضوره وواصل تواجده وحضوره لكل جلسات المؤتمر كمراقب أمريكي، وقد قال قولة مشهورة عندما تحدث في الجلسة التي تم فيها مناقشة وإجازة الدستور الذي أخذ مناقشات مستفيضة خلال عدة جلسات حضرها، قال:

(It is surprising to see such genuine democratic process in this remote piece of desert, we are 100% satisfied).

من المدهش أن نشهد مثل هذه العملية الديمقراطية الأصيلة في هذه البقعة الصحراوية النائية، نحن راضون ١٠٠٪. كما حضر أيضاً ممثل الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ومبعوث الزعيم الليبي الأستاذ عبد السلام الضو الذي أقيم له طابور شرف وعزفت له موسيقى جيش الحركة السلام الليبي واستعرض العرض العسكري وألقَى كلمة ليبيا في المؤتمر، وقد قلنا أن ليبيا هي مسّهل في مفاوضات أبوجا.

تواصلت فعاليات المؤتمر خلال الأيام المتتالية حيث اكتملت المراحل التي تَلي بعد إجازة الدستور وهي انتخاب رئيس الحركة من خلال اقتراع مباشر برفع الأيدي لأعضاء المؤتمر العام الحاضرين في تلك الجلسة والبالغ عددهم ٦٧٨ عضواً، حيث تنافس على الرئاسة كل من مني أركو مناوي وآدم بخيت عبد الرحمن بعد انسحاب سليمان محمد جاموس وإسقاط ترشيح عثمان محمد البشرى لعدم تزويده اللجنة بموافقة كتابية حسبما ينص الدستور ثم أُجرِي التصويت، حيث حاز مني أركو مناوي على ٤١٦ صوتاً وحاز آدم بخيت عبد الرحمن على ٢٣ صوتاً وامتنع عن التصويت ٢٣٩ عضواً، مع العلم أن عدداً من أعضاء المؤتمر بعد ذلك قد أبدى امتعاضه وانسحب بعيداً بما في ذلك بعض التشكيلات المسلّحة، ولعلني هنا أربط بين انسحاب بعض القيادات في تلك التشكيلات ومحاولات تشاد إلى التأثير على مخرجات المؤتمر لعدم رغبتهم في تولّي مني أركو مناوي رئاسة الحركة، وهو رأي استقيناه من خلال لقاءاتنا بمسئول ملف دارفور في تشاد طوال فترة تواجدنا في أنجمينا عندما كنا نرتّب عملية حضور أعضاء اللجنة التحضيرية إلى هناك، لكننا بالطبع لم ندخل مع تشاد في جدال حول

ذلك رغم أنهم أشاروا أكثر من مرة بأنهم يفضّلون أن يكون المؤتمر شاملاً ولا يستثني أحداً، وإذا لم يتيسر ذلك فهم يأملون أن تؤجّل الحركة انعقاد المؤتمر.

تعود أسباب عدم ارتياح القيادة التشادية مع مني أركو مناوي ومن قبله الشهيد عبد الله أبكر بشر إلى بدايات الثورة، حيث كانت مخاطبتهم مع الرئيس إدريس دبي تعتريها الحدة وتخرج عن اللباقة والكياسة التي ينبغي أن يُخاطب بهما رؤساء الدول بغض النظر عن الوشائج الاجتماعية أو صلات الرحم أو أي صيغة من صيغ العلاقات الاجتماعية إن وُجدت فالرئيس دبي هو رئيس دولة ولشعب آخر وينبغي التخاطب معه من خلال هذا الفهم، رغم ما كان يعتريهم من غبن سببه أنهم يرون أن تشاد تضغط عليهم كثيراً ويرونها أكثر ميلاً لمجاراة النظام السوداني، بيد أن مني أركو مناوي قد مارس كثيراً تلك الكياسة واللباقة فيما بعد حين بدأ يتمرّس في العمل البروتكولي تدريجياً، لا سيما خلال تولّيه منصب كبير مساعدي رئيس الجمهورية بعد اتفاقية أبوجا.

أما فيما يتعلق بمنصب نائب رئيس الحركة فقد اختار المؤتمرون الدكتور الريح محمود جمعه بالتذكية بعد انسحاب عبد العظيم إبراهيم عمر والدكتور حسن هاشم فاشر، كما تم أيضاً انتخاب أعضاء مجلس التحرير الثوري (الجهاز التشريعي أو برلمان الحركة) عبر الكليات الانتخابية بتخصيص كوتة لكل كليه انتخابيه لعضوية الحركة والكليات هي: جيش الحركة والمكاتب الخارجية والمرأة والنازحين واللاجئين والطلاب والإدارة الأهلية ومكاتب الداخل بالإضافة إلى الأعضاء بحكم مناصبهم وهم الرئيس ونائبه والقائد العام والقائد الثاني ورئيس هيئة الأركان، ومن داخل المجلس الثوري تم انتخاب عيسى بحر الدين محمود رئيساً للمجلس وأركو سليمان ضحية مقرراً، كما تم انتخاب مصطفى محمد أحمد تيراب أميناً عاماً للحركة حيث ينص الدستور أن يتم انتخاب الأمين العام من داخل مجلس التحرير الثوري، لا بد أن أنوّه إلى أن كل هؤلاء كانوا وفق التصنيف يُطلق عليهم قادة عسكريون لأنهم متواجدون في الميدان.

إنه من طبع الثورات أن تكون الهيمنة فيها دائماً للخطاب الثوري، أي ذلك الخطاب المرتبط روحاً ونصاً وممارسة مع لغة القوة والسلاح، حيث أن اختيار الأشخاص لأداء المهام أو تولّي المناصب داخل أجهزة الثورة إنما يقوم على فرضية الانضباط الثوري

الذي ليس فيه الكثير من المرونه والمسامحة وفرضيات المعايير، وليس للمبادئ الديمقراطية حظ كبير في إدارة العمل الثوري، ليس لعدم قناعة القائمين على العمل الثوري بالديمقراطية وإنما لضرورة النضال الثوري الذي يرون أنه يستوجب ترتيب الأولويات وإحكام القبضة، وبالتالي تأتي الديمقراطية من حيث الممارسة المبرأة في مرحلة متأخرة في سلّم أولويات الثوار خلال فترة النضال. ما حدث في مؤتمر الحركة الثاني الذي انعقد في حسكنيتة وبتطبيق معايير العمل الثوري عليه نجد أنه تجاوز تلك الحقائق وقفز به كعمل نوعي يأخذ موقعه بين هذا وذاك، وبذلك فهو يعتبر نقلة نوعية في مفاهيم المجموعات الثورية، حيث أن كثيراً من التحديات كانت تُشكّل عقبات رئيسة في قيام عمل بذلك الحجم وفي مكان مثل دارفور تحت ظروف تلك الحرب الملتهبة، ومع تقديرنا واحترامنا لكثير من الآراء التي تناولت المؤتمر وآثاره إلا أنها كانت في حيز كبير منها انطلقت تحت تأثير لحظات تفاعل عاطفي مناوئ أو غضب معاكس وبالتالي لم تكن موفّقة في تناول الحدث من كل زواياه ولم تعطه من البعد التحليلي ما يتوازن مع حجمه وحقائقه، فلما لا نقرأ معاً البيان الختامي للمؤتمر:

نص البيان الختامي للمؤتمر الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

حركة/ جيش تحرير السودان

المؤتمر العام الثاني

البيان الختامي

حسكنيته

٢٨/ ١٠ إلى ٥/ ١١/ ٢٠٠٥ م

تتويجاً لنضال شعب دارفور خاصة ونضال الشعب السوداني عامة ، أنعقد المؤتمر الثاني لحركة/ جيش تحرير السودان في مدينة (حسكنيته) بالقطاع الشرقي من إقليم دارفور ، الأراضي المحررة في الفترة من ٢٨/ ١٠ إلى ٥/ ١١/ ٢٠٠٥ م ، تحت شعار تنظيم - وحده - سلام، في سابقة فريدة وسط الحركات التحررية المسلحة . وقد جاء انعقاد المؤتمر تنفيذاً لرغبات أعضاء الحركة وجماهيرها ، وإنفاذاً للقرارات التي اتخذتها قيادة الحركة في ملتقى (أسمرا- إريتريا)، فبراير ٢٠٠٥ م و(طرابلس - ليبيا) يوليو

٢٠٠٥ م . حيث اشتمل المؤتمر على مشاركة كافة القطاعات بالأراضي المحررة ، والكليات الممثلة للمرأة ، الطلاب ، مكاتب الداخل ، المكاتب الخارجية ، الإدارة الأهلية ، النازحين ، واللاجئين ، بحضور كلي بلغ ٧١٦ عضواً . أما الحضور الدولي فقد تمثل في كل من الأمم المتحدة ، الإتحاد الأوروبي ، الإتحاد الأفريقي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، وإيطاليا . بيد أن كبريات وكالات الأنباء والصحف والإذاعات ووسائل الإعلام العالمية قد قادت طليعة المشاركة في تغطية فعاليات المؤتمر ومنها ، إذاعة الBBC ، صوت أمريكا ، نيويورك تايمز ، وكالة رويتر ، صحيفة الرأي العام السودانية ، وواشنطن بوست .

دامت فعاليات المؤتمر أسبوعاً كاملاً ، فيما شهدت المداولات ممارسة حقيقية للديمقراطية في شفافية تامة ، تمخضت عن إصدار جملة قرارات وتوصيات تمثلت في الآتي :

في الإطار التنظيمي

١ - إجازة النظام الأساسي لحركة/ جيش تحرير السودان .

٢ - انتخاب القيادة الجديدة للحركة .

٣ - التأمين الكامل على قرارات رئيس المؤتمر والخاصة بحل كافة أجهزة الحركة السائدة حتى تاريخ ١/ ١١/ ٢٠٠٥ م، وتكليفها بالاستمرار في مهامها حتى قيام الأجهزة الجديدة وفق النظام الأساسي .

٤ - الإبقاء على هيكلية جيش حركة تحرير السودان وتعزيزها من خلال القوانين المزمع إصدارها ، استنادا على النظام الأساسي .

٥ - اعتماد خطاب رئيس حركة/ جيش تحرير السودان المنتخب مني أركو مناوي، وثيقة تحال إلى الأجهزة التنفيذية لوضع محتوياته موضع التنفيذ .

٦ - الالتزام التام بوحدة السودان شعباً وأرضاً وصون طوعيتها .

في الإطار الداخلي

١ - الإشادة بدور رئيس حركة/ جيش تحرير السودان السابق / عبد الواحد محمد أحمد نور في مسيرة نضال الحركة من أجل تحرير الشعب السوداني عامة وشعب دارفور

خاصة، ومطالبته بضرورة تقديمه لخطاب الدورة للفترة الرئاسية السابقة .

٢- يثمّن المؤتمر دور أبناء دارفور بالداخل بمختلف تنظيماتهم، وتحمّلهم لمختلف صنوف القهر والتعذيب الذي مارسه نظام الإنقاذ من أجل تقليص دورهم في دعم القضية .

٣- يشيد المؤتمر بدور أبناء دارفور بالخارج بمختلف تنظيماتهم وروابطهم ووقفتهم القوية خلف قضية أهلهم العادلة ، ويثمّن دورهم في إبراز القضية ونشرها والحفاظ على حيويتها والعمل على تعزيز هذا الدور .

٤- أمّن المؤتمر على دور منبر أبناء دارفور بقيادة الفريق / إبراهيم سليمان في دعم عدالة القضية والعمل من أجل تحقيق طموحات أهل دارفور ، وضرورة الحفاظ على هذا الدور وتعزيزه والحفاظ على متانة علاقة الحركة مع المنبر.

٥- الإشادة بنضال الشعب السوداني عامة وشعب دارفور خاصة من أجل إرساء دعائم الحرية والديمقراطية في السودان .

٦- يؤكد المؤتمر على دعم دور الحركات الثورية السودانية العاملة الناشطة في غربه وجنوبه وشرقه وشماله ووسطه، من أجل بناء السودان الجديد على أسس الحرية والديمقراطية والعدل .

٧- الإشادة بدور حركة العدل والمساواة ونضالها من أجل رفع الظلم في دارفور ، والعمل على تعزيز هذا الدور.

٨- الحركة الشعبية لتحرير السودان ودورها المتواصل من أجل بناء السودان الجديد محل إشادة وتقدير من المؤتمر. ويرى المؤتمرون ضرورة التأمين على متانة العلاقة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان وتعزيزها .

٩- جبهة الشرق كواحدة من حركات التحرر ضد التهميش. يثمّن المؤتمرون دورها في بناء السودان الجديد ويدعمون عدالة قضية الشرق ويرون ضرورة تعزيز العلاقة المتينة .

١٠- الإشادة بدور حركة كوش ونضالها من أجل إرساء دعائم السودان الجديد القائم على الحقوق والواجبات المتكافئة وتعزيز العلاقة معها .

١١- بعض القوى السياسية السودانية كان لها دور إيجابي مع عدالة قضية أهل دارفور وما زالت. يطالب المؤتمرون بضرورة تعزيز العلاقة مع تلك القوى.

١٢- الإشادة بدور الإعلاميين السودانيين، أولئك الذين وقفوا ودعموا عدالة قضية أهل دارفور من خلال كتاباتهم الصادقة رغم بطش النظام .

١٣- أهالي مدينة (حسكنيته) كانوا وما زالوا سند الثورة، يثمّن المؤتمر دورهم الإيجابي وحسن استضافتهم لفعاليات المؤتمر، ويشيد بكرمهم الفياض وحسن وفادتهم، مما ساهم في إنجاح المؤتمر.

في الإطار الدولي

١- يؤكد المؤتمر على أن التفاوض هو الخيار الأول للحركة للوصول إلى سلام شامل وعادل ودائم للأزمة السودانية في دارفور .

٢- الالتزام التام بالمواثيق والاتفاقيات والقرارات الدولية .

٣- يؤكد المؤتمرون التزام الحركة بالاتفاقيات والبروتكولات التي وقّعتها مع نظام الخرطوم في إطار عملية السلام لحل الأزمة السودانية في دارفور.

٤- التأكيد على ضرورة تطبيق قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار رقم ١٥٩٣ والصادر في الحادي والثلاثين من مارس ٢٠٠٥ م والخاص بإحالة الوضع في دارفور منذ يوليو ٢٠٠٢ م إلى المحكمة الجنائية الدولية.

٥- يشيد المؤتمر بدور الإتحاد الأفريقي في رعاية المفاوضات الجارية بين الأطراف السودانية لإحلال السلام في دارفور خاصة والسودان عامة والعمل على تعزيز هذا الدور .

٦- يثمّن المؤتمرون دور جمهورية تشاد قيادة وشعباً في دعم عدالة قضية أهل دارفور ويدعمون وساطتها، كما يشيد المؤتمر بدعمها في إنجاح المؤتمر، ويرى المؤتمرون ضرورة الحفاظ على متانة العلاقة معها وتعزيزها .

٧- يؤكد المؤتمر أن الدور الذي قامت به دولة إريتريا قيادة وشعباً في دعم عدالة قضية أهل دارفور والوقوف بقوة إلى جانب الحركة، كان له أثر كبير في نجاحات الحركة. يشيد المؤتمر بهذا الدور ويدعم ضرورة الحفاظ على خصوصية العلاقة وتعزيزها.

٨- للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى قيادة وشعباً مكانة خاصة لما قامت به من دعم تسهيل للعملية التفاوضية الجارية لإحلال السلام العادل والشامل. يدعم المؤتمرون ضرورة الحفاظ على هذا الدور وتعزيز العلاقة.

٩- يرى المؤتمر أن الدور الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في إبراز حجم المأساة التي أصابت أهل دارفور ووصفها بأنها إبادة جماعية، دور مميز. يرى المؤتمر ضرورة الحفاظ على هذا الدور والحفاظ على متانة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

١٠- جمهورية نيجيريا الاتحادية كان لها دور بارز في استضافة المفاوضات، يرى المؤتمر تعزيز هذا الدور وتنمية العلاقة معها.

١١- الإشادة بدور المجتمع الدولي ودعمه لقضية أهل دارفور والشعب السوداني من أجل الخلاص من نظام القهر والظلم، ويرى المؤتمر ضرورة التأمين على متانة العلاقة وتعزيزها مع طليعة هذه الدول وهي، النرويج، كندا، ألمانيا، هولندا، فرنسا، بريطانيا، البرازيل.

١٢- يشيد المؤتمر بدور منظمات المجتمع المدني الدولية والإقليمية وفي طليعتها تلك العاملة في دارفور لإغاثة النازحين وتلك العاملة في معسكرات اللاجئين ، وضرورة دعم هذا الدور والتأمين على استمراره .

١٣- يرى المؤتمر أن للأمين العام للأمم المتحدة السيد/ كوفي عنان، دور بارز في الإبقاء على قضية أهل دارفور حية في أروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ويؤكد المؤتمر على دوره الإيجابي في المساهمة في صدور جملة القرارات التي تتابعت في هذا الشأن . المؤتمرون يشيدون بهذا الدور ويدعمون تعزيزه و استمراره .

١٤- للإتحاد الأوروبي دور بارز ظل يتواصل منذ أن بدأ العالم في تعامله مع قضية أهل دارفور. يثمّن المؤتمر هذا الدور ويدعو إلى تعزيزه والحفاظ على متانة علاقات الحركة مع الإتحاد .

١٥- تواجد جامعة الدول العربية في العملية التفاوضية، لعب دوراً مكملاً لدور المجتمع الدولي المراقب للعملية التفاوضية وضرورة إنجاحها، يشيد المؤتمر بهذا الدور ويعززه .

١٦- لدول إيقاد دور رائد في العملية السلمية الجارية في السودان الآن. يرى المؤتمر تحقيق خطوة نيفاشا كان نجاحاً باهراً لإيقاد، لذا يوصي المؤتمر بضرورة تعزيز خطوة نيفاشا بخطوة أبوجا من خلال تهيئة مماثلة للمعطيات للوصول إلى سلام عادل وشامل ودائم في السودان.

١٧- يوصي المؤتمر بأن تبدأ جولة المفاوضات السابعة والمحدد لها يوم ٢١/ ١١/ ٢٠٠٥ م بملف الحاجات العاجلة وحصر الأضرار وجبرها ومعالجة أحوال النازحين واللاجئين اتساقا مع رؤية الحركة التي قدّمتها في ملتقى طرابلس الثاني، قبل الدخول في ملفات قسمة السلطة والثروة والترتيبات الأمنية.

في إطار الرؤية السياسية والتنموية للحركة: (من خلال الورقة التي أعدّت في هذا الشأن)

١- العمل على خلق علاقات دولية متوازنة قائمة على مبدأ المصالح المشتركة دون الإخلال بمبادئ وقوانين حقوق الإنسان ، ومراعاة خصوصية الدول .

٢- العمل على معالجة الممارسة السياسية الخاطئة التي ظلّت تهيمن على مناخ العمل السياسي منذ الاستقلال .

٣- مكافحة كافة أشكال الظلم والتهميش السياسي ومقاومة الفكر الانقلابي العسكري ، ترسيخاً للنظام الديمقراطي القائم على احترام الدستور والقانون .

٤- تطبيق نظام حكم فيدرالي لكل أقاليم السودان و المشاركة فيه بصورة عادلة في تقاسم السلطة المركزية وفقا لنسب السكان و المعايير القياسية المتعارف عليها .

٥- تقنين الحقوق الأساسية الكاملة للمرأة والطفل و العجزة، على أن يضمّن ذلك في صدر الدستور.

٦- اعتماد مبدأ التمثيل النسبي لعدد سكان الأقاليم في تقاسم السلطة المركزية من القاعدة إلي القمة ويشمل ذلك الوظائف الدستورية و الديوانية .

٧- منح الأقاليم صلاحيات ترقى إلى حق النقض في القرارات المركزية فيما يتعلق بالإدارة الداخلية للإقليم .

٨- اعتماد مبدأ الترشيح و الانتخاب الديمقراطي الحر لمنصب رئاسة الجمهورية و المناصب القيادية العليا في الفترة ما بعد الانتقالية .

٩- إلغاء كل القرارات التي مست حدود الأقاليم بعد عام ١٩٥٦ م و إعادتها على ما كانت عليه .

١٠- أن يحكم أبناء الأقاليم أنفسهم بأنفسهم عبر صناديق الاقتراع على كل مستويات الحكم الإقليمي بعد الفترة الانتقالية التي يتم الاتفاق حولها في المفاوضات الجارية في أبوجا – نيجيريا، لإنهاء حالة استيراد الحكام من المركز إلى الأقاليم دون إرادة أهلها .

١١- مراجعة قوانين الإدارة الأهلية وتطويرها وتأهيلها وتفعيلها بما يواكب العصر، ورد الاعتبار لها كآلية تاريخية أصيلة لضبط الانفلات في القبائل وما بينها وإثراء التعايش السلمي و عدم تسيسها لضمان استقلاليتها كآلية أهليه .

١٢- تطوير مؤسسات المجتمع الأهلي والمدني .

١٣-العمل على تحقيق مجتمع الكفاية والعدل من خلال إرساء دعائم حكم القانون وبسط سيادة مبدأ الحقوق والواجبات المتكافئة .

١٤- وضع إستراتيجية طويلة المدى لإعادة النسيج الاجتماعي بالأقاليم التي تضررت بالحرب مثل دارفور وجنوب السودان و كردفان وشرق السودان .

١٥- تثبيت وإقرار حواكير القبائل المتعارف عليها تاريخيا و منح القبائل القاطنة بشكل جماعي في غير حواكيرها، عموديات فيها .

١٦- لأقاليم الأطراف حقوق التبادل الاستثماري والتجاري والثقافي والفني والتعليمي والرياضي والتعاون مع دول الجوار دون الرجوع إلى المركز إلا فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي المنصوص عليها في الدستور .

١٧- أن يكون لأقاليم الأطراف والمتضررة من الحرب رفض أي ترتيبات أو اتفاقيات تمت من الحكومة المركزية في مجال الاستثمار تضر بمصالحها، مثل الاتفاقيات الحصرية التي لم تأخذ في الاعتبار رأى الإقليم في ذلك .

١٨- أن تتم قسمة الثروة القومية على أساس التمثيل النسبي لسكان الأقاليم وفق آخر الإحصائيات لسكان كل إقليم وتطبيق المعايير الدولية المتعارف عليها، لا سيما معايير إعادة التوازن .

١٩- إنشاء آلية تمثل فيها كل الأقاليم لتقسيم الثروة القومية بشكل عادل .

٢٠- تمييز بعض الأقاليم التي تضررت بفعل ويلات الحروب مثل دارفور وجنوب السودان وجنوب كردفان وشرق السودان وذلك بتخصيص ميزانية بأثر رجعي من عائدات البترول .

٢١- دعم وتأهيل المشاريع الزراعية التي تم تدميرها عمدا وهي (ساق النعام ، جبل مرة ، أم بياضه، قوز دنقو، هبيلة، وادي صالح، وادي هور، أم عجاجة، وغيرها من المشاريع) على أساس حر. مع دعم وتحديث مشاريع الثروة الحيوانية وكافة قطاعات التنمية الريفية .

٢٢- إنشاء صوامع الغلال ومشاريع المياه لدعم الأمن الغذائي والمائي في أقاليم الأطراف.

٢٣- استعادة الأموال التي نُهبت من الأقاليم و خاصة إقليم دارفور باسم طريق الإنقاذ الغربي مع تحميل نظام الإنقاذ المسئولية التاريخية الكاملة. علماً بأن ذلك خارج عملية قسمة الثروة.

٢٤- إعادة الآثار التاريخية لمناطقها الأصلية سواء كانت من الداخل أو الخارج وحمايتها وتطوير صناعة السياحة الداخلية وتشجيعها واستقطاب السياح من الدول الخارجية .

٢٥- كفالة مجانية التعليم والزاميته لكل طفل بلغ السن القانونية للتعليم، ومجانيته في كل المناطق التي تأثرت بالحرب حتى المستوى الجامعي .

٢٦- تشجيع التعليم الأهلي الجامعي مع توسيع وإتاحة الفرصة لكل من رغب في ذلك. وتشجيع تعليم الراشدين .

٢٧-تحديث الوسائل التعليمية في دارفور .

٢٨- بناء نشاط إعلامي وفق مبادئ و أهداف و موجهات تُبرز كل نشاط اجتماعي سياسي بآليات إعلامية فعالة من مؤتمرات وندوات محلية و إقليمية ودولية مع استحداث إذاعات مسموعة ومرئية وصحف سيارة ومجلات وصحف متخصصة وتشجيع صناعة الكتابة والتأليف .

٢٩- نقل خبرات وتجارب ومعلومات وتقنيات العالم المتقدم وخاصة الصالحة منها مع قيمنا و عاداتنا و تقاليدنا .

٣٠- تمليك المعلومة الصحيحة للمواطن وتثقيفه ديمقراطيا وتوعيته بمستجدات الحاضر وتعريفه بكيفية التعامل مع قضاياه، مع إبراز التراث والقيم الثقافية.

٣١- إزالة كل ما علق بالأديان من تشويه ونشر ثقافة السماحة والإخاء والمحبة ونقل المفاهيم والقيم التي تبدد الهوس الديني والتطرف واستغلال الدين ومحاربة الأفكار التي تكرس الظلم و القهر والإرهاب و إساءة الغير .

٣٢-إعادة تشكيل وتنظيم القوات النظامية المسلّحة بما يحقق قوميتها وفعاليتها لتكون في منأى عن تسيسها مع فضح ومعالجة سجلها السابق فيما ارتكبته من جرائم في حق الوطن والمواطن في جنوب السودان وغربه وشرقه ومشاركتها في الانقلابات العسكرية التي كرست الديكتاتورية والتي تسببت في الويلات التي أدت إلى تأخر السودان مع ضبطها لتكون قادرة على تنفيذ مهامها العسكرية الوطنية بشرف ونزاهة فى الدفاع عن وحدة تراب السودان وحمايته وحماية دستوره.

٣٣- اعتبار بيانات وخطابات قيادات حركة/ جيش تحرير السودان من موجهات بناء سودان المستقبل (السودان الجديد).

٣٤-المسئولية التاريخية على خطأ السياسات التي أدّت إلى اشتعال الحرب وإقصاء وتهميش الشرق وجنوب السودان وحرب الإبادة الجماعية فى دارفور والدمار الكامل الذي أصاب الوحدة الوطنية تقع على عاتق نظام الإنقاذ. ويجب عليه الاعتراف والاعتذار للشعب السوداني عن ذلك.

في الإطار الإنساني : (من خلال الورقة التي أعدّت في هذا الشأن)

١- اعتماد الورقة المقدّمة من مسئول الشئون الإنسانية، سليمان محمد جاموس وثيقة هامة لمعالجة الشأن الإنساني، وضرورة إحالتها للأجهزة المختصة لتنفيذ ما جاء فيها.

٢- ضرورة إجراء تقييم شامل لمستوى تطبيق برتوكول الشئون الإنسانية وبرتوكول التعزيز الأمني، واتخاذ الخطوات الضرورية لضمان تطبيق أفضل.

٣- الإسراع في تكملة إجراءات تسجيل المنظمة الإنسانية المناط بها تولي العمل الإنساني والتنسيق مع المنظمات الإنسانية، وذلك في دول الجوار، وتكليف كادر متمرس لإدارة أنشطتها .

٤- اعتماد الميزانية المبدئية المقدمة لتسيير مكتب المنظمة في نيروبي .

٥- اعتماد الورقة المقدّمة من ناشطة في المجال الإنساني، وثيقة من وثائق المؤتمر وإحالتها للأجهزة التنفيذية للعمل بها .

في إطار تدريب وتأهيل وبناء قدرات كوادر الحركة

(من خلال الورقة التي أعدّت بهذا الشأن)

١- إجراء إحصاء دقيق حول حجم الكادر المتوفر في الحركة وفي دارفور، وتصنيفهم وفق مؤهلاتهم ومستوياتهم العلمية وخبراتهم العملية.

٢- إجراء تقييم عام لعمل الكادر المتوفر حالياً، وتحديد احتياجاته التدريبية والتأهيلية.

٣- القيام بدراسة كاملة لمعرفة حجم الكادر الذي تحتاجه الحركة في المجالات المختلفة خلال السنوات الخمسة القادمة، لوضع خطة إعداد وتأهيل شامله.

٤- مناشدة كوادرنا في الخارج للمساهمة في إيجاد فرص التدريب والتأهيل لكوادرنا، في الدول التي يتواجدون فيها، ومناشدتهم أيضاً بالعودة إلى الأراضي المحررة للغرض نفسه .

في إطار إحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية

(من خلال الورقة التي أعدّت في هذا الشأن)

١- ضرورة مخاطبة قيادة الحركة للمدّعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية بالتزام الحركة بتنفيذ القرار ١٥٩٣ وفق ما ورد في الفقرة (٢) من القرار المذكور، معبّرة عن استعداد الحركة لتقديم كل الدعم لوضع القرار موضع التنفيذ .

٢- إن الوضع في دارفور يقتضي أن تسعى المحكمة الجنائية الدولية إلى توقيع اتفاقيات مع الحركة، لأنها تسيطر على ٩٠٪ من إقليم دارفور، وأن مسرح الجريمة وكل

الشهود والضحايا هم الآن في الأراضي المحررة، ومعظم البيّنة المادية فيها، وحتى تتمكن المحكمة الجنائية الدولية من الدخول في الأراضي المحررة وتنفيذ عملها، يستوجب ذلك التنسيق المتقدم مع الحركة في ذلك.

٣- ضرورة إنشاء جسم قانوني تحت إشراف أمانة الشؤون الدستورية والقانونية يناط به المتابعة اليومية لمسار الإجراءات لدى المحكمة الجنائية الدولية، لإنفاذ القرار ١٥٩٣.

٤- لا بد من تحريز البينة المادية داخل الأراضي المحررة وحماية الشهود والضحايا، وتجميعهم داخل الأراضي المحررة لسلامتهم.

٥- حصر الأضرار الناجمة عن الحرب في الأنفس والأموال، بالاستعانة بالإدارات الأهلية من خلال لجان متخصصة، ووضعها في برامج حاسوب خاص لتقديمها لجهات الاختصاص.

٦- الاتصال بالمحامين المسجّلين لدى المحكمة الجنائية الدولية وإحضار الذين سيدافعون عن الحركة ومنسوبيها إلى الأراضي المحررة للطواف بها لتكوين الفكرة الكاملة وزيارة مسرح الجريمة لبناء قضية قوية ومتماسكة بمقابلة الضحايا والشهود والتنسيق معهم.

٧- الاستفادة من تجارب الدول التي خبرت المحاكمات الدولية، مثل البوسنة والهرسك، رواندا، وكوسوفو، للاستفادة من تجاربهم العملية وتفادي القصور.

٨- الاتصال بالمحكمة الجنائية الدولية، وإبلاغها بجاهزية الحركة للتنسيق معها في تعيين المعاونين والمترجمين الذين يتم اعتمادهم بالمحكمة، للمعاونة في الإجراءات التحقيقية والمحاكمة لأسباب عملية لا تخفى على أحد.

في إطار عمل اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار

(من خلال الورقة التي أعدّت في هذا الشأن):

١- إجراء تقييم شامل لأداء اللجنة المشتركة ولجان مراقبة وقف إطلاق النار واتخاذ القرارات الحاسمة حولها.

٢- التنوير المتواصل للقادة الميدانيين وبصفة دورية حول دور اللجنة المشتركة

ودور لجان مراقبة وقف إطلاق النار .

٣- ضرورة العمل على وضع قرار الحركة بتحديد مناطق السيطرة موضع التنفيذ ، والعمل على إسراع الأطراف والإتحاد الأفريقي بتنفيذ ذلك .

٤- تنفيذ قرار اللجنة المشتركة والداعي إلى تشكيل قوات مشتركة لحماية معسكرات النازحين .

٥- ضرورة تثبيت مبدأ عقد اجتماعات دورية بين القيادة العامة وممثلي الحركة في اللجنة المشتركة ولجان مراقبة وقف إطلاق النار .

في إطار الخدمات وإعادة التعمير

(من خلال الورقة التي أعدّت في هذا الشأن)

١- إنشاء مفوضيه للإحصاء والمعلومات تسمى (المفوضية العليا للإحصاء والمعلومات) يناط بها تحضير وتجهيز الإحصاءات الدقيقة لما قبل المأساة وبعدها في كافة المجالات، وكذلك توفير المعلومات الضرورية المعينة لعملية التخطيط، خاصة المعلومات الدولية التي تمكّن من تخطيط معاصر ومنهجي وعلمي.

٢- يتم إنشاء جهاز تخطيط يسمى (مجلس التخطيط وإعادة التعمير والتأهيل) يناط به وضع الخطط اللازمة وفق المعطيات والإحصاءات لخطط عاجلة ومتوسطة بحيث لا تتجاوز هذه الخطط سقفاً زمنياً يتجاوز الفترة الانتقالية على أن يعمل الجهاز بهدي مركز التخطيط الإستراتيجي للحركة .

٣- إنشاء مفوضيه عليا لإعادة التعمير وتأهيل الخدمات تسمى (المفوضية العليا لإعادة التعمير والتأهيل) يناط بها وضع الخطط والبرامج المرسومة إلى واقع تنفيذي، من خلال برمجه ممرحلة، باستغلال آليات تنفيذ من الباطن، تأخذ في اعتبارها المساقين العام والخاص .

٤- إنشاء مصرف (بنك) متخصص يسمى (بنك إعادة التعمير والتأهيل) يناط به استيعاب الدعم الدولي والمكّون المحلي من النسبة المرصودة للحاجات العاجلة لتمويل مشروع إعادة التعمير والتأهيل .

٥- إنشاء جهاز رقابي يسمى (الجهاز الرقابي لمشروعات إعادة التعمير والتأهيل)

يتولى الرقابة المالية والفنية لتنفيذ مشروعات إعادة التعمير والتأهيل، على أن يعمل هذا الجهاز على اتساق معايير ومواصفات عمله مع تلك الاتحادية والعالمية .

٦- إنشاء مفوضيه متخصصة لتدريب وتأهيل كوادر إعادة التعمير والتأهيل، تسمى (المفوضية العليا للتدريب والتأهيل) لتنفيذ برنامج مواكب لتدريب وتأهيل الكوادر العاملة، بكافة تخصصاتها في عملية تنفيذ مشروعات إعادة التعمير والتأهيل. كما تصبح فيما بعد نواة لمركز متخصص للتدريب والتأهيل وبناء القدرات .

٧- إنشاء مركز يُعنىَ بأبحاث استخدام وتطوير المواد المحلية، يسمى (مركز دارفور لأبحاث وتطوير المواد المحلية) يتولى البحث في المواد المحلية وتطوير استخداماتها في عمليات ومشروعات إعادة التعمير والتأهيل، وكذلك في عمليات التنمية فيما بعد .

٨- إنشاء مفوضيه تُعنىَ برعاية اليتامى وأسر الشهداء، تسمى (مفوضية رعاية اليتامى وأسر الشهداء) يناط بها رعاية اليتامى وأسر الشهداء حتى مرحلة الاعتماد على النفس وفق برنامج متكامل .

٩- إعطاء الأولوية لمشروعات الصحة الوقائية والعلاجية ومشروعات توفير المياه والكهرباء في الريف والحضر، كمرحلة عاجلة لا تتجاوز الثلث الأول من المرحلة الانتقالية .

١٠-إعادة تأهيل المنشآت الخدمية العامة وتكملة حاجة المدن والريف منها في المرحلة ما بعد الحاجات العاجلة، وكذلك مساكن المواطنين في الربع الثاني من المرحلة الانتقالية.

١١-التركيز في المرحلة المتوسطة من المرحلة الانتقالية في بناء البنيات الأساسية في الطرق البينية للمدن والقرى والفرقان والهجر، وفق أولوياتها. على أن تستهدف الخطة كحد أدنى، ربع الطرق الواردة ضمن الدراسة المقدّمة في ورقة الخدمات وإعادة التعمير والبالغة ١٨ طريقاً بطول إجمالي ١٦٥٦ كلم .

١٢- إعادة إعمار خدمات القرى، لا سيما مساكن المواطنين، وذلك في الثلث الثاني من المرحلة المتوسطة، على أن تستهدف ثلث مساكن مواطني كل قرية أو هجره في المرحلة المعنية .

١٣- إعطاء الأولوية للشركات المحلية في دارفور في كافة القطاعات بعد تصنيفها، وضخ الإمكانات الضرورية لجعلها قادرة على التنافس وفق درجة التصنيف الفني .

١٤- تشجيع قيام الشركات التعاونية للقرى والهجر المحروقة ودعمها، لتتولى أسبقية تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار في تلك القرى والهجر.

١٥- دعم وتشجيع استخدام المواد المحلية وتطويرها.

١٦- العمل على تنفيذ مشاريع استقرار الرحّل بما يحفظ ضمان مراعي مرويه وهِجر بخدماتها تطويراً للمجتمع الرعوي الذي أهملته أنظمة الحكم منذ الاستقلال .

١٧- تنمية رأس المال المحلي في دارفور، وتطوير قدرته على التعاطي مع متطلبات مرحلة إعادة التعمير، من خلال التمويل المصرفي .

١٨- بناء القدرات الفنية للمهنيين والفنيين والعمال المهرة بالتوازي مع عملية إعادة التعمير، والتكثيف خلال الربع الأول من المرحلة المتوسطة من المرحلة الانتقالية .

١٩- تصميم برنامج إعادة التأهيل النفسي والبدني، بغية تهيئة المواطنين للتعامل مع التحول المنشود وتجاوز الآثار النفسية للمأساة، على أن يتواصل تنفيذ البرنامج طوال الفترة الانتقالية .

٢٠- تنفيذ مشروع ريع رعاية اليتامى وأسر الشهداء والمعاقين في النصف الأول من المرحلة المتوسطة للفترة الانتقالية .

صدر في مدينة حسكنيته

القطاع الشرقي من الأراضي المحررة

دارفور — السودان

في يوم السبت الموافق ٥/ ١١/ ٢٠٠٥ م

...نهاية البيان الختامي للمؤتمر...

مما لا شك فيه أنه كان سيكون معلماً نوعياً في تاريخ الثورات لو أن الجميع قد شارك فيه، وأعني بالجميع انضمام رئيس الحركة عبد الواحد نور والذين انحازوا إلى خياره بمقاطعة المؤتمر ولو أن التصويت قد جرى بشكل سري عِوضاً عن ذلك الذي جرى برفع الأيدي، وحيث أن الذين يعتقدون بأن ذلك يخلق مناخ من الحرج ولا يعطي ويؤثّر على استقلالية وسرية القرار للذين يصوّتون، يقول الرأي الآخر أن المتواجدين هناك جميعهم ثوار في حركة واحدة وبالتالي لا يحتاج الأمر إلى التصويت السري، والحقيقة أنه ومهما كانت الجهود فإن الحقيقة التي لا تقبل الجدال هو أن حجم التفاؤل بحضور عبد الواحد نور للمؤتمر تحت أي ظرف من الظروف لم يكن كبيراً نظراً لعمق الخلاف الذي يلفّ العلاقة بينه وبين مني أركو مناوي وبينه وبين القائد العام جمعه محمد حقار وبعض القيادات العسكرية النافذة الشيء الذي جعل هاجز التوجّس عنده يظل صاعداً ويفاقم خوفه من أن يفقد الرئاسة إذا انعقد المؤتمر، لذلك كانت أقواله الحقيقية يطلقها في لحظات ربما لم يلحظها كثيرون وهو بأنه لا يؤيد قيام مؤتمر إلا بعد نجاح الثورة، وهو منظور يتّسق في بعض من واقعيته مع فهم بعض الممارسات الثورية لنماذج من حركات التحرر التي دأبت أن تبرر عدم نزوعها إلى عقد المؤتمرات التنظيمية ومؤتمرات الهيكلة خلال فترة النضال المسلّح، بيد أنه قد يبدو منطقياً القول بأن النزوع الدكتاتورية والتمسّك بالرئاسة الأبدية التي انتابت وتلبّست غالب قادة الحركات التحررية عبر السلاح حتى بعد أن تولّوا السلطة في بلادهم، إنما جاءت نتاجاً لتراكم ممارسات مثل تلك المناهج وتحت تلك المبررات الثورية، وهو ما انعكس في شكل ممارسات مناقضة لما كانوا يناضلون ضده من دكتاتورية وظلم واضطهاد سرعان ما غاصوا فيه عندما تولّوا السلطة بعد التحرر، ولعل ذلك الخلاف أيضاً له نصيب الأسد في تعزيز ارتيابات عبد الواحد نور وتشكيل قراره، كما في الجانب الآخر أيضاً شكّل آهة ارتياح واطمئنان لدى مني أركو مناوي الذي بلا شك كان يُمني نفسه هو الآخر بالانتقال من منصب الأمين العام إلى منصب الرئاسة عبر بوابة مؤتمر حسكنيتة رغم إدراكه بأن ثمة خلافات أخرى معه داخل القيادات الميدانية ظلّت تشكّل هاجساً عنده، وهكذا التقت إرادتان متعاكستان فحققتا للاثنين التمتّع بمنصب رئيس حركه وفي نفس الوقت شكّل حلقة أخيرة للانقسام الذي بدأت خطواته كما شرحنا سابقاً في مراحل مبكّرة من الممارسات داخل الحركة وجيشها بما أوحى للكثيرين بتسميته على أنه انقسام قائم على الأرضية القبلية رغم شمول الحركتين لكل شرائح

دارفور على الأقل في تلك المرحلة من النضال. وبقدر ما تدعم بعض الحقيقة فرضية الانقسام القبلي، تحوز الطموحات الشخصية الذاتية بنصيب الأسد الوافر من التأثير في النتائج النهائية. ربما لم أفْصِح للكثيرين عن مخاوفي مما قد تؤول إليه الثورة بشكل عام والحركة بشكل خاص من ضعف إذا لم يحضر عبد الواحد نور والذين يقفون إلى صفه إلى المؤتمر، فرغم الأسف على انحياز أعضاء الحركة اصطفافا قائماً على ولاء للشخص وأن هذا الانحياز في أكثره لا يستند إلى الأرضية الفكرية للحركة كونها كانت ضعيفة إلى حد ما، إلا أننا ينبغي أن ندرك بأن بعضاً من الفطرة في تعاملات البشر تحكمها عوامل كثيرة وأن هذه العوامل الكثيرة تلعب دوراً مؤثّراً في إنتاج مثل هذه المواقف.

كنت في تلك الأيام قلقاً لمآلات الأمور خاصة عندما كنا في أنجمينا نحضّر لاستجلاب أعضاء اللجنة التحضيرية، لقد كانت أكثر مخاوفي ترتكز على أنه في حال استمرار عبد الواحد على عدم الحضور فذلك عملياً يعني أنه سيُحرّض مناصريه بالمقاطعة، فإذا ما تم انعقاد المؤتمر دون حضور عبد الواحد نور انطلاقا من ذلك الفهم الذي رسّخ له، فهذا يعني انقساماً كبيراً وبائناً للحركة وسينعكس إضعافاً للثورة، وأن مثل هذا الانقسام سيعزز مصالح النظام وسيضعف جبهة القاعدة الجماهيرية للحركة ويهبط معنويات عامة المواطنين من دارفور الذين عوّلوا كثيراً على تماسك الحركة وقدرتها على تحقيق طموحاتهم إن هي مضت بنفس الزخم الذي بدأت به، ورغم قناعتي من خلال تجاربي ومعايشتي لكل من عبد الواحد نور ومني أركو في قيادة الحركة إلا أن كليهما كانا شباباً تنقصهم عمق التجربة وأغرتهم كثيراً ما لقيته القضية من قفزة سريعة في الأجندة الدولية وهالة إعلامية ودعم سياسي ومعنوي دولي في وقت وجيز للتمترس خلف آرائهم، فيما كانت رغبتنا الصادقة حينها أن نصقلهم ونعدّهم ليكونوا ضمن القيادات المستقبلية للوطن، وكم كنا نحثّهم ونُعد لبرنامج نمكّنهم فيه من زيادة حجم المعرفة لديهم وضرورة الإلمام بالكثير مما تقتضيه القيادة من معرفة، وهنا لا أقلل من حجم معرفتهم لكنها قطعاً كانت في الحاجة إلى الكثير، لكننا اصطدمنا بحجم الزهو والخوف المستحكمان منهما معاً من فقدان المواقع التي بلغوها، وتوجّسهم الغير مبرر من الانفتاح نحو العمل بشكل واسع في أوساط المثقّفين من أبناء الإقليم، وكذلك حجم المنافسة بينهما على الإنفراد بقيادة الحركة والاستقطاب الداخلي الذي يمارسانه ونزوعهما إلى تقزيم وتقصير مدى انفتاح العمل السياسي والدبلوماسي والبحث عن تطوير قدرات وإمكانيات الحركة في إطار ما يمكن لهم التحكّم فيه خوفاً من انفلات

الأمور منهما، وكلها عوامل كان لها تأثيرها السلبي على القضية والثورة وقدرتها في مجاراة النظام في كافة المحاور المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. لا أخفي أنني رغم تحفظاتي عليهما لكننا كما قلت انضممنا للحركة وعملنا فيها بصدق وتجرّد دون أن يكون لنا أي ميول للنظر إلى استلاب القيادة منهما لأن ما كان يؤرّق مضاجعنا هو أن ينجح النظام في تطويع الثورة والثوار لما يهدف إليه من تكريس لنهجه الظالم وبالتالي يسجّل ما يعتقد أنه نصر على ثوار دارفور، لذلك كنا عازمين على صقل تجربتهما وتمكينهما من بلوغ مستويات رفيعة من القيادة حفاظاً على قدرة الثورة في الاستمرار لتحقيق أهدافها، ولأننا كنا ننظر لحجم التحديات التي تواجه الإنسان في السودان عامة وفي دارفور خاصة وحجم النوايا المميتة التي يستضمرها النظام، فقد كان أكثر همّنا منصبّاً في الحفاظ على القدرة على مواجهة تلك التحديات بإعداد العُدة لها، لذلك وحتى آخر لحظة قبل انعقاد المؤتمر بيومين ونحن في حسكنيتة كنت أتحدث إلى الأخ ترايو أحمد علي القيادي في الحركة وهو من الحلقة القريبة جدّاً من مني أركو مناوي، كنت أقول له أن أفضل خيار للقضية وللثورة وللحركة في هذا المؤتمر حتى وإن لم يحضره عبد الواحد نور هو أن يتبنى المؤتمرون تثبّيت عبد الواحد نور في منصب الرئيس ومني أركو مناوي في منصب الأمين العام والقائد العام في مكانه رغم ما لدينا من تحفظات على أسلوب عبد الواحد في قيادة الحركة، على أن يكمل المؤتمرون ما يتبقى من الهيكلية التنظيمية وفقاً للدستور الذي سيتم إجازته في المؤتمر، وأن هذا سيكون أفضل هدية لجماهير الحركة ولإنسان دارفور في هذه المرحلة الحرجة جداً وتأكيد للمجتمع السوداني وللمجتمع الدولي أن حركة تحرير السودان أكثر حصافة مما يعتقدون، كما ستعتبر أكبر ضربة للنظام الذي ربما ينتظر انقسام الحركة بشكل بائن عقب ذلك المؤتمر، كنت أقول ذلك وأعلم أن الأخ تريو أحمد علي وهو من الدائرة المقرّبة للأخ مني أركو مناوي كما قلت سيقوم بنقل وجهة النظر له ولم يكن مهماً عندي بأي صياغة وكنت أعلم بأن ذلك لا يستهوي مناوي، كان تريو أحمد علي يوافقني الرأي على ضرورة إبقاء عبد الواحد نور رئيساً، وأمّن على ما قلت مِن أن الإيجابيات قطعاً بالنسبة للحركة وللثورة في هذه المرحلة الحساسة أكثر من السلبيات فيما إذا تم تثبيت عبد الواحد في الرئاسة، لا أدري إن كانت تلك قناعته الداخلية أو مجرد مسايرة لوجهة نظري، بل أنني تحدثت مع قيادات أخرى في الأمر وقد سبق كل ذلك أن تحدثت مع مني مناوي نفسه في أسمرا عقب البيان المنسوب للجيش والذي تم فيه عزل عبد الواحد نور وشرحت له

ضرورة أن يبقى عبد الواحد نور في الرئاسة، لكنه منذ ذلك الحين كان ميّالاً بشدة إلى إبعاد عبد الواحد نور عن الرئاسة بحجة أنه مُختَرق وسينفذ مخطط النظام الساعي إلى إنهاء الحركة دون أن يدري حسب قوله ويعلل ذلك بأنه عاش معه منذ بداية الثورة ويعرف الكثير، وهكذا مضت الأمور وكان الانقسام الحقيقي والفعلي المكتمل الأركان للحركة والتي نتحمل جميعاً وزره مهما تفاوتت أدوارنا وتباينت آراؤنا في ذلك.

تؤكد الوقائع أن الانقسام الضمني لحركة تحرير السودان كان سابقاً بما اختزنته الصدور وترجمته المناكفات طوال السنوات الثلاث الأولى لقيام الحركة، ولكن البلورة الفعلية للانقسام تمت بقيام مؤتمر حسكنيتة. لكن تحت كل الظروف يظل العمل التحضيري الذي كان جارياً لعقد مؤتمر عام للحركة منذ اتخاذ القرار الذي تم في أسمرا في ١١ فبراير ٢٠٠٥م، عملاً في غاية المسئولية والشفافية والصراحة والوضوح والرغبة الصادقة للانتقال بالحركة من مرحلة حركة فيها فقط رئيس وأمين عام إلى مرحلة المؤسسات المتكاملة تهيئة لمرحلة جديدة من الممارسة بعد بلوغ الأهداف تغلب عليها المؤسسية على النهج الثوري والقرار الفردي، مرحلة تَبني القيادات الثورية وتغذّي فيها روح الديمقراطية منذ مرحلة الثورة والنضال حتى إذا ما جاءت إلى مرحلة ممارسة السلطة في إطار الدولة كانت أكثر رغبة في تكريس الديمقراطية وتداولها سلمياً، ولكن عطفاً على النتائج والمآلات والممارسات بعد ذلك نقول تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن.

عثمان محمد البشرى، المناضل الشريف!!

في كتابه بعنوان حركة تحرير السودان الحرب وآفاق السلام في دارفور وفي صفحة ٣٧٤، كتب عثمان محمد البشرى ضمن ما كتب معلّقاً عن بعض أحداث مؤتمر حسكنيتة بقوله « لقد كان العرض العسكري ممتازاً وزاده سلاح الموسيقى روعة وبهاءً وجمالاً. إن جمال المشهد للذي ينظر من على السطح يرى المجد للرجل الذي جاءت كل هذه الوفود والمعدات لترفيعه (يقصد مني أركو مناوي) وقد كان أول المنبهرين بالصورة أعضاء لجنة إدارة المؤتمر خاصة أولئك الذين استولوا على المنصة، رئيس المؤتمر إبراهيم أحمد إبراهيم، عصام الحاج، علي حسين دوسه، سيف الدين هارون من أمريكا، عبد الله الطاهر من ليبيا، عبد الجبار محمود دوسه من السعودية، رئيس المؤتمر له علاقة نضالية بالحركة رغم وجوده بالخارج، أما البقية هم مصاصو دماء المناضلين الشرفاء.»!!! (علامات التعجّب من عندي) وأردف قائلاً في صفحة ٤٠٧ من كتابه

والحديث موجّه للمجتمع الدولي «فالقضية قضيتنا ولن نقبل بأنصاف الحلول فاذهبوا إلى حيث البؤر الساخنة والجديدة ونحن ملتزمون بمواصلة المشوار حتى نحقق أهدافنا مهما طال أمد الصراع. لقد كان الحوار صريحاً مع مناديب المجتمع الدولي وفي بعض الأحيان لا تخلو اللقاءات من تباين في المواقف وحدة في لهجة الخطاب من كل الجانبين ولكن الصراحة في طرح الأفكار لم تفسد للود قضية» ويواصل في صفحة ٤٤٤ قائلاً «وأي اتفاق ثنائي مع النظام بمعزل عن مكونات الشعب السوداني وفعالياته السياسية قد يطفئ لهيب الحرب حيناً من الدهر لكنه غير كاف لتجاوز محنة السودان في دارفور» ...نهاية الاقتباس من كتاب عثمان محمد البشرى....

أكتفي بهذا القدر من بعض مما جاء في كتاب عثمان محمد البشرى (حركة تحرير السودان: الحرب وآفاق السلام في دارفور)، وقد اخترت هذه الفقرات فقط لأنها كافية دون غيرها لتبرير تعليقي على المقتطفات المشار إليها بعالية وتُعطي القاري مساحة من الحياد للتقييم والحكم، وأنا هنا لا أريد أن أحوّل أي فصل من فصول كتابي هذا إلى مصفوفة ناقدة لكتاب عثمان محمد البشرى ولا إلى مشاددة مع شخصه، فذلك بالتأكيد ليس هدف كتابي ولا أي فقرة منه لا مضموناً ولا شكلاً. بلا شك أقدّر الجهد الذي بذله عثمان محمد البشرى في الكتاب لكونه أحد أعضاء حركة تحرير السودان التي كُنتُ أنا أيضاً أحد أعضائها، وبغض النظر عن الملاحظات الأخرى التي لدي حول الكتاب وهي ملاحظات ينبغي أن أنقلها بشكل حصري إلى الكاتب مباشرة لغرض التجويد إذا رغب في نشر الإصدار الثاني للكتاب، إلا أن الكتاب بلا شك يعكس قراءته لمرحلة من مراحل الثورة في دارفور كما يدفع نحو تمليك الرأي العام بعضاً من أحداث تلك المرحلة من خلال سردها، ويُمكّن الباحثين من اعتماده كأحد المراجع في أبحاثهم المتعلقة بالثورة في دارفور في تلك المرحلة على الأقل في بعض الجوانب المتعلقة بالأحداث، وبرغم كل الذي قاله في شخصي الضعيف أو أعضاء آخرين وغيرهم من جارح القول الذي لا ينبغي أن يقال خاصة إذا كان لا يستند إلى أي دليل مادي ولا حقيقة ماثلة، حيث أطالبه وبكل الوضوح إن كان يملك ذلك الدليل الذي بموجبه دمغني وآخرين قائلاً «مصاصي دماء المناضلين الشرفاء» أن يضعه أمام الرأي العام والقضاء في أي مكان في الدنيا وفي أي زمان ودون أي تردد حتى يؤكد حرصه على دماء المناضلين الشرفاء الذي يدّعي بهتاناً أننا مصصناه رغم إدراكي بأنه ليس مخوّلاً ولا مفوضاً ولا مميزاً دوننا بتلك الخاصية، أو وكيلاً ينوب عنهم، ولكن لكي يبرئ ساحته من تهمة

القذف وتشويه سمعتي عليه أن يأتي بالدليل، أما الآخرون فهم قادرون على الدفاع عن أنفسهم.

عثمان محمد البشرى لا يعرفني معرفة لصيقة، كما هو حالي لا أعرفه معرفة سابقة، حيث لم نتزامل في أي مرحلة من مراحل الصبي أو الدراسة، ولم نقض معاً أكثر من أيام الجولة الثانية للمفاوضات في أبوجا ثم بعضاً من أيام مؤتمر حسكنيتة وما بيننا هو احترام الإنسان للإنسان وزمالة النضال في حركة تحرير السودان، وعندما كنا في أبوجا جرت بيننا بعض المناقشات في شأن الحركة وتجويد أدائها، بيد أنه بقدرة قادر نقلني في كتابه إلى مربع مصاصي دماء المناضلين الشرفاء زوراً وبهتاناً وربما حقداً والله أعلم، فهو لم يعش معي منذ نعومة أظافره وحتى بداية ابيضاض شعره على طريق تقدّم الأَعَمار كما هو حالي كفطرة حتمية، لكن بالتأكيد هناك الآلاف ممن يعرفونني معرفة دقيقة منذ عشرات السنين ويمكنهم أن يفيدوه عن حقيقتي دون مواربة حيث كنت دائماً بالنسبة لهم كتاباً مفتوحاً، عثمان البشرى احتفظ هو متربعاً ومتوشحاً بالنضال حصرياً لنفسه وفق معاييره التي أبعد عنها التواجد في المهجر وهو الذي قضى في ليبيا ثلاثين عاماً حسوما لم يشأ أن يوصفها بأنها كانت بعضاً مما يوصفه بالرغد والرفاهة عندما يتعلق الأمر بآخرين، في وقت كنا نواجه فيه وبصدور عارية سلاح نظام النميري في انتفاضة شعبان ١٩٧٣ أمام بوابة القصر الجمهوري في الخرطوم حين أطلق الجيش النار علينا وثورة دارفور ١٩٨١م التي بدأت في مدينة الفاشر في الانتفاضة المشهودة، ومع كل ذلك لا نذكّي أنفسنا على أحد يناضل من حيث كان، داخل السودان أو خارجه لأن النضال ليس فقط مواجهة السلاح أو حمله وليس حكراً على أحد.

أن معايير النضال التي نعرفها وتُعرّفها الموسوعات اللغوية والثورية ربما يتناقض كثيراً مع الفهم المتقازم الذي انساق إليه رفيقنا، لكن بلا شك لا بد أن أتناول بعضاً مما ذهب إليه بشيء من المنطق وبعيداً عن الانفعالية والعاطفية والشخصنة، لأننا نتعامل ونكتب في شأن عام كنا وما زلنا وسنبقى نحسب أننا مُعرّضون فيه للنقد البنّاء وربما غير البنّاء أحياناً، ولكن ليس للتجريح والقذف فتلك فِعال من يفتقد المنطق والحُجّة والشجاعة والشهامة، ومن هنا فلن أوصف عثمان محمد البشرى بمصاص دماء المناضلين الشرفاء، بل سأحتفظ بحقيقة كونه أحد المناضلين من أجل القضية في حركة تحرير السودان إلى أن يُثبِت هو أو تُثبِت الأيام غير ذلك، وحينها بلا شك سينضم إلى القوافل التي تحتّمها حقيقة ما فعلت يداه.

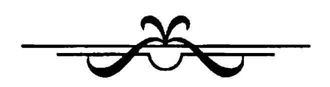
لقد كان آخر عهدي بالأخ والرفيق عثمان محمد البشرى في مؤتمر حسكنيتة ٢٠٠٥م ولكنه نسي أو تناسى أو تعمّد متغافلاً أنني لم أنل شرف الجلوس على المنصّة في المؤتمر ولم أكن ضمن إدارته كما أشار في كتابه، بل ولا حتى في اللجنة التحضيرية للمؤتمر التي تم تشكيلها في رهد الجنيد وهو كان حاضراً هناك بينما لم أكن حاضراً، وهي ذات اللجنة التحضيرية التي أدارت المؤتمر وأخرجته. لقد كنت أحد الذين مهّدوا في أنجمينا لحضور قائمة ال ٣٥ التي مثّلت وفد التفاوض في الجولة الخامسة ليتولوا مهام اللجنة التحضيرية للمؤتمر باعتبارها القائمة المتفق عليها من قادة الحركة الثلاثة رئيس الحركة عبد الواحد محمد أحمد النور ونائب الرئيس خميس عبد الله أبكر والأمين العام مني أركو مناوي لكن ذلك لم يتم كاملاً كما كان ينبغي وقد ذكرت الأسباب، بيد أنني أيضاً أتشرّف بأن أكون صاحب تصميم العرض العسكري الذي تم في المؤتمر والذي بهر أخينا عثمان البشرى وقال في كتابه أننا انبهرنا به وهو لا يعلم ذلك لكن القادة العسكريون بما فيهم القائد العام جمعه محمد حقار ورئيس هيئة الأركان الشهيد الراحل جدو عبد الكريم (ساقور) والمفتش العام صلاح مصطفى (بوب) وقادة آخرين كُثر على قيد الحياة ويعرفون ذلك تماماً. أما اختيار شخصي الضعيف كبيراً للمفاوضين للحركة فلم يتم في مؤتمر حسكنيتة كما ذكر، فالحقيقة أنه في الجولة الثانية للمفاوضات والتي تعتبر الأولى بعد انتقال المفاوضات من أنجمينا إلى أبوجا، وبحضور رئيس الحركة والأمين العام تم التأكيد من جميع أعضاء الوفد على أن د. شريف عبد الله حرير هو كبير المفاوضين، وتم اختيار شخصي الضعيف نائباً له كما تم أيضاً اختيار الأستاذ أبكر محمد أبو البشر والأستاذ أحمد عبد الشافع والأستاذ بحر عربي على التوالي أعضاءً دائمين في جولات التفاوض ومناوبين بالترتيب لكبير المفاوضين، واستمر الحال حتى نهاية الجولة الثالثة، وقبل بداية الجولة الرابعة ونحن في أسمرا – إريتريا أبرق الدكتور شريف حرير المتواجد حينها في أوسلو- النرويج اعتذاره عن حضور الجولة لوعكة صحّية ألمّت به تستوجب خضوعه للعلاج لبعض الوقت، لذا تم التوافق بين رئيس الحركة ونائب الرئيس والأمين العام على اختياري رئيساً للوفد وكبيراً للمفاوضين وفقاً للترتيب الذي تم سابقاً، خاصة وأنه لا الرئيس ولا نائبه ولا الأمين العام سيذهب في رئاسة الوفد لتلك الجولة، على أن يبقى الترتيب السابق للمناوبين كما هو، وبعد وصولنا إلى أبوجا امّن أعضاء وفد التفاوض في أول اجتماع لهم على ذلك، بيد أن رئيس الحركة عبد الواحد نور أبرق إلى الوفد بعد أيام وعهد إلى منصور أرباب أن يكون هو رئيس

الوفد وأبقى على شخصي كبيراً للمفاوضين، وبرغم إصرار أعضاء الوفد على أن أظل رئيساً للوفد وكبيراً للمفاوضين إلا أنني التمست منهم قبول الأمر باعتباره قراراً من رئيس الحركة وعلينا احترامه مهما كان، فاقتنعوا وفعلوا ذلك. هذه الأحداث قبل أكثر من عام من قيام مؤتمر حسكنيتة، وواصلت كبيراً للمفاوضين حتى بعد انقسام الحركة إلى فصيلين وحضورهما الجولة السابعة كحركتين منفصلتين، حيث أن عبد الواحد نور ومني أركو اتفقوا على أن أبقى كبيراً للمفاوضين للحركتين في الجولة السابعة التي تم فيها اتفاق أبوجا إلى أن انسحب عبد الواحد نور من التنسيق بعد شهرين من بدء الجولة. أردت بهذا السرد التفصيلي توثيق الحقائق للتاريخ، بيد أنني أستعجب حقاً أن يورد عثمان البشرى هذه المعلومات المغلوطة في كتاب نريد له أن يكون جزءًا من التوثّيق للثورة وهو الذي كان حاضراً هناك لا سيما بعد الامتطاءات العديدة لسروج النضال التي سردها في كتابه.

انتقد عثمان محمد البشرى اتفاقية أبوجا كما فعل غيره بحجة أنها اتفاقية لم تجلب شيئاً لأهل دارفور وليس في ذلك تثريب رغم أنه ليس بالحقيقة المطلقة، ولا أريد هنا أن استرسل في شأن أبوجا، فقد استكفيتها بنفسي حقّها من النقد والتوثيق يوم رفضّتها وهي مسودة قُدِّمت للحركات ورافعت ضدها باسم الحركات المنسِّقة آنذاك، ورفضت الموافقة عليها يوم قرر رئيس الحركة مني أركو مناوي وآخرين قبولها، وانتقدتها يوم مضى على تنفيذها ستة أشهر، وطالبت الحركة بالانسحاب منها بعد عام ونصف من عدم وفاء الحكومة بالتنفيذ وفقاً للالتزامات الواردة فيها، وغادرتها بعد ذلك حين طال صبر الرفاق ولم يطل صبري معهم على ضيم حكومة الوحدة الوطنية المهيمن عليها المؤتمر الوطني، كما انتقدتها في كتاباتي في الصحف والمواقع الإلكترونية خلال السنوات الخمسة الماضية، وها أنا أمضي في ذلك النهج في الفصل الخاص بها في كتابي هذا، لكن ما أريد للرفيق عثمان البشرى أن يقنعني أنا والذين وصفنا معهم بمصاصي دماء المناضلين الشرفاء كما يقنع معنا أيضاً الأحياء من المناضلين الشرفاء وأرواح شهداء الثورة وعامة القراء والمراقبين، أن يقنعنا بعودته المفاجئة إلى السودان في فبراير ٢٠١١م بلا أي اتفاق معلن أو معلوم حتى على المستوى الفردي والارتماء متوالياً في أحضان نظام المؤتمر الوطني معللاً بقناعة تنزّلت عليه فجأة بعد لقائه بعض مسئولي الحكومة في الدوحة وفي القاهرة – مصر، مفادها أن دعوة الحكومة التي أطلقتها للسلام من الداخل هذه المرة هي دعوة أصدق من كل تلك الاتفاقيات المشهودة التي لطالما

أشبعها قدحاً وتمزيقاً بحجة خوائها من أي حقوق وغياب الضمانات عنها وفوق كل ذلك هي مع نظام مشهود له بالمكر وعدم المصداقية حيث إن لم يزد ظلماً وعدواناً فإنه لم يتزحزح عن ماضيه قيد أنملة ، ذلك النظام الذي مازال يرتكب جرائمه في دارفور والذي يقول أنه ظل يناضل ضده سنين عددا بل وسلخه في كتابه (حركة تحرير السودان - الحرب وآفاق السلام في دارفور) كسلخ الشاة وهي حية، نأمل أن يقنعنا ويسمّي لنا عودته تلك ويقدّم التبريرات المنطقية لها.

أتدرون أن بعضاً من أزمتنا هي انفصام أفعالنا عن أقوالنا وتماهينا مع الضد لمعتنقاتنا من المبادئ، دينية أو عُرفية، ثورية كانت أو أخلاقية، وإنها لأزمة ترتجف لها القيم المقبورة.أبداً في دواخلنا، ويتحسر لها الحياء الذي نحبسه أسيراً أبدياً في ضمائرنا، وتُعربد في ساحاتها مُضغ المسوخ التي ننتجها غافلين ونعتقد بأنها فاكهة نَرُدّ بها ضيم المسابغ عن شعوبنا وإن تفاوتت الأنصبة. كنت آمل أن يكون ما بيني وبين عثمان محمد البشرى أكثر من مجرّد تعابير بلاغية ننفثها من دواخلنا ملفوفة بالانفعالية لتُلقي بأحكامٍ تستند إلى السطحية، لذلك ظللت أقول بعد هذه التجربة التي تعود إلى السنوات العشر الأخيرة من الأزمة بأننا ما زلنا لم نفهم بعد مضمون كلمة ثوره كما تطرقتُ إليها في فصل من فصول هذا الكتاب، ومع كل هذا سيبقى عثمان محمد البشرى في نظري أحد المناضلين وإن أعاد سيفه إلى غِمده في لحظة إحباط حتى إشعار.



الفصل السابع

ثورة دارفور في الألفية
مسيرة المفاوضات ٢٠٠٣م- ٢٠١١م

بدأ العالم كله مع مستهل الألفية منشغلاً بالبحث عن كيفية تحقيق بعض الأهداف المتعلقة بقدرة الإنسانية على تجاوز التفاوت الكبير بين الشعوب في مستوى المعيشة والرفاهية والتطور، والعمل على إزالة الأسباب التي جعلت كثيراً من الأمم والشعوب ترزح في الفقر والتخلّف. لقد استطرد العالم أنه استغرق في غفوة لبعض الحين من أكثر أزماته تهديداً لمستقبل البشرية، واستشعر مهددات الإغفال العفوي والمتعمد عن مواجهة المشكلة لا سيما وأنه أدرك بأن كل يوم يمضي يزيد من تراكم النمو السالب ويعظّم من استعصاء الحلول. وأن التفاوت التنموي بين الشعوب وإن جاء في غالب تفسير حقيقته بأنه نتاج طبيعي للتنافس الحر القائم على جهد كل شعب، وأننا فوق ذلك لا يمكن أن نتجاوز في كثير من تفاسيرنا بأن حرية التنافس قد لا تتوافق مع معايير الحرية التي يتفهمها الضعفاء، وأن طغيان الفهم القائم على امتلاك سطوة الفرض هي الغالبة، إلا أنه عندما يؤخذ في إطار النتائج الشاملة لتأثيراته على المنظومة البشرية التي تتقاسم ذات الكوكب، نجد أن النتائج سالبة حتى على تلك الأمم التي حققت نجاحاً تنموياً مضطرداً وفقاً لمعايير فهمها لحرية التنافس تلك.

بل إن استمرارية ذلك التفاوت المريع سيُلقي بظلال قاتمة على نجاحات الأمم عالية النمو والمتنامين بشكل متسارع على السواء. لذلك سارعت الأمم المتحدة للإعلان عن الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية والمتمثلة في القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق

تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتخفيض معدّل وفيات الأطفال، وتحسين الصحّة النُفاسية، ومكافحة فيروس المناعة البشرية، وكفالة الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية، كضرورات أساسية لتأمين انطلاقة تنموية سليمة لأي أمّة، وقد وضعت لها سقفاً زمنياً في حدود خمسة عشرة عاماً، فكانت البداية في العام ٢٠٠٠م على أن ينتهي البرنامج في العام ٢٠١٥م. بيد أننا يمكن أن نضيف في مفهومنا لتلك الأهداف ونقول بأنها جاءت أيضاً لتقليل فروض سلطان تناقض الفهم لمعيار التنافس الحر والذي هو في كثير من الأحيان يرجّح مضمون الاستلاب أكثر مما يُرسي وقائع مجرّدة لمناخ التنافس. وبالتالي ذهبت النوايا إلى تمليك الشعوب المُستَضعَفَة بعضاً من أمل الارتقاء بإرادتها أو على الأقل الحفاظ على قدرة تلك الإرادة في تجاوز مكامن الإحباط واستشراف آفاق الأمل.

إذا أردنا أن نأخذ حالة دارفور ونطبّق عليها هذه الأهداف لوجدنا أنفسنا أمام حقائق مذهلة ومحزنة. كأني بحكومة الإنقاذ أخذت على عاتقها أن تُجرّب تحقيق عكس الأهداف الإنمائية للألفية في السودان عامة وفي دارفور على وجه الخصوص، وأكملت الإدقاع بالحرب حتى يتسول نصف سكان دارفور قُوتهم، ويستجدي البقية بقاءهم على باب المتسولين. حيث أوصلت دارفور إلى أن تبلغ نسبة الفقر فيها ٩٧٪، ونصيب الفرد من المياه الصالحة للاستخدام المنزلي إلى ٦ لترات فقط في اليوم وهو نصيب يتوارى أمامه الخجل وينأى بنفسه بعيداً إذا ما استُجدي ليُقارنه بالحد الأدنى الذي تتخذه الأمم المتحدة معياراً للحياة على كفاف الماء، أما في مجال التعليم فما زالت نسبة الأمّية أكثر من ٦٠٪ ونحن في القرن الحادي والعشرين، وعن الصحّة فحدّث ولا حرج، حيث بلغت نسبة الوفيات بين الأطفال حديثي الولادة حدوداً لا تقاس بأي معيار من معايير التدهور، وإذا كان هذا المثل هو المؤشّر الذي من خلاله تتم قراءة مستقبل أي أمّة، فأنه ومما لا شك فيه أن حكومة الإنقاذ أرادت أن ترسم مستقبلاً مظلماً للإنسان في دارفور بحيث تبيده وتدفنه في صمت، بيد أن السودان كوطن يسير على يديها وتحت قيادتها إلى نفس المقصلة وما دارفور إلا مقدّمة.

جولات التفاوض المباشرة .. التفاوض الصامت

كانت حركة تحرير دارفور والتي تحوّلت في وقت لاحق ووجيز إلى مُسمّى حركة تحرير السودان لإدراك خطأ التسمية الأولى من منطلق حساسية تباين فهم المضمون، كانت قد بدأت نشاطها التفاوضي السلمي بأن رفعت للحكومة وعبر الفريق إبراهيم

سليمان الذي كان يشغل منصب والي ولاية شمال دارفور مطالبها التي لم تكن حينها بالشيء المستعصي والمعقّد، فقد انحصرت في قدر يسير من التنمية على مستوى الإقليم، ومشاركة رمزية في السلطة بالتركّيز على السلطة في الإقليم، بالإضافة إلى دفع ديات وتعويضات إلى الذين تضرروا في بعض الاحتكاكات القبلية التي شهدها الإقليم في تلك الفترة والتي تؤيد الحقائق بأن الحكومة كانت طرفاً في تغذيتها وتزكيتها بدعم طرف على طرف، علماً بأن الاحتكاكات القبلية هي ليست من جذور الأزمة وإنما هي من إفرازاتها، وأخيراً توفير المناخ الآمن للمواطنين ليمارسوا حياتهم في سلام واستقرار، ودارت تسع جولات مباشرة بين الطرفين في الفترة ما بين العام ٢٠٠١م والعام ٢٠٠٣م، راوحت بين مدينة الفاشر وجبل مره وعين سرو وهي مراكز تواجد الثوار، بدأت المفاوضات قبل الضربة العسكرية الأولى للثورة والتي استهدفت مركزاً للشرطة ومعسكراً للقوات الحكومية في محلّية قولو في جبل مره. ولعل تلك الجولات المباشرة بين حركة تحرير دارفور/ السودان والحكومة تدحض كل ادعاءات الحكومة بمسؤولية الثوار في تدويل الأزمة، ولعل تسع جولات مباشرة في وقت لم تكن فيها الحلول المنشودة بذلك الاستعصاء، لكافية أن تؤكّد رغبة الثوار في معالجة الأزمة بأقل الخسائر وفي صمت بينما تكشف إصرار النظام على تأزيم الوضع، ودعونا هنا نستعرض تلك الجولات بالتواريخ:

أول مذكّرة رفعتها الحركة كانت بتاريخ ١٨ مايو ٢٠٠١م حيث تم رفعها إلى الفريق إبراهيم سليمان وحينها كان يشغل والي ولاية شمال دارفور وأيضاً رئيس لجنة الأمن وآلية إعادة هيبة الدولة لدارفور الكبرى (الولايات الثلاث)، ورغم قناعة الفريق إبراهيم سليمان بما ورد في المذكّرة إلا أنه لم تتم الاستجابة عليها، علماً بأنها لم تكن تحتوي على أكثر من المطالبة بالتنمية المتوازنة وهو تعبير لا يحمل في طياته حتى مضمون تقاسم الثروة، حيث ترك للحكومة هامش الجدّية في التوازن التنموي بالقدر الذي يُعطي الاطمئنان لأهل دارفور بأن هنالك بوادر للعدل التنموي، وأن تلك البوادر يمكنها أن تؤسس لثقة وتفاعل. كما حملت المذكّرة مطلباً ثانياً يتعلّق بوقف سياسة تذكية سياسة فرّق تسد التي دأبت الحكومة على ممارستها بين قبائل دارفور، ومعلوم أن البيئة التي تنعدم فيها التنمية وترتفع فيها نسبة الأمّية، هي بيئة قابلة لإشعالها وخلق التوترات بين تكويناتها الاجتماعية، لا سيما إذا كان ذلك يتم من خلال سياسة مخططة وممنهجة ومُنفّذَة من الدولة.

لم تستجب الحكومة مباشرة كما قلنا للمطالب المقدّمة لكنها قبلت مبدأ التفاوض المباشر فيها مع الثوار، وعليه بدأت المفاوضات المباشرة في جبل مره في ٢٨ أغسطس ٢٠٠٢م حيث قاد وفد الحكومة الفريق محمد عبد الشافي وهو من أبناء دارفور، لم تكن مفاوضات بالمفهوم العميق ولكنها جلسات كانت كافية لاستشراف نوايا الأطراف ولاسيما الطرف الحكومي باعتباره هو من يملك، ثم جاء بعد ذلك اللقاء الذي تم في ١٣ سبتمبر ٢٠٠٢م أيضاً في جبل مره وقاد الوفد الحكومي عضو المجلس الوطني في ذلك الوقت علي حسين دوسه وهو أيضاً من أبناء دارفور والذي التحق فيما بعد بالثوار وأصبح قيادياً في حركة تحرير السودان. في ١٠ أكتوبر ٢٠٠٢م أيضاً تواصلت المفاوضَات مع وفد حكومي آخر وكان تحت رئاسة يحيى حسن النيل الذي هو الآخر من أبناء دارفور وانضم لاحقاً إلى حركة تحرير السودان وأصبح أحد القيادات العسكرية فيها. في ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢ تم لقاء مع وفد الحكومة الذي يترأسه الفريق إبراهيم سليمان، وقد تم هذا اللقاء في مدينة الفاشر عاصمة الولاية وفي هذا اللقاء أعاد الثوار تسليم نفس المذكّرة السابقة، وهو دليل على ثبات رغبة الثوار في معالجة الأزمة على مستواها السابق.

في ٢٢ فبراير ٢٠٠٣م تم عقد ملتقى الفاشر التشاوري لأبناء دارفور، وهو مُلتقَى برغم تنظيمه تحت إشراف الحكومة بشكل كامل إلا أن صوت الثوار كان حاضراً عبر بعض ممثّليهم الذين كانوا يعملون دون إعلان أو بالأحرى ضمن الخلايا الساكنة، وقد تبنّى ملتقى الفاشر جملة توصيات ربما لو باشرت الحكومة في تنفيذها بشكل جاد وملموس وخاصة تلك المتعلقة بالتنمية، لساهم بقدر كبير في انحسار المد الثوري، حيث أن بوادر الالتزام كانت ستكون كافية لبناء الثقة، لكن كعادتها ذهبت توصيات الملتقى أدراج الرياح كما هو حال كل الملتقيات فيما بعد وآخرها ملتقى ما تم تسميته أهل السودان في كنانة في أكتوبر ٢٠٠٨م، هذا المسلك للنظام من عدم الالتزام تطوّر باضطراد مع الاتفاقيات جميعها، ولعل ما سنورده في هذا الشأن من أمر تنفيذ الاتفاقيات العشرة بشأن دارفور وعلى رأسها اتفاقية سلام دارفور التي تم توقيعها في أبوجا ستكون أبلغ دليل على ضعف الالتزام الحكومي بل عدم توفّر الإرادة السياسية لديها، وذلك كان وسيظل أكبر العقبات أمام أي سلام قادم على نفس النهج، وستواجه اتفاقية الدوحة مصيراً أسوأ من سابقاتها لكونها تأتي في أعقاب غياب الكثير من العوامل المساندة التي سبق لها أن توافرت لاتفاقيات أخرى ولكنها تحولت الآن إلى عوامل سلبية بتغير

المعطيات والظروف.

مواصلة من الثوار في نهج التفاوض المباشر السابق للمصادمة المسلّحة، التقت حركة تحرير السودان في تفاوض مباشر مع وفد الحكومة الذي قاده اللواء التجاني آدم الطاهر وهو من أبناء دارفور، وكان ذلك في عين سرو في ١٥ مارس ٢٠٠٣م ، وأيضاً لم تتجاوب الحكومة مع المخرجات التي تم التوافق عليها مع وفدها. طوال الفترات التي تتخلل هذه الجولات كانت الحكومة هي التي تبادر بمهاجمة القرى الآمنة والثوار أينما كانوا وكأنها تريد أن تُذكّرهم بأن قرارها هو ليس التفاوض القائم على الاعتراف بالآخر وإنما التفاوض التكتيكي القائم على رؤيتها في كسب الوقت لحسم النزاع من خلال القوة العسكرية يوماً ما، ومع كل ذلك لم يتوقف الثوار من مجاراة الحكومة في التفاوض المباشر حيث تم تفاوض آخر في ١٢ يوليو ٢٠٠٣م مع وفد حكومي قاده وزير التربية الاتحادي في ذلك الوقت الدكتور أحمد بابكر نهار برفقة المهندس عبد الله علي مسار والي ولاية نهر النيل آنذاك والاثنان من أبناء دارفور، وقد تم اللقاء في منطقة عين سرو. القاسم المشترك في كل الجولات المباشرة التي تمّت مع الحكومة هو أن من كانوا يرأسون وفودها جميعهم من أبناء دارفور، وأن التفاهم معهم على الحلول ومتى تخلّوا عن التقيّد الكامل بتوجيهات المؤتمر الوطني وتمسّكوا بمقتضيات الحل العادل، كان أكثر سهولة في وقت كانت فيه المطالب نفسها لم تكن عصيّة، ولكن لم تستجب الحكومة على أي مطلب من المطالب المذكورة، بل كأن بالحكومة تريد أن تقول بأن الذين قادوا وفودها من أبناء دارفور وتوصّلوا إلى مفاهمات كانت كافية لبناء الثقة والتمهيد لمفاوضات جادة لإنهاء الأزمة بشكل كامل، كأنها تريد أن تؤكّد بأنهم لا قيمة لهم وأن السلطة بيد آخرين وأنهم مجرّد أدوات للاستهلاك التكتيكي، وأنها اختارتهم وبعثت بهم ليس للتفاوض وإنما بدواعي إقناع الثوار لترك الثورة والتخلّي عنها فقط، ولعل هذا ما جعل بعضا من أولئك أن ينسلخوا وينضمّوا إلى الثورة كما سبق أن ذكرت، ومنهم علي حسين دوسه ويحيى حسن النيل وآخرين كتموا غبنهم وإن تماهوا مع تيّار النظام تحت مبررات أخرى، بيد أن البعض الآخر قد انغمس بشكل كامل برضاه أو دون ذلك في وعاء النظام بكل ما احتوى من آسن.

وحيث أن الفريق إبراهيم سليمان والي ولاية شمال دارفور السابق ورئيس آلية دارفور الكبرى كان حصيفاً في خلاصته من قراءة مآلات الأزمة بأنه إن لم يتم معالجتها وهي في مهدها فقد يستعصى أمرها ويستفحل، لذلك أوصى بضرورة تحقيق المطالب

التي تقدّمت بها الحركة آنذاك ومنذ التفاوض المباشر الأول، وأوحَى مُلحّاً وطالباً الحكومة بالاستجابة والتنفيذ المباشر والسريع للمطالب، فالرجل من عمق دارفور وكان قريباً من الأحداث ومدركاً خطورتها وأبعادها، غير أن الحكومة رفضت رفضاً قاطعاً مجرّد الاعتراف حتى بوجود أي بوادر لثورة، بل وتمادت في غيّها بأن أقالت الفريق إبراهيم سليمان من الولاية ورئاسة الآلية معاً، وأسمت الثوار بأنهم قطّاعاً للطرق ونهباً مسلّحاً وهو الوصف الذي ظلّت الحكومة تسعى لتخلعه عن نفسها وتحاول إلباسه لغيرها منذ يومها الأول حين قطعت الطريق على المسيرة الديمقراطية في السودان واستولت على السلطة بالسلاح في العام ١٩٨٩ م ومن ثم بدأت حملتها المنظّمة في النهب المصلّح والمسلّح معاً، وأرست بذلك مبدأ النهب المسلّح والمصلّح الذي ميّز عهدها.

في ظل هذا المناخ المتلافح تياراته والبحر المتلاطم أمواجه وإصرار النظام على رفض كل الحلول الراشدة، بدأت خطوات الثورة في دارفور في التسارع وبلغت حداً من التصادم المسلّح مبلغاً بعيداً بضربات نوعية، ولأن الأصل في النزاعات تفرضه موازين القوى، فقد فرضت قوة الثوار على حكومة المشير البشير أن تعترف بوجودهم، وبأنهم يمثلون الأهداف التي ينادون بها، وأنها ستفاوضهم بحسبهم ممثلين لشعب دارفور ولحقوقها ومن ثم نزلت مُرغمة عند مفاوضتهم، وهي التي كانت ناكرة لوجودهم وواصفة إياهم بأقذع الأوصاف ومكابرة بأنها قادرة على سحقهم عسكرياً بتبني الخيار الأمني. لم يكن في أجندة الحكومة ولا في حساباتها وهي تقبل مبدأ الاعتراف بالثورة والتفاوض مع الثوار أنها راعت سلامة الوطن والمواطن، فلم يكن معروفاً عنها ذلك وهي التي أججت الحرب في جنوب السودان وفي جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وفي شرق السودان بعدما خمدت وكادت تنطفئ نهائياً. الذي أرغمها على ذلك هو حساباتها بأن تماديها في غيها ومكابرتها إنما قد يؤديان إلى سقوطها. لذلك انتهجت الحكومة هذا النهج وبدأت في عملية التفاوض ليس بغرض الوصول إلى حلول أبدية للأزمة وإنما لشراء الوقت أملاً في أن تؤثّر تعريته على جدار الثورة فيتآكل وينهار بطول الوقت، وهنا أيضاً يجدر أن نشير وبوضوح إلى أن الحكومة هي التي بدأت تدويل الأزمة حين طلبت من صديقتها دولة تشاد أن تعينها على القضاء على الثوار، وقد تم ذلك في اللقاء الذي جمع الرئيسين البشير وإدريس دبي في الفاشر في أبريل ٢٠٠٣م وتلك كانت بداية التدويل للأزمة، لأنه حتى ذلك الوقت لا توجد أي منظّمة بسبب النزاع في دارفور، ثم أردفت ذلك حين طلبت من تشاد بعد ضربة الفاشر أن تتوسط في معالجة

الأمر وكان ذلك ثاني خطوة منها لتعزيز التدويل، ولما توسّطت تشاد وانعقدت جولة أبشّي - تشاد الأولى في سبتمبر ٢٠٠٣م لم تلتزم الحكومة بتنفيذ بنود وقف إطلاق النار الذي كان بتنفيذه والالتزام به يمكن أن يبني ثقة أكبر ويساهم في وقف التدويل، وإنما اتخذت تلك الاتفاقية مطية لكسب الوقت للإعداد العسكري لمهاجمة الثوار، ولكنها تحت الضربات الموجعة التي لحقت بها عقب ذلك وفي أكثر من معركة هرولت مرة أخرى إلى تشاد لمواصلة التوسط فكانت جولات أنجمينا الأولى والثانية، وحيث أن إفرازات كل المغامرات التي ارتكبتها الحكومة قد انعكست في إنتاج وضع إنساني مأساوي، لم يكن ممكناً للعالم الذي أضحى قرية من حيث طفرة الإعلام ووسائل التواصل أن يتقوقع وهو يشاهد تصاعد الأزمة والمأساة الإنسانية الناتجة عن الإبادة، ومن هنا فإن أي مفاهيم سادت في أذهان الناس تحت الآلة الإعلامية للحكومة بأن الثوار هم من قام بتدويل الأزمة، مفاهيم خاطئة ومجافية للحقيقة التي بينّاها بالوثائق والأحداث مقرونة بتواريخها.

لكل ذلك نحن بتنا أمام تفسير بائن للحقيقة القائلة بأنه ليس من نزاع مسلّح بين طرفين إلا ويكون قد بدأ سلمياً باحتجاج الطرف المظلوم على الطرف الظالم ومطالبته بضرورة وقف الظلم، فيكابر الظالم تحت سلطان التعالي على الاستمرار في ظلمه، ومِن ثم يندلع النزاع المسلّح. ولا مجال ولا منطقية في أن يُوجّه اللوم على أي مستوىً وفي أي مرحلة للمظلوم فيما يتعلق باندلاع النزاع أو تأجيجه، لطالما بقي الظالم ناكراً لفعلته أو معترفاً بها لكنه يراوغ في حلّها كسباً للوقت لإجهاض قدرة المظلوم على الثبات والاستمرارية في المطالبة وبالتالي التنصّل من اعترافه إذا وُجد. فالمظلوم يكفيه أنه أطال فترة كبت غبنه وتحمّله للمظالم، ولا بد لأي نزاع مسلّح أن ينتهي وفق واحدة من المعادلات التالية وإلا بغيرها تبقى المشكلة قائمة ومتأججة:-

- أن يحقق أحد الطرفين نصراً عسكرياً حاسماً وحينئذ يُملي شروطه على الطرف المهزوم، لكن هذه النهاية بهذه المعالجة لن تدم لأنها لم تخاطب جذور المشكلة محل النزاع وإنما حسمت مؤقتاً المواجهات المسلّحة، وبالتالي ستبقى معالجة محدودة بمدى قدرة الطرف المهزوم على إعادة تكوين نفسه وبناء قدراته للمقارعة من جديد، وقد يمتد ذلك من جيل إلى جيل، ومن مهد للقضية إلى لحد لها ليس من أفق يدنيه إلا العلاج الشافي.
- أن يتوصل الطرفان وبقناعة إستراتيجية وإرادة حرة وجازمة ودون أي تأثيرات

خارجية ضاغطة إلى صيغة معالجة وسطية تحقق لهما ما يسمّى بالنجاح المتبادل (win win deal) وفي هذه الحالة غالباً ما تكون المعالجة إلى حد كبير دائمة لا سيما إذا ما كانت المعادلة قريبة من بعضها البعض وملامسة بشكل مؤثّر للأهداف الأساسية للطرفين، لأنها حينئذ تكون قد لامست جذور المشكلة، وهنا تكمن رشدية الطرف الظالم بقدرته على امتصاص الوضع بتقديم التنازلات اللازمة.

- أو أن يبادر الطرف الممسك بالأمور ويطرح طواعية برنامجاً يستوعب كل ما كان مطروحاً من قِبل الطرف المظلوم ويبدأ في تنفيذه بما يجعل الطرف الآخر للنزاع في حرج أكثر ومن ثم لا يجد مناصاً من التراجع والركون إلى تفكيك آليته النضالية حيث انتفى مبرره، وهذا الخيار تعترض الحقائق إمكانية حدوثه بوجود نظام كنظام الإنقاذ الذي أنتج المؤتمر الوطني.

حقيقة أن أي نزاع مسلّح سينتهي بأحد الحلول التي أشرنا إليها بعالية، هي التي ساقت أطراف النزاع المسلّح في دارفور وهي الحكومة السودانية والحركات المسلحة إلى الجلوس إلى طاولة التفاوض من أجل إيجاد معالجة للأزمة التي يبدو أن كلا الطرفين قد أدرك بأنها لن تنحسم بالقوة العسكرية، ولعل ذلك يقتضي الإشارة بأن الحكومة حتى ذلك الحين لم تكن تعترف بالأزمة ولا بالقوى الثورية المسلّحة التي تصدّت باحثة عن انتزاع الحقوق المهضومة. فكانت المبادرة التي تقدم بها الرئيس التشادي إدريس دبي للتوسط بين الطرفين بناءً على رجاءات من القيادة السودانية بعد استفحال الوضع واستعصائه عليها عسكرياً ورغبة تشاد في وأد تطور الثقافة الثورية خشية أن تتمدد إليها غرباً رغم أنها جاءت إلى السلطة من بوابة ثورية، وحيث أن تشاد كدولة مجاورة للسودان من ناحية دارفور ومع عمق الترابط الاجتماعي والتداخل القبلي الذي يمتد على طول حدودها مع السودان، كان مبرراً ومفهوماً تلك المسارعة والضرورة في طرح رغبتها لتكون وسيطاً بين الأطراف، وهو طرح أملته تلك المعطيات وذلك الواقع، ورغم تسارع تشاد في تقديم المبادرة فإن الهواجس الكاذبة التي تنتاب الحكومة السودانية من أن المعارضة الثورية المسلّحة تتلقى دعمها من تشاد في ذلك الوقت، وأن تشاد توفّر العمق الإستراتيجي لتلك المعارضة ظلّ يتنامى باضطراد، ولم يكن ذلك الهم بعيداً عن شكوك تشاد تجاه الحكومة السودانية التي ترى فيها تشاد داعماً للمعارضة التشادية المسلّحة ضدها أيضاً. والحقيقة حتى حينها لم يكن هناك أي تواجد للقوى الثورية الدارفورية المسلّحة في الأراضي التشادية، ولم يظهر في التلفزيون

التشادي ولا الإذاعة التشادية ولا صحفها أي معارض من ثوار دارفور، بينما على النقيض فقد كانت الحكومة السودانية تحتضن المعارضة التشادية المسلّحة وتوفر لها الدعم العسكري والغطاء السياسي المكشوف، وقد كان مشهوداً حينها تحركات قيادات المعارضة التشادية في الخرطوم والمساحات الإعلامية المتاحة لها في التلفزيون القومي والإذاعة والصحف لكنها لم تبدأ بعد عملياتها العسكرية المباشرة ضد تشاد، وحتى ذلك الوقت كانت العلاقة السودانية التشادية على مستوى الحكومتين علاقة معتدلة، ولعل تشاد كانت أكثر ميلاً في تقوية تلك العلاقات من خلال ضغطها على المعارضة الثورية الدارفورية باستمرار، وحديث الرئيس إدريس دبي في لقائه بالبشير في مدينة الفاشر كان واضحاً في وقوفه إلى جانب الحكومة في مواجهة المعارضة، وبقدر ما ترك ذلك الحديث من أسى لدى المعارضة الثورية الدارفورية إلا أن ثمة اعتدال في تقييم الأمر من حيث قراءته مع حقائق التاريخ التي تؤكد بأن تغيير الحكومات في تشاد دائماً ما يتم عبر انطلاق المعارضة من داخل السودان، فقد استولى الرئيس الأسبق حسين هبري على السلطة منطلقاً من السودان، واستولى الرئيس إدريس دبي نفسه على السلطة منطلقاً من السودان، وأيضاً قادت المعارضة حملتها ضده في فبراير عام ٢٠٠٨م من داخل السودان وتوغّلت داخل قصره في أنجمينا وكادت تطيح به.

ما قاله الرئيس دبي في لقائه مع الرئيس البشير في أبريل ٢٠٠٣م في مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور لا يخرج عن كونه حديث حَرِصَ فيه الرئيس التشادي أن يطمئن الحكومة السودانية بأنها لن تؤتىَ من داخل تشاد. وجدت الحكومة السودانية نفسها مجبرة للاعتراف بالمعارضة الثورية الدارفورية لكن بعد أن أرست لبنة البعد الدولي للأزمة، ووجدت نفسها مجبرة على قبول العرض التشادي بالوساطة خاصة بعد أن تمكّنت تلك المعارضة المتمثلة في حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة من توجيه ضربة عسكرية نوعية حين احتلّت مدينة الفاشر العاصمة التاريخية لإقليم دارفور وعاصمة ولاية شمال دارفور حالياً في ٢٨ أبريل ٢٠٠٣م ودمّرت ثماني طائرات عسكرية في مطارها بين قاذفة ومروحية كانت جاهزة للانطلاق لقصف مواقع الثوار في معاقلهم ومعسكراتهم في (عين سرو). لقد كان سباقاً مع الزمن تمكن الثوار فيه من الغلبة، وهي العملية العسكرية التي أذهلت العالم وفوّقته على أن في دارفور أزمة تستحق الالتفات وبها أيضاً انتقلت الأزمة إلى تصدّر عناوين الإعلام العالمي بوسائطه المتنوعة، وهي أيضاً العملية التي سارعت تشاد بعدها بأن تستجيب لإلحاح الحكومة السودانية

بضرورة لعب دور الوساطة.

أكملت تشاد الترتيبات لعقد أول لقاء تفاوضي بين حركة جيش تحرير السودان والحكومة السودانية في مدينة أبشّي ثاني كبرى المدن التشادية بعد العاصمة أنجمينا وذلك في أغسطس/ سبتمبر ٢٠٠٣م، وأبشّي مدينة تقع شمال شرق العاصمة أنجمينا، وتبعد عن الحدود السودانية حوالي ٣٠٠ كلم. لم تكن الرؤية حول الهدف من تلك المفاوضات موحدة لدى أطراف النزاع والوسيط معاً وإن بدت متوافقة إلى حد ما تحت الرغبة في استكشاف إمكانية الوصول إلى إنهاءٍ للأزمة إن أمكن، رؤية حركة تحرير السودان كانت تبحث عن اعتراف دولي والوصول إلى وقف لإطلاق النار يمكّنها من إعادة ترتيب أوضاعها للدخول في مفاوضات أعمق مضموناً بينما كانت رؤية الحكومة السودانية أن تتمكن من استغلال النفوذ التشادي من زاويته القبلية بحسبان أن غالب المقاتلين في الحركة من قبيلة الزغاوه التي ينتمي إليها الرئيس التشادي لإنهاء الثورة بالاستجابة لتقديم بعض الاستحقاقات على المستوى القبلي، وهي رؤية إما قاصرة في تقييم الأمور أو خبيثة في تقزيمها، لأن مبادرة الرئيس التشادي ليست مبادرة للتوسط بين قبيلة الجعليين التي ينتمي إليها الرئيس السوداني عمر البشير وقبيلة الفور التي ينتمي إليها رئيس حركة تحرير السودان عبد الواحد محمد أحمد النور أو قبيلة الزغاوه التي ينحدر منها القائد العام للحركة حينها الشهيد عبد الله أبكر بشر، إنها مبادرة رئيس دولة جاره لمعالجة أزمة سياسية بين حكومة دولة جارة دخلت في نزاع مسلّح مع معارضيها تتأثر بها دولته. من ثم فإن رؤية الرئيس التشادي لمفاوضات أبشي كانت تسعى إلى ضرب عصفورين بحجر واحد، فمن ناحية تعالج أزمة على تخوم حدودها وستؤثّر حتماً عليها بتداعياتها إن لم يتم معالجتها، وأيضاً من ناحية ثانية تقدّم السبت للحكومة السودانية على أمل أن تجد منها الأحد، فهي عندما تنجح في وساطتها تضع الحكومة السودانية في موقع حرج فيما يتعلق بعلاقتها مع المعارضة التشادية التي تحتضنها، وبالتالي ليس من مناص للحكومة السودانية غير أن تلعب نفس الدور أو تمتنع عن دعم المعارضة، تحييد ذكي من الحكومة التشادية لنظام جارتها الشرقية الجامح دائماً على شعبه والمقمح أبداً أمام غيره.

جولات أبشّي الأولى والثانية

في سبتمبر ٢٠٠٣م انطلقت الجولة الأولى من المفاوضات غير المباشرة بين وفد حركة تحرير السودان وبين وفد الحكومة السودانية وكان يقود وفد الحركة الشهيد عبد

الله أبكر بشر القائد العام، بينما كان يقود وفد الحكومة السودانية وزير شئون الرئاسة الدكتور الطيب محمد خير. وقد انطلقت المفاوضات وبشكل غير مباشر برعاية الرئيس التشادي نفسه والذي ظلّ يقود المقاربات التفاوضية بين الطرفين برؤيته، لم يكن هناك أي وجود دولي آخر في المفاوضات، فلا الحكومة السودانية ترغب في ذلك ولا تشاد أيضاً، بينما ظلّت حركة تحرير السودان تسعى لوجود مراقبين دوليين لشعورها بأن الحكومة التشادية كانت أكثر ميلاً لتبنّي مواقف الحكومة السودانية وميّالة إلى ممارسة الضغوط على الثوار للقبول بالتسوية التي تقترحها هي.

رغم كل ما صاحب المفاوضات من عوائق إلا أن الأطراف توصّلت إلى اتفاقية لوقف العدائيات وتم ترتيب التوقيع عليها في الثالث من سبتمبر ٢٠٠٣م في أبشّي، حيث وقّع عن حركة تحرير السودان القائد العام عبد الله أبكر بشر بينما وقّع عن الحكومة السودانية اللواء عصمت عبد الرحمن زين العابدين قائد القيادة الغربية آنذاك، ووقّع عن الوساطة التشادية وزير الأمن العام والهجرة عبد الله موسى عبد الرحمن. كانت الاتفاقية تنص على أن يسري مفعولها اعتباراً من يوم السادس من سبتمبر ولعلنا يمكن أن نذهب بعيداً في تفسير الهدف من عدم سريان مفعول الاتفاقية من تاريخ توقيعها وهو الثالث من سبتمبر، وفي ذلك نقرأ رغبة مبطّنة لاستغلال الأيام الثلاثة الفاصلة في بعض الترتيبات العسكرية التي تريد الحكومة تنفيذها فيما يتعلق بالموقف الميداني آنذاك بيد أنها لم تفلح فيها بقدر ما كانت تطمح لأن الحركة كانت صاحية عسكرياً. الاتفاقية نصّت على أن يتواصل وقف إطلاق النار لمدة ٤٥ يوماً ثم تعود الأطراف للبحث والتفاوض حول القضايا الرئيسة في السلطة والثروة والترتيبات الأمنية. لكن سرعان ما بدأ خرق اتفاق إطلاق النار، ولعله من السهل أن يتنصل كل طرف من الاتهامات الموجّهة إليه بأنه هو البادئ في الخرق، وذلك كان أمراً سهلاً نظراً لغياب الآلية الفعّالة في المراقبة والمتابعة والإلزام. فالآلية التي اتفق الطرفان على إنشائها في السابع عشر من سبتمبر لتكون بمثابة آلية المراقبة والمتابعة والتنفيذ للممرات الآمنة للمساعدات الإنسانية والتي تشكّلت من خمسة ممثلين لكل طرف، بالإضافة إلى خمسة ممثلين من الحكومة التشادية، تلك الآلية وفي ظل ضعف الثقة بين الأطراف وفي محدودية إمكاناتها واتساع رقعة مسرح العمليات، كان طبيعياً أن تفشل في مهمتها وأن تواجه مصاعب جمّة، بيد أنه إلى حد ما كانت المساعدات الإنسانية تجد طريقها رغم تلك الصعوبات والمخاطر. لم تكن جولات أبشّي الأولى والثانية تحمل الكثير من المساجلات نظراً لمحدودية الهدف

والتقييم للأوضاع ونظرة الحكومة السودانية للأزمة حيث كانت تنظر إليها وكأنها فرفرة بعض قطّاع الطرق وآخرين خارجين على القانون يُعدّون بالأفراد، ولم تكن تنظر إليها بأنها بوادر أزمة سياسية تتفاقم وتكبر كلما تعمّدت في غيها بفرض الحل العسكري لها.

جولات التفاوض في أنجمينا

عادت المفاوضات مرة أخرى بدعوة تشاد للأطراف للالتقاء في أنجمينا لمواصلة التفاوض أملاً في التوصّل إلى معالجة للأزمة بعد أن تيقّنت الحكومة بأن مشروعها لاستئصال الثورة بالقوة قد فشل، في هذه المرة بعثت الحكومة السودانية بوفد تحت رئاسة الدكتور شريف أحمد عمر بدر وزير الاستثمار حينها بينما قاد وفد حركة تحرير السودان مني أركو مناوي الذي كان يشغل منصب الأمين العام للحركة في ذلك الوقت، وحيث لبّت الأطراف الدعوة بما في ذلك حركة العدل والمساواة التي لم تكن حاضرة في مفاوضات أبشّي، فقد بدأ التفاؤل التشادي القائم على فرضية قدرتها على تحقيق اختراق نوعي وسريع بناءً على علاقاتها ذات الخصوصية مع أطراف النزاع وقدرتها على فرض بعض الضغوط على الثوار يزداد ليبلور لديها صورة إيجابية كان لها الأثر الكبير في رسم النهج الذي اتّبعته في إدارة المفاوضات، لم تكن ترغب تشاد في تدخل المجتمع الدولي بمفهومه العريض في العملية التفاوضية ولعلها على أقل تقدير كانت تسعى إلى الوصول إلى حل عاجل قبل دخول المجتمع الدولي الحتمي. راوحت مفاوضات أنجمينا في جولتيها الأولى والثانية بين إصرار الثوار على حل جذري للأزمة بينما كانت الحكومة السودانية تختزل الأمر وكأنه مجرد تفلّت أمني من قلّة قليلة وبالتالي تريد له حلاً أمنياً فقط، أي أنها كانت حريصة على أن تقتصر وثيقة الحل على بعض الترتيبات المتعلقة بمعالجة أوضاع المقاتلين من الثوار وإمكانية دمج بعضهم في القوات المسلّحة السودانية ودفع بعض التعويضات المادية هنا وهناك ثم ينتهي الأمر، لم تستوعب الحكومة حتى ذلك الوقت أن مراوغاتها إنما تقودها إلى مراحل أكثر تعقيداً للأزمة.

جولة أنجمينا الأولى

جولة أنجمينا الأولى لم تكلل بالنجاح لأن القيادة التشادية قد مارست من الضغوط على الثوار ما جعلهم يحسّون وكأنهم سيُحمَلون على قبول ما لا يخاطب جذور الأزمة ولا يؤمّن أي حل نهائي لها، لذلك كان الفراق سريعاً يوم بلغ الغضب بالرئيس التشادي مبلغه وأمر الثوار بمغادرة أنجمينا وانتهت جولة أنجمينا الأولى دون تحقيق أي نتائج،

لكن القيادة التشادية وتحت ضرورات استمراريتها في مساعي التوسّط وعينها على أزمتها مع معارضيها لم تتأخر كثيراً، حيث وجّهت الدعوة للأطراف أن تلتقي في أبريل ٢٠٠٤م لمواصلة التفاوض، في هذه الجولة جاءت الأطراف وجاء المجتمع الدولي، وكان الإتحاد الأفريقي حاضراً بقيادة السفير سام إيبوك النيجيري الأصل. وفي ظل ذلك الحضور المتنوّع، توصّلت الأطراف إلى اتفاقية لوقف إطلاق النار وتمكين العون الإنساني من الانسياب دون عراقيل، وكانت أبرز بنود الاتفاقية هي الاتفاق على تشكيل المفوضية المشتركة لوقف إطلاق النار وأيضاً لجنة وقف إطلاق النار التي ستباشر عملها على الأرض مباشرة وتسهيل انسياب العون الإنساني، وإطلاق سراح الأسرى من الجانبين، وكان ذلك في ٨ أبريل ٢٠٠٤م، وقد وقّع عن حركة تحرير السودان مني أركو مناوي الأمين العام للحركة، كما وقّع عن حركة العدل والمساواة كل من نصر الدين حسين دفع الله وذيّل توقيعه بصفة رئيس، وبالطبع ربما كان مقصوداً بذلك رئاسة الوفد حيث كان هناك توقيع آخر لحركة العدل والمساواة باسم محمد صالح حامد تحت صفة نائب الأمين العام، ولعل ورود توقيعين لحركة العدل والمساواة كان مؤشّراً لوجود خلافات ربما في قيادة الوفد الذي مثّلها في تلك المفاوضات. كما وقّع الشريف أحمد عمر بدر وزير الاستثمار عن الحكومة السودانية بينما وقّع عن الوسيط التشادي وزير الدولة للخارجية ناقوم يماسوم، ووقّع عن الإتحاد الأفريقي السفير سام إيبوك.

خطوة الوصول إلى ذلك الاتفاق تُحسب للحكومة التشادية وجهودها التي بذلتها في وساطتها، فقد كانت اتفاقية أنجمينا لوقف إطلاق النار وملحقها من البروتكول الإنساني فاعلاً في تمكين منظمات العون الإنساني من التحرّك لتقديم المساعدات لمئات الآلاف من النازحين حينها والذين بلغ عددهم حسب إحصاءات الأمم المتحدة في ذلك الوقت بما يزيد على سبعمائة ألف نازح وسبعون ألف لاجئ في الأراضي التشادية، ولعل الأكثر إثارة للقلق هو أن الأعداد في تزايد متواصل ومتسارع مما يؤكّد بان الجهود المبذولة لوضع الاتفاقية موضع الالتزام الكامل لا سيما في شِقّه الخاص بتوفير الأمن للمدنيين العزّل لم يكن بذلك النجاح لأن الحكومة لم تكن جادة بذاك القدر في وقف قواتها ولا مليشياتها التي تُسمّى الجنجويد من مهاجمة المدنيين في قراهم.

ثم كان السؤال الذي يلي بعد إسدال الستار على مفاوضات أنجمينا الثانية هو، ما هي الخطوة التالية بعد أن أخذت الأزمة بعدها الإنساني العالمي وانطلق الإعلام في تغطية الأحداث على الأرض بخلفية الإبادة التي تمّت في رواندا عام ١٩٩٤م دون أن يتحرّك

العالم في الوقت المناسب، فكانت مذبحة شَاهِدُها الأول هو العالم نفسه، وهي شهادة تحت القصور والتعامي ترتقي إلى مصاف الاتهام بالضلوع والإدانة، لا سيما إذا تذكّرنا القول المشهور الذي انطلق بعد ما عُرف بمحرقة الهلوكست «Never again»، أي لن يحدث مرة أخرى، لكن الحقيقة أكّدت غير ذلك، حيث أن الإبادة حدثت في كمبوديا وفي رواندا وفي البوسنة والهرسك في يوغسلافيا السابقة وها هي تحدث في دارفور. عندما نتوقف عند المقولة ونجد كيف أنها لم تتحقق مع الأمثلة التي ذكرناها، لا بد أن يذهب تفسيرنا إلى أن المقصود بعدم حدوث ذلك مرة أخرى ربما يختص باليهود فقط وإلا فإن أي تفسير آخر يظل عاجزاً عن أن يبرر حدوث ذلك مع وجود الأمم المتحدة ومجلس الأمن وكل تلك القوى الدولية والإقليمية التي تحتكم إلى مواثيق على رأسها وثيقة حقوق الإنسان التي ينبغي أن تتصدى للأنظمة التي تتجاوز احترام حقوق الإنسان إلى ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة.

بعد جولة المفاوضات الثانية في أنجمينا لم تتوافق الأطراف على مكان انطلاق الجولة المقبلة، حيث رفض الثوار العودة إلى أنجمينا تحت ذريعة أن الرئيس التشادي قد مارس الكثير من الضغوطات عليهم بما أوحى إليهم بأن القيادة التشادية ليست محايدة بالقدر المتعادل، وأنها تجنح إلى الوقوف مع الحكومة السودانية كثيراً، ولما كان الإتحاد الأفريقي قد تولّى الرعاية الكاملة للمفاوضات برغم بقاء تشاد كوسيط أساسي، فقد توافقت الأطراف على نقل المفاوضات إلى مكان آخر، وكان من بين الدول المقترحة من الثوار سويسرا وجنوب أفريقيا ونيجيريا، ولم يكن هنالك بد من أن ينزل الإتحاد الأفريقي عند رغبة الثوار إذا ما أراد رعاية ناجحة للتفاوض، لذلك تم الاتفاق على أن تنطلق الجولات القادمة في مدينة أبوجا – نيجيريا بعد موافقة الحكومة النيجيرية على استضافتها وهي التي سبق لها استضافة مفاوضات الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان فيما يتعلق بمشكلة الجنوب وإن لم تكلل تلك المفاوضات بالنجاح.

جولة التفاوض في أديس أبابا

في مايو من العام ٢٠٠٤م اتفقت الأطراف على إجراء جولة مفاوضات قصيرة المدّة ومحددة الهدف في أديس أبابا – أثيوبيا حيث مقر الإتحاد الأفريقي، وذلك من أجل استكمال إنشاء آليات لجنة وقف إطلاق النار التي تم الاتفاق عليها في أنجمينا، وقد تم التوقيع على الاتفاقية في الثامن والعشرين من مايو ٢٠٠٤م والتي بموجبها بدأت لجنة وقف إطلاق النار عملها بشكل موسّع تمهيداً لدخول القوات الأفريقية تحت قيادة بعثة

الإتحاد الأفريقي في السودان والمعروفة African Mission in Sudan (AMIS).

جولات التفاوض في أبوجا

بدأت جولات التفاوض مرحلة أخرى من عمر الأزمة، فقد أصبح الإتحاد الأفريقي راعياً كاملاً للمفاوضات وبقيت تشاد وسيطاً أساسياً بينما أصبحت نيجيريا الدولة المضيفة التي ارتضتها الأطراف منبراً لمفاوضاتها، وعلى الخط نفسه دخلت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى مسهّلاً كما دخلت إريتريا أيضاً مسهّلاً بحكم علاقتها بالحركات الثورية، وأستكمل الإتحاد الأفريقي ترتيباته لبدء المفاوضات في جولتها الأولى في أبوجا والثانية بعد أن تحوّلت إلى رعاية كاملة من الإتحاد الأفريقي وبالتالي فإن افتتاح المفاوضات في أبوجا ستكون تحت مسمّى الجولة الثانية ولكنها أبوجا الأولى، وقد اختارت مفوضية الإتحاد الأفريقي الدكتور حامد الغابد كبيراً للوسطاء في أبوجا ومعروف أن الدكتور الغابد وهو من النيجر قد تقلّد رئاسة الوزارة فيها في العام ١٩٨٣م ثم تقلّد بعد ذلك منصب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي) حالياً في الفترة ما بين ١٩٨٩م و١٩٩٠م. بالتوازي مع الأحداث كانت الأمم المتحدة قد باركت قرار الإتحاد الأفريقي بإرسال قوات حماية إلى دارفور حيث بدأت القوات بالانتشار في أغسطس ٢٠٠٤م بقوة قوامها ثلاثمائة جندي مناصفة بين نيجيريا ورواندا، وكان دور هذه القوة هو حماية مراقبي الإتحاد الأفريقي العاملين في لجنة وقف إطلاق النار ومراقبة تنفيذ اتفاق أنجمينا، وكان مجلس الأمن قد أصدر قراره رقم ١٥٥٦ لعام ٢٠٠٤م دعماً لتلك الخطوات.

كنت في أغسطس ٢٠٠٤م أتولى منصب الأمين العام لمكتب حركة تحرير السودان في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومثله ومثل كل مكتب من مكاتب الحركة في الخارج كان النشاط يقوم على عدم الإخلال بأمن البلد الذي نعيش فيه أو البلد المضيف وبعيداً عن التدخل في أي شأن داخلي، ولعله أقرب إلى النشاط الاجتماعي لأي جالية سودانية في دول المهجر مشوباً بالتعاطي مع الشأن السياسي العام في السودان، بيد أن خصوصية الأزمة لها نصيبها في إطار العمل السياسي للحركة في المهجر. في منتصف أغسطس جاءنا كمكتب إخطار من الأمانة العامة للحركة وكان مركزها في ذلك الوقت في أسمرا – إريتريا، جاء الإخطار لمكتب الحركة في الإمارات باختياري ضمن وفد الحركة للمفاوضات التي ستنطلق في نهاية ذلك الشهر في أبوجا، وتداولنا الأمر داخل المكتب الذي أمّن عليه وكنت حينها أكثر أعضاء المكتب مرونة في إمكانية التحرّك نظراً

لارتباطات الآخرين والتي تقيّد سرعة تحركهم. وبينما كنت أعدّ العدة للسفر إلى أسمرا بلغني نبأ وفاة والدي إثر علّة لم تمهله طويلاً وهو في مدينة الفاشر، وكان ذلك بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠٠٤م، لم أكن أستطيع السفر إلى السودان بحكم انتمائي للثورة لذلك كنت أجري الترتيبات لإحضاره للعلاج في دولة الإمارات ولكن يد المنون كانت أسبق لترتيباتي فرحل إلى جوار ربه، والدي هو أكبر أبناء المرحوم السلطان دوسه، زعيم قبيلة (الزغاوة كوبي) وحاضرتها مدينة الطينة عاصمة محلية الطينة التي تقع في الجزء الشمالي الغربي من ولاية شمال دارفور، رحمة الله عليهما وأسكنهما فسيح جناته مع الشهداء والصدّيقين، لقد كان النبأ فاجعاً وعظيماً ولم يترك ساكنة في نفسي إلا وملأها حزناً وأرّقها سهاداً حال كل إنسان يفقد أحد والديه لكننا لا ينبغي أن ننسى بأنه وفي تلك الأيام كان كل إقليم دارفور يُمسِي ويُصبح بالمئات ممن يفقدون أعزاء لهم بفعل ما يقوم به النظام، نسأل الله أن يرحمهم جميعاً. بعد انقضاء أيام العزاء، حزمت أمتعتي للسفر إلى أسمرا ومنها إلى أبوجا لحضور الجولة الثانية ثم العودة إلى الإمارات، وكانت توقعاتنا تقول أن الجولة لن تطل على أي حال.

في أسمرا التي وصلتها لأول مرة في ١٩ أغسطس ٢٠٠٤م، التقيت ولأول مرة أيضاً رئيس الحركة المحامي الشاب عبد الواحد محمد أحمد النور وكذلك الأمين العام للحركة الأستاذ الشاب مني أركو مناوي والقيادات المقيمة معهما في أسمرا، كما التقيت عدداً من القيادات التي تم اختيارها للانضمام إلى وفد الحركة للتفاوض مِمن قدِموا من بريطانيا وكندا وهم الأستاذ أبكر محمد أبو البشر والأستاذ محمد آدم محمود والدكتور جمال عبد الرحمن والدكتور شريف عبد الله حرير، فضلاً عن عدد من الثوار المقاتلين في الميدان وقياداتهم ممن أصيبوا في المعارك وأحضِروا للعلاج في أسمرا، بالإضافة إلى آخرين لا يتسع المجال لذكرهم فرادى رغم أن بعضهم قد أتى ذكره في فقرات سابقة من الكتاب ولكن نحفظ حقّهم معزّة كاملة. هناك في أسمرا وقفت على طبيعة العمل الذي يقوم به مكتب الرئيس والأمانة العامة للحركة، وقد سبق أن ذكرنا أنه كانت هناك الكثير من المآخذ حول طبيعة العمل الإعلامي والسياسي، فقد كنا نحمل معنا الكثير من الملاحظات الجديرة بالاهتمام وقد طرحناها ووجدت الإستناط إليها ومنها ما يتعلق بنهج التفاوض ومعايير اختيار المفاوضين وغيرها بما يعضض العمل ويزيده قوة وترقية، ومنها ما وجد طريقه للتنفيذ وغيرها لم يجد القبول أو بعضها مما حالت بعض العوائق غير المرتّبة من التنفيذ.

كان الإتحاد الأفريقي قد أعلن عن موعد بدء الجولة الثانية في أبوجا وموعدها هو ٢٣ أغسطس ٢٠٠٤م، وعلمنا أن الإتحاد الأفريقي لم يقم بأي مشاورات مسبقة مع الحركة كطرف حول الموعد ولعل ذلك كان من أُولَى زلّات الإتحاد الأفريقي ولذلك وجّهت الحركة في ٩ أغسطس ٢٠٠٤م خطاباً لرئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي الدكتور ألفا عمر كوناري تنبهه بضرورة أن تجري المشاورات دائماً حول موعد انعقاد أي جولة من الجولات، وحيث أن أهمية بدء الجولات في أبوجا تُعطي الثوار دَفعة نوعية في استشرافهم لنتائج إيجابية من حيث أن نيجيريا سبق لها وأن استضافت مفاوضات الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان في العام ١٩٩٢م، ورغم أن تلك المفاوضات لم تأت بنتائج نهائية إلا أنها لم تكن سيئة لثوار الجنوب حيث استطاعوا أن يواصلوا فيها استكشاف نوايا الطرف الحكومي ويزيدوا من الاعتراف الإقليمي والدولي بقضيتهم. كذلك ما كان له خصوصية وقبول هو أن نيجيريا بها حكومة منتخبة ديمقراطيا علاوة على أنها ليس لها حدود مباشرة مع السودان مما يمكن أن يكون له تأثير تفرضه معطيات الجوار، بالإضافة إلى مناخ الحريات الصحفية والإعلامية وهذا يجعل مناخ التفاوض أكثر حيادية وأقل تأثيراً في مجرياتها لصالح طرف دون الآخر.

قضينا يومين في أسمرا وعلمنا بسفر الوفد إلى أبوجا في نفس يوم السفر الذي صادف يوم ٢١ أغسطس ٢٠٠٤م للوصول وحضور الافتتاح يوم ٢٣ أغسطس، كنا أربعة أشخاص كما ذكرت سابقاً ممن حضرنا للانضمام إلى وفد رئيس الحركة وأمينها العام وكبير المفاوضين حينها الدكتور شريف عبد الله حرير الذي كان في نفس الوقت يشغل منصب مساعد الأمين للتجمّع الوطني الديمقراطي ونائب رئيس حزب التحالف الفيدرالي الذي يقوده الأستاذ أحمد إبراهيم دريج، ولكن في مساء يوم المغادرة نفسه أبلغنا الأمين العام بأن الإتحاد الأفريقي لم يحجز ولم يُرسل سوى ثلاثة تذاكر هي لرئيس الحركة والأمين العام والدكتور شريف حرير، كان ذلك بمثابة عذر أقبح من الذنب نفسه، إذ كيف يحدث ذلك في الوقت الذي من المفترض أن يكون الإتحاد الأفريقي قد تسلّم قائمة بأعضاء الوفد وأماكن انطلاقهم منذ أسابيع، أو على الأقل قبل وقتٍ كافٍ، وبالتالي أعد ترتيباته بإصدار تذاكر السفر على ذلك النحو، كان الأمر يبدو كما لو كان يحتمل تفسيرين اثنين فقط، التفسير الأول هو أن قيادة الحركة ربما غيرت رأيها وأضحت غير راغبة في انضمامنا للوفد لأسباب يدركونها لكنهم لم يفصحوا عنها، وأن حضورنا إلى أسمرا جاء ضمن ترتيبات لم يتمكنوا من وقفها لكنهم آثروا إجهاضها بتلك

الكيفية، والتفسير الثاني هو أن الحركة ربما ما زالت عشوائية في تعاملاتها الرسمية وبالتالي لم تزوّد الإتحاد الأفريقي بقوائم كاملة أو زودتهم ولكن في أوقات متأخرة، وإذا صحّ هذا التفسير فإنه يؤكد مدى ضعف البنيان الإداري والتنظيمي للحركة ويعضد الملاحظات التي كنا نحملها في جعبتنا عن العمل التنظيمي للحركة، والتفسيران يثيران المزيد من التساؤلات حول الثورة التي تريد أن تقارع النظام الذي تمرّس في استغلال كل الإمكانات وعلى رأسها القدرات البشرية لديه، بينما يسعى الثوار إلى تحجيم تلك القدرات.

سافر الرئيس والأمين العام وكبير المفاوضين الدكتور شريف حرير وزودناهم بالخطاب الذي أعددناه ليتم إلقاؤه في الجلسة الافتتاحية، بيد أننا وحيث لم نتمكن من حضور الجلسة الافتتاحية إلا أننا علمنا بأن رئيس الحركة لم يُلق ذلك الخطاب وإنما ألقى خطاباً مغايراً قيل أنه أعطى الحاضرين انطباعاً ينم عن ضعف القدرات السياسية للحركة، ولاحقاً بعد إطّلاعنا على الخطاب أدركنا بعضاً من صِحة ما ذهب إليه المراقبون في تقيمهم. علماً بأن الانطباع الأول في تلك الجلسة كان انطباعاً مهمّاً نظراً للوجود المكثّف للمجتمع الدولي الذي حضر الجلسة الافتتاحية لتلك الجولة ومستوى التمثيل العالي الذي ظهرت به وفود الدول المشاركة، وهي الفرصة المواتية التي ينبغي للثوار أن يستغلوها بإعطاء الانطباع الأول والقوي بأنهم يدركون ما يريدون ويعلمون كيف يقدّمون ما يريدون وقادرون على إقناع الآخرين بما يريدون .

ظللنا الأعضاء الأربعة نناقش الأمر وما حدث، وقد ناقشنا ذلك مع اللجنة الرباعية للتسيير والمتواجدة في أسمرا والتي تم تشكيلها لتوفيق وتنسيق مخرجات مكتب رئيس الحركة ومخرجات مكتب الأمين العام فيما يُعتقد بأنه سيكون موضع تجاذب، خاصة وقد قلنا سابقاً بأن الأمور ليست عامرة بالشكل السلس بين المكتبين ممثلاً في شخصي الرئيس والأمين العام. لم تجد اللجنة تفسيراً منطقياً لما حدث، وإذ نحن على تلك الحالة وقد مضت ثلاثة أيام على بدء المفاوضات هناك، تلقّى الأستاذ محمد آدم محمود نبأ قرب موعد ولادة زوجته الموجودة وحيدة في بريطانيا وبالتالي لم يكن هنالك بد سوى أن يغادر عائداً وهو الذي جاء ليعطي في تلك الأوقات الحرجة بعضاً من جهده وفكره في عملية التفاوض، بيد أن الدكتور جمال عبد الرحمن هو الآخر تلقّى إخطاراً طارئاً يستوجب عودته إلى كندا التي يقيم فيها، وغادر الاثنان، ولم تكن مغادرتهما برغم الظروف الطارئة التي أملتها بغائبة عن اصطحاب بعضاً من الغصّة حول ما حدث من

أمر سفرنا المؤجّل إلى أبوجا، وبقينا أنا والأستاذ أبكر محمد أبو البشر لعل الظنون تتبدد وتأتينا تذاكر الإتحاد الأفريقي ولو متأخرة، فذلك أفضل من أن لا تأتي أبداً. يجب أن نعترف بأن بعض أفراد اللجنة الرباعية وعلى رأسهم الأستاذ أحمد سراج والأستاذ محمد مرسال قد بذلا مجهوداً مقدّراً أثمر بعد عدة أيام من تأمين تذكرتي سفر لنا من التجمّع الوطني الديمقراطي، خاصة وأن حركة تحرير السودان كانت عضواً في التجمّع بينما لم تنضم حركة العدل والمساواة للتجمع، ولا أستطيع أن أتكهن ماهية الأسباب وراء ذلك رغم أنه كان يمكن أن يكون أكثر منطقية انضمامها ليتماهىَ ويتّسق مع خطابها الذي تردده بأنها حركة تعتمد الحل القومي للأزمة، علماً بأن المنابر التي كانت مطرحاً للأزمة سواء في ابشّي أو أنجمينا أو أديس أبابا وأبوجا كلها موشّحة بحصريتها لأزمة الإقليم وأطرافها المتنازعة، بينما كان التجمّع الوطني الديمقراطي في ظاهره يشكّل تجمّعاً تصبغه القومية.

أبوجا العاصمة

مدينة أبوجا هي العاصمة الجديدة لجمهورية نيجيريا الفدرالية منذ العام ١٩٩٦م وكانت العاصمة سابقاً هي مدينة لاغوس. تم اختيار موقع المدينة بحيث تكون في وسط نيجيريا تقريباً، وهي مدينة مبنية داخل حلقة دائرية ومحكمة من الجبال الطبيعية المخضرّة طوال العام، وهي من أجمل ما رأيت من حيث التخطيط العمراني وانسجام التخطيط مع الطبيعة الخلابة، يبلغ تعداد سكانها في ذلك الوقت نحو نصف مليون نسمه وقد بدأ الإنشاء فيها في العام ١٩٨٠م تقريباً، ومن أشهر معالمها الطبيعية جبل زوما وجبل (أسو روك) وكلمة (أسو) تعني النصر بلغة (الأسوكورو) وهم السكان الأصليين الذين كانوا وما زالوا يقطنون المنطقة.

وصلنا أبوجا وقد مضى على انطلاق المفاوضات خمسة أيام كاملة، والمعلوم أن تلك الجولة قد افتتحها الرئيس النيجيري أولسنق أوباسانجو باعتباره رئيس البلد المضيف ورئيس الدورة للإتحاد الأفريقي وبحضور الرئيس دنيس ساسو رئيس جمهورية الكنغو والذي كان يرأس المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ECCAS، بالإضافة إلى الدكتور ألفا عمر كوناري رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي، كما حضرها وزير الخارجية النيجيري والتشادي والمبعوث الخاص للرئيس الإريتيري واليوغندي ومبعوث الزعيم الليبي، كان أيضاً هناك ممثل الأمين العام للأمم المتحدة وأمين عام الجامعة العربية وممثل الولايات المتحدة الأمريكية وممثل الإتحاد الأوروبي وممثل بريطانيا وهولندا

وفرنسا وكندا. كان فندق المريديان الرائع هو المقر لتلك المفاوضات، وهو فندق يقع في القطاع رقم (١١) من مدينة أبوجا وعلى شارع (تفاوا بليوا) الرئيس النيجيري الأول بعد الاستقلال في العام ١٩٦٠م، فندق المريديان تحوّل الآن إلى اسم (نيكون لكشاري).

في اليوم الثاني للمفاوضات عقدت الأطراف جلسة مغلقة بحضور الرئيس النيجيري والوساطة وتم فيها الاتفاق على جدول الأعمال والذي سيتناول الشئون الإنسانية والمسائل الأمنية والقضايا السياسية ثم المسائل الاجتماعية والاقتصادية. بيد أن التفاوض في الجولة انحصر في المسائل الإنسانية والأمنية نظراً لأولوية ذلك في حينها، والهدف من ذلك هو الوصول إلى توقيع بروتكولات تعزز اتفاقية ٨ أبريل ٢٠٠٤م التي تمّت في أنجمينا في نفس الشأن، وتُوسّع من مساحة الالتزام والتحرك للقوات الأفريقية التي وصلت طلائعها ومخططاً لها أن تواصل في التوافد تباعاً في الأشهر المقبلة. كان حجم ومستوى تمثيل المجتمع الدولي كبيراً ومرتفعاً بحسبان أن الأزمة كانت في أوجها وأن الكفّة على مستوى الميدان العسكري كانت متوازنة ولكن حجم عمليات النزوح واللجوء شكّل الأولوية لدى الحاضرين من المجتمع الدولي لذلك فقد تركّز الترتيب الإستراتيجي للحركات حول استغلال ذلك بقدر كبير للوصول إلى بروتكولات مُلزِمة، خاصة فيما يتعلق بدور الحكومة ومليشياتها لأنهما المتهم الأوحد في قتل وترويع وتشريد المواطنين، ولعل فلسفة الحكومة في ذلك أنها ترى في استقرار المواطنين دعم للثوار لذلك فهي تريد تجفيف القرى من ساكنيها وتحويلهم إما إلى نازحين في المعسكرات أو إلى لاجئين خارج الحدود حتى تقطع الطريق أمام أي دعم يمكن أن يتلقاه الثوار من أهليهم في ظل استقرارهم وممارستهم لنشاطهم التقليدي في الزراعة والرعي وغيره، وهذه الإستراتيجية مبنية على الرؤية الحكومية لمعالجة الأزمة والتي تقوم على الحل الأمني كخيار أساسي.

خلال جلسات التفاوض التي كانت تتناول الملفين الإنساني والأمني، كان كل هم الحكومة أن تقنع الحضور بأن المشكلة هي قبلية بحتة وأنها تؤدي دورها في المعالجة على ذلك الأساس، ولم تترك الحكومة منبراً إلا وحاولت فيه التطاول على الحق، بل وسعت إلى تسويق تشخيصها الخاطئ للأزمة ومحاولة إقناع الناس بأن ما تطرحه من علاج هو الشافي، بينما طرحت الحركتان رؤيتهما التي كانت متوافقة في الملفين، حيث أكدتا بأن الأزمة سياسية بحتة وأن الحكومة هي التي تسعى إلى التهرّب من مسئوليتها في

القصور نحو الإقليم وذلك من خلال حشد المليشيات المسماة بالجنجويد لإحداث المزيد من الاضطراب وإصرارها في الاستمرار لتزييف الحقائق والانحراف بها عن مسارها التشخيصي الحقيقي. كبير الوسطاء الدكتور حامد الغابد كان رجلاً محايداً ونزيهاً وشفافاً وعاقلاً في إدارة المفاوضات، ولم يكن ذلك النهج مقبولاً لدى الوفد الحكومي الذي كان يرأسه الراحل الدكتور مجذوب الخليفة رحمة الله عليه والذي كان يفعل كل جهده للدفاع عن باطل بائن، وقد حشد من أبناء دارفور المنضوين في حزب المؤتمر الوطني الكثيرين وكأن يريد أن يقول بأن أبناء دارفور يمارسون وجوداً فاعلاً ومؤثّراً في سلطة المركز، كان ذلك مجرّد ذر للرماد في عيون المجتمع الدولي الذي يُدرك الحقيقة بوضوح، وقد استمات أولئك النفر من أبناء دارفور المتواجدين في الوفد الحكومي وهم الدكتور محمد يوسف عبد الله واللواء عبد الله علي صافي النور والدكتور عمر آدم رحمه والأستاذة أم بشاير محمود شريف والأستاذة حليمة حسب الله النعيم في الدفاع عن الباطل الذي ما كان ممكناً إخفاؤه.

المدهش حقاً أن من بين تلك المجموعة من كانت والدته في إحدى القرى التي هاجمها الجيش ومليشياته وكان قصف الطيران شديداً حين تدخّل جيش الحركة وطرد الجيش الحكومي والمليشيات وأنقذ تلك الوالدة ضمن من تم إنقاذهم من تحت قصف طائرات النظام علماً بأن أبنها كان عضواً في وفد الحكومة ويدافع عن أفعالها، بيد أننا لم نورد المثال هنا لنربط حصرية المطلوب إنقاذهم بضرورة أن يكونوا ذوي صلة بأعضاء وفود الحكومة أو مسؤوليها، وإنما قصدنا إعطاء الصورة المؤلمة لبعض المواقف المتناقضة. فيما أجد بعض العذر للأستاذ ميرغني منصور وهو أيضاً من أبناء دارفور ضمن الوفد الحكومي والذي لم يتفوه طوال المفاوضات بأي شيء للدفاع عن النظام بل كان صامتاً طوال جلسات التفاوض، ولعله آثر أن يكتفي بوجوده في الوفد وكأن لسان حاله يقول للحكومة يكفي وجودي حيث استكملت لكم الصورة التي تريدون من خلالها إقناع المجتمع الدولي بأن وفدكم يتشكّل من جميع ألوان الطيف القبلي في دارفور. كان الأولى بأبنا دارفور في المؤتمر الوطني أن يطالبوا حزبهم الحاكم بالكف عن أفعاله في إبادة الأبرياء بعد أن عجزوا عن إقناعه بتحمّل مسئولياته تجاه المظالم التنموية الواقعة على الإقليم الذي ينتمون إليه، بيد أنه ربما كان بعضهم يسعى لاستثمار الأزمة للمزيد من التقرّب وتحسين مركزه الأدبي والمادي، وما أبأسه من طموح. هذا لا يقلل من المواقف الإيجابية للبعض الذين تبنّوا بعض المواقف برفع

أصواتهم في وجه حزبهم وكثيرون آخرين آثروا الصمت وتقديم أضعف الإيمان فكانوا على الأقل بقلوبهم مع الحقيقة.

تميزت الجولة الثانية التي انعقدت في أبوجا بالتنظيم الجيد من نيجيريا وإن كانت ترتيبات الإتحاد الأفريقي نفسه فيما يتعلق بالتنسيق للجلسات التشاورية والإعدادية وتبادل الوثائق لم تكن بطموح الأزمة، كما كان هنالك وجود إعلامي معتبر لتغطية الحدث من وسائل الإعلام المحلية والدولية، وكان هنالك حضور نوعي لأعضاء وفدي الحركتين كما هو حال الوجود الدولي المكثّف، فيما عدا ذلك فقد انتهت الجولة بعد ٢٤ يوماً تم فيها حسم موضوعات البرتوكول الإنساني وأبرز البنود هو إنشاء وحدة المراقبة وتسهيل العمل الإنساني تحت إشراف بعثة الإتحاد الأفريقي وأن يكون مقر هذه الوحدة في مدينة الفاشر، وقد أبدت الحكومة كما الحال بالوساطة والمجتمع الدولي حرصاً لتوقيع البرتوكول المُنجز لكن الثوار رأوا ضرورة استكمال حسم البرتوكول الأمني وحينها يتم التوقيع على الاثنين معاً، وقد جاءت رؤية الثوار على خلفية الاستقراءات التي استوحتها من إستراتيجية الحكومة التي كانت تسعى إلى توقيع البرتوكول الإنساني فقط في اعتقاد منها بأن ذلك ما يهم اجتماعات مجلس الأمن التي ستنعقد في ١٨ سبتمبر ٢٠٠٤م، أي بعد يومين من ذلك التاريخ ثم التسويف والمماطلة في الحضور لأي جولة قادمة من منطلق اعتقادها بأنها يمكن أن تحسم الأمر بالعمل العسكري الذي كانت تجهّز له بشدة، واعتقادها بأن ما يَجعل المجتمع الدولي يولّد الضغوط ويبدي حرصاً على الدفع في اتجاه المفاوضات إنما هي المأساة الإنسانية الماثلة، وإذا ما تم توقيع البرتوكول الإنساني فإن اهتمام العالم بما يسعى إليه الثوار سيكون ضئيلاً. لم تُحقق الحكومة مرادها ولم يُعطّل عدم توقيع البرتوكول الإنساني حجم أعمال الإغاثة الجارية لأن ذلك يقوم أساساً على الالتزام باتفاقية ٨ أبريل في أنجمينا بالإضافة إلى التزام الأطراف بها.

لقد أرسلت الحكومة وفداً كبيراً من أبناء دارفور إلى مقر المفاوضات في أبوجا، وراعت في اختيار أعضاء الوفد أن يكونوا ذوي صلة مباشرة بأعضاء وفدي الحركتين من حيث صلاة القربى أو الزمالة المدرسية أو غيرها، ومنهم بالطبع رجالات من الإدارة الأهلية وقيادات اجتماعية، وذلك بغرض التأثير على أعضاء وفدي الحركتين أملاً في شق الصفوف، بيد أننا لا يمكن أن نجزم بأن كل الذين حضروا كانوا يتبنون هدف الحكومة أو رؤيتها، فقد كان بينهم من جاء ليتعرّف أكثر على رؤية الحركتين،

ومنهم من له مآرب أخرى أيضاً، وقد التقى الوفد بأعضاء الحركتين في اجتماع موسّع في فندق المريديان مقر إقامة وفدي التفاوض، تم فيه تبادل وجهات النظر حول الأزمة ورؤى الحلول ولما رأت الحكومة أن الوفد القادم قد بدأ يتأثر برؤى الحركتين بدلاً من التأثير عليهما برؤيتها، سارع إلى إعادة الوفد إلى الخرطوم قبل الموعد المقرر لعودته بيومين.

الحكومة استنّت سنة غير موجود أصلاً في عرف المفاوضات في العالم بين أطراف النزاعات بغرض خلط الأوراق، لم تعهد أي مفاوضات بين طرفين متنازعين أن تشهد استجلاب أي طرف وفوداً شعبية تحت أي مسمّىَ لأن المنبر هو منبر تفاوض وليس مؤتمر أو ندوة أو احتفال أو غيره من المناسبات المفتوحة، ولكن لأن الوساطة الأفريقية وبرغم حيادية كبير الوسطاء الدكتور حامد الغابد إلا أنها لا تملك أمر رفض حضورهم إلى أبوجا ولكنها قطعاً تملك حق منع حضورهم إلى مقر المفاوضات لأنهم ليسوا طرفاً مباشراً في النزاع والتفاوض وإن كانوا متأثرين به وجزء لا يتجزأ من المعنيين بنتائجه ومع ذلك لم تحرّك ساكناً، ولعل لذلك الكثير من الظنون التي ذهب إليها المراقبون. النظام فعل ذلك ليُعطي الانطباع وليرسّخ مفهوم أن الحركات المتفاوضة لا تمثّل أهل دارفور رغم إدراكها بأنها تتفاوض لانتزاع حقوقهم في تقاسم السلطة والثروة والتنمية والعدالة والتعويضات، وهي حقوق ليس للحركات فيها خصوصية في النصيب إلا فيما يتعلق بقدر ضئيل من المشاركة في السلطة بالإضافة إلى الترتيبات الأمنية. انتهت الجولة الثانية كما قلت في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٤م ثم غادرت الوفود أبوجا على أمل اللقاء في الجولة الثالثة حال إعلانها.

الجولة الثالثة في أبوجا

لم يمض وقت طويل حتى أعلن الإتحاد الأفريقي عن بدء الجولة الثالثة، فبدأت في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٤م واستمرت حتى ٩ نوفمبر ٢٠٠٤م، أي ثمانية عشر يوماً. المواضيع المطروحة في هذه الجولة لم تختلف في المضمون عن سابقتها، فقد انحصر التفاوض حول المسائل الأمنية بحسبان أنها الرديف للبروتكول الإنساني الذي اكتملت فيه عملية التفاوض في الجولة الثانية وفي انتظار التوقيع عليه، ولكن طبيعة التفاوض كانت أكثر حدة من ذي قبل، فقد احتد التفاوض في موضوع مليشيات النظام المسماة (الجنجويد) وكان إصرار وفدي الحركتين في ضرورة تثبيت تبعية تلك المليشيات للحكومة بأنها هي التي أسستها ودعمتها وتخطط لها وتشرف عليها أمر أقلق الوفد الحكومي كثيراً بل

وحاصره، وقد سعى وفد النظام الذي يقوده الدكتور مجذوب الخليفة جاهداً للتنصّل من تبعية المليشيات له لكن أنّى له أن ينجح في ذلك والوقائع على الأرض وشهادات الشهود من النازحين واللاجئين وتقارير قوات المراقبة الأفريقية والمستندات الدامغة التي تسرّبت من النظام واعترافات الأسرى من القوات الحكومية ومن تلك المليشيات كلها إثباتات لم تترك له أي مجال للتملّص من ذلك، وأخيراً تم تثبيت أن الجنجويد هم صناعة النظام وهم مليشياته وأن أغلب هذه المليشيات هي من مجموعات جلبتها الحكومة من بعض دول الجوار بالإضافة إلى بعض ممن كان متوجّساً من أهداف الثورة التي عملت الآلة الإعلامية الحكومية الضخمة في تصويرها وكأنها ضد بعض المكونات الاجتماعية لبعض القبائل في دارفور، فضلاً عن بعض الانحرافات في الخطاب السياسي لبعض قيادات الثوار والذي جنح في بعض الأحيان إلى دمغ القبائل العربية بإطلاق بمسمّى الجنجويد دون إدراك، وهو أمر غير حقيقي حيث أن الغالبية العظمى من القبائل العربية في دارفور لم تكن جزءً من مليشيات الجنجويد وأن شرائح قليله هي التي انضمّت إليها وهناك من انضم كما قلت تحت التوجّس من بعض خطابات الثوار أو لمصالح شخصية بحتة أو عدم دراية حقيقية بكل ما يجري، علماً بأن هناك مجموعات ليست عربية ولكنها أيضاً انضمّت إلى مليشيات النظام، بيد أنني كنت دائماً أقول أن الجنجويد الحقيقيين هم قيادات النظام الحاكم وليس المغرر بهم من البسطاء.

تعثر التفاوض في الأيام الثلاثة الأخيرة من الجولة الثالثة بسبب تعنّت الحكومة برفضها الاعتراف بالجنجويد ورفضها إدراج المصطلح في البروتكول، والحقيقة أن ذلك الرفض لم يلق إلا الاستهجان بحسبان أن الجميع يدركون الحقيقة، وأن الجنجويد كانوا واقعاً قائماً وجزء لا يتجزأ من النظام، وبالتالي ليس هناك من معنى للرفض فيما إذا أردنا الوصول إلى بروتكول يعالج الظاهرة ويعزز الوضع الأمني المنشود. سافر كبير مفاوضي الوفد الحكومي د. مجذوب الخليفة إلى الخرطوم للتشاور ثم عاد بعد ثلاثة أيام في محاولة لتخفيف بعض النصوص في البروتكول لكنه لم يفلح تحت إصرار الحركتين، وقد جاءت تلك النصوص بعد اجتماع مطوّل استمر حتى الساعات الأولى من الفجر بين ممثلي الحركتين ووزير الخارجية النيجيري أوليمي أدينجي وتم بموجب ذلك الاتفاق على النصوص النهائية لبروتكول تعزيز الشأن الأمني في الإقليم، ويجدر بالذكر أن البروتكولين قد تم توقيعهما في ٩ نوفمبر ٢٠٠٤م بحضور الرئيس النيجيري ووزير خارجيته والوساطة الأفريقية والوسيط التشادي والمسهّل الليبي وشركاء أبوجا

من المجتمع الدولي في احتفال مبسّط لكنه محضور بشخصيات لها وزنها الدبلوماسي ووسائل الإعلام المحلية والعالمية. حيث وقّع عن حركة تحرير السودان الأمين العام مني أركو مناوي بعد اعتذار كبير المفاوضين الدكتور شريف عبد الله حرير، كما وقّع عن حركة العدل والمساواة كبير المفاوضين أحمد تقد لسان بينما وقّع عن الحكومة السودانية الدكتور مجذوب الخليفة رئيس وفدها وبالطبع وقّع عن الوساطة الإفريقية السفير سام إيبوك وعن الوسيط التشادي السفير أحمد علامي، كانت تلك آخر جولة لكبير الوساطة الأفريقية الدكتور حامد الغابد الذي ذهب وترشّح للرئاسة في النيجر لكنه لم يوفّق وتمت الاستعاضة عنه بالدكتور سالم أحمد سالم التنزاني الأصل.

الجولة الرابعة في أبوجا

انتقلت المفاوضات في الجولة الرابعة إلى فندق الشيراتون، وهو فندق فخيم أيضاً ويقع على الطريق المسمّى على فنانة الفخار النيجيرية الشهيرة (لادي كوالي) في حي مايتاما الشهير، وهو الحي الذي توجد فيه معظم السفارات والبعثات الدبلوماسية في أبوجا. كان من الطبيعي وبعد أن تجاوز الطرفان مرحلة الاتفاق على المسائل الإنسانية والأمنية ورغم أن تطبيق تلك الاتفاقيات دائماً ما كان يصطدم بعقبة عدم التزام الحكومة بحسبان أن الالتزامات هي من صميم مسئوليات الحكومة لكونها هي التي تمسك بالكثير من الأمور، وأن تلك الالتزامات هي في الأصل استحقاقات متمثّلة في تأمين الأمن والرعاية والإغاثة وغيرها من المسئوليات التي فشلت الحكومة في توفيرها طواعية لمواطنيها قبل وأثناء الأزمة، كما أن الحكومة ومباشرة بعد توقيع بروتكولات التعزيز للشأنين الإنساني والأمني في الجولة الثالثة، قامت بشن هجوم على مناطق (بليل وعِشمة) وهي مناطق ضمن سيطرة الثوار. برغم كل شيء لم يمنع هذا القصور من أن يبدأ الطرفان في مغازلة الخطوط العريضة لإعلان المبادئ، حيث قدّمت الوساطة بعض الرؤى لجس النبض، وتم خلال الجولة إجراء بعض المفاوضات عليها وإن لم تكن بشكل مفصّل. إعلان المبادئ المستهدف من طرف الحركتين هو عبارة عن بنود صريحة وملزمة للمبادئ العامة لمعالجة القضايا الرئيسة للأزمة وجذورها المتمثّلة في تقاسم السلطة وتقاسم الثروة ثم معالجة إفرازات الأزمة المتعلقة بالترتيبات الأمنية ومسائل التعويضات وحقوق الحواكير. أما من حيث وجهة نظر الحكومة فقد كانت تبحث عن إعلان للمبادئ تتم صياغته بمفردات مثل تلك التي ترد في صياغة التوصيات في المؤتمرات التي درجت على إقامتها داخل السودان وتحت مسميات كثيرة لتمييع

القضايا، وهي صياغات غير ملزّمة وتتيح الفرصة للمراوغة والتنصّل والتعلل بمبررات كثيرة سواء أثناء المفاوضات التفصيلية أو عند البدء في طرح المسائل السياسية للتفاوض.

الجولة الخامسة في أبوجا

اختلفت الجولة الخامسة في إرهاصاتها والإعداد لها وفي فعالياتها، فقد وضعت الوساطة الأفريقية ثقلها في أن تتمكن من الوصول إلى اتفاق إعلان المبادئ فيها لا سيما وهي تعتقد أن التفاوض قد بدأ يطول رغم قصر عمر الجولات. كما فعل المجتمع الدولي الشيء نفسه تحت ضغوط منظمات المجتمع المدني وضغوط شعوبها التي تشاهد المأساة الإنسانية المتزايدة. الحكومة السودانية كانت تدرك بأن الخروج بإعلان مبادئ قوي المضمون وواضح الصياغة في البنود والعبارات سيكون ملزماً لها في الجولات التي ستتناول المواضيع الحية في تقاسم السلطة والثروة والترتيبات الأمنية النهائية، ولذلك ظلّت تعمل وبشكل مكثّف إلى تقسيم الحركات وتفتيتها، بل وزرع عناصر موالية لها ضمن وفودها المفاوضة، مستغلة بعض نذر توجسات المؤثرات القبلية التي ظلّت تعتري مفاهيم رؤساء الحركات وبعض قياداتها، وقد نجحت في ذلك، حيث زرعت عدداً من الموالين لها والذين لعبوا أدواراً كبيرة في تشكيل ملامح تفريغ قوة الحركات التفاوضية من عناصرها الأساسية. لقد جاء رئيس حركة تحرير السودان عبد الواحد محمد أحمد النور بوفد يتكون من ٤٠ عضواً إلى ابوجا بطائرة ليبية قادماً من اسمرا وعبر طرابلس، كان معروفاً أن اسمرا قد شهدت جدالاً قوياً بين عبد الواحد نور وخميس عبد الله أبكر نائب رئيس الحركة ومني أركو الأمين العام لما قام به عبد الواحد نور من تجاوز لعرف تشكيل وفد الحركة في كل الجولات، فقام بإعداد قائمة من عنده دون الرجوع للجنة الرباعية المناط بها هذه المهمة وقام بإرسالها إلى الإتحاد الإفريقي، لم يتردد الأخير في اعتمادها واستكمال حجوزات الطيران للوفد وكل الترتيبات اللوجستية للوصول إلى أبوجا.

تم كل ذلك دون علم اللجنة الرباعية المنوط بها إعداد وفود التفاوض للجولات المختلِفة ودون علم نائب رئيس الحركة ودون علم الأمين العام ودون علم كبير المفاوضين، في ذلك الوقت كانت اللجنة الرباعية في أسمرا قد أعدّت قائمة الوفد وأرسلته بخطاب وقّعه خميس عبد الله أبكر نائب رئيس الحركة، وبوصول الخطاب إلى رئاسة الإتحاد الأفريقي في أديس أبابا، أفاد الأخير في ردّه بأنه قد تلقّى قائمة وفد الحركة

منذ أيام من رئيسها عبد الواحد نور، سبّب ذلك الوضع حَرَجاً كبيراً حيث كيف يمكن لحركة بتلك المكانة أن تقع في مثل هذا التناقض والتضارب، ورغم أن بوادر عدم التناغم في قيادة الحركة كان بائناً لدى الوساطة الأفريقية إلا أنه لم يكن مؤمّلاً أن يبلغ ذلك المدى الذي يبيّن العشوائية وعدم الامتثال للحدود الدنيا من التوافق.

لم يرض الفعل الذي تم من رئيس الحركة نائب رئيس الحركة ولا أمينها العام ولا حتى أعضاء اللجنة الرباعية وأجروا اتصالات لاستفساره عن مغزى ذلك التصرّف وقد كان حينها موجوداً في نيروبي – كينيا، لم تكن ردوده مقنعة لذلك طلبوا منه الحضور إلى أسمرا لمناقشة الأمر وحسمه في إطار القيادة المتواجدة كلها في ذلك الوقت في أسمرا، القيادة الليبية لم تدّخر جهداً فوفّرت طائرة خاصة تقل رئيس الحركة من نيروبي إلى أسمرا، وصل عبد الواحد نور وبمعيته فوق الثلاثين عضواً غالبهم ضمن القائمة التي سبق أن أرسلها إلى الإتحاد الأفريقي. اجتمع القادة الثلاثة في أسمرا لم يكن رئيس الحركة يملك من الحجج والضرورة ما يمكن أن يقنع به نائبه وأمينه العام واللجنة الرباعية بتصرّفه منفرداً في شيء هو نفسه كان طرفاً في إقراره ومن صميم ما تم الاتفاق على أنه اختصاص اللجنة الرباعية.

تم معالجة الأمر وانتهى إلى كتابة خطاب آخر إلى الإتحاد الأفريقي تم تذيله بتوقيع القادة الثلاثة حتى لا يتركوا أي مجال للإتحاد الأفريقي للتأويل يخطرونه بإلغاء القائمة التي أرسلها رئيس الحركة واعتماد القائمة التي سبق أن أُرسِلت إليه بخطاب نائب رئيس الحركة. يُعطي هذا الحل الانطباع إلى أن أزمة القيادة في الحركة أزمة عميقة ومتنامية، لم يتأخر عبد الواحد نور طويلاً في أسمرا التي غادرها مع كامل الوفد الذي رافقه بالطائرة التي خصصتها له القيادة الليبية وبقيت معه عدة أيام في أسمرا، غادر إلى ليبيا ومن هناك إلى أبوجا. تساءل الكثيرون من أعضاء الحركة عن مغزى تخصيص القيادة الليبية لطائرة تبقىَ لعدة أيام يتنقّل بها رئيس الحركة مع وفد كبير هو أصلاً موضع خلاف داخل الحركة، وليس خافياً على القيادة الليبية خباياه مع حقيقة أن ليبيا هي المسهّل في المفاوضات ولم يكن ذلك الفعل الذي يُعطي الانطباع بأنه يعمّق الخلاف يمكن أن يكون تسهيلاً للمفاوضات بأي حال من الأحوال، شكّل ذلك التساؤل علامة استفهام حُلّت شفرتها في أبوجا عندما احتدم الخلاف هناك بإصرار عبد الواحد نور مرة أخرى على اعتماد وفده الذي رافقه، لم يرفض الإتحاد الأفريقي لكنه رفض استضافة ٧٥ عضواً للحركة بحجة أن العدد المخصص لكل حركة ٣٥ فرد، فقامت القيادة الليبية

بتحمّل تكاليف إقامة ما يقارب ٤٠ شخصاً هم الذين جلبهم عبد الواحد نور معه.

لم يكتف عبد الواحد نور بأنه خرق ذلك الالتزام الذي أبرمه مع رفاقه في القيادة في أسمرا فيما يتعلق بموضوع وفد التفاوض للجولة الخامسة، بل أصرّ على أن يكون ذلك هو وفد الحركة الرسمي للتفاوض، وقام بتسمية الراحل الدكتور عبد الرحمن موسى أبكر الذي لم يحضر أي جولة من جولات التفاوض من قبل، قام بتسميته كبيراً للمفاوضين بديلاً عن كبير المفاوضين القائم أصلاً، حدث ذلك بالتزامن مع تراخي الإتحاد الأفريقي في استكمال ترتيبات حضور الأخير ومعه ١٧ آخرين من أعضاء الوفد الرسمي للحركة لمدة عشرة أيام منذ انطلاقة الجولة، كانت أهمية الجولة الخامسة تكمن في أن الأطراف جميعها بما فيهم الشركاء يمنون التوصّل لإعلان للمبادئ يمهّد للمرحلة المقبلة من التفاوض في جذور الأزمة المتعلّقة بالسلطة والثروة، ولم يكن الإتحاد الأفريقي بريئاً في تأخير وصول كبير المفاوضين وبقية أعضاء الوفد الرسمي، حيث كانوا يصنّفونهم ضمن صقور التفاوض أو من يقال عنهم أنهم متشددون (hard liners) تجاه القضايا والمطالب الرئيسة، وبالتالي تأخيرهم أو بدء التفاوض دونهم هو محل قبول ورضي عندهم، ثمة مجموعة عوامل متناقضة لكنها توافقت متزامنة وهي أن أكثر ما كان يؤرّق مضجع عبد الواحد نور هو ما يمكن أن يقال عليه (زغاوه فوبيا) التي تنتابه باستمرار وتشكّل قراراته، وتوافق ذلك ربما مصادفة مع حاجة الحكومة إلى إبعاد من تسمّيهم بالمتشددين في التفاوض عن الجولة لتتمكن من الوصول إلى إعلان مبادئ لا يحمل أي صياغات إلزامية ويسّهل عليها الجولات الحاسمة القادمة، وتزامن ذلك مع رغبة كثير من المجتمع الدولي ممن يريدون تسجيل نجاحات فردية كما هو الحال بالنسبة للوساطة الأفريقية التي غاب عنها الدكتور حامد الغابد منذ الجولة الرابعة وبالتالي غاب ذلك الحياد الفعلي الذي تمتّعت به في الجولات السابقة، بالإضافة إلى رغبة أخرى للمجتمع الدولي تمثّلت في أمنيتها بأن لا يحمل إعلان المبادئ بنوداً غاية في الإلزامية بما لا يعقّد الوصول إلى اتفاق لا يضعهم في حرج مع محاصصة اتفاقية نيفاشا، وبالتالي يجعل الحكومة تعيد النظر في التزاماتها السابقة معهم. هذه الحزمة من المتناقضات التي توافقت في لحظة، هي التي شكّلت تلك البداية الضعيفة للتفاوض حول إعلان المبادي على الأقل من طرف حركة تحرير السودان في ظل غياب كادرها التفاوضي الرئيسي ومنهم كبير المفاوضين، بيد أن النتيجة المترتّبة لضعف منتوج التفاوض لم يكن منظوراً لدى عبد الواحد نور وإلا لوقف إلى مصاف المطالبين بتأجيل البدء في الجولة، لقد سبق

السيف العزل وبدأت الجولة وانعكس الناتج في مخرجات التفاوض خلال خمسة أيام، حيث اتفق الطرفان على تسعة بنود في الإعلان وهو أمر يدعو إلى الريبة ولكن لحسن الطالع أن البنود التي تم الاتفاق عليها لم تكن تشكل عقبة كبيرة أمام صد العودة إلى طرح القضايا المفصلية فيما بعد عند وصول كبير المفاوضين وبقية أعضاء الوفد، ومن ثم تصحيح المسار وفرض صياغات فيما بعد سعى الوفد الحكومي بقوة إلى إبعادها لكنه أخفق. قد يتساءل القارئ ويقول أين وفد حركة العدل والمساواة من كل ذلك، وفد حركة العدل والمساواة متواجد منذ بدء الجولة، علماً بأن الجولة قد انطلقت بتأخير ثلاثة أيام عن الموعد المحدد سلفاً لها، ويعود ذلك التأخير إلى إصرار بعض أعضاء الوفد الرسمي لحركة تحرير السودان الذين صادف تواجدهم في تشاد أن يتمكنوا من الحضور مبكّراً إلى أبوجا، هؤلاء وقفوا بشدة مطالبين بتأخير البدء إلى حين حضور كبير المفاوضين وباقي أعضاء الوفد السبعة عشر، بيد أن الوساطة الأفريقية والمجتمع الدولي والوفد الحكومي وحركة العدل والمساواة وعبد الواحد نور، جميعهم وقفوا منادين بضرورة بدء الجولة دون انتظار الذين لم يصلوا بعد من أعضاء وفد حركة تحرير السودان معللين بأن هناك أكثر من ٤٠ من أعضاء الحركة ولا مبرر للتأخير، ولم يتمكّن المنادين بتأخير بدء الجولة سوى كسب ثلاثة أيام لم تُسعف في وصول الأعضاء الذين كانت الوساطة ضالعة بشدة في تأخير حجوزاتهم.

دون أن ندخل في تفاصيل أكثر في الملابسات، إلا أن الحكومة السودانية كانت سعيدة بما حدث لأنه يصب في توجهها الدائم بالسعي إلى تقسيم الحركات، وربما كان لها القدح المعلّى في التخطيط والتنفيذ والحصاد بدراية المنفذين أو بعضهم أو دون درايتهم. كان يمكن لتلك الأحداث أن تنسف الوصول إلى صياغة إعلان مبادئ قوي وملزم للحكومة لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار تعمّد تأخير وصول المفاوضين الأساسيين في الوفد الرسمي للحركة، وتعمد أيضاً البدء في التفاوض بمن حضروا مع احتفاظنا الكامل بحقّهم في الاحترام والتقدير.

إبعاد تشاد من الوساطة

هنالك حدث آخر لا يقل أهمية أيضاً وهو التآمر من الجميع على إبعاد تشاد من الوساطة بحجج في حقيقتها كانت واهية ومنها شكوك المجتمع الدولي بأنها تدعم الحركات الثورية، وقد توافقت آراء كل المتواجدين في منبر التفاوض حينها بدءً بالوساطة الإفريقية والمجتمع الدولي، والحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة

وعبد الواحد نور رئيس الحركة، جميعهم اتفقوا على إبعاد تشاد عن الوساطة بشكل نهائي وإن لم يكن جميعهم ينطلقون من نفس المبررات لكنهم توافقوا على الإبعاد، ولم يكن أمام تشاد حيلة فاستسلمت لذلك القدر لكنها بلا شك تملك الكثير من أوراق اللعبة حتى وإن نجح إبعادها وهو ما يجعل احتمال كمونها وارداً في مقبل الأيام، لكن حركة تحرير السودان بدون رئيسها عبد الواحد نور هي الوحيدة التي وقفت ضد هذا التوجه وأصرّت على بقاء تشاد في الوساطة من منظور إستراتيجي بعيد، والحقيقة أن الرافضين من غير حركة العدل والمساواة وعبد الواحد نور كانوا يرسمون إلى خلق جفوة بين الحركات الثورية وتشاد من منطلق فهمهم بأن ذلك في المستقبل سيغلق فرص الحركات من الاستفادة من الحدود الواسعة بين دارفور وتشاد وفرص أي مساعدة يمكن أن تقدمها لهم تشاد في يوم ما، وان ذلك يمهد للجميع أن يحققوا حلاً عاجلاً للأزمة حيث تجد الحركات الثورية أنه لا عمق لها إذا تمادت في الإصرار على الحقوق الرئيسة. حركة تحرير السودان عندما رفضت ذلك التوجه من الجميع وأصرت على بقاء تشاد في الوساطة رغم أنها لا تتلقى أي مساعدة ملموسة وفعّالة من تشاد سوى ما يفرضه دورها عليها من التعامل كوسيط مثل استقبال الوفود على أراضيها وواجب الضيافة، إلى أن نظرتها كانت أعمق وأبعد من مجرد البحث عن مساعدات قد تأتي وقد لا تأتي، فالذين رفضوا وسعوا إلى إبعاد تشاد لم ينظروا حتى إلى أن تشاد تستضيف على أراضيها أكثر من أربعمائة ألف من اللاجئين برغم إمكاناتها المتواضعة، وأن طرد تشاد بتلك الطريقة المهينة كان لا بد أن يكون له تبعاته تجاه اللاجئين وتجاه الحركات أيضاً، بل وتجاه العلاقات المستقبلية بين البلدين، بيد أن المفارقة الكبيرة هي أن تشاد فيما بعد انقلبت وجعلت حركة تحرير السودان هي ألد أعدائها وقطعت العلاقات معها وقفلت مكتبها وأمرت الذين حضروا في طريقهم إلى مؤتمر حسكنيتة بأن يغادروا أراضيها خلال عشرة أيام، في نفس الوقت قرّبت الذين كانوا يوماً أكثر المناوئين لوجودها ضمن اللاعبين في الأزمة ومع ذلك نقول أنه من الطبيعي أن تعود علاقاتهم إلى بعض لأن البعد الإستراتيجي هو الذي ينبغي أن يسود، ولكن ليس من شيء شديد الغرابة في مجمل ما حدث من القيادة التشادية حتى وإن تعللنا ببعض استهجاننا لأن كل ذلك يندرج ضمن ألاعيب السياسة وتقلباتها.

لقد قلنا أن الجولة الخامسة كانت جولة حادة في أحداثها ومفاوضاتها، وقد بلغت الأمور مبلغاً عويصاً في الأيام الأخيرة من الجولة، وبدا أن الجميع مدرك ضرورة

الوصول إلى إعلان المبادئ بأي صورة في تلك الجولة، ولعل مسألة الحواكير قد شكّلت أكثر عقبة في الوصول إلى صياغة مرضية للأطراف، وبين الحركة الدائبة في أروقة فندق شيراتون شهد الجميع أوقاتاً عصيبة من الشد والجذب والسجال والتذمر والإحباط والتفاؤل، وبدا أن الجميع قد وافق على شبه صياغة نهائية للأمر، حتى أن البعض قد بدأ يبشر وسائل الإعلام بأن التوقيع على الصيغة النهائية بات قاب قوسين أو أدنى، بل أن الرفاق في حركة العدل والمساواة قد حددوا لها ساعات في ذلك اليوم وهو يوم ٣ يوليو ٢٠٠٥م ضمن التسابق الإعلامي المشروع بين الحركتين مما حدا بالدكتور علي عبد السلام التريكي المبعوث الليبي أن يُعلن للإعلام بكل ثقة بأن التوقيع قد تم الاتفاق على يومه وساعته، ولكن سرعان ما عاجل الأستاذ محجوب حسين محمد الذي كان حينئذ الناطق الرسمي باسم حركة تحرير السودان، عاجل الجميع بتصريح قال فيه أن حركة تحرير السودان ما زالت ثابتة على صياغتها من بعض البنود وفي مقدمتها مسألة الحواكير وأنه لا يتوقع توقيعاً في الموعد الذي حددته بعض التصريحات، وهكذا مرة أخرى ينزل الجميع عند رأي حركة تحرير السودان، فقد كان معلوماً لدى الجميع بأن السلام دون موافقة هذه الحركة التي كانت في ذلك الوقت تُمثّل القوة العسكرية الضاربة على الأرض أمر مستحيل التحقيق والنجاح، بيد أن هذه النظرية ما كانت إلا حلقة من سلسلة عوامل نُدرك سلفاً كما ثبت أخيراً بأنها لوحدها لا تؤسس قواعد ثابتة ولا تشكل ضمانة شاملة للسلام والاستقرار، لا سيما في ظل التخبط في كيفية استخدامها وعشوائية تسخيرها مما مكّن النظام فيما بعد من بسط سيطرته على كل دارفور تقريباً.

بعد يومين آخرين من سجال التفاوض أي في ٥ يوليو ٢٠٠٥م تم الاتفاق على آخر بنود إعلان المبادئ، ورغم انه كان لحركة تحرير السودان تحفظاتها على بعض البنود في إعلان المبادئ والتي ترى أنه تم التعجّل في الموافقة عليها في بداية الجولة بغياب القسم الأكبر من مفاوضيها الأساسيين، إلا انها لم تشأ الرفض المطلق لطالما أن الجميع حينها قد اعتبرها بنوداً حازت على موافقة الطرفين حتى وإن تخللتها بعض المثالب التي أضعفت نصوصها الإلزامية، لكن أخيراً رأى إعلان المبادئ النور. اشتمل إعلان المبادئ على أهم أربعة بنود هي، تقاسم السلطة وتقاسم الثروة والترتيبات الأمنية وإقرار الحقوق التاريخية في الأرض (الحواكير) وكل ما جاء في الاتفاقيات السابقة.

سنتناول بشيء من الاقتضاب والاختصار أهم أحداث ونتائج الجولة السادسة ثم

نقفز إلى الجولة السابعة والأخيرة، ومعلوم أن الجولة السادسة هي الجولة التي كانت حركة تحرير السودان قد طالبت بتأجيلها حتى تتمكن من عقد مؤتمرها، المؤتمر الذي كان قد تواثق على إقامته في الميدان أطراف الخلاف داخل الحركة وهما الرئيس والأمين العام وكان ذلك في يناير ٢٠٠٥م في اسمرا من خلال الوثيقة الموقّعة عليها وبشهادة الحكومة الإريتيرية والحركة الشعبية لتحرير السودان وأعضاء لجنة المعالجة، علماً بأن المؤتمر قد عُقِد في مدينة (حسكنيتة) في شرق دارفور دون حضور رئيس الحركة عبد الواحد نور والموالين له وكذلك غياب نائب رئيس الحركة خميس عبد الله والموالين له، بينما تمخض المؤتمر عن اختيار مني أركو مناوي رئيساً، وتم استكمال تشكيل مؤسسات الحركة وفقاً للدستور الذي أجيز في ذلك المؤتمر. في الجانب الآخر بدا للجميع وكأن هذا هو الانقسام الأول لحركة تحرير السودان، لا نريد أن نخوض في تفاصيل كثيرة حيث سبق أن تناولنا ذلك في فقرات سابقة وبدأنا هنا بهذا المدخل المختصر للربط لكن تركيزنا في هذا الفصل على جولات التفاوض. قلنا أن الأطراف جميعها بما في ذلك الوساطة الأفريقية والحكومة والمجتمع الدولي وحركة العدل والمساواة وفصيل عبد الواحد نور قد رفضت طلب الحركة بتأجيل الجولة السادسة إلى ما بعد مؤتمرها. والحقيقة قد يتساءل أحد لماذا لم تأبه الوساطة بالقوة العسكرية التي ما زالت إلى جانب الحركة الغائبة، الإجابة ببساطة هي أن الرافضين برغم إدراكهم بتلك الحقيقة إلا أنهم كانوا يراهنون على إرهاصات ما يمكن أن يخرج به المؤتمر من مزيد من الخلافات بين القيادات العسكرية وبالتالي إضعاف وحدة القوة العسكرية التي تميّز الحركة وتمنحها هذا العامل المهم، لذا كثيرون كانوا يراهنون على أن رفضهم سيقود إلى تحقيق ذلك الانقسام من خلال إشعار الطرف الرافض لحضور المؤتمر وهو عبد الواحد نور بأنه مسنود من الوساطة والمجتمع الدولي معاً. وهكذا انعقدت الجولة السادسة دون غالب الوفد الرئيسي للحركة الذين ذهبوا للمؤتمر الذي تمخض عن أن أصبح مني اركو مناوي رئيساً بعد انتخابه، بيد أنه من داخل نفس المؤتمر برزت خلافات أخرى بين القيادات العسكرية والتي أثّرت لاحقاً في تشكيل السيل المتواصل من الانسلاخات لا سيما بعد توقيع اتفاقية أبوجا لسلام دارفور في ٥ مايو ٢٠٠٦م.

كان من المؤمل أن تتناول مفاوضات الجولة السادسة معايير تقاسم السلطة والثروة، وهي معايير تحدد بشكل قاطع ملامح النتائج التي يمكن أن تُفضي إليها الجولة السابعة في المواضيع أنفة الذكر. الحكومة السودانية بدورها كانت كعادتها حريصة على الخروج

بمعايير مائعة ولا تلزمها إدراكاً منها بأن إقرار المعايير بشكل قاطع قد يدخلها في دوامة مواجهة المجتمع الدولي بأنها ترفض السلام وفي نفس الوقت في حال موافقتها فإنها ستصطدم بحقيقة فقدانها للأغلبية التي توفرت لديها كمؤتمر وطني من خلال اتفاقية نيفاشا، فهي وفق تلك الاتفاقية تهيمن على كامل نصيب الشمال البالغ ٥٢٪ من السلطة، وأن إصرار حركات دارفور على معايير قوية سيفكك تلك الهيمنة وبالتالي تنهار آمالها في الإبقاء على أحادية السلطة لديها، لذلك وهي تدرك من جانب آخر بأن الحركة الغائبة هي أكثر المتشددين في التفاوض معها، لذلك ليس غريباً أن تعمل مع المطالبين بعدم الموافقة على تأجيل الجولة وعدم الاستجابة لرغبة الحركة التي كانت تنادي بالتأجيل إلى ما بعد انعقاد المؤتمر، ولعلها تدرك بأنها ستمرر ما تريد تمريره من أمر المعايير بما يتوافق وإستراتيجيتها للتمهيد للجولة الفاصلة، وقد كان لها ما أرادت من أمر المعايير التي أجيزت في الجولة السادسة وجاء فيها أن معيار السكان يؤخذ به إذا اقتضت الضرورة ذلك، وجملة (إذا اقتضت الضرورة) أعطى الحكومة صكاً من صكوك المراوغة زيادة على ما عُرفت بها أصلاً فاستخدمتها بشدة في الجولة السابعة، هذه الهنّة في أمر المعايير شكّلت فيما بعد عقبة كأداء للحركات في الجولة السابعة وساهمت في تعقيد أمر تقاسم السلطة والثروة معاً.

الجميع كان يترقب ما يمكن أن يكون عليه الحال من أمر الجولة السابعة التي بدلاً من أن تكون بين الحكومة وحركتين أصبحت الآن بينها وبين ثلاثة حركات. والواقع أن التصريحات التي كانت تطلقها قيادات الحركة القادمة من حسكنيته، كانت تشكل عقبة كبيرة في تفاؤل أي شخص نظراً لأن تلك التصريحات كانت تشير إلى عدم اعتماد أي حركة بنفس المسمى يقودها عبد الواحد نور باعتباره فاقداً للشرعية بعد أن رفض الالتزام بميثاق اسمرا لعقد المؤتمر ولم يحضر مؤتمر حسكنيته، ومن جانب آخر كانت الحكومة السودانية حريصة على تعميق هذا الخلاف، وبدا وكأنها رسمت إستراتيجيتها للجولة السابعة بناءً على هذه الفرضية. بالنسبة لحركة تحرير السودان/ حسكنيته كانت الأمور واضحة من جانب أن الجميع بما في ذلك المجتمع الدولي يساند تقوية حركة تحرير السودان/ عبد الواحد نور لمآرب كثيرة. في ظل هذا التوتر جرت محاولات من الولايات المتحدة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، وتلك كانت رسالة واضحة لحركة تحرير السودان/ حسكنيتة فيما ذهبت إليه من تسويق الشرعية التي خرجت من المؤتمر، الرسالة بأن الولايات المتحدة ورغم حضور ممثلها للمؤتمر والإشادة به إلا

أنها تقود هذه المساعي بمفهوم أن هناك فصيلين لحركة تحمل نفس الاسم وتسعى للتقريب بينهما خوفاً من أن ينعكس هذا التراشق بظلاله على الجولة السابعة وبالتالي في إفشالها من بدايتها، وذلك كان أقوى دعم لعبد الواحد نور.

الحقيقة أن الحكومة السودانية كانت ترغب في ذلك لأنها تعوّل على الزمن في تفكيك الثورة. انعقد اجتماع بضمانة الولايات المتحدة في الفاشر بين الفصيلين لتوحيد الرؤى رعته السيدة جنداي فرايز مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية، ولم يتوصل الاجتماع إلى نتيجة إيجابية، وانعقد اجتماع آخر بين الطرفين في نيروبي في نوفمبر ٢٠٠٥م برعاية السيد روبرت زرليك نائب وزيرة الخارجية الأمريكية، ولم يخرج اللقاء إلا بإعلان مقتضب وخجول، لكنه لم يلامس أس الخلاف وهكذا انعكس الخلاف على قواعد أبناء دارفور في كل مكان وتشاءم الجميع من أن الجولة ستفشل لا محالة.

جولة التوقيع - الجولة السابعة في أبوجا

مضت جولات مفاوضات عديدة منذ اندلاع النزاع المسلّح في دارفور بعد دخول الألفية وما قبل الجولة السابعة في أبوجا، فقد جرت تسعة عشرة جولة مفاوضات بين مباشرة وغير مباشرة، ولم يتم تناول القضايا الأساسية في كل تلك الجولات، وظل الوضع الإنساني والأمني متدهوراً رغم كل شيء، فلم تُنفّذ اتفاقية وقف إطلاق النار التي توصل إليها الأطراف في أنجمينا – تشاد في ٢٠٠٤م، ولا حتى البروتكولات التعزيزية التي تمت في الجولة الثالثة في أبوجا، وظل الوضع مضطرباً أكثر مما كان والحرب مستعرّة ومستمرة. في ظل هذا المناخ القاتم تم الإعلان عن بدء الجولة السابعة وهي أطول جولة مفاوضات دون انقطاع منذ اندلاع الأزمة، حيث استمرت لمدة ستة أشهر وأيام، وصلت الوفود جميعها إلى فندق شيدا المتواضع في كل شيء في العاصمة النيجيرية أبوجا والذي يقع على طريق سولمون لار في ضاحية أوتاكو (Solomon Lar Way, Utako District)، (د. سولمون لار هو السياسي النيجيري وعضو أول برلمان في نيجيريا بعد الاستقلال والحاكم الأسبق لولاية بلاتو أو الهضبة ومؤسس حزب الشعب الديمقراطي). كان للمجتمع الدولي حضوراً مكثّفاً لأهمية القضايا التي تتناولها الجولة، لم يكن أكثر المتفائلين يمكن أن يتصور نجاحاً لها رغم الحضور المكثّف، وذلك على خلفية الشقاق الذي أصاب حركة تحرير السودان بعد مؤتمر حسكنيتة وحضورهما لأول مرة كحركتين منفصلتين. والواقع أن الكثيرين

ارجعوا المفاصلة إلى الصبغة القبلية البحتة عطفاً على رئيسي الحركتين، بيد أن ذلك كان استنتاجاً مخلًّا بالحقيقة التي كانت أقرب إلى الطموحات الذاتية للقائدين، لكن برغم كل ذلك فوجئ الجميع بأن الحركتين قد تمكنتا وفي أول يومين بعد حضورهما إلى مقر التفاوض وبترتيب أمثل لأولوياتهما على توقيع وثيقة تنسيق قوي لدخول التفاوض برؤية واحدة ووفد واحد وكبير مفاوضين واحد، بل أن التنسيق في الرؤية التفاوضية قد شمل حركة العدل والمساواة أيضاً، وتشكّل فريق التفاوض المشترك تحت اسم (اللجنة العليا للتفاوض) حيث شاركت كل حركة فيها بتسعة أعضاء وتكون هي اللجنة المسئولة عن إدارة عمل التفاوض باسم الحركات، هذه المفاجئة كانت صادمة للحاضرين من أوجه كثيرة، فالحكومة السودانية قد أصيبت بصدمة كبيرة وهي ترى ما عوّلت عليه من أمنيات لانفجار الخلاف بأنه ينهار وفي لمح البصر، وآخرين ممن نهجوا نهجها أيضاً خاب ظنّهم، ذلك أن البعض كان يرسم إلى الوصول لأي اتفاق ومع أي حركة في هذه الجولة مهما كان الأمر مستغلين الخلاف وسيلة، وهو ما حدث بالطبع في نهاية الأمر، بل أن غياب حركة تحرير السودان بقيادة مناوي عن الجولة السادسة ومرور الجولة كما اشتهت الأطراف التي حضرتها جعل روح الإغراء يطغىَ على الوساطة ومن لف حولها والتعوّل على إمكانية التوصّل إلى اتفاق مع أي حركة في هذه الجولة أيضاً. لكن ذلك التنسيق المبكّر كان في الحقيقة قد أكّد بأن الحركتين قد استطاعتا ترتيب الأولويات بشكل أمثل وإن لم يرتق الأمر إلى إعادة وحدتهما، ولكن الخطوة بأهميتها وضرورتها بذرت بذرة من الأمل في نفوس المواطنين في دارفور وكذلك القواعد الجماهيرية للحركتين والذين ارّقهم ذلك الانقسام لبعض الوقت.

بدأ التفاوض على ثلاثة محاور متوازية، محور تقاسم السلطة ومحور تقاسم الثروة ومحور الترتيبات الأمنية. كان التنسيق يمضي قوياً داخل اللجنة العليا للتفاوض والخاصة بالحركات، ورغم وجود بعض المؤشرات التي تؤكد وجود مزروعين داخل بعض الحركات من المتعاملين مع الحكومة وممن ينقلون لوفدها كل صغيرة وكبيرة داخل اللجنة العليا من إستراتيجية للتفاوض بما في ذلك التكتيكات المعدة للجلسات مما أثّر كثيراً في تكتيكات الثوار في التفاوض، وقد تم تنبيه الحركات المعنية بذلك عن بعض تصرفات أعضائها ممن تم رصدهم وهم يترددون إلى السفارة السودانية في أبوجا ويعقدون اجتماعات مع مسئولين من وفد الحكومة بداخلها، بل وفي بعض الأحيان يعقدونها داخل غرف بعض أعضاء الوفد الحكومي في الفندق، لم يجد ذلك التنبيه

تجاوباً كبيراً من رؤساء تلك الحركات بالقدر الذي يعمل على إبعاد أولئك المزروعين أو المشكوك فيهم، بل ظل البعض ينكرها ويشكك في صحتها، ولكن خوفاً من أن يؤدي الإصرار إلى انفراط التنسيق فقد تم معالجة ذلك بحكمة الحفاظ على ترتيب الأولويات بالحفاظ على التنسيق والتقليل من بسط كل تكتيكات التفاوض في الاجتماعات التي يتواجد فيها المزروعون.

لقد كان ذلك من أصعب العقبات التي واجهتها الحركات في الجولة السابعة، ولعل عبد الواحد نور قد أدرك وعبّر عن غضبه في يوم التوقيع على الاتفاقية حين انسلخ نصف أعضاء حركته وانحازوا إلى الاتفاقية وأنشئوا فيما بعد ما عُرف بحركات المنحازين للسلام ضمن ترتيبات الراحل مجذوب الخليفة بعد عدة أسابيع من توقيع الاتفاقية (Delaration of commitment)، ومنها حركة تحرير السودان الإرادة الحرة التي أسسها الراحل الدكتور عبد الرحمن موسى أبكر والذي سبق أن اختاره عبد الواحد نور ليكون نائباً لكبير المفاوضين في الجولة السابعة ثم بعد انسلاخ حركته من لجنة التنسيق العليا عيّنه كبيراً لمفاوضيه وقد شغل بعد الاتفاقية منصب وزير دولة بوزارة مجلس الوزراء، وأيضاً حركة تحرير السودان جناح السلام التي أسسها المهندس إبراهيم محمود موسى مادبو والذي شغل بعد الاتفاقية عضوية مجلس السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور ورئاسة مفوضية إعادة التأهيل وإعادة التوطين، كما أسس فيما بعد حزب تحت مسمّى (السودان أنا) وخاض الانتخابات التي جرت في أبريل ٢٠١٠م. تلك الأحداث جعلت عبد الواحد نور يذهب في وصف ذلك بأن حركته كانت مخترقة دون أن يعلم وأنه علم مؤخّراً، لكن الحقيقة أنه تم تنبيهه بالاختراقات منذ وقت مبكّر لكنه تجاهلها. وعموماً فقد اعترف المهندس إبراهيم محمود موسى مادبو في لقاء في تلفزيون السودان بعد عام على وفاة الدكتور مجذوب الخليفة بأنه كان يجتمع به مراراً وتكراراً في غرفته في فندق شيدا إبّان الجولة السابعة للتفاوض للتفكر حسبما قال، ولا أدري إن كان ذلك يتم بتوجيه من حركته أو كان يتم بقرار شخصي بحت، بل أن ممارساته بعد الاتفاقية تدل على عمق العلاقة التي تربطه بالمؤتمر الوطني. بيد أن حركة العدل والمساواة أيضاً قد عزلت اثنين من منسوبيها تحت نفس الطائل. وحيث أن حركة تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي التي ما زالت التساؤلات تُطرح في كل مكان عن أسباب قبوله التوقيع على وثيقة لم تكن محل رضى، فقد كان من الطبيعي أن توصف بالكثير من الأوصاف الشائنة ليس أقّلها ما لاكته الألسن من القول بأنها باعت

القضية بثمن بخس، ومن يدري فلربما كانت هي الأخرى مخترقة وبقدر كبير سواء بدراية أو بغير دراية، بيد أن ممارسات العديد من قياداتها بعد الوصول إلى الخرطوم أكّدت حقيقة إما أن البعض كان مزروعاً أو أنهم انهاروا أمام طغيان الرفاهية ورغائب النفس وليس ببعيد مثل العلاقات الوطيدة التي نشأت بين الأمين العام للحركة مصطفى تيراب وبعض قيادات المؤتمر الوطني، بل أكثر من ذلك أفعاله وأقواله تجاه مبادئ الثورة، كما أن المكايدات بين بعضهم قد ساقتهم لهدم الموانع المبادئية ليقعوا في أحضان المؤتمر الوطني دون عابئين، وهو ما يجعلني دائماً أقول أن غربال الثورة كان يتميز بثقوب كبيرة لدرجة أنه يمرر الصالح والطالح معاً، وأن البناء التحصيني للكوادر داخل الحركات الثورية أيضاً لم يبلغ شأواً من النضوج، وأن التوجيه المعنوي كان رخواً إلى حد كبير، وأن البناء الفكري هو الآخر لم يتجاوز حدود ما يمكن أن نسمّيه النفوس اللوامة في استيعاب مضامين الثورة والاستئمان والثبات على مبادئها حتى بلوغ غاياتها.

قلت أنه رغم كل شيء ظل التمسك بالحقوق قوياً في الشهرين الأولين من الجولة، وبدا أن أي اختراق لصفوف الحركات بما يمكن أن يشكّل تجاوزاً لهذه الحقوق وكأنه نطح في الصخر، برغم أن مسار ملف الثروة كان يمضي بتسارع في العموميات، فقد كان مسئول ومنسّق الملف ورئيس جلسات التفاوض فيه عن الوساطة وهو أبلاسي أويدراقو وزير الشئون الخارجية السابق في جمهورية بوركينا فاسو والمستشار اللاحق لرئيس بنك التنمية الأفريقي، قد أصبغ على العملية التفاوضية في لجنة قسمة الثروة جواً انتقل بها من مناخ التفاوض السياسي من أجل التقاسم إلى مناخ حوار في المناهج الاقتصادية والسياسات الاقتصادية العامة، وقد أنزلق مفاوضو الثوار في ذلك المنزلق كثيراً بحكم أنهم جميعاً من الاقتصاديين وتناسوا مع غمرة انفعالاتهم المهنية أنهم هناك في منبر تفاوض سياسي يعقب نزاع مسلّح وذلك لانتزاع حقوق إقليم دارفور، وأن الأمر هنا يتعلّق بالتركيز على نصيب دارفور حصرياً، وأنهم لا يمثّلون بقية أقاليم السودان وغير مفوّضين عنهم، وأن المنبر ليس مكاناً للحديث عن السياسات والمناهج الاقتصادية من منظور التحاور العلمي الأكاديمي أو المهني برغم أهميته واحترامنا له لكن ليس ذلك مكانه، فالمعلوم أن المعالجات التي تتم لتقاسم الثروة في مثل هذه المنابر تكون محكومة بطبيعة النزاع وبالتالي هي معالجات انتقالية في شكلها ومضمونها ونسبها وهي أيضاً قد لا تكون عادلة بمنظار آخر غير منظار النزاع الثنائي لكنها تصمّم لمعالجة الأزمة، وكم أذكر أنني بعد محاولات الوساطة تضخيم نتائج ملف الثروة إعلامياً بأن

الملف قد تقدم وبلغ ٨٠٪ في أول شهر من التفاوض في محاولة منهم لرفع أسهمهم لدى الرأي الإقليمي والعالمي ومع إدراكي للحقيقة التي تخالف ذلك مضموناً، وبحكم أنني كنت كبيراً للمفاوضين فقد آثرت أن أحضر الجلسة التي تلت ذلك الإعلان مباشرة كما كنت أفعل مع ملف الترتيبات الأمنية من حين لآخر، منسق ورئيس الجلسة أبلاسي أويدراقو لم يكن يعرف أنني كبير المفاوضين وتلك كانت مصيبة أخرى للوساطة، طلبت الحديث وبدأت التذكير بأن الملف في حقيقته لم يتقدم خطوة في اتجاه مفهوم ومضمون تقاسم الثروة وأن النسبة المشار إليها لا تعبّر عن حقيقة التقاسم الذي نبحث عنه، قاطعني منسق الملف ورئيس الجلسة غاضباً قائلاً بأنهم ليس لديهم استعداد بأن يأتي شخص لم يحضر الجلسات السابقة ليعود بهم إلى الوراء بعد أن تقدّموا كثيراً، قلت له أولاً لسنا في مدرسة وعليه أن يزن أسلوب مخاطبته، وذكّرته بأننا هنا لسنا في مؤتمر اقتصادي ولا منتدى أكاديمي أو مهني، نحن هنا في منبر تفاوض بين طرفين خاضا حرب، وأنه يجب أن يعلم بأن دوره هو الوساطة وليس الوصاية، وأنه يمكن لأي طرف أن يغادر المنبر متى أحس بأن الوساطة حادت عن دورها بإصرار وواصلت في حديثي، ويبدو أن السفير بوبو نيانق أحد منسّقي الوساطة والذي كان يجلس بجانبه ذكّره خلسة بأن الذي يتحدث هو ليس عضواً في وفد لجنة الحركات لملف الثروة وإنما هو كبير المفاوضين، ولعله استدرك حينها أنه حاد عن دوره وعن دبلوماسية المخاطبة فعاد واستقام في حديثه بشكل منطقي.

عموماً ما كان يجري في اللجنة من تسارع وفق ذلك النهج، أوهم كثيراً الوساطة والمجتمع الدولي بأن ثمة تقدم هائل يُحرز في ملف الثروة وأرادوا أن يصدّقوا الكذبة وفعلاً مضوا في التصديق رغم أنهم يدركون الحقيقة، بينما الواقع أن القضايا الأساسية في الثروة والتي لها خصوصية بدارفور لم يُلامس منها شيء رغم ما يقال عن تقدّم في الملف الذي أشيع قبل نهاية الشهر الأول من التفاوض أن ٨٠٪ منه قد تم الاتفاق عليه، ورغم كل الذي كنت أردده بشكل متكرر وقلته في تلك الجلسة أو في الجلسات التحضيرية للجنة العليا المشتركة للحركات بخصوص رؤيتنا للتقاسم في الثروة والجداول والمعادلات المدروسة للتقاسم والمستندة إلى معلومات وأرقام وفق أسس ومرجعيات إلا أنه يبدو أن العديد من مفاوضي الحركات في ملف الثروة وبرغم محاولاتهم للاتساق مع مضمون التقاسم الذي عنيناه قد افتتنوا بضياء وهج المهنة وأطربوا كثيراً بنغمة تقدّم الملف التي عزفتها الوساطة فمضوا بنفس النهج وكثيراً ما يقود التخصص أصحابه، بيد

أن القليل منهم عادوا وأدركوا بعد مساجلات مكثّفة في اللجنة العليا للتفاوض الخاصة بالثوار أن التقاسم في الثروة لم يُلامس حتى الآن بشكل جوهري، وأن ما تم الاتفاق عليه ليس سوى نصوص في السياسات العامة يوجد الكثير منها في أضابير وزارة المالية في السودان دون تطبيق، وأنهم عليهم التركيز على نصيب دارفور كنسبة من الإيراد القومي العام فحسب، وهو الذي سيفي إلى حد ما حق النزاع.

أما ملف السلطة فالعقبات هي سيد الموقف في كل شيء ولم يتم إحراز أي تقدم يذكر فيه، منسق ملف السلطة في الوساطة وهو السفير برهانو دينكا الإثيوبي الأصل وهو ممثل سابق للأمين العام للأمم المتحدة لإقليم البحيرات وبورندي، كان رجلاً وقوراً في هيئته ومدركاً لماهية السلطة وتقاسمها لكنه كان يدير جلسات تفاوض السلطة كما لو كان بينه وبين الحركات الثورية خصام قديم، ونتيجة لذلك دخل في مجادلات كلامية عديدة خلقت بينه وبين الثوار جداراً من عدم الثقة، وكان ذلك كفيلاً بأن يقوّض فرص النجاح في الملف، ورغم أنه بعد عدة أسابيع غيّر من نهجه إلا أن التعصّب الحكومي هو الآخر لم يُمكّنه من تحقيق أي تقدم يُذكر في الملف رغم وضوح الرؤية فيه، وخلال تفاوض استمر لثلاثة أشهر لم يتم الاتفاق سوى على بند واحد فرعي في ملف السلطة ويتعلق بقبول الطلاب في الجامعات في دارفور، والحقيقة أن أي تقدم في ملف السلطة وبشكل حقيقي يعني أن المؤتمر الوطني سيفقد أغلبيته في السلطة وهو ما لا يمكن أن يحدث نظراً لتمسك الوفد الحكومي بضرورة المحافظة على أغلبيته التي اكتسبها من اتفاقية نيفاشا ٥٢٪، ولعله من دواعي الاستهجان أن ممثلي الحركة الشعبية الذين جاءوا ضمن الوفد الحكومي كانوا أكثر إصراراً على بقاء ما جاء في نيفاشا كما هو رغم التأكيد على أن التقاسم المعني هو يخص النسبة المخصصة للمؤتمر الوطني، وبالطبع على النظير تمسّك الثوار بمواقفهم العادلة القاضية بضرورة تقاسم تلك السلطة مع المؤتمر الوطني لأنه أُسيء استخدامها وأن ائتمانهم عليها أو تفويضهم بها لا تفرضه اتفاقية نيفاشا ولا أي اتفاقية غيرها، وإنما يخضع للتقاسم الذي فرضه النزاع القائم الآن لطالما حادوا عن الممارسة العادلة والراشدة منذ أن استولوا عليها بكاملها بانقلابهم في يونيو ١٩٨٩م ومارسوها بأحادية طوال تلك المدة. أكبر المعضلات التي أكدت عدم التقدم في ملف السلطة هو الموقف المشترك للوفد الحكومي وبداخله أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان والمجتمع الدولي في الوقوف معاً ضد مطلب الإقليم ونائب الرئيس، قد يجد الناس في دارفور تفسيراً لموقف الوفد الحكومي لكن ليس من السهل تفسير وتبرير

وهضم موقف ممثلي الحركة الشعبية الـرافض، علمـاً بـأنهم وحـركتهم سيكونون أول المستفيدين من وجود نائب رئيس من دارفور ضمن مؤسسة الرئاسة التي كانت تقتصـر على عضوين من المؤتمر الوطني هما الرئيس عمر البشير ونائبه علي عثمـان طـه وعضـو من الحركة الشعبية هو النائب الأول سيلفاكير ميارديت، بيد أن موقف المجتمع الدولي المعروف في المفاوضات بشركاء أبوجـا، وكـان يُسـمّى أصـدقاء الإيقـاد إبـان اتفاقيـة نيفاشا، ظل حريصاً هو الآخر على التأثير في مفاوضات دارفور بما يكفّـل الحفـاظ عـلى المحاصصة الواردة في اتفاقية نيفاشا وذلك من خلال الوصول إلى اتفاقية تتيح للمـؤتمر الوطني أن يكون هو المهيمن وهو الذي يُحدد لأهل دارفـور مـا يـرى مـن مشـاركة في السلطة بما لا يؤثّر بشكل مباشر على دوره والتزامه الأحادي هنـاك، وبالتـالي فقـد كـان ملف السلطة ملفاً بدأ بتعقيداته حيث أعلن كل طـرف رؤيتـه واسـتمر بتعقيداتـه حيـث تمسّك كل طرف برؤيته، لكنه انتهى بفوز النظام حين تراجع مني أركو مناوي عن الرؤية التفاوضية المشتركة والبرنامج التفاوضي المشترك ووقّع على الوثيقة، ومهما جاءت من تبريرات له إلا أنـه في الواقـع قـد حقـق رغبـات الوسـاطة والمجتمـع الـدولي والنظـام والحركة الشعبية لكنه أخفق في تحقيق رغبة أهل دارفور بشكلها العريض، خاصـة بعـد أن واجه الاتفاق اعتراضات واسعة فيما بعد لا نجزم بأن جميعها كانت قائمة عـلى درايـة وواقعية ولكن بالتأكيد قدر كبير منها يستند إلى مبررات منطقية.

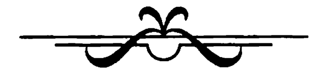
الجدير بالذكر أن معايير تقاسم السلطة والثروة التي تم اعتمادها في الجولة السادسة شكّلت عقبة كؤود، لأنها اشتملت على عبارة استدراك يفرغها من مضمونها كلمـا أردنـا الاحتكام إليها، وهو ما كان نتاج ما نجحت الحكومة في تمريره في الجولة السادسة دون أن ينتبه إليها مفاوضو الحركات التي حضرت تلـك الجولـة. لم يكـن المسـار في ملـف الترتيبات الأمنية بأحسن حال، كان منسّق الملف ورئيس جلساته هو الجنرال النيجيري (كريس قاروبا) وهو رجل رغم القسمات العسكرية التي يحملها غير أنه مهذّب وهادئ ومرح، ولكن بحكم أنه جنرال عسكري فقد كان يدير الجلسات بصيغة الأوامر قبـل أن يدرك بأن الأطراف الذين يتحدث إليهم ليسو منسوبين عسكريين تحـت إمرتـه، حينهـا فقط بدأ نهجاً مغايراً وأكثر ليونة إلا أن كل ذلك لم يـنجح كثيـراً في الانتقـال بـالملف إلى النتائج المرجوة رغم أن الترتيبات الأمنية الواردة في الاتفاقية هو الملف الأكثر قبولاً في تقدّمه.

من الطرائف أنني كنت أتناقش في بعـض الأحيـان خـارج الجلسـات مـع الجنـرال

(كريس قاروبا) حول الأمور العسكرية، معلوماتي استقيتها من خلفية أن والدي رحمة الله عليه كان رجل شرطة وقد عشت قسماً مقدّراً من حياة الصبي في مجمّعات مساكن الشرطة في مدينة الجنينة ومدينة نيالا وكانت لنا صداقاتنا مع أبناء مجمّعات مساكن القوات المسلّحة حيث عرفنا الكثير عن أمور العسكرية هنا وهناك، كما أننا أدّينا الخدمة العسكرية المعروفة ب (الكديت) خلال مرحلة الدراسة الثانوية، بالإضافة إلى اهتماماتنا الثقافية العامة ثم دراستنا لملف الترتيبات الأمنية لاتفاقية نيفاشا حين كنا نُعد ملف الترتيبات الأمنية للتفاوض منذ فبراير ٢٠٠٥م في أسمرا، وقد تعلّمنا الكثير من ملف الترتيبات الأمنية في نيفاشا، كنت أناقش الجنرال كريس قاروبا، وظن الرجل أنني جنرال مثله، فظل كلما يلاقيني يناديني (جنرال دوسه)، في بادئ الأمر خلت أن الرجل يمازح أو يسخر لا أدري حتى فاتحته يوماً وقلت له أنا لست عسكرياً، لكنه لم يصدّق مصارحتي مؤكداً أنه يعتقد بأنني عسكري واعتبرها مزحة مني إلى أن تأكد من آخرين فيما بعد واستعجب كيف لي أن ألم بتلك الحصيلة من المعلومات العسكرية، بيد أنني لا أرى بأنها كانت بذلك الحجم، وأياً كان حجمها فهي تعود إلى إطلاعي على ملف الترتيبات الأمنية الخاصة باتفاقية نيفاشا فضلاً عن بعض القراءات هنا وهناك، عموماً ما زلت أعتقد بأن الرجل ربما كان يجاملني فقط، فهو جنرال كبير في الجيش النيجيري وهذا لوحده يكفي.

بعد شهرين ونصف من المفاوضات الجامدة، شعر المجتمع الدولي وشعرت الوساطة باستعصاء تمرير أي شيء لا تقبله الحركات، وبات أن أفق الوصول إلى اتفاق شفق يتلاشى شيئاً فشيئاً لا سيما مع انحيازية النظرة التي تعتمدها الوساطة والتي تقوم على فرضية أنه ليس بالإمكان فرض شيء لا تقبله الحكومة، من هنا بدأت الحكومة في سلوك أسلوب مغاير، حيث عمدت إلى استجلاب وفود من أبناء دارفور إلى مقر التفاوض، هدفها من ذلك هو خلخلة التماسك بين الحركات أملاً في النجاح ومن ثم الوصول إلى غايتها في اتفاق يُشرك أهل دارفور لكن لا يهدد أغلبيتها في السلطة، ويعدهم بالتنمية ولا ينزع عنها الكثير من خزائن الثروة ويدمج من قوات الحركات بالعدد الذي لا يلجمها بترتيبات أمنية تهدد هيبتها وسطوتها بعد الدمج. قلت أنه كان ضمن وفد الحكومة أعضاءً من الحركة الشعبية لتحرير السودان وهم الأستاذ مالك عقار نائب رئيس الحركة والذي حضر وغادر مقر المفاوضات بعد أيام قلائل والقس كلمند جاندا والدكتور لوال دينج وزير الدولة للمالية ووزير النفط لاحقاً والأستاذ تيموثي توت شول

وزير الدولة بوزارة الصناعة لاحقاً والأستاذ ياسر عرمان نائب الأمين العام للحركة الشعبية والأمين العام للحركة الشعبية قطاع الشمال فيما بعد، وقد كانوا في دورهم تجاه التفاوض أعضاءً ملتزمين بكامل توجه ورؤية الحكومة، وما كان هنالك من تأثير أو تغيير لتواجد الحركة كشريك في السلطة على توجه الحكومة نحو تفاوض يتبنى رؤية إقرار الحقوق الكاملة بالنسبة لأهل دارفور كما يطالبون بها، فقد كان حرصهم على أن لا تتأثر اتفاقية نيفاشا بأي شكل من الأشكال من أي اتفاق يتم التوصّل إليه حتى لو كان مردود ذلك بالإيجاب وللمصلحة العامة لاستقرار السودان. ومع إدراكنا لذلك التوجّه إلا أن ما زادنا حيرة هو إعلان بعضهم وعلى الملأ أنهم لا يؤيدون حصول دارفور على كل الحقوق في تلك المفاوضات، ورغم تأكيداتنا لهم بأن ما نطالب به لا يمس مكتسباتهم في نيفاشا وإنما يمس نصيب المؤتمر الوطني، كان الواضح أنهم يدافعون وبشدة أن يحتفظ المؤتمر الوطني بأغلبيته في السلطة ولا يوافقون على منح دارفور إقليم ولا نائب رئيس يحل محل النائب الموجود علي عثمان طه ولا يوافقون أيضاً على منح نائب رابع لأنهم كما يقولون يخل بما جاء في نيفاشا ويمنح الشمال ثلاثة أشخاص في مؤسسة الرئاسة، ولعلي أقول أنهم بذلك ينظرون إلى إقليم دارفور جغرافياً باعتباره جزءً من الشمال كما جاء في اتفاقية نيفاشا وليس كتلة اجتماعية عانت تهميشاً، وقد انعكس ذلك السلوك بشكل واضح في رئاسة د. لوال دينج للجنة الثروة عن الحكومة ورئاسة الأستاذ تيموثي توت شول للجنة السلطة في بعض الأحيان، لكن قطعاً معارضة ممثلي الحركة الشعبية لتعويض متضرري دارفور كان ذا صلة بما يخافون انعكاسه على مواطني الجنوب الذين لم تشمل اتفاقية نيفاشا أي تعويضات لهم.



الوفود الشعبية للجولة السابعة

عندما حضر أول وفد من السودان برئاسة الفريق إبراهيم سليمان إلى مقر التفاوض في يناير ٢٠٠٦م عقدت اللجنة العليا للتفاوض الخاصة بالثوار اجتماعاً وتم نقاش هذا الأمر، نتاج المناقشات جاءت بأن موقف حركة تحرير السودان التي يقودها مني مناوي هو وقف هذه الوفود مع التقدير لها ولأفرادها معللين بأن هذا منبر للتفاوض بين طرفين متنازعين قتالاً وليس مؤتمر صلح عام أو منتدى أو ندوة أو ورشة عمل، وأن مسائل التواجد محسومة بالكثير من الوثائق التي عرّفت أطراف التفاوض، وليس ذلك من باب الإقصاء حيث ندرك بأن مواقف بعض القادمين ضمن الوفود مواقف طيبة ومؤيدة لعدالة القضية، ولكنهم أيضاً يأتون ضمن وفود رسمت الحكومة مهامها بدقّة ووافقت على سفرها، كما أنه ليس من السهل على أولئك النفر الخروج على تلك المهام وإلا كانوا عند عودتهم محل مساءلة وإرهاب وقهر، بل من الأصل لن تسمح لهم الحكومة بالسفر دون أن تتأكد بأنهم ذاهبون لتبنّي ونقل وجهة نظرها، لكل هذا ولقفل باب التعميم الذي سيخل قطعاً بقوة القضية في تلك المرحلة وخوفاً على انهيار تماسك التنسيق القائم جاء مبدأ الرفض، لكن كان رأي حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور وحركة العدل والمساواة بقيادة د. خليل إبراهيم هو أن تحضر الوفود التي ترسلها الحكومة إلى مقر التفاوض معللين بأنهم أبناء دارفور ولا يمكن أن نرفض حضورهم إلى مقر التفاوض، تلك كانت نظرة مليئة بالعاطفة، وإزاء هذا الوضع أشرنا إليهم أن نطالب الوساطة إذن أن تأتي الحركات بدورها بوفود تختارها هي من داخل معسكرات النزوح واللجوء ومن أبناء دارفور بالمهجر، ورغم الإجماع على هذا الأمر من الحركات الثلاث إلا أن الوساطة لم تستجب، وبالطبع فقد رفضت الحكومة ذلك بشدة أيضاً، وهنا أشرنا لرفقائنا أن نرفض حضور الوفود التي تبعث بها الحكومة بشكل نهائي، لم يوافق الرفاق ولإصرارهم من جهة ولخوف حركة تحرير السودان (مناوي) من جهة أخرى بأن الخلاف إذا استفحل سيؤدّي إلى فضّ التنسيق، آثرت الأخيرة النزول عند الأمر الواقع رغم إدراكنا بالنتائج السالبة التي ستترتب على ذلك فيما بعد، وبناءً على ذلك التساهل أرسلت الحكومة خلال ثلاثة أشهر قرابة خمسة وفود شعبية كلها كانت تحمل وجهات نظرها ولمآرب أخرى، وقد صدق حدسنا وأدركه الآخرون بعد أن أصدرت الوساطة وثيقتها في نهاية أبريل وتأكد للحركات بأنها كانت أسوأ مضموناً من الوثيقة التي قدّمتها الوساطة في يناير قبل قدوم تلك الوفود والتي سبق أن رفضها الثوار، كما ازداد التأكد أكثر من

حقيقة التوقعات بعد الإرهاصات التي شاعت عن من هو الأقرب للتوقيع بين عبد الواحد نور ومني مناوي وحتى حدوث التوقيع من طرف واحد.

والحقيقة أن الحكومة والوساطة وبما في ذلك المجتمع الدولي كانوا حريصين على حضور هذه الوفود التي تختارها وتبتعثها الحكومة ولسان حالهم يقول لعلّها تستطيع خلخلة التماسك القوي للحركات، فالجميع اصطدموا بقوة تماسك الحركات في موقفها التفاوضي وكانوا يبحثون عن أي مِعول يُفتتون به هذا التماسك لتسهيل الاختراق الذي يبحثون عنه، وهو الاختراق الذي يحقق اتفاقاً لا يؤثّر على سطوة المؤتمر الوطني ولا على مضمون الشراكة والمحاصصة التي نشأت بموجب اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا(CPA). لقد كان نتاج الاجتماع الذي انعقد في يناير ٢٠٠٦م في القصر الرئاسي في أبوجا بحضور الرئيس النيجيري أوباسانقو ورئيس الإتحاد الأفريقي الرئيس الكونغولي دنيس ساسو وكبير الوسطاء سالم أحمد سالم وأعضاء الوساطة وممثلين عن المجتمع الدولي، والذي حضره رؤساء وفود الحركات الثلاث وهم عبد الواحد محمد أحمد نور ومني أركو مناوي وأحمد تقد لسان وبعض قياداتهم وكان شخصي الضعيف ضمنهم، كان نتاجه حاسماً في بقاء واستمرار صلابة تماسك الحركات، فقد تمسّكت الحركات بموقفها من الحقوق دون تنازل وأكدوا للمجتمعين أن موقفهم من الحقوق يستند إلى عدالتها.

قلنا أن اجتماع اللجنة العليا للحركات قد ناقش أمر الوفود التي تبعث بها الحكومة إلى مقر التفاوض وقلنا أن حركة تحرير السودان بقيادة مناوي هي التي تحفّظت على حضور الوفود بينما وافقت حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد وحركة العدل والمساواة حضورها، ونظراً للحفاظ على التماسك نزلت الحركة الرافضة عند رغبة الغالبية رغم الإدراك بأن نتائج تلك الوفود لن يفيد التماسك، وهو ما حدث بالضبط من تأثير سالب على وحدة الصف، وتركت بصمتها التي ظهرت فيما بعد. في منتصف فبراير ٢٠٠٦م، أي بعد ما يناهز ثلاثة أشهر من بدء التفاوض في الجولة السابعة، أصدر عبد الواحد محمد أحمد النور بيانه بفضّ التنسيق بحجة رئيسية يقول فيها بأن حركة مناوي وحركة العدل والمساواة متشددتان في التفاوض وأنه يرغب في الوصول إلى سلام، كما استند إلى حجج ثانوية أخرى مثل التحالف الذي تم في أنجمينا بين مناوي ود. خليل تحت مسمّى تحالف قوى غرب السودان.

تركت تلك الوفود بصمتها في مفاهيم المجتمع الدولي وأثّرت فيه خاصة في موضوع تمثيل الحركات لدارفور، وبدأت تظهر في أوساط ممثلي المجتمع الدولي أحاديث خاوية في مضمونها لكنها مؤثّرة ومتداولة مثل أن الحركات لا تمثل أكثر من ٢٪ من أهل دارفور، متناسين أن الأمور في المفاوضات التي تنعقد لمعالجة النزاعات المسلّحة لا تقاس بمثل هذه المقاييس وإلا لكانت الحكومة التي بعثت بهم والتي استولت عليها الجبهة الإسلامية عبر انقلاب عسكري قاده العميد حينها عمر حسن أحمد البشير والتي لم تتحصل سوى على أقل من ٠.٠٠٨ ٪ تقريباً من مجمل أصوات الناخبين السودانيين في آخر انتخابات حرة ونزيهة جرت في العام ١٩٨٦م، أولىَ ألا يحضروا ممثلين مطاوعين عن الشعب السوداني إلى مقر التفاوض.

من البدهي أن السعي للوصول لأي اتفاق كان وما زال يقوم على فرضية أن يشتمل على كامل حقوق أهل دارفور وبالتالي لن تقتصر الاستفادة منه للحركات فقط لا سيما إذا تضمّن معالجات شاملة لقضايا التنمية وقضايا الخدمة المدنية وتقاسم السلطة والثروة بمفهومها العريض، بل أن منها ما لا يقبل القسمة إلا من خلال استخدام الجميع له والتمتّع به كالبنيات التحتية. في شهر يناير تقدّمت الوساطة بمسودة اتفاق لكن الثوار رفضوها باعتبارها دون طموح الحقوق علماً بأنها كانت في مضمونها أفضل من الاتفاقية التي تم توقيعها في الخامس من مايو ٢٠٠٦م، بعد توافد الوفود الشعبية التي تُرسلها الحكومة، تراجعت الوساطة وقدّمت في أبريل الوثيقة التي عُرفت فيما بعد باتفاقية السلام لدارفور، لقد صدق صحة حدس الرأي الذي كان ينادي بضرورة وقف حضور أي وفود تبعث بها الحكومة إلى مقر التفاوض لأنها تأتي حاملة وجهة نظر واحدة هي وجهة نظر الحكومة وأن ذلك يجد هواه لدى الوساطة الأفريقية ويخلط المفاهيم لدى المجتمع الدولي الذي كان أسيراً لأجندته ومصالحه ورغبته في الوصول لأي اتفاق يخفف عنهم من جانب آخر لهيب وسياط شعوبهم تحت تعاظم المأساة الإنسانية.

قلنا أنه رغم المحاولات العديدة التي تمت مع عبد الواحد نور للعدول عن أمر الانسلاخ من التنسيق لما له من أضرار مباشرة بقوة الموقف ووحدة التفاوض وصلابة الرؤية إلا أنه تمسّك بموقفه ومضى، ربما كان ذلك نتاج للمخاوف والمحاذير التي تم تضخيمها له لا سيما إذا أدركنا بأنه كان محاطاً بعدد لا يستهان به من بعض ممن وصفهم هو بنفسه بعد توقيع مناوي بما معناه أنهم كانوا طابوراً خامساً لصالح الحكومة داخل حركته وأنه لم يكن يدري عنهم. لم تتوقف المحاولات لإثناء عبد الواحد نور بل

تمت اجتماعات مع الوساطة الأفريقية والمجتمع الدولي بضرورة المحافظة على عدم قبول الانسلاخ لما له من تأثيرات سلبية على مسار التفاوض، كما أنه سيفتح الباب أمام انسلاخات أخرى، وكان أبرز تلك الاجتماعات ذلك الذي تم مع د. سالم أحمد سالم عقب بيان عبد الواحد مباشرة لكن كانت الوساطة الأفريقية والمجتمع الدولي منتشيتين بذلك الانسلاخ واعتبروه انتصاراً لمحاولاتهم من أجل الاختراق والتي ظلّوا يحاولونها خلال ثلاثة أشهر دون جدوى، والغريب في الأمر أن الوساطة ظلّت في فترات سابقة تنادي بضرورة وحدة الحركات بيد أنها تأتي وتناقض دعواتها تلك بفعل مناقض. تلك كانت بداية انهيار فرصة تحقيق النجاح الكامل والمؤكّد في انتزاع الحقوق كاملة والتي انتهت بتوقيع اتفاقية السلام لدارفور في الخامس من يونيو ٢٠٠٦م من قِبل حركة واحدة هي كانت أبعد الحركات للتوقيع وفق معطيات التفاوض وحسب رأي المراقبين والمتابعين في ذلك الوقت، ولكن كانت تلك هي نتيجة أجواء التسابق التي جاءت مع حضور الوفود المبتعثة والتي في كنفها اتخذ عبد الواحد نور قراره بفض التنسيق والذي تبعته انسلاخات عديدة بعد ذلك، وربما كانت الحركة الموقّعة تستبطن في داخلها الكثير الذي لم تفصح به مما دعاها إلى الإصرار على التوقيع رغم المحاذير والتحذير بسوء الاتفاقية وما تتيحه للطرف الآخر من مبررات المراوغة والتنصّل وهو المعروف بذلك.

بعد فض التنسيق أصبحت حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور تتفاوض منفردة مع الوساطة تحت قيادة كبير مفاوضيها الذي سماه عقب الانسلاخ وهو الراحل الدكتور عبد الرحمن موسى أبكر، والحقيقة أن ذلك كان أحد أكبر الأخطاء المتعمدة التي ارتكبتها الوساطة الإفريقية التي يقودها الدكتور سالم أحمد سالم، والتي اضطرت بفرص انتزاع الحقوق كاملة وبنجاح الوساطة الأفريقية في أول تحدي حقيقي لها على مستوى القارة، إذ كيف تسمح بالتفاوض مع كل حركة على انفراد وعلى نفس المنبر وفي نفس الوقت، هذا يتناقض مع دواعي مباركتها لوحدة الرؤية التي توصّلت إليها قيادات الحركات الثلاثة في بداية الجولة ووضعوها في ميثاق وقّعوا عليه جميعاً ويتناقض أيضاً مع دعواتها المتكررة للحركات بضرورة التمسّك بالوحدة، وكيف يمكنها أن تصل إلى اتفاقية مشتركة وهي تدير تفاوضاً منفصلاً لكل حركة.

في الجانب الآخر كانت الحركتان الأخيرتان ما زالتا محتفظتين بالتنسيق، واستمر التفاوض حتى الأيام الأولى من شهر مارس، ولم يتم تسجيل أي اختراق أو تقدم يُذكر،

وأن التقدم الذي أشيع له وحاولت الحكومة السودانية والمجتمع الدولي والوساطة تضخيمه وتفخيمه في ملف الثروة لم يكن سوى عموميات كما لو كانت مخرجات المؤتمرات الاقتصادية، وليس لها أي مساس مباشر بمفهوم تقاسم الثروة الذي يتم في منابر التفاوض تحت نزاع مسلّح، كان الشيء الوحيد الإيجابي فيها هو تعزيز وتحرير دور مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات (Fiscal and Financial Allocation and Monitoring Commission) وهي مفوضية تم الاتفاق على إنشائها في اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني، واختصاصها الرئيسي هو وضع المعايير لتقاسم الثروة رأسياً وأفقياً ومراقبة ومتابعة وتنفيذ التحويلات للأقاليم والولايات في مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية عندما يتم تقويم وضع الدولة السودانية وتحديد ملامحها المتوافقة مع تطلعات وأمنيات التداول السلمي في ظل الديمقراطية والتعددية، أما فيما يتعلق بالتقاسم الذي كنا نبحث عنه لدارفور فالتقدّم المشار إليه في لجنة الثروة لم يحقق أي شيء حينها، لأن أكثر ما تم التوافق عليه هي سياسات عامة موجودة أصلاً في أدبيات الاقتصاد السوداني ووزارة المالية وليس فيها جديد ولا تفيد دارفور التي تبحث حينها عن تقاسم ملزم يجد طريقه إلى التنفيذ على الأرض وينقلها نقلة تنموية نوعية في الفترة الانتقالية تزيل عنها مظالم متراكمة، الحقيقة أن بعض المفاوضين من الثوار في ذلك الملف أيضاً استهوتهم نفرة النشوة بما تم تسميته تقدماً في ملف الثروة رغم تنبيهنا لهم حينها ومحاولاتنا لثنيهم عن مجارة ذلك الاندفاع الخاوي، بيد أن بعضهم أدرك الحقيقة فيما بعد.

مجموعة الـ ١٩

ظهرت مجموعة ال ١٩ وهي مجموعة أعلنت انفصالها من حركة عبد الواحد نور عندما عرض عليهم مشروعاً لاتفاق منفرد لم يقبلوه لأنه لا يتضمن أي الحقوق كاملة، وكان أبرز الذين قادوا ذلك الانسلاخ هم نائب رئيس الحركة خميس عبد الله أبكر والأمين العام جار النبي عبد الكريم يونس ورئيس المجلس التشريعي إسماعيل عمر والأستاذ يعقوب سعد النور وأمين الإعلام عبد الحفيظ مصطفى موسى والمهندس أبو القاسم أحمد أبو القاسم ود. صالح أحمد إسحاق وآخرين كُثُر من القيادات الميدانية، وطالبت المجموعة الوساطة لاعتمادها كحركة وطالبت أيضاً بمنبر تفاوضي منفصل، ولكن الوساطة التي كالت هناك بمكيال حين وافقت على انسلاخ عبد الواحد نور من التنسيق، رفضت هذه المرة التعامل والاعتراف بالمنسلخين، وهكذا تَعقّد التفاوض مرة

أخرى وبقيت المجموعة في أبوجا دون أن يكون لها أي وضعية تفاوضية، وإزاء هذا الوضع لم تجد الوساطة بداً من التجميد الصامت للتفاوض بأكمله متعذّرة بهذا التفكك الذي هي كانت أول من بذرت بذرته بقبولها اعتماد المبدأ حينما انسلخت حركة تحرير السودان عبد الواحد نور، حيث توقفت جلسات التفاوض الرسمية منذ ذلك الوقت مع كل الأطراف، وكم طاف على فندق شيدا من ممثلي المجتمع الدولي رفيعي المستوى ومسئولين كثر لإخراج التفاوض من عنق الزجاجة، أبرزهم وزير الخارجية البريطاني الأسبق جاك استرو ولكن لم يفلحوا، ذلك أن الوساطة هي التي خلقت هذا الموقف وكان حري بها أن تتحمل تبعاته من النقد المتواصل وبأنها ليست كفؤه للمسئولية. لكن ثمة مياه تجري تحت الجسر، فقد كان راشحاً أن مفاوضات سرية تتم مع مجموعات من هنا وهناك لكنني لا أجزم بعلمي بحقيقتها، كما لم أشارك في أي منها.

مرة أخرى وفي منتصف أبريل بدأت الإشاعات القوية تأخذ طريقها إلى أن ثمة اتفاقًا يمكن أن يتم بين الحركة التي يقودها عبد الواحد نور والحكومة ومرد ذلك يعود إلى نهج الحكومة وتفكيرها القائم على البحث عن مصلحتها وليس عن مصلحة الوطن واستقراره، وفي هذا الاتجاه يقول (ألكس دوال) وهو أحد الخبراء ضمن فريق الوساطة في الجولة السابعة من الذين ساهموا بشكل كبير في التأثير السالب تجاه حقوق دارفور، يقول في إحدى مقالاته التي كتبها عن اتفاقية سلام دارفور الموقّعة في أبوجا ونشرها في موقع منظمة (Justice Africa)، قال:

In February, in semi-secret separate negotiations, Majzoub almost clinched a deal with Abdel Wahid, whose chief negotiator, a Darfurian professor of ancient languages called Abdel Rahman Musa, actually initialled an agreement. But Abdel Wahid hadn't prepared his SLM colleagues for such a dramatic step. There were no proper structures for consultation and decision-making – there wasn't even any record-keeping – and Abdel Wahid had simply instructed Abdel Rahman Musa to go ahead. Nineteen SLM delegates denounced Abdel Wahid's move and withdrew their support.

في فبراير وضمن مفاوضات منفصلة وسرّية فإن مجذوب الخليفة كان على وشك التوصّل لاتفاق مع عبد الواحد نور الذي كان كبير مفاوضيه هو بروفسور دارفوري في اللغات القديمة يدعى عبد الرحمن موسى والذي وقّع في الواقع بالأحرف الأولى على اتفاق لكن عبد الواحد لم يهيئ زملائه في الحركة لمثل تلك الخطوة المثيرة. لم تكن هناك هياكل مناسبة للتشاور واتخاذ القرار، ليس هناك حتى حفظ للسجلات، ببساطة أعطى

عبد الواحد التوجيهات إلى عبد الرحمن موسى للمضي قدماً. تسعة عشر عضواً من الحركة أدانوا تصرّف عبد الواحد وأعلنوا انسلاخهم. يضيف ألكس دوال في مكان آخر محللاً خطوة مجذوب الخليفة بأنه كان في الواقع يبحث عن توقيع اتفاق مع عبد الواحد نور نظراً لكونه مدعوماً من قبيلة الفور الذين يشكلون قاعدة جماهيرية عريضة في دارفور، وهو بذلك يرسم لكسبهم إلى جانب المؤتمر الوطني في الانتخابات التي ستجري في العام ٢٠٠٩م والتي تنص عليها اتفاقية السلام الشامل، ومعلوم أن د. مجذوب الخليفة هو الممسك بملف الإعداد لها لتمكين المؤتمر الوطني من الفوز الكاسح فيها بكل الوسائل، وأضاف (ألكس دوال) في نفس السياق أنه في فبراير ٢٠٠٦م كاد مجذوب الخليفة وعبد الواحد نور أن يوقّعا على الوثيقة التي شارك في إعدادها د.مجذوب الخليفة ود. عبد الرحمن موسى أبكر كبير مفاوضي عبد الواحد وآخرين، غير أن عبد الواحد نور لم يتمكن من إقناع كل أعضاء وفده بها وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسة لانسلاخ المجموعة التي عُرفت حينها بمجموعة ال ١٩، وقد أكد بعض الذين انشقوا صدق هذه الرواية.

المعروف أن (الكس دوال) وهو باحث له كتابات عن إقليم دارفور وله معرفة لا باس به حيث زاره وعاش فيه في الثمانينيات، قد استعانت به الوساطة الأفريقية لينضم إلى فريق الخبراء العاملين مع الوساطة، وهو حاله كحال الكثيرين أمثاله له دوافعه وأجندته الذاتية وغيرها، وإذ كونه أحد خبراء الوساطة فقد شارك في إعداد مسودات البنود والاتفاقيات التي كانت تُعرض للثوار من حين لآخر، وكون أن تلك المسودات كانت دائماً بعيدة كل البعد عن استحقاقات الحقوق التي يطالب بها أهل الإقليم، فإنه في هذه الحالة يؤدّي دوراً هو في الواقع خدم الحكومة أكثر مما خدم مقتضيات معالجة الأزمة التي أُنتدِب خبيراً في وساطتها، بيد أن اللقاءات القليلة التي جمعتني به خلال مسيرة التفاوض أكّدت لي ورسّخت عندي هذا الفهم، وعموماً لم يكن الرجل ليجدني أحد الذين يحبب الحديث إليهم أبداً وكُنت دائم الريبة فيما يقوم به، كان لدي إحساس دائم بأنه ينسج خيوطاً ليست في مصلحة القضية، ولعل قلّة اللقاءات بيني وبينه تؤكّد هذه الحقيقة، فقد كان ضمن كثيرين من المجتمع الدولي يصنفونني على أنني متشدد في التفاوض (hard liner) وبالتالي لم أكن من الذين يروق لهم تواجده في تلك المفاوضات، ولم يكن ذلك التشدد الذي يعنونه سوى تمسكي بعدالة الحقوق التي لا تخضع لأي مساومات وبالحجج الدامغة التي ظللنا ندافع بها عنها وإنني والذين

وصفوهم بالمتشددين لنفتخر بذلك الوصف لطالما كان ذلك عنوانه ومعلوم مضمونه.

قُلت أن حراكاً صامتاً ومريباً بدأ يهيمن على أجواء فندق شيدا مع بداية شهر مارس ٢٠٠٦م، حيث توقّفت جلسات التفاوض الشاملة ولكن زاد الحراك الثنائي على صعيد أعمال الوفود دون ضجيج، وكثرت زيارات بعض أفراد المجتمع الدولي لمفاوضي الثوار في غرفهم وبعض الذين يُحسبون من عملاء الاختراق لا يتورعون في الذهاب إلى السفارة السودانية في أبوجا لاستكمال الاجتماعات هناك والتخطيط من بعيد، وكثرت زيارات الوفود التي تبعث بها الحكومة تحت مسمّى المجتمع المدني. كان ذلك الصمت هو ما يقال عليه صمتاً يسبق العاصفة، فثمة حراك كبير طابعه الريبة والإخفاء يدور في أروقة الفندق وخارجه، لا أملك أن أقول بأنني أعرفه بكلياته لكنني عايشت ملابسات الحديث المتسرّب عنه هنا وهناك ضمن إطاره العام، وآمل شخصياً أن أملك يوماً كامل تفاصيل ما خُفي وفوق القليل الذي سردته مما كان يطفح من حديث وإشارات هنا وهناك، بيد أنه حتماً ستتضح تفاصيله مع الأيام، وسيكشف التاريخ كل أو بعضاً من حقائقه أن عاجلاً أو آجلا، وهي مسئولية كل الذين كانوا حضوراً في ذلك المحفل ويملكون كل أو بعض الحقيقة أن يُملّكوها للناس لأنها أحداث رسمت ملامح مرحلة من عمر المجتمع الدارفوري بشكل خاص والسوداني بشكل عام، وتركت تأثيرها على الأزمة وطريقة معالجتها، بل وكشفت الكثير من مكامن الضعف لدى بعض الثوار في فهم مضمون ومعاني الثورات وأهدافها، وكشفت أيضاً حقيقة الإرادة المتأصلة للحكومة في الإبقاء على الأزمة متعمقة والتعامل معها فقط من منطلق التسويف.

مبادرة سلوفينيا

في الأسبوع الأول من شهر فبراير ٢٠٠٦م استقبل الدكتور سالم أحمد سالم كبير الوساطة الأفريقية مارينا بيتر (Marina Peter) وكانت عضواً فيما يُعرف بالمجموعة المحورية للسودان (Sudan Focal Point) ومقرّها لندن حيث جاءت مرسولة لمبعوث الرئيس السلوفيني جانيز درنوفيسك (Janez Drenovesk)، وكان غرض حضورها هو أن تتقدم للوساطة بمبادرة الرئيس السلوفيني في حل الأزمة، والإطار العام للمبادرة هو أن تلتقي الأطراف المتنازعة في سلوفينيا لإجراء مفاوضات مباشرة تحت إشراف وتسهيلات الحكومة السلوفينية، كانت الشائعات تميل إلى أن أصل المبادرة ليبية لكنها جاءت عن طريق سلوفينيا، بيد أنه ليس هناك ما يؤكد حقيقة الفرضية أو ينفيها. المبعوثة السلوفينية وقبل لقائها بكبير مفاوضي الإتحاد الأفريقي سالم أحمد سالم،

التقت أولاً المهندس إبراهيم محمود موسى مادبو باعتباره مفوّضاً عن عبد الواحد نور، كما التقت كبير مفاوضي حركة العدل والمساواة الأستاذ أحمد تقد لسان كل على حده، وعرضت عليهم مسودة الإطار العام للحل وفق ما جاء في المبادرة والتي تتكون من ستة عشر بنداً ثم طلبت من كل واحد منهم أن يوافيها بمرئيات حركته، حينها ما زالت الحركات الثلاثة متماسكة في وحدة رؤيتها والتزامها وأن اللجنة العليا للتفاوض كانت الوعاء المخطط والمنفّذ لكل إستراتيجيات وتكتيكات التفاوض. عندما التقتني مارينا بيتر باعتباري كبير المفاوضين لحركة تحرير السودان في نفس الخصوص أعلمتها بأنني جزء من منظومة ثلاثة حركات وأن الأمر يتطلب أن نطرح الأمر في اللجنة العليا للتفاوض ليتم البت فيه، بيد أنني قلت لها بأن المبادرة يجب أن تحوز على موافقة الوساطة الأفريقية وتنطلق من داخلها وإلا فُسّرت وكأنها محاولة لإحلال محل الإتحاد الأفريقي، لذا طلبت منها وريثما ألتقي زملائي في اللجنة العليا للحركات الثلاث أن توافي الوساطة الأفريقية وتناقش معهم الأمر من هذه الزاوية، بيد أنها فاجأتني وسلّمتني نسختين من مسودات التجاوب التي استلمتها من حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد، قلت لها لا أستطيع إعطاءك ردّنا دون أن نطرح الأمر في اجتماع اللجنة العليا للحركات الثلاث لأنها هي صاحبة الفصل في الأمر.

بعد لقائي مع مارينا بيتر، التقيت الزملاء أحمد تقد لسان وإبراهيم محمود موسى مادبو وعاتبتهم بشكل رقيق على تجاوزهم للجنة العليا في ذلك الأمر برغم ما لهم من سيادة واستقلالية في حركاتهم لكنني كنت أنطلق من الميثاق المشترك الذي وقّعه رؤساء الحركات الثلاث قبل بداية الجولة وبموجبه تشكّلت اللجنة العليا وعلى هديه كانت تتم إدارة العملية التفاوضية، بيد أنهم تقبّلوا العتاب وأكّدوا على ضرورة إعادة مناقشة الأمر في اللجنة العليا، غير أن الأحداث كانت أسبق، فقد أصدر عبد الواحد نور بيان انسلاخه من التنسيق في منتصف فبراير ٢٠٠٦م أي بعد اقل من أسبوع من ذلك اللقاء، كما أن الوساطة هي الأخرى رفضت المبادرة السلوفينية التي أصرّ مقدّموها على أن تبقى مستقلّة عن وساطة الإتحاد الأفريقي. فيما بعد علمت أن بعض الحركات قد بعثت أصلاً بمراسيل إلى سلوفينيا والتقوا القيادة السلوفينية وتشاوروا معها قبل مجيء مبعوثة الحكومة السلوفينية ولكن دون أن نعلم ماهية تلك المشاورات وإلى ماذا انتهت، حيث لم يفصح عن فحواها أحد، كما أن المبادرة السلوفينية هي الأخرى قد ماتت.

في منتصف مارس ٢٠٠٦م بدأت بعض الإرهاصات تأخذ طريقها إلى المسامع بأن

الوساطة تعمل على إعداد وثيقة أتفاق وستعرضها على الأطراف، علماً بأن بعض المواضيع المدرجة في جدول الأعمال لم يتم التفاوض فيها حتى ذلك التاريخ، وكان الجميع في الفندق في حيرة من أمر التفاوض الذي توقف لأكثر من شهرين دون أن تكون هناك جلسات فعلية، ذلك التوقف ربما كان عنواناً لجولات لقاءات جانبية تجري بين مختلف الأطراف، هنا وهناك ولكن لا توجد مؤشرات دامغة بأماكنها ولا أبطالها، بيد أن الوساطة وأفراد المجتمع الدولي كانوا منغمسين فيها حتى النخاع.

كان بادياً أن المجتمع الدولي الذي سمّى نفسه (شركاء أبوجا) قد اختار السفير زيد الصبّان ممثل الجامعة العربية للمفاوضات أن يكون متحدثاً باسمه، ولعل ذلك يعود إلى كونه يتحدث العربية إلى جانب الإنجليزية والفرنسية وبالتالي سيكون أكثر الحاضرين قدرة على المخاطبة مع جميع الأطراف، كان نشطاً وبشوشاً ودبلوماسياً لكن الثوار في الحركات كانوا يعتقدون أنه أكثر ميلاً للحكومة منهم ولعل ذلك ناتج بُناءً على المواقف التي وقفتها معظم الدول العربية في دعمها للحكومة السودانية رغم فداحة المأساة التي تعرّض لها أهل دارفور وعدالة القضية التي يناضلون من أجلها، ويتذكرون موقف الدول العربية في مؤتمر القمة العربية الذي عُقِد في الخرطوم في مارس ٢٠٠٦م والذي جاءت مقرراته داعمة لموقف الرئيس البشير وكأن لسان حالها يقول له امض في حربك في دارفور ونحن معك، وبالتالي غمر ذلك الاعتقاد بأن الجامعة العربية ليست سوى مرآة تعكس مواقف الدول العربية وأن ممثلها في المفاوضات إنما يتواجد لإقرار ودعم تلك المواقف حتى وإن أبدى بعض المشاعر المؤثّرة تجاه المأساة، وليس بالضرورة أن تعكس مواقف الدول الموقف الشخصي للسفير زيد الصبّان الذي كان على صعيد تعاملاته الشخصية غاية في الاحترام والتقدير والدبلوماسية مع الجميع.

يّذكر أن الجامعة العربية في أبريل ٢٠٠٤م كانت قد بعثت بوفد برئاسة السفير سمير حسني مدير الإدارة الأفريقية بالجامعة وعضوية كل من الدكتور عبد الرحمن صبري مستشار بالإدارة الاقتصادية والسيد محمود راشد، مدير إدارة حقوق الإنسان، والسيدة إلهام الشجني والسيد زيد الصبّان عضوي مكتب الأمين العام للوقوف على الأوضاع في دارفور، على أن ترفع اللجنة تقريرها في أسرع وقت لأمانة الجامعة، وللحق فقد كان السفير سمير حسني ووفده صادقين في تقريرهم الذي رفعوه وبيّنوا فيه أن هناك انتهاكات لحقوق الإنسان جراء الحرب التي تشنّها الحكومة ومليشياتها ومدى معاناة النازحين وبالطبع اللاجئين، وتقول بعض المصادر أن تلك الإدانة الصادرة من الجامعة

العربية للحكومة السودانية ربما كانت أول إدانة من الجامعة العربية لدولة من أعضائها في شأن حقوق الإنسان، (بالطبع قبل ربيع الثورات العربية). لكن ذلك التقرير لم يذهب بعيداً إذ سرعان ما تجاوزته الجامعة وحاولت إثبات عكس ذلك من خلال مواقفها الداعمة للحكومة السودانية بعد ذلك دون أي اعتبار للمواثيق الدولية والقيم الإنسانية ومشاعر الذين يعيشون المأساة في دارفور، وحتى تُكفّر الجامعة عما تراه زلّة للجنة تقصّي الحقائق التي كلّفتها، فقد كافأت النظام السوداني بأن عقدت مؤتمر القمة الثامنة عشرة للملوك والرؤساء العرب في الخرطوم في مارس ٢٠٠٦م، بل وذهبوا بعيداً بعد ذلك بوقوف غالبهم مع الرئيس البشير ضد قرارات المحكمة الجنائية التي صدرت بحقه والتي اتهمته بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وجرائم إبادة جماعية، وهو تأكيد عين على نكوص الجامعة عن تقريرها الأول، خاصة بعد أن ألقت بكل ثقلها لإثبات براءة النظام ورئيسه وكأن شعب دارفور شعب لا يستحق الحياة.

تصرّف الجامعة كان يوحي وكأن السفير سمير حسني وأعضاء وفده قد غرّدوا خارج السرب، غير أن أعضاء اللجنة قد أرضوا ضمائرهم بصدقيتهم في التقرير الذي رفعوه، فاليهنأوا برضاهم عما فعلوه لأن ذلك أنفع وأجدى يوم لا ينفع مال ولا بنون، بيد أن مرصاد القدر لم يتأخر طويلاً حيث افتضح أمر الجامعة والدول العربية وكشف كيلها بمكيالين حين جاءت أحداث ليبيا والتي أيدت فيها الجامعة العربية حظر الطيران وعمليات الناتو وجرّمت النظام الليبي بقيادة العقيد القذافي وأيدت حتى إحالة ملفه إلى المحكمة الجنائية الدولية رغم أن حينها لم يمض على الحرب الأهلية هناك سوى ثلاثة أسابيع، وأتبعت موقفها ذلك موقفاً مماثلاً مع سوريا وإنها لمفارقة وأيما مفارقة.

نائب الرئيس السوداني في أبوجا

في منتصف مارس ٢٠٠٦م حضر علي عثمان محمد طه نائب الرئيس السوداني إلى مقر المفاوضات في أبوجا على رأس وفد ضم الفريق صلاح قوش مدير الأمن والمخابرات والدكتور إبراهيم أحمد عمر الأمين العام للمؤتمر الوطني وآخرين أملاً في إضفاء ما أرادت الحكومة أن تشيعه وتظهره من أنها جادة وأن هذه الجدية تنعكس عبر ذلك الوفد الرفيع الذي يقوده نائب رئيس الجمهورية، لم يكن حضور نائب الرئيس السوداني لمجرد البقاء على هامش المفاوضات وإجراء اللقاءات مع المتواجدين هناك، وإنما جاء ليقود الوفد الحكومي المتواجد هناك والذي كان على قيادته د. مجذوب الخليفة، لكن فيما يظهر أن ثمة صراع خفي بين مراكز القوى داخل النظام السوداني لا يطفح إلى

السطح كثيراً ولكنه تجلّى هناك، حيث لم يكن مجذوب الخليفة متواجداً في معظم اللقاءات التي نظّمتها الوساطة بين وفد نائب الرئيس السوداني وبعض الحركات وبوجود ممثلين عن المجتمع الدولي، وغياب كبير مفاوضي الحكومة ورئيس وفدها عن مثل هذه اللقاءات إنما يعكس حجم وعمق تصادم مراكز القوى داخل المؤتمر الوطني، وهو أمر يؤكّد بأن د. مجذوب الخليفة لم يكن راغباً أصلاً في حضور نائب الرئيس السوداني إلى حيث يعتقد بأنها ساحته التي ينبغي أن يدير فيها لعبة المفاوضات بقيادته.

لم تكن زيارة نائب الرئيس السوداني لمقر المفاوضات تشكّل دفعة نجاح تجاه تحقيق أي اختراق في القضايا الرئيسة محل الخلاف، لكنها شكّلت صورة معنوية للوساطة والمجتمع الدولي والوفد الحكومي، ولم تقلل من جدية الثوار لأن في ذلك الوقت كان رؤساء الحركات الثلاثة متواجدين في مقر التفاوض وهو ما يؤكّد أن الحركات الثورية أيضاً متواجدة برؤسائها. قُلت أن الوساطة كانت قد دفعت بشركائها من المجتمع الدولي أن يلعبوا دورهم تجاه تحقيق أي اختراق نحو الوصول إلى اتفاق ما، ولذلك كانت تأمل كثيراً في جهود وضغوط الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وأن ما ترجوه من ضغوط في هذا الاتجاه هو أن يوجّه للثوار وليس للنظام، والوساطة لا تختلف في مفاهيمها لميزان التوسط لكل القادمين كوسطاء في النزاعات من دول العالم الثالث، لأنهم جميعاً قادمون من مواقع سابقة للسلطة الشمولية في بلادهم، وبالتالي دواخلهم مشبّعة سلفاً بالميل التلقائي إلى جانب الحكومات والأنظمة. كان ضمنياً معروف لدينا أن اهتمامًا الولايات المتحدة ينصب على الملف الأمني، لذلك تولّت أمر الترتيبات الأمنية بينما تولّت بريطانيا معالجة ملف السلطة، والأخير كان هو المحك والعقبة الرئيسة لتباعد الخلاف فيه بين الحكومة والثوار، وذلك أمر طبيعي لما للسلطة من تأثير عطفاً على مفهومها المنتشر في العالم الثالث.

جدير بنا أن نعي حقيقة أن الإرادة السياسية للحكومة في معالجة الأزمة من منطلق الاعتراف بحقوق الآخر والاعتراف بدوره في تأسيس الدولة التي تستوعب الجميع وفي تقرير مصير الوطن السوداني، هذه الإرادة ومن خلال إخضاعها للاختبار قد أكدت سقوطها وبعدها عن الواقعية والمنطقية، وبينّت التجارب أنها ذات نزعة أحادية موغلة في التطرف والتنكّر. من أكثر اللقاءات أهمية خلال تواجد نائب الرئيس السوداني في أبوجا، ذلك اللقاء الذي نظّمه الوفد الأمريكي في إطار مقاربة وجهات النظر فيما يتعلق بأمر الترتيبات الأمنية كأحد محاور التفاوض الحساسة، حضر هذا الاجتماع من طرف

الحكومة كل من نائب الرئيس السوداني على عثمان محمد طه ود. إبراهيم أحمد عمر ومدير الأمن والاستخبارات صلاح قوش والفريق عصمت عبد الرحمن مسئول ملف الترتيبات الأمنية في المفاوضات ومعلوم أنه شغل منصب رئيس هيئة أركان الجيش السوداني، والعميد دخري الزمان عضو وفد الحكومة، وحضره من جانب حركة تحرير السودان، رئيس الحركة مني أركو مناوي وشخصي باعتباري كبير المفاوضين واللواء فضل السيد عبد الله مسؤول ملف الترتيبات في المفاوضات ويحي حسن النيل قائد التوجيه المعنوي وعضو وفد التفاوض وترايو أحمد على مقرر ملف الترتيبات الأمنية. بينما حضر من الجانب الأمريكي سفير الولايات المتحدة في السودان كاميرون هيوم وثلاثة آخرين من أعضاء الوفد الأمريكي في المفاوضات. دار نقاش قصير حيث عرض كل طرف رؤيته للترتيبات الأمنية ثم بلغنا منعطف الخلاف حيث انكشفت نوايا الحكومة بوضوح فهي ترغب في الوصول إلى اتفاق لكنها لا تريد ما يلزمها بتنفيذه، فعندما قلت لهم في حالة تتويج المفاوضات الجارية في أبوجا باتفاق شامل، بالنسبة لنا نحن الثوار ومع تقديرنا للالتزامات ولكل الشهود والضامنين، إلا أننا أيضاً نعزز ضمانتنا لتنفيذه بأن تتواجد بين ثلاثة آلاف أو خمسة آلاف من قواتنا بكامل عتادها في الخرطوم طوال الفترة الانتقالية لتطبيق الاتفاقية والمقدّرة حينها بست سنوات، لم أكمل هذا الحديث حتى هاج نائب الرئيس علي عثمان ومدير الأمن صلاح قوش كما لو كانت صاعقة وقعت عليهم قائلين غير ممكن وغير مقبول رافضين ذلك بشدة، وقال نائب الرئيس طه موجهاً حديثه نحو مدير الأمن صلاح قوش وأنقل حديثه بنفس المفردات « ديل عاوزين زي اتفاق الجنوب، إذا كان كدا نفرتكها» قلت له بنفس العبارات « نفرتكها، نحن لا نثق فيكم لأنكم لا تحترمون العهود، رفضكم وهياجكم هذا يبيّن سبق إصراركم على عدم الالتزام بتنفيذ أي اتفاق يتم التوصل إليه »، وكانت تلك نهاية اللقاء وذهب كل وفد إلى سبيله ولم ألتقي بعد ذلك به حتى غادر أبوجا.

ما حدث يؤكّد بأن الحكومة ليس لديها أي إرادة صادقة في تنفيذ أي شيء في دارفور، لأنهم ببساطة سقطوا في أبسط اختبار، إذ لو كانت نواياهم صادقة لما رفضوا وجود قوات الثوار في الخرطوم لطالما يرغبون في الوصول إلى سلام شامل ودائم ولهم الاستعداد في تطبيقه بحسبانه التزام أخلاقي في المقام الأول، وحينها لا يكون لقوات الثوار أي تأثير ولا دور مهما كان عددها. كان ذلك هو اللقاء الوحيد الذي حضرته مع نائب الرئيس السوداني، بيد أن لقاءات أخرى كانت قد جرت في ذات الإطار قبل هذا اللقاء وبعده لكنني لم أكن طرفاً سوى في ذلك اللقاء الوحيد، ولا أدري حقيقة ما تم في اللقاءات الأخرى، ولعل هذه

واحدة من الفجوات التي شكّلت جزءً من القصور التنظيمي داخل الحركة.

في السادس والعشرين من أبريل ٢٠٠٦م قدمت الوساطة وثيقة اتفاق للأطراف وطلبت منهم أن يردوا عليها خلال يومين فقط، كان ذلك ترتيباً محكماً بين الوساطة والمجتمع الدولي لفرض الوثيقة على الحركات لا سيما وهم ينتظرون وصول نائب وزير الخارجية الأمريكية روبرت زوليك مبعوثاً من الرئيس جورج بوش وكذلك هيلري بن وزير الدولة للتنمية الدولية البريطاني مبعوثاً من رئيس الوزراء البريطاني توني بلير خلال أيام للعمل على التوصل إلى اتفاق، قبل وصولهما كثّف مناديب المجتمع الدولي الدائمين في مقر المفاوضات اجتماعاتهم الثنائية مع وفود الحركات بغرض التمهيد لما هو آت، لم يكن ذلك الحضور النوعي مجرد ترفيع لمستوى التمثيل ولكن كانت هناك دوافع عديدة، فالرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير كليهما كان قد تبقّت له من دورته عام وعدة أشهر، وهما في حاجة إلى تسجيل نجاحات شخصية في السياسة الخارجية قبل مغادرتهما السلطة والخروج من البيت الأبيض و١٠ داونق استريت على التوالي خاصة مع تعاظم النداءات بإنهاء التواجد في العراق وأفغانستان وحجم الضغط الذي يلقيه عليهما، وأيضاً التمهيد لأحزابهما وهما الحزب الجمهوري في أمريكا وحزب العمال في بريطانيا لخوض السباق الانتخابي، وذلك يحتّم التوصل إلى اتفاق في النزاع في دارفور دون أن يكون لذلك تأثير سلبي يهدد اتفاقية السلام الشامل التي تمت في نيفاشا بالإضافة إلى الرغبة الدولية في إدخال القوات الهجين التي ستحل محل القوات الأفريقية في دارفور. من ناحية أخرى الوفد الحكومي أعلن موافقته على الوثيقة منذ أول يوم قُدِّمت له، وليس ذلك بغريب حيث يشاع بأنهم كانوا أصلاً طرفاً في إعدادها.

استعرضنا الوثيقة في اجتماع اللجنة العليا للتفاوض للثوار التي تقلّصت وباتت تضم حركة تحرير السودان بقيادة مني أركو وحركة العدل والمساواة بعد انسحاب حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور، خرجنا من الاجتماع بضرورة إبلاغ الوساطة بأن الوثيقة تحتاج إلى وقت أطول لدراستها وأنه لا يمكن البت في أمرها خلال يومين وكان الأجدر بالوساطة أن تسلّم الأطراف قبل أسبوعين على الأقل، لم تستجب الوساطة على التمديد وبقيت على رأيها بأن آخر يوم هو يوم الثامن والعشرين من أبريل ٢٠٠٦م، لا أدري كيف لوساطة راغبة في معالجة أزمة أن تتخذ مثل ذلك الموقف الجامد والذي ينم عن انحياز كامل للطرف الحكومي، لكن ليس غريباً أن ندرك الحقيقة إذا علمنا بأنها كانت تملأ يدها بإرهاصات نجاحها إما باتفاق مع عبد الواحد نور على الأرجح أو مني

أركو على الأقل، لكن هل ذلك هو هدف الوساطة أم الهدف الحقيقي الذي ينبغي أن تسعى إليه ويفرضه دورها هو الوصول إلى معالجة شاملة وعادلة ودائمة للأزمة، وهو الشيء الوحيد الذي سينهي النزاع ويوقف المأساة الإنسانية المتزايدة يوماً بعد يوم. بإصرار الوساطة على موقفها لم نستجب للموعد المضروب للرد وتجاهلنا بدورنا إصرارها، ووجدت الوساطة نفسها في مأزق فأعلنت تمديد الموعد ليومين آخرين، أي حتى الثلاثين من أبريل، وكان ذلك بديهياً حتى وإن كانت المدة قصيرة.

أخطرنا الوساطة بأننا سنقدّم رؤيتنا حول الوثيقة في يوم ٣٠ أبريل لا سيما وقد انحصر الأمر في رفض الوثيقة وإدراكنا بأن الوساطة قد عقدت عزمها على إنهاء التفاوض، أعددنا مرافعة رفض قوية ومسبّبة حول الوثيقة، وفي جلسة كاملة مع الوساطة وبحضور كامل للمجتمع الدولي قدّمت ونيابة عن الحركات مرافعتنا حول الوثيقة وبيّنت فيها موقف الحركات ورفضها لوثيقة الاتفاق المقدمة، وشملت المرافعة تشريحاً مفصلاً لفصول الوثيقة وأبرز البنود التي تتناول القضايا الأساسية محل الخلاف، حيث أذكر بعضها هنا كأمثلة وليس حصرياً، أكدنا بأننا لم نشترك في صياغة أي بند من بنودها ولم يتم استشارتنا في أي فصل أو فقرة من فقراتها خلال إعدادها، ولا تعكس حقيقة التفاوض الذي جرى، ولا تحتوي حتى على بعض البنود التي تم الاتفاق عليها خلال التفاوض في بعض المحاور، كما أنها لا تشتمل على الحقوق الرئيسة في تقاسم السلطة والثروة، وأغفلت أمر الإقليم ونائب الرئيس، وأن الصياغات الواردة ركيكة ومعممة وتهيئ لعدم الالتزام والالتفاف، كما أنه ليس فيها ضمانات كافية ولا توجد حتى جداول للتنفيذ، وبالتالي طالبنا بإلغائها لأنها لا تصلح ولا تحقق السلام المنشود، حيث أن البنود التي أشرنا إليها تمثّل الركيزة الأساسية لأي اتفاق ناجح. كان ذلك الرفض بمثابة ضربة قوية للوساطة التي كانت تعتقد بأن الحركات ربما توافق على الوثيقة بشكلها المقدم، كيف توافق والوثيقة لا تعكس بأي حال من الأحوال أي صورة من صور التفاوض التي تمّت والتي كان الوفد الحكومي فيها مأزوماً على الدوام ومحشوراً في أضيق الزوايا لضعف حجّته في الدفاع عن الباطل وفي محاولاته تغطية شمس الحقيقة بيديها وهو الذي جعلها تجنح مع الوساطة إلى تعليق التفاوض لشهرين وتبحث عن مخارج أخرى.

لم تكن الوثيقة سوى صدىً مردوداً لصوت الحكومة السودانية، بل صُمّمت لتمكّنها في مرحلة التنفيذ من أن تُفرّغها من أي محتوى إلزامي أو أخلاقي. موقف الوساطة والمجتمع الدولي بدعمهم لتلك الوثيقة يذكّرني بتناقضه مع موقف آخر حدث في إحدى

جلسات التفاوض في الجولة الثالثة والتي استعرضت فيها بشكل دقيق ومحدد حقوق أهل دارفور الكاملة المنتظرة من المفاوضات كمعالجة عادلة وشاملة ودائمة، وطلبت من الوساطة والمجتمع الدولي الحاضرين بكثافة في تلك الجلسة إن كان أي واحد منهم لا يوافقني بأن الحقوق التي استعرضتها أو أي جزء منها واجبة الاستحقاق لدارفور سواء عبر التفاوض أو غيره أن يشير بيده عالياً، وأنه بإشارته بيده يعلن في هذه الساعة وفي هذا التاريخ وفي هذه القاعة في أبوجا - نيجيريا قدرته على مواجهة محاسبة التاريخ له، لم يُشر أحد بيده، تلك كانت شهادة كافية منهم بقوة طرح وحجّة الحركات للقضية في أبوجا، بيد أنني استعجب مناقضتهم لذلك بقبول الوثيقة التي طُرِحت في أبريل ٢٠٠٦م، لكنني بالطبع أتقطّع حزناً حين أستعيد انسحاب عبد الواحد نور من التنسيق وموافقة مني أركو مناوي على التوقيع على تلك الوثيقة لأن الموقفين قصما ظهر القضية. لعل ذلك الحزن يعزّزه ما رشح عن قول لا أجزم بصحّته لنائب رئيس الجمهورية على عثمان طه موجّهاً إلى د. مجذوب الخليفة حينما تم استدعاؤه إلى الخرطوم قبيل التوقيع على بروتكولات تعزيز الشأن الأمني والإنساني في الجولة الثالثة، حيث قال له « المتمردين ديل هزموكم في المفاوضات لكننا لن نعطهم حقوقهم إلا بسل الروح» وهي عبارات إن صحّت تؤكّد ما هو ماثل من تعامل مع الأزمة من منطلق أن الحقوق في نظرهم إنما هي عطايا يتكرّمون بها وليست حقوقاً شركاء فيها. بيد أن مضمون القول يرمي إلى هزيمة الوفد الحكومي في طاولة التفاوض من حيث الحجّة والوثائق، وقلنا أن ذلك ببساطة يعود إلى عدالة القضية وإصرار الحكومة على الدفاع عن الباطل، ولكن ليس بعيداً القول أيضاً أن ذلك يأتي في إطار التنافس الداخلي بين قيادات المؤتمر الوطني من الذين كانوا ينتقدون نائب الرئيس علي عثمان طه بأنه قدّم الكثير في اتفاقية نيفاشا بما يُفهم أن الحركة الشعبية قد هزمتهم في المفاوضات، ولعل راجح القول لما تسرّب مما قاله علي عثمان طه إلى د. مجذوب الخليفة أنه يأتي في إطار رد الصاع.

دور مبعوث الرئيس جورج بوش

في الأول من أبريل وصل السيد روبرت زوليك مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية وبدأ موجه من الاجتماعات الثنائية مع رؤساء الحركات كما فعل المبعوث البريطاني وزير التنمية الدولية هيلري بن، وقد مارسوا ضغوطاً شديدة على أمل انتزاع موافقة الحركات بالوثيقة، لا أدري خصوصية ما تم في تلك الاجتماعات وهي كثيرة في تلك الفترة القصيرة مع رؤساء الحركات الثلاث حيث كما قلت أن رؤساء الحركات ما كانوا

منفتحين لثقافة التنوير الكامل، وهو جزء من أزمة الصعود السريع للقضية في الإعلام والدبلوماسية الدوليين، أما بالنسبة لي فقد كان أول اجتماع أحضره كان قد ضمّ وفد السيد روبرت زوليك مبعوث الرئيس الأمريكي جورج بوش المُشكّل من السفير روجر ونتر وهو مبعوث فاعل في عملية نيفاشا والسفير كاميرون هيوم سفير الولايات المتحدة الأمريكية في السودان والسفير جون بيت رئيس الوفد الأمريكي في مفاوضات أبوجا وآخرين، بينما ضم وفد حركة تحرير السودان التي يقودها مني أركو مناوي كل من شخصي الضعيف ود. التجاني عبد الله بدر مسؤول ملف تقاسم الثروة وفضل السيد عبد الله مسئول ملف الترتيبات الأمنية وترايو أحمد علي مقرر ملف الترتيبات الأمنية وإبراهيم أحمد إبراهيم مسئول ملف السلطة ويحي حسن النيل من القادة العسكريين.

لم يناقش ذلك الاجتماع أي مواضيع سوى أنه كان اجتماعاً بروتكولياً اقتصر على التحية والمجاملة بين الوفدين، لكن أبرز ما يستحق الإشارة إليه هو أن السيد روبرت زوليك طلب من مني أركو مناوي أن يقدم ما لديه وكأنه على موعد مع ذلك، أشار مني أركو إلى ترايو أحمد علي أن يُسلّم السيد روبرت زوليك الورقة فأخرج ترايو ورقة وسلّمها، أخذ روبرت زوليك الورقة واحتفظ بها، ذلك الحدث ترك لدينا نحن بقية أعضاء الوفد أكثر من علامة استفهام بغض النظر عن النوايا، إذ كنا قد كلّفنا اللجنة العليا للتفاوض الخاصة بالحركة أن تُعد ورقة شاملة لرؤيتها حول الوثيقة وما ينبغي تعديله وإضافته حتى تصبح قابلة للقبول، وأن تلك الرؤية هي التي ستقدّم لروبرت زوليك مبعوث الرئيس بوش بعد التوافق فيها مع شراكائنا في التنسيق في حركة العدل والمساواة وفي حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور، واللجنة المعنية مستمرة في اجتماعاتها حين جاء اجتماع التحية والمجاملة مع وفد روبرت زوليك، لم تكن الورقة التي سلّمت لروبرت زوليك نتاجاً من عمل اللجنة العليا ولا يعلمون عنها شيئاً.

لم يفصح مني أركو ولا ترايو أحمد علي عن المحتوى الحقيقي لتلك الورقة حينما سألناهم لاحقاً عنها، أشاروا إلى أنها تصب في اتجاه الرؤية الموحدة لكن لم يكن ذلك متّسقاً ولا مقنعا لأننا ذكّرناهم بأن اتجاه الرؤيا هو ذلك الذي يتم من خلال اللجنة العليا، لكنني أرجّح أن تكون تلك الورقة هي التي اختزلت كل آمال الثورة في حقيقة الاتفاق الذي تم التوقيع عليه من خلال رؤية حملت وجهة نظر القائمين عليها فرادى أو جماعات، وأحسب أنهم أيضاً ندموا عليها بعد أن عاشوا التجربة المرّة في السودان خلال سنوات التنفيذ وخرجوا مغاضبين مرة أخرى إلى صفوف المعارضة في ٢٠١٠م، وإن

تأخر خروجهم كثيراً وارتبط بتوقيت وظرف ترك عند الكثيرين تحفظاً قلل من قوة القناعة بمبرراتهم التي أعلنوها رغم واقعية مضمونها. مثل ذلك الحدث هو انعكاس طبيعي لما تحدثنا عنه من سلبيات وقصور في البنيات الفكرية والتنظيمية لنشوء وعمل حركات دارفور الثورية وأخص هنا حركة تحرير السودان لكوني كنت عضواً فيها وأدرك الكثير مما كان يدور بداخلها، تلك حقيقة كانت إحدى آفّات العمل الثوري حيث تتقاطع الأهداف سواء بمعرفة أو بدونها وتترك تأثيرها المدمّر على العمل الثوري حيث لا يسلم حتى القائمون عليه أنفسهم من آثارها ولكن بعد فوات الأوان.

قلنا أن الوساطة قد ضربت موعداً لانتهاء المفاوضات، والحقيقة أن الوساطة لم تفعل الكثير مما ينبغي أن تفعله لأجل إنجاح المفاوضات بغية التوصّل إلى سلام عادل وشامل ودائم، حيث أنه وطوال الجولات المتعددة كانت الحقوق أكثر وضوحاً من الشمس في رابعة النهار، وتلك آفة الوساطة كما سبق أن قلت أنها دائماً تؤسس بنيانها على شفا جرف هار، كان ذلك مخجلاً من وساطة تُدرك الحقيقة لكنها تفضّل إعطاءها ظهرها، لم تجرؤ الوساطة يوماً أن تقف مع الحق بوضوح كامل، الأمر لا يتحمّل مجاملة الحكومة، إذا كانت الحجج واضحة والحقيقة واضحة ينبغي أن تقول الوساطة كلمتها بوضوح وتطالب الطرف الذي يجب عليه أن يخضع للحقيقة، وإذا رفض ذلك الطرف حينها يمكن للوساطة أن ترفع الأمر إلى الجهة التي فوّضتها وهو الإتحاد الأفريقي ممثّلاً في أعلى هرم له وهو مؤتمر رؤساء الدول والذي بدوره يرفع تقاريره إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

أعلنت الوساطة عن دعوة رؤساء الحركات الثلاثة لاجتماع جامع سيُعقد في قصر الرئيس النيجيري او باسانقو في مساء الرابع من مايو ٢٠٠٦م، وسيحضره إلى جانب الرئيس النيجيري أو باسانجو كل من الرئيس الكونغولي دنيس ساسو الذي يرأس دورة الإتحاد الأفريقي لتلك السنة ونائب وزير الخارجية الأمريكي روبرت زوليك ووزير التنمية الدولية البريطاني هيلري بن ورئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي الدكتور ألفا عمر كوناري وممثلو المجتمع الدولي إلى جانب كل أعضاء وفد الوساطة الأفريقية. طُلب من رؤساء الحركات الثلاثة أن يصطحب كل واحد منهم أربعة مرافقين، كانت إرهاصات الدعوة تشير إلى أن أمراً ما يتم تدبيره في ذلك الاجتماع ويراد له أن يخرج للملأ. ذهبنا إلى قصر الرئيس النيجيري وكان الوفد الذي يرافق مني أركو يتكون من شخصي باعتباري كبير المفاوضين وعيسى بحر الدين محمود رئيس مجلس التحرير الثوري (المجلس التشريعي للحركة) ويحي حسن النيل قائد التوجيه المعنوي وسيف الدين هارون أمين الإعلام، بينما كان الوفد

المرافق لعبد الواحد نور يتألف من د. عبد الرحمن موسى أبكر كبير مفاوضيه، وإبراهيم محمود موسى مادبو وأبكر محمد أبو البشر وأحمد عبد الشافع (توبا)، كما رافق الدكتور خليل إبراهيم كل من أحمد تقد لسان كبير المفاوضين لحركة العدل والمساواة وأحمد حسين آدم الناطق الرسمي ود. جبريل إبراهيم محمد مسئول ملف الثروة والشهيد الراحل جمالي حسن جلال الدين مدير مكتب رئيس الحركة الذي استشهد في هجوم حركة العدل والمساواة على مدينة أم درمان في مايو ٢٠٠٨م.

وفق ما رتّبت له الوساطة هو ألا تدخل وفود الحركات الثلاثة دفعة واحدة وإنما يُنادَىَ كل وفد لوحده ثم يخرج ويأتي الوفد الآخر، كان ذلك مسار سخرية منا حيث كان أشبه بالتحقيق أو المعاينات لكننا، آثرنا أن نمضي في ذلك حتى لا نُدخِل الرئاسة النيجيرية في حرج إذا رفضنا لا سيما وأن موافقتنا على المضي وفق البرنامج لا تقلل مما نحن عليه من موقف، دخل وفد حركة تحرير السودان بقيادة مني أركو كأول وفد تم استدعاؤه، لم يكن ذلك الترتيب عشوائياً وإنما ترتيباً قائماً على ما يُعتقد بأنها موافقة مسبقة بالوثيقة أبداها مني أركو مناوي إلى روبرت زوليك، ومن خلال الحديث الذي تحدث به المتكلمون من أعضاء الوساطة والمجتمع الدولي أحسست وكأن مني أركو قد أعطى فعلاً موافقته على الوثيقة في الاجتماعات الثنائية التي تمت بينه وبين روبرت زوليك وربما مسئولين آخرين من المجتمع الدولي، وأنه قد جئ به لهذا الاجتماع بغرض الإعلان والتتويج، وكان مني أركو مرتبكاً ومتردداً رغم ميله إلى الموافقة والرغبة في إعلان ذلك، ولأنني كنت أجلس ملاصقاً بجانبه ومن منطلق رفضي للوثيقة فقد كنت أنا الآخر أدفعه نحو الرفض، وشعرت في لحظة ما بضرورة التدخل والحديث، وفعلاً تحدثت وكررت رفضنا للوثيقة بنفس المبررات السابقة، كان حديثي مفاجئاً ومحبطاً للحضور الذين تهيئوا لسماع نبأ مغاير لما أقول أعدّوا له كامل العدة، استطعت أن أوقف اندفاع مني أركو مناوي لإعلان موافقته في تلك اللحظة، وطلبت منه بأن يطلب من رئاسة الاجتماع فرصة للخروج للتفكر في الخارج وإجراء المزيد من المشاورات مع قيادات الحركة في الميدان والمهجر عبر الهاتف، كنت أريد أن نخرج وعندما يتم استدعاء د. خليل إبراهيم أو عبد الواحد نور وكنت أعلم أن أحدهما على الأقل أو كليهما قد يرفضان الوثيقة أو يطالبان بإصلاحات جذرية عليها، حينها سيكون ذلك بمثابة دافع لكي يُراجع مني أركو موقفه في تلك اللحظة الحساسة والتاريخية.

خرجنا من الاجتماع بعد أن أذِن الرئيس أبو باساجو بذلك وقد كان يرأس

الاجتماع، وفي الخارج احتد واحتدم النقاش بيني وبين مني الذي كان متحمساً للموافقة في الوقت الذي كنت أرفض ذلك بشده وتطور الأمر إلى مراحل بعيدة من الحدة، تدخّل يحي حسن النيل في النقاش لتهدئة الخواطر لكن حديثه كان مبهماً وقد أحسست من مضمون حديثه ميوله هو الآخر للموافقة على الوثيقة، أما عيسى بحر الدين وسيف الدين هارون فلم يُبديا أي رأي بتاتاً وكان تدخلهما في الحديث كمن يريد فقط فض اشتباك النقاش بيني وبين مني أركو وليس تدخّل من ينبغي أن يكون طرفاً أصيلاً، ولا أدري لماذا أبديا تلك السلبية، والحقيقة لم أجد أبداً تفسيراً لموقفهما المبهم ذلك. في تلك الأثناء نُودي على عبد الواحد نور الذي دخل ورفض الوثيقة بصيغتها تلك وطالب بتضمين الحقوق الرئيسة وإعادة صياغتها لتكون صالحة لموافقته، بيد أن النقاش قد احتدّ بينه وبين نائب وزير الخارجية الأمريكي لكنه وقف عند رفضه وخرج، ونُودي على الدكتور خليل إبراهيم والجميع في الداخل كان يُدرك أنه سيرفض الوثيقة لذلك لم يُكثِر الحاضرون الحديث معه حين رفض وخرج.

رُفع الاجتماع لتتمكن الوفود من تناول وجبة العشاء ثم العودة مرة أخرى للسماع إلى مني أركو الذي كما قلنا خرج بحجة طلب المزيد من التفكر مع قياداته في الخارج. أذكر أثناء فترة تناول العشاء إلتقتني عضو الوفد الأمريكي (كاثرين) التي تعمل حينها مسئولة الملف السياسي في السفارة الأمريكية في أنجمينا – تشاد، قائلة لي بلهجة حادة (Dosa, get the thing done)، «دوسه، دع الأمر يتحقق»، قلت لها (I want the right thing to be done) أريد ما ينبغي أن يتحقق. كان الوقت متأخراً حيث بلغت الثالثة والنصف صباحاً ودخلنا القاعة بمعية مني أركو للمرة الثانية وجرت المحاولة ليُعلن موافقته لكن الأمر لم يتم حيث كان إصرارنا عليه بضرورة تعديل الوثيقة، أصابت الدهشة والإحباط كل الحاضرين الذين كانوا مهيأين لسماع نبأ الموافقة، حينما أدرك الرئيس أوباسانجو أن الأمر لن يتم في تلك الليلة قام برفع الاجتماع على أن يتواصل في العاشرة من صباح اليوم التالي، أي الخامس من مايو ٢٠٠٦م وفي نفس المكان.

الاجتماع العاصف والحاسم

بعد عودتنا إلى الفندق وكانت الساعة قد بلغت الرابعة والنصف صباحاً تقريباً، دعوت جميع أفراد وفد الحركة للتفاوض لاجتماع طارئ، والحقيقة أن أغلبهم كان صاحياً وينتظرون نتائج اجتماع القصر، ترأست ذلك الاجتماع من منطلق كوني كبيراً للمفاوضين وحضر مني أركو مناوي ولكنه بارك أن أستمر في رئاسة الاجتماع رغم أن البروتكول يعطيه

حق رئاسة الاجتماع، ومعلوم أحقيته في ذلك باعتباره رئيس الحركة ورئيس الوفد معاً. بعد أن استعرضت تطورات الموقف والأهمية التاريخية للاجتماع الذي ينعقد في وقت حساس وحرج من عمر النضال الثوري، طالبت الجميع بضرورة إبداء آرائهم بوضوح حول الموافقة والرفض من الوثيقة المقدّمة من الوساطة، كان لا بد لكل فرد في الوفد أن يتحدث ويقول رأيه بصراحة، لأنها لحظة تسجيل لأخطر قرار تاريخي في دور الحركة تجاه الأزمة السودانية في دارفور، خاصة وأن الحركة كانت هي القوة العسكرية الرئيسة في الصراع في ذلك الوقت، وأن آمال كل أهل دارفور معلقة بهم، وأن الحركتين الأخيرتين تعقدان الآمال على قرارها الذي سيكون فارقاً لمرحلة حساسة من عمر الثورة وقوّتها.

بدأ الأعضاء يتحدثون الواحد تلو الآخر بما فيهم مني أركو موضّحين آرائهم، ثم تحدثت كآخر شخص في الاجتماع وأوضحت رأيي بوضوح قائلاً بأنني ارفض الموافقة على توقيع هذه الاتفاقية لأننا لم نشارك في الموافقة على بنودها بصياغاتها الواردة، ولا تعكس أبداً شكل المفاوضات التي كانت كفّة الثوار وحججهم هي الراجحة دوماً، كما أنها أغفلت الحقوق الرئيسة المتمثلة في قسمة عادلة للسلطة والثروة، وأن النذر الوارد فيها من الحقوق مشوّهة، واستبدلت الإقليم بسلطة زائفة ولا تملك أي صلاحيات واضحة هي السلطة الانتقالية ولن تتمكن من أداء دور فاعل، وأن الصياغة في غالبها معمّمة، وليس فيها ضمانات قوية، ولا تشتمل على جداول للتنفيذ، وأن الحركتين الأخيرتين قد رفضتاها، وأنني من منطلق مسئوليتي كبيراً لمفاوضي الحركة وللتاريخ أسجل رفضي لها.

كانت حصيلة الآراء هي أن تسعة أعضاء وافقوا على الاتفاقية بينما رفضها عشرة أعضاء وامتنع تسعة أعضاء آخرين عن تحديد رأي قاطع بحجة أن الأمور ليست واضحة بالشكل الذي يساعدهم على قطعية الرأي وهو ما لا أرى فيه منطقاً أبداً. وإزاء هذا الوضع رفعت الجلسة ثم رفعت نتائج الاجتماع لأعضاء المجلس القيادي للحركة للبت النهائي فيه، أعضاء المجلس القيادي وهم خمسة، تواجد منهم اثنان في أبوجا وقد أخطرتهما بشكل رسمي وهما مني أركو مناوي رئيس الحركة وجمعة محمد حقار القائد العام لجيش الحركة والذي كان متواجداً في أبوجا لأكثر من ثلاثة أسابيع وبمعيته خمسة عشرة من القيادات العسكرية الرفيعة والذين عقدتُ لهم اجتماعا ونوّرتهم بتفاصيل ما يجري، وكان مني أركو قد استدعاهم للحضور إلى أبوجا بحيث يكونون قريبين للتشاور حول أي قرار نهائي يتعلق بنوع الاتفاق الذي يمكن التوصّل إليه لا سيما وأن الجولة السابعة وهي جولة حاسمة قد بدأت حينها تدخل في لحظاتها الدقيقة والفاصلة، كما نقلت

نتائج اجتماع الوفد عبر الهاتف إلى بقية أعضاء المكتب القيادي للحركة المتواجدين في الأراضي المحررة وهم الدكتور الريح محمود جمعه نائب رئيس الحركة ومصطفى محمد أحمد تيراب الأمين العام للحركة وأركو سليمان ضحية رئيس هيئة الأركان.

في صبيحة الخامس من مايو ٢٠٠٦م غادر مني أركو إلى قصر الرئيس أوباسانجو في الساعة الثامنة والنصف صباحاً، ورافقة ثلاثة من أعضاء الوفد هم يحيى حسن النيل وأبو عبيدة عبد الرحيم الخليفة ود. صلاح أحمد الحاج مناع، لم يتم إخطاري بأنهم سيغادرون في ذلك الموعد لكنه ترك رسالة لأحد حرسه بأن يخطرني وإبراهيم أحمد إبراهيم المستشار السياسي للرئيس وأمين الشئون الخارجية أن نلحق به إلى القصر. تلك كانت إشارة واضحة من مني أركو إلى رغبته في التخلّص من الضغط النفسي لتواجدي بجانبه حيث أمارس محاولات ثنيه ومنعه من الموافقة على تلك الوثيقة، وهو الضغط الذي ظل يشعل في دواخله التردد في قبول الدعوة إلى رفض الوثيقة بحالتها تلك وضرورة الإصرار على إعادة صياغتها مضموناً ولغة حتى تُصبح مقبولة. تم إبلاغي بالرسالة في الساعة التاسعة والنصف، نزلت إلى بهو الفندق وبرفقتي إبراهيم أحمد إبراهيم وظللنا ننتظر سيارة المراسم التي ستنقلنا إلى هناك، طال الانتظار ولم تصل إلينا السيارة إلا بعد ما يقارب نصف ساعة، ويبدو أن ذلك كان مرتباً بدقّة بحيث عندما نصل إلى القصر، يكون مني أركو قد أعلن موافقته على الاتفاقية حيث لا مجال بعد ذلك لثنيه أو التراجع. الجميع هناك كان يعلم رأينا الرافض مسبقاً، وأن حضورنا بمعيته يمكن أن يُربك الاجتماع ويُعرقل الموافقة التي ينتظرونها من مني أركو مرة أخرى.

وصلنا إلى القصر وترجّلنا من السيارة وبينما نحن في طريقنا إلى القاعة، إذا بنا نسمع تصفيقاً حاراً صادر من داخلها، وتأكدنا لحظتها بأن مني قد أعلن موافقته على تلك الوثيقة، لا أدري ما إذا كانت موافقته تلك مشفوعة بدعم وتأييد من أعضاء المجلس القيادي للحركة الذين سبق أن أبلغتهم بما انتهى إليه اجتماع الوفد في صبيحة الخامس من مايو ٢٠٠٦م، دخلنا القاعة التي كان الجميع حضوراً فيها، وفي مقدمتهم الرئيس النيجيري ورئيس الكنغو رئيس الإتحاد الأفريقي لذلك العام ورئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي الدكتور ألفا عمر كوناري ونائب وزير الخارجية الأمريكي روبرت زوليك ووزير التنمية الدولية البريطاني وكل ممثلي المجتمع الدولي وطاقم الوساطة الإفريقية بالإضافة إلى وفد الحركة بقيادة مني أركو مناوي، في تلك اللحظات كان الرئيس النيجيري أوباسانجو يوجه كلمات الشكر والإطراء إلى مني أركو مناوي، فأدركنا بأن السيف قد سبق العزل، ولم نجلس

وعُدنا أدراجنا مباشرة إلى الفندق، ربما لم يلحظ بعض الحضور مجيئنا أو عدم جلوسنا فالجميع كان فرحاً أو ربما تجاهلوا، أو لعلهم لم يعبؤوا بقدومنا ومغادرتنا وذلك كان الأقرب.

بعد موافقته على الاتفاقية أرسل مني أركو طالباً حضور كل أعضاء الوفد المتواجدين في الفندق إلى قصر الرئيس أوباسانجو وذلك لحضور مراسم التوقيع على الاتفاقية، وكان الوساطة الأفريقية قد رتّبت وبموافقة الطرفين أن يتم التوقيع بعد ظهر نفس اليوم وفي نفس المكان. ذهب جميع أعضاء الوفد بما في ذلك العسكريون الخمسة عشرة، لكنني لم أذهب وآثرت البقاء في الفندق ولم أحضر حتى حفل التوقيع، وهنا تأتي روايتي لما حدث في القصر بعد ذلك سماعية عن أحد أعضاء الوفد الحاضرين لتلك الأحداث.

وتقول الرواية كما بلغتني أنه بعد اكتمال وصول أعضاء الوفد إلى القصر، بدا أن الرافضين للتوقيع من الحركة عادوا وبدؤوا يزمجرون ويهمهمون وكان لا بد من عقد اجتماع لتصفية الأمور قبل موعد التوقيع الذي كان قاب قوسين أو أدنى، حيث أن وفود المجتمع الدولي ظلّت باقية هناك والجميع في انتظار قدوم وفد الحكومة لاستكمال احتفال التوقيع. عقد أعضاء الحركة اجتماعاً صاخباً وحاداً في مداولاته بين الموافقين والرافضين في أمر سبقهم وتجاوزهم فيه رئيس الحركة وأعطى موافقته للوساطة والمجتمع الدولي، وبلغ الأمر حداً حرجاً، لكنهم توصّلوا إلى معالجة توافقوا عليها وهي أن يُعقد اجتماع عاجل للمجلس القيادي للبت في الأمر، كيف يُعقد اجتماع للمجلس القيادي وثلاثة من أعضائه غير موجودين هناك ولم يبق من احتفال التوقيع إلا سويعات قليلة، لكنهم كما قيل أجروا اتصالاتهم بالأعضاء الغائبين بالأمر وقام الأعضاء الغائبون بإبلاغ آرائهم لممثلين عنهم من القادة العسكريين الحاضرين وفوضوهم لحضور اجتماع المجلس القيادي نيابة عنهم وتبليغ تلك الآراء حول الموافقة والرفض، نائب رئيس الحركة د. الريح محمود جمعه فوّض يحيى حسن النيل وهو قائد التوجيه المعنوي ليبلّغ عنه رأيه، كما فوض الأمين العام مصطفى محمد أحمد تيراب، عيسى بحر الدين محمود الذي كان يشغل منصب رئيس مجلس التحرير الثوري ليبلّغ عنه، وفوّض رئيس هيئة الأركان أركو سليمان ضحية، صلاح مصطفى عبد الرحيم (بوب) الذي كان يشغل منصب المفتش العام لجيش الحركة ليبلّغ عنه رأيه. المجلس القيادي للحركة يتشكّل بكامله من العسكريين، حيث أن أعضائه الخمسة كانوا في الميدان وإن تفاوتت فترات تواجدهم فيه، كما أن المُفوَضين الثلاثة أيضاً من العسكريين المتواجدين في

الميدان ولفترات طويلة، إذن هم أكثر الناس دراية بالوضع الميداني للحركة لكنهم ليس بالضرورة أن يكونوا أعمق بعداً في النظر إلى مآلات الأمور وفق تعقيداتها السياسية.

اتخذ المُفوَضون الثلاثة بالإضافة إلى مني أركو رئيس الحركة ورئيس المجلس القيادي، وجمعه محمد حقار القائد العام وعضو المجلس القيادي، اتخذوا مجالسهم في غرفة جانبية لسماع الآراء النهائية لأعضاء المجلس القيادي بينما بقية أعضاء الوفد في انتظارهم في قاعة أخرى، لم يَطُل انتظارهم حيث أن اجتماع الخمسة ليس سوى استماع للآراء بالموافقة أو الرفض بافتراض أن الجميع ملمّون بتفاصيل الأمر، كما أن المفوضين الثلاثة غير مخوّلين بالتداول في التفاصيل وإنما بنقل آراء الذين فوّضوهم كما هي، عاد الخمسة إلى حيث بقية أعضاء الوفد وكلّفوا صلاح مصطفى عبد الرحيم (بوب) المفتش العام لجيش الحركة بأن يُعلن للحضور القرار النهائي للمجلس القيادي للحركة، لم يتمالك صلاح مصطفى (بوب) دموعه التي كانت تنهمر بغزارة وهو يقرأ على الحضور قرار المجلس القيادي بموافقة أربعة من أعضائه على التوقيع ورفض واحد، وكان الرافض الوحيد هو رئيس هيئة الأركان أركو سليمان ضحية الذي فوّض المفتش العام بأن يُبلّغ عنه رفضه، أصاب الوجوم الحاضرين من أولئك الذين كان الرفض هو قرارهم بينما تهللت أسارير الموافقين ولم يدروا أنهم ألقوا بالحركة في تهلكة أكثر لهيباً مما كانت تواجهها في ميدان الحرب مهما كانت الظروف، تلك هي تهلكة الاتفاقية الهلامية التي لم توافق عليها حركتان من بين ثلاثة، ولم يلتف حولها غالب أهل دارفور حتى قبل أن يتصفّحوها، وتناساها المجتمع الدولي من أول شهر بعد التوقيع، وعارضتها القوى السياسية هلعاً وخوفاً من الحركة القائمة عليها قبل أن تستبين ما في جُعبتها من رؤى سياسية، ومزّقتها الحكومة جهاراً ورويدا كعادتها مع الاتفاقيات التي تعتمد ضمانتها على أخلاقيات الأطراف، وأخيراً لفظتها الحركة الموقّعة نفسها بعد إذلال وعسر دام خمس سنوات.

في ظهر يوم الخامس من مايو ٢٠٠٦م وفي قصر الرئيس النيجيري أولسقن أوباسانجو، أُسدِل الستار على المفاوضات حول الأزمة السودانية في دارفور في أبوجا - نيجيريا بانتهاء جولتها السابعة بالتوقيع على اتفاقية السلام لدارفور بين حركة تحرير السودان التي وقّع عنها مني أركو مناوي رئيس الحركة وبين الحكومة السودانية التي وقّع عنها الدكتور مجذوب الخليفة أحمد رئيس وفدها للتفاوض، بينما وقّع شهوداً على الاتفاقية د. سالم أحمد سالم المفوض الخاص وكبير وسطاء الإتحاد الأفريقي والرئيس الكنغولي دنيس ساسو باعتباره رئيس الدورة للإتحاد الأفريقي والرئيس النيجيري

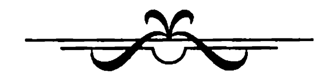
أولسقن اوباسانجو عن الدولة المضيفة والبروفسير ألفا عمر كوناري رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي والدكتور علي عبد السلام التريكي ممثل العقيد معمر القذافي عن الجماهيرية العربية الليبية باعتبارها الدولة المسهّلة والسيد روبرت زوليك نائب وزير الخارجية الأمريكي عن الولايات المتحدة الأمريكية والسيد هيلري بن وزير التنمية الدولية عن بريطانيا والسيد يان برونك ممثل الأمين العام للأمم المتحدة والسيد بيكا هافيستو عن الإتحاد الأوروبي والمستشار زيد الصبان عن جامعة الدول العربية والسفير أحمد حجاج عن جمهورية مصر العربية والسفير ألن روك عن كندا والدكتور كجيل هدنيبو عن النرويج والسفير هنري دي كوناك المفوض الخاص عن فرنسا والسيدة أقنيس فان أردين وزيرة التعاون التنموي عن هولندا. من يشهد ذلك الحجم والمستوى الرفيع من توقيعات المجتمع الدولي يُصاب بالدهشة عندما يشهد ما انتهت إليه الاتفاقية وذلك الدور السلبي للمجتمع الدولي نفسه خلال تنفيذها. بيد أن غياب تشاد عن توقيع الاتفاقية سواء برغبتها أو تم تغييبها برغم أنها دولة جارة لدارفور وتتميز بوجود روابط اجتماعية قوية بين الشعبين، وفوق ذلك كانت هي أول من توسّط في الأزمة واستضافات أربعة جولات من التفاوض وتم فيها توقيع اتفاقيتين هي اتفاقية أبشّي الأولى في الثالث من سبتمبر ٢٠٠٣م واتفاقية أنجمينا لوقف إطلاق النار في الثامن من أبريل ٢٠٠٤م، كل هذا ترك من الدلالات ما يُعطي الكثير من مؤشرات التفسير لدور تشاد في مرحلة ما بعد الاتفاقية ودعمها لجبهة الخلاص ومن بعدها حركة العدل والمساواة بذلك الحجم من الدعم الكبير.

كان من أبرز معالم ظهيرة التوقيع على الاتفاقية، هو انسلاخ ما يُقارب نصف وفد عبد الواحد نور (١٥) عضواً بقيادة كبير مفاوضيه الدكتور عبد الرحمن موسى أبكر وعلي مجوك المؤمن إبراهيم محمود موسى مادبو وآخرين وانحيازهم إلى الاتفاقية، ذلك الانسلاخ يبين حجم الاضطراب التنظيمي داخل حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور. قبل ثلاثة أشهر من التوقيع انسلخ منها من سمّوا أنفسهم بمجموعة التسعة عشر، والآن مع التوقيع انسلخ النصف المتبقي، ولحق بالتوقيع على ملحق رتّبته الوساطة الأفريقية مع الحكومة السودانية في أديس أبابا تحت مسمّى Declaration) of Commitment) ويقصد به إعلان الالتزام باتفاقية السلام، وقد وقّع الدكتور عبد الرحمن موسى أبكر تحت اسم حركة تحرير السودان الإرادة الحرّة، وما لبث أن لحق إبراهيم محمود موسى مادبو الذي كان يشغل منصب نائب كبير المفاوضين ومسؤول

ملف السلطة لدى وفد عبد الواحد نور ووقع أيضاً على إعلان الالتزام تحت أسم حركة تحرير السودان جناح السلام وجميعهم عادوا إلى السودان عقب ذلك حيث تولّى الدكتور عبد الرحمن موسى أبكر منصب وزير دولة بمجلس الوزراء وخلفه فيها بعد رحيله علي مجوك المؤمن، كما تولى إبراهيم محمود موسى مادبو منصب رئيس مفوضية إعادة التأهيل وإعادة التوطين بالسلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور.

في سبتمبر ٢٠٠٦م انسلخ أبو القاسم إمام الحاج القائد العسكري لدى حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور وبمعية قيادات أخرى من بينهم د. السنوسي محمد السنوسي ومحمد عثمان محمد ومحيي الدين عبد الله عبد الجبار وأسسوا حركة تحرير السودان الأم، حيث وقّعوا مع د. مجذوب الخليفة على اتفاق ثنائي في ليبيا وعادوا إلى السودان حيث تولى بموجبه أبو القاسم إمام منصب والي ولاية غرب دارفور قبل أن يعود ويغادر مغاضباً ومعارضاً إلى حضن التمرّد بعد أن أسنِدت إليه بعد انتخابات أبريل ٢٠١٠م حقيبة وزير دولة بوزارة الشباب والرياضة والتي اعتبرها تقليلاً من شأنه وهو الذي كان يشغل منصب الوالي الذي هو منصب بدرجة وزير اتحادي.

أُسدل الستار على ست جولات من التفاوض في أبوجا - نيجيريا، بتوقيع اتفاقية سلام مع حركة واحدة من بين ثلاث حركات كانت تتفاوض هناك. انصرفت الوفود وحمل وفدا حركة تحرير السودان عبد الواحد محمد أحمد النور وحركة العدل والمساواة بقيادة الدكتور خليل إبراهيم طريقهما إلى مواصلة الثورة عبر السلاح، بينما حمل وفد حركة تحرير السودان مني أركو مناوي طريقه إلى داخل السودان على أمل تنفيذ الاتفاقية التي اعتبرت خطوة في طريق السلام لكنها خطوة بقدم واحدة بقيت ثابتة رغم مضي ست سنوات على توقيعها، وها قد جاءت اتفاقية الدوحة ولكنها أيضاً خطوة ثانية على قدم واحدة، وكلاهما ما زالا بلا جسد وروح.



الفصل الثامن

تنفيذ اتفاقية أبوجا

إن أكثر المراحل إيلاماً للذين ينتظرون الإفادة من نتائج تسوية نزاع محدد بشكل جزئي أو كامل وأعني بذلك في حالة دارفور مواطنوها، هو أن لا يحصدوا شيئاً مما كانوا ينتظرون، وإن أكثر ما يؤلم أحد أطراف أي اتفاقية هو أن يُدرك بأنه ضحية غياب إرادة الالتزام والمراوغة لدى الطرف الآخر في تنفيذ التزاماته، ولعل ما يزيد ذلك الإيلام هو تنصّل أي شركاء ضامين كانوا أو مراقبين وشهوداً لتلك الاتفاقية من مسئوليتهم تجاه عدم التزام أحد الأطراف بما وقّع عليه، أو أن يُضمِر أولئك الشركاء في وعودهم غير ما أعلنوا، لكن أكثر من كل ذلك إيلاماً هو أن تكون أنت الذي ترفع شعار جلب حقوق مواطنيك ضحية نفسك لكونك تعلم حقيقة ما سيحدث لكنك تمضي فيه على أمل ضعيف المعطيات بأن ينبلج فجر آخر يحيل ذلك الأمل إلى واقع غير الذي تراه أو ذلك الذي أكدته التجارب وخبرته النفوس واختزنته الذاكرة. وهنا أعني بكلمة (نفسك) شخصي كفرد وأيضاً حركة تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي كمؤسسة ثورية كنت يوماً عضواً فيها، حيث على صعيد إدراكي الشخصي فقد كنت دائماً على قناعة لا تتزحزح بأن نظام الرئيس البشير لن ينفّذ إي التزام أو اتفاق إلا تحت الإلزام، أي عندما تكون الضمانة فاعلة وناجزة وموجعة، وأن أداة الإلزام تلك أو تلك الضمانة لا تتأتى من دولة جارة ولا من محيط إقليمي ولا من مجتمع دولي فقط، فأولئك أقصى ما يمكن أن يقدّموه في الحالة الدارفورية هو القبول على مضض أو على استحياء أو بحذر بقدرتك على فرض أداتك الذاتية القادرة على فرض

الإلزام على الطرف الآخر مع ملاحظة أنهم لن يقبلوا بأي حال المدى المطلق، وهنا وأنا أستند إلى كثير من الوقائع التاريخية في نضال دارفور السياسي منذ ما قبل ضمّها إلى السودان وحتى نزاع الألفية، أدعو القارئ إلى مراجعة ذلك التاريخ والربط بينه وبين ما ذهبتُ إليه من استنتاج وخلاصة لتجارب، وهو لا شك قادر على استنباط الكثير. كما أستند على ما أكدته التجارب من عدم التزام نظام البشير بأي اتفاقيات طواعية خلال خمسة عشرة عاماً قبل التوقيع على اتفاقية أبوجا في الخامس من مايو ٢٠٠٦ م.

من آمال الكثيرين أن تحقق اتفاقية أبوجا بعض الشيء رغم إدراكهم بأنها لم تتضمن كل شئ، وذلك الأمل نابع من كون أن الأزمة التي تحمل في بواطنها مشكلة السلطة والثروة، ممكن تفريغ بعضاً مما تحمله ضمن حزمة تنفيذ ما جاء في الاتفاقية لعل ذلك يساعد في تعبيد الطريق نحو المعالجة الشاملة لما تبقّى من إشكاليات. إذاً ووفقاً لهذه المقدمة المقتضبة، أبدأ معكم مسيرة تنفيذ اتفاقية أبوجا منذ يومها الأول بعد التوقيع الذي تم في ٥ مايو ٢٠٠٦م وحتى موعد خروجي من السودان في ١٢ يوليو ٢٠٠٨ م باعتباري معايشاً كل خلجات تلك المرحلة وربما كل دبائبها مما هو متاح لي بحكم موقعي، ثم متابعاً من خلال اهتمامي بالمرحلة التي تلت ذلك انتهاءً بخروج مني أركو مناوي من السودان وانسلاخه من الاتفاقية في أكتوبر ٢٠١٠م احتجاجاً كما قال على عدم رغبة الحكومة في تنفيذها.

اتفاقية أبوجا في إيجاز

إذا جاز لي هنا أن أختصر مضمون اتفاق السلام لدارفور (اتفاقية أبوجا ٢٠٠٦م) التي جاءت في أكثر من ستة فصول وتضمّنت أكثر من خمسمائة بند، إذا جاز لي أن أختصرها في بضعة أسطر لأتناول ماذا جرى لتلك المضامين أثناء التنفيذ ودون الإخلال بما حوته من تعابير تحتمل تفاسير متباينة ومضامين لا تصلح إلا لأطراف تختزن فطرة جامحة من الأخلاق والرغبة الصادقة في تحويل العسير يسيراً، فإنني أوردها هنا على النحو التالي دون ذكر كل الأرقام والنسب الواردة في الاتفاقية:

جاء في الالتزام القومي والدولي

١- حزمة التزامات نحو تطبيق ميثاق حقوق الإنسان.
٢- حزمة بنود لبسط الحريات على طريق تحقيق التعددية والديمقراطية للتبادل السلمي للسلطة.

٣- التأكيد على وحدة السودان والعمل من أجل تعزيز تلك الوحدة.
٤- الإقرار بتنفيذ كل قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن والإتحاد الأفريقي الصادرة بشأن الأزمة.

في السلطة على المستوى الاتحادي

١- إدراج الاتفاقية في الدستور الانتقالي.
٢- تقاسم نسبي غير كامل للسلطة في المرحلة الانتقالية.
٣- الإصلاح الهيكلي لكل المؤسسات الدستورية والديوانية.
٤- إعادة حدود دارفور إلى ما كانت عليها في الأول من يناير ١٩٥٦م.
٥- كوتة في الخدمة المدنية بنسبة السكان لمعادلة التوازن لأبناء دارفور في المستويات المختلفة مع التمييز الإيجابي نوعاً.
٦- نسبة محددة لقبول طلاب دارفور بالجامعات مع مراعاة شروط القبول ومجانيته لفترة زمنية محددة.

على المستوى الإقليمي

١- تأسيس سلطة إقليمية انتقالية باختصاصات وصلاحيات محددة لفترة انتقالية تنتهي بإنفاذ الاستفتاء على الإقليم.
٢- الاتفاق على إجراء استفتاء شعبي في دارفور لتقرير الوضع الإداري والسياسي والمخايرة بين حكومات ولايات فقط خاضعة للسلطة الاتحادية أو حكومة إقليم كمستوى رابع للسلطة يكتسب صلاحياته من صلاحيات السلطة الاتحادية مع بقاء الحكومات الولائية.
٣- التقاسم النسبي للمشاركة في مستويات الحكومات الولائية وعلى مستوي المحليات.
٤- عقد منتدى حوار معمّق بين أبناء دارفور بغية توفير الدعم لإنفاذ الاتفاقية تحت مسمّى الحوار الدارفوري الدارفوري.

في الثروة

١- تعزيز اختصاصات وصلاحيات مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات التي تم إنشاؤها وفق اتفاقية نيفاشا وتمكينها من وضع معايير تقاسم الثروة وتنفيذها.

٢- الإصلاح الشامل للسياسات والبنية الهيكلية الاقتصادية والمالية ومؤسساتها.
٣- التزام الحكومة بدفع مبلغ تأسيسي قدره ٧٠٠ مليون دولار لصندوق دارفور للإعمار والتنمية على مدى ثلاثة سنوات ٢٠٠٦م / ٢٠٠٧م / ٢٠٠٨م.
٤- القيام بتقييم احتياجات دارفور لما بعد الحرب من حاجات إغاثية وإسعافية وخدمية وتنموية عبر ما عُرف ببعثة التقييم المشتركة (JAM).
٥- عقد مؤتمر دولي للمانحين يذهب عائده لصالح صندوق دارفور للإعمار والتنمية.
٦- دفع التعويضات الفردية والجماعية حتى الانتهاء من كل المطالبات التي تتيح الاتفاقية فيها لكل المتضررين التقدم بها خلال فترة لا تتجاوز ١٠ سنوات.
٧- تعزيز الإقرار بالحواكير والحقوق التاريخية لملكيات الأرض وتأمين حق الجميع في الانتفاع باستخداماتها.

في الترتيبات الأمنية

١- تفكيك ونزع سلاح الجنجويد والمليشيات الحكومية المماثلة خلال قيد زمني محدد.
٢- إعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية.
٣- إقامة مناطق منزوعة السلاح وحماية معسكرات النازحين.
٤- التحريز على الأسلحة الثقيلة لدى الحركات الثورية وتجميع قواتها في أماكن متفق عليها وتوفير الدعم اللوجستي غير العسكري لها.
٥- دمج ثمانية آلاف من مقاتلي الثوار ضمن القوات المسلحة والشرطة والأمن وإعادة دمج البقية في المجتمع ضمن برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج Disarmament, Demobilisation and Re-Integration (DDR)
٦- استيعاب ثلاثة آلاف من المقاتلين في المعاهد المتخصصة للتدريب المهني لتأهيلهم في الحرف المتنوعة.
٧- تقليص وإعادة انتشار القوات الحكومية في دارفور وتحديد مواقع انتشار الوحدات المدمجة.

هذه بشكل مختصر أهم ما ورد في اتفاقية أبوجا من حقوق، ورغم أنه هناك بعض التفاصيل الدقيقة لما يمكن أن تُسمّى حقوق لم ترد، إلا أنني كما قلت قد ركّزت على البنود الكبيرة ذات التأثير المباشر.

كيف يفكّر نظام البشير

أنه من المعلوم بداهة بأن نجاح أي معالجة لأي نزاع مسلّح وبشكل نهائي لا يقوم على عامل الانتصار العسكري لأحد الأطراف، ذلك فقط هو وقف للمعارك وإخماد جزئي للنار التي اشتعلت من جراء الأزمة ولكن استمراريتها على ما هي عليها لم تتأثر بل أضيفت إليها أغبان إفرازات النزاع المسلّح. المعالجة الشافية لأي نزاع يقوم على ضرورة اعتراف الأطراف بوجودها وطبيعتها وإبداء الإرادة الصادقة لمعالجتها من خلال الحوار أو التفاوض أو تراجع الطرف الظالم عن ظلمه، هذه هي القواعد المثلى، لكن نظام البشير يخالف هذه الحقائق ويمضي دائماً في الاتجاه المعاكس، فهو يبني نظريته على فرضية الحسم العسكري ويعتقد بأنه يملك الآليات فإن فشل، فإنه يبنيها على المراوغة في الالتزام الذي قطعه في أي اتفاق، وهو بذلك يؤكد حقيقة ثابتة بأنه يصر على نهجه في الظلم والأحادية في إدارة الدولة ما دانت أفاعيله تؤتي أكلها ببقائه، وهو أمر يخالف قواعد الفطرة ويجانب الأعراف ويتباين مع الشرائع ويتضارب سلباً مع كل المواثيق الدولية.

عندما أرسلت حركة تحرير السودان الموقّعة على اتفاقية أبوجا وفد حُسن النوايا وأتبعه بوفد المقدّمة إلى الخرطوم في يونيو ٢٠٠٦م، تمهيداً لعودة الحركة بكاملها للمشاركة في إنفاذ الاتفاقية، كان نظام البشير تحت عباءة حكومة الوحدة الوطنية يخطط بعقليته المعهودة وهي المراوغة والتنصّل من أي التزام وإضاعة الوقت حتى تنتهي الفترة الانتقالية ولا يكون للاتفاقية أي وجود أو تأثير فعلي في اتجاه معالجة القضايا الأساسية محل النزاع. إذاً فالنظام يُعزز الشكوك لدى الآخرين بل ويؤكّدها بأنه ليس أهلاً للثقة والالتزام والعهد رغم ما يتشدق به من أنه يسير على هدى التعاليم الإسلامية التي أكد واقع ممارساته خلال أكثر من عشرين عاماً بأن بين أفعاله وبين التعاليم الإسلامية برازخ تتسع وتزداد بعداً بقدر الكلمات التي نطق بها منسوبوه وما زالوا، وأن الإيمان لم يبلغ من دواخلهم إلا ما بين اللسان والحلق حيث تتبادل الأحرف مخارجها بلا خجل أو وجل.

حدثني عضو من أعضاء المجلس الوطني لا يمكنني ذكر اسمه نزولاً عند رغبته بأنه كان حاضراً لاجتماع جمع بعض قيادات المؤتمر الوطني مع الرئيس البشير عقب التوقيع على اتفاق السلام الشامل في يناير في نيفاشا ٢٠٠٥م، وكانوا يتبادلون الحديث حول الحركة الشعبية الشريك القادم للسلطة وزعيمه د. جون قرنق وكيفية التعامل معه، فقال

لهم الرئيس البشير، عندما يصلوا إلى الخرطوم سنمنحهم شهر عسل واحد ثم نشتت شملهم، لكن يبدو أن حسابات البشير كانت خاطئة وأثبتت الحركة الشعبية أنها كانت عصية عطفاً على ما انتهت إليه الاتفاقية من انفصال جنوب السودان. في ذات الاتجاه ذكر أحد كبار مسئولي الأمن في النظام بعد مضي سنتين من اتفاقية أبوجا، ذكر لأحد قيادات حركة تحرير السودان من الذين تمكّن النظام من استمالتهم وكادوا أن يكونوا جزءً من المؤتمر الوطني، قال له، بعد توقيع اتفاق أبوجا وقبل حضور حركتكم إلى الخرطوم كنا قلقين جداً من حضوركم ومشاركتكم خاصة مما شاهدناه من نقل عبر القنوات التلفزيونية لمؤتمر حسكنيتة والعروض العسكرية واستقبال الوفود الأجنبية المشاركة، لذلك رصدنا مبلغ ثلاثين مليار جنيه لتفتيت الحركة وتشتيتها، لكننا لم نصرف مليار واحد واستطعنا تفتيتكم وتشتيتكم. بغض النظر عن مدى صدقيه أو عدم صدقيه مضامين الحديث والأرقام التي أوردها المسؤول الأمني ورواية الراوي، إلا أن الحقيقة التي أريد استخلاصها هي أن المثالين يؤكّدان ما ذهبنا إليه من تشخيص لنوايا النظام وغياب الإرادة الصادقة لديه في معالجة الأزمات بالالتزام بالعهود، بل هو يتمادى في الإصرار على رؤيته الأحادية فإن عجز عن تحقيق ذلك، اسقط كل حمل يمكن أن يهدد بقائه في السلطة مهما كانت مخالفته للمبادئ التي رفعها أو للشعارات التي طفق يدندن بها لعقود مثل شعار معاداته لإسرائيل بينما تحت الطاولة أعلن د. مصطفى عثمان إسماعيل مستشار الرئيس البشير في لقائه مع القائم بالأعمال الأمريكي في السودان عام ٢٠٠٨م استعداد حكومتهم تطبيع علاقاتها مع إسرائيل إن حسّنت أمريكا علاقاتها مع السودان، هذا طبعاً وفق ما ورد في تسريبات (ويكليكس)، والمثال هنا فقط لتأكيد مناقضات النظام لما يدّعي أنها ثوابته، النظام أيضاً على استعداد لإسقاط أي شيء مهما كانت أهميته للدولة أو للشعب أو لوحدة الوطن، تماماً كما خالف البشير كل ما ورد في بيانه الأول الذي أذاعه يوم استولوا على السلطة عبر انقلاب في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م وهو الذي قاد الوطن إلى الانقسام، بعد أن ظل موحّداً لأكثر من مائة عام. النظام طمس معالم التنوع الثقافي الذي يزخر به السودان فأقعده عن أداء دوره كأمة قادرة على العطاء إلى جانب الأمم النظيرة، حتى أضحى السودان مشوّهاً في هويته، تائهاً في ثقافته، متأرجحاً في نظام حكمه، ضبابياً في جغرافيته، محرّفاً في تاريخه، منفصلاً عن ماضيه، متخلفاً عن حاضره وبعيداً عن مستقبله.

هذه هي بعضاً من عناوين استقبال الحكومة لحركة تحرير السودان التي وقّعت معها على اتفاقية أبوجا أملاً في تحقيق السلام في دارفور، ولم تكن الحركة على غير دراية بهذه

الحقيقة لكن قيادتها تغافلت عنها تحت اعتقادها بأنها إن أظهرت الرغبة في إقامة شراكة صادقة ربما تجعل النظام يُبدّل من تعامله ونهجه المعروف، وهي الرؤية التي كُنت شخصياً أقف معارضاً لها منذ أول يوم وصلنا فيه إلى الخرطوم كامتداد لقناعتي بأن النظام ليس من النوع الذي يتآخى بذلك الفهم وإنما هو يستهوي وضع مشاركيه تحت إبطه ويزيد من ضغطه عليهم كلما قدّموا صفحة ناصعة من الأخلاق أو أظهروا شيئاً من المرونة واللين أملاً في إخضاعهم للمزيد من الاستسلام، وبالتالي ينبغي علينا التعامل معه بلغته وكطرف في الاتفاقية وأن له التزامات يؤدّيها وأن هذه الالتزامات لا تُستجدىَ منه تحت مسمّى شراكة وهو الذي سعى وقاتل لإنكارها ولكنه فشل، لم يشارك أغلب قيادات الحركة بما فيها رئيسها وجهة نظري هذه، إرهاصات حقيقة وجهة نظري تلك كانت بائنة في كل تعاملات النظام عبر مسيرة تنفيذ الاتفاقية، غير أن الحركة لم تقتنع بذلك إلا بعد خمسة سنوات يوم أن وجد مني أركو مناوي رئيس الحركة والذي كان يشغل منصبي كبير مساعدي رئيس الجمهورية ورئيس السلطة الانتقالية، وجد نفسه بعد انتخابات أبريل ٢٠١٠م معزولاً من مناصبه ومُهمَلاً من النظام بلا منصب وبلا دور حتى في الاتفاقية التي وقّعها، ومحاصراً حتى في عمله على نطاق حركته، فخرج وأعلن انسلاخه من اتفاقية أبوجا داعياً إلى إسقاط النظام، ولكن جاء ذلك متأخراً كثيراً، وعموماً أن يأتي متأخراً خير من أن لا يأتي أبداً كما تقول الحكمة.

اللجنة العليا لتطبيق الاتفاقية

بعد عودة وفد رئيس الحركة مني أركو مناوي إلى الخرطوم في يوليو ٢٠٠٦م لأول مرة بعد توقيع الاتفاقية، كان قد مضى على وجود وفد المقدّمة ما يزيد على شهر، واستمر وفد المقدمة ممسكاً بكل الملفات حتى تم تشكيل اللجنة العليا لإنفاذ الاتفاقية في سبتمبر ٢٠٠٦م حيث تولّت اللجنة ملف تنفيذ الاتفاقية والتي حتى ذلك الحين لم ينفّذ منها سوى صدور مرسوم تسمية مني أركو مناوي كبيراً لمساعدي رئيس الجمهورية، بيد أن تشكيل اللجنة المحورية لبعثة التقييم المشتركة (JAM) والتي تترأسها هولندا والمناط بها تقييم احتياجات الإقليم من الإغاثة والإسعاف والتنمية لما بعد الحرب توطئة لعقد مؤتمر دولي للمانحين في نوفمبر ٢٠٠٦م كما نصّت عليها الاتفاقية، كانت قد بدأت نشاطها منذ منتصف يونيو ٢٠٠٦م. كنت قد ترأست اللجنة العليا لإنفاذ الاتفاقية من طرف الحركة وهي اللجنة التي تجمع أطراف الاتفاقية ويترأس اجتماعاتها المشتركة السفير سام إيبوك ممثلاً للإتحاد الأفريقي، وكانت اجتماعات اللجنة العليا

تنعقد في مقر إنفاذ الاتفاقية بشكل دوري أو استثنائي، لم يكن ذلك يروق للنظام فهو كان يخطط لإجهاض الاتفاقية، ولأنه يسعى لذلك فإن استمرار الاجتماعات برئاسة الإتحاد الأفريقي وهو ما نصت عليه الاتفاقية، يعني بالنسبة له أن محاضر الاجتماعات ستمثّل أرضية التقارير التي سترفع إلى مجلس السلم والأمن الأفريقي وبالطبع إلى مفوضية الإتحاد الأفريقي ومن هناك إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وهو الأمر الذي سيُثبِت قصور النظام وتلكؤه في تنفيذ الاتفاقية رغم أنه ظل غير عابئ بما يصيبه من جراء مصادماته الدائمة مع الرشد ومع المجتمع الدولي فقد زادت سماكة جِلده ومات الإحساس لديه لكثرة الضرب عليه وكثرة ما يستجيب فيه تحت الطاولة بعض الضرب.

كان الدكتور مجذوب الخليفة يسعى مراراً تحت مسمّى الشراكة أن يسحب البساط من استمرارية تلك الاجتماعات وأن تتحول وتقتصر على اجتماعات ثنائية مباشرة بين لجنة الحركة ولجنة النظام وبعيداً عن أنظار الإتحاد الأفريقي أو أي من المجتمع الدولي، لم يجد د. مجذوب مطاوعة من شخصي في محاولاته تلك، بل كان إصراري على أن تنعقد اجتماعات اللجنة العليا تماماً كما نصت عليها الاتفاقية برئاسة الإتحاد الأفريقي وأحياناً بحضور بعض الشركاء من المجتمع الدولي وفي المقر المحدد، وبدأ النظام بعد ذلك في عدم ثبات الأعضاء الذين يشكّلون وفوده وكأنه يسعى إلى تضييع وقت الاجتماعات، خاصة وأن الكثير من الذين حضروا الاجتماعات الأولى كانوا يتحججون بأنهم لم يقرؤوا كامل الاتفاقية بعد وهم في حاجة إلى وقت رغم أن ذلك أمر يهمهم وليس من مهام اجتماعات اللجنة العليا، لكننا ذكّرناهم بضرورة تثبيت الوفد حتى لا تكون الاجتماعات محجّة للنظام لإضاعة الوقت. بيد أن د. مجذوب الخليفة حقق مراده بعد أن تقدمتُ باستقالتي من رئاسة اللجنة العليا للإنفاذ وتوليت رئاسة صندوق دارفور للإعمار والتنمية في نهاية أكتوبر ٢٠٠٦م وتولى محمد التجاني الطيب رئاسة اللجنة العليا لإنفاذ الاتفاقية من طرف الحركة خلفاً لي، ولعله من منطلق مفهوم العديد من قيادات الحركة انحاز إلى الاعتقاد بأن سياسة الشراكة تقتضي مجاراة النظام حتى في إقصاء الإتحاد الأفريقي من رئاسة اجتماعات اللجنة العليا وقصرها على طرفي الاتفاقية بشكل ثنائي لكسب ود النظام وثقته وهي كانت قناعاته المجانبة لقناعاتي، وليت إخوتي كانوا يعلمون أن النظام من روبوت جامد وليس من لحم ودم، وأنه ليس نظاماً جاء ليشارك الآخرين وإلا لما انقلب على النظام الديمقراطي الذي يتيح المشاركة للجميع، ظللت أردد بأن الحركة لطالما ارتضت أن تأتي بذلك الاتفاق فإن الطريق

لإنفاذه لا يتم إلا بشق الأنفس، وأنه ليس من شق الأنفس الاستسلام للنظام بمسمّىَ الشراكة وإنما شق الأنفس يقتضي المواجهة وتحمّل تبعاتها. ومضى شهر وأردف بآخر للعسل الثنائي الذي أبعد الإتحاد الأفريقي عن رئاسة الاجتماعات المشتركة، وتخلّص النظام من أي شاهد أو رقيب حتى وإن كان هو الإتحاد الأفريقي بقصوره المعهود، ثم قلب للحركة ظهر المجن وانتهى عهد اجتماعات اللجنة العليا للاتفاقية ولم تعد هناك أي اجتماعات بعد ذلك، ووجد رئيس اللجنة العليا لإنفاذ الاتفاقية من طرف الحركة محمد التجاني الطيب نفسه جائلاً وحائراً بين ألاعيب النظام وأكاذيبه، لكن بالطبع بعد فوات الأوان. والحقيقة أن الإتحاد الأفريقي نفسه لم يكن متشدداً ولا حريصاً على استمرار الاجتماعات برئاسته لو لا إصرارنا عليه إبان رئاستي للجنة العليا مما ألزمه وقطع الطريق عليه أمام أي تنصّل، لكن عندما تهيأت له الفرصة في مرحلة لاحقة أن يتراخى ويتنصّل بفعل ابتعاد الأطراف عنه برغبتهم، وعندما وجد أن ذلك الإصرار الذي كان يلزمه قد غاب، غاب هو الآخر ولم يسأل.

في حزمة الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان وتهيئة المناخ للتعددية والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، لم يتحقق منه شئ يذكر إن لم نقل أن النظام زاد عناداً وانعزالاً رغم بعض الحريات التي تنسّمتها القوى السياسية في السنة الأولى من تنفيذ الاتفاقية، فالحزمة التي جاءت في الاتفاقية بضرورة احترام حقوق الإنسان وبسط الحريات وتمكين التنظيمات السياسية والأفراد من التعبير عن معتقداتهم ورؤاهم السياسية والعمل على صون وحدة البلاد والإعداد لديمقراطية تجد التعددية فيها مراتعها ويحقق الشعب مراده ويتم من خلالها التبادل السلمي للسلطة وإنفاذ القرارات الدولية وذلك إما بانتفاء الأسباب التي أدت إلى صدورها أو بتطبيق ما جاء فيها، كل هذه البنود وبعد خمسة سنوات من تطبيق اتفاقية أبوجا كان النظام قد تحصّن وتصفح بالمزيد من الانعزالية عن الشعب والانكفاء الأحادي والإصرار على المضي في طريق نفس الأخطاء والمكابرة بأنه إنما يمضي على طريق تحقيق مشروع حضاري لا حضارة فيه. فقد ازداد النظام انتهاكاً في حقوق الإنسان وبعد إجازة قصيرة مع الميثاق الصحفي الذي أتاح هامشاً ضيقاً من الحريات الصحفية، عاد وبدأ يكمم الصحف والأفواه معاً، ثم تخلّى عن التزام التعددية وحوّل البصيص منه إلى حجل زائن لكنه ضاغط حول أرجل التنظيمات المتوالية وطالبها بأن تسبّح وتردد ما يبهجه ويبزّ الآخرين، أما التعداد السكاني فقد فصّله وفق مراده وزوّر الانتخابات كما شاء واغتال كل خلايا الوحدة

الوطنية فهيأ فصل الجنوب وقسم البلاد إلى اثنين وحرن في قمقمه قائلاً بأنه سيعمد إلى ما أسماها الجمهورية الثانية، ثم تقوقع يهمهم بأنه لن ينفّذ لا قرارات الجنائية الدولية ولا مجلس الأمن حتى يأتيه أمر الله، وما كان يدري أن أمر الله قد أتاه منذ يوم أن سد باب الرحمة في قلبه أمام شعبه، هذا هو نظام الإنقاذ بامتياز.

ماذا كان من أمر التقاسم في السلطة

إذا كان لي أن ألخّص مفهوم السلطة فإنني أقول أنها حزمة من السلطات والصلاحيات يحميها الدستور ويدعمها التفويض الشعبي المُمثّل في الجهاز التشريعي ويُعَبّر عنها في مجموعة القوانين واللوائح التي تُؤطّر وتُنظّم وتَحكم كيفية وحدود المُفَوَضين بممارستها لأجل رفاهية الشعب، بيد أنني أدرك مثلي ومثل غيري أن المعنى يتمدد بلا حدود بعمق تمدد شهوة وشغف الإنسان للسلطة في أي زمان وفي أي مكان.

إن أولى ممارسات النظام في إجهاض الاتفاقية جاءت من رفضها إدراج الاتفاقية في الدستور، وعدم الموافقة على وضع قانون لإنشاء السلطة الانتقالية الإقليمية، وبينما تنص الاتفاقية على أن يُسمّي رئيس السلطة الانتقالية أعضاء مجلس السلطة وعلى رئيس الجمهورية إصدار المرسوم بتسميتهم في مواقعهم، ومعلوم بأن مجلس السلطة الانتقالية كان يضم ستة رؤساء مفوضيات بالإضافة إلى ولاة ولايات دارفور الثلاثة بحكم مناصبهم، ومفوَضين آخرين بلا مفوضيات، وهو مجلس دستوري كونه جاء معبّراً عن اتفاقية اعتمدها المجلس الوطني، ويأتي تحقيقاً لما ينبغي أن تكون الاتفاقية قد هدفت إليه من تمكين بعض أبناء دارفور للمشاركة في جزء من ممارسة السلطة حتى ولو جاء ذلك في حدود السلطة الانتقالية التي كانت صلاحياتها محددة المدة بالفترة الانتقالية، وبالتالي من الناحية الدستورية لهم مضمون لمسمياتهم ولهم توصيفهم ولهم ترتيبهم البروتكولي في الدولة ويتبعون الإجراءات المتّبعة مع الدستوريين في المراسيم الرئاسية وغيرها. لكن كل هذا لم يحدث فلم يؤدّي رؤساء المفوضيات القَسَم الدستوري أمام رئيس الجمهورية، ولم يكن مضمون مسمّاهم متوافقاً مع الحد الأدنى لأعضاء المجلس المتمثل في الولاة الذين هم بدرجة وزراء اتحاديين، بينما تم الإصرار على اعتبار المفوضين بدرجة وزراء دولة في المخصصات، كما لم يكن لهم أي ترتيب بروتكولي دستوري في الدولة، وبالتالي فإن روح المشاركة في السلطة قد فُرِّغت من محتواها بشكل متعمّد لكننا لا ينبغي أن نُلقي باللائمة كلها على النظام الذي كان يمارس نهجه، فحركة تحرير السودان التي قبلت بكل ذلك ممثلة في رئيسها الذي هو رئيس

السلطة الانتقالية، يتحملون الجزء الأكبر من المسئولية، علماً بأنني بالإضافة إلى رئيس مفوضية الأراضي المهندس آدم عبد الرحمن أحمد ظللنا نسعى بجد لأكثر من ثلاثة أشهر قارعنا فيها كل حجج المستشارية القانونية لرئاسة الجمهورية ووزير شؤون رئاسة الجمهورية لكن كما يقول المثل برغم الضرب عليهم بكل الحجج الدامغة إلا أنهم حرنوا تحت مضمون تميت الأمور بالحَرون السكوتي مستجيرين بسكوت رئيس السلطة الانتقالية وبقية رؤساء المفوضيات.

بند التعليم مثال للمماطلة

إذا استعرضنا بند قبول أبناء دارفور في الجامعات من خلال تحديد نسبة محددة يراعى معها شروط القبول والإعفاء الكامل من الرسوم الدراسية لفترة محددة وهو مضمون البند كما نصّت عليه الاتفاقية، نجد أن فلسفة إقرار هذا البند جاءت من منطلق التدهور فوق المسبوق والمشهود للتعليم في دارفور عن غيرها من أقاليم السودان الأخرى، الجميع على قناعة تامة بأن التعليم قد تدهور بشكل أكبر وسريع في جميع أنحاء السودان خلال حقبة حكومة البشير، ولعل هذا التدهور بائن من خلال مستوى الخريجين الذين لم يكونوا مذنبين فيما آل إليه حالهم، هذا ما لقّنوه لهم، فالتدهور طال التخطيط والمناهج والمعلمين والتدريب والوسائل والبنيات التحتية، بيد أن فوق هذا التدهور الشامل كان وضع التعليم في دارفور أكثر تضرراً، وهو واقع أكدته تقارير النظام نفسه، (التقرير الإستراتيجي لعام ١٩٩٧م) مثالاً، وهو تقرير صدر قبل اندلاع الأزمة المسلّحة بخمس سنوات تقريباً، ومن هنا فإن تخصيص امتياز لقبول أبناء دارفور لفترة محددة هو في الواقع ليس إلا محاولة خجولة لإلحاقهم بالآخرين، ولا ينبغي أن ينظر إليه الآخرون بأنه تمييز، حيث أن إنصاف المظلوم لا يمكن أن يكون تمييزاً قط وإنما تكفيراً للظالم عما ارتكبه، والظالم هنا ليس بقية طلاب الأقاليم الأخرى وإنما هي الدولة التي لم تُحسن توزيع الحقوق كما ينبغي.

عندما عزمت حركة تحرير السودان إنفاذ هذا البند، وهو يتيح في كل عام خلال الأعوام العشرة المحددة لنهاية البرنامج أن يتم تخصيص ١٥٪ من المجموع الكلي للمقبولين في الجامعات القومية في العاصمة لطلاب من دارفور يراعى في هذه النسبة الذين تؤهلهم درجاتهم أصلاً للتنافس العام، والمضمون هنا يستهدف في المقام الأول الكليات التطبيقية قبل كل شيء ولا يُسقط الكليات النظرية بالطبع، باعتبار أن تواجد أبناء دارفور في هذه الكليات في العشرين سنة الأخيرة ونظراً لضعف مستوى التعليم

العام هناك ظهر بجلاء أنه شبه معدوم، هذا يعني أنه وخلال ١٠ سنوات وإذا استمر التصاعد في أعداد القبول يمكن أن يتم قبول ما لا يقل عن ٥٠ ألف من خلال هذا البرنامج إضافة إلى أولئك الذين يتم قبولهم من خلال قدرة درجاتهم للتنافس الطبيعي، وهنا لا ينبغي لأحد أن يتحدث عن أن المراعاة في شروط القبول قد تُضعف المستوى، حيث أن ذلك يتم في إطار محسوب ومدروس بعناية، ولتحقيق وتنفيذ هذا الالتزام بين حركة تحرير السودان والحكومة، فقد شكّلت حركة تحرير السودان من جانبها لجنة متخصصة أوكلت إليها إنفاذ هذا البند وأعطتها كامل الصلاحيات، وحتى يدرك القارئ من منطلق اهتمامه بإدراك وتقييم حقيقة الأمور من منظور أن الاتفاقية جاءت في إطار معالجة جزء من الاختلالات التي تشكّل بعضاً من أسباب النزاع، نورد هنا أسماء أعضاء اللجنة التي شكّلتها حركة تحرير السودان وأوكلت إليها أمر إنفاذ بند قبول أبناء دارفور في الجامعات القومية.

جاء تشكيل اللجنة من :

البروفسير إبراهيم الأمين حجر رئيساً للجنة والبروفسير عبد الرحمن بشاره دوسه نائباً للرئيس والبروفسير محمد أبكر أحمد مقرراً والدكتور مصطفى نجم البشاري نائباً للمقرر بالإضافة إلى عضوية كل من البروفسير صلاح الدين عبد الرحمن الدومة والبروفسير أبكر علي إدريس والدكتورة الراحلة فاطمة الرشيد والدكتور عباس يوسف التجاني والدكتور آدم خاطر سام بالإضافة إلى الأستاذ علي حسين دوسه الذي كان عضواً في مفاوضات أبوجا ورئيساً مناوباً لملف السلطة باعتباره ملماً بكل تفاصيل ما جرى خلال التفاوض لمعاونة اللجنة بما تحتاجه من معلومات عن الاتفاقية وملابساتها في إتمام عملها، ولا بد أن يلحظ القارئ بأن الحركة قد أعطت إنفاذ هذا الأمر إلى المتخصصين وجميعهم كانوا وما زالوا أساتذة في الجامعات وإداريين مقتدرين، وأن بعضهم كانوا مدراء لجامعات عديدة، بل وتبوؤوا مناصب دستورية أخرى في بعض الحقب. لا بد أن أشهد وللتاريخ أن هذه اللجنة قد بذلت من المجهود والمثابرة والمنهجية والعلمية في السعي لإنفاذ عملها ما يتجاوز كل تصور، فقد أعطوا الأمر جل اهتمامهم، اهتمام المدرك لمآلات الأمور من قبل ومن بعد، ليس من باب الغيب ولكن من واقع التجربة والقراءة الواقعية للمعطيات والعوامل المتوفرة بين أيديهم والتخطيط السليم، وكانت لهم صولاتهم وجولاتهم متجاوزين في ذلك كل خصوصياتهم وقيمة وقتهم، فقد نذروا كل ما يملكون لإنجاز الأمر، وهو إنجاز لفائدة الوطن السوداني أولاً

ولدارفور ثانياً وربما لحركة تحرير السودان ما يلحقها من ثناء أداء الواجب، لكن ما نحن بصدد توثيقه هنا هو أن اللجنة وبرغم اجتماعاتها المتواصلة مع وزارة التعليم العالي وهي الجهة المختصة ومع كل الجهات ذات الصلة وبمشروعها القائم على العلمية والمنهجية، إلا أن الناتج لم يكن كما ينبغي أن يكون عليه تنفيذ البند، فقد تنكّرت الحكومة على التزامها يوم رأت أن الناتج الذي يذهب مباشرة للإنسان في دارفور مرضي ويعمل على موازنة المعادلة المختلّة في التعليم، بل وسينقل طلاب الإقليم نقلة كبيرة في الكم والكيف، فآثرت رفض تنفيذ البند كما جاء في اتفاق أبوجا وكما فصّلته اللجنتان (لجنة التعليم من جانب الحركة ولجنة الحكومة الممثلة في الوزارة) ولعل من سخريات الأقدار أن يقف وكيل وزارة التعليم العام الدكتور المعتصم عبد الرحيم حسن متحدياً ورافضاً ومعطّلاً حتى قرار وزير التعليم العالي الذي كان إلى جانب تطبيق البند كما جاء في الاتفاقية، والمعلوم أن وزير التعليم العالي الدكتور بيتر نيوت كوك كان قد جاء للمنصب ضمن تقاسم اتفاقية نيفاشا، بل أن كبير مساعدي رئيس الجمهورية مني أركو مناوي وهو في الترتيب الرابع من حيث السلطة في الدولة والمسؤول الأول عن إنفاذ الاتفاقية لم يستطع أن يتجاوز قرار وكيل الوزارة، حيث أنه رغم وقوفه إلى جانب خلاصة أعمال اللجنة وتوجيهه بإنفاذ ما جاء في تلك الرؤية إلا أنه لم تنفِّذ الجهات المعنية توجيهاته ولا قراراته لأن كل ذلك يتحكم فيه اللوبي الحاكم والممسك الحقيقي بالسلطة، والمعلوم أن وكيل الوزارة ينفّذ ما كان يمليه عليه د. مجذوب الخليفة الذي بالطبع ينفّذ رغبة وتوجيهات اللوبي الحاكم، هنا يمكن للقارئ أن يدرك مدى تشبّث نظام البشير بالأحادية، وأنه ليس مستعداً لتقاسم السلطة بشكل حقيقي حتى وإن تم الاتفاق على ذلك في اتفاقيات مشهودة، وهنا أعود فأقول أن أي اتفاقيات مع النظام دون ضمانات قوية يحركها ويستخدمها الطرف الآخر متى اقتضت الضرورة سيكون مضيعة للوقت وتقوية ومناعة للنظام وإطالة لعمره. إنه نظام فقط يؤمن بمبدأ تقاسم الأرقام على الورق مع وقف التنفيذ إلا من خلال رؤيته، وبالتالي طبّقت الحكومة بند التعليم وفق رؤيتها دون أن تُمكّن أبناء دارفور من الإعفاء ولا من النسبة المحددة في الاتفاقية ولا من الاستفادة من مراعاة شروط القبول إلا في نطاق نستطيع أن نصفه بأنه أكثر من محدود جدّاً. اللجنة التي ضمّت الأساتذة الأجلّاء كانوا أكثر المتحسرين على وطن أستطيع أن أقول أن الولاية فيه تقوم على العنجهية التنظيمية الجهوية التي يتبناها لوبي مدمّر أقعد الوطن وقيّده من الانطلاق طوال أكثر من خمسين عاماً.

بند الخدمة المدنية

تقول الاتفاقية في أمر تواجد أبناء دارفور في الخدمة المدنية، وهو معلوم أن تواجدهم فيها يكاد يكون رمزياً إذا ما كُشفت الإحصاءات والتي تذهب إلى أن تواجدهم يقل عن ١٪، لا سيما في مستويات الإدارة الوسيطة والعليا، ولا نستطيع أن نؤكّد هذه الإحصاءات من مصادر دقيقة لكنها أرقام متداولة بين النخب، والحقيقة أن دارفور لم تسع في العهود السابقة إلى المطالبة بالنظر في أمر تواجد بنيها في الخدمة المدنية على أساس المحاصصة، ذلك أنه وإلى حد كبير لم يكن الظلم مقنناً وسياسة تتبناها وترعاها الدولة كما هو الحال في العشرين سنة الأخيرة، أي في عهد حكومة الإنقاذ بقيادة الرئيس البشير، والحالات التي تواجدت كانت تعود إلى ممارسات أفراد أو مجموعات يستغلون سلطات مناصبهم لكنه ليس ممكناً أن نطلق عليها سياسة ومنهجية دولة، رغم أن (الكتاب الأسود) قد أظهر ذلك القدر الكبير من التفاوت بشكل مفصّل بالأرقام.

أنا على قناعة تامة بما ينبغي أن يقوم عليه الانتساب للخدمة المدنية من منطلق المعايير المتعارف عليها، وهي لا تتضمن إجبارية النظر إلى الجهة أو القبيلة أو الدين أو العرق أو الجنس، لكن عندما يصبح التجاوز لحقوق البعض سياسة ومنهجاً يقومان على إقصاء واستئصال قطاعات جهوية بعينها، حينئذٍ تفرض النزاعات حلولها التي من بينها المحاصصة كعلاج انتقالي لإعادة الأمور إلى نصابها، وهو ما حدث من أمر إقرار بند الخدمة المدنية في اتفاق أبوجا وإن لم يتم تطبيقه وبالتالي لم يحقق المضمون المستهدف لكن الاعتراف به خطوة مهمة. فقد نصت الاتفاقية أن يتم تشكيل لجنة تقوم بدراسة مفصّلة لتواجد أبناء دارفور في الخدمة المدنية، وبحيث ترفع اللجنة تقريرها خلال عام واحد، أي في منتصف العام ٢٠٠٧م على أن يتم بموجب نتائج تقرير اللجنة وضع برنامج إكمال استيعاب أبناء دارفور في الخدمة المدنية بحيث يصبح تواجدهم فيها بنسبة ٢٠٪، وبالطبع لا يقتصر هذا الاستيعاب في مدخل الخدمة وإنما يشمل كل المستويات الإدارية، كما نصّت الاتفاقية على أن يتخذ رئيس الجمهورية تدابير ومعالجات مؤقّتة تسبق صدور تقرير اللجنة المعنية، وذلك باستيعاب عدد مقدّر من أبناء الإقليم في المستويات الإدارية الوسيطة والعليا في الخدمة المدنية وفي كل المفوضيات والمؤسسات القومية. تم تكوين اللجنة وبدأت عملها، لكنها جُمِّدت بقرار من رئاسة الجمهورية بعد أقل من شهرين من بداية عملها، ثم تم إلغاء تنفيذ البند من أساسه بواسطة د. نافع علي نافع مساعد رئيس الجمهورية عندما تولّى الملف خلفاً

لدكتور مجذوب الخليفة، وقنن ذلك الإلغاء رئيس الجمهورية في وقت لاحق في تحد وخرق واضح للالتزام وفي تأكيد آخر لعدم الالتزام. إذا قُدّر وتم تنفيذ بند الخدمة المدنية كما جاء في الاتفاقية، فهو نصر للسلام والاستقرار في الوطن وتحقيق لطموحات إنسان دارفور الذي هو المستفيد الأول باستعادة بعضاً مما عاشه من ظلم، وليس كسباً لحركة تحرير السودان الموقعة على الاتفاقية إلا من باب نجاح تنفيذ بند من بنود الاتفاقية التي وقّعتها لأن النضال من أجل الحقوق كان وما زال شأناً شارك فيه الجميع.

الممارسة الحقيقية للسلطة

إن الممارسة الحقيقية للسلطة ووفقاً للاتفاقية فإن كبير مساعدي رئيس الجمهورية ورئيس السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور هو الشخص الرابع في هيئة الرئاسة في الدولة وهو المناط به تولّي ملف دارفور بعد تسميته دستورياً لهذه المواقع باعتبار أنه المساعد الأول لرئيس الجمهورية في كل ما يتعلق بشئون دارفور علاوة على مهام قومية أخرى، والحقيقة المؤلمة أن هيئة الرئاسة في السودان كانت تجتمع من ثلاثة فقط وهم رئيس الجمهورية عمر البشير والنائب الأول للرئيس سيلفاكير ميارديت ونائب رئيس الجمهورية علي عثمان طه رغم وضوح نص البند ٦٥ من المادة ٨ من الاتفاقية والذي يقول أن كبير مساعدي رئيس الجمهورية هو في المرتبة الرابعة في هيئة الرئاسة، وهذا لا يُعطي مجاز التفسير بأنه يأتي في الترتيب الرابع في البروتكول في الدولة، حيث أن ورود هيئة الرئاسة مسبوقاً بالجملة (في هيئة الرئاسة) يعني أنه ضمن أعضاء هيئة الرئاسة ولكن ترتيبه فيها يأتي رابعاً، ولعل ذلك أقرب إلى أنه يرتبط بإجراءات تنظيمية داخل الهيئة نفسها وبأي تعديل أو تغيير محتمل في عددية أعضاء هيئة الرئاسة أكثر منه أي شيء آخر، بيد أنني لست خبيراً في التفاسير القانونية لكن أستطيع أن أدفع بالحجج السياسية التي تدعم التفسير كون الأمر سياسي وليس خاضعاً للتفسير القانوني البحت، وأن موضوع كبير المساعدين جاء كما لو أنه معالجة تتيح التواجد في هيئة الرئاسة التي هي مصدر القرار في السودان، ودارفور قد عانت من مصدر هذا القرار الذي لم تكن يوماً ممثلة فيه. كما يلاحظ أنه حتى عندما تتناول هيئة الرئاسة أزمة دارفور وهي أزمة لم تغب عن طاولة هيئة الرئاسة قط، لم يتم دعوة مني أركو مناوي كبير مساعدي رئيس الجمهورية لحضور أيٍ من تلك الاجتماعات وهو الشخص المنوط به تولّي ملف دارفور بعد أن أصبح دستورياً جزءًا من قيادة الدولة، وبذلك يكون الافتراض في أن يكون هو الأقرب للتعامل مع الأزمة للوصول إلى معالجة شاملة مع الحركات الثورية

التي ما زالت رافضة، هذا بالطبع في ظل أي نظام سوي ونوايا سوية، ولكن النظام سَمّى د. مجذوب الخليفة مسئولاً عن ملف دارفور، وبعد وفاته تم تسليم الملف إلى د. نافع علي نافع، ثم تحول إلى د. غازي صلاح الدين، ولعله من سخريات التهميش أنه في كل السفريات الخارجية لكبير مساعدي رئيس الجمهورية وحيث ينص البروتكول بأن من يكون في وداعه وفي استقباله في المطار هو الشخص الذي يليه في الترتيب البروتكولي للدولة كما هو الحال لكل هيئة الرئاسة والمستويات الدستورية، وهو في هذه الحالة مساعد رئيس الجمهورية د. نافع علي نافع إلا أن ذلك لم يحدث طوال خمس سنوات قضاها مني مناوي كبيراً لمساعدي الرئيس وبرغم عدد المرات التي سافر فيها خارج السودان بكثرتها، والواقع أن ذلك يعود إلى العنجهية الجوفاء والكِبر الزائف الذي تتعامل به غالب قيادات نظام البشير من عدة مناظير ليس منها ببعيد أن د. نافع علي نافع يرى في مني أركو مناوي الذي تعود أصوله إلى إقليم دارفور شخصاً لا يرقى مقاماً أن يلتزم هو بوداعه أو لقائه في المطار حتى وإن نصّ البروتكول على ذلك أو معلوم ضمناً من وحي الدستور أو كان ذلك عُرفاً أو حتى ممارسة تتأصل في الذين يتمتعون بشهامة وتواضع أو يتمسكون ببعض الأخلاق السمحة، ويبدو أن د. نافع علي نافع بتجسيد تلك الممارسة التي لا أعتقد بأنها كانت مبرأة من هوى مهما كانت ظروف التواجد أو الغياب فإنه بالتأكيد يضع نفسه خارج أولئك، بيد أنني أذكر هذا المثال ليس اعترافاً بأن د. نافع علي نافع يعلو شيئاً في الأصالة على مني مناوي، أنا أدرك بأنه إن لم يكن مني مناوي أرفع أصلاً في صميم إنسانيته وإرث تعاملاته، فلن يكون د. نافع علي نافع أفضل منه اللهم إلا في الدرجة العلمية التي ليس لها إعراب في أمر البروتكول الدستوري الذي نتحدث عنه والتي لم تُزل بَلَمَه، ذلك أنه مع حقيقة أن كليهما من آدم وآدم من تراب، فإن الأصالة تبقى مؤطَّرة بمعايير التفاضل في الأخلاق والمعاملة والشهامة والإنسانية، وبالتالي فإنني أدلل على تعريف القارئ بحقيقة كيف يفكّر قادة نظام البشير في معالجة الأزمات مستهدين بمبادئ اللوبي الحاكم الذي ينزلون عند رؤاه.

هذه هي خلاصة مفهوم النظام لتعامله مع المشاركة في السلطة الواردة في اتفاق أبوجا، أوجزتها في بعض ما رافق فترة تَولّي كبير مساعدي رئيس الجمهورية منصبه وفقاً لها، وإنشاء السلطة الانتقالية وأمر مجلسها ومفوضيها، وإذا كان هذا هو عنوان التعامل على هذا المستوى، فإن التعامل نفسه انسحب على كافة البنود المتعلقة بملف السلطة والتي لم يتم تنفيذها كما ينبغي وتم إجهاض مضمون المشاركة في السلطة بشكل كامل،

ومرة أخرى أُلقِي باللائمة المماثلة وربما أكبر على قيادة حركة تحرير السودان التي كانت طرفاً في الاتفاقية، وكما قلت أنا ضمنها آنذاك مهما كانت مواقفي منها أو مساعي التي لم يُستجب لها من كل الأطراف. وبالتالي فإن حِزم تطبيق ميثاق حقوق الإنسان وبسط الحريات والتعددية والديمقراطية والتبادل السلمي للسلطة والتأكيد والعمل لتعزيز وحدة السودان وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن والإتحاد الأفريقي الصادرة بشأن الأزمة والتقاسم النسبي للسلطة والتمييز الإيجابي والإصلاح الهيكلي للمؤسسات الدستورية والديوانية وإعادة حدود دارفور إلى ما كانت عليها في أول يناير ١٩٥٦م، وكوتة أبناء دارفور في الخدمة المدنية وقبول طلاب دارفور في الجامعات ومجانية قبولهم ومراعاة شروط القبول وغيرها مما ورد في الاتفاقية تحت ملف تقاسم السلطة لم ينفّذ منها إلا القليل جدّاً، وما تم تنفيذه غلبت عليه رؤية النظام، لذلك ذهبت أنا في تقديري لنسبة التنفيذ في ملف السلطة من حيث تسكين الأفراد في بعض المناصب الواردة إلى ٢٦٪، بينما من حيث المضمون الفعلي لم يتجاوز ١٪ مما جاء في الاتفاقية ضمن ٩٢ بنداً هي بنود الفصل الخاص بالسلطة، وهعلوم أن تلك النسبة ظلّت سائدة منذ أن غادرت السودان في العام ٢٠٠٨م وحتى انسحاب مني مناوي من الاتفاقية في أكتوبر من العام ٢٠١٠م، بيد أن النظام وفي أكتوبر ٢٠١١ م بدأ في استقبال الدكتور التجاني السيسي رئيس حركة التحرير والعدالة في مطار الخرطوم والذي أعلن أنه جاء رافعاً شعار الشراكة مع المؤتمر الوطني لإنفاذ الاتفاق الذي وقّعته حركته في الدوحة – قطر في يوليو ٢٠١١م لبداية مشوار آخر من مسلسل الشراكة بمفهوم الإنقاذ حيث أراد الإخوة في حركة التحرير والعدالة خوض تجربة الاتعاظ في النفس بعد أن أسقطوا جانباً ميزة الاتعاظ في الغير.

تقاسم الثروة

ضمن المختصر المقتضب الذي بيّنته في فقرات سابقة من هذا الفصل عن تقاسم الثروة كما ورد في اتفاق أبوجا، أعيد ذلك وأنا أتناول إخفاق الحكومة في الإيفاء بما وعدت به في التزامها في الاتفاقية. لقد نصت الاتفاقية على اتخاذ بعض الخطوات التعزيزين لمفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات، وهي كما أشرنا سابقاً أنها مفوضية تم إنشاؤها بموجب اتفاقية السلام الشامل (اتفاقية نيفاشا) لكن نظراً لوجود بعض الثغرات فقد جاءت اتفاقية أبوجا ببعض البنود التي تساعد على سد تلك الثغرات وتمكين المفوضية من أداء مهامها على الوجه الأكمل، وما هو مهم في هذا الجانب هو أن هذه

المفوضية ينبغي أن تتمتع باستقلالية تامة، وأن رئيس الجمهورية ليس له عليها من سلطة أو سطوة سوى في الحدود التي تُمكّن المفوضية من أداء دورها بشكل كامل وسلس، وتختص المفوضية بوضع يدها على الإيراد العام للدولة ووضع أسس ومعايير تخصيص وتوزيع الإيراد العام بين الحكومة الاتحادية والولايات رأسياً وداخل الولايات أفقياً، ومتابعة تنفيذ ذلك التخصيص مع الأخذ في الاعتبار التقاسم الوارد في الاتفاقيات المعنية وأيضاً وفقاً للموازنات المعتمدة، على أن عمل المفوضية سيتواصل بشكل مستمر حتى بعد انتهاء آجال الاتفاقيات، وإذا قُدّر لهذه المفوضية أن تعمل وفق ما لديها من صلاحيات لكان موضوع تقاسم الثروة قد عالج الكثير من الأزمات التي نشأت وتأزم النزاع بسببها، وكعادة النظام فعندما تم تأسيس المفوضية وتم تسمية البروفسير إبراهيم منعم منصور وزير المالية الأسبق رئيساً لها بتوافق الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني طرفا اتفاق السلام الشامل (CPA)، بدأت المفوضية عملها، ولكن بعد توقيع اتفاقية أبوجا وورود بنود جديدة تعزز من استقلالية المفوضية وتقوّي من سلطاتها، ولما بدأت المفوضية في ممارسة هذه الصلاحيات الموسّعة المضافة، هنا أحس النظام بأنه سيفقد اليد العليا على أحد أركان السلطة وهو الثروة والتي بممارسة المفوضية لعملها بشكل شفاف يعني أن أهداف الاتفاقيات الموقّعة بتعديل الاختلالات التنموية سيتحقق بضبط التقاسم العادل للثروة، وأن المناطق الأكثر ظلماً ستتمكن من الحصول على نصيبها الحقيقي من الثروة وبالتالي يتحقق النماء والاستقرار، هنا نكص النظام وتفرعن وبدأ يُعرقل أعمال المفوضية وأجبر رئيس المفوضية على أن يتقدم باستقالته. لم تكن الحركة الشعبية تُعطي كثير اهتمام لتدخلات النظام لطالما أن تلك التدخلات لم تمس بنصيبها من عائدات البترول (٥٠٪) لا سيما مع بلوغ الحركة الشعبية قناعة أن إضاعة الوقت مع لوبي يعتقد بأن السلطة ينبغي أن تَبقَى له ولا يريد أن يغير من سلوكه أمر فيه الكثير من بعثرة للجهود وبالتالي ركّزت الحركة في اتجاه ما يُؤمّن قيام الاستفتاء على تقرير المصير، ولم يكن تمكين المفوضية من التمتّع باستقلاليتها في ظل المعافرة مع المؤتمر الوطني حينئذ أولوية، خاصة مع تنامي المشاعر التي تنادي بالانفصال. هكذا تمكّن النظام من فرض سطوته على المفوضية بتعيين رئيس آخر يتنفس برئته ويخضع لمشيئته، وهنا كانت دارفور وبقية المظاليم هم الضحية، حيث لم يَبلغُ صندوق دارفور للإعمار والتنمية من المبالغ المنصوص عليها في اتفاقية أبوجا كمبلغ أساس موزّع على ثلاثة سنوات ٢٠٠٦م – ٢٠٠٨م وقدره ٧٠٠ مليون دولار

سوى الفتات، حيث حتى خروجي من السودان في يوليو ٢٠٠٨م لم يُحَوّل للصندوق سوى ٧ مليون دولار، أي ١٪، في الوقت الذي انقضى الأجل المفترض فيه تحويل كامل المبلغ وهو ٢٠٠٨م.

صندوق دارفور للإعمار والتنمية

في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦م صدر مرسوم رئاسي بتسميتي رئيساً لصندوق دارفور للإعمار والتنمية كما صدر مرسوم تسمية المهندس آدم عبد الرحمن أحمد رئيساً لمفوضية الأراضي وذلك إنفاذا لأحد بنود الاتفاقية، تأخر صدور المرسوم ثلاثة أشهر عن الموعد المفترض صدوره فيه ولا تتحمل الحكومة كامل المسئولية في ذلك، فحركة تحرير السودان بتأخير تسمية مرشحيها للمناصب أيضاً لها دور في ذلك، وكانت الحركة قد تأخرت في تقديم مرشحيها حتى منتصف سبتمبر٢٠٠٦ م.

مع نهاية شهر يناير ٢٠٠٧م كان صندوق دارفور للإعمار والتنمية قد أكمل تأسيسه وبدأ عمله كأول مؤسسة من مؤسسات السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور، ويُذكر أنني شددت على أن يكون الاسم صندوق دارفور للإعمار والتنمية وليس (صندوق دارفور لإعادة الإعمار والتنمية) كما كان النظام يشدد ويصر، لأنه لم يكن في دارفور إعمار بالمفهوم العريض وتم تدميره خلال الحرب حتى يُقال إعادة إعمار. عملية تأسيس الصندوق لا بد أن تجعل القارئ والمتخصصين منهم على وجه الدقّة أن يدركوا ماذا يعني إنشاء مؤسسة جديدة من عدم وليس لها نظير وفي ظرف شهرين اثنين. وإدراكاً من أن المواطن في دارفور ولا سيما النازحين واللاجئين الذين يتطلعون لإنجاز في اتجاه عودتهم لمناطقهم الأصلية بعد تأمين الأمن والاستقرار والبنيات الأساسية، فقد وضع الصندوق ذلك في أولوياته حتى قبل أن يضع خطته الإستراتيجية، لذلك أكمل تكليفه في وقت مبكّر لبيوت خبرة هندسية لتصميم القرى النموذجية التي لا بد أن تستوعب متطلبات العودة التي توفر الحداثة والاستقرار للإنسان. لهذا فقد اشتملت التصميمات على أربعه نماذج من القرى، تستوعب ١٠٠٠ و١٥٠٠ و٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ شخص على التوالي، بينما تتضمن المساكن ثلاثة نماذج هي منازل صغرى ومنازل متوسطة ومنازل كبرى، على أن تشتمل القرية على كل الخدمات الأساسية وهي المياه والكهرباء والمدارس ومركز للرعاية الصحية ومستشفى ريفي للقرى الكبيرة ووحدات إدارية ووحدات صحة بيئية ومسجد جامع وشرطة ودفاع مدني ومجمّع اجتماعي ورياض أطفال وسوق ومرابض للماشية ومهبط مهيأ بخصوصية لاستقبال الطائرات المروحية

للطوارئ، لقد أعد الصندوق دراسة وتصميم وتكاليف تلك القرى النموذجية، بل وأعد مجسّماً لها وتم كل ذلك في مارس ٢٠٠٧م، كما أعد خطة فوق العادة للبدء في تنفيذها حالما يتحصل على المبالغ المنصوص عليها في الاتفاقية.

عندما صدر المرسوم الرئاسي المتأخر هو الآخر عن موعده بخمسة أشهر بإنشاء السلطة الانتقالية وتم افتتاح مقرها الكائن في شارع ٢٧ في العمارات في الخرطوم في أبريل ٢٠٠٧م كان الصندوق قد أعلن جاهزيته بحيث يمكنه البدء فوراً في إنشاء ٤٤٦ قرية نموذجية جديدة تستوعب ٧٦٠ ألف عائد من النازحين واللاجئين بنهاية العام ٢٠٠٨م، وإعادة تأهيل ٦٨٦ قرية قائمة ومتأثرة غادرها ساكنوها بسبب الحرب، لا شك أن تلك كانت مهمة تبدو للرائي بأنها مستحيلة، هي كذلك، لكن الصندوق آثر أن يبدأ بما هو مستحيل، وليس بمستصعب قهر ما يبدو مستحيلاً في عالم اليوم حيث تتوفر القدرات الفنية في كل أنحاء العالم، خاصة إذا علم القارئ بأن الصندوق قد أجرى حوارات متخصصة مع شركات عالمية عديدة تسّلم كم معتبر من القرى جاهزة التركيب كل ثلاثة أشهر، لكنه حتى صدور هذا الكتاب ونحن في العام ٢٠١٢م لم يتلق الصندوق أموال تشييد تلك القرى، ولم يتحصل على خطابات الضمان التي تمكّنه من التعاقد مع الشركات التي أبدت استعدادها للتمويل والتنفيذ واسترداد أموالها بأقساط مريحة ولآجال بعيدة، وبالتالي بقيت كل تلك التحضيرات حبراً على ورق لأن الإنقاذ تريد ذلك، تلك القرى كان مأمولاً أن يتم إنشاؤها لإعادة النازحين واللاجئين ولن تكون بأي حال من الأحوال لحركة تحرير السودان، بيد أن النظام عندما أدرك جدية الصندوق في مسعاه، أمسك الأموال ولم يكن لحركة تحرير السودان من وسيلة لفرض الالتزام، حيث كما قلنا أن الاتفاقية كانت تفتقد إلى أهم عوامل إنجاحها وهي ضمانة التنفيذ بوجود طرف عُرف عنه نقض العهود. الغريب أن بعض الدول المؤثّرة في المجتمع الدولي نفسه أعلنت بأنها لا تساند إنشاء القرى النموذجية بالتصور الذي أعده الصندوق رغم قناعتها ودعواتها المتكررة بضرورة تأمين عودة النازحين واللاجئين إلى قراهم، كما أن مؤتمر المانحين المزمع عقده في نوفمبر ٢٠٠٦م قد تم تأجيله إلى يناير ٢٠٠٧م ثم تم إلغاؤه بحجة أن السلام لم يكتمل في دارفور، وكيف يكتمل السلام إذا كانوا لا يدعمون كما ينبغي الخطوة التي بدأت في أن تمضي، وهل تتوقف التنمية لأن بعض المناطق ما زالت الحرب تشتعل فيها، إذا كان الأمر كذلك لتوقف الإعمار والتنمية في العراق وأفغانستان وغيرها من المناطق المشتعلة في العالم وما زال الإعمار والتنمية فيها سائراً.

مأزق النظام والمجتمع الدولي معاً

غياب التنمية كان وما زال أحد أقوى الأسباب لاندلاع الثورة في دارفور، وإذا لم يتم معالجة الأمر كما ينبغي سيمثّل غياب التنمية وجوداً دائماً في عدم استقرار الدولة السودانية الحالية والقادمة. لهذا السبب عكف صندوق دارفور للإعمار والتنمية مباشرة بعد تأسيسه في الإعداد لخطته الإستراتيجية للإعمار والتنمية، وبدأ بعقد ورش العمل الصغيرة المتخصصة بغية استجلاء وبناء أرضية تناغم جمعي للمتخصصين من خلال تناول مجالات الإعمار والتنمية وما يدّخره المتخصصون من مخزون في ذلك الاتجاه، وصهر كل ذلك مع خلاصات أعمال بعثة التقييم المشتركة (JAM) والتي أكملت مسحها الميداني لأكثر من ٨٠٪ من مناطق دارفور، وحددت احتياجاتها الإسعافية والخدمية العاجلة والتنموية للمديين القصير والمتوسط لكنه لم يستكمل تقديم التقرير النهائي على خلفية ما أثارته بعض الدول المشاركة في اللجنة المحورية من تحفظات حيال عدم اكتمال السلام، وبالتالي دعوتها إلى تعليق أعمال البعثة إلى حين الوصول إلى سلام شامل كما تقول، وهو أمر أشبه بمن يدعو إلى وقف مسيرة الحياة لأن ثمة كوارث وحروب يشترك فيها الإنسان وأخرى طبيعية تحدث للبشرية وتقضّ مضاجعه من حين لآخر.

قلت أن الصندوق وإيماناً منه بمسئوليته التي فرضها عليه الاتفاق، قام بإعداد مسودة خطته الإستراتيجية لسبع سنوات وبناها على ثمانية محاور رئيسة هي، بناء القرى النموذجية بخدماتها، والبنيات التحتية من طرق وكهرباء وخطوط السكك الحديدية والمطارات والاتصالات، والمياه وحصاده وتصريف المجاري، والتعليم والصحة، وبناء القدرات، ومعالجة تدهور البيئة، والتجارة والقطاع الخاص ودعم الأسر المنتجة، وهي تستوعب كل المحاور التي شملها عمل بعثة التقييم المشتركة إلى جانب استيعابها ضمنياً للأهداف الألفية الثمانية التي أعلنتها منظمة الأمم المتحدة. الجدير بالذكر أن تحديد الخطة بسبع سنوات جاء على خلفية الدراسة التي أجرتها الحركة لتحديد التفاوت التنموي بين أقاليم السودان الستة المتبقية بعد أن حددت اتفاقية نيفاشا نصيب الإقليم الجنوبي آنذاك بأن ينال ١٦٪ من الإيراد العام للدولة، وبالتالي فإن الأقاليم المتبقية وهي دارفور وكردفان والخرطوم والشرقي والشمالي والأوسط هي المعنية بتقاسم النسبة المتبقية وهي ٨٤٪ من الإيراد العام، وحتى تتمكن الحركة من الخروج بدراسة قائمة على أسس علمية، اعتمدت عشرة عوامل هي الفقر والأمية والبنيات

التحتية وبالتحديد الطرق المعبّدة والكثافة السكانية والمساحة والتعرض المباشر للحرب والبُعد عن المركز والمساهمة في الصادر والحدود الدولية والكثافة القبلية، وهي عوامل منها ثابت ومنها متغير لكنها مكّنت من تحديد خط مسار التنمية للأقاليم الستة وموقع كل إقليم على هذا الخط، وتم تحديد حاجة كل إقليم لتجاوز تأخره أو بالأحرى ما يمكن أن نقول عنه سرعة لحاق بالمقارنة مع أفضل إقليم لمدى زمني أفرزته الدراسة بأنه بالنسبة لإقليم دارفور فهو يحتاج إلى خطة سباعية قيمتها الإجمالية تعادل حوالي ١٨ مليار دولار أمريكي تبدأ في العام ٢٠٠٨م، هذا مع الأخذ في الاعتبار عدم التقاطع أو التأثير السلبي المتبادل مع الخطة القومية الموجَّهَة أو خطط المستوى الولائي في دارفور، وبالنظر إلى موازنة السودان في عام قاعدة الدراسة ٢٠٠٦م والتي قاربت ما يعادل ٨ مليار دولار أمريكي، نستطيع أن نؤكد بأن تحقيق تلك الخطة بتلك التكلفة الإجمالية في المدى المحدد لها أمر لا يتجاوز حدود الممكن، بل هو في متناول اليد. لكن هنا لا بد أن أنوّه إلى أن الواقع والطموح يؤكدان أن جميع الأقاليم السبعة عانت ما عانت من انعدام التنمية بمفهومها المتعارف عليه عالمياً، لكننا هنا نستطيع أن نقول بأن الدراسة جاءت لتحديد أفضل السيئين لاعتماده قاعدة ومقياساً للمقارنة، فكانت النتيجة أن جاءت الدراسة بالإقليم الشمالي كأفضل السيئين بينما جاء إقليم دارفور الأسوأ بين الأقاليم الستة.

بعد إعداده لمسودة الخطة الإستراتيجية التي تم تنسيق محتواها مع الخطة الإستراتيجية القومية والخطط الولائية، كان لا بد من عرض تلك المسودة للمواطنين للإدلاء بآرائهم وملاحظاتهم واستيعاب طموحاتهم التي تبرز خلال تلك العروض، لذلك عقد الصندوق أربعة ورش عمل كبيرة في كل من الخرطوم والفاشر والجنينة ونيالا شارك فيها أكثر من ألفي مشارك من كافة شرائح المجتمع الدارفوري الاجتماعية والمهنية والفئوية والسياسية، وتم خلالها التداول في فصول الخطة بكل تفاصيلها حيث خرج المشاركون بتوصيات قيّمة تم تضمينها في المسودة وبعدها أصدر الصندوق خطته السباعية وقدمها لمجلس السلطة الانتقالية للاعتماد.

عقب ذلك شرع الصندوق في تحويل الخطة إلى برامج ومشروعات مدروسة تم تصميمها بكل تفاصيلها ومطابِقة للمواصفات الدولية، ولفعل ذلك اعتمد الصندوق على كادره المتخصص بالإضافة إلى بيوت الخبرة الوطنية والإقليمية، ولم يكن ذلك هيناً ولا مستعصياً في ذات الوقت، فقد تمكنت المؤسسة المنشأة حديثاً وهي الصندوق، من

إعداد مشروعات جاهزة للتنفيذ وعرضها لخبراء البنك الدولي في مقرّه الرئيسي في واشنطن – أمريكا، حيث خضعت للمراجعة الفنّية من أكثر من ثلاث عشر خبيراً دولياً من كافة المجالات الهندسية والتنموية والاقتصادية، وبعد مراجعة تفصيلية للدراسات والجدوى والتصميمات والمواصفات والتكاليف، أكدوا للوفد الفني للصندوق في اجتماع مشترك، بأن جميع المشروعات تلبّي المتطلبات والمعايير الفنية للبنك الدولي مع ملاحظتين تتعلقان بعملية تقديم وتأخير في جدولة تنفيذ إحدى المشروعات، وأنه يُمكن للصندوق الآن أن يتقدم بمشروعاته لأي ممول محلي أو إقليمي أو دولي، وأنه في حال انعقاد مؤتمر المانحين الدولي لدارفور فإن المانحين والبنك الدولي لن يجدوا أي مبرر في تأخير تسديد أي مبالغ يعلنون الالتزام بها. كانت تكلفة تلك المشروعات تزيد على ثلاثة مليارات دولار أمريكي في تاريخ إقرار البنك الدولي والذي كان في أبريل ٢٠٠٨ م، وكان من بين أبرز تلك المشاريع إلى جانب القرى النموذجية ومشاريع البنيات التحتية في الطرق والكهرباء، مشاريع مياه المدن الرئيسية الثلاثة وهي الفاشر ونيالا والجنينة والتي تم تصميمها لاستيعاب تمدد وتنامي هذه المدن لخمسين سنة قادمة، كما أن التاريخ يعطي دلالة على أن الصندوق قد أعد مشروعاته وبرامجه المُعبِّرة عن خطته السباعية للإعمار والتنمية والتي كان أهل دارفور قد باركوها في ورش العمل التي انعقدت في كل من الخرطوم والفاشر ونيالا والجنينة، وهي الخطة التي كان مقدّراً لها أن تبدأ في العام ٢٠٠٨م وتستمر لسبع سنوات كانت كفيلة إذا تم تنفيذها أن تُعطي خطوة السلام التي تمت في أبوجا دفعة مقدّرة لتمكّن مساعي السلام العادل والشامل والدائم مع بقية الحركات الثورية، وتُعجِّل بتحقيقه في أسرع وقت لإنهاء معاناة الناس في دارفور ولإتاحة الفرصة لبناء الدولة السودانية المعافاة بالانعتاق من الحلول الجزئية، والولوج في مرحلة التعددية وفق المعايير الديمقراطية، لكن كما يقولون تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، فلا النظام أوفى بتعهداته تجاه تحويل المبالغ التي التزم بدفعها للصندوق والبالغة ٧٠٠ مليون دولار أمريكي ولا بتعهده بالمصادقة على الضمانات المطلوبة من وزارة المالية وبنك السودان التي من المفترض أن تدعم جهود الصندوق حين سعى ووجد ممولين دوليين لهم الاستعداد لتمويل المشروعات وفق شروط بنك السودان وبأقساط وآجال سداد مريحة وطويلة الأمد، ولا المجتمع الدولي التزم بتعهده في ذلك الاتجاه، حيث لم يُقِم مؤتمر المانحين الدولي لا في موعده ولا بعد ذلك، وحتى مؤتمر المانحين للدول العربية لدعم دارفور الذي جاء نتاج مقترح تقدمت به حركة

تحرير السودان في أبوجا لمندوب الجامعة العربية السفير زيد الصبّان وكـررت تقديمـه للأمين العام عمرو موسى عندما التقاه مني مناوي في القاهرة، ومؤتمر المانحين للدول الإسلامية الذي تقدمت به السلطة الانتقالية في شكل مقترح منها للأمين العـام لمنظمـة التعاون الإسلامي الدكتور أكمل الدين أوغلو ولرئيس البنك الإسلامي للتنمية الدكتور أحمد محمد علي في جدة – المملكة العربية السعودية إبان زيارة وفد كبير مساعدي رئيس الجمهورية ورئيس السلطة الانتقالية في نوفمبر ٢٠٠٧م، كل حصيلة تلـك المـؤتمرات وتلك الجهود لم تجد نتائجها بعد انعقادها طريقها إلى محفظـة الصـندوق ليـتمكن مـن ترجمتها إلى فعل يبهج الإنسان في دارفور، بل ذهبت إلى حيث اسـتغلها النظـام في تثبيـت أركانه وتأجيج الصراعات. لكن الصندوق وضع النظام والمجتمـع الـدولي في المـأزق حيث لا يستطيع أيٍ منهم أن يُلقي باللائمة عليه لأنه كـان جـاهزاً بمشـروعاته بكـل مـا تحمل الكلمة من معنى، وليس بغريب أن لا يملك أي من ممثلي الدول الذين سبق لهم أن التزموا بدعم التنمية في دارفور إبان المفاوضات حـين التقيـتهم في المـؤتمر الـدولي الثاني للمانحين لجنوب السودان والذي انعقد في أوسلو– النرويج في مايو ٢٠٠٨ م، أن لا يملكوا أي إجابة حين طرحنا عليهم السؤال في لماذا لم توفوا بالعهود تجاه دارفور، لا يملكون الإجابة لأنهم يدركون أن الصندوق كان جـاهزاً بمشـروعاته المعـززة بشـهادة البنك الدولي وقد كان مندوب البنك الدولي حاضراً.

في الماضي وفي الحالات المماثلة درجت الكثير من الدول التـي تتعهـد بـدعومات محددة في مؤتمرات المانحين التي عُقِدت عقب العديد من النزاعات أو البـرامج التـي صُممت لحالات مثل ليبيريا والعراق والبوسنة وهـاييتي وسـريلانكا وروانـدا وتيمـور الشرقية وأفغانستان وبالطبع جنوب السودان، أو عند الالتزامات الثنائية، درجت إلى إما تأكيد تسديد ما تعهدت به إلى البنك الدولي باعتباره محفظة مؤتمرات المانحين الدولية، والبنك الدولي بدوره لا يُفرج عن أي مبـالغ للجهـة المسـتفيدة بـدون وجـود مشـاريع مدروسة وملبّية في دراساتها وتصميماتها للمواصفات الدولية، أو التأكيد على أن الطرف المـانح لم يفـي تحـت اشـطراته للطـرف المسـتفيد بإعـداد المشـروعات أولاً، أو أن المشروعات التي أعِدت لا تلبّي متطلبات المواصفات الدولية، كما أن وجود نظام مالي شفّاف هو الآخر أحد أسباب تأخر الإفراج عن الأموال من المانحين أو البنك الـدولي، كل تلك المعوقات الفنية التي عانت منها تلك الدول في تجاربها، كان صـندوق دارفـور للإعمار والتنمية قد تجاوزها بشهادة البنك الدولي لمشروعاته وبتقارير المراجـع العـام

لأن اللجنة المحورية للحركة والتي أدارت بعثة التقييم المشتركة (JAM) كانت قد درست التجارب اللماثلة السابقة ووعى المعوقات وعمل على تلافيها، لكنه بالطبع لا يملك تلافي عدم إيفاء النظام والمانحين بالتزاماتهم.

تعويضات المتضررين

لقد نصت اتفاقية أبوجا بشكل صريح لا يقبل اللبس في البنود من ١٩٤ وحتى ٢١٣ من المادة ٢١ الفصل الثاني، على استعادة الأملاك وتعويض المتضررين من الأفراد والجماعات، وأن عملية التعويض ستمضي وفقاً للبرنامج الذي سيتم في لجنة التعويضات أو المفوضية ضمن السلطة الانتقالية حتى يتم تعويض آخر شخص له مطالبة تمت أو يتم تقديمها خلال ١٠ سنوات من بدء التوقيع على الاتفاقية، ورغم أن المبلغ القاعدي الذي التزمت الحكومة السودانية بأنها ستضعه في صندوق التعويضات وهو ٣٠ مليون دولار، إلا أن نصوص ومضامين الاتفاقية تشير بوضوح إلى أن ذلك المبلغ ليس سوى مبلغ قاعدي أو مبدئي، وبالتالي فالالتزام المالي يتمدد مع تمدد حجم المطالبات وهو أمر ليس له حدود رقمية إلا بالانتهاء من تعويض آخر مُطالِب، وإلا لكان بتحديد المبلغ يعني تحديد سقف مجمل التعويضات وهو أمر لا وجود له في الاتفاقية التي كان النص فيها واضحاً وجلياً، لكن وبعد الاتفاقية مباشرة وفي إدلهمام أعمى أو متعامي، ثارت كل الأفواه المعارضة والرافضة للاتفاقية بحجة أنه ليس فيها تعويضات للمتضررين، ولعل ذلك كان القصد منه هو استدرار عاطفة وتأييد النازحين واللاجئين الذين لم يقرؤوا الاتفاقية لكنهم كانوا مهيأين للتفاعل مع الرفض من منطلقات أخرى بغض النظر عن إدراكهم لمضمونها، وبينما أقول أن ذلك جزء طبيعي بحسبانه رد الفعل العفوي، فإن رد الفعل العقلاني من نفس الحركات الثورية كان ينبغي أن يكون أكثر حكمة في توصيف الأمر، لا سيما وأن الاتفاقية كانت متاحة للجميع منذ اليوم الأول على توقيعها، بل وستكون متاحة بشكل أكثر بمرور الأيام، وسيقرأ الناس تفاصيل ما بداخلها، فلا أعتقد بأنه في حال البدء في إنفاذ عمليات التعويض بذلك المبلغ القاعدي سيقفل الطريق أمام الرافضين بتحقيق بقية الأهداف التي يصارعون لتحقيقها، بينما في حال فشل الحكومة في الالتزام وهو ما حدث فسيكون الأمر أكثر دعماً لتوجههم وأصدق تبريراً لأي قول وفعل يَتبع. فبرغم رأيي المسبق في كل الاتفاقية كما سبق أن أوضحت، إلا أن جملة الاعتراضات في ذلك التوقيت كانت قد عبّرت في آن واحد عما هو حقيقي وما هو واقعي وذلك الانفعالي والمغالي والمجانب للصواب مما يمكن أن

يُقال عنه أنه موغل في التسرّع وبعيد عن التفكير الإستراتيجي.

إذا كان هذا هو أمر التعويضات في الاتفاقية وما سبقها من تمسّك قوي أثناء المفاوضات وما تبع الاتفاقية وصَاحبها من زخم انفعالي معارض فإن مرحلة التنفيذ كانت أكثر حسرة وأعمق جرحاً، لأن الحكومة المتمثلة في نظام الإنقاذ في الأصل لم تضع في حسبانها منذ ما قبل التوقيع أنها جادة في تعويض المتضررين ولا في تهيئة المناخ لإعادة النازحين واللاجئين. لذلك لم تُعِر الأمر أي أهمية تُذكر وهي التي تعلم تماماً أن الطرف الآخر معها في الاتفاقية قد أغفل أو تغافل حقيقة النظام وأسقط أهم أوراق اللعبة وهي الضمانة الذاتية أثناء التوقيع، وأعني بذلك التواجد العسكري الكامل لقوات الحركة في الخرطوم خلال فترة تنفيذ الاتفاقية كأقوى ضمانة، تتوافق مع مفهوم الحكومة للشراكة في السلطة منذ يوم أن أعلن رئيس النظام قبل ٢٠ سنه بأنهم استولوا على السلطة بالقوة ومن أراد أن ينتزعها منهم فعليه بالقوة، والنظام لم يتزحزح عن هذا الإعلان في جميع ممارساته وتعاملاته، وبالطبع اتفاقياته، والدليل على ذلك هو أنه الآن أيضاً يحارب الشعب في ثلاثة جبهات هي دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وبالتالي فإما أن تدخل معه في اتفاق ولديك قوة عسكرية معتبرة تتواجد في الخرطوم طوال فترة إنفاذ الاتفاقية بالقدر الذي يُدرك معه أنه إذا لم يُنفّذ فلن يهنأ بأحادية التمتّع بالسلطة وتوابعها كما كان، أو تستسلم للنظام ضمن ما تسمّيه اتفاقية فتأتيه طائعاً ليفعل فيك ما يشاء، أو تظل مناضلاً رافعاً راية إسقاطه خارج إطار السلطة أملاً في انتزاعها منه أو اجباره على التراجع عن الأحادية.

منذ إنشاء مفوضية التعويضات في السلطة الانتقالية في أبريل ٢٠٠٧م وحتى صدور هذا الكتاب لم يتم تعويض أي متضرر، بل لم تضع الحكومة في حساب المفوضية حتى المبلغ القاعدي الذي التزمت به في اتفاق أبوجا وهو ٣٠ مليون دولار ورغم كل ذلك تنادي دون استحياء على النازحين واللاجئين أن يعودوا إلى قراهم، كما ها هي مرة أخرى تبصم على مبلغ قاعدي محفّز للتوقيع في الدوحة وهي تدرك بأن حال ضمانات شهاب الدين الذي وقّع على اتفاقية سلام دارفور في الدوحة إنما هو أضل سبيلاً من ضمانات أخيه الذي جاء بأبوجا لأنه لا يملك حتى تلك القوة العسكرية التي كانت تملكها حركة تحرير السودان التي وقّعت على اتفاقية أبوجا، ولأنه لم يأخذ بالعِبر التي نتجت عن أبوجا وأراد أن يعتبر في نفسه، وهو فعل مجانب تماماً للقول المأثور الذي يقول « العاقل من اتعظ بغيره والشقي من اتعظ في نفسه».

تسارع العد التنازلي لاتفاقية أبوجا

مع مضي كل يوم من أيام تطبيق اتفاقية أبوجا، كان إدراكي لحقيقة أن النظام لن ينفذ التزاماته إذا استشعر أي مسحة من مسحات الجدية من طرف حركة تحرير السودان نحو تحقيق اختراق لصالح المواطن، ذلك أن النظام بالإضافة إلى رغبته في الإبقاء على الحالة الدارفورية كما هي من مأساة، لا يرغب أيضاً أن تُحقق الحركة الموقعة أي نجاح سياسي يُحسب لها في اتجاه تحقيق الأهداف التي رفعها نيابة عن إنسان دارفور، وهي أهداف تمثّل حقوق مشروعة. أضف إلى كل ذلك واقعاً سياسياً جديداً مزرياً ومتنامياً في الممارسة الدستورية صممته ونفذته ومارسته حكومة الإنقاذ، وهو واقع أن يكون المواطن في خدمة الوزير وليس العكس كما هو حال الدول التي يكون في أنظمتها الوزير هو خادم للشعب، وإزاء هذا الإدراك كان لا بد من وقفة تمعّن تقوم بها الحركة الموقّعة، وأن تعيد قراءة الماضي القريب يوم جاءت إلى الخرطوم، وتقرنه بالواقع الذي عاشته خلال ما يقرب من عامين من عمر الاتفاقية وتبني توقعاتها لمآلات الأمور للفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية التي تنتهي في نهاية عام ٢٠١١م، وخاصة مع التوقّعات البائنة لنتائج استفتاء جنوب السودان وبالتالي عودة السيطرة الكاملة على السلطة إلى يد المؤتمر الوطني تحت ما يُسمّى بهتاناً بتفويض الشعب عبر انتخابات إبريل ٢٠١٠م التي أكدت تقارير المراقبين المحايدين أنها مُزوَّرة.

رغم الإلحاح على قيادة الحركة بأن وضعها يزداد انعزالاً بتعمد، وهو وضع يقودها في اتجاه الذلّة والمهانة من قبل النظام واغتيال الحركة سياسياً وأخلاقياً، ذلك أن النظام له قلب من (روبوت) ليس له خلجات ولا تفاعلات أخلاقية، وهو مبرمج لإذلال الآخرين، وبالتالي دعونا نوقف المهزلة عند هذه المحطة ونعود للثورة لبناء السلام من منطلق آخر أشمل وأكثر قوة وضمانة واستمرارية، لكن سمع الكثيرون ووعىَ قليلون.

***

المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لجنوب السودان

في الأول من شهر مايو ٢٠٠٨م لملمت أطرافي لإحداث آخر محاولة في أمر الإعمار والتنمية من خلال مؤتمر المانحين الثاني لجنوب السودان والذي سينعقد في العاصمة النرويجية أوسلو في الفترة من ٢ إلى ٥ مايو ٢٠٠٨ م وذلك لمتابعة أمر التزام المجتمع الدولي المانح للجنوب، كان أملي أن أتقدم بآخر محاولاتنا لجعل المجتمع الدولي يفي

ببعض التزامه تجاه اتفاقية أبوجا في الشق الخاص بالإعمار والتنمية وذلك من خلال الالتقاء بكل ممثلي نفس المجتمع الدولي الذين التزموا خلال عملية التوقيع في أبوجا. حتى تلك المحاولة سعت الحكومة للإجهاز عليها من الخرطوم يوم أسقطت من قائمة الوفد الحكومي المغادر إلى أوسلو اسمي واسم الدكتور محمد سليمان آدم الذي كان حينها أميناً عاماً للسلطة الانتقالية باعتبارنا ممثلين عن السلطة الانتقالية في الوفد السوداني المشارك والذي كان من المفترض أن يترأسه النائب الأول سيلفاكير ميارديت، غير أنه شاءت الأقدار أن تتحطم طائرة في جنوب السودان كانت تقل وفداً رفيعاً من حكومة جنوب السودان في رحلة داخلية في الجنوب، وذلك قبل سفر الوفد بيومين مما جعلت النائب الأول سيلفاكير يعتذر عن رئاسة الوفد ليسافر إلى الجنوب لمتابعة الحادث الأليم، بينما تم تكليف رئاسة الوفد إلى نائب رئيس الجمهورية على عثمان محمد طه، وقبل يوم من المغادرة تسلمنا إخطاراً بان ممثلي السلطة الانتقالية لن يكونا ضمن الوفد المغادر إلى مؤتمر المانحين دون أي أسباب، لكننا بعد ذلك دبّرنا أمر سفرنا لوحدنا، وعندما وصلنا مقر انعقاد المؤتمر كان قد بقي على الافتتاح ساعة واحدة، وحيث أننا أتينا بشكل شخصي فقد تكفّل الوفد الأمريكي بإجراء اتصالات مع رئاسة المؤتمر في شأن انضمامنا، وحيث أن اعتمادنا كمراقبين لم يجد النجاح لكونه جاء في ذلك الوقت الضائع والحرج، فقد وافق وفد حكومة جنوب السودان الذي كان حاضراً بشكل منفصل عن وفد حكومة السودان بضمنا إلي قائمته.

ذلك الذي جرى أحرج وفد الحكومة السودانية فطلب نائب رئيس الجمهورية مقابلتنا وقدم اعتذاراته بأنه لم يعلم بإسقاط أسمائنا من قائمة الوفد إلا بعد وصوله إلى أوسلو، ثم أمر بضمنا إلى وفد الحكومة وبالطبع ذلك مجرد تحصيل حاصل وتطييب خاطر، قلت له فليكن كذلك ولكن عليك بالتحقيق وعقاب من فعل ذلك، وبالطبع كنا نُدرك أنه لن يكون هناك تحقيق ولا عقاب،. أردت أن أضع القارئ في صورة ما جرى لأوكد مرة أخرى بأن النظام لم يكن مُرحِّباً بحركة تحرير السودان كطرف على طريق بناء السلام في أي لحظة منذ التوقيع، ولم يترك النظام طوال فترة تطبيق الاتفاقية سانحة إلا عبّر فيها قولاً وفعلاً بإلقاء نوائبه ونوازله على الحركة وعلى ما جاء في الاتفاقية وصوب كل ما يمكن أن يحقق أي شئ للمواطن في دارفور.

في أوسلو التقينا كما قلت بعدد مقدّر من الممثلين للدول الستين التي حضرت ذلك المنتدى، طرحنا أمر الإعمار والتنمية كما جاء في اتفاقية أبوجا وذكّرنا الذين كانوا

حاضرين يوم توقيعها كما الآخرين بالالتزامات، وأن صندوق دارفور للإعمار والتنمية جاهز بمشروعاته الملبية لمتطلبات المواصفات والمعايير الدولية لا سيما ووفد البنك الدولي كان حاضراً ويمكنهم التحقق من ذلك إن شاءوا، وسعينا إلى تفعيل مباحثات ثنائية مبدئية توطئة لاستكمالها لاحقاً بمباحثات نافذة، وأصدرنا بياناً تم توزيعه للحضور. عقب عودتنا إلى الخرطوم التقينا رئيس الحركة مني أركو مناوي وقدمنا له تقريراً شفهياً يسبق التقرير المفصّل حول حضورنا المؤتمر، وأشرنا إلى ضعف العمل الدبلوماسي خلال الفترة السابقة ودعونا إلى ضرورة تفعيل هذا الجانب بوضع برنامج عاجل لتحرك دبلوماسي واسع في كل الدول لتنشيط الخمول الذي أصاب الكثيرين حول الاتفاقية، ورغم التجاوب الظاهري مع الطرح لكنني أحسست بأن تعامله مع الأمر لم يكن عميقاً في مضمونه بما يمكن أن يمضي كيفما ينبغي، كنت حينها قد بلغت قناعة بأن الأمر لم يكن يشغل مساحة مقدّرة في عقله كما هو الحال مع الكثيرين من قيادات الحركة لا سيما وأن ذلك اللقاء قد تم في يوم ١٢ مايو ٢٠٠٨م أي بعد يومين من هجوم حركة العدل والمساواة على العاصمة، ذلك المشهد والخلاصة تكررت في مواقف كثيرة خلال السنتين التي قضيتها منذ بدء تطبيق الاتفاقية، وقد شكّلت بتراكمها حالة سلبية بددت كل الآمال التي كنت قد وضعتها في إمكانية أن تتخذ الحركة خطوات تصحيحية لمسار تعاملها مع إستراتيجية النظام الساعية دوماً لوأد الحركة سياسياً ولعزلها تماماً عن الساحة، ومحوها ليس فقط من ذاكرة المواطن في دارفور والسودان عموماً، بل من ذاكرة المجتمع الدولي بأسره. بعد ذلك اللقاء وفي اليوم الثاني غادر مني مناوي إلى دارفور ومكث فيها ما مكث على طريقته في الاحتجاج حتى كانت مصفوفة الفاشر.

في مؤتمر أوسلو أكدت كل الدول التي التزمت في مؤتمر المانحين الأول لجنوب السودان بأنها سددت كامل ما عليها من التزامات للبنك الدولي، كان ذلك على خلفية احتجاج الوفد الحكومي السوداني بأن المانحين لم يفوا بما وعدوا به، لكن ردود مناديب الدول كان قاطعاً وجاء رد البنك الدولي ليؤكد على ما جاء على لسان مناديب الدول المانحة لكنه أشار إلى أن البنك الدولي لا يمكنه ضخ الأموال لحكومة السودان أو حكومة الجنوب لعدم وجود مشروعات جاهزة وفق المتطلبات والمعايير الدولية، هذه الجزئية التي أضرت كثيراً بتأخير ضخ أموال المانحين للجنوب لم يكن موجوداً في حالة مشروعات صندوق دارفور للإعمار والتنمية التي صادق البنك الدولي نفسه على

مشاريعه ومطابقتها لمعاييره، لكن كان العامل الغائب في الحالة الدارفورية هو التزام النظام والمجتمع الدولي بتعهداته التي قطعها في شأن الإعمار والتنمية في وقت التزم فيه الصندوق بتعهداته ليس فقط على صعيد إعداد المشروعات ولكن على صعيد إعداد الكادر الوظيفي الجاهز والنظام المالي الشفاف.

استقالتي واللجوء إلى بريطانيا

كل تلك التراكمات جعلتني أعجّل الخُطَى التي ينبغي أن أتخذها بشكل منفرد بعد أن فشلت كل محاولاتي ومحاولات آخرين في أن تنتقل كل قيادة الحركة إلى الميدان لعقد منتديات مكثّفة لتدارس وضع تطبيق الاتفاقية وإعادة صياغة إستراتيجية للعمل بشكل أفضل من خلال اتخاذ قرار يتلاءم مع مقتضيات إهمال الاتفاقية وعدم رغبة النظام في إنفاذها. بدأت الإعداد لمنتديات جماهيرية لإطلاعها بشكل مفصّل عن عمل صندوق دارفور للإعمار والتنمية منذ إنشائه وحتى تاريخ انعقاد تلك المنتديات، وتمليكها كل الحقائق وذلك كان إيذاني بأنني نويت أن أبتعد بما تبقّى لي من رصيد أخلاقي قبل أن تلفظني الظروف وخطوبها التي نظمها النظام، ومن تهاون وعفوية رفاقي في الحركة، لطالما اصطدمت كل محاولاتي بجُدر جامدة. هناك جزئية تستحق الذكر رغم أنني لا أحبّذ الميل إلى الخوض في مثل تلك الأحاديث، وهي أن لصندوق دارفور للإعمار والتنمية خلال رئاستي، إحدى عشرة إدارة في المقر الرئيسي بالإضافة إلى ثلاثة مدراء لمقار الصندوق في كل من ولاية شمال دارفور وولاية جنوب دارفور وولاية غرب دارفور، أربعة عشرة بالإضافة إلى رئيس الصندوق ليكون العدد الإجمالي للهيئة التنفيذية للصندوق من خمسة عشرة مديراً ورئيساً هم حقيقة ينحدرون من ثلاثة عشرة قبيلة في دارفور، بل وبمقاييس أخرى من خمسة عشرة قبيلة، وليس في الإمكان أفضل مما كان لكل مَن يريد أن يتحجج بالتنوّع.

بين ٦ - ١٠ يوليو ٢٠٠٨م منه عقد الصندوق منتديات كبرى في الخرطوم وفي دارفور أمّها أكثر من ألف مشارك من شرائح دارفور بكل مستوياتها المهنية والاجتماعية والأهلية، وتم خلالها طرح كل ما قام به الصندوق منذ إنشائه وحتى ذلك التاريخ، حيث قدّم مدراء إدارات الصندوق تفاصيل التفاصيل عن أداء إدارتهم، وكان ختامها بالتقرير الذي قدمه مدير الإدارة المالية عن أوجه الصرف لمبالغ الإعمار والتنمية التي نزلت في حساب الصندوق في بنك السودان والمحوّلة من الحكومة حتى ذلك التاريخ، وقد كانت فقط سبعة ملايين دولار أي، ١٪ من المبلغ المتّفق عليه في الاتفاقية،،

وكذلك بالنسبة للمراحل التي تمت لِمنحة بنك التنمية الإسلامي بقيمة عشرة ملايين دولار ومنحة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي بقيمة ثمانية ملايين دولار، واللتان لم يتم توريد أي مبلغ منهما في حساب الصندوق حتى ذلك التاريخ، وتم تمليك الحضور نسخ من تلك التقارير والتفاصيل في إطار الشفافية، حيث هي ملك لهم وليس هناك ما يمكن للصندوق أن يخفيه أو يخاف منه، كان قبلها قد أعددت مذكرة التسليم والتسلّم مرفقة بكل المستندات اللازمة لنائب رئيس الصندوق المهندس كرشوم سّلم كرشوم حيث حملت إلى جانب توقيعاتنا الاثنين، توقيع مدير الإدارة المالية محمد إبراهيم رحمه أيضاً، وغادرت إلى القاهرة في يوم ١٢ يوليو ٢٠٠٨م ومنها إلى بريطانيا في ١٦/ ٧/ ٢٠٠٨م مخلياً طرفي بشكل كامل. منصب رئيس الصندوق بدرجته الوزارية ومخصصاته المادية ووضعه الأدبي كله لم يكن يعني لي شيئاً يستحق البقاء فيه لطالما سيكون ذلك على حساب رصيدي الأخلاقي وعلى حساب ثقة المواطن الدارفوري خاصة والسوداني عامة وطموحاتهم والتزامنا الذي أعلناه بتبني كل ذلك عبر الثورة من أجلهم، وإذا كان لا بد أن نتحمل قسطاً من الوزر في الإخفاق الذي تم فلعل تلك الاستقالة وكل هذه الشفافية قد تشفعان لنا عند إنسان دارفور خاصة وإنسان السودان عامة وكل الذين عانوا وما زالوا يعانون مِمن ما زال الكثيرون أمثالنا يقولون أنهم يتبنون قضاياهم، بل هم جزء منهم لكن ما يفعلونه حتى الآن لا يرتقي إلى مصاف ما ينبغي ويمكن أن يساهم بقدر كبير في تحقيق طموحاتهم، ربما هنالك الكثير من العوامل والأسباب لكن ليس التعمّد من بينها قطعاً.

بعد مجيئي إلى بريطانيا في يوليو ٢٠٠٨م، حافظت على تواصلي مع قيادة الحركة ناصحاً دون كلل حتى باتت اتصالاتي ورسائلي عبر البريد الإلكتروني لا تلقَى تجاوباً بالرد عليها، وحينها أرسلت بمذكرة ضافية ختمتها بإحدى عشرة نقطة هي كل ما تبقّت للحركة أن تقوم بها لحفظ ماء الوجه، وهنا أورد نص النقاط الواردة في تلك المذكّرة، علماً بأنها هي الأخرى لاقت مصير الإهمال:

النقاط الواردة في المذكّرة

١- تعقد الحركة اجتماعاً يجمع بين مؤسساتها المنصوص عليها في دستور الحركة، المجلس القيادي، القيادة العسكرية العليا، الأمانة العامة، مجلس التحرير الثوري وتتخذ قرارها بالانسحاب من اتفاقية أبوجا وتتمسك بإعلان وقف إطلاق النار إلا في حالة الدفاع، كل ذلك لإفساح المجال للحل الشامل الذي تكون هي كحركة

عنصراً أساسياً فيه إلى جانب حركات دارفور الأخرى.

٢- تعقد الحركة اجتماعاً موسعاً لأكبر عدد من قيادات الحركة في الخرطوم لتشرح لهم أبعاد القرار والخطوات التالية. كما ترسل مبعوثين لمكاتب الحركة في الخارج وعواصم ولايات دارفور للترتيب لعقد ثلاثة منتديات كبيره تشرح فيها الحركة خطوتها من أجل الحل الشامل الذي يجمع الجميع.

٣- تدعو إلى عقد اجتماع يجمع بين أطراف الاتفاقية (حكومة الوحدة الوطنية) الإتحاد الأفريقي باعتباره الراعي، الكونغو باعتبارها رئيسة الإتحاد الأفريقي يوم تمت الاتفاقية، الرئيس اوباسانجو باعتباره الرئيس الذي تمت في ضيافته الاتفاقية، الرئيس دنيس ساسو باعتباره رئيس الإتحاد الأفريقي الذي في دورته تمت الاتفاقية، الدكتور ألفا عمر كوناري باعتباره مفوض الإتحاد الأفريقي الذي تمت الاتفاقية في عهده، سالم أحمد سالم باعتباره المبعوث الخاص للإتحاد الأفريقي الذي كان يرأس الجولة التي تمت فيها الاتفاقية، اليوناميد باعتباره وريث القوات الأفريقية والمعني بحماية تنفيذ الاتفاقية أو أي اتفاقيات قادمة، الوسيط باسولي المفوض المشترك للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، تشاد باعتبارها الوسيط الأول منذ بدء الأزمة، ليبيا باعتبارها مسّهل خلال المفاوضات، نيجيريا باعتبارها الدولة المستضيفة، إريتريا باعتبارها مسّهل، الأمم المتحدة، الجامعة العربية، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، هولندا، النرويج، كندا، مصر باعتبارهم شركاء أبوجا، قطر التي تتبنى المبادرة الحالية، إيطاليا، ألمانيا، كمراقبين. كما تعلن الحركة في هذا الاجتماع قرارها وتسلّم الإتحاد الأفريقي نسخة الاتفاقية الأصلية مرفقة بقرار الحركة، وتوزع بياناً للحضور يوضح الخطوط العريضة لأسباب القرار التي يأتي في صدرها رغبة الحركة في تهيئة المناخ للحل الشامل الذي يستوعب الجميع.

٤- يعقد رئيس الحركة مؤتمراً صحفياً بوجود كل ممثلي الصحف ووكالات الأنباء والقنوات الفضائية والإذاعات المحلية والعالمية لشرح القرار وإبعاده ويتم توزيع نفس البيان الذي يوضّح الخطوط العريضة لأبعاد القرار والخطوات التي ستتبناها الحركة للمرحلة المقبلة.

٥- يعقد ممثلون من مؤسسات الحركة اجتماعات مع القوى السياسية في الساحة السودانية لشرح القرار وأبعاده والخطوات التي ستتخذها الحركة.

٦- تبعث الحركة بمبعوثين إلى رؤساء الدول المذكورة أعلاه ورئيس مفوضية

الإتحاد الأفريقي والأمين العام للجامعة العربية والأمين العام للأمم المتحدة لشرح ضرورات القرار والتأكيد على التزام الحركة بوقف إطلاق النار.

٧- تبعث الحركة بمبعوثين إلى الدول التي يكثر فيها تجمعات أبناء دارفور والالتقاء بهم لشرح القرار والخطوات التي ستتخذها الحركة.

٨- تبعث الحركة بمبعوثين لحركات دارفور غير الموقّعة لنفس الغرض.

٩- يتقدم أعضاء الحركة من شاغلي المناصب الدستورية في مؤسسة الرئاسة والجهاز التنفيذي والمجلس الوطني والسلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور وفي حكومة ولاية الخرطوم وفي الجهازين التنفيذي والتشريعي لولايات دارفور استقالاتهم من مناصبهم.

١٠-تتخذ الحركة من الإجراءات ما تحفظ بها نجاح خطواتها وتمتص تداعيات هذا القرار.

١١-أما ماذا بعد ذلك؟ سنتحدث فيه في حال اتخذت الحركة هذا القرار الذي نعتقد بأنه يعيد لها مكانتها الجماهيرية والسياسية والمحلية والإقليمية والدولية، ويمكّنها من المساهمة بشكل أفضل ولعب دور أكثر فاعلية في منبر قطر أو أي منبر للمعالجة الشاملة عطفاً على الخبرة التي اكتسبتها خلال فترة تطبيق اتفاقية أبوجا.

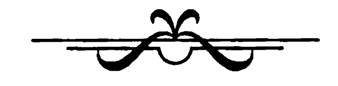
كانت هذه هي النقاط الأحد عشر ضمن المذكّرة الضافية التي بعثتها إلى رئيس الحركة وإلى قطاع كبير من قيادات الحركة في كل مؤسساتها، وأحسب أن الحركة لو اتّبعت تلك الخطوات لكانت اليوم أفضل حالاً مما هي عليه. لم أتلقى أي رد على المذكّرة لا سلباً ولا إيجاباً وذلك أمر غاية في الحسرة.

عقب فشل محاولاتي الإثنائية وإهمال الرفاق كل تلك المعالجات والمقترحات دون حتى الرد عليها، تأكدت أنهم آثروا راضين البقاء على ما هم عليه ضيم، حينها وجب عليَ أن أبعث باستقالتي من منصب رئيس الصندوق وعضوية السلطة الانتقالية ومن عضوية حركة تحرير السودان أيضاً، ويجدر أن أذكر بأنني لم أتقاضى أي رواتب أو مخصصات خلال الأشهر الستة التي كُنت فيها في بريطانيا والتي كنت فيها أتواصل مع الحركة آملاً إقناعها بتعديل موقفها، حيث أنني قد حسمت أمري منذ يوم سفري حتى وإن تأخرت الاستقالة المكتوبة التي أرسلتها في مارس ٢٠٠٩م. ضمن كتاباتي الكثيرة ذكرت بأنني كُنت معارضاً التوقيع على اتفاقية أبوجا بصيغتها ومضمونها المُقلّص، وذكرت أسبابي الدافعة، كما ذكرت أسباب نزولي حينها عند خيار القدوم مع الحركة إلى الخرطوم بعد

تسجيل موقفي بوضوح إعمالاً للرأي الغالب، لكن بعض الإخوة الذين لا يهضمون الأعذار والأسباب مهما كانت منطقية أو واقعية أوّلوا ذهابي مع الحركة إلى الخرطوم فقط من بوابة القبيلة وكأن حركة تحرير السودان هي حركة قبيلة، بل ذهبوا أبعد من ذلك فجيّروا كل الزغاوة وكأنهم يدعمون الاتفاقية وتلك كانت مصيبة في الفهم، وحتى إذا ساير البعض هذا التفسير المتواضع والمخل بالحقيقة من باب الافتراض فإنهم بذلك يلغون كينونة كل الأعضاء الذين شاركوا في إقرار خيار الحركة بالتوقيع من الذين تعود أصولهم إلى قبائل أخرى غير الزغاوة، بل هم بذلك يصفونهم وكأنهم تبّع وإمِّعون، ولا رأي لهم البتّة فهل يقبلون أو يصفحون، وهذا ما لا أعتقد بأن أيٍ من القائلين بذلك سيرضاه لنفسه إذا كان في ذلك الموقف، بيد أنني أشكر لهم تثمين موقفي الرافض وإن استهجنوا مجاراتي لقرار الحركة غير الموفّق.

قد يتساءل البعض أيضاً ويقول لماذا لم ألتزم قرار الحركة في الاستمرار مع الاتفاقية حتى نهايتها لطالما كان ذلك هو أحد مبررات ذهابي مع تلك الاتفاقية إلى السودان، الأمران ليسا سيان بل يتجانبان لأن تقدير الحركة بالتوقيع على الاتفاقية كان قائماً على معيار النسبية للمضامين الواردة فيها ولمآلات الثورة ومناهج الثوار داخل الحركة وفي غيرها، ولكن مع اختلال الالتزام بالتطبيق وإصرار النظام على إذلال الحركة وتجريدها مما هو من صميم مبادئها وركون قيادة الحركة لمسايرة ذلك، هنا تكون الوقفة مغايرة والانحياز يكون إما للمبادئ أو التخلّي عنها، وكان خياري أن أقف مع مبادئ الحركة، كما أن لاحقاً لم تنجح محاولاتي لإثناء القيادة عن المواصلة في تراخيها، فما كان مني إلا أن أترك الحركة أيضاً لطالما تحوّلت كلّياً عن مبادئها وعن القسم الذي أديناه.

بعد أكثر من سنتين من مغادرتي السودان، غادر مني أركو مناوي مغاضباً بعد أن عايش ما كنا نقول عنه أنه سيحدث، ولكن كما يقولون أن يذهب متأخراً خير من أن لا يذهب أبداً مهما اختلف الناس في دواعي خروجه في ذلك الوقت المتأخر، خاصة وأن كثيراً من المراقبين والمحللين رجّحوا خروجه إلى تجاوز النظام له في التعيينات الدستورية عقب الانتخابات التي جرت في أبريل ٢٠١٠م، حيث أنه عندما خرج لم يكن يشغل أي منصب دستوري بعد أن تم إعفاء كل أصحاب المناصب الدستورية عقب نتائج الانتخابات مباشرة وكان هو من بينهم.



الفصل التاسع

انفصال جنوب السودان

لست هنا بصدد السرد التاريخي أو التحليل التقليدي لمشكلة جنوب السودان، فقد كُتبت عنها الكتب والمقالات والبحوث، وأُنتِجت الأفلام التلفزيونية وأُجرِيت حولها آلاف الحوارات في أجهزة الإعلام، وتم توثيقها بكل اللغات حتى عرفها العالم وحفظها عن ظهر قلب خلال أكثر من نصف قرن. أما نحن السودانيين فخصوصية معرفتنا لها تنبع من المعايشة اللصيقة منذ نعومة أظافرنا، حيث عشناها في طفولتنا وصبانا وشبابنا وتألمنا لها كثيراً بينما كانت تنمو وتترعرع معنا، فقد ولدت المشكلة ونحن على أعتاب وداع الحبو، ولم نكن طوال هذه السنين التي تجاوزت الخمسين عاماً بعيدين عن لهيبها، فبقدر ما عانت أجساد الملايين من أبناء الجنوب بنيرانها، كانت دواخلهم أكثر إيلاماً بما اختزنته من غبن وغصّة ظلّت ثقيلة في دواخلهم حتى خرجت مدوية في الاستفتاء حين أيدوا الانفصال بنسبة تقارب ٩٩٪، وهي النسبة الحقيقية والصادقة والشفافة الوحيدة التي عرفناها عن أي انتخابات أو استفتاءات جرت في المحيطين الوطني والإقليمي منذ أن كانت تصدح أبواق الأنظمة الديكتاتورية في كثير من بلاد العالم الثالث بمثلها زوراً وبهتاناً لترصف طريق الحكم الأبدي لجلاديها. بيد أنني لا أنسى أيضاً معاناة الأبرياء من أبناء الشمال الذين حصدتهم تلك الحرب.

لا يستطيع أي مواطن سوداني أن يبرئ ساحته، فلكل دور حتى ولو كان بالصمت في وقت كانت المشكلة في حاجة إلى صراخ عالٍ حتى

من الصامتين. المشكلة كانت تتعاظم لأننا نظرنا إليها ببصرنا وأشحنا بصيرتنا عنها وعن جذورها التي كانت آنذاك في السطح غضّة وبائنة لم تمض عميقاً ولم تستقو بالدماء كما هي عليه في الألفية الثالثة. استهجنت نُخب الشمال النيلي الحاكمة آنذاك ومن بعد بها، وركلتها دون أن تُعرها حتى التفاتة رغم المحاولات المقبولة للحلول التي تبنّوا بعضاً منها وفي مقدمتها اتفاقية أديس أبابا في العام ١٩٧٢م تحت رعاية الإمبراطور الإثيوبي الأول الراحل (هيلا سيلاسي راس مكنون وولدي ميشيل) بين نظام مايو برئاسة المشير الراحل جعفر النميري بينما قادها من طرف الجنوب حركة (الأنانيا) والكلمة تعني السم القاتل، ورئيسها اللواء جوزيف لاقو الذي أصبح رئيساً للحكم الذاتي لجنوب السودان ونائباً لرئيس الجمهورية بموجب الاتفاقية، كما استهجنت ذات النخب ما تبعتها من اتفاقيات وهي اتفاقية الخرطوم عام ١٩٩٧م والتي كان طرفاها الحكومة السودانية والدكتور رياك مشار المنشق عن الحركة الشعبية والذي عاد وانضم إلى الحركة الشعبية على خلفية فشل اتفاقية الخرطوم للسلام ثم شغل منصب نائب رئيس حكومة جنوب السودان بعد اتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥م، واتفاقية فشودا في العام ١٩٩٧م التي كان طرفاها الحكومة والفصيل المنشق من الحركة الشعبية بقيادة الدكتور لام أكول أجاوين الذي عاد أيضاً بعد فشل اتفاقيته وانضم للحركة الشعبية ثم شغل منصب وزير الخارجية بعد اتفاقية السلام الشامل أيضاً، وجميعها اتفاقيات انهارت لعدم التزام الطرف الحكومي بالتزاماته ولضعف الضمانات القادرة على فرض الالتزام لأي طرف في حال التراجع عن تلك الالتزامات، ولإدراك الحكومة لرغبات الطرفين في تقديم مصالحهما كفصائل في ظل الخلاف الذي ساد بينهم وبين د. جون قرنق. ولعمري هي حالة تجسدت فيها كل معاني الازدراء والكِبر، وتمخضت عن ماعون أجوف وأفرغ من فؤاد أم موسى في فهم الإنسانية والوطنية والمواطنة والمصلحة العامة للوطن وأدب الالتزام والتعاهد. ففي الوقت الذي تسابقت فيه أفئدة النخب من الشمال النيلي لملئ الوظائف الشاغرة بعد رحيل المستعمر دونما تروية، بقيت النخب الجنوبية على قلتها آنذاك تقرأ أولَى بوادر الانفصال مجسّدة في مسرح السودنة ١٩٥٣م وأبطالها ليسوا سوى بشراً من بني وطنهم أخذتهم العزّة بالنفس ولم يؤثروا على أنفسهم ما ليس لهم به خصاصة، فكيف سيكون الحال فيما لهم به، وكان تمرد (توريت) ١٩٥٥م البداية الحقيقية. لا نغفل أن وجود المستعمر البريطاني كان أيضاً له نصيب من تزكية اللهيب بوضع بعض الحطب فيه، لكن ذلك الدور ومهما ضخّمه البعض أو حجّمه

آخرون إلا أنه لا ينفي الحقيقة البائنة في مَن كان هو أصل المشكلة وليس من ساهم في تأجيجها بقدر. فالعلّة إذاً سودانية، ولعل وضوح ذلك وتأكيده يظهر بجلاء حيث تفاقمت الأزمة في أوج أوارها يوم جاءت حكومة انقلاب الإنقاذ بقيادة العميد حينها عمر حسن أحمد البشير في العام ١٩٨٩م، وأعلنت للملأ في الداخل والخارج بأن في السودان الآن حكومة تمتلك قرارها وتصون سيادة الوطن، ولعل ما كانت تقصده هو تأزيم الأزمة وإيصالها إلى ما وصلت إليه من مآل سيدوّن التاريخ عنها الكثير للأجيال القادمة، وستبقَى الخارطة الجديدة للسودان شاهداً مجسّداً له.

الحالة التي انتهت عليها عملية السودنة إنما كانت تعبيراً مبكّراً عما جرى طوال السنوات الخمسين من ممارسات سخيمة طالت أبناء الجنوب بالدرجة الأولى وصنّفتهم مواطنين من الدرجة الثانية، وأجبرتهم على أن يعيشوا هذا التصنيف كل هذه السنين، كما طالت التصنيفات آخرين ووضعتهم في طابورها، ذلك التصنيف عاشه أبناء الجنوب في كل همسة سمعته آذانهم وفي كل لمسه كالتها أيديهم وفي كل قِبلة توجّهوا إليها في أرض المليون ميل مربع وخارجه، وفي كل نسمة تنشّقوها من هواء ذلك الوطن، وكان التتويج والنتاج لهذا الصراع المرير الذي أخذ من عُمر الوطن أكثر من خمسين عاماً، كانت حصيلته البائنة إزهاق أرواح أكثر من اثنين مليون مواطن أكثر، ثلاثة أرباعهم في السنوات العشرين الأخيرة، فضلاً عن ضياع أكثر من ثلاثين مليار دولار تقريباً هي التكاليف المباشرة لإدارة الحرب وفق تقديرات الجهات الرسمية التي كانت تقدّر المنصرف اليومي للحرب بما يقارب إثنين ونصف مليون دولار. بالطبع لا نستطيع أن نجزم ولو تقديرياً بحجم الخسائر غير المباشرة، لكنها بلا شك ستشكّل أرقاماً خيالية في ذهنية كل راغب في تصورها. إذا سألت عن أسباب كل ذلك جاءتك الإجابة أكثر سخماً من الفعل، لقد كانت حالة من العُقد النفسية المستعصية تتلبس الغالب من النخب في ما تسمّيها الجغرافيا الشمال السوداني وعامتهم لأنها كانت وما زالت تعيش حالة من فقدان الهوية ما فتئت تهذأ بها إلا من رَحِم ربي ممن ظلّوا ينادون بالهوية المرتبطة بالجغرافيا السودانية وتراثها التي هي ليست إثنية أفريقية صرفة ولا عربية قحّة، وهي هوية الواقع الذي ينبغي أن يسود حتى تتفرّغ الأجيال إلى شأن يفيدها ويفيذ الوطن. وفي شأن التعامل مع الجنوبيين فلم يكن تعامل القطاع الأكبر من أهالي كل مناطق السودان بأفضل، فقد أساؤوا بقدر ونظروا للجنوبيين نظرات استخفاف بمناظير عديدة أحدها كان البعد الديني.

لهذا لست في حاجة لسرد تاريخي مفصّل للمشكلة بل سأتناول بقدر ما يحتاجه عصف ذهنية القارئ بالنسبة للأحداث ذات الصدى في مسيرة هذه القضية، ثم أقفز إلى النتائج التي تمخضت عن الاستفتاء الذي جرى في التاسع من يناير ٢٠١١م وبه انقسمت الجغرافيا والديمقراطيا انقساماً بائناً، ولكن لا ندري هل سيتبع ذلك انفطاماً يؤثّر على القواسم المشتركة الأصيلة التي لم تجد من الرعاية ما يحوّلها إلى تلاحم دائم، بيد أن النتائج التي بيّنت أن ما يقرب من ٩٩٪ من الذين أدلوا بأصواتهم قد اختاروا الانفصال، لدليل على أن تلك القواسم ربما لم تعد في ذهنية الذين صوّتوا بذاك الكم، فقد طالها الانقسام البائن هي الأخرى.

اتفاقية السلام الشامل (CPA)

في يناير من العام ٢٠٠٥م وفي ضاحية نيفاشا في كينيا تم توقيع اتفاقية السلام الشامل التي أنهت حالة الحرب في جنوب السودان بثمن الانفصال، وهي اتفاقية طرفاها الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الراحل الدكتور جون قرنق دي مبيور رئيس الحركة والطرف الآخر هو المؤتمر الوطني الذي يقوده المشير عمر حسن أحمد البشير رئيس الحزب ورئيس النظام. أتاحت الاتفاقية التي رعتها دول (الإيقاد) المتمثلة في كينيا، أثيوبيا، السودان، أوغندا، إريتريا، جيبوتي والصومال، جنباً إلى جنب مع أصدقاء الإيقاد من دول العالم وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، والذين شكّلوا طوق المراقبة والضمانة لتطبيق الاتفاقية، أتاحت لطرفيها حصرية القرار في أمور ذات خصوصية لهما بالإضافة إلى أمور هي في الواقع شأن عام يخص كل السودانيين وبكل تنظيماتهم السياسية والاجتماعية والمدنية، بل ومن بينها مصير الوطن بأكمله. وإذا كانت الحصرية قد أزاحت قطاعاً كبيراً من القوى السياسية السودانية عن المشاركة في الحلول، فإنها في الجانب الآخر أتاحت الفرصة للطرفين أن يتجاوزا مفهوم الحصرية في الانكفاء على تجاذب المكاسب للتخصيص إلى تعميم مضمون الحل ليعمّ كل السودان وليستوعب رؤى كل القوى السياسية التقليدية والحديثة والثورية المسلّحة، فقد كان في مقدور الطرفين بعد كبوتهما في إبعاد القوى السياسية المتمثلة في التجمع الوطني الديمقراطي من الانضمام إلى المفاوضات في نيفاشا وتوسيع مدى الرؤيا أفقياً وبعداً لمعالجة إشكاليات الوطن، أن يقتنصا الفرصة بعد الاتفاقية ويعقدا مؤتمراً جامعاً لكل الفعاليات والتنظيمات السياسية الموالية والمعارِضة لجبر المعالجة لما فات في كيفية

أن تتمدد الحلول الواردة في الاتفاقية لتغطي كافة قضايا الوطن حتى لا يجعل الإحساس أي قطاع من القطاعات باقياً بإحساس البحث عن مسار جديد لقضاياه تحت إحساس أنها مهملة وما زالت عالقة كما هو حال القوى التي ذهبت مجبرة في اتفاقيات ثنائية مكرِّرة نفس الخطأ. مثل ذلك الأمر كان يحتاج إلى إرادة سياسية مفعّمة بالبعد الأخلاقي القادر على رؤية الأمور بمنظار التسامح والإيثار بعيداً عن التشبّث بالمحاصصة الرقمية المنصوص عليها في بنود الاتفاقية في شأنٍ كان معلوماً أنه يؤثّر على المناخ السياسي العام في وطن تغلي أطرافه تحت مراجل التهميش السياسي والتنموي، ولا يقود في حال الإصرار على المضي فيه سوى إلى النتائج التي أفضَى إليها الاستفتاء الذي أدى إلى انفصال الجنوب، وبدوره يخلق مناخاً من التفاؤل لدىَ كل الأقاليم التي التهب فيها الحراك المناوئ لتسلك نفس المسلك ولتبحث عن نفس المآلات.

فشل الشريكان في تحقيق الأبعاد القومية للاتفاقية لا سيما بعد رحيل الدكتور جون قرنق المفاجئ والذي بانت ملامح الالتفاف حول زعامته منذ اللحظات التي أُستقبِل فيها في الخرطوم عقب حضوره إليها بعد توقيع الاتفاقية. حجم الاستقبال الذي وجده الراحل جون قرنق بعث برسالة واضحة المعالم، ولعلها الرسالة التي بكّرت عفوياً برسم ملامح السودان في المرحلة المقبلة والتي لم تكن بائنة لمن هم في الداخل وللذين في خارجه ممن يرعون مصالحهم من دول إقليمية ودولية. لم يكن الفريق سيلفاكير ميارديت الذي خلف الراحل نفسه مهيئاً لمثل ذلك الرحيل، ولكنه تصدى لمتطلبات المرحلة بكل الثقة مع قيادات الحركة الشعبية التي امتصت الصدمة في بواكيرها ولم تترك فراغاً ولا مجالاً للتأويلات والاضطراب، بيد أن المؤتمر الوطني الذي كان مرعوباً بالمفاجأة التي صفعته بحجم الاستقبال الذي لقيه الراحل قرنق ورغم التأبين الخجول الذي أظهره، بات وكأنه تنفّس الصعداء برحيله من خلال التعامل المتمرد تجاه تطبيق الإتفاقية والمآزق المتواصلة والشِراك الدائمة التي ظلّ ينصبها للحركة في كل خطوة من خطوات التنفيذ، نتاج ذلك كان لا بد أن ينعكس بناءً معنوياً متراكماً في دواخل قيادات الحركة وفي دواخلِ كل مواطن جنوبي، وكان لا بد أن يكون دافعاً لهم للبقاء في انتظار ساعة الخيار، ولم تُشكّل كل تلك المماحكات التي ظلّ المؤتمر الوطني ينسجها والمتاريس التي ظل يشيّدها أمام تطبيق الاتفاقية سوى مزيداً من الصبر للجنوبيين لأنهم يدركون بأن ساعة الفصال لن تتجاوز السنوات الست التي أشارت إليها الاتفاقية رغم محاولات المؤتمر الوطني في دفع آجال المراحل منذ الوهلة الأولى، حيث شمل ذلك

تأخير إنجاز الدستور الانتقالي وتبعه تأخير تطبيق الترتيبات الأمنية، كما تأخر إنشاء المفوضيات المعنية بترسيم الحدود والخدمة المدنية ومفوضية البترول والإحصاء السكاني الذي تأخر هو الآخر ثم تم تنفيذه بالصيغة التي تخدم النظام الحاكم، فضلاً عن مفوضية الانتخابات وتزوير الانتخابات وفق ما جاء في تقارير مؤسسات المراقبة المحلية والدولية وعلى رأسها (مركز كارتر)، وتم الالتفاف أيضاً بتجاوز التحول الديمقراطي من خلال إجازة قانون الأمن بما يخدم أغراض الحاكم فيما ظهر أنها كانت مقايضة بائنة لقانون الاستفتاء، وأخيراً تأخير إنشاء مفوضية الاستفتاء.

كل هذه كانت حزمة من المراوغات التي دفعت بقيادة الحركة الشعبية أن تُسقِط فعلياً خيار الوحدة، لأن كل ما فعله شريكها المؤتمر الوطني طوال فترة تطبيق الاتفاقية إنما كان تجسيداً لمضمون الانفصال. إن الحقيقة التي انتهت إليها دولة السودان الجديد التي بشّر بها الدكتور جون قرنق دي مبيور والتي تتلخص في إعادة صياغة الدولة السودانية بما يمزج التنوع الذي يزخر به الوطن السوداني للوصول إلى وطن يتمتع فيه الجميع بحقوق وواجبات متساوية، وما جاهدت من أجله النخب المتزمّتة من الشمال بقيادة الرئيس عمر البشير والطيب مصطفى رئيس مجلس إدارة صحيفة الانتباه في الإبقاء على السودان أحادي الحقوق ومتساوي الواجبات، هي حقيقة انتصار الطرفان بعد أن أدرك الفريق سيلفا كير ميارديت رئيس الحركة بعد رحيل د. جون قرنق ورئيس جمهورية جنوب السودان، أدرك حكمة استخدام الصبر حتى يبلغ بالانفصال تمام الحمل في رحم الوحدة، أي في رحم متطرفي الشمال أنفسهم وتحت رعايتهم حتى تتم الولادة في تمام (التاسع)، أي انفصال يولد من رحم الوحدة وبرعاية الداخل والخارج، وهو الأمر الذي فشل في إدراكه د. لام أكول ود. رياك مشار حين تعجّلا وحاولا اقتطاع الانفصال من جسد الوحدة ناسين أن الوحدة حينها لن تتحمل آلام الاقتطاع، وبالتالي لن تسمح به لطالما ارتميا في شباك النظام، فكانت عودتهما نزولاً عند رؤية الدكتور جون قرنق الأكثر حصافة ولأبلغ حكمة والأبعد نظراً، وهي عودة تؤكّد أنهما في تلك اللحظة قد استفادا من التجربة وتداعياتها، ولكن وبينما اتّعظ الدكتور رياك مشار من تجربته الأولى وبشكل نهائي فمضى مع الحركة الشعبية حتى تحقيق الانفصال، إذا بالدكتور لام أكول يتخبّط في الإدراك فظنّ أن دغدغة متطرفي الشمال له قد تقوده إلى تحقيق أحلام راودته لم تكن في الحقيقة سوى أحلام زلّوط وتبددت، وأدرك أخيراً أنه تلقّى لدغة ثانية من نفس الجحر وليس دغدغة فأصبح مُجبراً وصاغراً على ابتلاع أقوال

مِثل قول د. كمال عبيد وزير الإعلام الأسبق الذي قال «لن نعطي الجنوبي في الشمال حال وقوع الانفصال حقنة في المستشفى».

كُنت شاهداً على استفتاء الانفصال

في الحي المعروف باسم وستمنستر في قلب مدينة لندن العاصمة البريطانية العتيقة، أو عاصمة الضباب كما يحلو للكثيرين تسميتها، يقع مجمّع مبنى القاعة المركزية لطائفة الميثوديين المسيحية البروتستانتية في وستمنستر Methodist Central Hall Westminster وهي كنيسة كما يقول تاريخها افتتحت في العام ١٩١٢م ورغم أنه ليس في واجهاتها أو تصميمها الخارجي ما يوحي بأنها كنيسة، إلا أنها جمعت من خصائص العمارة والإنشاء دلائل الجمال ممزوجة بالحاجة إلى الأمن والأمان. فالكنيسة من حيث البعد المعنوي للمسيحيين أصّلت حاجة ذلك العصر من رهبته بحسبان ضخامة المباني، وجمعت الفن المعماري بكل الزخارف المميّزة إلى جانب خصائص المساحة والمتانة بحسبان أن الكنائس كانت في الغالب قلاعاً ومعابد، كما سخّر المعماريون والإنشائيون كل قدراتهم المتاحة آنذاك في تصميم مساحاتها وغرفها وقاعاتها وأروقتها، سكبوا فيها كل الدلالات الهندسية لتحقيق غاية الاستخدام. وبرغم شهرتها كونها تمثّل طائفة مسيحية كبيرة، إلا أنها أصبحت أكثر شهرة بالأحداث التي أُقيمت فيها فيما بعد، وهي أحداث لها أثرها المباشر والدائم حتى الآن على البريطانيين بصفة خاصة وكذلك على البشرية في العالم أجمع. الحدث الأول هو عندما انعقد فيها المؤتمر الخاص بدعم إعطاء المرأة البريطانية حق التصويت، وكان ذلك في العام ١٩١٤ م، كما أقام المهاتما غاندي محاضرة فيها في العام ١٩٣٢م، ومنها أعلن الرئيس الفرنسي الجنرال ديجول (فرنسا الحرة) في العام ١٩٤٠م، أما الحدث الأكثر أهمية فقد كان انعقاد الاجتماع الافتتاحي للجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك في ١٩٤٦م وقد حضر الاجتماع إحدى وخمسون دولة عضوه وتحدث رئيس الوزراء البريطاني آنذاك (كلمنت آتلي) باعتباره المضيف. والحدث الثالث كان انعقاد فعاليات وترتيبات العيد الخمسين للأمم المتحدة في العام ١٩٩٦ م. ويمضي التاريخ ويسجّل استفتاء جنوب السودان الذي نتج عنه تقسيم السودان إلى دولتين من هذه القاعة في العام ٢٠١١م.

عملية الاستفتاء لتقرير مصير جنوب السودان، وهو الحق المستحق عُرفاً والمُعزّز اتفاقاً في وثيقة نيفاشا، كان له الشق المتعلق بالجنوبيين الموجودين خارج السودان وكيف سيتم تمكينهم من ممارسة حقّهم في التسجيل والتصويت، ورغم أن أعدادهم

بتناسبها مع الحجم الكلي للجنوبيين تعتبر نسبة ضئيلة، إلا أن الأمر يتجاوز ذلك ويتعلق بمبدأ ممارسة الحق. لذلك كان هناك ما سُمّي ببرنامج (التصويت خارج السودان)، حيث حددت مفوضية الاستفتاء مراكز الاستفتاء في الخارج في ثمانية دول هي كينيا ويوغندا وإثيوبيا ومصر وأستراليا وبريطانيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. ولأجل تحقيق ذلك الغرض تعاقدت مفوضية الانتخابات مع المنظمة العالمية للهجرة International Organisation for Immigration لتتولى تنفيذ البرنامج، واختارت المفوضية ممثلاً لها من بين أبناء جنوب السودان المقيمين في تلك الدول ليشرف نيابة عنها على العملية. وفوّضت المفوضية المنظمة المنفّذة أن تتعاقد مع الطاقم الذي سيعمل في مراحل العملية من بداية التسجيل إلى نهاية التصويت وإعلان النتيجة من بين السودانيين وغير السودانيين. قد يتساءل الكثيرون عن مغزى اختيار منظمة أجنبية بدلاً من جهة سودانية أن تتولى تنفيذ العملية في المراكز الخارجية وهي جزئية بسيطة من عملية الاستفتاء مقارنة مع العملية الكبيرة التي تنفّذها أجهزة سودانية داخل السودان، وذلك أيضاً تساؤل ظلّ مطروحاً، حيث لم تكن العملية تتعلق بمصداقية التنفيذ لأنه لو كان الأمر كذلك لكانت الأولوية للعملية في داخل السودان، بيد أن الأمر في جملته لا يدعو إلى التوجّس من أي مفاجآت، لأن القرائن كلها تدل على النتيجة التي كانت متوقعة أصلاً دون الحاجة إلى أي ممارسات غير سوّية. ولكن مرة أخرى ربما يتعلق الأمر بشروط بعض المانحين لكن الحقيقة ترقد بسلام في جوف مفوضية الاستفتاء.

مركز لندن لاستفتاء جنوب السودان هو المركز الوحيد الذي خُصِص للمواطنين الجنوبيين المتواجدين في الدول الأوربية، ويبدو ذلك غريباً نظراً للأعداد الكبيرة للجنوبيين في أوروبا، بينما صادف موعد الاستفتاء فصل الشتاء المعروف عنه موسم الجليد وصعوبة التنقّل، ونعلم أن موعد الاستفتاء أجل مضروب ومحكوم للمراكز داخل السودان وخارجه. صعوبة العملية في المراكز الخارجية تمثّلت في أن على الناخب الحضور إلى مقر الاستفتاء للتسجيل ثم العودة إلى البلد الذي يقيم فيه ثم العودة بعد نشر الكشوف للإطّلاع أو الطعن إذا كان راغباً، أو تصحيح خطأ ما في بياناته وذلك يقتضي حضوره إجبارياً أو يفقد حق التصويت، ثم يعود إلى دولة إقامته ثم يعود يوم التصويت، وكل هذه السفريات والتنقلات بكل تكاليفها من سفر وإقامة وغيرها تقع على عاتق الشخص، ربما كانت هذه المعاناة نفسها هي سمة مشتركة بين كل المراكز الثمانية على مستوى العالم. كانت هنالك حلول كثيرة قدّمتها أطقم الاستفتاء العاملة في هذه المراكز

للمفوضية ومنها على سبيل المثال أن يتنقل المركز سواء كوحدة واحدة أو جزئيات منه إلى حيث تجمعات الجنوبيين في الدول، أو أن تستأجر المفوضية حافلات لتنقل الراغبين إلى المركز وفق ترتيبات، ولكنها لم تلق استجابة، وهو أمر يوحي بأحد أمرين اثنين، إما أن مفوضية الاستفتاء في جنوب السودان لم تكن تُعطي أهمية كبيرة للأعداد الموجودة في المهجر من منطلق قلة نسبتهم إلى نسبة الذين يحق لهم التسجيل والتصويت في الداخل وبالتالي فضّلت تنفيذ مشهد رمزي للاستدلال، وإما أن مفوضية الاستفتاء كانت تُعاني نقصاً في التمويل وهو ما فرض عليها أن تقتصر العملية خارج السودان على ثمانية مراكز فقط.

أما على الصعيد الآخر فالجنوبيون المتواجدون في أوروبا على سبيل المثال حالهم حال كل السودانيين هناك، وتُعتبر مدخولاتهم المالية محدودة ومحسوبة، وبالتالي كان من المعلوم أن أعداداً قليلة منهم فقط يمكن أن تمكّنهم أحوالهم المادية من الاستجابة والتفاعل الحضوري لمراحل الحدث وممارسة حقهم في مقر الاستفتاء في لندن رغم قناعتي بأنهم ظلّوا يتفاعلون من دواخلهم بكل خلجاتهم وأحاسيسهم مع الحدث الذي هو بمثابة الفرصة الأخيرة. بيد أن الذين تمكنوا من ممارسة حقهم أثبتوا عملياً تجاوزهم لكل الصعاب في ترجمة مشاعرهم إلى تفاعلٍ ملموس مع الحدث. كُنت ضمن الطاقم العامل في الاستفتاء والذي ضمّ كما قلت عدداً غالبهم من أبناء وبنات جنوب السودان وهو أمر طبيعي وآخرين من مناطق السودان الأخرى من غربه ووسطه وشماله وشرقه، وضم أيضاً عدد مقدّر من غير السودانيين.

كان قصدي من الالتحاق للعمل هو أن أكون شاهداً من قرب على مراحل العملية التي هي تاريخية بكل دقائقها، وإن جاءت شهادتي مقتصرة على مركز واحد ولا يتجاوز نسبة الذين صوّتوا فيه إلا قدراً ضئيلاً بالنسبة للمصوّتين في داخل السودان، غير أن الدلالة هنا تكمن في أن الجنوبيين الموجودين في أوروبا هم في الغالب ممن وجد الفرصة لنيل قدر وافر من التعليم العالي والثقافة معاً، وقد عايشوا قدراً معتبراً من الحياة في وسط مُورست فيه الديمقراطية بشكل مؤثّر، وكذلك يدركون ما هو معنى الوحدة في عالم اليوم لا سيما مع التجربة الأوروبية التي يتوزعون في دولها، ولهذا كنت أبحث عن دلالة مدى تأثير ذلك في حجم الغبن الذي عاشه الجنوبيون وقد ظلّت نفوسهم تعتمر بها من ممارسات الشمال الذي هو باقي السودان وإن تباينت نسب المساهمة في تلك الأدوار التي راكمت ذلك الغبن، وكنت حريصاً أن أسجّل ضمن ملاحظاتي مدى تأثير

المعايشة الطويلة لذلك العدد من المثقفين الجنوبيين في أمر قرارهم فيما يتعلق بأمر الوحدة أو الانفصال، وما هي العوامل الراجحة، وهل هنالك أي تأثير للثقافة المغايرة التي عاشوها في أوروبا في وسط ديمقراطي وبرنامج وحدوي لأوروبا أي تأثير في خفض حدة الغبن أم أن حجم الغبن كان طاغياً بحيث لا يمكن لأي مؤثّرات أن تخترق جداره وتقلل منه، بالطبع كل ذلك قد بيّنته نتائج التصويت في المركز والتي جاءت بنسبة ٩٨٪ لصالح الانفصال. بيد أنني وإن كُنت في دواخلي أؤمن بأن الوحدة بمعناها المطلق في أي شيء هي الأفضل لكن بصريح العبارة لو كنت أملك حق التصويت لكان صوتي راجحاً لصالح الانفصال، وأقول ذلك لإدراكي ومعايشتي لواقع التعامل الظالم الذي عاناه الجنوبيون في السودان، حيث عرفتُ الأزمة بعد انطلاقتها بثلاثة سنوات وظللت أعايش فصولها طوال خمسين عاماً، بيد أنني حديث العهد بالحضور إلى أوروبا ولم أعايش فيها مؤثّرات الديمقراطية والوحدة الأوروبية إلا ثلاثة سنوات بعد قدومي إلى بريطانيا لاجئاً. ولأنني كنت أنوي تضمين كل ذلك في هذا الكتاب فقد كان ذلك هو دافعي الأول في العمل في برنامج الاستفتاء، ولم يكن مهماً ما هو الدور الذي سيسند لي.

تميّزت المجموعة التي عملت كطاقم للاستفتاء بروح الفريق المدرك لدوره في العملية، ولعله من السخف أن نكون مثاليين أكثر بالقول أنهم مجرّدين من أي ميول تلوح فوائضه أحياناً من غير تعمّد ودون أن يكون لذلك أي تأثير في أداء عملهم بالحيادية والالتزام الكامل بما تواثقوا عليه من ضرورة إنهاء المهمة بصدق، وقد كانوا جميعاً على قدر المسئولية والاحترافية والالتزام، ذلك كان أمراً مفروغاً منه كون أنهم جميعاً ممن يتميزون بقدر عالٍ من التعليم وكذا الثقافة، وبينهم عدد كبير ممن عركتهم تجربة الحياة بحكم السن، بيد أن الشباب منهم أيضاً كانوا مثالاً للشباب الواعد الراغب في العطاء بلا حدود. وهكذا كان المناخ الاجتماعي السوداني هو الآخر طاغياً وحاضراً بكل إرثه الجميل والعريق، ولعل أبرز ملامح ذلك الإرث قد تجسّد في حلقة الطعام التي كانت لوحة عكست لغير السودانيين تلك الصفات الفطرية المميّزة التي يتمتع بها الشعب السوداني، ومع كل ذلك لم يتمكن هذا الشعب من أن يُحوّل تلك الصفات إلى نظام لإدارة دولة يتعايشوا فيها ويجعلوا من تنوّعهم مصدر وحدة وقوة بدلاً من مصدر فرقة وضعف. ممثل المفوضية والمشرف على مركز الاستفتاء في لندن مع بدايته كان هو الأستاذ (بيتر قايسن) وقد أنهت المفوضية خدماته قبل بدء مرحلة التصويت وعيّنت مكانه الدكتور (سانتينو لورو) الذي أكمل مرحلة التصويت وحتى إعلان النتيجة، بيد أن

رئيس المركز بشكل دائم كان هو القس (فدريكو فوني)، تعود أسباب إعفاء بيتر قايسن إلى كونه ووفق معايشتنا لم يكن على وفاق وتجانس مع المنظّمة المنفّذة للاستفتاء في المركز International Organisation for Immigration وربما كما رشح من إشاعات بأنه لم يكن على وفاق كامل مع الجالية السودانية من أبناء الجنوب، بيد أن ذلك يأخذ موضع الإشاعة المتناقلة حيث لم نطّلع على أي مكتوب رسمي أو مستند أو قول مباشر يعزز ذلك لكننا كنا نتحسس ذلك من التعامل المتبادل. تطور عدم التجانس ذلك إلى مفاصلة في آخر فصولها يوم اتخذ بيتر قايسن قراراً بتسمية شخصي رئيساً لمركز التصويت، وحتى لا تأخذ كلمة رئيس هذه دلاله هلامية وكبيرة فإن مهام الوظيفة محدودة وصفاً وفعلاً وزماناً وعائداً، وهي لا تعدو كونها إشرافاً على تمكين القادمين للتصويت من أداء حقهم وفق النظم وإعلان نتيجة المركز تبعاً لذلك، وما بين التصويت والإعلان متفرقات يؤدّيها الشخص ضمن مهامه مع الطاقم الذي يديره. إذاً من الناحية الفعلية فالأمر لا يستحق أن يأخذ أي أبعاد حيث أن أي فرد في تلك المجموعة يمكن أن يؤدّيه، وقد ذكرت مراراً هناك بأن طلاب المدارس الثانوية فيما مضَى من انتخابات الديمقراطية التي جرت في السودان في الأعوام ١٩٦٥ و١٩٨٦ كانوا يقومون بهذا الدور على أحسن ما يكون.

لكن لم تكن هذه هي القصّة، فقد رشحت المسارد بأن قطاع كبير من أبناء الجالية السودانية من أبناء الجنوب في بريطانيا يرون بأن اختيار بيتر قايسن لشخص من شمال السودان ليكون رئيساً على مركز التصويت هو أمر فيه دلالات مكرّسة للغبن ومقلّلة من رغبتهم في دفن ما يعتقدون أنه ماضي الهيمنة الشمالية على كل شيء والذي لازمهم عبر الحقب، وأنهم يرون في ذلك أيضاً تقليلاً من شأن الفرحة التي ينتظرون في يوم إعلان النتيجة التي يتمنون، يريدون أن يأتي إعلان النتيجة على يد أحد أبناء الجنوب وليس على يد شمالي حتى وإن كان عبد الجبار محمود دوسه الذي هو من دارفور المهمّشة هي الأخرى، فهو شمالي وفق كل الحسابات لديهم. بعض ممن جاء للتسجيل عبّر صراحة عن استيائه ومعارضته مبدئياً لوجود أفراد من شمال السودان يعملون ضمن طاقم الاستفتاء في المركز، وآخرون ذهبوا بعيداً في التعبير وأعلنوا رفضهم صراحة أن يتم تسجيلهم أو أي إجراء على يد موظف شمالي في المركز، طبعاً مع إدراكنا بأن آلاف المراكز داخل السودان يرأسها أفراد من الشمال، بل أن رئيس المفوّضية العليا لاستفتاء جنوب السودان نفسه كان شمالياً توافقت عليه أطراف الاتفاقية، فإن الأمر لا يعدو كونه

آهة غبن متراكمة عبّر عنها البعض بجهرية وليس في ذلك كبير مأخذ.

تطور الأمر ولحق بمكاتب المفوضية في الخرطوم وجوبا كما لو أن كارثة وقعت في مركز لندن في بريطانيا في أوروبا، ولم تخيّب المفوضية آمال الرافضين فأخذت بالأمر وغيّرت ممثلها وكذلك غيّرت رئيس مركز التصويت، والأمر في جملته لا يستحق كل ذلك العناء لأنني بنفسي ومع تقديري لخيار بيتر قايسن وشكري لثقته في شخصي، كنت قد أوضحت له بعدم قبولي التسمية، وأوضحت له بأنني لن أكون سبباً في إفساد بهجة العمر لمن يعتقدون أنها كذلك، وعليه أن يلغي القرار قبل أن أفاجئه برفضي أمام الملأ وأحرجه، أو قبل أن تفاجئه قرارات المفوضية وتحرجه أيضاً، فقد كنت أعلم وأعي كيف تُساس الأمور في السودان بغض النظر عمن يسوسونها من الشمال كانوا أو من الجنوب فكلهم سودانيون نشؤوا في بيئة واحدة وتشرّبوا ثقافة واحدة ورضعوا من نفس الإرث آماداً طويلة.

ولعل الأكثر غرابة في الأمر هو الاستياء الذي عبّرت عنه منسّقة المنظّمة في بريطانيا، الإنجليزية (هنّا روبرت) حين قالت بأنهم كانوا يأملون أن يكون رئيس مركز التصويت من أبناء جنوب السودان، ولعلي ألقمتها بنفس القدر حين ذكّرتها بأن ما وقّع عليه الجميع من نظام الانضباط في أداء المهمّة (Code of Conduct) ليس عبارة عن حبر على ورقة وإنما قناعة داخلية تنعكس في الممارسة، وأن قولها هذا يتعارض شكلاً ومضموناً مع كل ذلك، بل ليس من حقها أن تقول ذلك من الأصل. بيد أن الذي حدث لا يمكن الأخذ بأنه الطابع العام على الأكثرية الغالبة من الإخوة الجنوبيين الذين زاملوني في مركز الاستفتاء، وبالتالي لم يترك عندي من الحسرة إلا بالقدر الذي يستدعيه التبرير لأولئك الذين كانت تلك الأفكار دافعاً لهم لكي يتصرّفوا كما فعلوا، وفي كل الأحوال فأنا أُعزّز من المبررات للذين نَحوا ذلك المنحَى، حيث أن أكثر من خمسين سنة من الشعور بالظلم والتهميش لا يمكن محوه بين عشية وضحاها، ولا يمكن كبته من أن يتطاير ويلسع في بعض الأحيان، وقد كانت أحداث مركز استفتاء جنوب السودان في لندن إحدى تلك الاستثناءات. برغم الأحداث العابرة التي واكبت تلك الأيام إلا أنها لم ولن تُفسد روعة المشاهد التي جسّدتها تلك اللحظات الاجتماعية العميقة التي تخلّلت أيام الاستفتاء والتي عايشناها كسودانيين في المقام الأول رغم أن الساعة كانت تحسب الوقت وتوشك بأن تحيل السودان الواحد الذي تشكّل قبل أكثر من مائة عام إلى سودانين اثنين، والحقيقة أن كثيراً من أفعالنا هي التي كانت تمهّد لتلك النهاية التي

أفرحت الكثيرين من أبناء الشعب السوداني وأغضبت الكثيرين منهم أيضاً، وبين هؤلاء وأولئك استلقىَ الوطن مُكرهاً وليس طائعاً وأصبح قرباناً ذبيحاً وسليخاً لسكاكين جزّاريه من أبنائه الطامعين، فكيف وأين سيؤل به الحال.

مشاهد يوم التصويت

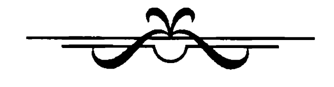
التاسع من يناير ٢٠١١ م يوم بداية التصويت في الاستفتاء هو اليوم الذي ظلّ أبناء جنوب السودان ينتظرونه ويعدّون دونه الأيام والليالي منذ أن أصبح حقيقة نصّية في اتفاقية نيفاشا في العام ٢٠٠٥م، تُرى هل كان الراحل د. جون قرنق ينظر لذلك اليوم بنفس المنظار لو بقي حياً، أو على الأقل مع ذاكرته ليوم استقباله عندما جاء إلى الخرطوم بعد الاتفاقية، لا أحد يدري ما تستبطنه السرائر لكن المشاهد تتقاطع وبالضرورة تتباين تبعاً لناظريها، لكن الأغلب هو ذلك المشهد الذي عبّر عنه الجنوبيون في ذلك اليوم وهم يتوافدون رغم الصقيع إلى القاعة المركزية Methodist Central Hall Westminster لممارسة ذلك الحق الذي كان ثمنه أكثر من مليوني فقيد من أبناء الجنوب والشمال في حرب تمددت زماناً إلى أكثر من نصف قرن ورقعة إلى ما يزيد على ثلثي مساحة السودان. كُنت في ذلك اليوم أقف وأنا أؤدي دور تنظيم وتوجيه للحشود الوافدة للتصويت، وهو دور كان قد تناوب على تأديته كثيرون من طاقم الاستفتاء في ذلك المركز كما هو حال كل الأعمال، ولكنني أقف عند أحدهم ودون أن يكون في وقوفي عنده منقصة لدور الباقين وجهودهم أو حصرية للمدح بغرض، فقد كانوا جميعاً رائعين ولكنني أقف عند الفقيد الراحل الشاب (مجوك نيانق) الذي وافته المنية بعد يوم واحد من انتهاء مرحلة التسجيل، وفاته وقعت على الجميع كوقع الصاعقة، فقد كان شاباً تجسّدت فيه كل خصال السودانيين السمحة، وظلّ بشوشاً وباسماً طوال أيام التسجيل ومرحاً مع الجميع، بل كان في اليوم الختامي للتسجيل حيث سيتفرق طاقم الاستفتاء بحكم أن بعضهم لن يشارك في المرحلة المقبلة نظراً لقرار تقليص عدد الموظفين، كان (مجوك) حريصاً أن يلتقط صورة مع كل فرد وكأنه يدري بأنه لن يلتقيهم بعد يومه ذلك حيث ينتظره الأجل. إن أي عبارات أوردها هنا لن تفيه حقه ولكم أن تتصوروا كل خِصلة سمحة وتسبغوه بها، من بعض تجسيداته كسوداني، كان أن حاولت مسئولة التدريب في المنظّمة القائمة على تنفيذ الاستفتاء في المركز، الإنجليزية (كيت آبشون) التي تم إنتدابها إلى نيروبي - كينيا حيث نالت قسطاً من التدريب في مركز تدريب المدرّبين الذين سيتولون بدورهم تدريب الأطقم العاملة في مراكز الاستفتاء والتي حاولت توبيخ

(مجوك) في أمر يتعلق بالعمل، لم ترتض طريقتها ولهجتها مجوك، فما كان منه إلا أن أحضر عقد العمل بينه وبين المنظمة ومزّقه وألقى به أمامها قائلاً لها بأنه يمكن أن يؤدّي العمل كله متطوعاً ولكن لن يسمح لها بإذلاله أو إهانته لأنه لم يلتحق بذلك العمل من أجل المبلغ الذي يتقاضاه. تلك هي عصارة خاصة يفرزها كل سوداني في مثل ذلك الموقف تحت إحساس أن كرامته تهان، وبغض النظر عن شكل التوبيخ أو مضمونه ورأي الآخرين في التصرّف ورأينا كسودانيين بعد أن تهدأ سخونتنا إلا أن ما نعنيه هو دلالة إباء وشمم نأمل أن نعززها لدى الأجيال القادمة ولكن بالطبع بعد أن نحصّنها بالرشد والمنطق الذي يتواءم مع روح العصر ومقتضياته. لكن تحت كل الظروف فقد كان الراحل مجوك بليغاً في إرسالها بلغة سودانية محضة. مجوك وُوري الثرى في ضواحي (أويل) في ولاية بحر الغزال في جنوب السودان حيث مسقط رأسه، رحمه الله وألزم آله وزويه الصبر الجميل.

دموع دافئة

قلت أن الأفواج مِمَن تم تسجيلهم بدؤوا في التوافد من الدول الأوروبية إلى مقر مركز الاستفتاء للتصويت منذ الصباح الباكر وقبل أربع ساعات من موعد افتتاح المركز، وبقوا تحت زخّات المطر وصقيع الشتاء حتى فُتِحت الأبواب الرئيسة للمبنى، بيد أنهم واصلوا الانتظار في الداخل حتى يأذن موعد فتح مركز التصويت الذي يحين في تمام الساعة الثامنة والنصف. بإعلان بدء التصويت كانت الحشود تملأ ساحة الانتظار وبدأت الأهازيج بكلِ لغات الجنوب تصدح بكلمات متباينة لكنها تحمل نفس المعنى وتصدر نغماً متجانساً، لم نكن نفهم المعاني ولكننا بالتأكيد نُحسّ بمضامينها، كانت الأصوات والزغاريد تعلوا وتعلوا معها خفقات الفرح والدموع تنهمر لا سيما عندما تقدّمت السيدة (برسيلا نايكيار) تلك السيدة التي رافقتنا كزميلة في العمل خلال مرحلة التسجيل، عندما تشاهدها وقد استبد بها الانفعال والتفاعل مع لحظات شوقها للإدلاء بصوتها وهي ماضية بخطوات إيقاعية ثابتة نحو طاولة التصويت وكأنها تريد أن تخلّد بصمة أقدامها على كل شبر من تلك القاعة وترسم بدموعها لوحة تعكس صورة كل فقيد لها في تلك الحرب اللعينة، ينتابك قدر من الحيرة في كيف تمكّنت أن تُخفي كل تلك الانفعالات خلال عملها في مرحلة التسجيل، لكن سرعان ما تتذكّر بأن ذلك القلب الذي تَحمّلَ جور السنين لقادر أن يجري عملية فرز كبيرة فيوقف نبضات الانتماء عن الخفقان أنّما اقتضت الضرورة لذلك. في ذلك الصباح لم تترك برسيلا انفعالاً إلا وبيّنته

بكاءً وزغرودة وصراخاً وعويلاً وهيجاناً، باكورة من الأصوات والأهازيج جسّدتها لوحة أرادت بها أن تعبّر عن معاناة شعبها لعقود ثم ألقت بها دفعة واحدة صوتاً وصورة وحضوراً، كانت كل حركة منها كما لو كانت لفيفاً من العارضين في مسرح، وكل صوت منها كما لو كان لحناً من اوركسترا، وكل دمعة منها تسقط على أرضية القاعة تشكّل خارطة وطنها الذي ظلّت تحلم به، برسيلا نايكيار شدّت إليها القوب عندما عبّرت عن حزن دفين وأسير وجد حريته وانطلق في عفوية في فضاء تلك القاعة في صبيحة ذلك اليوم، لقد أرّقت المآقي عندما بكت قسوة السنين وهي تتذكر بأنها عاشت في وطنها بجنسية ناقصة وإرادة مقهورة وحقوق مهضومة ووصاية مفروضة وثقافة ملفوظة، وأفرحت الأعادي عندما زغردت لما اعتبرته نصرها المبين، ليس من أحد داخل القاعة إلا وكان كورالاً يردد خلفها معاني الحرية، حرّية شعب وميلاد وطن. هكذا أدلت بالصوت الأول وهكذا تبعتها الأصوات من تلك الحشود التي ما تركت صيغة من صيغ التعبير إلا وأظهرته. ليس بالإمكان للكلمات أن تجسّد ما رأته العين، لذلك كُنتُ حريصاً أن أكون شاهداً، قد لا أكون بارعاً في صياغة ما رأيت وعايشت لكنني قطعاً لن أنسى كل لحظة من تلك اللحظات. في ذلك اليوم كان الاستفتاء قد تحدد مصيره وأن السودان الذي نعرفه قد تقسّم إلى دولتين على الأقل حتى إشعار آخر نأمله ليعيد الالتئام ولكن ينبغي أن نعمل له. كل المشاهد التي تلت ذلك اليوم وحتى يوم إعلان النتيجة لم تكن سوى ما تكون عليه ارتدادات الزلزال الرئيسي، ولم يكن الزلزال الرئيسي للعرس الجنوبي سوي أول أيام التصويت، لو أن مجموع ما زرفته الدموع في ذلك اليوم كان من الممكن جمعه وحفظه في وعاء، لكان أبلغ أثر يمكن أن يوضع في متحف الدولتين المنقسمتين للعبرة والتذكرة من الكثير مما فعلته أيادينا وممارساتنا تجاه ذلك الوطن الذي نسمّيه السودان.



الفصل العاشر

المجتمع الدولي والأزمة

من ذاكرة التاريخ

نستطيع أن نتناول دور وتأثيرات المجتمع الدولي من خلال إعادة قراءة فقرات من التاريخ ومنذ أن انضمّ إقليم دارفور إلى الدولة السودانية. يشير التاريخ إلى أن إقليم دارفور كان دولة لها مؤسساتها الدستورية والديوانية، وقد مارست وخَبِرت تلك الدولة التعاطي مع إدارة شئونها باقتدار لقرون طويلة امتدت لأكثر من أربعة قرون تمكّنت فيها من خلق علاقات دولية متوازنة مع الدول المجاورة لها وتلك البعيدة منها على سبيل المثال مملكة (وداي) التي كانت دولة في شرق تشاد ودولة مصر وتركيا الخلافة الإسلامية وغيرها، لكن تلك الدولة تعرّضت لهزّات عنيفة في فترات عصيبة لا سيما وهي كانت دائماً ميالة إلى التعاطي مع الشأن الدولي والإقليمي من منطلق المصير المشترك مع مراعاة المصالح المشتركة، وكل ذلك يقوم على مبدأ الحفاظ على عزّتها واستقلاليتها وسيادتها، ولعل تلك السياسة كثيراً ما وضعتها في مشاحنات واحتكاكات دائمة بلغت أوجها في نهايات القرن الثامن عشر التي تميّزت بأنها فترة انتشر وتوسّع بعدها نفوذ القوى الاستعمارية الأكثر قوة آنذاك (بريطانيا/ فرنسا)، وبدأت ملامح أطماعهما في التوسّع بمستعمراتهما ومناهضتهما للدول المماثلة لدولة دارفور تأخذ طابعاً أكثر حدة بحسبان أن استقلالية دولة مثل دارفور ستبعث بالهمّة في الدول النظيرة في المنطقة لمناهضة الغزاة.

***

كثيرة هي الكتب والمصفوفات والمؤرّخات التي تناولت تاريخ ومسيرة دارفور من الدولة إلى الولاية وما بينهما ولكنني أحيل القارئ الكريم إلى مختصر تسلسل الأحداث في دارفور الدولة سابقاً ثم الإقليم لاحقاً فالولايات حالياً، والذي يُبرز أيضاً ترتيباً زمانياً لها، هو ذلك الترتيب الذي أورده الباحثان (أوفاهي وتوبياني) في الورقة التي أسمياها «دارفور - السمات التاريخية والمعاصرة» Darfur - Historical and Contemporary Aspects, R.S. O'Fahey & Jérôme Tubiana والتي أبرزا فيها تسلسل الأحداث من العام ١٢٠٠ م حيث يبدأ التسلسل بحكم الداجو لدارفور وما بعده من سلطنات شكّلت عماد دارفور الدولة مروراً بفترة الغزو التركي المصري واستبسال دولة دارفور في مقاومة محاولات هيمنة الغزاة، وحتى فترة ما قبل تقسيم الإقليم إلى ولايات في مستهل التسعينيات ثم حقبة تفجّر الثورة المسلّحة وتمدد شرايينها في كل دارفور في العام ٢٠٠٣م، وانتهاءً بتوقيع اتفاقية سلام دارفور في العام ٢٠٠٦م في أبوجا - نيجيريا، وقد أعطيانا خلاصة تحليلاتهما لما يعتقدان أنها جذور الأزمة بالقراءة مع الفترة التي امتدت لأكثر من ثمانية قرون عاشت فيها دارفور دولة مستقلّة وذات سيادة لستة قرون منها. وبغض النظر عن توافقنا أو اختلافنا مع جل أو بعض ما جاء في تلك الخلاصة من التحليلات التي تُرجّح تأثير المكوّن المحلي الاجتماعي وتُغلّبه كعامل فاعل في الأزمة، وتضع النازحين كعامل أساسي آخر بينهم، بينما أرى أن هذه العوامل في حقيقة الأمر ليست سوى إفراز مؤقّت لأزمة سياسية قائمة ومتجذّرة قبل أن يكونوا كذلك بين إقليم دارفور والمركز، إلا أننا قطعاً نتشارك في إقرار وتسلسل الأحداث الموثّقة والتي لا يجد الشك إليها سبيلاً كتاريخ. بيد أننا هنا في هذا الفصل نركز بشكل مفصّل على قراءة وتحليل الأزمة من منظور تفاعلاتها مع الدولة السودانية وبشكل أكثر تركيزاً بعد الاستقلال الذي تم في العام ١٩٥٦م ونربط بين كل ذلك ودور وتأثير المجتمع الدولي الذي هو في نهاية الأمر يبدأ بدول الجوار مروراً بالمحيط الإقليمي دولاً ومنظمة وانتهاءً بالمنظمة الدولية وهي (الأمم المتحدة) والدول صاحبة النفوذ الأكبر مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

لا نغفل أن بريطانيا التي كانت إمبراطورية لها سطوتها ولا يغيب عنها الشمس لا بد أن تتذكّر دائماً أن أحد أعظم قادتها وهو الجنرال غردون ١٨٣٣ - ١٨٨٥م والذي تم إرساله إلى السودان لإخماد الثور المشتعلة آنذاك بقيادة الإمام محمد أحمد المهدي ١٨٤٤ - ١٨٨٥م وواصل قيادتها بعد وفاته الخليفة عبدا لله التعايشي في السودان، قد تم

قتله من قِبل الثوار الذين درج بعض المؤرّخين على تسميتهم (بالدراويش)، وحيث أن الخليفة عبد الله التعايشي ينتمي أصلاً إلى دارفور فقد كان أكثر الثوار المقاتلين وأشدهم شأواً وأصلبهم عوداً وشكيمة أيضاً كانوا قادمين من دارفور لدعم ومناصرة الثورة المهدية. ومن هنا وبالنظر إلى مصالحها المستقبلية سواء على مستوى المستعمرات التي ما زالت باقية آنذاك أو حتى عندما تستقل وتُصبح دولاً بسيادتها، فإن الحكومة البريطانية التي عايشت مرحلتين من المقاومة المتميّزة بشراستها وعزيمتها في السودان من ثورات تحت قيادة أشخاص من دارفور، علي دينار ١٨٥٦ – ١٩١٦م والذي كان سلطاناً على دارفور الدولة وقاد استقلاليتها وقاوم محاولات ضمها إلى المستعمرة البريطانية حتى استشهاده في قمة جبل مرة التي تعتبر رمزاً للسلطنة وشموخها، والخليفة عبد الله التعايشي ١٨٤٦ – ١٨٩٩م الذي خلف المهدي في قيادة الثورة ووحّد سودان المليون ميل مربّع وقاوم الاستعمار حتى استشهاده هو الآخر في معركة أم دبيكرات، نتائج هذين القائدين في مقاومة الاستعمار لا بد أن يترك دلائله القوية على إستراتيجية القيادة البريطانية آنذاك في رسم ملامح الدولة السودانية المستقلّة القادمة باعتبارها إحدى المستعمرات السابقة، وأن ارتباطها معها من منطلق تأمين شكل من أشكال النفوذ في السباق الدولي لاستمالة الدول الخارجة من مرحلة الاستعمار والحفاظ على مصالحها، أو أي نوازع أخرى لا بد أن يتقاطع سلباً مع توجهات القيادات التي تحمل نفس نوازع السلطان علي دينار أو الخليفة عبد الله التعايشي، وهنا يجدر أن ندرك متانة العلاقة بين هذه المعطيات وما حدث من موالة بعض المجموعات من الإقليم الشمالي من الذين باركوا ودعموا الاستعمار نكاية في حكم المهدية، وتم استخدامهم كأدلاء ضد الثورة المهدية ساعدت في نجاح الحملة التي قادها اللورد كتشنر في العام ١٨٩٨م والتي هزمت قوات الخليفة وأعادت السودان إلى حضن الاستعمار البريطاني مرة أخرى، وكثير من المحللين ربطوا تلك الخيانة وبرروا لها بأنها جاءت على خلفية الغبن الذي اعتمر في نفوسهم منذ اختيار الإمام المهدي للخليفة عبد الله التعايشي القادم من دارفور خليفة له بدلاً من أن يختار من هو من ملّته وفي مقدمتهم الخليفة الشريف. ولعل أبلغ توصيف لذلك الدور كان قد سرد جزءًا منه المؤرّخ الراحل الأستاذ التجاني عامر أحمد عبد الماجد في لقاء في قناة التلفزيون السوداني في منتصف الثمانينيات أفصح خلاله عن بعض الملامح من مضمون الكتاب الذي كان ينوي إصداره تحت اسم (أم درمان) ويتناول فيه بتفصيل تاريخ تلك الحقبة، لكن وافته المنية رحمة الله عليه ولم يصدر كتابه

على حد علمي، بيد أن مؤرّخين ومحللين كثر تناولوا أحداث تلك الحقبة دون أن يكشفوا بشكل مفصّل وقاطع خفاياها وأسرارها، وهذا ما جعل من الحملة الداعية إلى إعادة كتابة تاريخ السودان حملة متصاعدة وزائدة الرسوخ في أذهان الأجيال الناشئة لأنها لا تقوى على بناء مستقبل زاهر ومعافى على أرضية تاريخ يحسّون أنه ناقص أصلاً وما هو موجود منه أكثره مزيّف وقليله مشوّه.

هذا التوافق للمعطيات لا بد أن يكون له مردوداته في النظرة البريطانية لقادة المستقبل للمستعمرة السابقة، وبالتالي فإن آليات تمكين قادة الدولة القادمة ومن ضمنها التعليم كانت في يد المستعمر البريطاني الذي استخدمها بما يحفظ له مصالحه ونفوذه في ظل وجود قيادة تساعده على ذلك وليس قيادة تناكفه أو تسعى إلى محاربته، ولعل سياسة المناطق المقفولة التي طبّقها مستر مور المفتش البريطاني لمركز كتم في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي في شمال دارفور تعتبر واحدة من تلك الآليات، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن تكون تلك هي الإستراتيجية البريطانية الدائمة في التعامل مع التنوع السكاني للسودان، لكن عوامل ومقتضيات الحقبة ربما كانت هي المؤثّر وهي الموجّه إلى تبني تلك الإستراتيجية لتحقيق نتائج بعينها تحفظ لهم نفوذهم ومصالحهم في ظل صراع الدول الكبرى آنذاك والباحثة عن مناطق نفوذ أو مناطق حجر مصالحي في حقبة زمانية محددة لها ظروفها. بيد أنه أيضاً ليس كل القيادات التي أفرزتها الأحداث أو الآليات المتعددة خلال مرحلة ما بعد الاستقلال، ليست كلها امتداداً لتلك الإستراتيجية بشكل استنساخي ولكن كثيرون منهم ليسوا بعيدين عن تأثيرات فحواها أو لفحهم نفحها.

إذاً دارفور الدولة أو الإقليم كانت منذ ما قبل الاستقلال تشكّل تحدياً قائماً في معادلة الدولة السودانية سواء أن كانت تلك الدولة عبارة عن تناظر ممالك ودويلات أو وطن تحت التأسيس ويوحّده الاستعمار، وإزاء المنهج الإعدادي الضمني للقادة فقد كان طبيعياً أن ينحصر القدر الأكبر ممن نالوا قسطاً من المعرفة في المركز وامتداده شمالاً إلى مصر، وبالتالي عندما جاءت السودنة لم تتبن تلك النخب صيغة تضع قاعدة ثابتة لإشراك التنوع الذي يزخر به الشعب، ربما كان ذلك قد غاب عن الأذهان في غمرة نشوة الاستقلال، وربما كانت بعض رواسب الأحداث التي شهدتها الفترة المهدية ما زالت متفاعلة وعالقة في بعض النفوس، أو أن المستعمر الخارج توه قد ترك بعض الاشتراطات في ماهية قيادة الدولة المُستقلّة، أو أن التنافس الذاتي قد غلب وهيمن على تفكير النخبة، وليس ببعيد عين الجارة مصر في تشكيلة أي حكم، خاصة وأن أحد أكبر

الأحزاب يدين لها بالرعاية والوحدة الصغرى أملاً في الوحدة الكبرى، كلها احتمالات ساهمت بقدر معيّن وانتهت بأن استأثرت النخبة الشمالية بنصيب الأسد من الوظائف المسودنة، وحيث أن تلك الوظائف كانت تزيد على ٨٠٠ وظيفة بقليل، فلم يحصل الآخرون منها سوى على ثماني وظائف فقط ليس من بينهم أحد من دارفور.

دارفور والمحيط الإقليمي

الإتحاد الأفريقي

إثر اشتداد الحرب في العام ٢٠٠٣م وما بعده، وجد الإتحاد الأفريقي نفسه أمام نزاع في أكبر دول القارة مساحة وأكثرها إحاطة بدول الجوار، وبناءً على قرار مجلس الأمن رقم ١٥٦٤ لعام ٢٠٠٤م والصادر في ١٨ سبتمبر والداعم للقرار ١٥٥٦ الصادر في ٣٠ يوليو من نفس العام سارع إلى اتخاذ قرار إرسال بعثة للمراقبة وتقصّي الحقائق ومعها قوة قوامها ١٥٠ فرداً مهمتها الأساسية هي حماية أفراد البعثة وهذه البعثة بدورها تعمل ضمن بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان African Union Mission in Sudan (AMIS) بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في السودان تحت مسمّى اليوناميس UNAMIS ذلك أيضاً جاء على أرضية اتفاقية وقف إطلاق النار التي تم توقيعها في الثامن من أبريل ٢٠٠٤م في أنجمينا وبروتكول أديس أبابا بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠٠٤م والخاص بإنشاء آليات مراقبة وقف إطلاق النار. في منتصف العام ٢٠٠٥م كانت قوات المراقبة تلك والتي عرفت مجازاً أيضاً بقوة حماية المدنيين ورغم المبادرة وحسن النوايا إلا أنها لم تتمكن من تحقيق انجاز ملموس تجاه المهمة الأساسية وهي الحفاظ على المدنيين لأنها لم تكن تمتلك تفويضاً بالقتال من أجل ذلك وهنا كانت المفارقة، وكان الأداء السياسي هو الآخر لم يرتق إلى حجم طموحات المقهورين في الإقليم والهائمين في معسكرات النزوح واللجوء، فكان أداء الإتحاد الأفريقي في رعاية المفاوضات أسيراً لنظرية طغَى عليها التعاطف مع الدولة ضد معارضيها وبالتالي لم تحقق الوساطة الأفريقية النجاح المنتظر منها في معالجة الأزمة حين رضخت لرغبات ليس من بينها مقومات معالجة الأزمة بشكل عادل وشامل ودائم فأنتجت اتفاقية أبوجا، موقف القمة الأفريقية التي انعقدت في الخرطوم عام ٢٠٠٦م والتي رفضت إسناد الرئاسة للرئيس البشير على خلفية مآسي دارفور هي إحدى النقاط التي تُحسب للإتحاد رغم أن الطموح كان يقتضي أن يتم تحويل القمة من الخرطوم إلى مكان آخر لكن ليس لطموح البسطاء نصيب كبير في السياسة كما تؤكّد تجارب الأمم.

الجامعة العربية

جاءت ثورات الربيع العربي لتكشف معايير الجامعة في كيلها، بعد الإضاءة الوحيدة التي جاءت مع تقرير السفير سمير حسني عن الأحوال في دارفور، أبت الجامعة إلا وأن تقدّم القرابين تلو القرابين لإرضاء الخرطوم ورئيسه البشير على حساب مئات الآلاف من الجماجم التي ظل يرقص على أنغامها، فعقدت القمة العربية في الخرطوم في العام ٢٠٠٦م وتولى البشير رئاسة الدورة لمعالجة القضايا العربية وهو الذي ينضح كل ركن في بلاده بمشكلة، ورغم أن البيان الصادر عن القمة قد طالب أطراف التفاوض في أبوجا للعمل على الوصول إلى سلام وحل عاجل مما يعد إشارة متوازنة لكن ذلك لا يرقى إلى القدرة على إصلاح الجرّة التي انكسرت بقرار عقد القمة في الخرطوم وتولي البشير الرئاسة فيها. فيما بعد كانت كل مواقف الجامعة خزلاناً لإنسان دارفور، ولما جاءت الأزمة الليبية ولم تكمل أسبوعها الثالث، سارعت الجامعة إلى تعليق عضوية ليبيا فيها وتأييد قرار مجلس الأمن بفرض حظر للطيران وتأييد قرار المحكمة الجنائية الدولية بإصدار قرار اتهام القذافي بجرائم حرب، كما علّقت الجامعة عضوية سوريا بعد فترة من ذلك احتجاجاً على ما قالت أنها عمليات تقتيل تُقتَرف في حق المدنيين حينها كما تقول الإحصائيات أن عدد القتلى قد بلغ أكثر من ثلاثة آلاف، ليس من أحد يؤيد قتل أي نفس دون وجه حق، وانطلاقاً من هذه الحقيقة فإن قتل الآلاف لا شك سيكون مؤلماً وغير مقبول من أي جهة، تُرى لماذا تسرح وتمرح الحكومة السودانية بعضويتها وهي التي قتلت مئات الآلاف من شعب دارفور، هل معيار الإنسان عند الجامعة هو ذلك الذي لا يتواجد في دارفور أم أن الجامعة لديها رأي آخر، ليس ذلك فحسب بل أن هناك الصومال وغيرها من المواقف التي يدركها المراقب العادي ويستطيع أن يستخلص منها الكثير من العبر فيما يقال عن ازدواجية المعايير لطالما أن دول الجامعة ما زالت تستقبل بأريحية الرئيس السوداني المتهم من المحكمة الجنائية الدولية بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية.

دور تشاد

ليس من السهل ملاحظة تأثيرات المجتمع الدولي في أمر دارفور والدولة السودانية، حيث أنه عندما نتلمّس خطى دول الجوار، ومعروف أن إقليم دارفور يجاور ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى وفي عهد ليس ببعيد مصر، ونضيف الآن دولة جنوب السودان، أي أن دارفور كانت تحدّها أربعة حدود دولية من جملة تسعه حدود دولية حول السودان، أما

الآن فإن إقليم دارفور يحد أربعه دول من جملة سبعة دول، وإذا عادت حدود دارفور مع مصر فإن الإقليم سيحد خمسة دول، من هنا يستطيع القارئ أن يدرك أهمية الإقليم الإستراتيجية، لا سيما وأن العمق الديمقراطي المتواصل رحماً والمتصاهر اجتماعيا والمتجانس ثقافة والمتأثر اقتصاديا والمتبادل تجارياً بالإضافة إلى العمق الجغرافي الذي يتمدد عبر تلك الحدود هو الآخر يضاعف تلك الأهمية. إقليم دارفور كان حاضنة للتشكّل السياسي لبعض دول الجوار، فقد انطلقت ثورة الرئيس التشادي السابق حسين هبري وتسلّمت السلطة في تشاد من عمق دارفور، ومثلها فعلت ثورة الرئيس الحالي إدريس دبي رغم تخلّي حكومة البشير عنه حين وضعته أمام خيارين أحلاهما مُر بأن يسلّم السلاح ويُنقلَ مقاتلوه للعيش في مخيمات للاجئين تُنصب لهم في شرق دارفور بالقرب من مدينة أم كداده التي تبعد قرابة ٤٠٠ كلم عن الحدود التشادية أو الخروج نهائياً من السودان، تزامن ذلك مع قرار الراحل العقيد القذافي بإغلاق المكاتب التابعة لحركة الإنقاذ الوطنية التي يقودها إدريس دبي في ليبيا، حينها يقال أن حسين هبري تخلّى عن شريط أوزو لليبيين مقابل ذلك، لم يكن أمام إدريس دبي غير خيار خوض الحرب، ولأنه لم يكن يملك أي خيار أفضل فقد خاض الحرب وانتصر رغم أن قواته كانت أقل من عُشر قوات الرئيس هبري، كان ذلك في نوفبر/ ديسمبر ١٩٩٠م، وهنا لا بد أن نذكر بأن حكومة البشير بالتزامن مع تبليغ قرارها لإدريس دبي، اعتقلت عدداً كبيراً من أبناء دارفور من قبيلة الزغاوة على وجه التحديد بحجة أنهم يساعدون ثورة إدريس دبي توطئة لتسليمهم لحكومة حسين هبري التي كانوا يعتقدون أنها قاب قوسين من النصر، بل زادت على غيّها وقالت أنهم تشاديون، وكان بين المُعتقَلين على سبيل المثال الدكتور الراحل إدريس دوسه عبد الرحمن استشاري الجراحة العامة وجراحة المسالك في مستشفى نيالا، ورجل الأعمال الراحل الزبير نصر حسين رحمة الله عليهما، ورجل الأعمال إبراهيم محمد خليفة وآخرين كُثر قد لا يتّسع المجال لذكرهم جميعاً لكن نحفظ لهم حقّهم الأدبي في السويداء والقلوب لما كانوا عليه من شهامة. لكن أمر الله كان أسبق فانتصر إدريس دبي وأطلقت الحكومة السودانية سراح من اعتقلتهم والحسرة تملؤها، وحاولت ركوب الموجة تودداً للنظام الجديد من خلال التسويق بأن لها يد طولَى في مساعدة الرئيس دَبِي للوصول إلى السلطة، وهو أمر عار من الصحة تماماً، إن ما يُحسب لها هو فقط وجود إدريس دَبِي في الأراضي السودانية، لكنها انتقصت قيمة وإجارة هذا الوجود يوم خيّرته بين أنْ يَبقَى لاجئاً أو يخرج، برغم أن

بعض قادة نظام البشير كانوا يوماً في معسكرات المعارضة المسلّحة التي احتضنها ودعمها نظام العقيد القذافي تحت اسم (الجبهة الوطنية) التي كانت تعارض نظام المشير النميري، وبرغم إدراكي بأنها أمور تتعلق بسيادة الدولة إلا أن تلك السيادة لا تتجزأ ولا تتناقض ولا تُزن بمكيالين، لأن السماح لقوات الرئيس هبري للدخول إلى عمق دارفور وقتل مواطنين سودانيين يُسقِط ويكشف عورة النوايا السيادية وراء ما جرى مع ثورة الرئيس إدريس دبي.

في العام ١٩٩٠م سمحت الحكومة السودانية لقوات الرئيس حسين هبري بأن تتوغل داخل الأراضي السودانية لتَعقّبْ المعارضة التشادية، ووصلت تلك القوات إلى داخل مدينة كتم التي تبعد عن الحدود التشادية مسافة أكثر من ثلاثمائة كلم واغتالت عدداً من المواطنين واعتقلت آخرين وساقتهم إلى حتفهم بالتصفية في طريق العودة ومنهم المواطنان التجاني إبراهيم عامر عبد الرحمن والتجاني عمر التوم عبد الرحمن من مواطني مدينة الطينة، حيث تم اختطافهما من قرية خزان باساو الواقعة شرق مدينة الطينة وتم قتلهم في الطينة، ولم تسلم كل القرى والمدن في الطريق من بطش تلك القوات حيث اغتالت أيضاً مواطِنَين آخرين في داخل مدينة الطينة في طليعتهم المساعد الطبي لمركز الرعاية الصحية في المدينة زكريا عبد الله والمواطن إبراهيم أبكر أنو، حدث ذلك رغم وجود حامية كبيرة للجيش السوداني في المدينة، لا أدري ما هي مهام هذه الحامية إذا كانت الأرض تُستباح تحت نظرها والمواطنين يقتّلوا من قِبل قوات دول أخرى وهي ساكنة!. في مستشفى مدينة كتم لم ترعَ قوات الحكومة التشادية حُرمة المَرضَى فقتلت بعضهم وهم رقود على أَسِرَّتهم، لم تكلّف الحكومة السودانية نفسها مجرّد تشكيل لجنة تحقيق ناهيك عن أن تتخذ من التدابير ما يُعيد للوطن وللدولة وللمواطنين كرامتهم، الرئيس البشير كان حليفاً قوياً للرئيس التشادي السابق حسين هبري كما كان الأخير كذلك، وبقي ذلك الحلف حتى تمت هزيمة الثاني وخلعه من السلطة على يد الرئيس الحالي إدريس دبي.

حكومة البشير بدأت عهدها باستهداف دارفور من بوابة استهداف قبيلة الزغاوه أولاً، رغم أن أعداداً لا يستهان بها من منتسبي الجبهة الإسلامية هم من أبناء الزغاوه وكان لهم دورهم في توطيد وتثبيت النظام، إلا أنهم كانوا غافلين عن حقيقة نوايا اللوبي الحاكم حتى فوجئوا به في المفاصلة وما بعدها، لقد كان من تقارير النظام السرّية هي أن قبيلة الزغاوه تمثل مهدداً للأمن القومي، لا أدري أي أمن قومي ذلك الذي يتحدثون

عنه والذي لا يضع قبيلة الزغاوة أو أي قبيلة سودانية أخرى ضمن مكونات المجتمع السوداني المطلوب حمايته، وبدلاً من ذلك يضعونها في مصاف مهددات الأمن القومي، وكأن هذا الأمن القومي هو مزايا حكرية للوبي الحاكم. هذا كان تقريراً منذ بواكير تسلّط النظام على السلطة بانقلابه في ١٩٨٩م، لذلك ليس غريباً عليه أنه أطلق يد قوات حكومة الرئيس التشادي السابق هبري بأن تتوغل في الأراضي السودانية لعمق أكثر من ٣٠٠ كلم وتفعل ما تفعل بحجة أن المعارضة التشادية إنما هي بزعامة إدريس دبي الذي ينتمي لنفس القبيلة، علماً بأن قبيلة الزغاوة هي إحدى قبائل دارفور التي دافعت عن حدود السودان الغربية ضد التمدد الاستعماري الفرنسي شرقاً منذ ما قبل القرن التاسع عشر، ولن تغفل ذاكرة التاريخ حتى وإن أغفلت صفحاته بأن السلطان عبد الرحمن بشارة آدم طه المكنّى (فرتي) والد السلطان دوسه عليهما رحمة الله قد قاوم تمدد الاستعمار الفرنسي شرقاً في الأراضي السودانية واستشهد هو وعدد كبير من شعبه في تلك المعارك المشهودة في العام ١٩١٢م، والتي توازت وتزامنت معها معارك وانتصارات مماثلة خاضتها قبيلة المساليت بزعامة السلطان تاج الدين وشقيقه بحر الدين. أولئك العظماء مع شعوبهم وكل قبائل دارفور بعظمتها وإرثها سطّروا ملاحم الحفاظ على الحدود الغربية للسودان حتى اليوم، رغم استغفال تاريخ السودان المدّون لتفاصيل تلك الملاحم إلا لماما، لكن السياسة المختلّة تفعل الكثير، فحكومة البشير بسياساتها العوجاء لم تترك للجنوبيين خياراً سوى أن ينحازوا إلى خيار الانفصال، وبالتالي هي أول حكومة تُقطِّع أوصال السودان الموحّد فتقلّصه من مليون ميل مربع يقطنه أكثر من أربعين مليون نسمه إلى ما يزيد على سبعمائة ألف ميل مربع بقليل، وخمسة وثلاثين مليون نسمة، وبالتالي تستهين وتُبخِّس بتضحيات أولئك القادة العظماء الذين ضحّوا بأرواحهم ورجاحة رشدهم في التعامل مع تنوّع شعب السودان حفاظاً على أرضه وعليه موحّداً.

بعد الاندلاع الأخير للنزاع المسلّح بين الثورة في دارفور ونظام البشير رغم ما قلت عنه أنه كانت هناك أكثر من ثماني جولات مفاوضات مباشرة، ورغم تمشدق النظام دائماً بأن الحركات الثورية في دارفور هي التي دوّلت النزاع وأدخلت المجتمع الدولي إلا أن حقيقة أن النظام هو الذي دوّل النزاع، أمر لا يقبل المواربة ولا يدع مجالاً للجدال والتملّص. فالرئيس البشير هو الذي استنجد بالرئيس التشادي إدريس دبي ودعاه إلى مدينة الفاشر في العام ٢٠٠٣م وهناك طلب منه صراحة أن يتدخل بجيشه إلى

جانبه لإنهاء الثورة الدارفورية، حينها لا توجد منظّمة أجنبية واحدة ولم تتدخل أي دولة، وذلك كان أول تدويل للنزاع، عندما التقى الرئيس التشادي في بدايات الثورة الشهيد عبد الله أبكر بشر قائد جيش حركة تحرير السودان وطلب منه التراجع عن فكرة الثورة وأنه على استعداد لمعالجة الأمر مع الرئيس البشير إذا كانت هناك مطالب للقبيلة في منطقة الزغاوة، قال له عبد الله أبكر نحن قمنا بثورة تماماً كما قُمت أنت بثورة وليس لنا قضية خاصة بالقبيلة، وأن النزاع بيننا وبين الحكومة السودانية يتعلق بقضية شعب على مستوى دارفور والسودان وأن حركة تحرير السودان ليست حركة قبيلة، أتركنا مع البشير ولا بد أن يأتيك أحدنا يوماً شاكياً، وبعد أن أذاقت الثورة الحكومة مرارة الهزائم هرول الرئيس البشير إلى الرئيس دبي شاكياً ومستنجداً، وبتلك الخطوة بدأ البشير تدويل النزاع فدخلت تشاد للوساطة وبدأت أولى المفاوضات في مدينة أبّشي التشادية في العام ٢٠٠٣م. خلال الأعوام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨م دعمت الحكومة السودانية المعارضة التشادية بكل ما تحمل كلمة دعم من معنى باعتراف بعض مسئوليها، وكادت المعارضة أن تطيح بالرئيس دبي في محاولتين عندما دخلت قواتها إلى داخل العاصمة أنجمينا في المحاولة الأولى في يناير ٢٠٠٥م وفي المحاولة الثانية في فبراير ٢٠٠٨م حيث وصلت إلى مشارف القصر الرئاسي، وعلى عكس ما ذهب إليه الرئيس السابق هبري الذي غادر أنجمينا بمجرد وصول المعارضة مدينة ابّشي، فالرئيس إدريس دبي رفض مغادرة أنجمينا وبقي بين قواته يقاتل داخل القصر. خلال تواجدنا في مدينة الجنينة في العام ٢٠٠٧م ضمن زيارة كبير مساعدي رئيس الجمهورية ورئيس السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور، كانت قوات المعارضة التشادية تتجول بأسلحتها داخل المدينة كما لو كانت في تشاد، نفس المشهد الذي سبق لي مشاهدته في العام ١٩٨٠م في نفس المدينة حيث كانت قوات المعارضة التشادية التي تُسمَّى (Forces Armées du Nord or FAN) قوات الشمال المسلّحة وتُعرف اختصارا ب (فان) التابعة لحسين هبري تتجول داخل المدينة وضواحيها بكامل الحرية، ورغم ذلك نجد أن هناك حِلفاً قائماً بين الرئيس إدريس دبي والرئيس البشير حتى وإن حكمته المصالح وليس في ذلك دهشة، لكنه حلف هش حيث ستنقطع حبائله بانقطاع المصالح التي تربطهما كأنظمة وستبقى العلاقة الشعوبية بأزليتها بين الشعب السوداني عبر إقليم دارفور والشعب التشادي عبر أقاليمه الشرقية (Biltine) و (Ouddai) و (Borkou)، حكومة البشير حاولت استغلال التأثير القوي للعامل القبلي الذي يهيمن على صياغة الحكومات في تشاد لينتقم

من قبيلة هي أحد مكونات المجتمع السوداني وذلك بإطلاق يد قوات الرئيس هبري، حينها لم تكن هناك أي حركات ثورية دارفورية وهو المبرر الواهن الذي يتخذه النظام اليوم لإبادة شعب دارفور.

ليبيا القذافي

أدركت ليبيا الأهمية الإستراتيجية لإقليم دارفور، والحقيقة أن أحلام الزعيم الليبي الراحل العقيد معمّر القذافي كانت تتمدد داخل ذاكرته لتستوعب كل أفريقيا وفق رؤية إستراتيجية بعيدة تُمكِّنه من تحقيق طموحه لزعامتها، خاصة بعد أن بادر القادة الأفارقة بكسر حظر الطيران الذي كان مفروضاً على ليبيا في الثمانينيات، فكانت مبادراته بتكوين ما أسماه بفضاء دول الساحل والصحراء ثم ما لبث أن تطور بمبادرته إلى خطوة متقدمة بإنشاء الإتحاد الأفريقي على أنقاض منظمة الوحدة الأفريقية، ولم يكن ما كان يُسمّى الفيلق الإسلامي إلا جزءًا من تلك الإستراتيجية، ثم ما لبث أن تجاوز الفيلق الإسلامي واستعاض عنه باللجان الثورية أو الجيش الأممي الذي كما تقول التقارير أنه ضم كل أجناس العالم، ولتحقيق تلك الإستراتيجية فقد كان إقليم دارفور دائماً يمثّل أهمية خاصة عنده كونه المعبر والعمق لأفريقيا لا سيما وأن الحركة التجارية كانت أكثر نشاطاً عبر دارفور لبقية أقاليم السودان وكذلك إلى تشاد المجاورة، إقليم دارفور ظلّ على مر العقود يُصدّر الإبل والأغنام ومنتوجات أخرى إلى ليبيا ويستجلب البضائع الحديثة الواردة عبر البحر الأبيض المتوسط، وكما سبق أن قلت أن إقليم دارفور كان أيضاً مَعبراً للعمالة السودانية والأثيوبية وبعض دول شرق أفريقيا إلى ليبيا، وأن سوق العمل في ليبيا شكّل مخرجاً للدارفوريين عندما ضرب الجفاف مناطق واسعة من شمال إقليمهم وتناستهم حكوماتهم حيث هاجر مئات الآلاف إلى هناك وبدأت عائداتهم المالية تعود إلى الإقليم بما في ذلك مختلف أنواع البضائع والمستلزمات الحديثة التي غزت كل أسواق السودان، وكانت مدينة مليط التي تبعد نحو ٦٠ كلم إلى الشمال من مدينة الفاشر عاصمة الإقليم، تستقبل مئات الشاحنات المحمّلة بالبضائع القادمة من ليبيا يومياً، فشكّلت تلك الحركة التجارية مصدراً مقدّراً من الدخل القومي عبر الرسوم الجمركية من المحطة التي أقيمت هناك وتحسّنت اقتصاديات المجتمع الدارفوري وبالطبع الأسرة في دارفور، ورغم أن الإرسال التلفزيوني دخل إلى دارفور متأخراً مقارنة ببعض أقاليم السودان الأخرى، إلا أن مواطني مدينة الفاشر هم أول من شاهد الإرسال التلفزيوني الملوّن في السودان عبر الأجهزة التي كانت تدخل عبر مليط ثم انتشرت بعد

ذلك إلى بقية أقاليم السودان التي كانت حينها تُشاهد الإرسال التلفزيوني العادي أو كما يُسمَى غالباً بالأسود والأبيض، ذلك الانتعاش الاقتصادي المتصاعد في دارفور لم يرق لبعض النافذين في اللوبي الحاكم فعمدوا إلى إغلاق محطة الجمارك في مليط وتحويل مسار الشاحنات الليبية إلى محطة مؤقّتة أنشئت في الحمرة في كردفان، ثم ما لبثوا طويلاً حتى حوّلوها إلى مدينة دنقلا في الإقليم الشمالي، ثم توجّهت المؤامرة إلى محطة جمارك (كرب التوم) التابعة لولاية شمال دارفور والتي تُمثّل بداية مدخل الشاحنات من ليبيا إلى السودان بعد تجاوزها لمنطقة العوينات، فنزعتها الحكومة وأضافتها إلى الولاية الشمالية ولا تعلم أن نزع الأرض ليس كنزع الثياب. ضمن هذا الإطار المركّب من العوامل ذات التأثير المتعدد وحتى يتمكن الزعيم الليبي من تحقيق إستراتيجيته الشاملة في القارة عبر دارفور، فقد فكر في تعبيد طريق أسفلتي بطول أكثر من ١٢٠٠ كلم يربط بين مدينة الكفرة الليبية ومدينة الفاشر العاصمة التاريخية لإقليم دارفور وعاصمة ولاية شمال دارفور حالياً، الجزء الليبي من الطريق حتى مدينة الكفرة مكتمل التعبيد وبقي الجزء داخل السودان وهو بطول ٨٢٠ كلم تقريباً، لكن حكومة البشير ومن قبلها حكومة المشير النميري وحتى حكومة الديمقراطية التي جاءت بعد زوال نظام مايو جميعهم وقفوا ضد تعبيد هذا الطريق وكأنهم بذلك يريدون أن يقولوا أن إقليم دارفور الذي لم نربطه نحن بأي طريق مسفلت مع أي جزء آخر من السودان منذ الاستقلال، لن نسمح له بأن يقفز قفزة نوعية ليرتبط بطريق قاري يمهّد له الارتباط بأوروبا عبر ليبيا والبحر الأبيض المتوسط.

لكن محاولات النظام الليبي للبقاء مرتبطاً بدارفور لم يتوقف، حيث أنه بعد اندلاع الأزمة في بداية الألفية الثالثة، ظل على علاقة مشوبة بالحذر مع كل الأطراف، وأصبحت ليبيا مُسهّلاً في مفاوضات أبوجا فاستقبلت أراضيها عشرات الوفود من الحركات الثورية ومن الحكومة والمجتمع الدولي على السواء، وكم سعت للعب دور محوري من منظورها الخاص رغم التقاطعات المتباينة للمصالح، ولعل أبرز محاولاتها كان اللقاء الجامع لأبناء دارفور في طرابلس في يناير ٢٠٠٥م حين استضافت طرابلس أكثر من ألف ونيف من أبناء دارفور بمختلف مشاربهم، لكن النتائج لم تكن بحجم الحدث حيث أرسل النظام أعداداً كبيرة من غُلاة التمييع والرفض فوقفوا حجر عثرة أمام تحقيق أي توافق شعبي إيجابي، واكتفى الملتقى بإصدار إعلان خجول ومِن ثم بقيت الأمور على حالها، نفس المآل ذهب إليه منبر طرابلس لرافضي اتفاقية أبوجا بعد أن اختزل العقيد

القذافي دارفور وأزمة الدولة في السودان حين قال أنها خلاف على بعير، وقد أبهج ذلك الحديث نظام البشير فسعى إلى نشره بكل الوسائل المتاحة له، كان ذلك امتداد لأنواع الدعم المتنوّعة التي ظل القذافي يقدمها لنظام البشير من حين لآخر، وبالتالي كان مصير مفاوضات (طرابلس – سرت) أيضاً هو مصير الملتقيات والمنتديات السابقة التي تبنّتها ليبيا. رغم كل الدعم والعلاقة التي استفادت منها كثيراً كانت الحكومة السودانية دائمة التوجّس من تقلّبات العقيد القذافي، كذلك كانت الحركات الثورية المسلّحة تضع اعتباراً كبيراً لتلك التقلّبات لكنها لم تُفعّل في اتجاه استغلالها في حالاتها الإيجابية كما ينبغي لصالح الثورة. البائن في الدور الليبي هو أن تيارين اثنين كانا يتنافسان لاعتلاء مركز القوة والقرار والتقرّب من القذافي في ليبيا، وهما التيار الثوري الذي يتزّعمه عبد الله السنوسي وآخرين والتيار القومي العروبي الذي يتزّعمة علي عبد السلام التريكي وسليمان الشحومي ومشايعيهم، ولعل العقيد القذافي أيضاً كان حريصاً على موازنة ميوله من حين لآخر وفق هذه المعادلة للإبقاء على كل الخيوط بيده، بيد أن الكيانات الاجتماعية القبلية هي الأخرى تتحرك ولها نفوذها لكن ضمن المحورين المشار إليهما.

في مارس ٢٠٠٥م أبرق الزعيم الليبي طالباً حضور عبد الواحد نور ومني أركو ود. خليل إلى طرابلس، حينها كانت علاقات ليبيا مع إريتريا قد ساءت لبعض الوقت، ومعلوم أن أريتريا كانت تستضيف بشكل دائم قيادة حركة تحرير السودان في أراضيها بينما كان د. خليل متواجداً في فرنسا، استدعت القيادة الإريترية عبد الواحد نور رئيس الحركة ومني أركو الأمين العام وكنت أنا ضمن الحاضرين في ذلك اللقاء، أبلغنا المسئول الإريتري بأنهم ينصحون بعدم السفر إلى ليبيا تلبية لدعوة العقيد القذافي حيث أن معلوماتهم من مصادرهم تؤكّد بأن القذافي ربما يفرض عليهم أمراً يتعلق بمعالجة الأزمة من منظور ليبي بحت، وقد لا يكون ذلك مرضياً لكم، فإن رفضتم فإن عواقب رفض قرار العقيد القذافي غير مضمونة النتائج وما يمكن أن يفعل، لكن المسؤول الإريتري ترك في نهاية الأمر قرار السفر من عدمه لنا واكتفى بتقديم النصح، كان عبد الواحد نور شديد الإصرار على الأخذ بنصيحة الإريتريين وأنه يرى عدم الاستجابة لدعوة القذافي، أما مني أركو فقد كان هو الآخر مؤيداً لقرار عدم سفرهما ولكن يرى أن ترسل الحركة وفداً يرأسه شخص آخر، أما أنا فقد كنت من مؤيدي تلبية الدعوة على أي حال. بعد مناقشات حول الأمر رسى الرأي إلى أن أقوم أنا على رأس وفد إلى ليبيا تلبية

للدعوة. في اليوم التالي أرسلت القيادة الليبية طائرة خاصة أقلّت وفدنا الذي يتألف من خمسة أعضاء أذكر من بينهم عبد العزيز عثمان سام المستشار القانوني للحركة ومبارك عيسى نهار وآخرين، ووصلنا ليبيا مساءً. في اليوم الثاني لوصولنا جاءنا في الفندق وفد برئاسة سليمان الشحومي وكيل وزارة الخارجية آنذاك واجتمعنا لأقل من ساعة حيث نقل امتعاض القذافي لعدم حضور عبد الواحد نور ومني مناوي، وكان الشحومي يتحدث بلهجة فيها شيء من العنجهية لكننا أوضحنا له أن ذلك قرار يخص الحركة وأنها لبّت الدعوة وبعثت وفداً رفيعاً برئاسة كبير المفاوضين، ولم يخلو ردّنا أيضاً من العِزّة بما يتوافق مع عنجهيته، ولعله حين تلقّى ردّنا لا بد أن يكون قد تمنّى لو لم يبدأ الحديث بتلك اللهجة لا سيما ونحن نزلنا ضيوفاً عليهم، انصرف الشحومي ووعد بأنهم سيبلّغوننا في اليوم التالي بموعد لقاء العقيد القذافي أو ما يستجد في ذلك الاتجاه.

في ثالث أيام زيارتنا التقينا الأستاذ عبد الله السنوسي وهو شخص مقرّب جدّاً من العقيد ويقول المراقبون والمحللون أنه يتولى أكثر الملفات أهمية في ليبيا ومن بينها الأمن لكننا لا نملك حقيقة ذلك، في ذلك الاجتماع أبلغنا بأن سبب الدعوة هو أن ليبيا بحكم دورها كمسهّل في العملية التفاوضية في أبوجا فإنهم قد دعوا وفداً رفيعاً من الحكومة السودانية برئاسة نائب رئيس الجمهورية علي عثمان طه وبرفقته د. مجذوب الخليفة رئيس وفد الحكومة للمفاوضات والفريق صلاح عبد الله قوش مدير الأمن والأستاذ أمين حسن عمر عضو وفد التفاوض، وأن ليبيا تريد منا أن نلتقي بهذا الوفد في إطار تقريب وجهات النظر أو حتى الوصول إلى تفاهمات ثنائية قبل الجولة الرابعة التي كانت ستنطلق بعد أقل من أسبوعين، ثم بعد ذلك نلتقي العقيد القذافي، كنت صريحاً معه، وبعد تبادل الترحيب والمسائل البروتكولية أبلغته بأننا لن نلتقي أي وفد حكومي في أي مكان خارج إطار التفاوض في أبوجا وليس لقرار الحركة استثناء، ليس ذلك لأننا لا ندرك أبعاد الدور الليبي كمسهّل ولكن لأننا على قناعة بأن الحكومة السودانية ستستغل مثل تلك اللقاءات لبث الإشاعات والفرقة بين الثوار وأن المرحلة حساسة ولا تتحمل مثل تلك الهزّات، وأن على الحكومة السودانية إذا أرادت أن تُقدّم ما تريد تقديمه من معالجات صادقة على طاولة التفاوض إذا كانت راغبة في معالجة الأزمة بشكل نهائي، حيث أن هناك أطرافاً أخرى شريكة في الموضوع وليس لدينا أي خصوصيات نبحثها مع الوفد الحكومي، رغم إصراره على ضرورة أن نلتقي بالوفد لكن كان إصرارنا بالرفض والاعتذار أكثر شدة، وغادرنا مكتب عبد السنوسي بعد أن نعتنا قائلاً باللفظ (إنتو

راسكم قوي) ولعل مثل ذلك الوصف في موقفنا ذلك مدح بما يُشبه الذم. وفي اليوم التالي أبلغنا بأن اللقاء الذي كان مرتّباً لنا مع العقيد القذافي قد ألغي فلم نكترث كثيراً.

التقينا في الفندق الذي نزلنا فيه (فندق المهاري) وفد حركة العدل والمساواة برئاسة الأستاذ بحر أبو قرده الأمين العام حينها والذي انضم إلى حركة التحرير والعدالة ويشغل منصب وزير الصحة بعد اتفاقية الدوحة، وعضوية الأستاذ أحمد تقد لسان كبير المفاوضين والدكتور أبو بكر حامد نور، سألناهم إن كانوا قد طلبوا منهم لقاء الوفد الحكومي، قالوا طُلِب منهم ذلك لكنهم رفضوا مقابلته، كذلك التقيت مصادفة عضو حركة تحرير السودان الشهيد إسماعيل يوسف المعروف ب (نصر الدين) في بهو الفندق حيث جلسنا نتجاذب الحديث فعلمت منه أن عبد الواحد نور أبلغه هاتفياً بينما كان هو في القاهرة بأن يسافر فوراً إلى ليبيا على رأس وفد لتلبية دعوة القيادة الليبية، كان ذلك أمراً غريباً لي إذ كيف أن عبد الواحد الذي كان في الأمس الأول يُعارض بشدة مجرّد إرسال أي وفد تلبية للدعوة الليبية ثم وافق على مضض قيامنا بتلبية الزيارة بوفد أقوده أنا، كيف له أن يقوم بتكليف وفد آخر من ورائنا لا نعلمه إلا بالمصادفة، وبغض النظر عن مردود ذلك التوازي في نظر القيادة الليبية إلا إنني سألت الأخ نصر الدين إن كان قد التقى الوفد الحكومي خاصة وأنه وصل طرابلس قبلنا بيوم، أنكر ذلك لكنه أكد على أنه على موعد آخر في مساء ذلك اليوم مع عبد الله السنوسي.

في اليوم الرابع لزيارتنا علمت أن وفد حركة العدل والمساواة قد سافر إلى تشاد وأن الأخ إسماعيل يوسف (نصر الدين) أيضاً قد سافر عائداً إلى القاهرة، كما سافر نائب الرئيس السوداني علي عثمان طه بعد أن يئس من رفضنا مقابلة وفده ولكن ظل باقي أفراد وفده على أمل، ولما لم يتم اللقاء بنا لحقوا هم أيضاً به بعد يومين. في مساء اليوم الرابع جاءنا مسئول كبير في الأمن الخارجي وجلس يُحدّثنا قائلاً أن رفضكم مقابلة الوفد الحكومي يؤكّد بأنكم ثوار حقيقيون ولكم قضية ولكنكم ستبقوا في الساحة وحدكم حيث أن الآخرين قد التقوا بالوفد السوداني ووقّعوا معه على مذكّرات تفاهم، وسيكملون محادثاتهم في أنجمينا – تشاد بعد أيام، كأن الرجل يشير يقصد بحديثه أن يشير إلى وفد حركة العدل والمساواة والوفد الذي قاده إسماعيل يوسف (نصر الدين)، شكرته وأكدت له بأننا نُنفّذ قراراً قائماً للحركة ونتحمل تبعاته مهما كانت. بعد ذلك بقينا عشرة أيام لم نر فيها مسئولاً للمراسم الليبية ممن كانوا يرافقوننا في الأيام الأولى، ولم نتلق أي اتصال هاتفي من أي مسئول ليبي ولم نتمكن من الاتصال بأي مسئول حتى عبر

الهاتف لأن هواتفهم كانت مغلقة، مضى على وصولنا قرابة أسبوعين، أدركت حينها أن القيادة الليبية تريد معاقبتنا على عدم تحقيق رغبة القائد القذافي باللقاء بوفد الحكومة السودانية، ناقشنا في إطار وفدنا أمر القيادة الليبية في تجاهلنا وذهبنا بتوجّسنا بعيداً لا سيما وأن كل شيء محتمل من العقيد القذافي، لا أحد يستطيع أن يتوقع ماذا سيفعل، فأخذت الوفد وذهبنا إلى السفارة المصرية حيث كنت على معرفة بالقنصل المصري الذي تعرّفت عليه عن قرب عندما حضرنا مُلتقى طرابلس في يناير ٢٠٠٥م وطلبت منه منحنا تأشيرات دخول إلى مصر لأننا نود السفر إلى إريتريا عبرها، جميعنا كنا نحمل جوازات سفر إريترية، لم يتردد ومنحنا التأشيرات، ومن هناك ذهبنا إلى مكتب الخطوط المصرية وأكملنا الحجز بغرض السفر في اليوم الثاني إلى أسمرا عبر القاهرة، وأبلغنا قيادة الحركة المتواجدين في أسمر – إريتريا طالبين منهم أن يحوّلوا لنا قيمة التذاكر أو يشتروها من هناك حيث لم نكن نملك قيمتها. عُدنا إلى الفندق بعد ذلك، وفي المساء جاءنا مسئول المراسم الذي كان يرافقنا في الأيام الأولى وقدم جملة اعتذارات عن غيابه طوال عشرة أيام معللاً أنه كان في رفقة عبد الله السنوسي الذي سافر إلى سرت بطلب من القذافي، وأنهم كانوا مشغولين لذلك لم يواصلونا، ذلك كان أمراً فيه الكثير من التبسيط والسخرية لعقولنا ونحن ندرك أنهم يحصون حتى عدد زفراتنا ونحن نتنفس بينما نحن في ليبيا لكننا تجاوزنا الأمر بقبول اعتذاره كوننا سنغادر على أي حال، أذكر أنه أحضر إلينا أربع ساعات يدوية مطبوع عليها صورة العقيد القذافي قال أنها هدايا من قِبل القائد عبر عبد الله السنوسي، سلمناها إلى مكتب الأمانة العامة للحركة عندما عدنا إلى أسمرا، استلمنا تذاكر سفر جاهزة إلى أسمرا عبر القاهرة من موظف المراسم المرافق وشكرناه وطلبنا منه تبليغ شكرنا وسلامنا للقيادة الليبية على حسن الضيافة حيث حاولنا الاتصال بعبد الله السنوسي لكن كان هاتفه مغلق طوال الوقت، لعله لم يزل غاضباً منا، وغادرنا صبيحة اليوم التالي، بعض الإخوة فيما بعد قالوا لنا على سبيل المزح، أحمدوا الله لأن أمركم لم يبلغ قصة الإمام موسى الصدر التي ما زالت مجهولة وضحكنا.

تُروّج حكومة البشير إشاعات كثيرة عن حجم المساعدات التي يقدمها القذافي للحركات الثورية لكن على قدر ما أعلم فإن المساعدات التي قدّمها نظام العقيد القذافي للثورة الدارفورية تنحصر في المقام الأول في استضافة مئات الآلاف من أبناء دارفور الذين يعملون في ليبيا منذ سبعينيات القرن الماضي وأولئك الذين شرّدهم النظام بعد اندلاع النزاع المسلّح في ٢٠٠٢م، بالإضافة للتسهيلات اللوجستية المتعلقة بسفر وفود

الحركات من وإلى ليبيا أو إلى مقار المفاوضات أو الدول التي لها علاقة بالملف مثل نيجيريا وتشاد وإريتريا ومقتضيات ضيافة الوفود التي تصل إلى ليبيا، ولعلها أيضاً قدّمت بعضاً من قوافل الإغاثة لبعض المقيمين في المعسكرات التي تقع في مناطق سيطرة الحركات الثورية في العام ٢٠٠٥م، ومعلوم أن المجتمع الدولي كان قد اعتمد ليبيا معبراً للإغاثة التي تأتي من أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط باعتبار أن جوار ليبيا لدارفور سيسهّل دخول تلك الإغاثة بشكل سلس لا سيما في ظل تعقيدات الحكومة لمرور الإغاثة من عمق السودان في السنة الأولى والثانية للنزاع. هذا هو حدود إدراكي لما قدّمته ليبيا على الأقل من منظور كوني كنت قيادياً في حركة تحرير السودان. حتى عندما ذهبنا إلى ليبيا في العام ٢٠٠٧م ضمن وفد للسلطة الانتقالية لعرض مشروعات صندوق دارفور للإعمار والتنمية أملاً في أن تتبنى ليبيا تمويل بعض المشروعات عطفاً على التزامها السابق، لم تقدّم لنا القيادة الليبية أي دعم لتلك المشروعات التي حملناها معنا في تلك الزيارة لكنها وعدت بأنها ستلبّي الأمر لاحقاً، لكنها أعلنت رغبتها في تنفيذ بعض المشروعات بشكل مباشر عبر مؤسسة القذافي الخيرية فيما بعد في بعض مناطق دارفور. عقب عودة وفد السلطة الانتقالية مباشرة إلى الخرطوم سافر وفد من الحكومة السودانية إلى ليبيا ضم د. مجذوب الخليفة ود. مصطفى عثمان إسماعيل وآخرين لمسح آثار زيارة وفد السلطة الانتقالية، وهو النهج الذي آلت الحكومة على نفسها أتباعه عقب أي زيارة قامت بها السلطة الانتقالية إلى الدول العربية من أجل استقطاب دعم وأموال لمشاريع الإعمار والتنمية في دارفور، حيث حدث ذلك عقب زيارة وفد السلطة إلى قطر في نوفمبر العام ٢٠٠٧م والتي التقى فيها الوفد بعدد من المسئولين القطريين في مقدمتهم ولي العهد سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، إذ بمجرد وصول الوفد عائداً إلى الخرطوم، أرسل النظام في اليوم التالي مباشرة وفداً ضم د. مصطفى عثمان إسماعيل مستشار رئيس الجمهورية وصلاح عبد الله قوش مدير الأمن، وعقب عودة وفد السلطة الانتقالية إلى الخرطوم من زيارته إلى المملكة العربية السعودية في نفس العام والتي التقى فيها بالأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرّمة والأمير سعود الفيصل وزير الخارجية والأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية آنذاك وتوّج الزيارة بلقاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، سارع النظام إلى إرسال وفد قاده الفريق عبد الرحيم محمد حسين وزير الدفاع لمسح آثار الزيارة، هو نهج درج عليه النظام ليّثبت للآخرين بأن لا يؤيد أي دعم مباشر للسلطة الانتقالية حتى وإن كان عائد

ذلك الدعم هو لمصلحة المواطن الذي هو في الآخر مصلحة الوطن. حتى تاريخ استقالتي من رئاسة الصندوق لم تقدّم ليبيا تمويلاً لأي مشروع من مشاريع الصندوق، بيد أنه جاء في الإعلام عقب ذلك أن مؤسسة القذافي الخيرية قد نفذت بعض المشروعات المحدودة، لكن تحت كل الظروف نثمّن دور ليبيا حكومة وشعباً على كل الجهود التي قدّموها ليس فقط في اتجاه البحث عن معالجة نهائية للأزمة ولكن في اتجاه كل الشعب السوداني، ويكفي كما قلت استضافتهم لمئات الآلاف لعشرات السنين. بيد أنه لا ينبغي أن ننسى بأن القذافي قدم أكبر دعم لنظام البشير حين وضع الدكتور خليل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة قيد الإقامة الجبرية في ليبيا لأكثر من عشرة أشهر ومنعته من الالتحاق بقواته في دارفور مما كان له أبلغ أثر معنوي على منسوبي الحركة وقواتها وفي الجانب الآخر أعطى النظام دفعة معنوية كبيرة.

إريتريا والأزمة

نالت إريتريا استقلالها من إثيوبيا في العام ١٩٩٣م، ومعلوم أن النظام السوداني قد أعلن في منابر عديدة أنه قد دعم المعارضة الفاعلة في إثيوبيا ضد نظام الرئيس الإثيوبي السابق منقستو هايلا مريم معللاً بأن الأخير كان يحتضن الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الراحل د. جون قرنق دي مبيور ويدعمها في ثورتها ضد نظامه، وبالتالي فقد جاء دعم حكومة البشير للثورة الإريترية بقيادة الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة وزعيمها الرئيس الإريتري أسياسي أفورقي ضمنياً لأنها كانت حليفاً للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي والتي جاء منها رئيس الوزراء الإثيوبي ملس زيناوي بن أمليص، والحقيقة أن عدداً كبيراً من قيادات الثورة الإريترية قد أقاموا في السودان منذ بواكير ثورتهم في الستينيات من القرن الماضي. بعد أن نالت إريتريا استقلالها، استقبلت هي الأخرى قيادات المعارضة السودانية المتمثلة في التجمع الوطني الديمقراطي الذي كان يضم ثمانية عشرة تنظيماً من بينهم الحركة الشعبية وحزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي، وأخيراً انضمت الحركات الثورية كحركة تحرير السودان ومؤتمر البجا والفهود الحرة وغيرها. لم يرق للحكومة الإريترية نشاط النظام السوداني في أراضيها وسارع إلى قطع علاقاته مع النظام السوداني وتسليم السفارة السودانية في أسمرا للتجمع الوطني الديمقراطي.

برغم تبنّي إريتريا خطاً واضحاً في دعم التجمع الوطني الديمقراطي في مقابل ما تقوله أن الخرطوم تدعم التنظيمات الإسلامية المعارضة لها، إلا أنها أيضاً دخلت في

خط أزمة دارفور وذلك من خلال استضافتها للحركات الثورية منذ العام ٢٠٠٤م، وتبنّت خطاً واضحاً في دعمها السياسي والمعنوي لتلك الحركات وكذلك مؤتمر البجه والأسود الحرة حتى بعد اندماج التنظيمين في تنظيم واحد تحت مسمّى جبهة الشرق بقيادة موسى محمد أحمد مساعد الرئيس السوداني الحالي الذي جاء إلى المنصب من خلال اتفاقية الشرق التي تم توقيعها في أسمرا في أكتوبر ٢٠٠٦م.

الدور الإريتري في دارفور تطور بحكم طموحات القيادة الإريترية في لعب نفس الدور الذي تلعبه كل من تشاد وليبيا حتى وإن كانت إريتريا تبعد جغرافياً عن إقليم دارفور، لذلك كانت حاضرة في كل جولات التفاوض التي جرت في أبوجا، لكنها لم تكن راضية عن الاتفاقية التي تم التوصّل إليها في مايو ٢٠٠٦م، وبينما أتفهم ما صرّحت به من أنها تبني عدم رضاها من حيث تنطلق الحركات الثورية الرافضة لتلك الاتفاقية باعتبار أنها لن تحقق السلام، لكنني أستطيع أن أقول بأن ما كان يشغل بالها أكثر هو أن يتم أيضاً الحل لأزمة شرق السودان بحيث لا تبقى أزمة يتيمة تؤرّقها، لأن المعالجة في دارفور واستمرارية النزاع في شرق السودان يعني أن ثقل الحكومة السودانية سيتوجه إلى الشرق وبالتالي يستعصى أمر معالجة قضية الشرق وتجد نفسها أسيرة لنزاع قد يطول ويستنزفها خاصة وأن علاقتها مع المجتمع الدولي بدأت تتدهور تدريجياً حتى بلغت مرحلة تعليق مهمة بعثة الأمم المتحدة في يوليو ٢٠٠٨م والمعروف أنها البعثة التي ظلّت تعمل وفق قرار مجلس الأمن رقم ١٣١٢ الصادر في ٣١ يوليو ٢٠٠٠م. نحن ندرك عمق روابط الرحم التي تربط بين القبائل في شرق السودان والقبائل في غرب إريتريا وكان عصياً على إريتريا أن لا تدعم قضية الشرق، ذلك جزء من قدر السودان وهو في قبضة نظام البشير حيث تنتشر بؤر النزاعات والأزمات وحيث الحرب في كل مكان كما هو قدر جيرانه حيث تنتقل أزماته إليهم بحكم الترابط القبلي والاجتماعي على الحدود.

عموم المجتمع الدولي والأزمة

في إطار شعوره بتكالب العالم عليه سعى النظام إلى خلق أجسام يحاول من خلالها إظهار أن له من يناصرونه من العالم الغربي ويقفون منه موقف المدافع حيث أطّلعت على تقرير بعنوان نبحث وراء الدعاية Looking beyond the propaganda صادر في مارس ٢٠٠٤م من مجلس يُسمَّى مجلس العلاقات الشعبية الأوروبية السودانية، قدم فيه بعض الإحصاءات حيث أورد عدد المدارس وعدد التلاميذ في السودان العام

١٩٨٩ وفي عام التقرير، لكنه أغفل لشيء في نفس معدّيه، عدد السكان ما قبل عام ١٩٨٩ وفي عام التقرير، حيث أن المقارنة لا تكتمل عواملها ولا تستقيم معادلتها وتكون قابلة للأخذ بنتائجها إلا بذلك، الأكثر سخرية هو أن التقرير أورد قائلاً أنه قبل عام ١٩٨٩م لا يوجد في دارفور أي مطار أما الآن فهناك ثلاثة مطارات، لا يدري معد التقرير باللغة الإنجليزية أن مطار الفاشر والجنينة كانا في الوجود ويُستخدمان من قِبل قوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٤٣م، أي قبل أكثر من ٤٥ عاماً من مجيء حكومة البشير للسلطة، وأن مطار نيالا هو الآخر كان موجوداً قبل نظام الإنقاذ لكن تم تحويله إلى مقره الجديد مؤخراً.

لا يشك أحد في أن تعامل سائر الدول مع النزاعات الأهلية المسلّحة يتم من خلال النظرة الذاتية لاهتمامات كل دولة بذلك النزاع سواء أن كان كلياً أو جزئياً، في بعض الأحيان يتصاعد الضغط الشعبي في بعض الدول الديمقراطية ويجبر قياداتها أن تتخذ من الخطوات ما يؤكد سعيها الجاد لتطويق المآسي الإنسانية التي يفرزها النزاع، لكن تلك الدول لها القدرة على الموازنة بين الاهتمامات الإنسانية لشعوبها وبين مصالحها غير المرئية لعامة شعبها في كل نزاع، وبالتالي فإن ميزان ومعيار الانحياز أو الضغط على أي من أطراف النزاع ترسمه إلى حد كبير تلك المصالح أكثر منه ما يكون للشأن الإنساني تأثيره، وإذ نتحدث عن النزاع في دارفور لا بد أن نستصحب معنا أن العوامل الأخرى كالتوقيت والأحداث في المحيط الإقليمي لمسرح النزاع قد يكون لها دورها في تصعيد الاهتمام الدولي بالأزمة أو تقليل الاندفاع معه. اندلاع النزاع في دارفور جاء عقب الهجمات الإرهابية التي طالت المصالح الغربية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص وفي مقدمتها تفجير بُرجي التجارة في نيويورك في سبتمبر ٢٠٠١م، كما توالَى مع غزو العراق وأفغانستان، ولأن ابن لادن وأعداد أخرى ممن عُرف أنهم أعضاءً في تنظيم القاعدة قد وجدوا لهم ملاذاً لفترة أو فترات متفاوتة في السودان، فإن مؤشّر الغليان تجاه السودان كان طبيعياً أن يبلغ ذلك الحد بعد اندلاع النزاع في دارفور، كما أن أعداد الذين قُتِلوا وأولئك الذين تم تشريدهم وإجبارهم على أن يكونوا إما في معسكرات النزوح في داخل دارفور أو اللجوء في دول الجوار مثل تشاد، كان كبيراً مقارنة مع المدة القصيرة التي حدثت فيها المأساة، لذلك فإن حجم الضغط العالمي أيضاً كان موازياً، ولا ينبغي للقارئ أن يغفل استذكار أحداث الإبادة التي تمت في رواندا قبل أقل من ١٠ سنوات على اندلاع النزاع في دارفور، ومن ثم فإن الصورة البشعة للممارسات ولمآلات تلك

الإبادة ما زالت عالقة في أذهان الشعوب والحكومات على السواء، لذلك أيضاً كانت الهبّة بحجم النفرة التي ظهرت.

أدرك نظام البشير حجم استحكام الحبل الذي التف حول رقبته وحجم الشراك التي سقط فيها فسخّر كل إمكانيات الدولة للفكاك، وكان في مقدمة تلك الإمكانيات حجم التنازلات التي ينبغي عليه تقديمها تحت الطاولة للدول الممسكة بتلابيبه وفرمان الستر من لغو الحديث الذي يطلبه ليتم السماح له باستخدامه خطاباً للتهييج وليس للتنفيذ، حيث سيرقص الغاوون ويتخدر أصحاب الأنفس الضعيفة والرهيفة و بعض اللوّامة من الشعب المغيّب عن الحقيقة.

لا بد أن يتساءل القارئ والحال كذلك أين أصحاب القضية من الحركات الثورية، هنا يكمن عمق العمل الدبلوماسي وحجم تعتيقه لديهم، وأعني بالتعتيق مدى إدراك الثوار بتقاطعات المصالح بين الدول وعبر التاريخ المعاصر على أقل تقدير، لأنه دون ذلك يدخلون الحلبة دون أن يُصفِّحوا إستراتيجيتهم لمقابلة حجم إستراتيجية النظام في ذلك المعترك. ندرك أن الثوار لم يعملوا قط بشكل جدي لامتلاك وسائل إعلام تعينهم على إعلاء صوتهم، حيث لا يجدون مدخلاً لوسائل إعلام الغير إلا لماماً، والإعلام أضحى توأماً للسياسة وللدبلوماسية وللاقتصاد بينما نجد المجالات الثلاثة إنما هي متوازيات تتمازج مع بعضها وفقاً للمعتركات التي تتواجد فيها. غياب الوسائل وضعف الإستراتيجية الإعلامية كانت من الأسباب القوية في تضعضع الفاعلية الثورية وتقهقرها بالقدر الذي نراه الآن، لقد افتقد الثوار لأهم مفردات الخطاب الدبلوماسي الذي يشكّل مفتاح القلوب في الدول، آلا وهي مفردات المصالح المشتركة ومعايير ضبط إيقاع استقطاب الدعم الدولي بأنواعه المختلفة سواء أن كانت مساعدات عسكرية وسياسية أو إغاثية وتنموية، الثوار أيضاً حتى إذا كانوا قد فهموا بعضاً من عموميات مسيرة بناء القرار وإصداره في الدول بمختلف أنظمتها إلا أنهم لم يستوعبوا خصوصيات تلك المسيرة وأصول وخطاب التعامل مع ذلك الفهم، لذلك استطيع أن أقول بأن حجم الدعم المادي بمعناه العريض الذي لقيته الحركات الثورية كان دعماً صغيراً جداً رغم المرتقى المعنوي السامي الذي لقيته القضية من الدول والشعوب، وهنا لا يمكن أن نُلقي بالأئمة على الدول وإنما يقع اللوم في المقام الأول على الثوار أنفسهم.

***

لقاء الرئيس الأمريكي جورج بوش

ضمن مساعيها الدءوبة لتحقيق أهدافها فقد جابت وفود الحركات الثورية الكثير من دول العالم، واستقبلت كماً هائلاً من وفود نظيرة خلال مسيرة الثورة التي بلغت تسعة سنوات، وحيث أنه ليس من السهل أن نفتح ملفات كل تلك اللقاءات فقد عبّرنا عن خلاصتها في الفقرات السابقة وفقاً لمقتضيات الموضوع محل الطرح، لكنني أود أن أعطي بعضاً من تسليط الضوء على أحد أكثر اللقاءات أهمية ضمن سلسلة العمل الدبلوماسي للثوار، هذا اللقاء هو لقاء وفد حركة تحرير السودان الموقّعة على اتفاقية أبوجا مع الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في البيت الأبيض في واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية في يوليو ٢٠٠٦م. والمعلوم أن تلك الزيارة كانت قد جاءت عقب التوقيع على اتفاقية أبوجا التي سبقتها هي الأخرى اتفاقية نيفاشا ببصمات أمريكية واضحة، ولعل مردود تلك الزيارة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كان مأمولاً منه أن يخفف الاستياء والسخط الواقعين عليها بسبب اتّساع الحرب في أفغانستان والعراق والحرب التي شنّتها إسرائيل على لبنان، وتصاعد الملف النووي الكوري الشمالي والإيراني بالإضافة إلى أحداث أخرى متفرقة لكنها أقل أهمية، لكن على الصعيد الشخصي للرئيس بوش فقد كان مهماً لديه أن يختتم فترة رئاسته الثانية والأخيرة بمعالجة على أقل تقدير للملف الدارفوري الساخن آنذاك، لذلك وضعت الولايات المتحدة الأمريكية ثِقلاً سياسياً ودبلوماسياً كبيرين تجاهه منذ اندلاع الأزمة ولكن الثوار لم يكونوا على قدر من الحنكة في استغلال الفرصة التي أتيحت لهم، والفرص لا تتهيأ بظروفها الإيجابية كثيراً، حيث تتوالى الحرول المفتعلة من الإنسان والكوارث الطبيعية ومنها التسونامي الذي ضرب أندونيسيا في يوليو ٢٠٠٦، فكانت واحدة من الهزّات الإنسانية العنيفة التي سحبت بعضاً من بساط الاهتمام والأنظار إلى هناك أشهر.

لا أجزم بأن ثمة ترتيبات جيدة قد تمّت لتلك الزيارة رغم أهميتها، والحقيقة أن الترتيبات الجيدة التي أعنيها كان ينبغي أن تتم قبل التوقيع على الاتفاقية في أبوجا، حيث عندما تأتي الزيارة يكون الحصاد هو نتاجها، وهو حصاد يحسّه الإنسان في دارفور ويتنزّل لديه في شكل مشروعات حيوية تفيده، حينها يستطيع أي مراقب أو محلل أن يثني على مقدرة الثوار في خدمة أجندة الإنسان في دارفور من خلال المزايا التي يجلبونها له. أن تجد حركة ثورية فرصة أن تلتقي برئيس أقوى دولة في العالم ليس أمراً بسيطاً حيث أن كثيراً من رؤساء الدول لا تتهيأ لهم هذه الفرصة، وأهمية لقاء الرئيس الأمريكي

تتسق مع حقيقة وضعية أمريكا باعتبارهـا الدولـة الأولى في العـالم عـلى صـعيد المعـايير المتفق عليها لمقياس التطور، وضياع الفرصـة بالتأكيـد لـن يضـاحيه أي ضـياع، وفـد الحركة كان يتكون من مني أركو مناوي رئيس الحركة، وحينها لم يتم تسميته في مناصبه الدستورية بعد، ومصطفى محمد أحمد تيراب الأمين العام للحركة، وشخصي الضعيف وكنت حينها كبيراً للمفاوضين وأميناً للشئون السياسية والتفاوض، وجمعه محمد حقـار القائد العام لجيش الحركة، ومريم عبد الـرحمن تكـس عضـو اللجنـة المحوريـة لبعثـة التقييم المشتركة في الحركة، وعبد الحفيظ مصـطفى موسـى أمـين الشـئون الخارجيـة بالحركة، استمر اللقاء مع الرئيس الأمريكي أربعون دقيقة وكان ذلك أيضاً ميزة لا تكون متاحة لأي زائر، حيث يقال أن أغلب لقـاءات الـزوار بروتكوليـة الطـابع مـع الـرئيس الأمريكي في البيت الأبيض لا تتجاوز عشرين دقيقة، في ذلك اللقاء تـم التـداول حـول دعم خطوة السلام التي تمت بتوقيع الاتفاقية وكيفية استكمالها بالعمل عـلى اسـتيعاب ملاحظات الحركات الرافضة لإقناعها بالانضمام إلى مسيرة السلام واستمرار الولايات المتحدة في الدعم الإغاثي والانتقال إلى التنمية لتمكين النازحين واللاجئين للعـودة إلى مناطقهم الأصلية بالإضافة إلى التحول الديمقراطي في السودان. أما على صعيد الحركـة فقد كان الحديث منصباً على فـتح مجـالات التـدريب لكـوادر الحركـة في المجـالات المتنوّعة لبناء القدرات والتي تمكّنها عندما تتحول الحركة إلى حزب سياسي أن تتفاعل مع المناخ الديمقراطي المنشود بشكل جيد. الرئيس الأمريكـي أبـدى اهتمامـاً مقرونـاً بالتزامه بالعمل على دعم السلام لمعالجة الأزمة بشكل نهائي ولعله كان جاداً في حديثـة وربما رغبته أيضاً.

شملت زيارة الولايات المتحدة أيضاً لقاءات عديدة مع جهـات الاختصـاص ومـن بينها وزارة الدفاع ووزارة الخارجية وإدارة المعونة الأمريكية (USAID)، ومعلـوم أن أمريكا هي صاحبة أكبر تمويل لبرنامج الإغاثة في دارفور في ذلك الوقت، حيـث بلغـت مساعداتها أكثر من ٣٧٥ مليون دولار في العام ٢٠٠٦م وحده حسـب مصـادر المعونـة الأمريكية، لكن رغم كل ذلك وحسب علمي فإن تلك الزيارة لم تخرج بأكثر مـن تأكيـد الولايات المتحدة التزامها بالمضي في زيادة المساعدات التي تقدمها لدارفور لكنها على صعيد حركة تحرير السودان وبالإضافة للمضـمون الأدبـي فقـد تمثّلـت المسـاعدات البائنة في بناء القدرات عبر الدورات التي نظّمتها الحركة مع المعهد الجمهوري الـدولي والذي تطور إلى إنشاء مركز الحركة لبناء القدرات في أم درمان في العام ٢٠٠٨م والـذي

أقام عدة دورات لبناء قدرات الكوادر، وكان يمكن لمردود تلك الزيارة أن يكون مضاعفاً في النوع والكم لو قدّر للحركة أن ترتّب لها قبل توقيع الاتفاقية ثم تنفّذها بعدها.



الكاتب مع الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في البيت الأبيض، يوليو ٢٠٠٦ م

قرارات مجلس الأمن

أما قصة الأزمة مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن فهو موّال له لحنه الخاص، كان أول دخول للأمم المتحدة على خط الأزمة قد جاء عبر القرار ١٥٦٤ والخاص بإرسال لجنة تحقيق إلى دارفور في العام ٢٠٠٤م، لكن ذلك نفسه بُني على التقارير الأولية التي أعلنتها منظمة العفو الدولية (Amnesty International) في منتصف العام ٢٠٠٣م وتقرير مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group) بعد ذلك، هذا بالطبع مع الأنباء المأساوية التي تناقلتها الألسن في المجتمع الدارفوري وما وراءهم،

والوسائل الإعلامية الإقليمية والدولية الأخرى. منسق الأمم المتحدة للشئون الإنسانية المقيم في السودان موكيش كابيلا، Mukesh Kapila كان قد أعلن صراحة أن دارفور هي الأزمة الإنسانية الأكبر في العالم خلال تلك الفترة ٢٠٠٤م، ولم يكن الرجل ليقول ذلك اعتباطاً أو فرية فهو قد خبر أحداثاً مماثلة من واقع كونه شاهد عين في رواندا، لكنه تم إبعاده من الخرطوم بالطبع لأن النظام لا يريد من يقولون الحقائق وبالتالي لا يريد من ينقلونها للعالم، في الوقت الذي اعترف فيه رئيس النظام عمر البشير نفسه بأن من قُتلوا في دارفور لا يزيدون عن عشرة آلاف وكأنه يتحدث عن كائنات تستحق الإبادة وليس بشراً لهم حرمتهم، بيد أن الفرق كبير بين اعتراف النظام والحقائق على الأرض، ويكفي أن عدد المشرّدين والنازحين واللاجئين قد بلغ الملايين وهو بلا شك مؤشّر لحجم الأرواح التي أزهقت.

خلال ثماني سنوات من تأزم النزاع في إقليم دارفور في يونيو العام ٢٠٠٣م وحتى يوليو ٢٠١١م أصدر مجلس الأمن ثمانية وثلاثين قراراً بشأن الوضع في السودان وأكثرها بخصوص دارفور حصرياً، بدءً بالقرار رقم ١٥٤٧ الصادر في ١١ يونيو ٢٠٠٤م وانتهاءً بالقرار رقم ٢٠٠٣ الصادر في يوليو ٢٠١١م. لن تكون هذه هي نهاية القرارات لطالما أن جميع هذه القرارات قد احتوت في صدرها على عبارة ثابتة تقول « وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكّل تهديداً للسلام والأمن الدوليين» قد يقول البعض أن هنالك عبارات ثابتة وتُعتبر مثل الأختام ولا يستقيم أن تَصدُر القرارات بدونها بالنظر إلى طبيعة الموضوع الصادر القرار بشأنه، ولكن لا بد أن ثمة تساؤلاً يطرح نفسه بقوة هنا وهو إذا كان بعد كل مداخل الحلول والترتيبات التي اتخذتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن وما زال الوضع كما هو عليه، فإن ثمة حاجة إلى تطبيق تدابير أكثر إبداعية وأكثر إلزامية، وهذا لا يتأتى لطالما كان المدخل في التعامل مع الأطراف لا يتوخّى التركيز على معالجة جذور الأزمة من أجل استئصالها وليس من أجل تخدير آثارها.

الشاهد أن حجم التزام الحكومة بالقرارات لم يتجاوز حدود المعايشة، فالنظام يرتّب التنازلات التي تتسق مع الظرف والجهة الدولية المعنية ويبدأ عقب القرار بإرسال وفوده لتقديم تلك القرابين ولتعود سريعاً بصكوك الصمت عما يقول من جعجعة لتخدير الشارع العام، أي بمعنى أنها أصبحت للنظام كداء السكر للجسد، فكما يتناول مريض السكر الأنسولين رغم آثار وآلام الوخز، فإن النظام أضحى يقدّم التنازلات التي يحسّ بألمها لكنها لا بأس لطالما أنها تطيل من عمره وتمدد بقاءه، وبالتالي التعامل معه

كواقع فكان ما كان من أمر قبول القوات الدولية بذلك الحجم الذي هي عليه الآن رغم أنه في بادئ الأمر كان أكثر عويلاً ورفضاً، لا أجزم بأن هذه هي غاية المنظمة الدولية لكنها على الأقل حتى الآن لم تتمكن من الفكاك من انعكاساته أو إقناع المواطن في دارفور بغير ذلك الفهم.

إذا عقدنا مقارنة بسيطة مع أزمات أخرى لوجدنا أن مجلس الأمن في خلال شهر من اندلاع الأزمة في ليبيا، أصدر قراراً بحظر الطيران وتم البدء في تطبيق القرار بعد ثلاثة أيام من صدوره، جاء في اتفاقية أبوجا ضمن الأنشطة المحظورة في المادة ٢٤ البند ٢٢٦ الفقرة (ي) نصاً يقول: تمنع « تحليق أية طائرة عسكرية هجومية في الداخل أو في المجال الجوي لإقليم دارفور»، إذا كانت الاتفاقية قد تم إيداعها في أضابير الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وأنه بموجبها تم إدخال القوات الهجين إلى إقليم دارفور بالقرار رقم ١٧٦٩ في ٣١ يوليو ٢٠٠٧م، تلك القوات الهجين المسماة باليوناميد (UNAMID)، وأن مهمتها المحددة ضمن إطار البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة هي حفظ وحماية وتطبيق اتفاقية السلام بالإضافة إلى مهمتها في حماية المدنيين، فهذا يعني أن آلية مراقبة عدم تحليق الطائرات العسكرية تقع على عاتق هذه القوات بدعم مجلس الأمن، لا سيما وأن البند يتعلق حصرياً بنشاط محظور يقوم به النظام الحاكم وليس الحركات الثورية لأن الأخيرة لا تمتلك طائرات. لكن الواقع أن النظام استخدم الطائرات حتى في قصف مواقع لا تبعد كثيراً عن قوات اليوناميد نفسها ناهيك عن استخدامها في قصف مواقع حركة تحرير السودان الموقّعة على الاتفاقية، بل أن التقارير الدولية تقول أن النظام هدد قوات اليوناميد مراراً. ورغم الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة في إغاثة النازحين واللاجئين من دارفور إلا أنه لن يكن الطموح لذلك الإنسان في أن يبقى على ما هو عليه مدى الحياة، إنه يتطلع للعيش والتطور والتفاعل، أقول هذا وأدرك أن المسؤولية في المقام الأول تقع على إنسان دارفور في كل تنظيماته، حقيقة الوضع في دارفور ما زال على ما هو عليه، وأن النازحين واللاجئين ما زالوا على ما هم عليه إن لم يزدادوا سوءًا، لا بد إذاً أن النظام كما قلنا يستبق بتقديم القرابين للدول ذات النفوذ في المنظّمة الدولية لتلجم بدورها فاعلية تنفيذ القرارات وإلا كيف نفسّر عجز القوات الدولية عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن، بل ما هو مغزى وجودها إذا كان الحال كذلك، لأن إحصاء ضحايا النظام يمكن أن تقوم به جهات عديدة.

***

كيف تولّت قطر ملف دارفور

منذ اندلاع النزاع وخطاب الثوار تجاه غالب الدول العربية لم يلق قبولاً مقدّراً نظراً لأنها كوّنت رأياً مسبقاً وعاطفياً أحياناً أو قائماً على أرضية ما يقدّمه نظام البشير لها من معلومات دون أن تتقصّى الحقائق عبر معرفة رأي الطرف الآخر، بعض الدول العربية رفضت حتى مجرّد استقبال أي وفد من الحركات الثورية للاستماع إلى وجهة نظرها، لم يكن ذلك موقفاً يتسم بالحكمة والحنكة الدبلوماسية من تلك الدول مهما كانت التزاماتها تجاه الحكومة السودانية، لا سيما وأن منطق الفهم يقتضي عليها قراءة الأمر مع ما هو قائم من حدة المأساة التي يعاني منها الإنسان في دارفور، وواقعية أن هنالك أزمة والنظام طرف رئيسي فيها لكن هنالك أطراف أخرى لا يستقيم ولا ينجح الحل والاستقرار بدونها. لقد أغفلت تلك الدول هذه الحقيقة، وأخذنا عليها أنها تتغافل وتتجاهل واقعاً ليس منه مفر وحتماً ستواجه ذلك الواقع عاجلاً أم آجلاً، وهو ما حدث عقب اندلاع ربيع الثورات العربية حيث وجدت معظم تلك الدول أنها مجبرة على التعامل مع الحركات الثورية التي نشأت، ولا بد والحال كذلك أن تلك الدول قد أدركت أنها تعاملت في لحظة ما بشكل استثنائي مع ما ينبغي أن يكون تعاملاً أصيلاً، خاصة وأن بينها دول راسخة في التعامل الدبلوماسي الهادئ.

في العام ٢٠٠٤م سجّل وفد من حركة تحرير السودان زيارات لبعض السفارات العربية الموجودة في أسمرا- إريتريا وسلمتهم خطابات موجهة لقياداتها مفادها أن يمنحوا الحركة فرصة أن تبعث وفوداً إليها لشرح وجهة نظرها في الأزمة ورؤيتها للحلول والدور المأمول منها، بعض سفارات تلك الدول رفضت مجرّد استلام الخطاب وقد كُنتُ ضمن الوفود التي زارت تلك السفارات، وذلك كان أمراً غاية في الغرابة. في أبوجا كررت الحركة نفس المساعي ولم يكن الحال أفضل من ذي قبل كثيراً لكنها وجدت ليناً في مواقف بعض الدول برغم أن جوهر الأمر لم يتغيّر في الكثير منها، حتى السفير الصيني الذي يمثّل دولة عُظمى وعضو دائم في مجلس الأمن لم يقبل مجرد لقاء أي وفد من الثوار، وهي التي ظلّت تقول أنها نصير الثوار في العالم، لكن لا غرابة فقد اختلّت المعايير كثيراً وسقطت أركان رئيسة من المبادئ وتمددت في مساحاتها المصالح.

بعد النجاح الذي سجلته دولة قطر في معالجة الملف اللبناني في مايو من العام ٢٠٠٨م وتماشياً مع طموحها في لعب دور أكبر في القضايا الساخنة في المحيط الإقليمي

أيقنتُ أنا حينها أن اللحظة الآن مواتية لأحاول تسويق الرؤية الإستراتيجية لمعالجة الأزمة والتي ظلّت مختمرة في ذهني لوقت ليس بالقصير وخاصة بعد تعثّر اتفاقية أبوجا بتعنّت النظام، فقمتُ بإرسال خطاب إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني باعتباري رئيس صندوق دارفور للإعمار والتنمية وعضو في مجلس السلطة الانتقالية، حيث تضمّنت الرسالة تهنئة بنجاحهم في الملف اللبناني ودعوة لتولّي الملف الدارفوري، ثم أشرت إليه بأننا في حركة تحرير السودان الموقّعة على اتفاقية أبوجا على وجه التحديد جاهزون إن تلقّينا دعوة منهم أن نلتقيهم في الدوحة ونضع أمامهم تجربتنا التي ستعينهم في البداية السليمة والنهاية الناجحة إذا قبلوا بتولّي الملف، أرسلت ذلك الخطاب عبر السفارة القطرية في الخرطوم، لم نتلقّ رداً على الرسالة ولا دعوة بخصوص مضمونها، لكن بعد عدة أشهر من إرسال تلك الرسالة تولّت قطر ملف دارفور، بالنسبة لي كان ذلك هو الرد التنفيذي والعملي على رسالتي رغم أن الرؤية الإستراتيجية التي كانت تختمر في ذهني والخاصة بمدخل مغاير لمعالجة الأزمة والتي دعوت دولة قطر لتولّي الملف من أجلها وكنت آمل أنها قد تجد طريقها للتحقيق لم تتحقق، ورغم اجتهادات قطر للوصول إلى وثيقة الدوحة بين حركة التحرير والعدالة والنظام، لجملة أسباب منها على سبيل المثال أن قيادة حركة تحرير السودان بقيادة مناوي التي كنت جزءً منها لم تكن عازمة على التخلّي عن اتفاقية أبوجا لصالح المضي في الاتجاه الذي يمكن أن يقود إلى تحقيق إستراتيجية المدخل المغاير، وهذا هو أهم الأسباب، كما أن الرفض المطلق من عبد الواحد نور للمنبر هو الآخر كان له تأثيره لكن كانت لديَ القناعة بالقدرة على تجاوز العقبة إذا قدّر لمناوي وحركته أن يخطوا خطوتهم حينها. كما أن نزوع حركة العدل والمساواة إلى الاستفراد بالمنبر كان أيضاً أحد المعوقات لكن هذا السبب كان يمكن احتواؤه بشكلٍ أكثر سهولة.

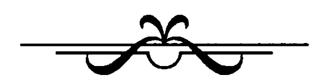
في مارس ٢٠١٠م خابرني هاتفياً مسئول ملف التفاوض في حركة التحرير والعدالة ووزير التنمية وإعادة الإعمار الحالي في السلطة الإقليمية بعد وثيقة الدوحة تاج الدين بشير نيام أنهم يرغبون في دعوتي ضمن الخبراء الذين طلبوا من الوساطة دعوتهم للحضور إلى الدوحة لتقديم بعض الخدمات الاستشارية للمفاوضين في شأن الملفات، وأخطروني في حال موافقتي بأن النواحي الإجرائية ستتم خلال أسبوعين حيث أن جولة المفاوضات ستبدأ في منتصف مارس، لم أتردد في الموافقة لطالما كان الأمر يتعلق بالمساهمة بما لدينا من تجربة سابقة أن أذهب كخبير وأساهم في تبصيرهم بما يمكن ويفيد، لكن حركة التحرير

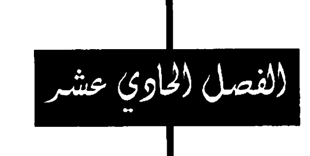
والعدالة لم تكمل النواحي الإجرائية لسفري وعلى رأسها التأشيرة إلا بعد أربعه شهور من ذلك الموعد، اي في يوليو ٢٠١٠م، فيما بعد وعندما وصلت إلى الدوحة علمت أن الحكومة السودانية هي التي كانت تعترض على حضوري في ذلك الوقت ولعلها استخدمت نفوذها في اتجاهات عديدة فكان التأخير أربعة أشهر، علماً بأنني عندما وصلت الدوحة كان التفاوض قد بدأ منذ أشهر وقطع شوطاً مقدّراً في كثير من الملفات وتم طي الكثير من البنود فيها بموافقة الطرفين وهو ما خططت له الحكومة، تلك الملفات التي كان من المفترض أن أُعطِي ما أعتقد أنه يمكن أن يفيد من زاوية دعوتهم لي كخبير عطفاً على تجربة ماثلة هي أبوجا، اقتصر نشاطي على أن أعكس تجربة أبوجا والتلميح بالرؤية الإستراتيجية التي اختزنت في مخيلتي وراء أن تتولى قطر الملف، لكن حركة التحرير والعدالة حينها ما زالت تشكيلاً هلامياً لمجموعات من الفصائل ولم تُحكِم بنياتها التنظيمية والفكرية بعد، وكانت في الواقع في حاجة إلى مسيرة طويلة لتحقيق ذلك، خاصة بعد محاورتي للعديد من قيادات الحركة وحجم التباين الذي لمسته في رؤاهم تجاه القضايا الأساسية محل التفاوض، لذلك لم يكن ممكناً أن أطرح أمامهم تفاصيل الرؤية كاملة واكتفيت بإعطائهم تجربة أبوجا ودعوتهم إلى عدم تكرارها منفردين وأن يعملوا على تقوية الحركة تنظيمياً وفكرياً وبناء قدرات الكادر قبل الاسترسال في التفاوض بوضعيتهم الهلامية تلك، لكن الأيام تستنسخ لنا التجربة تحت اسمهم، ورغم الجهود التي بَذَلتها قطر في اتجاه الوصول إلى الوثيقة فإن شراكة حركة التحرير والعدالة مع المؤتمر الوطني أشبه بتزاوج عن نوايا مأسورة ومنايا منثورة، والنتيجة الحتمية هي وليدة موؤدة سمّيت وثيقة الدوحة لسلام دارفور حتى الآن لم يتمكن الرأي العام من الحصول على نسخة محددة لها في ظل حقيقة أن النظام لا يؤاخي منذ يوم قرر الاستيلاء المنفرد على السلطة.

نشأة حركة التحرير والعدالة

المتابع لنشأة حركة التحرير والعدالة يستطيع أن يقرأ بوضوح الأسباب القوية والدافعة وراء نشأتها الفجائية في ذلك التوقيت الذي أعقب توقيع حركة العدل والمساواة على الاتفاقية الإطارية مع الحكومة في أنجمينا – تشاد، والدوحة – قطر، والزخم الذي صاحب ذلك التوقيع بحضور أمير قطر الشيخ حمد آل ثاني والرئيس البشير والرئيس التشادي إدريس دبي والرئيس الإريتري أسياس أفورقي، ذلك التوقيع في تقديري شكّل لوحة من الرعب لدى ذلك الشتات من الفصائل التي ظلّت موجودة في الدوحة لشهور عديدة تحت شعار البحث عن التوحّيد لكنها عجزت عنه طوال شهور رغم تواجدها في مكان واحد هي

الدوحة وتوفّر لها كل مقومات التحاور، ونظراً لتلك اللوحة المرعبة التي قرؤوها ونظروا من خلالها لمواقعهم بعد ذلك كفصائل متناثرة لا حول لها ولا قوة، وبأنه إذا قُدِّر لحركة العدل والمساواة أن تدخل في مفاوضات منفردة بعد الاتفاق الإطاري والوصول إلى اتفاق نهائي مع الحكومة، فإنهم كفصائل مبعثرة وبحكم ما يشيعه المراقبون بأنهم فصائل أكثرها مجرد واجهات لأفراد فقط وأن بعضها الذي يملك القليل من القوات ليس لها تأثير في الميدان، بالتالي فإن النسيان سيكون مصيرها وسيتم إغلاق المنابر نهائياً، لذلك سارعت تحت عَصَى ذلك الرعب فتوافقت على رئاسة الدكتور التجاني السيسي الذي لم يكن عضواً في أي حركة مسلّحة حينها، وأطلقوا للجسم الجديد مسمّىَ حركة التحرير والعدالة، وبالتالي فإن الجسم الجديد هو نتاج لحالة رعب أرّقت مضاجع الجميع وليس نتاج لمخرجات عمل تنظيمي وسياسي واستراتيجي متباني ومتراكم رغم الجهود التي تمت في ليبيا قبل ذلك، وهذا ما لمسته من تحليلات الكثير من المراقبين. الواقع أن حركة العدل والمساواة هي الأخرى لم تكن حصيفة برفضها قبول الآخرين وكان حري بها أن تُدرِك بأن الحكومة ما كانت لتمضي منفردة معهم للوصول إلى اتفاق لأنها تدرك مخاطر الدخول في اتفاق ثنائي محض مع حركة العدل والمساواة، فعينها دائماً على ما تقوله من أن للأخيرة علاقات قوية مع المؤتمر الشعبي وهذا ما يجعلها تتوجس من دخولها في اتفاق منفرد معها تفترض أنه سيكون مدخلاً للمؤتمر الشعبي أن يتغلغل في أجهزة السلطة من جديد ويهدد وجودها، لكنها بلا شك غير خائفة من الدخول مع حركة التحرير والعدالة في تسوية منفردة لإدراكها تفاوت العمق التنظيمي والعسكري بين الحركتين، ورغم إدراك الجميع بأن أي تسوية منفردة مع أي حركة لن تحقق السلام على الأقل في بُعده الشامل والدائم حتى وإن حققت بعضاً من عناوين الحقوق في بُعدها العادل نسبياً، ومن هنا فقد كنت آمل أن لا ينح الإخوة في التحرير والعدالة ذلك المنحى لكنهم فعلوا ودخلوا في اتفاق ثنائي وبغير أي ضمانات قوية، فلا نجد سوى أن نأمل لهم التوفيق والسداد، فإن حققوا نجاحاً ملموساً، سجّله التاريخ لهم، وإن أخفقوا سجّله التاريخ عليهم بأنّهم لُدِغوا من الجحر نفسه مرتين. ما زلت أحتفظ برؤيا المدخل المغاير رغم تبدّل المعطيات ولكن دعنا نطمح لا سيما وأن المعالجة العادلة والشاملة والدائمة ما زالت قيد الغيب، لربما نعمل على تهيئة فرصة أخرى قريباً.





مدخل جديد للمعالجات

ما تحتاجه النخب الدارفورية

عقب الاستقلال ونتيجة للسياسات المؤثّرة التي تركت بصماتها السلبية على تنامي الكادر النخبوي من أبناء دارفور، فقد كان طبيعياً أن ينحسر التأثير السياسي لدارفور في الدولة السودانية إيجاباً، بيد أنه ازداد سلباً بالتوازي والاضطراد خاصة مع تزايد الشعور بتعثّر النماء المادي والمعنوي لدارفور قياساً بأقاليم أخرى هي الأخرى وإن كانت أفضل من دارفور لكنها لم تذهب بعيداً في مراقي التنمية. ولعل أول ترجمة حقيقية بلغة السياسة وأدواتها من النخب الدارفورية لإثبات الوجود هي تجربة جبهة نهضة دارفور التي نشأت في ١٩٦٤م والتي كان لنشأتها صدىً قوياً في أوساط النخب الشمالية التي تقود الأحزاب القائمة وهي الأمة والاتحادي الديمقراطي والشيوعي والميثاق الإسلامي والانقلابات العسكرية وتتبادل قيادة الدولة بينها، لم تُعمّر الجبهة طويلاً فسرعان ما تفرّق القائمون عليها بين التنظيمات الحزبية القائمة وخاصة بين حزب الأمة وتنظيم الأخوان المسلمين أو حزبهم المسمّى جبهة الميثاق الإسلامي، والحقيقة أن انزواء كل طرف في تنظيمه، حَكَمته الانتماءات العقائدية والطائفية التي شكّلت لبنات النشأة الفكرية لكل مجموعة، فالأنصار منهم أو المتعاطفين مع الأنصارية أو المتأثرين برصيد الآباء من الأنصارية كانت وجهتهم حزب الأمّة، أما الذين تم تجنيدهم في المراحل الدراسية في المدارس الوسطى آنذاك أو الثانوية في تنظيم (الإخوان المسلمين) فقد واصلوا تمسّكهم وتغليب الانتماء للتنظيم وحزبهم جبهة الميثاق الإسلامي،

والحقيقة أن محاولات الأحزاب المعنية في تفكيك جبهة نهضة دارفور ربما كانت تستند إلى تخوّفها من تحوّل الجبهة بعد حين إلى تنظيم متجذّر يفرض هيبته السياسية على نطاق دارفور ويسعى إلى بناء تحالف مصير يقوم على تأمين التعاضض مع تنظيمات مماثلة قائمة آنذاك كاتحاد جبال النوبة بقيادة القس الراحل فيليب عباس غبّوش وحزب سانو بقيادة الراحل وليم دينق ومؤتمر البجا بقيادة الراحل الدكتور طه إبراهيم بليه ومن ثم يتطور التحالف إلى اندماج فينتج عنه حزب شكيم يهيمن على الساحة السياسية بأغلبية السكان التي تُشكّل القاعدة الجماهيرية لتلك التنظيمات والتي كانت تعمل في رقعة جغرافية يبلغ نسبة تعداد سكّانها لمجمل سكان السودان ٨٠٪ تقريباً، وهنا يقودني الاستنتاج إلى تغليب فرضية دور لوبي النُخبة الحاكمة في تفكيك تلك التنظيمات التي ينعتونها بأنها تحمل سمات جهوية، وتذويب واحتضان وتحجيم عناصرها داخل الأحزاب التقليدية، ذلك حقيقة لكن الهدف من وراء تفكيكها يندرج ضمن القول «كلمة حق أريد بها باطل»، وهنا أقول أن اللوبي قد نجح في ذلك، بيد أن نجاح اللوبي لم يكن بقدر مكره وتميّز فطنته فقط ولكن بقابلية النخبة القائمة على أمر تلك التنظيمات ومساهمتها في التفكيك بعفوية وصدقية التعامل، وربما جنوحها للتغريد بنشيد الوطن ولكن ضمن كورال يهوى أن يختتم الأداء بنغم مغاير للوطنية، ورغم ميولي إلى القول بأن نزعة القومية ولُحمتها كانتا طاغيتين في تخيير خيار التفكيك، غير أن نخب اللوبي الحاكم لم تستغل تلك الفرصة في إعادة صياغة نظرتها لتلك الأقاليم بعين عادلة وإنما ازدادت تطرّفاً لا تخطئ مآلاته أي عين فيما نحن عليه اليوم من تفكك ليس لتنظيمات ولكن للمجتمع وللوطن بأسره.

مع شكل نظم الحكم التي تعاقبت على الدولة السودانية بعد الاستقلال والتي تم تصميمها ليس لبناء دولة يكون فيها التنوع مصدراً للإثراء وعاملاً إيجابياً للنماء والتطور، وإنما مصدراً للتمايز والتفاخر والازدراء، وهي سلعة بائرة إذا ما عُرضت في أسواق الشعوب المتقدّمة، فقد كان طبيعياً أن تقود تلك النظم إلى تنامي المؤشّر بهيمنة شرائح من نخب اثنية أو جهوية أو حتى نفعية بعينها على مفاصل السلطة وبمساعدة الاستعمار البريطاني والطموح المصري آنذاك، بالإضافة إلى كونها كانت أسبق إلى نيل التعليم وليست سابقة فيه، لقد تفاوت تزيين تلك النظم شكلاً بأفراد لإضفاء صفة المشاركات لكافة النخب السودانية لكنها بقيت رمزية الطابع وباهتة المنظر وخاوية الوفاض سلطوياً، حيث أصبح لتلك النخب مضموناً حصرياً لمفهوم السلطة في الدولة

السودانية وتعمل من خلال لوبي تلقائي يتواصل تخاطرياً وربما تلقينياً وفعلياً للتجذّر والاستمرارية تحت عباءات متنوعة خاصة بالنظر إلى تنامي الظاهرة لا سيما خلال نظام حكومة الإنقاذ أو المؤتمر الوطني في العقدين الأخيرين من بداية التسعينيات، وتفنن ذلك اللوبي الخفي في تصميم العباءات الموائمة لكل مرحلة وفق مقتضياتها، فحيناً تلبس الطابع الطائفي وحيناً تلبس الطابع الثوري اليساري، وفي مراحل تتهندم بالزي العسكري وفي أحوال أخرى تضع العمائم واللحى الدينية، فهو لوبي قادر على التشكّل والتلّون كلما أحس بأن المعرفة والوعي بدأ وكأنهما يدبّان في أوصال الشعب بعافية وأن اتجاه رياحين السلطة باتت على وشك أن يعم عبقها الجميع. ولما كانت الأقاليم التي تعيش حرماناً متفاوتاً من المشاركة في السلطة الفعلية في إدارة الدولة السودانية قد ظلّت تتصايح، كان إقليم دارفور شأنه شأن الآخرين قد ألقى هو الآخر بدلوه في بئر ذلك التصايح من خلال منابر وأوعية متنوعة، لكن ما يؤلم له حقاً وما يزيد الإنسان حسرة هو إنني لم أجد لحالة الهزال التي تُكبّل طاقات النخب الدارفورية وتقيّد من انطلاقتها وقدراتها إلا أن أضعها في تصنيفات أربعة مع الاحتفاظ لهم بكل الاحترام، وعلى كل من يعتقد بأنه من النخب أن يختار تسكين نفسه في واحدة منها، والتصنيفات هي إما نافعون مُستَغفَلون وإما انتهازيون غافلون وإما نابهون مَكرُوهون وإما يائسون عازفون، لا أجد من يمكن أن يكون خارج هذه التصنيفات الأربعة على الأقل وفق تصنيفي القاسي بلا شك، وقساوة التصنيف تنبع من عمق الجراح التي أنكأت مشاعر مؤلمة وأثخنت الجسد الدارفوري بمآسي على وشك أن تكون مزمنة ومستعصية، ولذا فإن مواجهة الحقيقة أفضل بكثير وأقوَم للمعالجة من إخفائها، ولعل قُدرة الدارفوريين وأنا منهم على المقارعة في ميدان السياسة لا يمكن لها أن تتنامَى لطالما بقوا عاجزين عن أن يتحللوا من تلك التصنيفات السلبية التي تُكبّلهم وتحيلهم إلى تابع مقهور، مرحلة أن يكونوا قادرين على التواجد بثقة في مراكز القرار لإجبار اللوبي النخبوي الذي استمرأ الإنفراد بالسلطة ومفاصل الثروة في السودان لينزل عند ضرورة الاعتراف بالتناظر والإقرار بأن الوحدة الوطنية لا يمكن الحفاظ عليها بقسمة ضيظَى، وبالتالي العمل بمفهوم جديد يسعى إلى إعادة صياغة الدولة السودانية من خلال نظام حكم يعكس التنوع بشكل متكافئ وعادل بحيث لا نطلق على البعض مثل (قيادي دارفوري، قيادي من الشرق) بينما غيرهم قيادات سودانية، مرحلة في تقديري تقتضي من النخب الدارفورية الكثير من الجهد والعمل، ولعلّني إذا استخدمت في هذا الكتاب بعضاً من

ذلك فهي للتخصيص الرابط بين الكتاب ومضمونه بما يطرح القضية بوضوح ليس إلا.

ينبغي للنخب الدارفورية أن تُدرك حقيقة حتمية إن أرادت أن يكون دورها في معالجة الأزمة التي يعاني منها الإقليم الآن والمتمثّلة في الحاجة إلى التواجد الفاعل في مفاصل السلطة الاتحادية لتجاوز مرحلة الإسعاف مروراً بمرحلة الإنعاش ثم توفير الخدمات فالتنمية التي تجعله نظيراً مكافئاً لرصفائه، ويتفاعل بالتوازي ويُفاعل دورها أيضاً في الأزمات التي يعاني منها السودان وفي مقدمتها إدارة التنوع ونظام الحكم وإعادة صياغة الدولة التي يمكّنها أن تحفظ الوحدة الوطنية لتنطلق نحو آفاق التنمية والتطور وتكون عضواً متجانساً وقابلاً للتصاهر في المحيط الإقليمي والدولي لا منافراً. حتى تتمكن النخب الدارفورية من بلوغ هذه المحطّة فهي مطالبة بأن تعي جيداً أن حتمية حاجتها إلى اعتراف النخب السودانية الأخرى بقدراتها بما يتجاوز الأطر الشكلية لينعكس في الممارسة، ينطلق من واقع إدراكها بأنها تحتاج إلى بعضها البعض كنخب دارفورية أولاً، وأن تكون قادرة على إدارة حوار معمّق بينها وأن تفهم قضيتها بعمق أكثر وتدرك وتتفق على ما تريد الوصول إليه فيها، وأن تُظهر من الحصافة والقبول ما يلفظ شوائب الرفض الدائم للرأي الآخر حين تعجز عن إنتاج البديل الملهم، وأن هذه الحاجة لا يتأسس لها الثبات والمنافسة مع الآخر في أي مناخ إلا من خلال تفعيل واقع الثقة المتبادلة في القدرات، وإتاحة الفرصة لهذه القدرات المتبادلة ثقة أن تعمل، ثم تعمل على زراعة الطمأنينة في نفوس النُخب الأخرى في السودان حتى لا تُبقيها جزعة ومتوجّسة فتجعل من ذلك أرضية انطلاقها في التعامل. هذا فقط يمكن أن يُخرج النخب الدارفورية من تلك الصفات الأربعة التي سبق أن أشرت إليها ويضعهم على الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف التي يرجون.

الأمّة التي وُلِدت باسم السودان

كلمة (أمّة) كما ورد معناها في بعض المراجع أنها مستقاة من المصطلح اللاتيني (nātĭō) ومنها استلهمت الشعوب مفردات تتسق مع لغاتها، والكلمة تعني (ذلك الذي وُلِد)، للكلمة مراجعها لكننا هنا نأخذ ما يعنينا في هذا السياق. إذا أخذنا المعنى مجرّداً جاز لنا أن نقول بأن السودان قد وُلِد بالمعنى المطلق وأصبح وطناً بحدود يضم شعب تحت سلطة واحدة، ويعود ذلك الميلاد إلى ما يزيد على قرن من الزمان، شأنه في ذلك شأن باقي الأمم التي جمعتها الأمم المتّحدة أو تلك التي لم تنضم بعد، لكن ماذا بعد. تاريخ طويل من الأحداث تكتنز بها ذاكرة كل أمّة، بيد أن القليل منه يمكن أن يقال عنه

أنه تاريخ متأصّل وفاعل وباعث لهمم الشعوب ومحرّك دائم لعجلتها نحو الرقي والتطور المدني، أما ما تبقّى فمكانه أضابير الأرشفة وساحات وصالات وأرفف المتاحف ومكبّات الذاكرة الإنسانية.

بمواصلة الحوارات الهادئة وبعيداً عن المهيجات السياسية التي تعصف بصفة الهدوء وتلهب الاستمالات في الجهات الأربعة وسبر غور مأساتنا كأمة أو شعب أو وطن أو دولة، وبالسعي إلى تشخيص زلّاتنا، لا بد حينئذ أن ندرك ولو بعض الحقيقة في القوة المعاكسة التي تجذبنا دائماً إلى الوراء، وتقيّد قدراتنا وتعيق انطلاقتنا. لن نذهب بعيداً في نظرية المؤامرة، فهي دائماً رديفاً لمن يتثاقل عن البحث في ذاته وينقّب في دواخله والاعتراف بضخامة دوره في عجزه ومآل حاله، هي في الواقع مبرر مَنْ لا مبرر له. إنه من البدهي القول بأن حزمة العوامل التي تتراصَى وتُشكّل مصفوفة النماء لأي أمّة وُلِدت، هي جملة القيم المادية والأخلاقية التي تتصاهر وتتمازج لينتج عنها منشود يردده الشعب ليس على نغم اوركسترا وكورال ولكن بإرساء دولة مؤسسات قائمة على أصالة تلك القيم المتصفِّحة بالتجربة الإنسانية العريضة في كل نسخها. ولما كان من الطبيعي أن تقود الإدارة الراشدة لمثل هذه المنظومة إلى ثبات وتوازن وسلاسة تناقل مفاهيمها إلى الأجيال عبر تداخلها، فإن انعكاس كل ذلك لا بد أن يكون مؤثّراً بشكل موجب في حجم الاستغلال المتوازن والأمثل للموارد التي يزخر بها الوطن.

هنالك حقائق ندركها جميعاً ونحفظها عن ظهر قلب، وعندما نعيد ذكرها هنا فإنما نعمل بحقيقة منفعية الذكرى لبعضنا. جميعنا نعلم بأن مساحة السودان كانت تبلغ مليون ميل مربّع (٢.٥ مليون كلم٢)، ولكن هذه الحقيقة قد تغيّرت اعتبارا من التاسع من يوليو ٢٠١١ حيث انفصل الجنوب وأصبح دولة مستقلة ذات سيادة، كما ندرك بأن السودان يتخذ موقعاً جغرافياً يجعل منه بمثابة بوتقة تَصَاهُر للقيم الاجتماعية الإقليمية، ومنطلق تبادل تجاري واقتصادي كبير لمحيطه بحسبان أنه يجاور تسعة دول والعاشر يفصلنا معه البحر الأحمر، وهذه الحقيقة أيضاً تغيّرت بعد الانفصال. وجميعنا نعلم أيضاً بأن السودان وطن تتوفر فيه المياه العذبة الوفيرة على سطح الأرض وفي باطن الأرض ومن السماء، ومع كل ذلك ولأننا عجزنا عن استغلال كل ذلك، فبدلاً من أن نداوم على صلاة الشكر على وفرة تلك النعمة، تجدنا نصلي صلاة الاستسقاء على مقربة من النيل وإنها لمفارقة. في السودان تبلغ مساحة الأرض الزراعية الصالحة للزراعة والتي لا تحتاج إلى أي جهد استصلاحي وفق إحصاءات أجهزتنا المختصّة أكثر من ٢٥٠ مليون

فدان، أي (مليون كلم٢)، وهي تعادل مساحات كل من الدنمارك وهولندا وبلجيكا وسويسرا وفرنسا والنمسا والبرتقال والمجر مجتمعة. في السودان صحراء مشمسة على مدار العام فيها من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ما يكفيان لحاجة أفريقيا وآسيا ويزيد، ومن الرمال مادة أساسية في كثير من الصناعات البنائية والدقيقة، ونمتلك من الغابات الاستوائية ما يمكن لأخشابها أن تصنع بيوتاً لربع سكان أفريقيا دون أن تتصحّر. أما الحديث عن الثروة الحيوانية والبرّية فهو حديث آخر، حيث تشير الإحصاءات الخجولة عن امتلاك السودان لأكثر من مائة مليون رأس من الماشية، بينما يختزن بحرنا الأحمر من النفائس النادرة ما لم تشبع منه الأعين ولم تحصها المدونات المتخصصة بعد. وإذا كان السودان غني بكل ذلك فهو أيضاً غني بمعادنه من الذهب والماس والنحاس والزنك واليورانيوم والحديد وخام الألمنيوم والبوكسايت والمايكا والفضة والتنجستن والحجر الجيري وفوق كل ذلك البترول. كل ذلك جعل منه واحداً من أربع دول على المستوى العالمي مِمن تتوفر لديهم كل الموارد الطبيعية اللازمة تقريباً، الدول الأخرى هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا، وقيل الصين في بعض الأحيان، وليس خافياً علينا أن ندرك أين نحن الآن في ميزان الرقي المدني من تلك الدول.

إذا كانت تلك هي حقائق الجغرافيا والطبيعة، إذاً أين يكمن الخلل؟ من البدهي أن تكون الإجابة المجرّدة بأن الخلل يكمن في الإنسان، ولكن في كثير من حواراتنا المتواصلة، نبتعد بعيداً عنه ونتوقف عند الإفرازات كأن نقول أن أسباب التخلّف هي الأنظمة والحكومات المتعاقبة وما إلى ذلك من المتماثلات والمتشابهات الضمنية دون التوغّل في حقيقة مصدر الإفراز وأعني هنا الإنسان السوداني، في هذا نكون كالطبيب الذي يعالج الجرح دون أن يسأل عن مسبباته، وهو مثال غير موجود في حقيقة ممارسات الأطباء لأن أول ما يسألون المريض عنه ويبحثونه هو المسبب. نحن بدلاً من أن نبدأ بالمبتدأ، تجدنا نبدأ بالخبر ونتوقف عنده، نحن بهذا المنهج من الحوار ننطلق من حيث لا ينبغي، والحال كذلك فإن النهاية لا بد أن تكون ما لا نشتهي. نحن في حقيقة الأمر نهرب من مواجهة دواخلنا، بل نتخفّى خلف عجزنا لنُلقي بالأئمة على غيرنا الذي هو في الواقع جزء لا يتجزّأ منا. هذا نهج أصبح جزءً من حياتنا وممارساتنا، ليس فقط في السياسة ولكن في كل شيء، ألم أضرب مثالاً بالمياه الجارية ونحن نصلّي صلاة الاستسقاء وكأننا نسعى إلى تبرير عطشنا بأن الماء لم تجر وحدها مباشرة إلى جوفنا، أليس لنا من البحيرات الجوفية ما يمكن أن تتشبّع بمياهها كل الصحراء الكبرى ناهيك عن أن نُقم مراعي مروية، ومن ثم نأتي لنقول أن الناس

يتقاتلون على قلة الموارد وهي ليست سوى إفرازات لأزمة من الأزمات لنغطّي بها على تعطيلنا لعقولنا بأنفسنا. إذا لم نستغل المساحات العذراء من عقولنا قبل أن يصيبها البوار والتلف ستصبح جرداء وغبراء بلا شك وحينها نُملّك الباحثين على ربط القصور بفسيلوجيا الإثن مبرراً على طبق من ذهب.

إذاً من أين يكون المبتدأ، هل هو البحث في حقيقة فسيولجيتنا العضوية ومدى قصورها أو غير ذلك، تلك ليست بداية سوية، فقد قتل الباحثون في علوم الأنثربولجيا ذلك وفلفلوه ولم يبلغوا فيه شأواً معمولاً أو مأمولاً واستكانوا إلى البحث عن حقائق أخرى، والحقيقة التي نحن على قناعة بها هي أن الإنسان وبكل ما يملك من عقل قادر على إبداع نوعي ليس له حدود، إلا أنه يمكنه ببساطة أن يصمم لذلك العقل حابساً طوعياً ويغلقه بداخله بينما يتمدد خارجه بشكواه صراخاً وعويلاً وهو الذي وضعه في ذلك القمقم، وليس للعوامل الخارجية دور إلا كما تفعل المنحدرات مثلاً في نقل لافا البركان أو كما تنقل الرياح أبخرته، بينما يظل المسبب الأصل هو البركان نفسه. ماذا عن القيم الاجتماعية التي تحكم تصرفاتنا كأفراد ومجموعات ومجتمعات، هل هذه القيم هي نتاج ذاتي محض أوجدناه نحن أم نتاج تلاقح لقيم مستجلبة وذاتية أم استنساخ مجرّد لقيم آخرين وفي كل الأحوال تتنافر مع مقتضيات التطور المدني أو عجزت طاقاتنا وقدراتنا عن تطويعها. من المعلوم أن القيم الاجتماعية هي صياغة لأقوال وأفعال وأخلاق وفضائل، وهي إذا ما تُرِكت لحالها فهي ليست ثابتة بل متغيّرة وتؤثّر فيها عملية الهجرات المجتمعية والشعوبية والتواصل، لكن كثيرا من الأمم استطاعات أن تتوصل إلى صياغة تعمّق وتُثبّت فيها الجذور وتُرسّخها بينما تترك مساحة تستوعب فيها مقتضيات ومتطلبات التغيير الدائمة تعزيزاً بما يؤصّل الجذور والجذع ويُحسّن الفروع والثمار، تماماً كما يفعل علم التلقيح الذي لا يغير في الأصل وإنما يُحسّن فيه. ولعل ترجمة تلك القيم الجذرية في صياغات دستورية وقانونية تحكم الممارسة مراقبة وتحفيزاً ومحاسبة هي التي تؤسس ما درج عليه الناس وبات يُعرف بالدولة التي يرتضيها الشعب ومِن ثم يعمل على تعزيز تطورها وازدهار موطنها في كافة المجالات، أين نقف نحن من كل ذلك.

دعونا نتأمل في ماهية القيم التي نأمل أن تكون هي الأساس لنتمكن من خلال صياغتها وقولبتها استيعاب طموحاتنا للدولة التي نتمناها ونرتضيها جميعاً وللوطن الذي سيفرض علينا أن نصونه ونعمل على ازدهاره، والمجتمع الذي نوفر له معايير المباهاة به بين الأمم. مثل هذا التفكير يقتضي بنا أن نبحث أولاً عن الأرضية المشتركة التي ننطلق منها في تلك

الصياغة، ليس معيباً أن نُغربل قيم الآخرين بغرض انتقاء ما هو أكثر ملائمة لحالنـا، وبالتـالي فإن البحث في تلك التجارب لا ينبغي أن نتعامل معه من منطلق النقل والنسخ، بقدر تعاملنـا معه من منطلق أكثر عمقاً يتمثّل في سبر النقع والتنقيح، أي كأن نقول بأننا ننّقب أو نتصـيّد في بحر قيمي بالإدراك المتخاطر للآخر. إذاً في لج هذا البحـث نستكشـف قـدراتنا في الانتقـاء والموائمة، ونصقل رؤيتنا لما هو أكثر ملائمة لحاضرنا ومستقبلنا، نتفكك من القيود السلبية لماضينا ونستشرف غدنا وغد أجيالنا، لا بد أن يسـتوعب مشـروع القـيم التـي نبحـث عـن إرسائها للدولة التـي تُمكننـا مـن اسـتغلال طاقاتنـا نحـو الاسـتقرار والازدهـار، لا بـد أن يستوعب طموحات الأجيال الغائبة القادمة من خلال قراءة سابقة قبل أجيالنا الحاضـرة، إذا فشلنا في ذلك، فهو يعني أننا ما زلنا أسـرى لـذواتنا، وهـي الذاتيـة التـي تُنـتج مشـاريع قـيم تؤسس لدول مؤقّتة تتواصل بينها الآجال الزمانية وتقضـي أوطـاراً آنيـة وتُضـاعف عجزنـا وبالتالي تَبقى الأمّة في حالة ارتجاج دائم وهادم كما هو حالها الآن.

نحن نعيش في عالم نتحسس في كل يوم موضع أقدامنا فيه، ونبحـث عـن بصـمتنا في تطوره المادي الذي يتغير بالتواصل والتفاعل فلا نجد أثراً لتلك البصمة، لسنا بلا بنـان ولكننا لم نُجِد كيف نستخدم بناننا لنضع بصمتنا، وحتى ندرك ذلك فإن الأمر يقتضي منا أن نعي حقيقة أنه لم تعد هنالك ثوابت قطبية للاستقطاب والتمحور الأيدلوجي بقدر مـا أصبحت القيمة الحقيقية للأدوار تحكمها القدرة على توظيف ما تكتنزه كأمّة من عوامل مؤثّرة وفاعلة في معترك التطور المدني. لا ينبغي أن تكبّلنا دائماً إفرازات المشـاكل عـن جوهر مسبباتها وفي بحثنا عن مسببات تأخرنا، نحن مطالبون دائماً أن نُركّز عـلى مكـامن الضعف فينا لتقويتها لنعزز قدرتنا على صياغة نُظم جديدة أكثـر تفـاعلاً مـع مقتضـيات العصر. لكي نفعل ذلك لا بد أن نستصحب تجارب الآخرين وأن نستفيد من أخطائنـا، على سبيل المثال وليس الحصر، فقد أنتجنا وعلى مر الحكومات المتعاقبة نظاماً رسّـخنا وجعلنا فيه ثقافة لا تتوافق مع أبسط قواعد المعاني الإنسانية وهي أن المواطن هو الذي يخدم الرئيس ويخدم الوزير وليس العكس، وتَمدد هذا النظام بحكم تغـذيتنا لـه جـيلاً بعد جيل حتى أصبح إخطبوطا تجاوز الإطار الدستوري وتغلغل في كل مفاصل الخدمة المدنية فأصبح كل فرد في الإدارة العليا والوسيطة في الخدمة المدنية، بل حتى الذين هم في مدخل الخدمة يتعاملون في مواقعهم مع مناصبهم ووظائفهم وكأنها ملك حر ومطلق وليس تكليف لخدمة المواطن والوطن. هذا مثال بسيط لما أوجدناه، وهو إفراز أسبابه كامنة في دواخلنا ولا ينبغي أن نبحث عن شمّاعة نعلّق عليها أخطائنا.

إذاً نحن في حاجة ماسة إلى مراجعات دقيقة للكيفية التي نفكّر بها وللمنهجية التي نعتمدها في تفكيرنا ونتناول من خلالها طرح الإشكاليات والبحث عن معالجات لها، والمواعين التي نصممها لاستيعابها، والآليات والوسائل التي نعتمدها، لا بد أن نعمل على تنقية أوعية التفكر والتواصل بيننا كشعب فنجعلها أكثر قدرة على امتصاص اهتزازات التنافر وتجاوزها. قد تذهب بصائرنا إلى آفاق تسدّها المعوقات المتراكمة من أخطائنا عبر الحقب وكثيراً ما ترتد ويصيب صداها جدار الوطن بتشققات، وقد تشدّنا باستمرار إفرازات إشكاليات الحاضر التي تشغل مساحة مقدّرة من تفكيرنا فتجعلنا نغوص جميعنا في وحل التجاذب ونسجّل باستمرار أرقاماً قياسية من العجز في نظر الأمم الأخرى دون أن يرمش لنا جفن وهو أمر ينبغي أن يجعلنا نُراجع الكثير من منهاجنا في إدارة الأزمات وفي متوننا التي نعمل من خلال ما كتبناه على صفحاتها في إرساء الدولة المثالية التي ينبغي أن تكون ولكن على الأقل تلك التي نرتضي.

دعونا نطوف مُنقّبين ببصيرة غير مُنقّبة لعلنا نستهدي ببعضٍ من الاسترشاد حول السؤال الذي طرحناه قائلين ثم ماذا بعد ولادة السودان، ودعونا نبسط أمانينا ونجعلها حصرية في الدولة التي نرتضي عوضاً عن الدولة التي ينبغي، بيد أننا إلى حد كبير نُدرك بأن الأزمة في الإنسان السوداني، وأن مكمن الداء هو كيفية استخدامنا لعقولنا كسودانيين وحجم ما ننتجه من قيم ونظم نتوهم بأنها هي موجّهة لمعالجة تحديات وطننا ولكن سرعان ما تكشف لنا الأيام بأنها إنما صممناها لتعالج وتُحقق لنا رغباتنا الذاتية وخصوصياتنا الحصرية خصماً على حساب الوطن وحتى ذلك يتم ليس بمعيار ما ينبغي أن نستحق وإنما بمعيار ما نتمكن من اختزانه تحت سطوة ما نسخّر من سلطات فُوِّضت لنا أو استحوذنا عليها في غفلة من الآخر أو بقهر له، أو من خلال مجاملات وعلاقات اجتماعية أسأنا توجيهها أو مكايدات نصبناها لبعضنا.

إذاً نحن نتواصل في ارتياد المزيد من بؤر الحيرة، وهي بؤر تزداد اتّساعاً في مساحاتها وتضخّماً في الحيرة التي تتنامى بداخلها نظراً للفطيرة التي توجّه فكرنا والضبابية المتمكّنة من رؤيتنا التي بلا شك نأمل أن تنجلي رويداً رويداً كلما اقتربنا من فك طلاسمها بالمزيد من الانكفاء الهادف في مختبرات عقولنا بشكل جمعي ومتجرّد، واستطعنا أن ننثر المعادلات على بساط البحث والحوار الفكري بيننا دون وجل و توجّس فنلتقط منها الأشواق ونعزل عنها الأشواك فلا تشوب البذرة الفكرية التي ننتقيها

شوائب تنبت فيما بعد ضمن ما نستزرع جذوعاً لها أعواد في شكل دوحة بلا ظلال ولا صفق ولا ثمار، كلما فعلنا ذلك، كلما كنا قاب قوسين أو أدنى من أن نبتدئ خطوتنا السليمة ونضع أقدامنا على أرض ثابتة تعيننا على أن نعقد العروة الوثقى التي ننتشل بها بلادنا إلى بر الأمان في يوم نأمل أن يكون قريباً.

إذا نادينا ما استدبر من أمر الأمم وبدأنا قراءة بعض الحقب بما اختزنت من قيم وأيدلوجيات وصياغات مجتمعية تركت تأثيرها على مسيرة الإنسانية، ووضعت أطراً سياسية ودولية أصبحت منارات للاقتباس والاستنساخ خلال العصر، لجاز لنا أن نمثّل لذلك بحضور داخل قاعة فسيحة تم تقسيم المجالس فيها إلى مجالس متحدثين ومجالس معقبين وآخرين مداخلين ثم مدونين وكذلك مستمعين وفي ركن قصي متلقين وفي أقصى القاعة متفرجين. وإذا حاولنا أن نتحسس المقعد الذي كنا نجلس عليه كأمة، لوجدنا أننا ربما كنا ضمن مقاعد المتفرجين، وهي بالطبع أدنى درجات التواجد في مثل تلك التظاهرة كما هي أبعدها، بل أن أكثر المعايير التي ترسّخ استنتاجنا ينعكس من خلال ما ظللنا نطبّقه من تخبط في تصميم دولتنا عبر الحقب، ذلك أننا كنا نتأرجح من أيدلوجية إلى أخرى، ثم ننفصم تارة بين دكتاتورية وأخرى ونتخبط داخل حقب ديمقراطية لم تجد حظّها من النضوج وننغلق بين شموليات ليست سوى تأسين للحريات والفكر، وننساق خلف رغائب لوبي يحسب أنه ارتوى عزة وجاه ثم يكشف التاريخ أنه أظمأ من يابسة رخوة، ومثل هذه الحالة لا تقبل إلا تشخيصاً واحداً وهو أننا كنا في مقاعد المتفرجين، ذلك أن الذي يلي الفرجة هو التلقين، ولعل الذي يتم تلقينه ينحصر عقله في استيعاب نموذج بعينه، وهو ما لم يكن مفسّراً لحالة العشوائية التي ظللنا عليها. نحن في الواقع كنا حالة من استذكار ما كنا نتفرجه ببصرنا وليس ما كنا نسمعه أو نستعويه ببصيرتنا، وما أبأس مَنْ تستعبده مثل تلك الحالة وتأسره داخل وكرها وقد فعلت كثيراً بأمّتنا.

لقد مضت حقبة الخمسينات وحتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي حيث تصادمت الأيدلوجية الرأسمالية الليبرالية مع الشيوعية على معترك بساطه أمم وشعوب لم تستدرك أن تتجاوز الإنعتاق من ذلك البساط إلا قليل ولسنا من بين القلّة. وإذا جاز لي أن أختزل الفكرتين في بضعة كلمات وهو أمر كما أعلم وتعلمون من المستحيل، ولست من الضالعين في أروقته، إلا أنني أسعى إلى تبسيط ما آمل أن يكون معيناً لي في طرح بؤر الحوار التي نسعى إلى خلخلتها أملاً في الخروج منها بما هو أدعى للاسترشاد به نحو

الغد الذي نتوق. فالشيوعية بتفسيري المبتسر والمتواضع ومع الأخذ في الإعتبار الاحتفاظ بكل العوامل الأخرى والبحوث المتخصصة، أستطيع أن أقول أنها أيدلوجية امتلاك الدولة لوسائل الإنتاج وضخ الجهد الجماعي للمجتمع في وعاء واحد ثم إعطاء كل فرد منه بقدر متساوٍ، ولعله هنا كان مكمن الحلقة الضعيفة فيها لأنها استغفلت فطرة الرغبة الجامحة للفرد في الملكية قياساً بالجهد الفردي المبذول الذي هو الآخر متفاوت، فألغتها بدلاً من تحجيمها أو كبح جماحها، ونتاج ذلك هو بداية تآكل وتضاؤل الجهد الفردي في متوالية انحدار صامتة لكنها مؤثّرة قادت إلى انهيار قدرة الأيدلوجية على البقاء كطرف فاعل ومنافس بقوة في الساحة الاستقطابية، وما دور الأفراد القائمين على حقبة ذلك الانهيار سوى ما جنوه من تَقارُن اعتلائهم مراقي القرار مع الزمان، وما كان لكائن غيرهم غير أن يبلغ التمام نفسه حيث استوت العوامل.

أما الرأسمالية الليبرالية وأيضاً مع إدراكي بعمق مضمونها الفكري وطغيانها المادي، أجد أنها عبارة عن استثارة دائمة للجهد الفردي المتنامي واستحلاب خلاصته ضرائبياً في وعاء واحد يمنح الجهد الفردي المتضائل ما يعينه على دعم جهود الاستثارة الدائمة للجهد الفردي المتنامي بغرض المزيد من الاستحلاب، وهو نظام يكمن ضعفه في حد الإجهاد الذي يمكن أن يصيب يوماً الجهد الفردي المتنامي من فرط استحلابه، لأن الاستحلاب يُضعف النواة الباعثة للجهد الفردي فيؤدّي إلى انهياره، وما نوبات الضمور الفجائية التي أصابت الرأسمالية في مراحل متفاوتة من مسيرتها سوى مؤشّرات ناتجة لآهات سبقت مصيرها في نسختها التي مضت ولكن تم استبدالها بمستنسخ حمل كثيراً من ملامحها مع تغيّر جذري في مضمونها، لكن ثمة حقيقة تستوجب الإشارة إليها وهي أن النسخة الجديدة غير محصّنة بحقوق ملكية فكرية وليس لها علامة تجارية دائمة، فهي مشاعة في مسرح تَنَافُس مفتوح لكل من يتمكن من الأمم امتلاك ناصيتها بقدر ما تنتج من إبداع مادي متّسق مع حاجات البشرية المتسارعة والمتنوعة باضطراد، وهو امتلاك لا تتوفر له صفة الديمومة، إذ تحكم معاييره عوامل متغيّرة حيث لا وجود لأي عوامل ثابتة.

لا ينبغي أن يؤخذ هذا الاختزال بأنه مبلغ التفسير للأيدلوجيتين، ذلك أننا جميعاً ندرك عمق الفكر الذي انطلقت منه كل أيدلوجية وبأننا لم نبلغ من فهم كل ذلك إلا بقدر ما قلنا بأننا كنا منهما في مقاعد المتفرجين. لكن فليكن ما ذهبتُ إليه من اختزال هو محاولة تقمّص ما كان يمكن أن يكون عليه الجالسون في مقاعد المستمعين، بيد أنه

وطوال حقبة التسعينيات والألفية بدأت تلك الأمم في التحلل من أسْر نُسَخِها الأيدلوجية السابقة بعد غربلتها وإدراك مقتضيات القرن الحادي والعشرين الذي دخل على العالم وفرض أرضية مغايرة لكنها واضحة ينبغي على كل أمّة أرادت أن تأخذ متكأ فيه أن تستلهم إبداعاتها وفقاً له وأن تنهل من بئره بقدر ما تتّسع دلاؤها ولن تبلغ الدلاء قصيرة الحبال ربضها ناهيك عن قرارها.

إذاً نحن اليوم في مرحلة أخرى من عراك أيدلوجية القرن مع نفسها، وإذ هي كذلك تقذف بملفوظات منظومية وفكرية تتلقفها الأمم وهي تدرك بأنها خامدة ومتسامدة وجاهزة للاستزراع تماماً كما تكون عليه الحمم البركانية بعد خمودها وتحولها إلى تربة خصبة لتفلحها وفق ما يتوافق مع هوى أمّتها، ولعله من الحيرة أن نقول كيف يمكن لمفرد لم نتمكن نحن بعد من أن نتحسس ملامحه أن يتعارك مع نفسه. لكي نعزز حصيدنا من استيعاب أبعاد ذلك العراك يستوجب علينا أن نجيد قراءة الإبداع الذي أنتجته الألفية من مخزون الفكر المادي وحجم ما استلهمته كل أمّة منها وطوّعته وأطّرته في سياقٍ يناسب شعبها بشكل قادر على تفجير طاقاته واستغلال إمكاناته. نحن إذاً نتحدث عن ذلك النظام المادي الذي أصبح الوريث لمكنوزات الأيدلوجيات المتقاعدة والمنحسرة والفانية والذي بدأ يفرض هيمنة ساحقة على ساحة التفاعل المادي في عالم مغاير ومتغّير بتسارع، الأمر الذي ينتج باضطراد حالة من التسابق نحو شِباك محكمة النسج تستخدمها الأمم جميعها للتصيد في بحر اقتصادي يعجّ بصيد مادي وفير، وبقدر ما تُتقن كل أمّة من النهل من تلك الشِباك، بقدر ما تمكّنت من حبس الصيد بكل أطيافه وأحجامه بداخلها. نحن ما زلنا نؤثر استخدام الصِنارة أو قل إن شئت (السنّارة) لذلك ليس من بلاغ ينبغي أن نتحيّن سماعه عن حجم صيد يفاجئنا قدره، وهو على أي حال يوازي قدر ما نبثّه من إبداع في استنباط وسائلنا المستخدمة للصيد في ساحة قصيّة اخترناها لنتعارك فيها مع أنفسنا بعيداً عن بقية الأمم، ولعمري لهي حالة هذيان فكري متقدّم أصابت أمّتنا ما فتئت تستغيث فينا ما بقيت من نخوة لانتشالها منها.

هويتنا

البحث عن التعافي يكمن في جرعات من التحصين الفكري المنقّىَ والمتوافق مع الفطرة الإنسانية في الحياة الجماعية وفي المفاضلة بين مناقب البقاء ومباثر الفناء فتأخذ بِعظَم الأول لتعزّزه وتنمّيه وتنشره، وتعمد إلى اجتثاث الثاني فتحيّده وتوئده. الهوية بمُطلق المعنى هي «التَعريف» وحيث أن الكلمة دائماً ما تؤخذ مرادفة مع المراد تعريفه

فإن أهميتها تصبح ثانوية بالنظر إلى أهمية المراد تعريفه. وبالتالي ما يهمنا هنا هو المراد تعريفه ونعني به امّة السودان أو شعب السودان، ولا تأتي هذه الهوية في تعريفها بمعزل عن الاتساق والتماهي مع منظومة العالم الذي نعيش فيه، وهو عالم يقوم على كليات قارّية عواملها الأمم والشعوب والأوطان والدول، وترتبط بإطار جمعي يحكم علاقات بعضه ببعض. ذلك أن الناس قد خُلقوا شعوباً وقبائل ليستكملوا تعايشهم بالتعارف، وإذا كان لذلك التعارف أن يفي بمقتضيات النقاء في جوهره لا بد له حينئذ أن يستهدي بمسترشدات الإيثار على الذات ويتبنّى من القيم والمثل والأخلاق ما لا تتنافى نواته مع فطرية النفس البشرية التي لم تشبها شائبة ولا تتناقض مظاهره مع هيكليتها، وهو أمر فيه قدر من المبالغة يتنافى ويتناقض مع الواقعية نظراً لاستحالة وجود شعب بكامله يحتفظ بنفس بشرية نقيّة لم تدنّسها مساوئ المعايشة والمخالطة الشعوبية مهما تصاغرت وترابطت حلقة ذلك المجتمع، حيث أن الانتقال بالمعايشة إلى خارج الإطار الذاتي ينبني على مُثل تشكّلت داخل ذلك المجتمع المصغّر، ولا بد آنئذ أن تكون الفطرة قد تبدّلت أو تحوّرت أو تشكّلت في المظهر والمضمون.

ليس من المنطق أن نتجاهل في البحث عن تعريف الهوية دون أن نبحث في المعايير أو نتغافل عن العوامل، وحيث أنهما يستندان إلى مرجعية فإن أي بحث لا يجعل من تلك المرجعية سنداً يصبح بحثاً متأرجحاً على مزالق ملساء لا مماسك فيها ولا قرار لمآلاتها، وذلك أشبه بالسفر خالي الوفاض وصفر اليدين صيفاً في صحراء جرداء وقاحلة ومعلومة سلفاً بينما تُمني نفسك بأنه لن يضربك رهج أو يصيبك عطش. ولما كنا قد أشرنا إلى أن العالم في بوتقته عبارة عن شعوب انتظمت في أوطان وأسّست دولاً وتواثقت على جملة مبادئ هي عبارة عن مصاهرة قيم فطرية وعُرفية ودينية وعلمية تمّت صياغتها كمبادئ أساسية تشكّل المتاريس المتّفق على عدم تجاوزها، فهي بذلك تكون في موضع المرجعية أو الأساس الذي مهما سمّت الأمّة نفسها أو عرّفتها فإن ذلك التعريف لن يتصادم مع هذه المرجعية وإنما يتلاحم أو يتوافق معها وفي ذلك ضمانة لتلك الأمّة في أن تستزيد في نمائها بما تقتبسه من تلك المرجعية من عائد تعاملاتها الثنائية أو من خلال إفرازات التلاحم معها ودون أن تخدش خصوصيتها، وأن تنأى بنفسها عن المصادمة الدائمة. الصورة تكون أقرب للقبول في أذهاننا إذا نظرنا إلى أن في الفضاء الذي اكتشفت البشرية بعضاً من حقائقه العلمية توجد كواكب لها محاورها فلا تتصادم ولكنها تتلاحم وفق منظومة خالقية واحدة بيد أن لكل كوكب خصائصه وخصوصياته، وانفلات أي

جسيم من الفلك الذي يدور فيه أو المنظومة التي تستوعبه سيكون مصيره إما الانشطار المتتالي اللامتناهي عنوة أو الاحتراق والتلاشي أو التسبب بتصادمه مع غيره إلى توليد طاقة مدمّرة للاثنين أو لأحدهما. وإذا كان الحال كذلك فعلاما نحن في وطن ما زالت تديره دولة تعمد إلى تجاوز تلك المرجعية فتُعلِي صوت المصادمة ولا تعمل بها وتعيش في وحم حمل كاذب تُدرك بأنه لن يكون من ورائه مولود ناهيك عن أن يحمل الصفات التي يتوهمون.

في ظل هذا التوهان الهوياتي إن جاز لنا إلواء الكلمة لغوياً نكون جميعاً في حاجة إلى قراءة مجرّدة لإشكالياتنا في وطننا الذي دخل ومنذ ميلاده في خصومة مع الاستقرار، ولا بد لنا من أن نضع النقاط فوق أو تحت الحروف حيث ينبغي، لكن أن لا نضعها ونُصر على أننا نكتب مفردات صحيحة تُشكّل جُملاً يمكن قراءتها، وأن من يقرؤون ما نكتب هم الذين يخطئون فذلك ما تقول عنه الأمثال بدفن الرؤوس في الرمال. فالبحث كما قلنا وتعلمون قبل قولنا هو في المبتدأ، أي البحث عن مكامن إشكالياتنا التي وضعت هذا الوطن في عداء دائم مع الاستقرار وفي صداقة دائمة مع الحرب والاضطراب، وذلك حتماً له بداية ونواة، بلوغنا لمكمن تلك البداية ووصولنا لتلك النواة هي الخطوة الناجحة الأولى على طريق التقويم. إنه من البداهة إدراك أن ثمة عوامل خارجية لها تأثيرها السلبي والإيجابي ولكن يجب أن نعي دائماً بأنك إن لم تعقلها فإن توكّلك دون ذلك يصبح تواكلاً مأزوماً بإهمالك، وبالتالي إذا تركت الحليب في إناء مكشوف في فناء المنزل لا تلم الهرّة إن هي شربته، كما أن الأصل ينبئك بضرورة أن تُعطي مبدأ «القابلية» حقه من الاعتبار في تصميم الوقاية أو فرض الاستحقاق.

حسناً في البدء دعونا نطرح فرضية أن أزمتنا التي تعود إلى الإنسان السوداني تقتضي أن نُعرّف هوية هذا الإنسان بكيفية أكثر تدقيقاً ولكن ذلك لا يتأتى إلا بالاستناد إلى عوامل نتّفق عليها ونستهدي بها ومِن ثم نضع معايير نتوافق عليها تمكننا أن نزن بها المراد تعريفه، قد يبدو مثل هذا الطرح مدعاةً للسخرية عند البعض أو استنهاضاً للاستنكار عند آخرين أو إثارة للدهشة عند غيرهم، إذ كيف نُبدي رغبة في تعريف ما هو معرّف أصلاً، حيث لا بد أن يقول البعض بأن الإنسان السوداني قد تم تعريفه في مضابط التحقق عند استحقاق الجنسية برغم معايبها، وقبل ذلك في الانتماء إلى القبيلة وبعُرف المجتمع، وأن الهوية قد تم تحديدها في نصوص الدستور، لكن هل تعريف مضابط استحقاق الجنسية ونصوص الدستور الذي ما زال انتقالياً كافية لترسيخ القناعة بالهوية

في دواخلنا بما يجعلنا نعكس ذلك في تعاملاتنا كشعب مع بعضنا البعض أفراداً وجماعات ونرسم سياساتنا ودبلوماسيتنا وعلاقاتنا وتفاعلنا مع الآخرين، وأن نتمكن من إدارة مصالحنا العليا داخل الكتل القارية والعالمية بمنظور واحد، من الطبيعي أن يكون هنالك من لهم رؤية من زاوية مغايرة ومعاكسة فيبدو لهم الطرح منطقياً ومقبولاً وقابلاً للحوار بعمق فيجعلهم أكثر ميولاً إلى التفاعل مع الدعوة، وقد يستهوينا الفضول جميعاً حين نُدرك بأن التعريف المشاع تنقص معاييره عوامل أكثر عمقاً ودقّة وثباتا بل وفاعلية، والأخيرة في تقديرنا هي أكثر النتائج التي نرى أن الشعوب في وقتنا المعاصر تأخذ بالعوامل التي أدت إلى الوصول إليها في تعريف هوياتها.

قد تذهب بعض الآراء إلى أن السحنة والإثن والطائفة والقبيلة واللغة واللون والدين والمعتقد الروحي والأيدلوجيا هي منظومة عوامل ومعايير معاً أتاحت لكثير من الشعوب والأمّم أن تأخذ بجملتها أو ببعضها لتعريف هوياتها، لكننا بإخضاع مقتضيات العصر ربما لا نميل إلى ما هو أكثر من كونها أصول ثابتة وقليل منها متغيّرة، تُنّوع الشرائح داخل الشعوب والأمم دون أن تتقيد بحدود جغرافية مؤطّرة بهوية ما، إذاً خصائص توافرها حِزماً أو فرادى في عدّة أوطان بالتناسخ والتزامن في الوقت الذي تتباين فيه هويات تلك الشعوب إنما يُعزّز فرضية أنها عوامل تمييز لكنها ليست معايير تعريف للهوية، حيث أن التعريف أكثر عمقاً في التدقيق للدلالة من التمييز. دعونا والحال كذلك أن نتوقّف عند حزمة المعايير التالية ونتأمل فيها ونتساءل عن مدى إمكانية توافقها مع مقتضيات التعريف الأمثل للإنسان السوداني المُرتجىَ وليس الذي هو كائن، كما نبني وفقاً لذلك منصة انطلاق نحو البحث عن تقويم التوجّه الفكروي لذلك الإنسان بما يُعِين على وضعه في اتجاه واحد ولكن بِعُدّة مسارات، على أقل تقدير نُملّكه بوصلة مُؤشّرها أكثر وضوحاً له.

هذا العصف الذهني يقودنا إلى المزيد من المزج لباقة من الأفكار المتناثرة ومحاولة نظمها في بلاغة سهلة التلقّف والتلقين بحيث عندما نطرح تشريح مجموعة المعايير التعريفية المستقاة مما سبق أن أشرنا إليه من مقتضيات العصر، نتمكّن حينها من استبيان مكامن الضعف فنصفحها ونستكشف محاور المنطق فنعزّزها. من هنا نجد أننا الآن قادرون على أن نُلقي بهذه المعايير التي نحسب بأنها قد تُفصِّل الهوية التي نأمل أن نُعرّف بها الإنسان السوداني الذي بدوره يصبح قادراً على إبداع الخروج بمشروع يُصالح شرائحه كشعب أفراداً وجهويات وإثنيات، ويصالح بين الوطن الذي يُسمّى السودان،

وبين الاستقرار الذي ظلّ منذ ميلاده في خصومة دائمة معه، ويُعطِي الشعوب الأخرى صورة واضحة عن هوية وطننا بدلاً مما نحن عليه في نظرهم من توهان. دعونا نُلقي بأول معيار وهو (الحرية)، وهنا يأتي التساؤل عما إذا كنا سنأخذها بإطلاقها أم مشروطة، ولعل التجربة الإنسانية المعاصرة قد توافقت بقدر كبير على أنها مشروطة تبعاً لممارستها وليس لاستحقاق مضمونها، ونحن هنا لا نأتي بجديد ولكننا نشير إلى استخدام جديد للمضمون كمعيار لتعريف الهوية لأننا نلامس قدرتنا كأفراد ومجتمعات على التحرر من كبواتنا المعنوية والحسّية والاجتماعية بما نستطيع معه إزالة بعض البوائق التي تكبّلنا وتستعمر عقولنا لنبلغ درجة من التصاهر المعنوي كمجتمع، وأن نَرى بعضنا البعض من خلال منظار متناظر ومتجاذب وليس متنافر، وأن نكون قادرين على الفكاك كشعب من توهان الهوية والتشبّث بهويات تقيّدنا وتقودنا خلفها، وأخرى تُعيق قدراتنا وتُقعِدنا بجمودها. هل معيار الحرية يمكن أن يشكّل حلقة من سلسلة معايير جديدة نطرحها لتعريف الهوية؟...

الحرية أحد معايير الهوية

البحث في الفكرة من وراء اعتبار الحرية كأحد معايير تعريف الهوية لا بد أن يقودنا إلى التعمّق في الفلسفة من وراء ذلك، وحتى نتمكن من إيجاد المبررات التي تدعم مثل هذه الفكرة، فإن توضيح الإيجابيات والسلبيات سيساهما معاً وبشكل أفضل في رغبة استيعاب ضرورة الفرضية، ومن ثم التفكر في وضع التصور المنهجي الذي يصمم الجرعات التربوية على مستوى الأسرة والمدرسة والمجتمع بما يسهُل تبنّيه في أي برنامج عمل حكومي في مناخ ديمقراطي معافَى نأمل أن نبلغه سريعاً. والحرية تترافق كمفردة مع الحياة والتعبير والانتقال والتنظيم والمعتقد والعمل وخلافه من الحقوق الإنسانية التي تقِرُّها الأعراف والمواثيق والدساتير، بيد أن الممارسة دائماً ما تجد الكثير من الالتفاف على تلك الأطر لا سيما في ظل الحكومات الدكتاتورية والشمولية، والتساؤل هنا يظل قائماً في أن نفس الحكومات ونفس الأفراد القائمين على هذه الحكومات دائماً ما يُصيغون هذه الحقوق لكن عندما يأتي الأمر إلى مرحلة الممارسة، يحجبونها أو يبقونها حبيسة الأدراج، هذه واحدة من أكثر المعضلات تعقيداً بالنسبة لنا وللشعوب المماثلة، وقد ذكرنا مراراً بأن المشكلة هي في الإنسان السوداني الذي هو عماد كل حكومة جاءت وستأتي، وبالتالي إعادة صياغة هذا الإنسان هي المؤشّر الصحيح للوجهة التي تقودنا إلى خلق الأرضية الملائمة لتحديد الهوية.

لا يمكن للإنسان السوداني وهو الذي جُبل على تناول جرعات تربوية متباينة ومتقاطعة خلال مراحل تنشئته وحتى بلوغ سن الرشد، أو فلنقل السن التي يمكن له أن يساهم كشخص فاعل ومؤثّر ومتأثر في المجتمع، لا يمكن أن يكون مشبّعاً بنوازع الحرية حتى وإن بدت عليه بوادرها، والأمر كذلك لا بد أن تكون بعض نصوص الصياغات التى تشكّل المُضغ الحاضنة للحرية مختلّة لديه، ليس بفعل التكوين الفسيلوجي ولكن بفعل المنهاج المعنوي والتربوي الذي يتعرّض له في البيت والمدرسة والشارع في ظل تلك الدكتاتوريات والشموليات التي حكمته، وهي مناخات مؤثّرة، ولأن منهاجنا لتلقين الحرية كبذرة في نفوس أطفالنا هو الذي يبقى وينضج في دواخل الأجيال ويؤثّر على كل مجموعة تعتلي دست السلطة في أي مرحلة ويشكّل منطق تفكيرها وتعاملها مع مقتضيات الحكم ويسيطر عليها في كيفية رسم سياساتها، فسرعان ما ينعكس ذلك ممارسة إما سالبة وهو الغالب في حكوماتنا وإن تفاوتت المساوئ من حكومة إلى أخرى، وإما موجب، وهو القليل الذي عايشناه طوال فترات الحكم في بلادنا، وإزاء ذلك لا ينبغي أن نتصوّر بأن يكون تعريف الهوية عندنا إلا مضطرباً كاضطراب النهج الذي يستند إليه لكونه لم تتوفر له المقومات لمعالجة كل الإعوجاجات وسد كل الثغرات.

فالأمر في هذا السياق يفرض علينا أن نبحث في نهج تربوي نمكّن فيه أنفسنا أن تتشرّب الحرية وأن تتنفسها منذ الصغر في البيت والمدرسة وفي ممارسات المجتمع، وأن نُمكِّن لعقولنا أن تتحلل من بؤّر التسلّط المتنامية بداخلها وكبت الرغبة الجامحة للاستحواز القائم على استغلال السلطة مهما صغرت. هنا أيضاً نتساءل هل ينبغي أن تسبق التربية القوانين الملزمة لها، للإجابة على التساؤل لا بد أن ندرك بأن الحالة التي نحن عليها وحيث نبدي رغبة في الخروج بمجتمعنا من الاضطراب الذي يعيشه في تعريف هويته أو عدم التوافق الذي يبرز من حين لآخر عبر مساجلات النُخب، يقتضي تبنّي أحد أمرين، فإما اعتماد منهاج تربوي بعيد المدى يقوم على استهداف الأجيال الناشئة بحيث يكون بلوغ الهدف بعد عدة عقود أمراً حتمياً، حيث تبلغ تلك الأجيال مرحلة النضوج والقدرة على إدارة شئون الوطن وفق ما نشأت عليه من حرية، وحينها يكون سهلاً عليها تعريف هويتها، أو اعتماد منهاج هجين لا يستثني كل المراحل السنّية للمجتمع وبالتالي يصبح الهدف مرئياً بمدى متوسط وبلوغ نفس الهدف ولكن بمجهود أكبر ومصاعب أكثر، علماً بأن النقش في الصغار ضرورة مُلزِمة وإن قيّدته ضرورة التأني.

إذن نحن في حاجة إلى أن نقرر مصير منهاجنا التربوي الذي دأب على قمع الحرية كقيمة في دواخل الطفل منذ الصغر وفي أبسط ضرورات تنشئته، وظلّ يصدّه عن الكثير من مساحاتها في مراحله التعليمية فلا يعيش فيها ما ينبغي أن يعايشه من اطمئنان نفسي وثقة وشجاعة أدبية وتعبير عن ذاته وطموحاته، هي في الغالب مفروضة ولا تعكس مكنوزاته التي لم يشأ أو يتفادى الإفصاح عنها أبداً أو متأخراً رهبة من ردة الفعل، ولكنها تعبير لرغبات وطموحات أولياء الأمور وصياغات المجتمع العفوية القائمة على مضامين غير متكاملة وتقمّص لشخصيته وفي غير وقته أيضاً. وحيث أننا نفعل ذلك، فالمنهج الهجين يتطلب تصميم ما يمكن أن نطلق عليه (محو الأمّية فيما يتعلق بتعاليم الحرية)، نحن أحوج ما نكون عليه هو أن ننتقل بالإنسان السوداني بحيث تشتمل ممارساته الحياتية اليومية على قدر كبير من التسامح مع الحرية ونمكّنه من أدواتها ونلقّنه مفرداتها ونتيح له كيفية استخدام وسائلها، وأُولَى أولويات ذلك هو أن ندرك بأننا مدينون بواجبات تجاه بعضنا البعض وهذا يقتضي في أبسط التزاماته أن نُحسِّن من أسلوب التخاطب فيما بيننا، ولعلنا جميعاً نستطيع أن نستعيد أي صورة مصغّرة من مجتمعنا ونعيد شريط التخاطب والتعامل وسنجد أن التوتّر هو دائماً سيد الموقف، فالحِدة في المفردات والتجهم في تعابير الوجه هما سيدا التخاطب، وأن مثل هذا المناخ لا يبعث بالطمأنينة في وسط أي مجتمع، ولا يساعده على الصياغة القويمة لمستقبله، وسنبقى دائماً نبحث عن علاج نحسبه ناجعاً بإلقاء اللوم على آخر، وهذا الآخر جاهز لدينا فهي (الحكومة) سواء أن كانت هذه أو غيرها. ليس منا من لم يكتب أو يتحدث عن قصور هذه الحكومة وفجورها وفسادها وكل موبق فعلته وما زالت تفعله في حق الشعب والوطن إلا القليل، وليس منا من لا يتمنّى زوالها في أسرع وقت إلا قِلّة موالية لها أو مستفيدة ذاتياً منها، لكن يجب أن لا ننسى دائماً أن السبب يتجاوز ذلك ويتوقف عند العلّة التي تكمن في الإنسان السوداني نفسه، حيث لم تتشكّل الحكومة من أناس قادمين من كوكب آخر، سواء هذه الحكومة أو تلك التي ستأتي بعدها، من الطبيعي أن نقول فالتذهب الحكومة، أي بمعنى أكثر اتساعاً النظام والأفراد معاً وهي من الأولويات في هذه المرحلة، ولكن ولأننا لم نكمل ولم نعالج صياغة الإنسان السوداني بحيث نستطيع أن نضع نظاماً جديداً للدولة، فإننا سنعيد التجربة بمضمونها ولكن بمسمّى جديد وأفراد آخرين وتدور الدائرة، ونذهب إلى الانكفاء إلى آخر نتسبب به هو في الحقيقة ليس سوى خيال من صنع عجزنا، ولا يمكن كما قلت دائماً إذا أردنا أن نبحث

عن علاج ناجع أن نُلقي باللوم على ذلك الآخر الخفي، لأن ذلك الآخر هو ما نُخفيه في دواخلنا ونتهيّب الإفصاح عنه أو نسمّيه باسمه، لهذا من الضرورة بمكان أن نأتي بمثل هذه التساؤلات للتداول، وهي في الآخر تشكّل أرضية تشريح تستوعب ضمن ما تستوعب جزءً من القضايا الكثيرة التي تنتظرنا كأمّة تبحث عن تقويم نفسها ووضع وطنها ودولتها على نهج سليم.

إزاء هذا التساؤل الذي طرحناه تصبح الخيارات واسعة في استنباط الوسائل، ولعل النظر في اختيار أهداف أكثر مواءمة لمتطلبات العصر ورغبة تمدين الوطن والمواطن دون الإخلال بتوازن المعتقد الروحي والمخزون التراثي وإعادة صياغتهم في وعاء متجانس بما يمكن أن يستوعب المفردات المتنوعة للمكّون الثقافي الفطري لشرائح الأمّة، وتنقيح المنهاج التعليمي الأساسي والثانوي بحيث يتم التكثيف في الكيفية والنوعية وتقليل الحشو والكمّية التي تتسبب في رهق المُتلقّي ولا تأخذ بإعداد التلاميذ للمراحل التي تربطهم أكثر بالعلوم التطبيقية في حياتهم وما حولهم كضرورة حتمية لأي دولة تسعى إلى استيعاب المعاصرة، ستكون الدفعة الناجحة في اتجاه بناء التفكير الإبداعي. كما أن تكثيف نهج الاستبيان والاختيار والاستفتاء في الشأن العام كثقافة، وتأصيله كأسلوب للممارسة الحياتية أمر يبني ثقة النفس ويعزز ثباتها، كل هذه المتكاملات هي جزء من توثيق عروة الحرية التي بدورها تقود إلى فهم واحد لتعريف الهوية لإنسان هذا الوطن.

العامل الثاني الذي نبحث في إمكانية أن نجعل منه أحد معايير تعريف الهوية بعد أن نصمم له متنه المفصّل وفصوله وأبوابه ونحدد جرعاته وزمان تلك الجرعات، هذا العامل هو روح الانتماء، ليس هناك من غموض ولبس في فهمنا جميعاً لإطلاقية كلمة الانتماء، فإذا سُئل أي فرد لأي جهة ينتمي، وطناً أو إثناً أو قبيلة أو غير ذلك من مرادفات، سيكون التجاوب مع المسألة في غاية التبسيط، ولكن ما يعنينا هنا هو روح الانتماء، وهو أمر يذهب ويتعمّق بعيداً في نبش نواة المضاف بما يجعل من المضاف إليه أكثر استيعاباً للمضمون المُرتَجى منه. ولعلنا بإتباع نفس المنهاج الذي فصّلنا فيه في أمر الحرية، يمكننا أن نجعل من روح الانتماء أحد المعايير القوية لتعريف الهوية، ذلك أننا إذا ما أحسنّا انتماءنا للوطن كرقعة جغرافية وكأمّة من حيث الشعوبية بإدراك أن الاثنتين تتكاملان مادياً كشيء ملموس ومعنوياً كقيمة محسوسة حينئذ نكون قد بلغنا شأواً من الثقة والاتفاق في وحدة تعريف هويتنا وفي جعل الآخر أكثر إدراكاً لمضمون

هويتنا.

روح الانتماء أحد معايير الهوية

هل يمكن أن نعتمد روح الانتماء كأحد معايير تعريف الهوية بعد أن نصمم له متنه المفصّل وفصوله وأبوابه ونحدد جرعاته وزمان تلك الجرعات، أن كلمة الانتماء في معناها المطلق واضحة، لكن من أجل أن نجعلها أحد المعايير القوية لتعريف الهوية فذلك يقتضي إعادة بناء علاقتنا بتلك الروح حتى ترتبط وجدانياً ومعنوياً وحسياً بالوطن كرقعة جغرافية لها خصوصيتها كما هو حال كل وطن، تلك الخصوصية ليست سوى هويتها، حيث إذا فقدت الأمّة هويتها أو ذابت في هوية أخرى أو تم استلابها، فقد الوطن خصوصيته وأصبح جملة هكتارات أرض مُضاعفة في المساحة تحمل اسماً ولكن بلا مضمون وسيظل تابعاً.

التعامل مع الانتماء أمر فيه الكثير من التعقيدات لا سيما في المجتمعات التي تكون الغلبة فيها للأمّية، في مثل تلك المجتمعات تنتقل المعرفة إلى أفراد المجتمع عبر آلية واحدة ومؤثّرة وهي العُرف السائد والممارس في ذلك المجتمع، ولما كان المجتمع نفسه قد غلبت عليه الأمّية فإن تأثير الغلبة يبقى طاغياً وفاعلاً خاصة في ظل توهان وتخبّط الدولة ومؤسساتها. وربما كانت الممارسة داخل مؤسسات الدولة نفسها أسيرة لطغيان الأمّية. والجنوح إلى الانتماء المصغّر والذي يتأطر إما بالأسرة أو العشيرة أو البطن أو القبيلة أو الاثنية أو الشعب أو الأمّة، وكلها مفردات متصاعدة ومتّسعة في المضمون تستوعب النوع وتعطي مؤشّراً للكم، بيد أنها كلها تتأثر في درجة انتماء وتمسّك الفرد بقيمها تبعاً لقدرة المنظومة العرفية فيها للتصاهر مع المعرفة المتناقلة تنازلياً من أكثرها ثراءً بها وهي الأمم، إلى أقلها امتلاكاً لها وهي الأسرة، ولا تستقيم إيجابية التلقّي دون اعتماد منهاجها الإيجابي المُمحّص والمنقّى من شوائب الانزواء والغرور والتغرير، كما لا يتأتى بلوغ ذلك إلا بتهيئة الفرد وإعداده وتزويده بالحد الأدنى من التعليم وخصائص ومعايير المفاضلة الأوّلية.

ما الذي يُقعِد بعض المجتمعات من أن تنتقل بروح الانتماء لدى أفرادها من مرحلة التمايز إلى مرحلة التعايش ومن مرحلة التعايش إلى مرحلة التخالط ومن مرحلة التخالط إلى مرحلة التصاهر، وهل تَجَاوز هذه المراحل هي مسؤولية الفرد أم مسئولية المجتمع أم الدولة، قد تبدو الإجابة من منظورها المبسّط والمبدئ أنها مسئولية مشتركة، لكن

مثل هذه الإجابة إنما تعبّر عن استسلام في البحث وتهرّب من القطعية والتحديد، ولأننا في حاجة إلى استكشاف العلل بحيث نستطيع أن نحدد مكمن العلّة التي جعلت من روح الانتماء لدينا أكثر اتساقاً مع الهدف الأدنى بدلاً من الهدف الأسمى، فإن منهج التعميم لا يساهم إيجاباً في بلوغ وتحقيق رغبتنا. دعونا أولاً نتّفق بيننا ونحدد موضع أمّة أو شعب السودان، في أي مرحلة من المراحل الأربعة لروح الانتماء نحن الآن، قد أجد أنفسنا أقرب إلى مرحلة التمايز، وهي مرحلة تَقهقرنا إليها بعد أن كنا يوماً قد بلغنا مرحلة التخالط، لكن وكما هو معلوم أن الأنظمة الحاكمة إذا غلّبت ذاتها على أمّتها ستعيد الأمّة إلى المستوى الأدنى وهو ما نحن عليه الآن، ومرّة أخرى لا استطيع أن أعزل الأنظمة عن أزمة الإنسان الذي هو أساس تشكّيلها وإنما يبقى الأمر في أيهما أسبق، وحتى أكون أكثر وضوحاً في هذه الفرضيات والمراحل لا بد من إعطاء تفسير مختصر لما أعنيه بكل مرحلة من مراحل روح الانتماء، فالتمايز أعني به مرحلة اغترار فئة هي قد تكون أُسرة أو عشيرة أو بطن أو قبيلة أو اثنية ما بنفسها ومن ثم تتقوقع داخل تلك الصفة وتُغاتر وتُكابر بها جهراً على الفئات الأخرى في المجتمع الكبير وفق تقييمها لقيمة صفاتها بغض النظر عن صحة أو خطأ ذلك التقييم، أما التعايش فهي مرحلة تتوافق فيها مثل تلك الفئات على تفادي التناطح الجهري من خلال كبت تبادل المشاعر المستفزّة والاقتصار على التفاخر الداخلي الصامت وذلك إما خوفاً أو حفاظاً على مصلحة مشتركة، فيما أجد أن مرحلة التخالط هي مرحلة تتيح للفئات التراضي بالاحتكاك في الممارسة الحياتية ومحاولة تبني خصائص مشتركة بما لا يتيح الهيمنة لأي فئة على أخرى. بيد أن التصاهر يعني بلوغ القناعة بإنتاج قيم مبرأة تمازجت فيها الخصائص من الجميع وأنتجت مضموناً يتبناه كل فرد ويجعله مرجعاً لانتمائه للأمّة أو الشعب ويسعى إلى الحفاظ عليه والدفاع عنه، وتقول لي أين الدولة من كل ذلك فأقول لك بأنها ساجية تحت قهر الفئة التي تُهيمن عليها.

وهنا يجب أن نُدرك بأن الأسبقية في إنتاج المنهاج الذي يضع روح الانتماء لدى أفراد الأمّة في أفضل مرحلة من المراحل المذكورة وهي التصاهر إنما تقع أعباؤه على الإنسان الفرد قبل الدولة المنظومة، فالدولة نتاج لما يصيغه ذلك الإنسان من قيم ومؤسسات، وقيمة الانتماء تنبع من مدى استعداد تلك الروح من تلقيح نفسها بمضادات التنافر وتعزيز قابليتها للتصاهر، وحيثما كان أحدهما في موضع السلطة فإن مخرجاته من النظم والقوانين والقيم لن تكون بعيدة عن تأصيل ذلك الواقع المكمون

فيه. إذن وخلال مسيرة تشكيل أمة السودان وعبر الحقب والأجيال فقد كان هناك تبادل في اعتلاء المراحل، ولم يكن ممكناً للأمّة وفي ظل تواضع المخزون الذاتي للفئات من روح الانتماء أن تستقر على مقام موعود أو مرام منشود، وإنما كنا دائماً نجد أنفسنا وكأنها طرحٌ لَفَظَهُ موج من أمواج الحياة، وهي حالة أقل ما يقال عنها أننا ينبغي أن نستغيث إما بطاقاتنا الكامنة التي لم نُحسن استخدامها أو توجيهها فنعمد على استثارتها وتهييجها وتفعيلها بالاقتباس من الألباب الناجزة بمعارفها وتجاربها العميقة وليس من قشورها، أو بالأمم الأخرى بتمليكها ناصيتنا لتنتشلنا مما نحن فيه من هزال، وتلك حالة لا تجد لها مسمّى غير الوصاية أو الاستعمار والانكسار.

إذن ما هي العوامل التي تساهم في تعزيز مضمون روح الانتماء حتى تَطغَى على تقازم وجنوح الفئات إلى القوقعة بدلاً من استخدام مبدأ تلاقح القيم وممازجتها، هل هو الخوف على الاندثار أم هيمنة فئات على أخرى قبل نضوج قيم التصاهر أم أن ثمة مصالح يراد لها أن تَبقَى حصرية من خلال نظر قصير المدى داخل كل فئة، ربما كان من الأفيد أن نتوافق على تمليك الفئات وسائل المعرفة والتواصل بشكل أكثر تكثيفاً، وهو أمر يمكنه أن يقلل من النزعة الانغلاقية ويبعث في الأفراد بعضاً من خصائص الفضول الإيجابية فيعمدوا إلى تخاطب أكثر انفتاحاً وأبلغ تعبيراً، هل يمكن أن نُشجّع حركة التنقّل بين الفئات وكيف يتأتّى ذلك إذا لم نُحسِّن من وسائل الانتقال ونُبسِّط كُلفتُها، وهل يمكن أن نُلقِّن الأطفال والكبار توجيهاً معنوياً مبسطاً متوافقاً عليه بشكل متكرر كما لو كانت الوجبات بغرض إعداد جيل يملك أرضية مشتركة تمكّنه من الجلوس والتفكير والصياغة لقيم التصاهر ثم الممارسة؟ كل هذا من الممكنات ولكن تبقى العقبة الكأداء هي القدرة على التحلل من مغريات الذات ووهم التوجس من الآخر وإدراك أن العمل من أجل كسب الغد هو الأوجب وليس الانكفاء على الماضي ولا التهافت للاستئثار بالحاضر.

لا يمكن لروح الانتماء كشعب أو أمّة للوطن أن تبلغ كمالها ما لم تبلغ القناعة لدينا كأفراد شأواً نحرر بها أصالتنا من القيود السالبة لمفهوم الأسرة والعشيرة والبطن والقبيلة والإثن، وأن نُطلق عنانها لتبحث عن الهواء النقي لتستنشقه، ولن يتأتّى لها أن تجد ذلك الهواء النقي بينما هي أسيرة لمن يشدّها من وراء حجاب أو من خارج الحدود، أو من يبعثر أشواكاً أمام مسيرتها نحو التصاهر. بالنظر إلى مقتضيات العصر الذي نعيش فيه وبالتأمل في الأمم التي أدركت كيف ترسم طريقها نحو النماء نجد أن

بعضاً مما يَعْقِلُنا لن يُعَقِّلنا أبداً وإنما يزيدنا خسارة، أن نبقى نناطح الواقعية بينما نتسلّح بغير وقائعها، فالننظر حولنا سواء في أفريقيا أو الدول العربية ونتأمل، ما الذي يجعلها تزحف في سباق الأمم بينما تملك ساقين وقدمين كالآخرين، ذلك هو روح الانتماء التي قتلوها وفرّقوا دمها بين الأسر والعشائر والبطون والقبائل والإثنيات وقالوا نحن شعب وأمّة، لم يتمكنوا من توجيه ذلك التنوّع للتنافس المنتج، وإنما وجّهوه للتنافس المُنفِّر، دعونا نقف وقفة تأمل ونبحث في الأسباب التي تجعل من الشعب الياباني والكوري والصيني بألا يتوحّدوا في دولة واحدة بينما هم من أصل واحد، وما الذي يجعل منهم فرساناً يتنافسون في ساحة النماء كأمم وشعوب تقودها دول راسخة وراشدة، ولا يتنطّعون بعبارات الأصالة والانتماء السالبة، بل دعونا في الجانب الآخر ننظر للنموذج الصومالي الذي أحال الوطن الصومالي إلى بلاقع، أليس ذلك هو الانكفاء السالب للعشيرة والبطن والقبيلة رغم الإدراك بالمآلات الضارة للتعالي والتمايز. هذه نماذج حيّة نعايشها كل يوم وساعة فإن كانت عِبرُها لا تجد طريقها إلى رشدنا ولا تجعل من روح الانتماء لدينا أن يتمدد ليستوعب طموحاتنا، حينئذ ينطبق علينا قول الإمام أبو حنيفة النعمان إمام المذهب الحنفي أحد المذاهب الأربعة حين قال: «آن لأبي حنيفة أن يمد رجليه». والقصة كما يرويها الرواة دون أن أجزم في صحّتها، هي بينما كان الإمام أبو حنيفة يُلقي درساً على طُلّابه وكان ماد رجليه لألم في ركبتيه، فدخل عليهم رجل بادٍ عليه الوقار وحسن المظهر، فجلس فتحامل الإمام وثنى رجليه احتراماً للرجل، وبعد فترة سأل الرجلِ الإمام قائلاً متى يُفطر الصائم؟ قال الإمام: عندما تُغرب الشمس، فقال الرجل: وإذا لم تُغرب الشمس، قال الإمام: آن لأبي حنيفة أن يمد رجليه. لا شك أن رد الإمام سيكون مختلفاً إذا سئل وهو في عصرنا عن مواعيد الإمساك أو الإفطار في رمضان لقوم كالإسكيمو بخصوصيتهم حيث نصف العام عندهم ليل والنصف الآخر نهار. ربما يذهب البعض فيقول: أن إفطار الصائم هو عند رؤية الهلال، وتلك نقلة فقهية أخرى لسنا بصددها.

أحزابنا في السودان

نحن في وطن فيه من الموارد الطبيعية ما يمكنها أن تستوعب أضعاف أضعاف تعداد الشعب الذي يعيش فيه الآن، وقلنا أن موضعنا بين الأمم ومدى معاصرتنا للتحولات التي بدت تأخذ طريقها إلى نمط التفكير لدى الشعوب والنزعة نحو التنصّل من أيدلوجيات القرن الماضي والتفاعل مع حاجة عصر السرعة والانفتاح أمر حتمي،

ولعل استشرافنا لإمكانية استنباط واستخدام معايير إضافية لتجويد تعريف هوية أمّة السودان وتثبيتها لهو ضرورة مُلِحّة في الراهن الأممي المعاصر، وحيث أننا قد تناولنا في هذا الاتجاه شأن الحرّية وروح الانتماء كمعايير لتعريف الهوية، وطرحنا رؤيتنا فيهما، فإن مشروعات من هذا القبيل لا بد أن تتبناها منظومة أو يتبناها كيان سياسي أو حزب أو تنظيم، وأن يكون مطروحاً من خلاله، لذا فالضرورة تقتضي أن نمضي في تشريح منظوماتنا وكياناتنا الحزبية لنقف على بعض مما يمكن أن نُسمّيه بؤر الإشعاع الفكري فيها، ومَدَى تمدد مساحة التقاطعات السالبة والمظلمة بين هذه البؤر مما نتج عنه التناسل المتوالي للتجارب السياسية المضطربة والفاشلة والتي أدت بدورها إلى العجز في القدرة على إنتاج دولة مستقرّة سياسياً وقادرة على قيادة الأمّة السودانية بثبات نحو آفاق النماء والتطور، ولنستشرف معاً بعض الذي يمكن أن نطلق عليه العجز الجماعي في تطوير أفياض تلك البؤر لتصبح منارات مشعّة للإبداع ومعزّزة لديمومة وِحاء وجودة المساجلات الفكرية بين التنظيمات السياسية، وإلى أي مدى يمكن التحلل من تلك الكوابح والانطلاق نحو آفاق فكر تنظيمي استلهامي في بُعدِه المستقبلي، وواقعي في تطبيقه ومُعافىً في بنائه.

لكلمة حزب في اللغة معاني عديدة تتباين حسب ورودها ولكننا هنا معنيون بمعناه الذي يُعبِّر عن الجماعة أو الطائفة، وحيث أن مدلول الكلمة لا يُشكّل إفساداً لها أو لاستخدامها كمضاف، فإن الإفساد إذا وُجد ينمو ويعشعش في المبادئ والأهداف والوسائل التي تتبناها الجماعة أو الطائفة التي هي في محل المضاف إليه، وبمعنى أكثر دقة فالأمر في غالب الحالات يتعلق بفساد طقوس الممارسة، حيث أن في بعض الأحيان تكون المبادئ نقية ولكن يُفسدها الممارسون لها من خلال أحد ثلاثة أو أكثر من أسباب، فإما باعتلال دواخلهم أو طغيان أطماعهم الذاتية أو بضعف استنباطاتهم التنظيمية وإبداعاتهم في إنتاج الوسائل والآليات، على سبيل الدلالة مثلاً اتخاذ الدين مطيّة لتحقيق مآرب ذاتية وضيعه، كأن يتبنّى الحزب الأقوال التي تتطابق مع قيم الدين وتكون ممارسات مؤسساته وقياداته ومنسوبيه مجافية تماماً معها في المضمون، أو أن يتبنّى الحزب شعارات الديمقراطية والشورى بينما تعكس الممارسات بداخله كل مضامين الدكتاتورية والأحادية والاستفراد بالقرار، أو أن يتبنى الحزب الشعارات الثورية والتقدّمية بينما لا يجنح فعلياً إلا إلى الخضوع والاستسلام والتخلّف والانكفاء والتقوقع، بيد أن هنالك الكثير من الأمثلة في هذا الاتجاه لكننا نكتفي بهذه الحزمة منها

لأنها كافية لإعطاء الصورة في بُعدها المقصود والمستنبط، وهذا التخبّط في الممارسة يكون تأثيره كبيرا وبائناً في ظل غياب نظام سياسي متماسك وراسخ في بلد الممارسة، وليس بالضرورة بالطبع أن تكون المبادئ والأهداف سياسية فقط وإنما تتعداها لتستوعب كل نشاط يؤثّر على المجتمع، وبالطبع حينها يحتمل التباين في الرأي.

قيام أحزاب سياسية في أي مجتمع يتطلّع إلى تبنّي نظرية التعددية وتبادل السلطة عبر التنافس الديمقراطي من خلال الانتخابات يقوم على تدافع الأحزاب إلى الفوز في الانتخابات والوصول إلى السلطة بحيث تتمكن من تنفيذ برنامجها الانتخابي الذي من المفترض أن يقوم على مبادئ ورؤية الحزب للقضايا العامة التي تتفاعل وتؤثّر وتشكّل حياة الشعب وتمهد له بسلاسة طريق النماء والتطور والعيش في أمان، والنقيض بعدم تمكّنها من الفوز هو أن تَبقَى نشطة في مقاعد المعارضة بحسبان أن معارضتها إنما هي تقييم وتقويم تجربتها وصقل خطابها رؤية ومضمون وبرنامج، والرقابة الدائمة على أداء غريمها، فهي في حقيقة الأمر تمثّل حكومة في الظل. هذه الممارسة لا تستوي في ظل اضطراب أو فراغ دستوري أو اختلال منهجي وتخبّط تنظيمي كالذي ظللنا نعيش فيه منذ الاستقلال، فالحالة السودانية تعبّر بوضوح عن حالة اضطراب دستوري دائم، تنتقل فيها الدولة من دستور انتقالي إلى دستور انتقالي آخر، بينما يفعل التناقض والتناطح فعلهما في إبطاء الانطلاق وتعرية الممارسة وتقزيم النتائج.

عَرفتْ الحزبية طريقها إلى ساحة العمل العام في السودان منذ ما يقل عن القرن بربعه تقريباً، ورغم هذه المدة التي لا تُعتبر قليلة، إلا أنه لم يتهيأ لها حرية الممارسة المبرأة من الرقابة إلا بعد خروج المستعمر، كما لم تجد هذه الأحزاب فرصة الممارسة في مناخ تعددي معافىَ إلا في آماد وجيزة لم تتجاوز ١١ عاماً متقطّعة هي فترات الديمقراطية الثلاث (١٩٥٣-١٩٥٨، ١٩٦٦-١٩٦٩، ١٩٨٦-١٩٨٩)، وهي مدة لا يمكن سوى أن نطلق عليها أنها فترات نفضٍ للغبار وإعادة لترتيب وضخٍ للديناميـة في مفاصل الأحزاب بعد أن أقعد بها حُجّاب الدكتاتورية وحُرّاس الشمولية منذ لحظات صباها، فلم تجد الفرصة لتشب ويقوَى عودها. بيد أن بعض الأحزاب تاهت بالمشاركة فيما اعتقدت بأنها ستجده من فرصة للعمل بصمت في وهاد تلك الدكتاتوريات والشموليات بنوايا متعددة، منها ما أسمته بالتغيير من الداخل أو استغلال الدكتاتورية لتمكين برنامج الحزب، أو بدافع الهروب من القمع والقهر والإقصاء الذي تعرضت له، إلا أن ذلك لم يزدها إلا خسارا، وفي قراءتنا لكل ذلك لا ينبغي أن نتغافل عن عامل مهم هو طغيان

موروث السرد التاريخي الشائه في بناء وجدانيات النُخب التي نشأت بعد الرعيل الأول من مغادرة الاستعمار من الذين يمارسون العمل السياسي في تلك الأحزاب، سواء في مراكز القيادة أو غيرها، وكذلك أولئك الطامعين الذين يشكّلون طابوراً موازياً بالبزّات العسكرية في انتظار الفرصة السانحة للانقضاض على السلطة، وكِلا المجموعتين يتأثران بضعف البنيات الفكرية التي يقوم عليها العمل التنظيمي الحزبي بما يفاقم حدة وطغيان ذلك الموروث التاريخي الشائه.

تنقسم الأحزاب السودانية إلى أربعه مجموعات غاية في الوضوح من حيث الهيكل الفكري والرؤية السياسية، فهناك مجموعة الأحزاب التي تُسمّى أحزاباً تقليدية، ولعل مذهب الذين أطلقوا هذا المسمّى ربما كان مقصدهم هو دمغ هذه الأحزاب بصفة تنم عن الجمود إذا اعتبرنا التقليدية هي أقرب إلى المحافظة، وأن منطق الواقع العصري المائل إلى اعتماد الممارسة معياراً للتفسير يجنح إلى تفسير المحافظة على أنها جمود وعجز عن المواكبة أكثر منه تمسكاً بقيم أو مُثل أو مبادئ بعينها، وواقع المعايشة يقودنا إلى خلاصات واضحة المعالم في أن تلك الأحزاب قد قلّصت مساحة القدرة على إنتاج قيادات قادرة على تفعيل آلية التبادل في المراكز القيادة العليا فيها ولا سيما في منصب الرئيس، وأبقت على مضامين تتيح للرئيس أن يُفعّل الديمقراطية قولا وأن يكون محصّناً وبمنأى عن أي مضمون في الفعل والممارسة لا سيما فيما يتعلق بتحديد مدد البقاء على قمة القيادة أو الانصياع له، وعَمَدت أيضاً إلى الجمع بين القيادة السياسية والزعامة الطائفية كما لو كان الاثنان توأم سيامي لا يُقبل الفصل بينهما في مُتنافرة لما ينبغي، وهو في الواقع ربما يفسّر مضمون واحد هو اعتماد البقاء على قمة القيادة السياسية في الحزب بقوة وتأثيرات الروحانية الطائفية المتجسّدة في زعامتها، وهو ما يفسّر أيضاً الإصرار على تجسيد القيادة السياسية والطائفية في شخص واحد، لذلك لم تتمكن هذه الأحزاب من الانعتاق من صفة التقليدية التي تُصفْ بها لا سيما في شقّها السالب، وظلّت مكبّلة بها فلم تتمكن من التوغل في قلوب وعقول الأجيال الشابة بشكل يتناسب مع عمرها المديد، لأنها أبقت على منهج تغذية السطوة الروحانية للأجيال المعاصرة بوسائل وآليات كانت صالحة لأجيال ماضية، وحتى إذا تمكّنت من ولوج دِواخل البعض منهم وأَسَرتها فذلك لا ريب قد حدث بشق الأنفس وطول عناء.

أما المجموعة الثانية فهي الأحزاب العقائدية أو الأيدلوجية وهي أحزاب تتبنى فكراً يسارياً بكل مسافاته من أدناه إلى أقصاه ويتقدم هذه المجموعة الحزب الشيوعي، وفي

هذا الاتجاه حَري بنا أن نُعطي بعض الخلاصات للتجربة اليسارية في السودان، فهي تجربة انطلقت في خطابها على اعتماد التمكّن من رصانة الخطاب فكراً وبياناً حتى تستطيع أن تقتحم حصون الواقع الفكري للشعب السوداني الملتحف ببردة عقائدية فيها الإسلامي والمسيحي والمعتقد العرفي، ولما كان الخطاب اليساري قد انطلق بكوادر تمكّنت من صقل قدراتها بالمعرفة الغزيرة منذ منتصف الأربعينيات من القرن الماضي، فقد كانت قادرة على تحقيق اختراقات بيّنة في أوساط الشباب على مستوى الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية، يساعدهم في ذلك توهّج اليسار في مركز قيادته الإتحاد السوفيتي آنذاك والدول المتمحورة حوله بدغدغة الشعوب الكادحة، لكن أكبر مسالب اليسار السوداني هو أنه لم يستنبط منهجاً قادراً على تطويع الفكر الشيوعي والاشتراكي ليكون قادراً على استيعاب الواقع الإرثي للبُردة العقائدية للمجتمع السوداني بحيث يتمكن من إنتاج فكر اشتراكي مُسودن ومُحصّن ومرتبط بالوطن أو قادر على الانصهار مع المجتمعات المحلية ومن ثم يملك عناصر البقاء والتطور حتى إذا تعرّض مركز الإشعاع الشيوعي لهزة أو تراجع أو انحسار كما هو الحال بعد ما آل إليه الإتحاد السوفيتي والمشروع الشيوعي من شبه انهيار تام. المسلب الثاني هو أن اليسار السوداني واعتقاداً منه في أن واحدة من مداخل الولوج إلى قلوب وعقول الشباب أو ما اعتقدته من الوسائل الناجعة هي محاولة احتكار أجواء البهجة القائمة على الحفلات وتوابعها في متنافرة اجتماعية اعتقد بأنه بذلك يمكن أن ينشئ متناغمة اجتماعية بلون وطعم حصري يخلخل به بعضاً من أجواء الطائفية في المجتمع، ودمغ مثل ذلك المناخ بأنه نهج تقدّمي بحت وحصري يملك هو ناصيته، وبالتالي اندفع في محاولة لإضفاء ذلك المناخ بما يجعله إحدى الوسائل الدائمة، وبأن الاستقطاب عبره أقصر طريق إلى بداية تهيئة المُستَقْطب لتلقّي جرعات الغذاء الفكري اليساري، لكن فات على اليسار أن اندفاع الشباب مع ذلك المناخ يحكمه بُعد فسيولوجي يفرز منثور عاطفي بعيد عن الفكر والأيدلوجية والسياسة ويستوي فيه كل الشباب ولكن سرعان ما ينحسر بعد تخطّيه مرحلة سنّية محددة نستطيع أن نطلق عليها زلازل المراهقة وموجاتها الارتدادية التي تستمر أحياناً إلى ما بعد تجاوز الشباب سن الخامسة والعشرين، والمحصلة أن اليسار الذي اشتهر بجيل من القيادات المتمكنة حتى السبعينيات رغم قلة العدد، أصبح فجأة بعد رحيل ثلة من ذلك الجيل، غير قادر على مواكبة التوهج الفكري بنفس عنفوانه واشعائه، أو على الأقل أضحى أدنى عطاءً وتمدداً، ولكن بالتأكيد

لا يعود ذلك إلى عدم تواصل الأجيال المتمكّنة فحسب بل أيضاً إلى غياب المشروع الفكري اليساري المسودن والمُستوعِب لحقيقة الموروث الثقافي الأكثر خصوصية للشعب السوداني، ذلك الموروث الذي يتأثر بالعقائد الدينية والوقائع العرفية والمزاهدة الطائفية التي تتدثر بها شرائحه.

ونواصل ضمن المجموعة الثانية وهي الأحزاب العقائدية فنشير إلى تلك التي تتبنى فكراً يمينياً على الامتداد بين اعتداله وتطرفه، وتمثّل الجبهة الإسلامية القومية رأس الرمح لهذه المجموعة رغم تحوّرها اسما وجسماً في أكثر من ماعون وعبر أكثر من زمان وضمن الأنظمة المتداولة، هذه المجموعة من الأحزاب وطوال مسيرتها الفكرية في الساحة السودانية لم يغب عن قرارة نفسها مشروع التمكين والاستحواذ والأحادية، وهي في طريقها لتحقيق ذلك اعتمدت الخطاب الديني العاطفي بشكل مكثّف للاستقطاب في أوساط الشباب، وبنت إستراتيجيتها على وراثة الولاء من جيل الآباء الذي كان هواه لأحد الطائفتين والحزبين التقليديين بجانب الولاء الاجتماعي للكيانات الأهلية، إلى جيل الشباب بتشويه الموروث وإظهاره بالجمود والعجز وعدم المواكبة، وهنا فقد دغدغت الأحزاب العقائدية اليمينية بقدر كبير رغائب الطامحين ممن تستقطبهم بمشروع التمكين الذي هو في الواقع إثراء وجاه بغض النظر عن تداعياته على الدولة حيث أن المشروع لم يكن ليضع الدولة أولاً وإنما وضع الحزب أولاً، وحتى يتحقق كل ذلك فقد كانت أقرب الطرق هي الاستيلاء على السلطة وفرض الوصاية وليس استسلام السلطة لها عبر قوة الحجة والفكر والبرنامج في ميدان التنافس المشروع ديمقراطيا والمفتوح مبادئياً، والذي سقطت في اختباراته مراراً لضعف القدرة على بلورة مشروع وبرنامج دولة رغم توفر الأرضية من حيث الموروث العقائدي للشعب.

أما المجموعة الثالثة فهي الأحزاب التي يُطلق عليها الأحزاب الليبرالية ومنها ما هو متطرف في رؤيته الليبرالية بما يُفهم عند الكثيرين بأن ذلك ربما لا يتوافق واقعياً مع المجتمع الذي تنشط وتعمل فيه، ومنها ما هو معتدل في تبنّي الليبرالية وفق محاذير وحدود، بيد أن الليبرالية نهج تنهل منه أيضاً الأحزاب غير العقائدية بقدر، وقد عجزت هذه المجموعة عن أن تصبغ نفسها بلون فكري محدد وتاهت في دهاليز المفردة اللبرالية وباتت مقيّدة بها، يشد كل منهما وثاق الآخر ليس بالثراء الفكري ولكن بجموده. وأخيراً المجموعة الرابعة وهي الأحزاب الشمولية التي أسستها الحكومات الدكتاتورية، وهي أحزاب تستمد بقائها من السلطة الحاكمة وبدونها تموت، هي تماماً

كالأسماك خُلقت لتعيش حية في الماء وإذا ما جفّت المياه أو تبخّرت ماتت، والسلطة هي الماء بالنسبة لها، وقد لا يستقيم أن تُسمّىَ أحزاباً حيث أن العرف هو أن تكوين الحزب يسبق تولّي السلطة وليس العكس، ولأنها نشأت كذلك أصبحت تتهاوى مع تهاوِي السلطة التي أنشأتها، وهو مآل طبيعي، حيث لدينا مثال الإتحاد الاشتراكي أو تحالف قوى الشعب العاملة أيام حكومة الرئيس الأسبق الراحل المشير جعفر النميري وكيف كانت سطوته وإعلامه عندما كانت السلطة عباءته، فلما كشفت انتفاضة أبريل حجابه تهاوى ولا يكاد يُرى أو يُسمع عنه إلا لماماً. كما أن تجربة الحزب الوطني في نظام الرئيس السابق محمد حسنى مبارك في مصر مثال آخر، وأيضاً حزب التجمع الدستوري الديمقراطي في تونس بعد انهيار حكومة الرئيس زين العابدين بن علي، بل أن الأمثلة في العالم على قدر ما تستوعب الأوعية الناشدة، وليس المؤتمر الوطني في السودان ببعيد من ذلك لطالما كانت التنشئة مؤسسة على جرف هار، وعندما تغيب السلطة حتماً سيغيب نجمها، وعلى أي حال كل الأحزاب التي نشأت على يد السلطة لم تنظر أبداً إلى يومٍ يمكن أن تفقد فيه مظلّة السلطة إلا من خلال منظار الرخم وهي تتكالب على قصّعة، فلما قضت أوطارها ونهشت أوصالها ولم يعد هناك إرباً يُغريها، تفرّقت وتركت الهيكل يتهاوى ويندثر، ولم تكن تعلم أن الاندثار سيبقى طريدها، وبالتالي لم تستثمر الفرصة لتبني علاقة قوية مع الشعب وتؤمّن رصيداً جماهيرياً قائماً على مبادئ أو على تنمية وتطرير، وإنما سعت إلى بناء علاقة قائمة على سائد ومُستَعبد وآمر ومُنفّذِ، وقوي وضعيف، وآكل ومأكول، والحقيقة أن فاقد الشيء لا يعطيه.

في ظل غياب الأرضية المشتركة لتعريف هوية الأمّة، الشيء الذي تبعه عدم استنباط إطار ونظام سياسي متوافق عليه، أصبح كل حزب ينطلق من أرضية متنافرة مع الآخر وبدت الخطوط متقاطعة بعُقدِها، ولم تعد هناك قواسم مشتركة تتآزر وإنما أضحت هناك مناكرة تتعاذر ومسالب تؤثّر وهو الأمر الذي كبّل فاعلية التعددية وأطلق العنان لعربدة الدكتاتورية والشمولية. لكن واقع حال هذه الأحزاب يؤكّد وكأنه بينها وبين تجديد القيادات قطيعة، أو كأن قياداتها التاريخية مع حفظ حقها في جهودها لبناء تلك الأحزاب ما زالت رغم فعل الدهر بما هو فطري في ضرورة تقدّمها في العمر ومع دعواتنا لهم بطول العمر إلا أنهم ما زالوا يتشبّثون بالقيادة وكأن لسان حالهم يقول لم نهنأ بها بعد ضمن نطاق الدوّلة أو السلطة.

لا يمكننا عقد محاكمات أدبية وسياسية لدور هذه الأحزاب في النتائج السالبة التي

آلت إليها الدولة السودانية المعاصرة إلا بالقدر الذي شارك فيه كل حزب سواء في السلطة أو المعارضة، ولا نملك الأحقّية في ذلك إلا بقدر ما نزن فيه بالقسطاس كأفراد من الشعب، وندلوا فيه بدلائنا كشأن عام حين يُطرح في منتدى تشاركي، أما فترات الحكم الدكتاتوري والشمولي فإن وزر الأحزاب أو التنظيمات التي وظّفت نفسها لخدمة تلك الحكومات لا بد أن يترسّخ تواجدها في أذهان الشعب بقدر مساهمتها في إذلاله ولا أقول معاناته لأن الأولى كانت دائماً أطغى، ومثل ذلك التواجد ليس سوى محاكمة خامدة لكنها بلا شك ستكون حارقة لتلك الأحزاب في أي اختبار انتخابي حقيقي.

عندما نتعمّق في حقيقة الرؤى السياسية التي تتبناها الأحزاب، فالقياس لمدى قدرتها على التفاعل مع طموحات الشعب تنعكس في مدى قدرتها على تضخيم وحفز وشحن نبض الشارع بدينامية مقاومة ثابتة ودائمة ومؤثّرة على الدكتاتوريات والشموليات وذلك إما بإجبارها على تغيير سلوكياتها وتماهيها تدريجياً مع مقتضيات التعددية أو بإسقاطها، وهو الاختبار الذي لم تنجح فيه بعد، ولا يستقيم القول أن انتفاضتي أكتوبر ١٩٦٤م وأبريل ١٩٨٥م هي من صنع كامل للأحزاب، موقفها يومذاك أقرب في وصفه من موقف أحزاب اللقاء المشترك من ثورة الشباب اليمني اليوم، بيد أن النذر اليسير من ذلك قد تلاشى مع الزمن، ولعله من المنطق أن تكتسب الأحزاب إيجابيات في تجربتها الذاتية ولا سيما في البناء الفكري لدى منسوبيها غير أن الزمن لم يصقل ذهنيتها الفكرية ولم يرتّب بنيتها التنظيمية ولم يطوّر خطابها الاستقطابي وإنما بدت وكأنها هَرِمت. ولا يذهبن البعض إلى التبرير الكامل بأن الدكتاتوريات لم تتح لها مناخاً للنمو، لأن التجربة التخمينية برغم تحفّظنا على الكثير فيها إلا أنها كانت تحت نظام أعرق دكتاتورية وأشدّ بأساً وقوة وأعمق تجربة في الشمولية ومع ذلك نمت التخمينية وترعرعت في نفوس الشيب والشباب معاً إلى أن أطاحت بالنظام الإمبراطوري الفارسي وكان حينها الإمام الخميني نفسه خارج إيران، ومع تحفّظنا على كل ذلك فإننا هنا نورد المثال من زاويته التي نقصدها وليس تسويقاً له لأننا نختلف معه في الكثير من المبادئ. إذن العِلّة تكمن في غياب المضمون في الرؤية التي تُعالج الإشكاليات التي تُعقّد حياة الشعب وتطور الوطن، وانعدام سحر البيان وضعف منظومة وهيكل البنيان وفي اختلال بلاغة الخطاب الإستقطابي.

في ظل هذا الواقع الحزبي الذي يمكن أن نقول أن الاهتراء يفعل فعله فيه بهدوء، لا

بد أن يستأسد الحزب الذي نبت وترعرع في إبط السلطة، وأن يستأسد ويعلو خواره، وهو خوار أشبه بذلك الذي صدر عن عجل السامري، يبدو بروح ولا يعدو كونه خوار صادر عن تجويف خاوي في جماد. الشعب السوداني الآن ينطبق عليه حال الشعوب التي نشأت تحت وطأة حكومات شمولية أحادية القرار لا يمكن لنهج تفكيرها إلا أن يتأثر بنهج الشمولية، لأنها تترجم تراكمات الثقافة التي نشأت عليها، أي ثقافة تعظيم الرئيس الفرد، الشعوب التي تتربى على ثقافة الشمولية تختزل الوطن والشعب والدولة كلها في شخص فرد، وتواصل دفاعها عن الفرد تحت عدة أسباب، فإما مقهورة بالخوف أو مغسولة الدماغ ومغيّبة بتراكم التنشئة والتوجيه المعنوي او تقرباً للحصول على منافع ذاتيه أو لدرء الشر عن نفسها، وهي حالة تقتضي من الأحزاب أن تُبدع في صياغة ثقافة سياسية مغايرة تنزع تلك السوأة وتعيد الأدمغة إلى السويّة باستثارتها. ضرورة وحتمية التعافي يجب أن تكون الشاحذ لهمم قيادات هذه الأحزاب في أن تبدأ بهزّات عنيفة بداخلها لتجدد أنسجتها وتصقل مفاصلها التنظيمية وتقوّي رؤاها، وتقرأ حركة الشباب وطموحاتهم ثم تصمم خطاباتها الاستقطابية بما يستوعب تلك الطموحات ويُرسي فعال الانتقال، وفوق ذلك تكون قادرة على تقديم التضحيات من أجل التغيير، ليس كافياً العزف على تاريخ مضى من التضحيات المدثّرة غالباً بأثواب فردية، فكما لم يتوقف الزمن فإن الباطل ممثلاً في الطامعين من متسلطي السلطة ومحتكريها لن يتوقفوا، وستتواصل محاولات الاستيلاء على السلطة في الوطن بغير تفويض الشعب سواء عبر الانقلابات العسكرية أو الثورات المسلّحة أو غيرها، وكلها واقع أفرزته ضرورات متراكمة لا يمكن إقامة اعوجاجها إلا بأحزاب قوية تملك رؤية معاصرة وتمارس السياسة من منطلق الواقعية، وتستطيع أن تُشرِّب منسوبيها مبادئ الديمقراطية ومناهجها ووسائل الدفاع عنها، وهذا بالتالي يفرض أن يتسارع الإصلاح داخل الأحزاب وأن يتصاعد ويتسابق نضالها وتضحياتها، بل ينبغي أن تكون قادرة على الإبداع في استنباط الوسائل والآليات بأفضل مما كان سابقاً، وإلا وُصِمت بأنها أضحت أحزاباً عاقرة وبالتالي ستبقى بائرة وسيبحث الشعب عن أحزاب جديدة يتزاوج معها.

قساوة الحقائق

يقولون دائماً أن الحقيقة مرّة ولعل ذلك كناية على أن القبول بها مِن قِبل الذين تمسّهم بشكل مباشر وسالب أمر غاية في الاستعصاء، وقد جاء القول تشبيهاً كما لو كان طعماً لأكل أو مشروب درج الناس على استطعام الحلو منه وبغضان المر وإرجاعه أو

على الأقل عدم استحسانه طواعية. لا أجزم ولكن هناك الكثير من الحقائق التي أوردناها مباشرة سواء بدلائلها الموثّقة كتابة أو القولية أو التاريخية أو الفعلية أو المعايشة، وهناك من الحقائق ما جاء من خلال التحليل والاستنباط والاستنتاج وغير ذلك من وسائل التحقق، وهناك غير كل ذلك، وبخلاف الحقائق الدامغة فلا أجزم بأنني الأصح في تحليلاتي واستنتاجاتي واستنباطاتي إلا بقدر ما يكون منها مدعوماً بالعوامل والمعايير أو ما تؤكّده النتائج المستمدّة من التجارب والحقائق الواقعة، وهو ما نأمله. إن هذا الوطن يمر بمنعطف أكثر من خطير في مسيرة وحدته الوطنية، وقد شاركنا جميعاً في تشكيل تعرجات وتضاريس هذا المنعطف الخطير المهدد لبقاء واستمرار الوحدة الوطنية فيه، لا استثناء لأحد، بالطبع نتفاوت أفراداً وجماعات وتنظيمات في حجم المساهمة السالبة في كل ذلك لكننا ينبغي إذا أردنا أن ننتشله من وهدته أن نعترف بكل ذلك، والاعتراف لا يتم في فراغ وإنما يصحبه كشف للحقائق وقولها مجرّدة وتحديد مكامنها وأصولها وفاعليها بغرض المعالجة الناجعة، وقد أردت للكثير من تلك الحقائق أن تكون مجرّدة وبقول مبين يفهمه كل من يقرؤه دون تورية، وهي موجعة لكل نفس ساهمت بِذَرّةٍ من نوايا أو قول أو فعل في إيصال الوطن لهذا الدرك الخطير، في عصر تتسابق فيه الشعوب على مضمار التطور والنماء والتحضّر، ولا يمكن معالجة الأخطاء دون الاعتراف بها والكشف عنها، قد ينعكس الاستياء والإحباط عند الكثيرين لما آلت إليه النتائج في هذا الوطن، ذلك ليس كشفاً لحقائق الأخطاء ذلك إحساس بأن ثمة أخطاء قادت إلى هذه النتائج، ولن يؤخذ الإحساس كمصدر لبناء المعالجات ولكن يؤخذ كمؤشّر ومنبّه بأن ثمة انحرافًا في المسيرة، والمسيرة المنحرفة قد تنتهي إلى توهان أو إلى دمار، وأن في أفضل حالاتها قد تبلغ منتهاها بعد عناء وطول مسير يكون الغير فيها قد انتقل إلى مراحل أبعد.

إذاً في هذه المرحلة الحساسة لما أسميته دارفور وأزمة الدولة في السودان، أستطيع أن أقول أن الحقائق والمعطيات قد قفزت على الكثير من نماذج المعالجات التي كانت في حقب سابقة أكثر ملائمة لإنهاء الأزمة لكنها لم تتم، ونحن هنا وقد تراكمت وترحّلت الأزمات وترهّلت لدينا في الوطن، وذلك أشبه بحالة موازنة مالية يتم فيها ترحيل بعض البنود للأعوام التي تلي لعدم التنفيذ لنقص في التمويل من عام لآخر حتى بلغنا مرحلة يمكن أن نسمّيها كما لو كنا في وطن الأزمات المرحّلة. إذاً نحن أمام حالة مزدوجة نحتاج فيها إلى معالجة الأزمات المرحّلة والمتراكمة بفعل التجاهل أو التغافل وتلك

المنتجة حديثاً. هنا أجد نفسي أشوق إلى زرع الطمأنينة في النفوس أكثر منه بث الرعب فيها، فالمجتمع السوداني أو هذه الأمّة التي ما زالت في جموع مصفوفة للتشكيل وأعني هنا المجموعات المتنوّعة عطفاً على جهوياتها وإثنياتها وقبائلها وثقافاتها ولغاتها ودياناتها لهي في حاجة إلى طمأنينة تُبقيها في تلك المجموعات ثم تحفّزها حتى تنتقل إلى مرحلة التمازج ثم التصاهر الذي ببلوغه يمكننا أن نهنأ بأمّة اكتملت عوامل هويتها ولن يجنح أي صوت فيها إلى التغريد بلحن مغاير، بل إذا عزلت أي ذرّة من صهارة وناتج ذلك الفلز ووضعتها منفردة فإنه لن يكون لها لون مختلف عن الصهارة والفلز نفسه.

ظلّت تراكمات الهيكلة الخاطئة للدولة السودانية منذ الاستقلال، تزداد كثافة ومتانة في تأثيرها السالب على وحدة الوطن، وكان أن بلغت تلك التأثيرات أوجها في اتفاق السلام الشامل الذي تم توقيعه في نيفاشا - كينيا، حيث اشتمل على تقرير المصير للجنوب، ولم تُجْدِ الجهود التي بُذلت خلال الفترة الانتقالية ٢٠٠٥م – ٢٠١٠م والتي منحتها الاتفاقية للأطراف في العمل على تغليب خيار الوحدة، لم تُجْدِ في إنتاج وإضفاء مناخ جاذب للوحدة، وبدا وكأن خيار الانفصال هو الذي كان يخيّم ويهيمن على الساحة، وذلك أمر حزين. لا شك أن مسبباته كثيرة وقد تناولت التحليلات بعض تلك الأسباب كما أشرت له في فقرات سابقة، لكننا هنا معنيون بالنتيجة النهائية التي بدت ملامحها بوضوح منذ اليوم الأول لإدراج ذلك الحق في الاتفاقية كنتيجة حتمية لما بلغه المواطنون من الجنوب من قناعة بأن الشمال لا يريد أن يغيّر من سلوكه، وبالتالي اكتملت فصوله بالنتيجة التي أفرزها الاستفتاء الذي تم إجراؤه في التاسع من يناير ٢٠١١م. كل فرد يرى أنه من دعاة الوحدة سواء من الشمال أو من الجنوب لا شك سيجد أن حزنه قد اصطدم بحقيقة غياب إرادة الوحدة المتكافئة لدى نخب المؤتمر الوطني ومن ثم فقد انقلب ذلك الحزن إلى نظيره لكن في صمت.

دارفور وأزمة الدولة في السودان ليست استثناءً من ذلك، فهي فرع من تلك النبتة الخاطئة لهيكلة الدولة السودانية، والتي أضحت شجرة راسخة وضاربة الجذور، وأن اجتثاثها سيكون دونه إراقة المُهج والعرق، بل والدماء كما حدث، ولكن قبل كل ذلك كنا في حاجة إلى عصارة فكرنا وإبداعاتنا لإنتاج المعالجات السلسة. هذه الأزمة صادفت هواها في التوقيت، وهو هوى لا يمكن لما نتج عنه مؤخّراً من تصعيد متنامي أن يُلقَى باللوم فيه على الحركات الثورية المسلّحة في دارفور، ولا على المجتمع الدولي، ولكن اللوم بالدرجة الأولى يجب أن تتحمله حكومة الإنقاذ بقيادة الرئيس عمر البشير

والتي تملك كل شيء وكان بمقدورها أن تتجاوز ذلك بالمعالجة المبكّرة للأزمة قبل أن تستفحل، لا سيما وهي قد خاضت تجربة مع الجنوب امتدت لعشرين سنة وأكثر. ليس من قيمة أبخس لوحدة الوطن وأرواح بنيه حين يوضعوا على ميزان مخايرة، في كفّتها الأخرى بعضاً من السلطة وقليل من الثروة. ذلك أن قيمة الوطن هي من قيمة المواطن في نفسه، وقيمته لأخيه المواطن الآخر، ولا يتأتى لفهم بهذا العمق أن يترسّخ ويتم توارثه من جيل إلى آخر إذا كانت البذرة في الأصل فاسدة، ونحن حينئذ أحوج ما نكون للبحث عن بذرة محسّنة نحصّنها قبل أن نستزرعها لتنبت ونرعاها لتُثمر.

المدخل الجديد للمعالجة يقوم على تحديد أدق للهدف السامي، وتسمية جليّة للهدف المرحلي، وتوصيف صحيح للأسباب، وترتيب أمثل للمسئوليات، وعلى إبراز أوضح للحقائق، واستيعاب أشمل للأدوار، وتعامل سلس مع المصالح المتشابكة للأطراف المحلية والقومية والإقليمية والدولية. وهذا بالطبع يقتضي أن نُسمّي الهدف السامي والأهداف المرحلية، وأن نُعرّف المسؤوليات والحقائق والأدوار والمصالح وبالطبع الأطراف ولو بقدر مختصر.

الهدف المرحلي

النجاح في بلوغ حسم عسكري لأي طرف من الأطراف في معركة أو مجموعة معارك ليس نصراً في هذه الأزمة، ذلك فقط يقودنا إلى أن نجعل النار تخمد وتخبو ولكن لم ولن نطفئها، وبالتالي فالوصول إلى اتفاقيات مع بعض الأطراف ما هي إلا درجة من درجات الخبو للنار فحسب، هل نحن نبحث عن ذلك؟ بالطبع لا، إذاً بحثنا يجب أن يضع نصب عينيه تحقيق الهدف المرحلي وهو السلام العادل والشامل والدائم، وذلك لا يمكن بلوغه إلا بإطفاء النار بشكل نهائي، وهذا هو ما نسمّيه الهدف المرحلي، وبالطبع ذلك لا يمكن أن يتأتى إلا باستصحاب جميع الأطراف، وجميع الأطراف هنا تعني العوامل المؤثّرة وفي مقدمة ذلك الحركات الثورية، بيد أن الاستصحاب نفسه لا ينبغي أن يُفهم في سياقه الحَرفِي، وإنما في مضمونه التفاعلي.

الهدف السامي

إذا بلغنا السلام العادل والشامل والدائم وهو ما أسميناه الهدف المرحلي، هذا يعني أننا نضع خطانا على أعتاب وسلّم الهدف السامي وهو الحفاظ على وحدة الوطن بطواعية شعبه والعمل على تنميته وتطوره، ذلك يتأتى فقط عندما ينعكس تنوع الشعب

في هيكلية الدولة السودانية وفي مراكز اتخاذ القرار وفي عدالة توزيع الثروة قناعة متبادلة بين أبناء الشعب تنبع من إدراك عميق بأن الجميع يحتاجون إلى بعضهم البعض وبالتالي ينبغي عليهم أن يحترموا بعضهم البعض، كيفما كانت الوسائل والآليات والمعادلات وأصوبها تلك التي تعتمد التنافس الحزبي المعافى في مناخ ديمقراطي، وأنَّى كان شكل التبادل وأقومها التبادل السلمي للسلطة عبر انتخابات نزيهة.

الأسباب

لا يمكن الوصول إلى معالجة ناجعة لأي أزمة دون تحديد أسباب اندلاعها تحديداً صائباً، فالانطلاق من أسباب خاطئة لا يقود إلا إلى معالجات خاطئة، ولا تقود المعالجات الخاطئة إلا إلى تضخيم للأزمة وترّهلها وترحيلها ومن ثم تعقيدها، فهي تماماً كمعالجة مرض ما بدواء خاطئ. من هنا يمكننا أن نقول بأن الأسباب الأساسية لما نطلق عليه دارفور وأزمة الدولة في السودان هي:

١- الحرمان من التشارك العادل في السلطة ومراكز اتخاذ القرار في هيكلية الدولة السودانية منذ الاستقلال، وبشكل ظاهره راتب وباطنه مرتّب ومقصود بسبب الإصرار على الاحتكار.

٢- التوزيع المخل للثروة مما جعل إقليم دارفور خارج دائرة التنمية مقارنة بنظرائه، رغم أنه ظلّ لعقود أحد الركائز الأساسية للإيراد القومي العام للدولة بما كان ينتجه الناس تقليدياً ويتم تصديره، ورغم ما يزخر به من موارد طبيعية ثرّة ما زالت بِكْرةً.

فالحرب بين الحركات الثورية المسلّحة والحكومة ومليشياتها، والاحتكاكات القبلية الليّنة والخشنة، والزحف الصحراوي، ونقص المراعي والتدهور البيئي، وتدخلات المحيط الإقليمي والدولي، ليست سوى إفرازات وتداعيات للسببين الرئيسيين. إذاً فالمعالجة يجب أن تأخذ مسارين اثنين. المسار الأول يُعنىَ بالبدء في معالجة السببين الرئيسيين، وهو مسار يتطلب معالجات آنية ومتوسطة المدى وبعيدة المدى، وبتحقيق المعالجات الآنية، نكون قد أرسينا دعائم إيقاف المزيد من الإفرازات والتداعيات، ونبدأ في معالجة الإفرازات والتداعيات القائمة. وبتحقيق مرحلة المعالجة متوسطة المدى، نكون قد أكملنا وقف الإفرازات القائمة باستكمال مداواتها. أما المعالجة طويلة المدى فهي للقضاء على أسباب الأزمة وبالتالي تحقيق الهدف السامي الذي هو أولاً وأخيراً وطن يكون فيه الشعب كله سيّداً وينال الجميع فيه الحقوق

والواجبات بمعيار متكافئ في ظل مناخ تنافسي عادل.

الترتيب الأمثل للأولويات والمسؤوليات

دارفور وأزمة الدولة في السودان مشكلة ما كان لها أن تتفاقم لو أن النخب السودانية باختلاف مشاربها الحزبية والجهوية والاثنية والقبلية والدينية قد عملت على الوصول إلى تعريف متوافق عليه لهوية الأمّة وأنتجت دستوراً دائماً لحماية وترسيخ ذلك التعريف، واجتهدت وأبدعت في كيفية إدارة التنوّع الذي يزخر به المجتمع السوداني، وسعت إلى تمازج ذلك التنوع والانتقال به إلى مرحلة التصاهر وإقامة دولة تفرض الواجبات وتفي بالحقوق على نحو عادل، وتتبادل السلطة فيها وعبر نظام ديمقراطي بتعددية أحزاب سياسية لها رؤى وبرامج، وتقدّم الخيار من بين نُخبها لتولّي المسؤولية وفق معايير ليس من بينها الإثن ولا القبيلة ولا الجهة ولا الدين ولا الجنس، ولم يكن ذلك ليتأتى وتاريخ الوطن مزيف، وتلقين الأجيال يتم من خلال ذلك التاريخ المزيف حتى بلغنا مرحلة أنتجنا فيها لوبي ناهم بلا حدود وغاشم بلا وازع، قفز إلى السلطة فحوّل الدولة والوطن إلى ملكية حصرية وتشبّث بتلابيب العباد فلا تعجبه الأنفس المرتاحة وإنما يريدها أنفساً مدفونة أو نوّاحة، وكثيراً ما يكون الناس في حيرة أن يجدوا له إسماً يتوافق مع أفعاله.

في ظل تفاقم الأزمة وطغيان الظلم لا يمكن الحديث عن معالجات ناعمة لا يتألم لها البعض، ليس من الحكمة أن نتحدث مع الجائع لنقول له بأننا بصدد طحن الغلال ثم نعجنه ونخبزه لنصنع لك الخبز فانتظر، لن يفهم ذلك الحديث حتى وإن تلقّفه أذنه، سيلتهم الغلال ليُشبع جوعته أولاً، وإذا ما بقيَ شيء حينئذ يمكنه أن يعي الحديث أو يستعيده بمضمونه. فالوطن الآن يقف على شفا جرف هار إما أن ننقذه أو ينهار الجرف فينهار الوطن بمن فيه، ولكي ننقذه لا يمكن القول بأننا بصدد بناء حائط ساند للجرف كما يفعل المهندسون، لأن الوقت لن يمهلنا لفعل ذلك، وإنما ينبغي علينا أن نُبعِد الوطن عن الجرف أولاً، قد يجد البعض في هذا المثال التباساً في فهم كيفية إبعاد الوطن الذي هو مجسّد مادي، الوطن مجسّد مادي يتمثل في الرقعة الجغرافية بحدودها التي بدأت تتحول من خط متواصل إلى نقاط متباعدة، وهنا أيضاً نقول أن الوطن مضمون معنوي يملأ النفوس والضمائر وينعكس في المشاعر والأحاسيس والممارسات، إذا كان هذا الذي لا بد أن يعتمر دواخلنا فإن استغلاء أي ثمن في سبيله يصبح أمراً مناقضاً للمضمون المعنوي الذي نستبطنه وندّعيه، ومن هنا فإن إبعاده عن الجرف يكون

بالاصطفاف حائلين بينه وبين الجرف. لهذا أقول بأن ما ذهب إليه أهل دارفور من مطالبات هي في الواقع حقوق أصيلة لهم بتطبيق كل المعايير إنما تُقوِّمْ الاصطفاف وتقّويه أكثر، وإن النزول عند هذه الحقوق والاعتراف بها وتحقيقها على أرض الواقع لا يرتقي إلى مصاف قطرة من ذلك الثمن الذي نتحدث عن أنه لا يَغلَى على الوطن، وستبقى هذه واحدة من الأولويات ليس بحصرية جهويتها لدارفور ولكن بمضمونها وشمولها لكل الرقع الجهوية في عموم الوطن على السواء، وبمدى تأثيراتها المؤلمة على الجميع، وعندما نقول النزول عندها ينبغي ألا يَفهم النظام أننا نعطيه أحقية امتلاك الناصية من الأمور، وأن قمة السلطة التي يعتليها الآن حق حصري يجعله المُعطِي دائماً، وإنما نتعامل بواقعية ما هو قائم رغم أنه خاطئ وظرفي وبالتالي في حاجة إلى التقويم.

يجب أن ندرك أنه بالتوازي مع هذه الأولوية أن لا ننسى أن التشبّث بانتشال الدولة من براثن الأحادية في استخدام السلطة لا بد أن يمضي وبنفس الخطى والثبات. بلوغ مثل هذا المرتقى العالي والمتقدّم يقتضي قدراً كبيراً من العمل الطُمأنيني البيني، حيث أنه وخلال العقدين الأخيرين من عمر الوطن، تباعدت مكوّنات وعناصر الأمّة بأيدي السلطة التي اعتمدت وطبّقت سياسة فرّق تسد رغم توفر خيارات أكثر صِحّة في قيادة الدولة والوطن، ولأن النظام قد استنفذ كل وسائله فإنه الآن يلعب بالورقة الأخيرة وهي الجهوية، وكما يقولون رب ضارة نافعة حتى وإن ولغ الضرر من وعاء الأمة عبر أنضر مشاربه وإلى ما شاء، لكن أن يسعى النظام إلى محاولة إطالة عمره على حساب اللعب على وتر الجهوية، أي تقسيم المجتمع السوداني إلى فريقين، هما شمال وجنوب جديدين بعد انفصال الجنوب الأول، أو بمعنى آخر هامش ومهاوش أي (مُحوِّش) أو يُجبر الشعب كله أن ينقسم إلى فريقين، فريق النهب المسلّح والنهب المصلّح من جهة وأعني (الحكومة) التي تحاول دائماً أن تدمغ فريقها بأنه فريق الشمال أو مثلّث حمدي، وفريق الشعب المُسرّح والمُبرّح من جهة أخرى وهو (باقي الشعب)، إنما يضع الشعب بكل تنظيماته أمام التحدي الكبير الذي دونه الطوفان، ذلك الذي سيعصف بالوطن كما تعصف الأعاصير الراعدة بالسفينة في الليلة الظلماء في عرض البحر، تحدٍ مطلوب لتجاوزه أن يتسلّح الجميع بالقدرة على إنتاج بيئة يتنفس فيها كل طرف القدر نفسه من الطمأنينة، ويدرك أن دوره في دولة المستقبل سيبقى متكافئاً. هذا لا يتأتى تلقائياً ولا يتحقق عشوائياً، إنه من صميم استراتيجيات التحاور الاجتماعي داخل المكونات

الاجتماعية والكيانات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني للمرحلة، وإنه من أوجب واجبات التنظيمات السياسية والحزبية أن تبسط له من الجهد والعمل عبر حوار عاصف لكنه منضبط وهادف حتى ينتهي إلى إجماع، أو حدوده الدنيا من التوافق على وثيقة كيف تكون عليه دولة السودان الراسخة التي نأملها لأجيالنا وللأجيال القادمة، ولا بد من رسم الأدوار والمسؤوليات للمرحلة الانتقالية بوضوح.

إن أي تفكير عميق لمعالجة أزمة الدولة في السودان لا بد أن ينطلق من حقيقة فشل المعادلة التي يدخل الجيش فيها في السياسة فيتحول من أداء دوره كمؤسسة عسكرية ومهنية لها مهام محددة هي حماية الوطن وترابه ضد الغزاة، إلى مؤسسة إنتاج طامعين يطمحون إلى اعتلاء السلطة في الدولة من خلال استغلال القوة العسكرية لتنفيذ الانقلابات ضد خيار الشعب، وخلق دكتاتوريات ما فتئت تُضيّع على الوطن عشرات السنين من عمره وتنقله من تدهور إلى آخر. القيادات العسكرية مثلها مثل كل أبناء الوطن، إن هي رغبت في التنافس على السلطة فينبغي عليها أن تتخلى عن البزّة العسكرية أولاً وأن تتقدم بعد ذلك للتنافس على السلطة من خلال المقام المستقل أو من خلال الأحزاب القائمة ممن يرتضونها أو من خلال أحزاب جديدة ينشئونها رغبة في ارتياد المعترك السياسي والمنافسة، لكن الإبقاء على معادلة نشوة العسكر للسلطة عبر البزّة العسكرية وباستخدام القوة العسكرية التي موّلها الشعب لاستخدامها ضد الشعب، فهو أمر ينبغي أن يتم وضع نهاية له إن أردنا أن ننشئ وطن معافى سياسياً ليصبح مثله مثل الأوطان المستقرّة والمتقدمة، يكفي الوطن تجربة خمسة وأربعين عاماً من الحكم الدكتاتوري الشمولي الذي وصل إلى السلطة عبر الانقلابات العسكرية باستخدام الجيش ولكنه ظل تائهاً وخلق عداءً مع الشعب وأوصله إلى درك سحيق من التخلّف وانتهى إلى تقسيم البلاد وموقعها في ترتيب الدول الفاشلة الدولة الثالثة، ووضعها على شفا جرف هار، ولعلي هنا أقول أن ذلك لا يتأتى إلا من خلال النص عليه في الدستور بوضوح وتفصيله في قانون دائم له من الآليات ما لا يمكن تجاوز فاعليتها ولا الإفلات من سلطانها وسطوتها بأي حال من الأحوال، وإعادة صياغة مناهج الكليات العسكرية بحيث يتم تخريج أجيال تُفرّق بين دورها العسكري المهني وتطلعاتها الذاتية في السلطة مثلها مثل أي مواطن آخر، وتدرك الطريق القويم الذي يجب عليها سلوكه لبلوغ ذلك إن هي رغبت، وهو بأي حال ليس عبر استخدام الجيش أو الانقلاب العسكري. كما لا يمكن أيضاً وبأي حال من الأحوال الحديث عن انتشال سلس للدولة والوطن من

الانزلاق نحو هاوية السقوط وما زال النظام القائم يكابر بأنه لم يبلغ مرحلة الجثوة، لا بد له أن يدرك بأنه بمكابرته وعناده إنما يقود كل ما تبقّى له من بُقيا يمكن أن يكون يوماً قابلاً للتفاعل مع الآخرين في أوعية التعددية المرتقبة والحتمية، إلى التعارك مع نفسه والانتحار، وإذ يكون الحال كذلك فهو إما أن يتعقّل من ذاته أو يتمادى فيُعقل ويُعقّل وهذا للواقع أقرب.

بعض الوثائق،،،

كلمة القائد العام لجيش تحرير السودان

الشهيد عبد الله أبكر بشر

في مؤتمر قارسلبا التشاوري ١٤ أكتوبر ٢٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

أحي شهداء وثوار حركة / جيش تحرير السودان، كما أحي السياسيين الذين وفدوا إلينا من كل السودان. نحن أهل دارفور عرفنا قضيتنا مؤخرا وقد قاتلنا في الجنوب ضد أهلنا باسم الدين، نأسف لذلك لأنهم مظلومون مثلنا وثوار مثلنا ويطالبون بحقوقهم مثلنا، كنا نرسل أبناءنا إلى الجهاد باسم الدين كنا نقاتل وهذه خديعة كبرى لأنهم يريدون قتل السود بالسود، ومثلما لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين، فقد خدعنا مرة ولن نستغفل مرة أخرى، إن أهل الجنوب يقاتلون من أجل الحرية بغض النظر عن ديانتهم، وحتى ابنك إذا ظلمته يتمرد عليك.

وقد تكبد المؤتمرون المشارق لأجل الوصول إلينا وكل هذا يهون في سبيل الحرية، من أجل الحرية ينبغي أن نتوحد، لو لم نتحد سنفشل، نحن عسكر لسنا سياسيين، نطالب بحقوق المساكين في أي مكان، كنا رعاة حتى الأمس القريب ولكنهم اعتدوا على المواشي والوطن ولذلك أعلنا الحرب وقدناها بجدارة، لكن الحرب السياسية أقوى من حرب الميدان، لهذا يجب أن نتوحد نحن وأنتم.

هذه الثورة ليست من أجل دارفور ولكن من أجل السودان عامة، وليست حكرا لقبيلة أو جهة أو حزب ولكن من أجل المظلومين والمهمشين في كل مكان، هنالك عشرة حركات في السودان باستثناء حركة تحرير السودان، يجب أن تتوحد كل هذه الحركات في بوتقة واحدة لأن الوحدة هي سبيل الحرية.

لا يمكن أن ننال الحرية إلا إذا انتزعنا السلطة ومن يريد السلطة لا بد أن يخوض النار، أما من يريد المصلحة الشخصية، فعليه الاستسلام، وكل من يريد توحيد الشعب السوداني يجب أن يتفضل معنا، ولو كان يهوديا، قضيتنا قضية حيوية وليست قضية أديان برامج الثورة هو ما أنجزتموه في هذا المؤتمر، وما أنجزناه في الميدان حتى الآن، الهدنة مستمرة والناحية العسكرية معروفة، أما الجناح السياسي، فكل الكوادر السياسية أنتم، مهما عملنا لا يوجد أحد خلافكم، مهما تغيرت الظروف فإن الوالد هو الوالد، المرحلة القادمة مسؤوليتكم انتم السياسيين سواء كان سلما أو حربا، نحن اتفقنا على وقف إطلاق النار و ليست صلحا، كما يشاع ولكن الكلام المكتوب لا يفيد، أثناء المعارك في الميدان، كانت التضحيات كبيرة ، الخلافات البسيطة فنيا تطرأ على أي عمل عسكري وسياسي، ولكن توقيع الهدنة، ولكن الهدنة جلب علينا الغضب واتهمنا بالخيانة والهزيمة، وذلك لأن شعبنا لم يمل القتال، ولولا صلابتي وقوتي لما دخلت الفاشر، يومها قالت الحكومة لإدريس دبي: «قريبك ده أفضل ليهو يسلم نفسه» أنا قلت لإدريس: أتركني أنا وحكومتي، لا بد أن يأتيك أحدنا شاكيا، أنا تحديت الحكومة ودخلت الفاشر، وعمر البشير اشتكى لإدريس ولم يصبر رغم أن الحرب لم تستمر إلا ثلاثة أشهر. إدريس أخي في القبيلة وعمر البشير أقرب لي من إدريس لأن جنسيتنا واحدة، أنا قلت لإدريس إذا كانت لك مساعي قبلية وأهلية وجهها للزغاوة لكن أنا قضيتي قضية وطن، قضية دولة وليس لي دخل بالقبائل.

كلكم تعرفون ما يجري في السودان، سياسات الحكومة تعتمد على المخادعة والمراوغة مثل مفتاح «الجمجم» ليس لها ثوابت، أنا إذا سلمت ووضعت السلاح فإن الحكومة لن تتركني، والمليشيات لن يتركوا أهلي. ما زالت المليشيات تقتل الأهالي والحكومة تقول إنها لن تتحمل المسؤولية ولو التزمت ببنود اتفاقية أبشي لما هاجم الجنجويد على المواطنين، أنا الآن عائد من معركة رغم أننا في هدنة، بعد الهدنة حدث اثني عشر خرقا للاتفاق، في هشابة قتل مائة وإحدى عشر شخصا، في هراسة ٣٨ مواطنا، في دونكي الحارة ٢٣ مواطنا، أثناء المعارك لم يمت شعب بهذا العدد، هذه خطة حكومية لقتل أهلنا بعصا باردة، ولهذا الهدف تسعى الحكومة للاتفاق للتوصل إلى سلام مع الجنوب لسحب قوتها إلى دارفور ولكن دون جدوى لأن جنودهم يعرفوننا جيدا. لأننا نقاتل من أجل قضية، قمنا بتسليم «٧٩» أسيرا دون مقابل لأنهم أبناء أسر سودانية لهم نساء وأطفال ونحن نحارب من أجل رفع معاناة نسائنا وأطفالنا، لهذا

سلمنا الأسرى، إبراهيم البشرى اللواء طيار سلمناه لأسرته بدون منظمات احتراما لقبائل السودان، ولكن الحكومة لها خطة مختلفة، لم تقبض الحكومة من جيش التحرير سوى أسيرا واحدا، جاء النائب الأول لرئيس الجمهورية من الخرطوم واستجوبه وقتله بنفسه. أنا لو قبضت على عثمان لسلمته للبشير من أجل أبنائه وأسرته، إن جميع الأسرى ونائب الرئيس لم يملؤوا فراغ (الشهيد محمد آدم موسى) لأنه صاحب قضية وصاحب القضية لا يعوّض.

إذا أخبرك الكذاب عن قرب مصادر المياه، عليك أن تأخذ الماء وتتبعه حتى لا تموت من العطش، وستدرك كذبه بعد قليل ولهذا وقعنا الهدنة مع الحكومة وتوقعنا خرقها منذ الأيام الأولى. موضوع ملاحق اتفاقية أبشي الآن بين أيديكم، أبناؤكم العسكريون أدوا واجبهم في الميدان وجاء دوركم أنتم السياسيون. الحكومة تظن أنها فرغت من جيش التحرير وفركت يدها، ولكن كل يوم يأتي بجديد ونحن نأتي بجديد وحتما سوف نلتقي، الحكومة تظن أنها ستلقي بنا في الهاوية ولكنها نسيت، نحن بدأنا الثورة بكلاش واحد وحققنا كل هذه الانتصارات، فما بالكم الآن ونحن أقوياء والحمد لله.

الحرب القادمة ستكون أصعب مما مضى ونحن جاهزون، خبث سياسات حكومة السودان كثيرة وفي ناس منكم كانوا جزءاً من الحكومة وانضموا إلينا يمكن أن يخبروكم ولكننا جاهزون، المواطنون الذين تقتلهم الحكومة سودانيون وأهلهم هنا. ونحن سودانيون ولسنا نهب ولا لاجئين كما وصفونا، هنا مولدنا وملاعب طفولتنا في هذا الوادي الذي تجلسون فيه. لم أحلم يوما أن أكون القائد العام لجيش السودان، ولا عبد الواحد أن يكون رئيسا للسودان ولا مناوى أن يكون رئيسا للوزراء ولكن الظلم دفعنا لقيادة الثورة، وقطعا هناك من هو أفهم منا وأكثر دراية منا، فعليهم مساعدتنا ومساندتنا. دعاية الحكومة تقول أننا حركة بلا سياسيين وسنقاتلهم أو نشتريهم، ودفعت مبلغ خمسة عشر مليون دولار لاغتيالي أنا ومناوي وعبد الواحد، وهذه المبالغ كانت ستبني دارفور، كل ما دفعته الحكومة للاغتيالات أو الحروب أو الميليشيات لو تم رصدها لتنمية دارفور لاستسلمنا أنا وعبد الواحد ومناوي لأننا خرجنا للقضاء على الظلم والتخلّف والتهميش.

وأنا لست فارسا ولا سياسيا ولكن أرفض الظلم ولهذا فجرنا الثورة. بخصوص

العرب الجنجويد هم إخواننا، وأرسلنا لهم الوفود، بيني وبين كل القبائل المجاورة قسم ، أولاد تاكو، جلول، مهرية، شيخ عبد الباقي إلا قبيلة واحدة فرت منا، سألتهم إن كانوا يقاتلوننا، الحكومة وعدتهم بالمناصب، و قالت ليس لديهم أبناء متعلمون يكفون لفتح مدرسة، غدا سيفهمون قضيتهم كما فهمنا، نحن دائما نفهم متأخرين ولكن الفهم المبكر أفضل، لا تيأسوا منهم، وأصلوهم، أرسلوا لهم الوفود فهم إخوانكم وسودانيون مثلكم، ومظلومون مثلكم، مساكين خدعتهم الحكومة بالسلاح والمال لأنهم لا يملكون شيئاً.

فإن كان على الرعي، فهم رعاة أكثر منا، و إن كان على الفقر فهم فقراء أكثر منا، أخبروهم بأن القتال ليس في مصلحتهم. عندما سلحتهم الحكومة ضد الزغاوة لم يحققوا نصرا، فما بالهم يقاتلون ثورة لديها أهداف وعلاقات وجيوش وعتاد. إن موت العرب ليس في مصلحتنا، بيننا وبينهم روابط، مهما اختلفنا سوف نتصالح يوماً ما، حدث هذا في الماضي. بالأمس حاولوا نهب أموال من الجارة تشاد، ولكن الحكومة التشادية قتلتهم، وجردت أموالهم، هذه الخسائر لا ترضينا لأن الموتى سودانيون والمال سوداني، أما الجلابة الذين يحرشونهم فسيفرون إلى الخرطوم تاركين العرب يواجهون المصير السيئ وحدهم.

إن الوعي نصيب من العلم، اليوم جاءنا الرزيقات بلا دعوة، وكذلك الفلاته وهذا أكبر دليل على أنهم مهمشون مثلكم، وتم خداعهم مثلكم، والحمد لله الوعي متزايد والثورة تتمدد. أنا قضيتي قضية حرية وحقوق ولا أرضى بظلم المساكين، وحتى لو استولت حركة تحرير السودان على الحكم وظلمت الناس، لخرجت ضدها مرة ثانية ما لم أرض بظلم إنسان أيا كان وطنه أو موقعه أو جنسه، وسنشارك العرب في حكم دارفور، وكل الفرص الأخرى، نحن نعرف من ظلمنا، الخرطوم حاولت اختراقنا وتقسيمنا إلى قبائل في أبشي وقسمونا إلى مجموعات، عبد الله أبكر، عبد الواحد، جبريل، ولكن نحن كتلة واحدة في جيش تحرير السودان. إنهم لا يعرفوننا، الآن عندي قوات في شرق السودان في الميدان، إنهم يظنون أننا نقاتل من أجل الزغاوة، ولكننا نقاتل من أجل حرية السودان، صحيح الشرارة انطلقت من جبل مرة ودار ميدوب ودار زغاو، ولكنها شملت كل السودان.

الحكومة زرعت وسطنا جواسيس، هذه حقيقة، ولكن حتى لو كانوا موجودين،

فعليهم ألا يزعلوا لأن هذا أمر طبيعي، أنا أدعوهم أن يتركوا مهمتهم وينضموا للحركة، لأنهم عرفونا وعرفوا أهدافنا، الجواسيس لـن يجـدوا منـا شيئا، لأنهـم لا يخـافون الله وبالتالي يخافون منا. نحن إخوان في القضية بلا قبلية أو عنصرية و لا نعرف المـؤامرات والدسائس لأنها ممارسات للبرجوازية، ونحن جوعى وتعبانون لهذا لا يمكن بيعنا لأن المبيوع يخاف الناس ولا يخاف الله. أنتم المتفاوضون مكلفون بقضية الأرامل والعجزة والأطفال، لو خنتوهم، فإن دعاءهم سيكون نقمة عليكم، فاوضوا بحنكة وصدق، أنـتم السياسيون قاتلوا في حرب الكلام والـورق، أمـا نحـن فمكاننـا في الخطـوط الأماميـة، وحيثما وصلتم سنسمع خيرا كان أم شرا، وحينها فإن الحكومة تعرف مقدرتنا القتاليـة، الحكومة إذا كانت تظن أنها قضت علينا والله لو متنا لقاتلت النساء وهزمت الحكومة.

العملاء أخبروا البشير بأنهم قضوا على جيش تحريـر السـودان ولكـن الثـورة مثـل اللحية لا يمكن القضاء عليها بالحلاقة المتكررة، أما الاستبداد فهو مثل رموش العـين، لا يمكن أن تنمو إذا أنت انتزعتها. إذا كنت تطالب بالحق فإنك سوف تنتصر مهما طال الزمن، ونحن حملنا السلاح لأنه يجلب الحقوق بسرعة، صحيح إننا تعرضنا لنهب المال والدمار والموت في سبيل الحرية وإذا لم تتخل الحكومة عن الظلم فسنموت جميعـاً مـن أجل قضيتنا. سنلتـقي بهذه الوجـوه مرة أخرى و ربما في ميدان آخر، أختمـوا لنـا بآيــة قرآنية.

قارسلبا

١٤ أكتوبر ٢٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

ميثاق وقف العدائيات وتحسين العلاقات

بين حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة

طرابلس يوليو 2005 م

مقدمة :-

في ظل التداعيات الأخيرة للاحتكاكات بين قوات الحركتين بالميدان وما ترتب عنها من آثار انعكست سلباً على المصالح الكلية التي تسعى الحركتان لتحقيقها، وحفاظاً على تماسك أهل دارفور وتثبيتاً لوحدة السودان وتأميناً للسلام العادل الذي يتطلعون إليه ووفاءاً لشهدائهم وصوناً لقضيتهم العادلة من الإنحراف وتحقيقاً لأشواقهم وتطلعاتهم كافةً ، فإن قيادة الحركتين تتعهدان بالعمل معاً على تجاوز مرارات الماضي وضمان سلامة العلاقة وحسن التعامل بينهما ، تفويتاً لكل محاولة للإيقاع والسعي للتفرقة بينهما.

واستجابةً لرغبة أهل دارفور فإنهما يلتزمان التزاماً كاملاً بالآتي :-

1. الوقف الفوري للعدائيات وكافة الحملات الإعلامية والدعائية السالبة واللجوء للحوار وآليات حماية الاتفاق الواردة في البنود (6 ، 7) أدناه.
2. التوافق على العمل الجماعي المشترك وتنسيق المواقف وبخاصةً تجاه القضايا موضوع التفاوض.
3. العمل على تطبيع العلاقات بينهما بهدف إعادة الثقة والتعاون بين عناصرها ابتداءاً بإخلاء سبيل المحتجزين.
4. وقف كل الأعمال التي تشمل اعتداء على أرواح المواطنين وممتلكاتهم.
5. يتم تحديد مواقع كل حركة بواسطة لجنة المرجعية العليا وبالتراضي بين الحركتين مع إجراء تحقيق بواسطة اللجنة للفصل بين القوات وتحديد مسئولية المعتدي ابتداءاً والعمل على رد المظالم للطرفين.
6. تشكل لجنة من القيادات السياسية العليا (إثنين من كل حركة) بغرض تحسين العلاقات وتطويرها واحتواء الخلافات ومنعها.

7-تعتبر لجنة المساعي الحالية (الحاج صديق آدم – الفريق ركن إبراهيم سليمان حسن وصديق محمد إسماعيل وأربعة آخرين تتم إضافتهم من الأخوة المهتمين والمنفعلين بالوحدة والتماسك وبتزكية من الحركتين) مرجعية عليا للطرفين لفض النزاعات والتشاور الدوري مع القيادات وتنسيق المواقف من أجل حماية المصالح العليا للإقليم ولها في سبيل ذلك الاستعانة بآخرين من أبناء الوطن .

8-يحاط المواطنون عامة علما بهذا الاتفاق وكل تطور يحدث فيه .

أقر بما جاء بأعلاه ووقع عليه كل من :-

د.خليل إبراهيم محمد
رئيس حركة العدل والمساواة
17-7-05

عبد الواحد محمد أحمد نور
رئيس حركة تحرير السودان

مني أركو مناوي
أمين عام حركة تحرير السودان

حضره وشهد عليه :-

الحاج صديق أدم عبد الله
رئيس لجنة المرجعية
العليا

فريق أول ركن
إبراهيم سليمان حسن
رئيس منبر أبناء دار فور

صديق محمد إسماعيل
أمين عام منبر أبناء دار فور

عن / الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

عبد الله السنوسي

موسى كوسه

بسم الله الرحمن الرحيم

إتفاق تعاون وتنسيق بين حركة تحرير السودان

و

حركة العدل والمساواة السودانية

- انطلاقا من قناعتنا الراسخة بأنه لا بد من انهاء معاناة الشعب السوداني المتمثلة فى القهر والتهميش السياسي والظلم الاجتماعي والحرمان الاقتصادي والاستعلاء الثقافي وذلك بتوحيد الجهود والنضال والوقوف صفا واحدا ضد كل مخططات وممارسات الاستعمار الداخلي .

- وتأكيدا على وحدة القضايا المصيرية التي تعمل من اجلها الحركتان وترسيخا لموقفنا الموحد لمواجهة الواقع المأساوي الذي يعانيه شعب دارفور من إبادة جماعية وتطهير عرقي يمارسه النظام العنصري فى الخرطوم ومليشياته والعمل على ايجاد حل سياسي عادل يؤسس لتغيير بنيوي شامل يعالج أزمة الحكم في البلاد .

- وتأكيدا على التزام الحركتين بتنفيذ كافة الاتفاقات المبرمة في كل المنابر (انجمينا ، اديس أبابا ، أبوجا، طرابلس، اسمرا) .

- إستيعابا لأهمية الكفاح المشترك والتضامن والتعاون والتنسيق بين الحركتان المناضلة لمواجهة هيمنة الاقلية وقهر الاستعمار الداخلي فى الخرطوم ، تتفق الحرتين على التنسيق والتعاون فى المحاور الآتية :

أولا : التعاون والتنسيق السياسي :

1- العمل من اجل التعاون المشترك بما يحقق اقامة مجتمع تسوده الحرية والديمقراطية والمساواة في كافة التراب الوطني.

2- تتفق الحركتان على ضرورة إنهاء معاناة شعب دارفور وبشكل عاجل وفقا لحل سياسي عادل وترى الحركتان بأن اي تسويف أو مماطلة يؤدي الى اطالة امد المعاناة تجعلهما يعيدان النظر وبصورة جادة فى عملية وقف إطلاق النار.

3- التنسيق الكامل فى مفاوضات الحل السياسي تأمينا لوحدة الموقف وتحقيقا لأكبر قدر من المكاسب لشعبنا ، وفي هذا السياق يتم الآتي :-

(أ) - توحيد إستراتيجية تفاوضية مشتركة .

(ب)- توحيد الموقف التفاوضي .

(ت)- ان يعمل وفدي التفاوض بشكل مشترك.

(ث)- توحيد أوراق التفاوض في كافة القضايا.

(ج) - تتفق الحركتان على التفاوض مع حكومة الوحدة الوطنية وليس مع حكومة تصريف الأمور. عليه تؤكد الحركتان على أهمية مشاركة الحركة الشعبية لتحرير السودان ضمن الوفد الحكومي .

4- العمل على توحيد الخطاب السياسي والإعلامي بما يتماشى مع روح ونص هذا الاتفاق .

5- التعاون والتنسيق الكامل والتضامن مع شعب دارفور ومؤسساته المدنية ، وذلك تأمينا لمكاسبه وحقوقه المشروعة وصولا لإجماع إرادة أهل دارفور .

6- تتفق الحركتان على الوقوف ضد ومنع محاولات شق صف الحركتين وإنشاء جيوب وأجسام جديدة بغرض إضعاف قضية ومكاسب شعب دارفور .

7- ترفض الحركتان الإعتراف بأي حركة غيرهما فى العملية التفاوضية فى إطار قضية دارفور ، كما تتفق على عدم الاعتراف بأي حركة جديدة تنشأ فى دارفور.

2

8- تؤمن الحركتان على ان الاتحاد الافريقي كوسيط أوحد ، كما تأمنان على ضرورة إستمرار رقابة المجتمع الدولي المحايدة في اطار حل القضية للوصول الى حل سلمي شامل فى السودان .

9- الابتعاد عن كل الممارسات او المواقف التي تضر بالتعاون والعمل المشترك وأية إثارة تنال من وحدة الكفاح المشترك .

10- اعتماد السبل والوسائل السلمية فى معالجة ماقد يطرأ من اختلاف او تباين فى المواقف ووجهات النظر والامتناع عن استخدام القوة او العدوان أو الاعلام السالب .

11- إحالة اي نزاع او خلاف الى لجنة مشتركة تقوم بفض ذلك النزاع او الخلاف تحقيقا لمعاني وحدة الكفاح المشترك .

التوقيعات :

رئيس حركة العدل والمساواة
د. خليل إبراهيم محمد

رئيس حركة تحرير السودان
الأستاذ/ عبدالواحد محمد أحمد النور

حرر بتاريخ: 2005/9/13

اسمرا

3

لرؤية التفاوضية لحركتي تحرير السودان و العدل و المساواة السودانية للحل السياسي المتفاوض عليه في أبوجا.

المقدمة:-

- أن تتم المفاوضات باسم أهل دارفور و لمصلحتهم.
- أن تتم المفاوضات لإنهاء النزاع المسلح بإيجاد تسوية سياسية شاملة.
- أن يتم التفاوض بناءاً على إعلان المبادئ الموقع عليه مع حكومة الخرطوم في الجولة الخامسة.
- أن يتكون الوفد من كل الأطراف و يكون مشترك و مقيد بالرؤية المشتركة للتفاوض
- أن تكون رئاسة الوفد بالتناوب.
- أن تتم المفاوضات بناءاً على الإتفاق المشار إليه أدناه.

1- برتوكول قسمة السلطة.
2- برتوكول قسمة الثروة.
3- برتوكول الترتيبات الأمنية و العسكرية.
4- برتوكول التعويضات.
5- عدم مناقشة البرتوكولات الأربعة في وقت واحد و بصور متوازية. بل مناقشتها على حسب الترتيب الأتي لأهمية الأمر:
1-5 برتوكول قسمة السلطة.
2-5 برتوكول قسمة الثروة.
3-5 برتوكول التعويضات.
4-5 برتوكول الترتيبات الأمنية و العسكرية.
5-5 برتوكول آليات التنفيذ و جدول زمني لتطبيق البرتوكولات الأربعة.

1- برتوكول قسمة السلطة.

أ- منح أهل دارفور 42% من الحكومة المركزية في المجالات التنفيذية و التشريعية و القضائية و في كل أجهزة الدولة إستناداً على آخر إحصاء لسكان السودان.
ب- أن تكون رئاسة الجمهورية دورية بين الأقاليم و أن يتبوأ أحد أبناء دارفور نيابة رئاسة الجمهورية في المرحلة الإنتقالية و يكون رئيساً للجمهورية في الدورة التي سيتم الإتفاق عليها.
ج- تعديل الدستور بإستحداث موقع لرئيس مجلس الوزراء يشغله أحد أبناء دارفور.
د- منح 50% من سلطات إدارة العاصمة بما في ذلك والي ولاية العاصمة.
هـ- منح أهل دارفور في الأقاليم السودانية الأخرى نسبة محددة في السلطة و الثروة حسب كثافتهم السكانية في تلك الأقاليم .
و- منح دارفور 100% من السلطة التنفيذية و التشريعية و القضائية و كل أجهزة حكومة دارفور.
ي- تحقيق الحقوق التاريخية لأراضي القبائل (الحواكير) و تطبيق ما ورد في إعلان المبادئ وفق الحدود الجغرافية و الإدارية المتعارف عليها.

2- برتوكول قسمة الثروة.

أ – الإتفاق على أن يكون 95% من ثروة دارفور لأهلها.
ب- الإتفاق على توزيع 42% من الثروة الوطنية على تنمية أهل دارفور.
ج- الإتفاق على تخصيص صندوق إعادة إعمار دارفور و تخصيص نسبة محددة من عائدات البترول له.
د- الإتفاق على تكوين صندوق دولي و عربي لإعادة إعمار دارفور.

3- برتوكول التعويضات و العودة الطوعية.

أ- الإتفاق على قانون مفصل و جدول زمني محدد و ضمانات واضحة تحقق التعويضات المطلوبة للمتضررين مادياً و نفسياً من الحرب في دارفور.
ب- جدول زمني محدد و برامج تأهيلية عاجلة لعودة اللاجئين و النازحين على قراهم و مدنهم الأصلية.

4- برتوكول الترتيبات الأمنية و العسكرية في المرحلة الإنتقالية.

نظراً للفظائع التي حدثت في دارفور و إدراكاً لدور مؤسسة جيش الحكومة في الحروب الأهلية منذ فجر الإستقلال و إنعدام الثقة بينه و بين المواطنين في كل أقاليم السودان كافة نرى الآتي:

أ- سحب 90% من قوات الحكومة من دارفور لتبقى 10% في وحدات مشتركة لتصبح نواة لجيش وطني يأخذ شكله النهائي إلى حين الفترة الإنتقالية و تبقى حول المدن الرئيسية في دارفور (الفاشر، نيالا، الجنينة)
ب- حل كل المليشيات الحكومية ونزع سلاحها و معالجة وضعها بأحد الخيارين إما الإنضمام في قوات الحركات أو في الجيش الحكومي .
ج- معاملة جيش الحركتين مع جيش الحكومة معاملة مماثلة إلى حين تكوين جيش قومي موحد.
د- تكوين وحدات مشتركة في العاصمة القومية و في المدن الرئيسية في ولايات دارفور تتحمل مسؤولية حماية البترول و حدود و سيادة ووحدة السودان الطوعية.
ه- تبقى أراضى دارفور خارج نطاق المدن تحت حماية قوات الحركتين وفق إتفاق يتم بين الحركتين.
و- يحق لجيش الحكومة و الوحدات المشتركة إستخدام مناطق جيش الحركتين في حالة الدفاع عن الوطن و تعرض مصالحه الإستراتيجية للخطر.
ذ- تنطبق ذات الترتيبات على باقي الأجهزة الحكومية في إقليم دارفور (الشرطة ، الدفاع المدني) إلا في حرس البيئة و شرطة المحاكم التي تتكون كاملة من دارفور.

4- برتوكول آلية و تطبيق البرتوكولات .

أ- وفقاً للمرحلة الإنتقالية المتفق عليها وضع آلية لكل برتوكول و جدول زمني مفصل و دقيق لتطبيق البرتوكولات.

ب- أن يضمن تطبيق الإتفاق
- الدستور الإنتقالى السوداني
- الإتحاد الإفريقي
- عدد من دول جوار السودان يتم الإتفاق عليهم لاحقاً
- و بمراقبة كاملة من المجتمع الدولي.

الموقعون:

1-

2-

3-

البرنامج التفاوضي – برنامج الحد الأدنى:-

- المقدمة لا تحتاج إلى تعديل

1- برتوكول قسمة السلطة

أ- منح أهل دارفور 25-30% من الحكومة المركزية في المجالات التنفيذية و التشريعية و القضائية وفى كل أجهزة الدولة.

ب- أن يكون الرئيس الحالي رئيس الجمهورية حتى حين إجراء الإنتخابات في العام الثالث من المرحلة الإنتقالية و أن يتبوأ أحد أبناء دارفور نيابة رئاسة الجمهورية في المرحلة الإنتقالية.

ج- التنازل عن موقع إستحداث رئيس مجلس الوزراء مقابل تبوء أبناء دارفور وزارات سيادية إلى جانب قبول الحكومة بنيابة رئاسة الجمهورية لأهل دارفور.

د- منح أهل دارفور 35% من سلطات إدارة العاصمة بما في ذلك نائب والى ولاية العاصمة.

ه- منح أهل دارفور في الأقاليم السودانية الأخرى نسبة محددة في السلطة حسب تواجدهم و كثافتهم السكانية فيها.

و- منح دارفور 80% من السلطة التنفيذية و التشريعية و القضائية و كل أجهزة حكومة دارفور.

ز- تحقيق الحقوق التاريخية لأراضى القبائل (الحوا كير) و تطبيق ما ورد في إعلان المبادئ كما هو ووفق الحدود الجغرافية و الإدارية المتعارف عليها.

2- برتوكول قسمة الثروة.

أ- الإتفاق على أن يكون 95% من ثروات دارفور لحكومة دارفور.
ب- الإتفاق على توزيع 42% من الثروة الوطنية على المشاريع التنموية لأهل دارفور.
ج- الإتفاق و السعي على تكوين صندوق دولي و عربي لإعادة إعمار دارفور.

3- برتوكول التعويضات و العودة الطوعية.

أ- الإتفاق على قانون مفصل و جدول زمني محدد و ضمانات واضحة تحقق التعويضات المطلوبة للمتضررين مادياً و نفسياً من الحرب في دارفور.

ب- جدول زمني محدد و تنفيذ عاجل لبرامج تأهيلية تمكن اللاجئين و النازحين من العودة إلى قراهم و مدنهم الأصلية.

4- برتوكول الترتيبات الأمنية و العسكرية في الفترة الإنتقالية كما هو وارد في برنامج الحد الأقصى .

الموقعون:

-1   -2   -3

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد/ رئيس الجمهورية

بواسطة السيد/ كبير مساعدي رئيس الجمهورية

رئيس السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: استقالة من رئاسة صندوق دارفور للإعمار والتنمية

ومن عضوية مجلس السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور

على إثر توقيع اتفاق السلام لدارفور في الخامس من مايو ٢٠٠٦ م في مدينة أبوجا العاصمة النيجيرية، وتحقيقاً لنصوص ومضامين تلك الاتفاقية فقد تم إنشاء صندوق دارفور للإعمار والتنمية بالمرسوم الجمهوري رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٦ م في اليوم الثاني من رمضان لسنة ١٤٢٧ هـ الموافق اليوم الرابع والعشرين من شهر سبتمبر لسنة ٢٠٠٦ م. وتبع ذلك أيضا تحقيقاً لنصوص ومضامين الاتفاقية تسمية رئيس الصندوق بالقرار الجمهوري رقم (٢٣٥) لسنة ٢٠٠٦ م في اليوم الثامن من شهر شوال لسنة ١٤٢٧ هـ الموافق اليوم الثلاثون من شهر أكتوبر لسنة ٢٠٠٦م. وبرغم تأخر إعلان إنشاء الصندوق وسائر مؤسسات السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور عما هو وارد في جداول تطبيق الاتفاقية فقد بدأت عملي انطلاقاً من قناعاتي الذاتية الراسخة بمبادئ ثورة دارفور تحقيقاً للعدالة التي هي المفتاح والمدخل والملاذ لوحدة الأمم والأوطان واستقرارها ومن ثم تطورها.

لقد بدأت عملي في إنشاء الصندوق كمؤسسة ذات خصوصية في مؤسسة هي الأخرى ذات خصوصية في منظومة معالجات ضمن اتفاقية جاءت لتحقيق سلام بعد نزاع مسلّح. تلك الاتفاقية التي مايزت فيها حركة/ جيش تحرير السودان بين اتفاقية تؤمّن الحقوق لأهل دارفور من خلال سلام عادل شامل و دائم وإن طالت المعاناة وبين أخرى تؤمّن تلك الحقوق و ذلك السلام بتمرحل، مع وقف فورى لنزيف الدم والمعاناة. فاختارت الحركة الخيار الثاني رغم إدراكها بأنه في حال تخلف أي فصيل من الفصائل الشريكة في التفاوض آنذاك عن التوقيع قد يقود الرأي العام في دارفور إلى تجاوز خطوة الحركة نحو وقف نزيف الدم بترجيح كفة التمرحل على التشدد في

الحصول على كامل الحقوق مهما كلف الأمر من معاناة ولو طال الأمد. ولم يكن خيار الحركة آنذاك سهلاً، فقد بلغ الأمر مداه في الأخذ والعطاء في مؤسسات الحركة بدءًا بوفدها في التفاوض، وقد كنت ضمن الأصوات التي ترجح خيار الحصول على الحقوق من خلال خيار السلام العادل الشامل والدائم وإن طال أمد المعاناة. بيد أنني تحقيقاً للديمقراطية في خيار الحركة آثرت المجيء . وكم كنت بعد عودتنا من الذين يأملون أن توضع مضامين الاتفاقية موضع التنفيذ فتتوقف المعاناة ويُؤمّن الأمن و يتحقق السلام ويتجه الجميع إلى صيانة الوحدة الوطنية فيبدأ الإعمار والتنمية في دارفور توطئة لعودة اللاجئين والنازحين إلى قراهم الأصلية لعودة الحياة الطبيعية في دارفور إلى سائر عهدها السابق، ليمهد ذلك الطريق لرفقاء النضال الذين لم يوقعوا على اتفاقية أبوجا سبل القناعة بأن ثمة مصداقية وجدية ليعيدوا الممايزة بين الخيارات فينحازوا لخيار التمرحل. وليس ذلك إلا مؤشراً ايجابياً لكل السودان في الانتقال إلى مرحلة جديدة تسود فيها الحريات وتُعزز فيها الوطنية وتنمو فيها الوحدة الطوعية و تجد فيها التعددية التنظيمية والحزبية مناخاً معافاً تمارس فيه الديمقراطية تحقيقاً للتداول السلمي للسلطة وبناءً لوطن تتمتع فيه الحقوق والواجبات المتكافئة بحصانة دستورية ليسود حكم القانون.

تحقيق كل ذلك كان يتطلب قدراً اكبر من استعداد القابضين على مقاليد السلطة من قادة المؤتمر الوطني للاعتراف بالآخر والتنازل عن نهج الأحادية وإفساح المجال للآخرين لملء المساحة التي تتيح لهم المشاركة الفاعلة في تحقيق المعاني والمضامين التي ذكرناها أعلاه والواردة في نصوص الاتفاقية. حيث كنا نعكس بممارساتنا في الأصل أننا جئنا لإنفاذ مضامين وقيم بإرادة ثنائيه لتثبيت السلام وتشجيع الآخرين للانضمام إليه، لم نكن نسعى للتمسك بالنصوص إلا بقدر دورها الإجرائي. بيد أننا حاولنا قدر المستطاع امتصاص كل العقبات أملا في إنجاح السلام، غير أننا وللأسباب الواردة أدناه وغيرها كثير بلغنا قناعة بأن السلام ما زال بعيداً عن دارفور والسودان، وأن الوطنية ما زالت تتأرجح في قلوب الكثيرين، وأن طوعية الوحدة تبقى مهددة، وأن الديمقراطية لن تجد مناخها قريباً، وأن التداول السلمي للسلطة سيبقى حلماً إلى حين، وأن الوحدة الوطنية تتشقق أوصالها باستمرار، وأن حقوق الإنسان وفقاً لكل المضامين العرفية والدينية والدستورية والمواثيق الدولية سيظل منتهكاً، وأن الوطن الموحد مهدد بالتمزق ورغم كل ذلك المؤتمر الوطني ماضٍ في أحاديته.

***

الأسباب في شأن تطبيق الاتفاقية:-

- تجريد كبير مساعادي رئيس الجمهورية رئيس السلطة الانتقالية من سلطته الرئيسية وذلك بتفويض شخص آخر بتولي ملف تطبيق اتفاقية السلام لدارفور رغم النص الواضح في الاتفاقية لسلطاته كبيراً لمساعدي رئيس الجمهورية ورئيساً للسلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور، ورئيساً للجنة أمن دارفور بأكملها. ولم يتوقف الحال عند ذلك بل تعدى إلى السماح لمسئولين أدنى درجة لتجاوزه والتغول على سلطاته، مما مثّل أول خرق لمبدأ ومضمون تقاسم السلطة الوارد في الاتفاقية.
- عدم تطبيق اتفاقية السلام لدارفور. حيث أنه وبعد مضي ما يقارب ثلاث سنوات من التوقيع ما زالت البنود ذات الأثر الإيجابي المباشر على المواطنين في دارفور المتمثلة في حدود دارفور، وتواجد أهل دارفور في الخدمة المدنية، وإعفاء طلاب دارفور في الجامعات من الرسوم الدراسية، ونسبة قبول طلاب دارفور في الجامعات ومعالجات تسكين أهل دارفور في الوظائف العليا في مؤسسات الدولة المختلفة قبل المعالجة الشاملة، والمبالغ المخصصة للإعمار والتنمية، والمبالغ المخصصة للتعويضات، وفاعلية واستقلالية مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات لتحديد أنصبة الولايات من الإيراد العام؛ وتطبيق مراحل الترتيبات الأمنية وعلى رأسها إصلاح المؤسسات الأمنية، ووقف انتهاك حقوق الإنسان، وإطلاق الحريات، كلها معطّلة. وفوق ذلك كله عدم إدماج الاتفاقية في الدستور الانتقالي حيث توقفت الاتفاقية عند نسبة ٨٪ هي عبارة عن مجموعة مناصب قُصد بها إحراج أبناء دارفور أمام جماهيرهم. وأخيراً إلغاء الاتفاقية بالقتل السكوتي.
- حجب الدعم اللوجستي غير العسكري المنصوص عليه في الاتفاقية عن جيش الحركة لأكثر من عامين ونصف في مقصد واضح لخلق فتنة بين جيش الحركة وقادة الحركة أملا في الانفلات، إلى جانب المواصلة بشكل منظم في استهداف ومهاجمة جيش الحركة في مواقع سيطرته بغرض استعادة هذه المواقع بشكل مباشر وغير مباشر، الشيء الذي أدى إلى استشهاد أعداد كبيرة منهم وإصابة آخرين ما زالوا يعانون. وليس ببعيد حادثة الاعتداء على جرحى الحركة في منزلهم بالمهندسين واستشهاد تسعة منهم وتعميق جراح آخرين وهم عزّل. والاستيلاء على مهاجريه وقريضه. يحدث هذا برغم التزام الحركة بوقف إطلاق النار والاتفاقية. ولم يتبع ذلك أي خطوات للمحاسبة، لقناعتنا بأن الواقعة ومعطياتها تؤكد أن القرار هو قرار مؤسسه مع سبق الإصرار.

- العمل المتواصل لقيادات المؤتمر الوطني والنافذين منهم في السلطة وتبني خطاً استراتيجياً لشق وأضعاف حركة تحرير السودان باستمالة الانتهازيين وضعاف النفوس من أعضائه ممن أسكرتهم المغريات فأنستهم التزاماتهم تجاه القضية وأرواح الشهداء، وتطبيق مبدأ الغاية تبرر الوسيلة في ذلك وممارسة سياسة مضايقة قادة الحركة الملتزمين مستغلين في ذلك مفاصل السلطة.
- الإصرار على تكييف الوضع الدستوري لرؤساء مفوضيات السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور حسب أهواء المؤتمر الوطني، وذلك من خلال حرمانهم من حقوق الحصانة الدستورية، وعدم وضعهم في الترتيب البروتكولي، وتجاوزهم من الدعوة للمشاركة في كل المحافل الرسمية و عدم تطبيق ابسط خطوات المسائل الإجرائية (أداء القسم عقب إصدار قرار التسمية للمنصب والذي لم يتم رغم مرور ما يقارب من ثلاثة سنوات) وعدم إصدار حتى بطاقة الحصانة الدستورية، و صدور قرارات التسمية بدون تحديد الدرجة الدستورية إلى جانب رفض كل المسوقات التي ظل رؤساء مفوضيات السلطة (أعضاء مجلس السلطة) يقدمونها استناداً لمضامين الاتفاقية التي حددت وضعية السلطة الانتقالية بحسبان مجلسها مجلساً سياسياً وليس مجلس إدارة فنيه. بيد أن ذلك قُصد به الإمعان في الإذلال لدارفور لكون مضامين الاتفاقية قصدت أن تشكل مناصب رؤساء مفوضيات السلطة شيئاً من الترميز الفاعل لتقاسم السلطة والثروة.
- العمل على تشجيع سياسة شق تضامن ابناء دارفور وتطويل أمد المعاناة وتعويق كل مساعي التوحد التي ظلّت الحركة تعمل لها والتي كان من شأنها المساهمة الفاعلة في الوصول إلى حل عادل وشامل ودائم وعاجل للأزمة.
- اعتماد سياسة إضاعة الوقت وذلك بإشغال الساحة بإطلاق مبادرات وهميه بمسميات متعددة أملا في إضاعة الفترة الانتقالية للاتفاقية دون تنفيذ أي شيء بالالتفاف حول مؤسسات الاتفاقية وسحب صلاحياتها، الالتزام بالاتفاقية الموقعة هي التي يجب أن تكون أولى مبادرات المصداقية لإنجاح أي مساعي صادقة للحل الشامل مع الآخرين.
- لم يتم الاستكمال الكامل بالتسمية والتسكين للوظائف الدستورية والقيادية المخصصة وفق الاتفاقية بما يمكّن من تحقيق الهدف المنشود من ذلك كاملاً، وحجب بعضها حتى الآن وهي وظائف خصصتها الاتفاقية في المستويات المختلفة تحقيقاً لمفهوم تقاسم السلطة مما ساهم كثيراً في تقليص بل ومحو هذا المفهوم وتعطيل

التطبيق في نواحي كثيرة.

- وضع العراقيل والعوائق للسلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور حتى لا تتمكن من أداء دورها الأساسي بحجب المبالغ المخصصة للمشروعات والتنمية والتعويضات والترتيبات الأمنية والإعداد لإعادة النازحين واللاجئين وتنفيذ برامج السلم والمصالحة، بل والتدخل في عرقلة إستراتيجيتها لبناء مؤسسة متجانسة ومتناغمة. كل ذلك بغية إفشال مشروع الحكومة الإقليمية المشروط في الاتفاقية بالاستفتاء، بغرض توجيه خيار أهل دارفور في مرحلة الاستفتاء لخيار رفض الإقليم بحجة فشل تجربة السلطة الانتقالية.
- استبعاد الدستوريين من أعضاء الحركة ومن سائر أبناء دارفور الذين تم تعيينهم بموجب الاتفاقية من معظم اللقاءات الرسمية عند قدوم وفود رسميه من دول مختلفة أو وفود مغادرة إلى المشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية وتبادل الزيارات الثنائية، لا سيما تلك التي تتناول أزمة دارفور رغم النصوص الواضحة في الاتفاقية حول هذا الأمر.
- لقد نصت الاتفاقية بضرورة المشاركة الفاعلة في رسم السياسات الاقتصادية وغيرها من السياسات تحقيقاً لمبدأ المشاركة في إدارة شئون الدولة، غير أن الواقع قد شهد إقصاءً متعمداً للدستوريين المعينين بموجب الاتفاقية من كل مفاصل المشاركة الفاعلة في رسم السياسات العامة للدولة وهو ما يؤكد الإصرار على الحفاظ على الأحوال كما كانت قبل الاتفاقية.
- إصدار مراسيم ولائية استغلالاً لدساتير الولايات ومخالفة ما نصت عليه الاتفاقيات لإنشاء معتمديات جديدة وتعيين معتمديها من أشخاص موالين للمؤتمر الوطني دون حتى التشاور مع أطراف الاتفاقيات بغية تجاوز معادلة تقاسم السلطة الواردة في الاتفاقية.
- عرقلة مشاركة حركة تحرير السودان بوفد منفصل في منبر (سرت) في الجماهيرية الليبية لبحث آفاق الحل الشامل، برغم وضعية الحركة كطرف أصيل في القضية وفي أي ترتيبات يمكن الوصول إليها. علماً بأن الحركة بتجربتها في تطبيق اتفاقية أبوجا كان يمكن لها أن تلعب دوراً أساسيا في واقعية المعالجة العادلة وربطها بصعوبات التطبيق وشكل الضمانات.
- التأجيج المتواصل لنيران الفتنة بين القبائل من خلال نشر السلاح على نطاق

واسع في دارفور طمعاً في خلق مناخ مضطرب للتذرع بعدم الأمن والمواصلة في تأزيم تطبيق الاتفاقية.

الأسباب الرئيسة على صعيد صندوق دارفور للإعمار والتنمية:-

- عدم الالتزام بتسديد المبالغ المخصصة للصندوق والبالغة ٧٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار (سبعمائة مليون دولار). حيث أنه بعد مضي ما يقارب من ثلاثة سنوات من توقيع الاتفاقية وهو ما يعادل ٩٥٪ من المدة إلا أن التسديد لم يتجاوز ٢٪(اثنان في المائة) مما يؤكد إصرار الحكومة التي يقودها المؤتمر الوطني في وقف أي رغبة للتحضير لتأهيل وعودة النازحين واللاجئين أو إعمار وتنمية دارفور، أو تفعيل استغلال الأرض ومواردها، أو العمل على تحقيق المصالحات المتعلقة ببعض إفرازات الأزمة وتثبيت السلام. علماً بأن هذه الأنشطة هي أنشطة المفوضيات التي يمول الصندوق مشروعاتها، أي بمعنى أوضح تعطيل عمل تلك المفوضيات وتعطيل عمل السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور.
- تعطيل مجهودات الصندوق الناجحة في الحصول على التمويل من بيوتات التمويل الخارجية وذلك بوقف استصدار الضمانات المطلوبة من بنك السودان رغم مطالبة الصندوق المتواصلة، مما عطل المشروعات الجاهزة للتنفيذ، ومنها على سبيل المثال مشروع مياه الفاشر ومشروع شبكة مياه نيالا ومشروع مياه الجنينه فضلاً عن مشروعات القرى النموذجية وغيرها.
- تعويق الخطة الإستراتيجية للصندوق والتي عالجت حاجة دارفور بناءً على نتائج بعثة التقييم المشتركة (جام) والتي تم تحويلها لخطة ومشروعات ظلّت جاهزة للتنفيذ منذ ابريل ٢٠٠٧م وذلك بتعمد عدم تسديد المبالغ رغم جاهزية المشروعات بينما يتباهى النظام بأنه يسدد باستمرار نصيب الجنوب كاملاً رغم عدم جاهزية أي مشروعات هناك على حد تعبيره، مما يعني بوضوح عدم رغبة النظام في تثبيت السلام وتنمية دارفور.
- لقد أسسنا الصندوق كمؤسسة تكاملت فيها الإدارة والكادر المؤهل والمدرب والهيكلة المتناغمة من حيث الاختصاصات والصلاحيات على مستوى المقر الرئيسي والولايات ووضعنا خطة إستراتيجية للتنمية بنيت على تقييم شامل لاحتياجات دارفور من التنمية والإعمار واستكملنا وضع المشروعات والبرامج وفق المعايير الدولية بما يحقق الهدف من الاتفاقية، ونفذّنا بعض المشروعات في حدود ما توفر لنا. نحن

فخورون بأننا أسسنا مؤسسة رائدة رغم قصر المدة وأهلنا الآلاف من أبناء دارفور في مختلف التخصصات ووضعنا المؤسسة بخطتها ومشروعاتها جاهزة للإنطلاق والتنفيذ الكامل في أي مرحلة.

- حجب وسائل الإعلام الرسمية من تلفزيون وإذاعة عن أنشطة الصندوق إلا ما يخدم أغراض المؤتمر الوطني بتشويه صورة الصندوق والتأثير على الصحف بإتباع نفس السياسة تحت التهديد والابتزاز وتارة بالتدخل المباشر. وإتباع سياسة توزيع فرص الوسائل الإعلامية الرسمية للآخرين بالقيراط بينما يستأثر المؤتمر الوطني بالقنطار.
- استبعاد أعضاء السلطة الانتقالية من كل الوفود الرسمية التي تغادر للمشاركة في المؤتمرات الخارجية والتي تتناول فيما تتناول مواضيع التنمية في دارفور رغم النصوص الواضحة في الاتفاقية، على سبيل المثال لا الحصر (زيارات وفود وزارة المالية للصين وزيارة وفد نائب رئيس الجمهورية إلى الصين ومؤتمر المانحين في أوسلو وزيارة وفد رئيس الجمهورية إلى كوريا واليابان) كتعبير واضح للإقصاء من المشاركة الفاعلة في السلطة والثروة. علماً بأن هذه مجرد أمثلة وليست للحصر.

الأسباب في حقوق الإنسان والحريات والتبادل السلمي للسلطة:-

- عدم تأمين حقوق الإنسان كما جاءت في المبادئ العامة لاتفاقية السلام لدارفور وفي اتفاقية السلام الشامل، واتفاقية القاهرة، واتفاقية الشرق، والدستور الانتقالي والمواثيق الدولية. حيث ما زال الناس يتم اعتقالهم عشوائياً ودون مذكرات أو مسوقات قانونية وعلى خلفيات قبلية واثنية أو جغرافية أو تنظيمية أو سحناتهم، ويُخضعون للتعذيب ويقضون آماداً في الحبس والسجن ليس للقانون في تحديدها نصيب. ولعل أحداث العاشر من مايو ٢٠٠٨ م ليست ببعيدة، حيث ما زال الكثيرون يقبعون في السجون تحت التعذيب.
- ولعله من السخرية أن يتم رفض طلبي مرتين لزيارة المعتقلين على خلفية أحداث العاشر من مايو عموماً من دارفور وغيرها، وعلى وجه الخصوص الأطفال منهم وقيادات كبيره من الحركة وكذلك شقيقي وابنيه، وابن شقيقتي، وابن خالي، وثلاثة من أبناء ابن خالي، واثنين من بنات خالي وعدد مقدّر من أقرباء آخرين لي ظلّوا يخضعون للتعذيب في المعتقلات، في الوقت الذي تتاح فيه الزيارة لخاصة المؤتمر الوطني وعامته، لا يأتي ذكري ذلك على الصعيد الشخصي ولكنني أفسره ضمن إصرار الحكومة على عدم إنفاذ مضامين المشاركة الحقيقية في السلطة ورغبتها في الإبقاء على المشاركة

الصورية لأبناء دارفور والتقليل من شأنهم لا سيما بعد الاتفاقية.

- الاستئثار بكل المساحات الإعلامية بغرض تقليص فرص الآخرين وكبت الحريات العامة وعلى رأسها حرية التعبير، حيث تقسّم المساحة الإعلامية في الأجهزة الإعلامية الرسمية ليكون نصيب الآخرين بالقيراط بينما يكون نصيب المؤتمر الوطني بالقنطار. ولا يسمح للآخرين بكامل التعبير حتى في مساحة القيراط إلا تحت وصاية الرقابة ومقصاتها، بينما تتاح كامل الحرية لأي حديث لأعضاء المؤتمر الوطني وفي أي وسيلة إعلامية رسمية أو خاصة بالنشر الكامل. أي عضو عادي في المؤتمر الوطني يجد من الوقت للحديث عبر التلفزيون الرسمي ما لا يجد واحد على مائه منه كبير مساعدي رئيس الجمهورية، ودونكم برامج التلفزيون راجعوها.
- تجاوز مضامين اتفاقية السلام لدارفور واتفاقية السلام الشامل واتفاقية القاهرة واتفاقية سلام الشرق عند اتخاذ القرارات في القضايا المصيرية، وفرض رؤية المؤتمر الوطني وجعلها الرؤية القومية رغم وجود كل القوى الموقعة على الاتفاقيات وغيرها في حكومة الوحدة الوطنية وتعزيز ممارسة أحادية القرار مما ينسف كل آمال المساعي التي تسعى الاتفاقيات لتثبيتها والخاصة بالتبادل السلمي للسلطة والتحول الديمقراطي المنشود.
- لقد أكدت التجربة خلال ما يقارب الثلاثة أعوام منذ توقيع الاتفاقية بأن المؤتمر الوطني ما زال يفكر بعقلية توقيع الاتفاقيات لإحضار الآخرين واحتوائهم استناداً على قبضته بمفاصل السلطة والمال والحفاظ على سيطرته وفرض الاغتيال السياسي للأفراد والتنظيمات وفرض سياسة الأمر الواقع على الأطراف الموقّعة معه على أي اتفاقيات.
- خلال فترة حكم الإنقاذ توسّع النزاع المسلح في الجنوب ليعم جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق، واندلعت نزاعات مسلحة عمّت دارفور وأجزاء من كردفان وشرق السودان، بل وحتى كادت تنتقل إلى شمال السودان حيث راح ضحيتها أكثر من مليوني فقيد، وأكثر من ستة ملايين نازح داخي، وملايين من اللاجئين والمهاجرين إلى أقاصي الدنيا، ومعاناة الملايين في الحصول على قوت يومهم في وطنهم. كثير من الأنظمة الشمولية التي خاضت تجارب مماثلة تعترف بأخطائها والاستفادة من تجاربها في مرحلة ما والاعتبار من تجارب غيرها، لكن النظام عندنا بقي متنكراً لأخطائه ومكابراً بها ومستمراً فيها بما يزيد من رصيده السلبي في ذاكرة شعبه والشعوب الأخرى، كدلالات لأسوأ النظم الشمولية.
- للسودان تسع من دول الجوار المباشر ويفصل البحر الأحمر بينه وبين الجار

العاشر. لم يسلم أي جار من بوائق النظام خلال مسيرته، فبدلاً من انتهاج سياسة الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين واعتماد سياسة المصالح المشتركة والمتبادلة، ظل النظام ينتهج غير، ذلك فأتلف السياسة الخارجية وعلاقات السودان ليس مع دول الجوار فحسب، بل مع المنظمات الإقليمية والدولية منتهكاً بذلك كل المواثيق التي وقّع السودان عليها وصادق عليها. لا يمكن أن يكون عشرة من دول الجوار على باطل ويكون النظام هو المحق. ولا بد للنظام من مراجعة نفسه في شأن العلاقات الدولية لتقوم على مبدأ الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وبذلك فقط يمكن صون السيادة الوطنية وكسب احترام الآخرين.

- بما أنني عضو في المجلس القيادي لحركة/ جيش تحرير السودان وأمينها السياسي وكبير مفاوضيها في مفاوضات أبوجا ورئيس لجنتها المحورية لبعثة التقييم المشتركة (جام) ورئيس لجنتها العليا لإنفاذ اتفاقية السلام لدارفور قبل أن أستقيل في نوفمبر ٢٠٠٦ م، لم أدّخر جهداً إلا بذلته من أجل تحقيق السلام العادل والشامل والدائم تحقيقاً لطموحات أبناء دارفور ووفاءً لأرواح الشهداء، واستجابة لنداء القضية العادلة صوناً للوحدة الوطنية من اجل وطن يعيش فيه الجميع بحقوق وواجبات متكافئة. لكن كل تلك الجهود كانت تواجه دائماً بإصرار مسبق لبعثرتها، مما يعني أن النظام سيبقى ممسكاً برؤيته وسيسعى دائماً لفرضها وهو مسعى سيظل مهدداً دائماً للسلام وللوحدة الوطنية.

- لقد طرقنا كقيادات في حركة/ جيش تحرير السودان كل سبل تجاوز الصعاب ووضعنا مصداقيتنا وتاريخ نضالاتنا إفرادا وجماعات موضعاً صعباً، وتحمّلنا انتقاد شعب دارفور وغيرهم، بل تحملنا سخرية رفقاء النضال من الحركات التي رفضت التوقيع حين آثروا رفض تجربة التمرحل واخترنا خيار التجربة. لكن المؤتمر الوطني أكسبهم الرهان بإصراره على التقوقع في قمقم لا يفيض إلا بنواقض الرشد ومخاصمة العقلانية حيث وأد كل الجهود الصادقة لجعل السلام هو الخيار الأوحد.

- ليست هذه هي كل الأسباب، فهناك من الأسباب إذا عددناها ما لا يمكن لبضعة صفحات أن تستوعبها، ولكننا أوردنا نماذج نحسب أنها حية وكافية لتعكس حقائق الأمور وتبرر بقوة الخطوة التي اتخذتها، والتي يمكن لكل شخص في مكاني أن يتخذها.

- أما على صعيد المسؤولية المباشرة ولكوني قد توليت رئاسة صندوق دارفور للإعمار والتنمية مرشحاً للحركة ولست معيناً من الحكومة التي يقودها المؤتمر

الوطني، وإنما تمت تسميتي بقرار جمهوري كما نصّت الاتفاقية، وحيث أن كل المعطيات التي ينبغي أن تمكنني ونظرائي في أن نؤدي دورنا كاملاً، وحيث أنني وزملائي في قيادة حركة/ جيش تحرير السودان لم نأت من أجل مميزات المناصب الدستورية دون أن نتمكن من أداء دورنا وتشريف دارفور في المشاركة الفاعلة تحقيقاً لمضمون تقاسم السلطة، ووفاءً لمبادئ شهداء الثورة، أجد نفسي مضطراً لتقديم استقالتي من رئاسة صندوق دارفور للإعمار والتنمية ومن عضوية مجلس السلطة الانتقالية الإقليمية. علماً بأنني وقبل سفري قد أكملت إجراءات التسليم والتسلم بمذكرة مفصّلة وقعّتها ووقّع عليها التنفيذي المكلّف والمدير المالي للصندوق إخلاء للسبيل وإبراءً للذمة .

- لقد كلّفتني الحركة بتولي هذا المنصب، وحيث أن كل المعطيات التي ذكرتها تقف عائقاً أمامي لأداء دوري، وأن كل مجهوداتي لتجاوزها قد قوبلت بجهود لتعطيلها أجد نفسي مضطراً لاتخاذ هذه الخطوة بانفراد، متجاوباً في ذلك مع مبادئ الثورة وقسمها الذي أدّيناه لا سيما مع تعذر اتخاذ القرار الجماعي في مؤسسات الحركة في الوقت الراهن، وحيث لا يمكن الانتظار أكثر مما كان لأنه سيُسجل سلباً في صفحاتنا كأفراد، لذا أفسح المجال لاختيار أي شخص لعله يمكنه أن يتجاوب مع طبيعة المرحلة ويتوافق معها، وسأبقى كما كنت فاعلاً ومدافعاً عن قضية دارفور العادلة وفاءً لدماء الشهداء. كما أبقىَ داعياً للسودان الذي تبسط فيه الحريات وتؤدى فيه الواجبات وتؤخذ فيه الحقوق بعدالة.

والله ولي التوفيق،،،

صوره إلى:
السيد نائب رئيس حركه/ جيش تحرير السودان
السيد الأمين العام المكلّف
السيد/ رئيس مجلس التحرير الثوري
السيد/ القائد العام لقوات الحركة